

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# سوال کاغذی



مکتبہ رشیدیہ

سرگرمی روڈ کراچی۔ فون ۹۹۲۶۶۳۱



النحو في الكلام كالسليخ في الطعام

الحمد لله رب العالمين كدرين زبان سعاد افشان ما بشرح ملا باي لفظ  
ظهيرت بهينا نصير شريعت غرا مدرس به بدل معلم كشاف سائل مشكل  
مجمع العلوم السد اول معد الفنون الكافله اعني ملا محمد كرم صا. كافي كني

# روايل كافي

المكتبة الرشيدية

سركي رود كوئته

موزن  
۸۲۲۱۶۲  
۸۲۸۳۹۸











گرفتن وقیل الادب نگہداشتن حدیث جزیرا واما آداب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فهو العلم والخلق والحکم وفیر بحث من وجوه الاول ان کیف تجعلونهم متادین بادابہ والایلم قیام العرض الواحد بالمحلین المختلفین او النقل فی الاعراض کلاهما باطلان والثانی ان اضافۃ الادب الی الضمیر للاستغراق فیفہم منہ ان کل فرد الاصحاب الاول متادب بجمیع ادابہ الامر لیس كذلك لان الکثیر من الاداب من خواصہ علیہ السلام کالنبوة وغیرہ الثالث ان المتادین جمع والجمع اذا دخل علیہ لالف واللام ولم یکن قرینۃ خارجیۃ علی المرادۃ البعض یفید الاستغراق فیلزم الاستغراق فیلزم المساواة بینہ بین جمیع اصحابہ فی الادب اباطلا جیب عن الاول ان المراد بقولہ بادابہ مثلاً ادبہ لا عینہ کما زعمت وعن الثانی ان اضافۃ الادب الی الضمیر انما هو للجنس لا للاستغراق وعن الثالث ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل یكون موصوۃ بمفعول لا للتعریف الذین ثبت فیما بینہم التادیب والاصباغ بصیغۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم لقناءہم فی ذاتہ قولہ اما بعد اصلہ ما یکن من شئی فی الدنیا بعد البسملة فہذا فوائد فحذف فعل الشرط فبقی ما فہذا فوائد بعد البسملة فقلبت الہاء ہمزۃ فصار ما ثم یقلب بالمکان بین الہمزۃ والمیم فصار ام ثم ادغم المیم فی المیم لسکون الاول وتحرك الثاني فصا ما فہذا فاجتمع حرفا الشرط والجزاء ثم ادخل بعد بینہما و بنی علی الضم کجبر النقصان الواقع فیہ عجز المضاعف الیہ بعد فانقلب الزوائد الفوائد موجودۃ للبسمۃ قبل الولادة قلنا الزوائد علی ثلثۃ اقسام عادی کعادة الحافظ اذا تم سورۃ واحده بلا بسوۃ اخرى ونفس امر کطلوع الشمس مستلزم لوجود النہار وادعائی وهو ان یتعلق شئی غیر محقق الوجود بالبتہ بامرہو محقق الوجود بالبتہ لا فادۃ جزا مخاطبین علی انہ محقق وقوی ولولہم یکن محققا وقویا لا یتعلق بہذا والمراد من الزوائد ہنا الثالث قولہ فہذا فانقلب المشار الیہ ہذا لا یخلو اما النقوش الدلالت علی الالفاظ المخصوصۃ واما الالفاظ الدلالت علی المعانی او المعانی المدلولۃ للالفاظ المخصوصۃ واثنين منہما وهو النقوش والالفاظ والنقوش والمعانی والالفاظ والمعانی او کلہا وهو النقوش والالفاظ والمعانی وکلہا باطل لان بکلمۃ ہذا یشیر الی المحسوس الموجود المشہد فی المشار الیہ بالاشادۃ الحسیۃ والمعانی لیس بمحسوسۃ وعلی هذا القیاس غیر ما قلت ان

یہ حاشیہ جزیرا و حدیث کا بی

۱۱ قولہ المتادین آہ فہو اما صفتہ الصحابۃ او الال او کلہما والادب آداب نفسہ ودرسہ والمواد ہہنا آداب ودرسہ من تبلیغ الاحکام ولم یقل مادین او مہدین بہدایتہ۔۔۔ موضع المتادین لرعاۃ براۃ الاستہلال ہی ان یورد فی اول الکتاب شئی یشریان المقصود من الکتاب ہذا ۱۲ عبدالرحمن ۱۳ قولہ اما بعد الفاء فی جواب اما الشرطیۃ وعندہما اما یكون الفاعل علی توہم اما اجراء الموبوم مجری التحقيق او یكون فی جواب اما المقدّر کمذا قالوا قیل جزا فی اما المقدّر اما امر او نہی فی قولہ تعالیٰ وریک فکبر و فیما نحن فیہ لیس بشئی منها فاعل ۱۴ عبدالرحمن ۱۵ کما ہو الظاہر فی اضافۃ الجمع ۱۶ حاصلہ ان العبارة محمولۃ علی المسامحة ۱۷ وذا مکروہ عندہم ۱۸ ۱۹ الفصل و رفع

الاجماع بین من فی الشرط و اجزاء ۱۲



الخطبة لا يخلو اما الحاقية وابتدائية فان كان الاول فالشار اليه بهذا هو ما بين الجملتين وان كان الثاني فالشار اليه بهذا هو ما حضر في الذهن ذلك بسبب الظهور التام وكما لا انكشاف نازلة منزلة المحسوس المشتهر في الخارج قوله فوايد جمع فائد وهو مشتقة من الفيد يعني آنچه داده شود و گرفته شود دانش و مال هكذا في عبد الغفور قوله وافية اسم فاعل صفة للفوائد اي كثيرة تامة قوله بجمل الخ الباء بمعنى في قوله الكافية التاء في المبالغة والنقل من الوصفية الى الاسمية لان الكافي في الاصل ماله الكفاية ومتصف بها ثم صار اسما لهذا الكتاب المخصوص فلا يريد ان الكافية صفة الكتاب المطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير التانيث وههنا لم يوجب او نقول ان التاء للتانيث لكن الكافية صفة للرسالة المقدسة لا للكتاب فحج لا يريد شي قوله للعلامة المشتهر فان قيل المشتهر صفة للعلامة والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير التانيث وههنا لم يوجد قلنا التاء للمبالغة والعلام ايض صيغة مبالغة في لزوم زيادة المبالغة فان قيل اذا كان الامر كذلك ينبغي ان يصح اطلاق العلامة على الله تعالى لانه الجدير بذلك مع انه لا يجوز اطلاقه عليه قلنا ان تاء وان لم تكن للتانيث لكن لا تخلو عن شائبة التانيث والله تعالى منزله عن التانيث وشبهه اما اطلاق صيغة التذكير على الله فحائز وان كان منزله عن التذكير ايض لان صيغة التذكير اصل بالنسبة الى صيغة التانيث وانا نحتاج الى التعبير عنه والتعبير بصيغة الاصل وفي قوله في المشارق والمغارب الخها كنايةتان عن جميع وجوه الارض فحج لا يريد ان شهرته في المشارق والمغارب لا يستلزم شهرته فيما بينهما فحج لا يحصل المقصود وهو مدح المصنف فان قيل ان جمعة المشرق بالمشارك غير جائز لانه واحد والجمعة مستلزم للتعدد وكذا حال المغرب قلنا جمعيته باعتبار كثرة المطالع فان للشمس من اوقات السطوع الى اول الجحش في كل يوم مطلعها جميع المطالع مائة واثنان وثمانون ثم يعو كك وكذا حال المغرب فلها مشارق مغارب ذهابها ورجوعها وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع وجوه الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين رب المغربين فتشبيها بناء على اداة مشرذ ان هاء العو المتناولين للكل وكذا حال المغربين وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد كما في قوله تع رب المشرق والمغرب الخ وتوجيه المفرد ظاهر فان قيل ان لفظ المشرك بالنسبة الى المشتهر فينبغي ان يقول للعلامة المشهور في المشارق والمغارب قلنا لفظ المشتهر للمبالغة كلفظ العلامة فالمناسبة بينهما اكثر من غيره قوله الشيخ بالجريد بل من العلامة او عطف بيا لروا بالنصب مفعول ليعني



المقلد وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ای هو الشيخ ثم اعلان ههنا مراتب مرتبة الجنين واقله ستة اشهر الى سنتين ومرتبة الطفلية وهو من اول الولادة الى سنتين ونصف عندنا وعند الشافعي سنتين فقط ومرتبة الصبا وهو من هذا الى سبع سنين ومرتبة المراهقية وهو من هذا الى خمسة عشر سنة ومرتبة الشباب وهي من هذا الى احد وخمسين سنة ومرتبة الشيخية وهي من هذا الى ثمانين سنة وبعد ثمانين مرتبة الكهول والمهرثم الشيخ في اللغة خواجه وقتدا وفي الاصطلاح من يتجاوز عن خمسين سنة الى ثمانين سنة ولم يستقم ههنا المعنى الاصطلاحي بالمراد هو المعنى اللغوي فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الشيخ ههنا ليس محله لانه عبارة عن من تجاوز من خمسين سنة وابن الحاجب قد قتل حال كونه ابن خمس وعشرين سنة **قوله** ابن الحاجب اعلان علم المصطفى عثمان والشيخ لقبه ابن الحاجب كنيته وهو صفة الشيخ اوبدل منه **قوله** نعمه الله تعالى علم ان التعلل استعادة ترشيحية وفي الضمير المنصو المتصلا استعادة مكنية ثم التعلل السترای ستر الله ما كان منه يغفر له الا لئلا ينجبها والنازل من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له **قال** في التاجر في التعمد كنه پوشیدن فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كافي **قوله** تعالى استر عبدي لئلا من المسجد الحرام الآية **قوله** محبوبه جنانه محبوبه الدار عبارة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبارة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه **قوله** نظمتها النظم در درشته كشيدن ثم استعيرت للتأليف في هذه الاستعادة اشارة الى ان كلامه كالد في الصفاء والجلاء وانما قال لفظ النظم دون التأليف ترغيبا للطلبة **قوله** في سلك التقرير سلك شته والاضافة من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام **قوله** وسمط التحرير سمط رشته مرواريد ياشبه وياجرآن وهذا الاضافة مثل الاول **قوله** للولد العزيز العزيز ارحم به وكياب گرامی **قوله** ضياء الدين كضياء البيت وسراج كانه ضياء يهتدي به الى الدين وهو لقب يوسف عليه **قوله** عن موجبات التلief والتاسف الخ وهما مترادفان وقيل التلief الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلief الاضطراب بفعل ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا **قوله** الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين **قوله** لانه الخ دليل للنسبة المفهومة

الضمير المنقول من محض فضله من غير سابقية عمل  
 العادة لان التعلل استعادة ترشيحية وفي الضمير المنصو المتصلا استعادة مكنية ثم التعلل السترای ستر الله ما كان منه يغفر له الا لئلا ينجبها والنازل من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله تعالى بغفرانه جعله شاملا له  
 قال في التاجر في التعمد كنه پوشیدن فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كافي  
 قوله تعالى استر عبدي لئلا من المسجد الحرام الآية  
 قوله محبوبه جنانه محبوبه الدار عبارة عن خيارها ووسطها والجنان بكسر الجيم عبارة عن الجنة يعني جعل الله تعالى خيار جنانه سكنه  
 قوله نظمتها النظم در درشته كشيدن ثم استعيرت للتأليف في هذه الاستعادة اشارة الى ان كلامه كالد في الصفاء والجلاء وانما قال لفظ النظم دون التأليف ترغيبا للطلبة  
 قوله في سلك التقرير سلك شته والاضافة من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه لشبه التقرير بسلك في الاحكام  
 قوله وسمط التحرير سمط رشته مرواريد ياشبه وياجرآن وهذا الاضافة مثل الاول  
 قوله للولد العزيز العزيز ارحم به وكياب گرامی  
 قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراج كانه ضياء يهتدي به الى الدين وهو لقب يوسف عليه  
 قوله عن موجبات التلief والتاسف الخ وهما مترادفان وقيل التلief الحسرة والحزن على فوت المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول امر مكرره وقيل التلief الاضطراب بفعل ما كان فعله حراما والتاسف الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا  
 قوله الضيائية صفة للفوائد والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين  
 قوله لانه الخ دليل للنسبة المفهومة







الكفاية لا الاخبار بارز الله تعكاف في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصية على الفصية على ما بينه السيد لسند قلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية او اشائية **قوله** واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ واما بعد لبسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب اجاب بقوله واعلم ان حاصل النكتة في العدل هي هضم النفس **قوله** هذا جواب سوال وهو ان المصمم قد صدق مختصراً لا صواباً والشافعية بالحمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصل المراد بالرسالة هي الكفاية لا مطلتها **قوله** بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدر رسالته اجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم تصديق الرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقاً **قوله** بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت **قوله** بتخيلا الخ جواب سوال وهو ان الحمد عبادة وترك العبادة انما هو من شهوات النفس من هضمها اجاب عنه بقوله بتخيلا الخ حاصل ان تركه ليس باعتبار انه عبادة باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصح بالحمد على سببهم **قوله** من حيث ان كتابه الخ جواب سوال وهو ان كتابه من كتبهم لا مشترك على القواعد للطيفة الشريفة فوق اشتغال كتبهم عليها اجاب عنه بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشترك عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بها كلمة لم او المنفعة اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم منه ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدق به الامر ليس كذلك لانه لم يصح بالحمد صلا قلنا انه مفعول له لكلمة لم لكنها مولة بالانتفاء والانتفاء فعل فان قيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول به للمفعول متحد وهما ليس كذلك لان فاعلا الانتفاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المثبت اعني بتركه الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عدل التصديق فلا يرد ذلك فاعلا الترك هو المصمم ايضاً فان قيل الاصل ان يكون المفعول فعلاً لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجمة الانكسار وبالصا المهملة الكسر قلنا هذا صيغ على من ذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فان قيل لا نسلم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يصح قد اعتادت مع الحمد وانما لكتب فتركه يحصل الاستعلاء والثقل

قوله في نفس الامر وهو ظاهر الثاني انه لا يجوز ان يقدر المبتدأ عند المعطوف بقريته ذكره في المعطوف عليه تقديره هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالأولى والثالث انه يجوز عطف القضية على القضية بدون ملاحظة الاخبارية والاشائية ومعنى عطف الفصية على الفصية على ما بينه السيد لسند قلا عن صاحب الكشاف ان يعطف الجملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فلما كانت المناسبة ثابتة بينهما كان العطف حسن من غير نظر الى كون الجملة اخبارية او اشائية قوله واعلم ان جواب سوال وهو ان المصمم خالف عن اب السلف لا دأبه ان يبتدأ واما بعد لبسطة بحيث يجعلونه جزء من الكتاب اجاب بقوله واعلم ان حاصل النكتة في العدل هي هضم النفس قوله هذا جواب سوال وهو ان المصمم قد صدق مختصراً لا صواباً والشافعية بالحمد هما من جملة تصنيفاته اجاب بقوله هذا حاصل المراد بالرسالة هي الكفاية لا مطلتها قوله بحمد الله سبحانه جواب سوال وهو ان المصمم رسالته هذه بالبسطة فكيف يصح لم يصدر رسالته اجاب بقوله بحمد الله محصل الجواب ان المراد من عدم تصديق الرسالة انما هو بحمد الله لا مطلقاً قوله بان جعل جزء منها يعني ان المراد بعد التصديق انما هو باعتبار الجزئية لا باعتبار القول كما توهمت قوله بتخيلا الخ جواب سوال وهو ان الحمد عبادة وترك العبادة انما هو من شهوات النفس من هضمها اجاب عنه بقوله بتخيلا الخ حاصل ان تركه ليس باعتبار انه عبادة باعتبار ان كتابه هذا ليس كتب السلف فلا يليق له ان يصح بالحمد على سببهم قوله من حيث ان كتابه الخ جواب سوال وهو ان كتابه من كتبهم لا مشترك على القواعد للطيفة الشريفة فوق اشتغال كتبهم عليها اجاب عنه بقوله من حيث انه يعني باعتبار انه منسوبة لا باعتبار انه مشترك عليها فان قيل ان قوله هضم لا يخلو اما ان يكون مفعوله لكلمة النفس اعني بها كلمة لم او المنفعة اعني التصديق اما الاول فغير جائز لان المفعول انما يكون للفعل لا للحرف وعلى الثاني يلزم ان المعنى لا يفهم منه ان انتفاء التصديق انما هو من جهة الهضم اما باعتبار جهة اخرى فقد صدق به الامر ليس كذلك لانه لم يصح بالحمد صلا قلنا انه مفعول له لكلمة لم لكنها مولة بالانتفاء والانتفاء فعل فان قيل الاصل ان يكون الفاعل للفعل المفعول به للمفعول متحد وهما ليس كذلك لان فاعلا الانتفاء انما هو التصديق وفاعل الهضم هو المصمم قلنا انه مفعول للفعل المثبت اعني بتركه الذي هو من لوازم الفعل المنفي الذي هو عدل التصديق فلا يرد ذلك فاعلا الترك هو المصمم ايضاً فان قيل الاصل ان يكون المفعول فعلاً لفاعل المفعول به والهضم بهما ليس بفعل بل حاصل بالفعل لان الهضم بالضم المعجمة الانكسار وبالصا المهملة الكسر قلنا هذا صيغ على من ذهب من لم يفرق بينهما فانها بمعنى الكسر فان قيل لا نسلم ان به هضم النفس بلا استعلاءها لان النفس اذا اعتاد مع امر فهو سهل عليه ان يصعب الواقع واذ لم تعتد فهو اصعب عليها وان كان سهلاً في نفسه نفس لم يصح قد اعتادت مع الحمد وانما لكتب فتركه يحصل الاستعلاء والثقل



على النفس قلنا ليس هذا مطلقا بل فيما اذا كان لا نفس خلفه صدق ذلك الفعل واما عدم  
التصدق فليس للنفس خلفه بل اذلى قوله ولا يلزم اه جواب سوال وهو ان المصدق خالف بعضهم  
النفس عن التحل المشهور الواقع في شان الحمد وهو قوله عليه السلام كل امرىء باللم يبدأ فيه بحمد  
الله فهو واقطع واجزم اجاب عنه بقوله ولا يلزم اه حاصله ان المأمور به بالحمد يث هو مطلق الا بتد  
اى اعم من ان يكون قوله او فعلا ولا يلزم من عدم جعل الحمد جزء من الكتاب على الا بتد به  
مطلقا لان نفى الخاص لا يستلزم نفى العام لانه جازان يأتى المص بالقول عملا بالحد قوله وبدا  
اه جواب سوال وهو ان الابتداء بتعريفها ليس الا الاشتغال بما لا يعنى وترك ما يعنى لان المقص  
هذا الكتاب انما هو بيان الاقسام الثلاثة ومقاصد الثلاثة لبيان تعريفها فاجاب بما ترمى وفي قوله  
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها اشارة الى ان الكلمة والكلام كلاهما موضوعان لعلم  
النحو وفيه رد على بعض النحاة حيث قالوا موضوع الكلمة فقط والبحث عن احوال الكلام راجع  
الى البحث عن احوالها وبالعكس لبطان تعد الموضوع ووجه الرد عليهم ان اختصاص البحث  
بواحد منهما دون الاخرى تكلف وفيه بحث من جوه الاول انه ينبغي ان يصير علم النحو متعدد التعدد المو  
ضوع وهو الكلمة والكلام والثاني ان في هذا العلم كما يبحث عن احوالها كذلك يبحث فيه عن احوال  
المركب الاضافي والتوصيف والتعداد والامتزاجي فينبغي ان يصير كلها موضوعات لعلم النحو والام  
ليس كذلك الثالث انه يعلم من هذا التحقيق ان الموقوف عليه للبحث هو المعرفة فالمراد بالمعرفة  
ههنا لا يخلو اما ان يراد به المعرفة من كل الوجه الذي يحصل بالتعريف الجامع المانع والمعرفة بوجه  
ما اما الاول فغير مسلم لان كثيرا ما يبحث عن شئ مرتى عن بعيد مع عدم العلم بحقيقته فيقال هذا  
الشئ شاغل الخير فانه يشك ان هذا من قبيل البحث لان البحث عبادة عن اثبات الحكم للموضوع ههنا  
كذلك لان ما في هذا الكلام اثبات الخبر للمبتدأ وان كان الثاني فسلم لكن التقريب غير تام لان  
التقريب عبادة عن سوق الدليل على وجه يصير مستلزما للمطلوب ههنا ليس كذلك لان المص  
لم يذكر المعرفة بوجه بل ذكر التعريف الجامع والمانع اجيب عن الاول ان تعدد الموضوع  
مستلزم لتعدد العلم فيما اذا لم يشترك في لحاظ امر واحد جامع اذا اشتركا فلا يستلزم وههنا قد  
اشتركا وكون اللفظ الموضوع للمعنى اعم من ان يكون مفردا او مركبا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجعل كل  
العلوم علما واحدا لان كلها مشتركة في ذلك الامر الواحد كجامع قلنا ان كل العلوم انما يصير علما  
واحدا اذا اشترك البحث في ذلك العلوم من جهة ذلك الامر الواحد ههنا لم يوجد ذلك الاشتراك  
في العلوم من جهة ذلك الامر الواحد بل في كل علم البحث مختلف لانه يبحث في علم النحو عن اللفظ

والبحث عن احوال الكلام راجع الى البحث عن احوالها وبالعكس لبطان تعد الموضوع ووجه الرد عليهم ان اختصاص البحث بواحد منهما دون الاخرى تكلف وفيه بحث من جوه الاول انه ينبغي ان يصير علم النحو متعدد التعدد الموضوع وهو الكلمة والكلام والثاني ان في هذا العلم كما يبحث عن احوالها كذلك يبحث فيه عن احوال المركب الاضافي والتوصيف والتعداد والامتزاجي فينبغي ان يصير كلها موضوعات لعلم النحو والام ليس كذلك الثالث انه يعلم من هذا التحقيق ان الموقوف عليه للبحث هو المعرفة فالمراد بالمعرفة ههنا لا يخلو اما ان يراد به المعرفة من كل الوجه الذي يحصل بالتعريف الجامع المانع والمعرفة بوجه ما اما الاول فغير مسلم لان كثيرا ما يبحث عن شئ مرتى عن بعيد مع عدم العلم بحقيقته فيقال هذا الشئ شاغل الخير فانه يشك ان هذا من قبيل البحث لان البحث عبادة عن اثبات الحكم للموضوع ههنا كذلك لان ما في هذا الكلام اثبات الخبر للمبتدأ وان كان الثاني فسلم لكن التقريب غير تام لان التقريب عبادة عن سوق الدليل على وجه يصير مستلزما للمطلوب ههنا ليس كذلك لان المص لم يذكر المعرفة بوجه بل ذكر التعريف الجامع والمانع اجيب عن الاول ان تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم فيما اذا لم يشترك في لحاظ امر واحد جامع اذا اشتركا فلا يستلزم وههنا قد اشتركا وكون اللفظ الموضوع للمعنى اعم من ان يكون مفردا او مركبا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجعل كل العلوم علما واحدا لان كلها مشتركة في ذلك الامر الواحد كجامع قلنا ان كل العلوم انما يصير علما واحدا اذا اشترك البحث في ذلك العلوم من جهة ذلك الامر الواحد ههنا لم يوجد ذلك الاشتراك في العلوم من جهة ذلك الامر الواحد بل في كل علم البحث مختلف لانه يبحث في علم النحو عن اللفظ







للكلمة لا التفصيل ومفهومها الاحتمالي جزء من مفهوم التفصيل والفرق بين المفهوم الاجمالي والتفصيلي  
 ان الاول عبارة عن ان يجعل الامور المتعددة ملحوظة بصورة واحدة كما اذا عبر عن اللفظ وهو ما  
 يتلفظ به الانسان عن معناه الوضع وهو تخصيص الشيء بالشيء وعن تفسير المعنى بالكلمة واما الثاني  
 فهو ان يجعل الامور المتعددة ملحوظة بصورة متعددة كما اذا عبرت عن ذلك المجموع بقوله الكلمة لفظ  
 وضع بمعنى مفرد فان قيل ان الضمير افرادها ومفهومها لا يخلو اما ان يكون اجمعا الى لفظ الكلمة او  
 الى مفهومها او الى كليهما والكل باطل فان كان اجمعا الى مفهومها فاضافة الافراد الى المفهوم صحيح  
 لان الافراد انما يكون للمفهوم لكن لا يطابق الرجوع بالمرجع في التذكير الثاني في الموضعين لان  
 المفهوم مذکور ايضا لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير كما لا يلزم للمفهوم مفهوم وان كان راجعا الى  
 لفظ الكلمة فاضافة المفهوم الى الضمير صحيح طابق الرجوع بالمرجع في الموضعين لكن اضافة الافراد  
 الى الضمير لا يصح لان الافراد ليست اللفظ الكلمة بل مفهومها وان كان راجعا الى كليهما فلا يطابق  
 الرجوع المرجع فلما كلام الشارح اجماعي من قبيل الاستخدام فالللمعنى معنيين لفظيا ومفهوما  
 فاضافة الافراد الى الضمير باعتبار المفهوم واطضافة المفهوم الى الضمير باعتبار اللفظ قوله قد هي الكلمة  
 الخ اعلم ان في الكلمة والكلام اختلافا فذهب جمهور النحاة الى انها غير مشتقان لعدا وجود الباعث  
 على اشتقاقها ولعدا وجود المناسبة بينهما في المعنى والمناسبة اللفظية وحدها لا يكفي في الاشتقاق  
 وعند البعض مشتقان من الكلم قوله بتسكين اللام الخ جواب سوال وهو ان اشتقاق الكلمة  
 والكلام من الكلم بكسر اللام غير جائز للزوم اشتقاق الشيء عن نفسه اجاب عنه بقوله بتسكين اللام  
 لا بكسرة كما توهمت قوله لتاثير معانيها الخ جواب سوال وهو ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم  
 بتسكين اللام غير جائز لان الاشتقاق ان تجدد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى وهما وان  
 وجد المناسبة اللفظية لا شتر لهما في الحرف الاصلية لكن لا يوجد مناسبة المعنوية لان معنى  
 الكلم الجرح ومعنى الكلمة والكلام ما يتكلم اجاب عنه بقوله لتاثير معانيها الخ حاصل ان كلام  
 المناسبين موجودان اما المناسبة اللفظية فظاهرة كما قلت لان المناسبة اللفظية عبارة عن الاشتراك  
 بين المشتق والمشتق منه في الحرف الاصلية والحرف الاصلية ههنا هي الكاف واللام والميم واما  
 المناسبة المعنوية فموجودة ايضا لان المعنى المطابق للكلمة والكلام وان لم يكن مناسباً للمعنى  
 المطابق للكلمة لكن المعنى الاتمالي لهما مناسب للمعنى المطابق

الكلية راجعة الى كل واحد من المعنيين

فان قيل قوله بتسكين اللام الخ جواب سوال وهو ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بتسكين اللام لا بكسرة كما توهمت قوله لتاثير معانيها الخ جواب سوال وهو ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بتسكين اللام غير جائز لان الاشتقاق ان تجدد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى وهما وان وجد المناسبة اللفظية لا شتر لهما في الحرف الاصلية لكن لا يوجد مناسبة المعنوية لان معنى الكلم الجرح ومعنى الكلمة والكلام ما يتكلم اجاب عنه بقوله لتاثير معانيها الخ حاصل ان كلام المناسبين موجودان اما المناسبة اللفظية فظاهرة كما قلت لان المناسبة اللفظية عبارة عن الاشتراك بين المشتق والمشتق منه في الحرف الاصلية والحرف الاصلية ههنا هي الكاف واللام والميم واما المناسبة المعنوية فموجودة ايضا لان المعنى المطابق للكلمة والكلام وان لم يكن مناسباً للمعنى المطابق للكلمة لكن المعنى الاتمالي لهما مناسب للمعنى المطابق







قوله كثر وتمر والغرض من هذا التشبيه ان كل لفظ اذا كان الفارق بينه وبين مفردة تاء يكون ذلك  
لفظ جنسا لاجتماع كثر وتمر قوله اليه يصعد الكلم الطيب يعني ان قوله الكلم موصوف وقوله  
الطيب صفة فلو كان قوله الكلم جمعا لزم اتصاف الجميع بالمفردة وهو باطل لعدم المطابقة  
بينهما فعلم انه ليس بجمع ولما لم يكن جمعا صار جنسا لعدم القائل بالفصل في لا يرد ما قيل ان الية  
تدل على ابطال الجمعية ولا يلزم من ابطال الجمعية اثبات الجنسية اعلم ان ههنا مذهبين مذهب  
الجمهور ومذهب صاحب الصحاح واللباب الجوهر فمذهبهم هو ان النخلة ان جنس تمسكوا على وجوه  
اخذها قوله تعاليه يصعد كذا لو كان جمعا لوقعت صفة طيبة بالتاء نظرا الى تاويله بالجماعة  
والثاني وقوعه تميزا للعد الاوسط تقولا حد عشر كلما والتميز للعد الاوسط لا يقع جمعا والثالث  
تصغير بكلمة بدن ادتداه الى اصله حيث لا يقال كلمة وعد الاستدراك الى الاصل في طيفر الجنسية  
والرابع ان على هذا الوزن لم يوجد جمع واما مذهب الصحاح واللباب والجوهرى انه جمع بدليل  
عد اطلاقه على الواحد والاثنين واجابوا عما تمسك به الجمهور ان قوله الكلم الطيب مؤن بعض  
الكلم والطيب صفة البعض وهو مفردة مذكرة فان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا بعض الكلم هو  
الكلم الطيب ككلم التوحيد لا انجيب وتميز للعد الاوسط كلمة لا كلم التصغير عند هم كلمة واجاب  
الجمهور عن ذلك ان عد اطلاقه على الواحد والاثنين بعرض الاستعمال والماجنسية فاعتبار اصل  
الوضع وباعتباره يقع على القليل والكثير واما التاويل فبالبعض فخلافا لاصل لان اصل عد  
التاويل واما تميزه للعد الاوسط على كلمة بالتاء والتصغير على كلمة على ما حكته فخص بحكم  
وهو غير معتبر عند العلماء قوله واللام فيها للجنس الخ جواب سوال وهو ان اللام في الكلمة لا يخلو  
اما ان يكون اسما او حرفيا لا سبيلا الى كل واحد منهما اما الاول فلان الاسم يقتضى ان يكون  
مدخولا اسم الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة منهما ولا الى الثاني لانها كان حرفيا فلا يخلو ايضا  
اما ان يكون ائدة او غير ائدة لا سبيلا الى الاول لان الزائدة هي التي لا يختلف المعنى باسقاطها وههنا  
ليس كذلك لانه على هذا يلزم تنكير المبتدأ ولا الى الثاني لا يخلو ايضا اما ان يكون جنسيا واستغراقيا  
او عهدا خارجيا او ذهنيا اما الاولان فلانها ملزومان لكثرة التاء ملزومان للوحد وبينهما  
منافاة وايضا في الاستغراقى يلزم تعريف الافراد واذ باطل لان الافراد غير منضبط فلا يصح  
تعريفها الا يقال ان المنافاة انما تجدد اذا كان كلاهما مقصودين بالذات وحازان لا يكون ههنا كذلك  
لان لو كان كذلك فلا فائدة في ذكرهما كيف وان الجنس مقصود يكون معرفا والتاء مقصود يكون ذهنية  
على الواحد على ان الجنس المعرف هو الذى يتحقق في ضمن الواحد لا في ضمن الاثنين فوهما واما الثالث

فلان العهد **له** قوله تنكير المبتدأ وذا باطل قول بطلاء ميني على المشهور والافعال التحقيق مدار صحة الاخبار عن  
الشيء على الافادة وان كان نكرة كما حققه المحققون في موضعه ١٢ مولوى شيخ عبد الصمد **عه** فعلم ان كليهما مقصودان بالذات  
١٢ **جواب** عن التوجيه الثاني للجمهور ١٢ **له** جواب عن التوجيه الثالث للجمهور ١٢ **له** اى حكم بلا دليل ١٢



الخارجی یقتضی سبق ذکر المرجع ولا کلمہ ہنما مذکورہ فی السابق لصداۃ الکتاب علیہا وایضی لزانہ  
 الاخص بالاعم وهو باطل لان ہا یشیر الی زید مثلاً والتعریف اعم منه ومن غیرہ کعمرو ویکرو  
 غیرہما واما الرابع فان مدخولہما فی قوۃ التکثیر فیلزم التکثیر المبتدأ اجاب عنه بقولہ اللام ہا ۱۱  
 ان المراد باللام حرف غیر تانی وجمسی ولا منافاة بینہما لان الواحد علی اربعۃ اقسام جنسیۃ کما یجوز  
 ونوعیۃ کالانسان وصنفیۃ کالانسان الرئی وفردیۃ کزید مثلاً والمنافاة انما ہو بین الجنس  
 والثلاثۃ الاخیرۃ لا بین الجنس الواحد الجنسیۃ فانقیل نعم لکن ہذا الواحد فردیۃ فکیف یصح اذا  
 الواحد الجنسیۃ عنہا قلنا انہا انتقل الی المعنی اللغویۃ ما ہو مصطلح النحاة صار فذلک الواحد  
 الفردیۃ واحد جنسیۃ فانقیل فعلم ہذا صا کلمۃ جنس ما مثل الکلم فی لا یصح تشبیہا بتمر وتمرۃ قلنا  
 ذلک التشبیہ بحسب اصل الوضع جنسیۃ بحسب الاصطلاح فی لانافاة بینہما قولہ والواحد  
 الجنسیۃ فانقیل ان المقصود من ہذا القول انتفاء المنافاة بینہما وهذا المقصود حصل بقولہ انصاف الجنس با  
 لحد فلاحاجۃ الی قولہ والواحد بالجنسیۃ قلنا ذکرہ لیکون اشعاراً علی ان بین الجنس الواحد تصدق  
 یعنی یصح انصاف واحد منہما بالآخر قولہ هذا الجنس فانقیل فعلم ہذا لیکون الجنس مبتدأ والواحد  
 خبرہ لان الجنس موصوف والواحد صفۃ ولما المقصود ہذا قلنا نعم لکن الا وصافہ علم المخاطب  
 بہا اخباراً والاخبار بعد العلم بہا وصافہ لا ینفید بہا فائدہ قولہ ۱۲ لیکن اہ یعنی لو سلم ان التاء  
 للوحدۃ الفرسیۃ لکن اللام لیس للجنس بل للعہد الخارجی وما ورد علیہ من الاعتراضین المذکورین  
 فقد جاعلہما بقرولہ بارادۃ الکلمۃ مذکورہ اہ حاصل الدفع الاول ان الشرط فی العہد الخارجی  
 معلومیۃ مرجعہ السابق لا ذکرہ والکلمۃ المذکورہ علی السنۃ النحاة معلومیۃ للمخاطب بالقراءۃ  
 لان العالم والمتعلم کلہما انخویان والکتاب کتاب النور وحاصل الدفع الثانی ان باللام یشیر الی فرد  
 الکلمۃ اللغویۃ لا فرد الکلمۃ المصطلحۃ کما توہمت اعلم ان الکلمۃ علی اقسام کلمۃ منطقیۃ وهو الفعل  
 عند النحاة وکلمۃ لغویۃ وهو ما ینطق بہ الانسان مفرداً کان او مرکباً وکلمۃ نحویۃ وهي لفظ وضع لمعنی  
 مفرد ثم فی قولہ ویکن حملہا اہ اشارۃ الی الضعف وجہ الضعف ان ذکر قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد  
 بعد اللام مستدل لان فرد الکلمۃ اللغویۃ ہنالیس لا قولہ لفظ وضع لمعنی مفرد لان یحمل علی ۱۲  
 التفصیل بعد اجمال قولہ اللغۃ الرئی اہ ثم ان اللفظ یحیی علی ثلاث معان یعنی مطلق الرئی وبمعنی الرئی  
 بالفرق وبمعنی التکلم ومرادنا ہنما ہوا المعنی الاول لانه لو ارید بہ الاخرین فاستعمالہ  
 فی الاول لا یخلو ما ۱۳ ای بین الجنس والوحدۃ ۱۲ مفتی عبدالرحیم ۱۴ وفیہ نظر لان ۱۵  
 الجنس یجمع مع الوحدۃ النوعیۃ والصنفیۃ اما ہنما تا مل حق التامل ۱۲ مولوی یعنی مولانا عبدالصمد الہم انی اسئلك  
 من فضلک العظیم ۱۳ ای بین الجنس والوحدۃ ۱۲ ای مقصودک لانک قلت بجواز اتصاف ۱۴  
 الجنس آہ مفتی ۱۵ الواردین علی تقدیر کون اللام للعہد الخارجی ۱۲ مولوی محمد  
 عبدالرحیم عفی عنہ



ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز وكلاهما مخطوران<sup>منه</sup> لأن على الأول يلزم عموم المشترك وعلى الثاني يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولو اريد به المعنى الأول ثم استعمل في الآخرين في لا يلزم المخطوران لأن ذكر العام وإدادة الخاص من قبيل الحقيقة القاصرة فلذلك اريد به هنا المعنى الأول دون الآخرين فقال الشارح في اللغة الرمي ولم يقل الرمي بالفهم التكلم **قوله** أي رميتهما الخ جواب سوال وهو أنه لا يطابق المثال المثلالي في فهم من المثالان المراد باللفظ الرمي بالفهم حيث عطف قوله لفظت على قوله اكلت والتحقيق المذكور مشعر على أن المراد به هنا الرمي المطلق اجاب عنه بقوله أي رميتهما حاصلان المراد بقوله لفظت مطلق الرمي فلذلك قال الشارح أي رميتهما ولم يقل أي لفظتها وإنما صار قوله رميتهما مشعر على أن المراد بقوله لفظت مطلق الرمي لأن العرب إنما يستعملون هذا اللفظ إذا رمى النواة باليد قبل إدخالها لثمرة في الفهم **قوله** ثم نقلناه جواب سوال وهو أن الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والأصل في الخبر أن يكون محمولا على المبتدأ وهما لا يصح الحمل للزوم حلاص الصفات على الذات اجاب عنه بقوله ثم نقلناه حاصلان الحمل لا يصح إذا كان اللفظ بالمعنى المصداقي ويراد المعنى اللغوي وهو الرمي وهما لا يتقاربان إلى المعنى الاصطلاحي أعني به قوله ما يتلفظ به الإنسان فيجوز أن يصار من قبيل حمل المشتق على الذات **قوله** ابتداء أه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لأن التللفظ سبب ما يتلفظ به الإنسان وإنما نقلنا ابتداء متحرزا عن مؤنة تعدد النقل **قوله** وبعد جعله أه فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وإنما نقلنا بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل التقريب بين المنقول والمنقول إليه لأن التقريب بين الخاص والعام أشد من التقريب بين السبب والمسبب لأن العام يصدق على الخاص كما يصدق الإنسان حيوان والسبب لا يصدق على المسبب حيث لا يصدق الوقت صلوة فان قيل معنى فتر اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ به الإنسان ومعنى ما يتلفظ به الإنسان موقوف على معرفة اللفظ لأن معرفة المزيد موقوف على معرفة المجرد فيجوز أن لا يرد قلنا المراد باللفظ المعرف هو اللفظ الاصطلاحي والعلم بالمزيد موقوف على معرفة المعنى اللغوي وهو التكلم فاختلاف الجهات فان قيل يصح تعريف اللفظ على اللسان لأن ما يتلفظ به الإنسان هو اللسان قلنا ينبغي أن يجعل اللفظ الباقي قوله به لتعدية فيكون المعنى اللفظ ما الفطر الإنسان أو بمعنى على ولا شك أن التللفظ لا يكون على اللسان بل باللسان على شيء آخر فيكون التللفظ فان قيل الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا تخلو إما أن تكون كلمة أو لا فان كانت كلمة يلزم التركيب في زيد في نحو جاءني زيد من كلمتين فلا يكون اسما لأنه قسم من الكلمة والكلمة مفردة وهو مركب فيكون فاعلا وان لم تكن كلمة يصدق تعريف الكلمة عليها لأنه يتلفظ بها قلنا إنها ليست بكلمة لأن المراد باللفظ المأخوذ في تعريف الكلمة هو ما يتلفظ به

له قوله على الذات وهو لا يجوز لعدم الاتحاد بينهما وهذا الحمل على الاتحاد كما هو المشهور في أفواههم ١٢ عبد الصمد له الأولى أن يقال حيث لا يقال صلوة فت يطابق المدعى المذكور أن كان هذا الصديق بينهما من الجانبين نفس الأمر ١٣ له قوله يلفظ أه ووضعها للفاعلية المفعولية

عوامل الصافي متحرروا من قيد حليها أنها لفظ وضع لشيء محذور وليس بها محذور الكلمة ١٤ قوله



اصالة والحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا يتلفظ بها اصالة **فان قيل** هذا يستقيم في الحركات  
اعرابية واما في الحروف الاعرابية فلا لانها ما يتلفظ بها اصالة قلنا انها ليست بكلمة لان الماخوذ  
في التعريف هو اللفظ الموضوع وهي ليست بموضوع **فان قيل** هذا مخالف لما قاله الشارح فيما بعد  
حيث قال في تفسير الاعراب اي الامر الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع قلنا  
في الجواب عن اصل السؤال انها كلمة ولا يلزم التركيب في زيد مثلا لان الاسم هو المعرض فقط دون  
المعرض العارض معاقوله كالتخلق اه جواب سوال وهو ان النقل من المصدر الى المفعول  
كيف يكون فاجاب بقوله كالتخلق كانه نظير لاسكات المخاطب قوله حقيقة اه جواب سوال وهو  
ان هذا التعريف باطل لعدا الجمعية لان الصائغ المنوية كلها كلمات ولا يتلفظ بها اجاب عنه بما  
ترى قوله هملا اه جواب سوال وهو اخذ الوضع في تعريف الكلمة بعد ذكر اللفظ باطل مستند  
مخرج المهملات باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ الموضوع لان الناس يتكلمون بالموضوع  
لا بالمهمات اجاب بقوله هملا اه حاصله ان اللفظ جنس في التعريف والجنس بالتعريف يكون اجدا  
وتقديم الماهل على الموضوع مع عكس شرافته على دخوله في اللفظ لان ما يكون حقه التأخير  
فتقديمه لا يخلو عن نكتة وايضا المهملات مقدمة على الموضوعات طبعا لان الالفاظ في الاصل  
كلها مهملة فقد علمت ضعا ايضا لوافق الوضع الطبع وانما قال او موضوعا ولم يقل مستعملا  
كما ذكره جمهور النحاة ومنهم صاحب المتوسط لئلا يلزم الواسطة بين الماهل والمستعمل بالموضوع  
قبلا لاستعماله ايضا لفظ في لا يصح حصر الجمل في الماهل والمستعمل لكن الجواب يصح عن جانبهم  
بان المراد بالمستعمل اللفظ يصح استعماله والموضوع قبلا لاستعماله من هذا القليل لكن كلامهم نظر  
وان كان فاجاب قلنا لك عد المصاعف **قوله** مفردا الخ جواب سوال وهو ان ذكر المفرد في تعريف  
الكلمة مستلح لان ذكره انما هو لاخراج المركبات وهي قد خرجت باللفظ اذ المتبادر من اللفظ هو  
اللفظ المفرد اجاب بقوله مفردا اه حاصله ان اللفظ جنس الجنس بالشوا نسب قوله اللفظ الحقيقي  
هذا شروع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكم في ترك تفسير اللفظ الماهل والموضوع والمفرد والمركب لظهور  
ما قوله كزيد ضرب **فان قيل** لانه لا شراح مثلا الخ قلنا ان كفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة لهما  
حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون اللفظ حكما والمكسب

على ما يجب عن الروايات فيتمتع الى الاثنين باصطفا هو كروي اي كان التمثيل ورواه ۱۲

ان الماهل المستعمل باللفظ هو اللفظ الحقيقي والحكم في ترك تفسير اللفظ الماهل والموضوع والمفرد والمركب لظهور ما قوله كزيد ضرب فان قيل لانه لا شراح مثلا الخ قلنا ان كفاء بكاف التمثيل والواو العاطفة لهما حرفان قوله والحكمي قد فهم من هذه العبارة المدعى الايجابي هو كون اللفظ حكما والمكسب



وهو عند كون المنو لفظا حقيقيا ثم قوله اذ ليس من مقولة الخ دليل المدعى السلب ثم المنوى  
عبارة عن الضمير المستتر كما في زيد ضرب وصيغته صيغته اسم المفعول ومعناه بالفارسية نيت  
كره شده ولفظ المقول قوله اذ ليس من مقولة الخ عبارة عن المحو عليه يعني لا يصح على المنوى  
حمل الحرف والصوحى لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ اه  
جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصير المنو من قبيل المعنى لان المعنى ليس من قبيل الحرف  
والصواب ان يوضع له ولم يوضع له وفي المعنى لا بد منه او تهيد لسوال بطريق اخر وهو انه  
يجوز ان يوضع للمنوى لفظ خاص هو يدل على ان من مقولة الخ والصوفى يكون ملفوظا  
حقيقيا اجاب عنه بقوله ولم يوضع الخ **قوله** انما عبروا بالخ جواب سوال وهو ان العز قد ذكروا  
للمنو لفظا خاصا نحو هو وانت الاول في قوله زيد ضرب الثاني في قوله ضرب فلم قال الشارح ولم  
يوضع له اجاب بما ترمي **قوله** واجروا الخ جواب سوال وهو ان هذا التحقيق لا يدل على ان المنو  
لفظ حكمي بل يدل على ان المنوى ليس بلفظ حقيقي ولا يلزم من انتفاء لفظ حقيقي اثبات لفظ حكمي اجاب  
بقوله واجروا اه حاصل ان اللفظ الحكمي عبارة عما يكون مشاركا في احكام اللفظ الحقيقي وهما كذلك لان  
اللفظ الحقيقي كما يقع مسئلا اليه في الحال <sup>للمنوى</sup> وكذلك لك يقع المنو ايضا كما في قوله زيد ضرب هو اكا **قوله**  
المحذوف اه جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنو في اسقاطه من اللفظ ومراده في المعنى فينبغي ان  
يصير لفظا حكميا لا حقيقيا اجاب عنه بقوله والمحذوف الخ حاصل ان المحذوف ليس كالمنو  
لان قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وايضا في رد على المصر حيث قال في الايضاح  
المنوى عبارة عن المحذوف يعني لا فرق بينهما لكن عبروا عن المحذوف الذي هو الفاعل  
بالمنوى صوتا للسان من حذف الفاعل ولما كان هذا ليس مرضيا للشارح فقال والمحذوف  
اه وحاصل الدال ان المنو ليس من قبيل المحذوف لان قد يتلفظ به ولا يتلفظ بالمنوى اصلا لانه لو  
كان كذلك لم يبق اللفظ الحكمي **فرد** **فان قيل** هذا الجواب انما يستقيم فيما اذا كان حذف فرجا  
ولا يستقيم فيما اذا كان حذف واجبا لانه لا يتصور ان يتلفظ في وقت من الاوقات قلنا ان  
اللفظ الحقيقي عبارة عما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنه ان يتلفظ به في بعض  
الاحيان بطريق الوجود والمحذوف بالحدف الواجب من قبيل الثاني **قوله** وكلمات الله تعالى  
داخلة في المحذوف مع ان الحد غير صادق عليه لان اللفظ الماخوذ في الحد عبارة عما يتلفظ  
به الانسان مع صدق رمعه وكلمات الله جل وعلى **شانه**

**عه** اي من ان يوضع وا **ضع** ۱۲ مفتي **له** ومعطوفا عليه مبدئا منه وغيره ۱۳ **له** قد جمع مثال كل واحد  
من الامور الثلاثة المذكورة في هذا المثال لان المنوى في ضرب مسئلا له يؤكد بهوز والحال الراكبا ۱۴ **له**  
اي لو كان المنوى كالمحذوف في كونه يتلفظ به ۱۵ **له** اي اذا خرج القوة الخالصة الى الفعلية فهو متصف بوجود الخ



انما یصد عنہ لا عن غیرہ وھکذا کلمات الملائکۃ والجن اجاب عنہ بقولہ وکلمات اللہ اہ صلو  
ان کلمات اللہ تعالیٰ داخلہ فی اللفظ لانہا مما یتلفظ بہ الانسان حقیقہ فی بعض الاحیان او  
من شأنہ ان یتلفظ بہ الانسان بطریق الوجود کما مر انفا **فان قيل** ان کلمات القائمة بذات اللہ علم  
تعالی لا یتصور ان یتلفظ بہا الانسان **فینبغی** ان لا یصیر لفظا **قلنا** ان کلمات الملفوظہ ہی القرا  
المنزل علیہا والتلفظ علی الدال لتلفظ علی المد لول فصارت کلمات القائمة بذات تعالی بمنزلہ المنو  
اونقولا المراد بالكلمات ہی الکلمات المتقولۃ الینا **فہی** لا قدح فی اخراجہا **قوله** اللہ الاربع اہ  
هذا رد علی بعض اشارین وتوضیح اقوالہم ان صاحب الرضی قد قال نہ ینبغی للمص ان ینکر  
فی تعریف الکلمۃ قید ینخرج بہ ذوال الاربع لانہا ایض موضوعۃ للمعنی مع انہا لا یسمی بالکلمۃ **اجاب**  
صاحب الھند انہا قد خرجت بعید اللفظ لعدم تصو والتلفظ بہا فلا حاجۃ الی قید اخر ثم اعترض  
علی جوابہ من جانب الرضی ان اللفظ جنس فی تعریف الکلمۃ وبإخراجہا بید صیر الجنس فضلا **فہی**  
یصیر التعریف ناقصا لعدا اشتمالہ علی الجنس فی التعریف لا بد من الجنس الفصل اجاب عنہ  
صاحب الھند انہ اذا کان بین الجنس الفصل عموم وخصوص من وجہ جازان یجعل احدهما  
جنسا والاخر فضلا لو ہنا كذلك لان کثیرا ما یوجد اللفظ ولا یوجد المعنی کالمہلات قد  
یکون بالعکس کالدال الاربع وقد یوجدان ہما معا کاللفظ الموضوع کرید مثلا فہذا الاعتبار  
خرج الدال الاربع باللفظ والمہلات بالوضع ثم الشارح الجامی رد علی ہذین بالمدہیین قال  
والدال الاربع اہ **فما** حاصل الرد علی صاحب الرضی ان الاخراج فرع الدال والاربع لمدہ  
فی الجنس فلا حاجۃ الی قید ینخرجہا التلایلز اخرج المخرج واما حاصل الرد علی صاحب الھند  
ان تکلیفہ بالجواب عبث لعدا **وردا** الاعتراض من جانب الرضی ثم الدوال جمع دالۃ وہی  
شیء کائن یفہم منہ المعنی والخطوط عبارة عن النقوش الدالۃ علی المعنی والعقود جمع عقد وہی  
بالفارسیۃ بنڈگشت **ہی** ما وضع لحدک معین من العد عند التجار والنصب جمع نصیبۃ کصف  
جمع صحیفۃ وہی ما نصب لتعین مسافرا وطریقۃ الاشارة جمع اشارة والمراد بہا الاشارة  
الحسیۃ وہی التي وضعت لتعین المشار الیہ **قوله** وانما قال الخ جواب سوال وهو ان المص خالف  
عن حنا المفصل لانہ قال فی تعریف اللفظۃ الدالۃ علی معنی مفرد بالوضع حیث علی من لفظۃ الی  
لفظ بغير التنا **اجاب** عنہ بقولہ وانما قال الی قولہ لو حدّاه فجو عبد اللہ علما کلمۃ عند **لعد** حنا  
المفصل لان حدّ کلمۃ مقصود عند **قوله** والمطابقۃ غیرہ جواب سوال وهو انہ ینبغی ان یقال  
لفظۃ بالتالیطابق الخبر بالمبتدأ فی التانیث **اجاب** عنہ بقولہ والمطابقۃ حاصلان وجوب المطابقۃ مشعر  
لہ بذاتی الحقیقۃ لتعمیم الحد کما ہو وظیفۃ الجواب الاول بل منی علی تخصیصہ **فقال** ۱۲ مفتی **عہ** وکذا امثالہا مثل ضرب  
انتقارۃ الدالۃ علی رکوب السلطان ۱۳ **عہ** مع ان الکافیۃ ماخوذة منہ ۱۴ **عہ** ای عن حنا المفصل لا عند  
۱۲ مفتی **عہ** تفسیر عبارة وهو قولہ والدوال الاربع الی قولہ والاشارة ۱۳ مفتی محمد عبد الرحیم **عہ**



بشرط احدھا ان يكون الخبر مستقيا فلا ينقض بقوله الكلمة اثنان بان يكون فاعل الخبر ضميرا  
فلا ينقض بقوله امرأة قائم ابوها فان امرأة مبتدأ قائم خبره ولا مطابقة بينهما لان فاعل الخبر غير  
ضمير المبتدأ بلاسم ظاهر هو قوله ابوها وثالثها ان يكون الخبر جارا ملا ضمير المبتدأ فلا ينقض بقوله زينب  
سفر ما جور ممتنع الصرا لا الضمير الرجوع الى هذا المذكورات والرابع ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين  
فلا ينقض بقوله تعان تصوموا خيرا لكم فان ان تصوموا مبتدأ وخبر خبره ولا يطابق الخبر بالمبتدأ وايضا لا  
ينقض بقوله وهي سم فعل وجو والخامس ان لا يكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا ينقض بقوله المرأة  
حائض والسادس ان لا يكون الخبر على وزن فعول فلا ينقض بقوله امرأة صومرا والسابع ان لا يكون  
الخبر اسم التفضيل المستعمل من فلا ينقض بقوله الصلوة خير من النوم والثامن ان لا يكون الخبر على وزن  
فعل لكون المنكر والمؤنث مساويا فيه فلا ينقض بقوله امرأة جرح قوله مع كون اللفظ اختصارا هو  
سوال وهو انه لا يلزم من عدم لزوم المطابقة لزوم المخالفة فينبغي ان يجعل المطابقة أولى من المخالفة فاجاب  
بقوله مع كون اللفظ اختصارا ان كلمة اختصار اسم التفضيل وهو موضوع للزيادة وبذكر اللفظ هنا بدو  
التاء حصل نقص الاختصار لا الزيادة قلنا ان اسم التفضيل قد يبيح لأصل المعنى ونقول انه لو ذكر اللفظ  
بالتاء لا حاجة الى ذكر وضع بالتاء ايضا لانه صفة اللفظ فترك التاء فيها حصل الزيادة فلذلك ذكر  
صيغة اسم التفضيل قوله الوضع اه هو اللفظ جعل الشئ في حيز شئ اخر فكان الواضع بسبب ذلك  
التعين جعل المعنى في قالب اللفظ ويستقر ذلك اللفظ في ذلك المعنى معناه انه لا يتجاوز عنه وفي الاصطلاح  
ما قاله الشارح الجامي ثم اعلم ان في الوضع ثلاثة تقسيمات اما اولها تقسيم باعتبار نفس الموضوع وثانيا  
باعتبار الموضوع له وثالثا باعتبار اللفظ الموضوع له فالوضع باعتبار التقسيم الاول نوعان احدهما وضع خاص  
وثانيهما وضع عام وجعل الضبط ان الموضوع لا يخلو اما ان يكون ملحوظا بخصوصية بعمومه فان كان الاول  
فالوضع خاص كما في الاعلام الشخصية وان كان الثاني فالوضع عام كما في المشتقات والوضع باعتبار  
التقسيم الثاني على اربعة اقسام وضع خاص وموضوع له خاص وضع عام وموضوع له عام ووضع

باعتبار الموضوع له وثالثا باعتبار اللفظ الموضوع له فالوضع باعتبار التقسيم الاول نوعان احدهما وضع خاص  
وثانيهما وضع عام وجعل الضبط ان الموضوع لا يخلو اما ان يكون ملحوظا بخصوصية بعمومه فان كان الاول  
فالوضع خاص كما في الاعلام الشخصية وان كان الثاني فالوضع عام كما في المشتقات والوضع باعتبار  
التقسيم الثاني على اربعة اقسام وضع خاص وموضوع له خاص وضع عام وموضوع له عام ووضع  
باعتبار الموضوع له وثالثا باعتبار اللفظ الموضوع له فالوضع باعتبار التقسيم الاول نوعان احدهما وضع خاص  
وثانيهما وضع عام وجعل الضبط ان الموضوع لا يخلو اما ان يكون ملحوظا بخصوصية بعمومه فان كان الاول  
فالوضع خاص كما في الاعلام الشخصية وان كان الثاني فالوضع عام كما في المشتقات والوضع باعتبار  
التقسيم الثاني على اربعة اقسام وضع خاص وموضوع له خاص وضع عام وموضوع له عام ووضع



خاص موضوع له عام ووضع عام وموضوع له خاص لان الموضوع لا يخلو اما ان يكون امر واحد او امور  
متعد فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون كلياً وجزئياً فان كان جزئياً فالوضع خاص لانه متعلق  
بامر واحد والموضوع له ايضاً خاص لانه جزئي كفاي الاعلام الشخصية كزيد مثلاً وان كان كلياً فالوضع  
خاص لانه متعلق بامر واحد والموضوع له عام لانه كلي كالانسان الموضوع للمحيون الناطق وان كان  
اموراً متعددة فلا يخلو اما ان يكون جزئيات او كلياً فان كانت جزئيات فالوضع عام لانه متعلق  
بامور متعددة والموضوع له خاص لانه جزئي كفاي الموصولات واسماء الاشارات على من ذهب المتأخرين  
ومنهم السيد السند وان كانت كلييات فالوضع عام لانه متعلق بامور متعددة والموضوع له ايضاً عام  
لانه كلييات كفاي المشتقات فالوضع باعتبار التقسيم الثالث ايضاً على اربعة اقسام لان الموضوع له  
لا يخلو اما ان يكون جزئياً او كلياً فان كان جزئياً فلا يخلو اما ان يكون ملحوظاً بوجه جزئي فالوضع  
خاص لانه لا يلاحظ الجزئي والموضوع له ايضاً خاص لانه جزئي كفاي الاعلام الشخصية وان كان  
ملحوظاً بوجه كلي فالوضع عام لانه لا يلاحظ افراد الكل والموضوع له خاص لانه جزئي كفاي الموصولات  
واسماء الاشارات ان كان الموضوع له كلياً فلا يخلو اما ان يكون ملحوظاً بوجه جزئي او كلي فان كان  
للاول فالوضع خاص لان الالتر جزئي والموضوع له عام لانه كلي لكن هذا القسم لهذا الاعتبار غير  
واقع لان الجزئي لا يكون الا يلاحظ الكل وان كان ملحوظاً بوجه كلي فالوضع عام والموضوع له  
ايضاً عام لانه كلي كفاي المشتقات ويسمى هذا القسم من الوضع وضعاً نوعياً ثم الوضع النوعي على  
نوعين وضع نوعي في الحقائق ووضع نوعي في المجازات فالاول تعين الواضع بحيث ان كل لفظ  
مكيّف بكيفية كذا فهو متعين لمعنى في نفسه بلا واسطة قرينة والثاني تعين الواضع بحيث ان كل لفظ  
متعين لمعنى في نفسه فذلك اللفظ عند قيام قرينة صادقة عن ارادة تلك المعنى متعين لمناسب ذلك  
المعنى **قوله** تخصيص شئ بشئ فان قيل ينبغي ان يذكر المعنى مقام الشئ الاول واللفظ مقام الشئ الثاني  
او بالعكس لان ليس المراد منهما الا اللفظ والمعنى قلنا تركها للدخال في الالاديع في المحل لانه لم يوجد  
فيها تخصيص اللفظ بالمعنى ولا بالعكس فان قيل الشئ الاول نكان عبارة عن اللفظ والثاني عن المعنى  
فخرج عن تعريف الوضع وضع المشتركات لعدا انحصارها في معانيها وان كان بالعكس فخرج منه  
الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس لعدا تعين المعنى في واحد من المترادفين لوجوده كليهما قلنا ان  
التخصيص جزئين شئتي سلبية هي هنا قبل حرج عن الجزء السلبية استعمل في الجزء الشئتي او التخصيص  
بمعنى الجعل والتعين فان قيل ان ايراد كلمة ولا يصح في التعريف والتعريف للتعين كلمة او للتشكيل للتزديد بينهما  
منافاً قلنا ان ايرادها في التعريف بالتشويح المعرف لا غير فنعاه ان الوضع على نوعين احدها وضع الالفاظ كما  
اشار اليه الشارح بقوله متى اطلق اي ذكر والثاني وضع غير الالفاظ كوضع الدال الاربعة كما اشار اليه الشارح

[illegible]



بقوله واحس الشئ الاولاي رآه فان قيل كلمة متى لعبوا اوقات فيجوز خروج عن حد الوضع الكلمة التي اطلق عليها ثانيا وثالثا لان فهم المعنى فيها قد حصل بالاطلاق الاول والثاني والثالث فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فتقديره التفت منه الى الشئ الثاني فان قيل ان الالتفات قد حصل بالاطلاق الاول ايضا فيلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجديد فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجديد في لا فائدة في العدل عنه الى التفات قلنا الفهم عبارة عن الادراك والادراك عبارة عن العلم والعلم عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل والشئ اذا حصل لا يمكن ان يجعل ثانيا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارة عن التوجه ويمكن ان يتوجه الى الشئ الواحد بمراتب متعددة فان قيل يخرج من وضع الالفاظ التي لا علم للمتكلم ولا للسامع عليها كحرف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قيد العلم مراد في التعريف تقديره فهم عند الشئ الثاني بعد العلم بوضعه فان قيل فعلى هذا يلزم الدلالة لان العلم بالوضع موقوف على العلم بالمدلول في الواقع ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصورات المتتبعين فلما توقف العلم بالمدلول على العلم بالوضع يلزم الدلالة قلنا لا دوى ههنا لان بين الموقوف والموقوف عليه مغايرة لان العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم الحاصل من الدلالة والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فاندفع الدرد فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الانعناء او حالة النوم فانها بحيث اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعا قلنا قيد السلام من عن الموانع مراد في التعريف فلا اعتبار لهذه الموانع فان قيل يدخل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه للمعاني متى اطلقت نحو الشمع منحرفا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه ممل وايفيد خلفه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها ما للمعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليسا بموضوعين لهذا التعريف اوجب عن الاول ان المراد بالتحصيل تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا بد خذلكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرف بثوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص او بثوهم انه اطلق المنحرف عنه الشمع فايد منه الجسم المخصوص المعين وعن الثاني بان المراد بالتحصيل لتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص الشرع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يد عليه

الاولى في قوله واحس الشئ الاولاي رآه فان قيل كلمة متى لعبوا اوقات فيجوز خروج عن حد الوضع الكلمة التي اطلق عليها ثانيا وثالثا لان فهم المعنى فيها قد حصل بالاطلاق الاول والثاني والثالث فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فتقديره التفت منه الى الشئ الثاني فان قيل ان الالتفات قد حصل بالاطلاق الاول ايضا فيلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالالتفات هو الالتفات الجديد فان قيل ينبغي ان يراد بالفهم الفهم الجديد في لا فائدة في العدل عنه الى التفات قلنا الفهم عبارة عن الادراك والادراك عبارة عن العلم والعلم عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل والشئ اذا حصل لا يمكن ان يجعل ثانيا وثالثا بخلاف الالتفات فانها عبارة عن التوجه ويمكن ان يتوجه الى الشئ الواحد بمراتب متعددة فان قيل يخرج من وضع الالفاظ التي لا علم للمتكلم ولا للسامع عليها كحرف المتشابهات والفاظ القصائد قلنا قيد العلم مراد في التعريف تقديره فهم عند الشئ الثاني بعد العلم بوضعه فان قيل فعلى هذا يلزم الدلالة لان العلم بالوضع موقوف على العلم بالمدلول في الواقع ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصورات المتتبعين فلما توقف العلم بالمدلول على العلم بالوضع يلزم الدلالة قلنا لا دوى ههنا لان بين الموقوف والموقوف عليه مغايرة لان العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم الحاصل من الدلالة والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم المطلق او نقول العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع هو العلم في الزمان المستقبل والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول هو العلم في الزمان الماضي فاندفع الدرد فان قيل يخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ التي اذا اطلقت في حال الموت او في حالة الجنون او حالة الانعناء او حالة النوم فانها بحيث اذا اطلقت لا يفهم منها معنى فيلزم ان لا يكون موضوعا قلنا قيد السلام من عن الموانع مراد في التعريف فلا اعتبار لهذه الموانع فان قيل يدخل في تعريف الوضع المنحرفات حيث يفهم منه للمعاني متى اطلقت نحو الشمع منحرفا عن الشمع فانه متى اطلق فهم منه الجسم المعين مع انه ممل وايفيد خلفه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم منها ما للمعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليسا بموضوعين لهذا التعريف اوجب عن الاول ان المراد بالتحصيل تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا بد خذلكن فهم الجسم المخصوص المعين عن المنحرف بثوهم انه موضوع لهذا الجسم المخصوص او بثوهم انه اطلق المنحرف عنه الشمع فايد منه الجسم المخصوص المعين وعن الثاني بان المراد بالتحصيل لتخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فخرج منه تخصيص الشرع والعرف ويمكن ان يراد بالوضع مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا وعرفيا فلا يد عليه



المنقولات أصلاً قوله أجيب هذه الجواب لبعض الشراح كالسيد السند لكنهم ضعيف لأن الإطلاق المذكور في تعريف الوضع مطلق الإطلاق وههنا مقيد بقيد الصحيح حمل التعريفات على المعنى المتداول وهو مطلق الإطلاق صحيحاً كان أولاً واجيب أن المطلق على وجهين الأول الطبيعة المأخوذة من حيث الإطلاق ويقال له الطبيعة المطلقة والثاني الطبيعة من حيث هي يقال له مطلق الطبيعة قوله ولا يبعد هذا جواب عن الاشكال المذكور وهو جواب من الشارح الجاهل والغرض منه أن هذا الجواب أولى من جواب القول أن في جواب القوم مست الحاجة إلى قيد زائد هو قيد الصحيح أما في هذا الجواب فلا حاجة إليه فإن في هذا الجواب أيضاً حاجة إلى القيد الزائد وهو تأويل الإطلاق بالاستعمال في محاوراتهم وبيان مقاصد هم اللهم إلا أن يقال أن قيد الاستعمال في محاوراتهم بيان مقاصد مراد في قوله متى أطلق فلا يبعد هذا قيداً زائداً بخلاف قيد الصحيح فيه أن على هذا أيضاً للقوم أن يقولوا إن قيد الصحيح مراد في قوله متى أطلق قيد برو ما قيل أن حمل الإطلاق على استعمال أهل اللسان في محاوراتهم من قبيل حمل الإطلاق المطلق على المقيد كما أن حمل إطلاق الصحيح كذلك ففيه أيضاً قيد زائد ليس على ما ينبغي لأن استعمال الإطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الإطلاق بخلاف الإطلاق الصحيح كذلك في الزيد **قوله** المعنى ما يقصد بالشئ أعم من أن يكون ذلك المعنى صريحاً كقصد المعنى المطابق أو تضمناً كقصد المعنى التضمني أو التزامياً كقصد المعنى التزامي وأعم من أن يكون بواسطة الوضع أو لا بل بواسطة الطبع كالم دلولة الطبعي أو بواسطة العقل كالم دلولة العقلية أعلم أن الدلالة عبارة عن كون الشئ محالاً يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالشئ الأول هو الدلالة والثاني هو الم دلولة والدلالة أن كان لفظاً فالدلالة لفظية لا فغير لفظية والدلالة اللفظية أن توقف على الوضع فهي وضعية والغير وضعية وغير الوضعية أن كانت بحسب اقتضاء الطبع فطبعية كدلالة لفظ آخر على وجه الصدق إلا فعملية كدلالة لفظ ديز المسموع من راء الجدل على وجود اللفظ وغير اللفظية أن كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ والافعملية كدلالة الدخان على النار ثم الدلالة اللفظية الوضعية أن كانت على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على الحيوان... الناطق سميت مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وإن كانت على جزأ ما وضع له كدلالة الإنسان على الحيوان والناطق سميت تضمناً لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وإن كانت على امر خارج يلزم في الذهن أي يتمتع انفكاً تصوراً المسمى عن تصويره كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاماً لكون المعنى المدلول لازماً ذهنياً للمعنى الموضوع له

**له** قوله قد مر لعل أشار إلى جوابه بجواب الاعتراض المذكورين فيما بعد بلا فصل ١٢ مولوى محمد عبد الرحيم عفي عنه  
**عه** أي جواب أنشراح الجاهل ١٢ مفتي عه ١٤ من قبيل حمل الإطلاق المطلق على المقيد ١٢ مفتي عبد الرحيم عه وهو استعمال أهل اللسان في محاوراتهم ١٢ مفتي رح الله كدلالة الإنسان على الحيوان ناطق ١٢ مفتي عه في كون اللفظ موضوعاً بأداة ١٢ مولانا مفتي عبد الرحيم عفي عنه



ثم المعنى في الاصطلاح عبارة عما ذكره الشارح وهو ما يقصد بشئ وفي اللغة اما مفعلا سم مكان  
او مصدا ميمى هو مصدا الذي يدل على الحد فقط وكان في اوله ميم او مخفف معني والشارح انما  
قال المعنى الاصطلاحى على المعنى اللغوى مع ان المناسب بالعكس لان في المعنى اللغوى اضطرار بالضطر  
في صيغته كما علمت ولكونه مقصودا **قوله** بمعنى المفعول الى ينتقل من المعنيين هو الطرف المصدا  
الى المفعول فيكون المعنى بمعنى المقصود ثم نقل عن المفعول الى المعنى الاصطلاحى هو ما يقصد بشئ وانما لم  
ينتقل عنهما ابتداء الى المعنى الاصطلاحى ليحصل القرب بين المنقول عنه المنقول اليه لئلا يفرق بين العام  
والخاص شد من قرب غيرهما بمعنى المفعول ههنا عام يعنى ما قصد من شئ اخر ولا يقصد منه  
والمعنى الاصطلاحى هو ما يقصد عن شئ اخر فبهذا الاعتبار يتعد النقل وقيل ان قوله بمعنى  
المفعول جواب سوال وهو ان المعنى اللغوى اعم من المعنى الاصطلاحى والاصل ان يكون العام هو  
على الخاص ههنا لا يصح الحمل لان المعنى باعتبار اللغة اما ظرف واما مصدا ولا يصح حملها على ما يقصد  
بشئ اجاب عنه بقوله بمعنى المفعول والمفعول ههنا عام يصح حمله على المعنى الاصطلاحى **قوله** او مخفف  
معنى قيل ينبغي ان يتقد هذا الاحتمال على الاحتمالين الاولين باعتبار ورد الاعتراض عليهما دون  
الثالث وجوابه ان في الثالث ايض خلا لا في حذف ياء المد غمة مع كسرة ما قبلها ومثل هذا  
الحد غير مشروع لكن الخل في الاولين من حيث المعنى وفي الثاني من حيث اللفظ والحق ان يجتنب  
عن الالفاظ والخل فيهما كما خلا **فان قيل** لما كان مثل هذا الحد غير مشروع فلم يأتى الشارح بهذا  
الاحتمال **قلنا** الباعث عليه قول العلماء لا يهتم قالوا معنى الكلام ومعنى الكلام واحد فعلم ان مخفف  
عنه **قوله** ولما كان المعنى اه جواب سوال وهو ان المعنى ما خوذ في الوضع لان المراد بالشئ الثاني  
هو المعنى فحينئذ ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لانه يلزم الاستدراك اجاب عنه بقوله ولما  
كان المعنى ما خوذ في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد عن التجريد بالوضع عن المعنى  
فيكون المراد بالوضع تخصيص شئ فقط **فان قيل** ما الباعث في ذكر المعنى بعد الوضع حتى احتاج الى  
التصريح بالتجريد فالاولى تركه لئلا يرد الاعتراض على ان منصب المص الاختصاص **قلنا** ان المعنى قيد  
مخرج خروج حروف الهجاء والقيد لم يخرج لابد ان يكون مذكورا صريحا ونقول ان المص انما ذكره  
لينقل الى كل هذا مكن المفرد **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى ذكر اللفظ لانه ايض ما خوذ في تعريف الوضع  
فلم يمتنع من الشارح الى تجريد الوضع عن اللفظ كما في المعنى قلنا انما لم يمتنع من لفظه لانه المستكن في  
وضع راجع الى اللفظ فلا حاجة الى التجريد **قوله** الدالة بالطبع انما لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل الكفاء بالالفاظ  
الدالة **اع** وشارة الى جواز معنى الاصطلاحى ايضا **اع** اى الاحتمالين الاولين **اع** تأييد للاعتراض  
لطاء الحلاوة ١٢ **لم** اى في لفظ المفرد من الاعراب الثلاثة ١٢ **ص** اى الى تجريد الوضع من اللفظ ١٢ **له** **قوله**  
مخفف معنى اسم مفعول كرمى والذي جراه على هذه الاحتمال مع بعده لفظا استعمالا المشد بمعنى المخفف فيقال معنى  
الكلام ومعنى واحد كما قال فاضل اللارى ١٢ مفتى محمد عبد الرحيم







هو المذکور الحاصل في الذهن اولاً ثم الافراد ثانياً ونقول هذا ما افاد بعض المتأخرين اما عند المتقدمين  
فالمضمرة الموصولة واسماء الاشارات والمعر بلام العهد لخارجي موضوع للمفهوم الكلي يستعمل في  
جزئياته هكذا ذكر السيد لسند قدس سر والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون كذا قال مير  
جمال واعلم ان الوضع على اربعة اقسام احدها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين هوالذي  
يتصور الشئ بالمعنى العام وجعل المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ كقوله الانسان بالحيوان الناطق  
وثانيها ان يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين هوالذي يتصور الشئ بالمعنى الخاص وجعل ذلك للمعنى  
الخاص موضوعاً له لذلك الشئ كقوله زيد بالحيوان الناطق مع هذا الشخص ثالثها ما يكون الموضوع عاماً  
والموضوع له خاصاً وهوالذي يتصور الشئ بالمعنى العام ولم يجعل ذلك المعنى العام موضوعاً لذلك الشئ  
بل صادرة للملاحظة الافراد والموضوع له هو الافراد كقوله هو مثلاً لمفرد ذكره لفظاً او معنى  
او حكماً فهذا المعنى ان صدق على زيد فالموضوع له زيد وان صدق على عمرو فالموضوع له عمرو  
هكذا ورابعها ما يكون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ولا وجود لهذا القسم في الخارج بل هو محض  
احتمال عقلي فقط كذا في الصادق **قال مفرد** قال الشارح وهو ما مجروراً على انه صفة للمعنى انتهى المعنى  
مجزئياً باللام المجازة فكذلك المفرد بناء على ان اعراب الصفة يكون على طبق الموضوع قوله ما لا يدل جزء  
لفظه على جزئيه وانما لم يقل على جزء معناه كما قال بعض النحاة لا يلزم للمعنى معنى ما لا احد ان يقول  
انه ينبغي ان يجعل اضافة المعنى الى الضمير بيانية لا ناقولة لان ذلك خلاف المتبادر لان المتبادر من  
الاضافة الالامية وحمل الالفاظ في التعريفات على المعاني المتبادرة واجب قيل عليه ان يقول  
انه وجد للمعنى معنى كما ان الحيوان الناطق مع هذا الشخص معنى للفظ زيد ثم لفظ زيد معنى لكلمة  
هو فتأمل قيل عليه فعلى هذا صدق التعريف على المركبات لان عدداً لا يجرى لفظه على جزء معناه اعم  
من ان يكون للمعنى معنى ولكن جزء اللفظ لا يدل على جزء معناه ولا في حين ينبغي ان يصير المركبات مثل  
زيد قائم حال كونه علماً مفردة لانه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه **قوله** وفيه انه يوهى الخ فيه

اشارة الى الاعتراض حاصله ان **س** وهو الشارح الهندي حيث قال هو لا يدل جزء لفظه على جزء معناه **م** مفتي عبد الرحيم **س** قوله  
يلزم للمعنى الخ فان الضمير في معناه راجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى **م** مفتي **س** حاصل قوله انه يلزم ان يكون للمعنى معنى لكون الضافة بيانية نعم يلزم ذلك كما  
الاضافة الالامية **م** مفتي **س** فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى **م** **س** اعلم ان منشأ السؤال الاول من لزوم المعنى للمعنى والغرض من هذا الاعتراض منعه بطلان  
كلامه **م** **س** قوله قابل لعل في اشارة الى الجواب هو انه يمكن القول بان المراد انه يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه تعريف فلا بد فيه من الشمول  
بالكون جسم افراده كذلك هو باطل تخلفه في كثير من المواضع كالمركبات حال كونه علماً كذا في بعض حواشي الفوائد **م** لمصح مفتي عبد الرحيم ولكن يجب اعتباره ان  
ان زيد من حيث انه معنى فلا يلزم ذلك من بياني ذلك فعلى البيان ان ايدان له مع قطع النظر عن وصف كونه معنى فلا بطلان لذلك انه مدلول بهذا الحيثية  
والا لانه لا يثبت فلا يلزم للمعنى معنى ولعل المحشة اشار الى ما ذكرنا بقوله قابل **م** **س** اي فهدى المعنى ليس موضوعاً للفظ هو بل هو الالة للملاحظة  
الموضوع له وهي الافراد كزيد وعمرو وبكر لانه ان صدق آه **م** مفتي عبد الرحيم **س** الضمير راجع الى كلمة ما التي هي عبارة عن المعنى الواضع  
في تعريف المفرد **م** مفتي عبد الرحيم **س** كلمة ما نافية اي ليس لاحد ان يقول في الاعتراض **م**



جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يومهم منان يكون المعنى متصفا بالافراد التركيب قبل الوضع وذاباطل وجه  
البطلان ظاهر لان الافراد والتركيب انما يعلم بالدلالة وعددها لا يكونان الا بعد الوضع ومنشاء  
هذا الوهم هو القاعدة المشهورة وهو ان اذا نسب الفعل وشبهه الى شئ هو متصف بشئ اخر فلا بد  
ان يكون هذا الشئ متصفا بقبل النسبة المذكورة كما اذا قيل ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون  
اتصاف الزيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه وذلك في عرف اهل اللغة وهكذا  
نسبة الوضع الى المعنى فانه اذا اتصف بالمعنى بالمفرد فيلزم اتصافه قبل الوضع بناء على هذه القاعدة  
**فان قيل** فعله هذا كان وردا لا اعتراض قطعي فلما ورد الشارح بقيد يومهم قلنا لظهور جوابه هو  
ان اتصاف المعنى بالافراد قبل الوضع من قبيل التجوز <sup>عليه</sup> وكان من قبيل قوله تعالى انا اراي اعصر خمرا  
وقوله عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه وهذا المجاز من قبيل المجاز بالمشاركة وهو قوله قرأ الى الحقيقة  
فلا تمتنع ارتكابه في التعريف **قوله** ومعناه شئ ما لا يدل له جزء لفظه على جزء معناه واما المركب فبمخلافه  
ما يراى من الدلالة على جزء المعنى فمحصوله انه لا بد في تحقيق المركب من وجوه الامور الاربعة احدها ان  
يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لذلك الجزء دلالة على جزء المعنى والثالث ان يكون ذلك المعنى بعضا  
من معنى مقصود والرابع ان يكون دلالة ذلك الجزء على بعض من المعنى المقصود مقصود كراى  
السهم فان الراى يدل على ذات صدك منها الراى السهم يدل على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة  
فيخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء اصلا كقوله اذا جعل علما او يكون له جزء لكن لا يدل على شئ من  
اجزاء المعنى كزيد او ماله جزء يدل على المعنى لكن لا على جزء من المعنى المقصود كعبدا لله علما فان كلاما من  
جزئه يدل على جزء المعنى كما هو الظاهر لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود حال العلمية او ما يكون له جزء  
دال على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على المعنى المقصود مقصود كالحيوان الناطق  
اذا جعل علما الشخص معين فعبد الله والحيوان الناطق علمان كزيد في الافراد باعتبار معناه  
العلمي وفي هذا قصد دلالة جزء اللفظ على جزء معناه العلمي فالحاصل ان اللفظ الدال بالمطابقة ان  
تحقق فيه لقيت الاربعة المذكورة فهو مركب الا فهو مفرد وان اردت زيادة التحقيق فارجع الى كتب المنطق  
**فان قيل** ينبغي ان يكون لفظ الانسان خلافا للمركب لان جزءه يدل على جزء المعنى على قانون اهل الحساب  
لان الالف ال على الواحد والنون على الخمسين السين على ستين ايضا فان صرنا مثلا مفردا بالاتفاق ويدل  
جزء اللفظ على جزء المعنى لان جزء الفعل اعني به الهيئة دال على الزمان الاخر اعني به المادة دال على الحدث

**فينبغي ان يكون مثل** <sup>١٢</sup> المشارفة بجزئى يذو ووردن <sup>١٣</sup> ولا ينبغي عليك ان يحال موصوف بحاله في الحقيقة فذو <sup>١٤</sup> كاشا  
اي الشارح بقوله فينبغي ان يتركب فيه تجوز <sup>١٥</sup> يعني ان يتركب الا اعتراض كان <sup>١٦</sup> ضعيفا فلذا اوردته بلفظ يومهم <sup>١٧</sup> باعتبارها  
يؤيد لانه متى تحقق الوضع فبالفورية متصف المعنى بالافراد <sup>١٨</sup> عبد الرحيم <sup>١٩</sup> لان المراد بالجزء العنب وانما سمي بالجزء باعتبار ما يؤيد به كما حققه القاضي  
البيضاوي <sup>٢٠</sup> والمراد بالجزء اعلم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد في غير ذلك <sup>٢١</sup> انما قيد بكونه علما لانه اذا لم  
يكن كذلك يكون من المتركب كمالا يخفى <sup>٢٢</sup> قوله <sup>٢٣</sup> المجازي في تعريف المفرد انه انما قال ذلك لانه لما يراى ان اخذ المجاز في التعريف غير جازم فلم يتركب











حالا عن زيد بل تقول جاتني ضاربه زيد مجردا عن الثابت اما اذا كان مجردا بواسطة حرف الجر ففيه خلافا  
 فقد جمهور النحاة لا يجوز تقديها عليه للعلّة المذكورة فلا يجوز نحو قوله ذهبت ضاربه هني وعندي  
 البعض كابن علي وابن كيسان وابن البرهان يجوز تقديها عليه لان هك المجزوء ليس مجردا في  
 الحقيقة بل هو منصوب لان حرف الجر فيه معيّن للفعل كمنه الافعال فكان تقديره اذ ذهبت ضاربه  
 هك لك في تكلف واستدلوا ايضا بقوله تع وما ادسكناك الا كافة للناس يجعل كافة حالا عن الناس  
 المجزوء باللام لكن فيه نظر لانه لا نسلم ان كافة حال عن الناس بل هو مفعول مطلق للفعل المجزوء وقد  
 وما ادسكناك الا ان تكف كافة للناس او حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسكناك **فان قيل** لا  
 نسلم ان كافة حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسكناك والا لكان كافيا دون التاء لان المطابقة بين الحال  
 وذی الحال شرط قلنا لا يجوز ان يكون التاء في كافة للتباعد دون التانيث فلا يرد النقص **قوله** او  
 من المعنى فانه مفعول به جواب سوال وهو ان حالة مفرد عن المعنى غير جائز لان الشرط في صحة الحالة  
 ان يكون عامل الحال وذی الحال متحد وهما ليس كذلك لان العامل في المعنى هو اللام المجردة و  
 العامل في المفرد هو وضع اجاب بقوله فانه مفعول به اه يعنى ان المعنى مفعول به بواسطة اللام والضابطة  
 المتهورة ان متعلق الشئ عامل فيه **قوله** ووجه صحته اه جواب سوال وهو ان حالة عن الضمير  
 المستكن في وضع غير جائز لان الشرط في صحة الحالة ان يكون زمان الحال مع عامل ذی الحال متحدان  
 وهما ليس كذلك لان الوضع مقدّم على الافراد فاجاب بقوله ووجه صحته **قوله** وقيد الافراد الخ  
 لما يرد على تعريف الكلمة انه غير جامع لافراده ولا مانع عن نحو الغراما عكسا جامع التعريف فلان مثل  
 للرجل قائمة وبصر ونحوها كلمات حيث وجدنا فيها امارات الكلمة الواحدة وهي انها تعرب باعراب  
 كلمة واحدة ولم يتناو لها التعريف لان كل واحد منها موضوع للمعنيين لان اللام في الرجل دال على  
 تعريف الرجل والرجل دال على المعنى وهكذا في غيره واما علم مانعته فلان نحو عبد الله والحيوان  
 للناطق علم مركب لانا واحدنا فيها امارات المركب وهي انها تعرب باعراب الكلمتين مع انه يدخل في  
 تعريفها لانها موضوع للمعنى مفرد فاشاد الى الجواب بقوله وقيد الافراد الخ حاصله ان خروج نحو الرجل  
 وغيره غير مضر لنا لانها ليست بكلمة لدلالة التاء على المعنيين وما قلت انا واحدنا فيها امارات الكلمة فاجاب  
 عنه بقوله لكن يعد لشدة الامتزاز لفظه واحدة **قوله** وامثالها **فان قيل** ان ذكرا لامثاله بعد ذكر مثل  
 في قوله مثل الرجل مستكناك **قلنا** المثل مضى الى ما بعد ليفيد عموم مدخوله فقط ومدخوله هو الاسم المطلق  
 باللام والاسم المتبلس بتاء التانيث او بياء النسبة واما عموم لفظه لامثاله بالنسبة الى سائر المركبات كلامية

فان يكون العامل في الحال وذی الحال متحدا وهو لفظ وضع ما مفتى عبد الرحيم **قوله** فانه مفعول به والسوال المشهور ان في سائر النحاشي وهو  
 ان يقال لا يصح عملية المفرد عن المعنى لان الحال ما بين يدي الفاعل او المفعول به المعنى ليس بفاعل لاحقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لعدم كونه  
 اجاب بقوله فانه مفعول به حاصل الجواب الحال ما بين يدي الفاعل او المفعول به او كان المفعول به بلا واسطة او بلا واسطة فقول بمفعول به بلا  
 اللام ۱۲ لصح مفتي **قوله** حصل الجواب لا نسلم ان الوضع مقدر على الافراد لكن لا يلزم كانه لا يرد النقص بل الوضع متعارف للافراد بحسب الزمان

حاشیہ شرح ملا جامی  
 واما اذا كان مجردا بواسطة حرف الجر ففيه خلافا  
 فقد جمهور النحاة لا يجوز تقديها عليه للعلّة المذكورة فلا يجوز نحو قوله ذهبت ضاربه هني وعندي  
 البعض كابن علي وابن كيسان وابن البرهان يجوز تقديها عليه لان هك المجزوء ليس مجردا في  
 الحقيقة بل هو منصوب لان حرف الجر فيه معيّن للفعل كمنه الافعال فكان تقديره اذ ذهبت ضاربه  
 هك لك في تكلف واستدلوا ايضا بقوله تع وما ادسكناك الا كافة للناس يجعل كافة حالا عن الناس  
 المجزوء باللام لكن فيه نظر لانه لا نسلم ان كافة حال عن الناس بل هو مفعول مطلق للفعل المجزوء وقد  
 وما ادسكناك الا ان تكف كافة للناس او حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسكناك **فان قيل** لا  
 نسلم ان كافة حال عن الضمير المنصوب المتصل في ادسكناك والا لكان كافيا دون التاء لان المطابقة بين الحال  
 وذی الحال شرط قلنا لا يجوز ان يكون التاء في كافة للتباعد دون التانيث فلا يرد النقص **قوله** او  
 من المعنى فانه مفعول به جواب سوال وهو ان حالة مفرد عن المعنى غير جائز لان الشرط في صحة الحالة  
 ان يكون عامل الحال وذی الحال متحد وهما ليس كذلك لان العامل في المعنى هو اللام المجردة و  
 العامل في المفرد هو وضع اجاب بقوله فانه مفعول به اه يعنى ان المعنى مفعول به بواسطة اللام والضابطة  
 المتهورة ان متعلق الشئ عامل فيه **قوله** ووجه صحته اه جواب سوال وهو ان حالة عن الضمير  
 المستكن في وضع غير جائز لان الشرط في صحة الحالة ان يكون زمان الحال مع عامل ذی الحال متحدان  
 وهما ليس كذلك لان الوضع مقدّم على الافراد فاجاب بقوله ووجه صحته **قوله** وقيد الافراد الخ  
 لما يرد على تعريف الكلمة انه غير جامع لافراده ولا مانع عن نحو الغراما عكسا جامع التعريف فلان مثل  
 للرجل قائمة وبصر ونحوها كلمات حيث وجدنا فيها امارات الكلمة الواحدة وهي انها تعرب باعراب  
 كلمة واحدة ولم يتناو لها التعريف لان كل واحد منها موضوع للمعنيين لان اللام في الرجل دال على  
 تعريف الرجل والرجل دال على المعنى وهكذا في غيره واما علم مانعته فلان نحو عبد الله والحيوان  
 للناطق علم مركب لانا واحدنا فيها امارات المركب وهي انها تعرب باعراب الكلمتين مع انه يدخل في  
 تعريفها لانها موضوع للمعنى مفرد فاشاد الى الجواب بقوله وقيد الافراد الخ حاصله ان خروج نحو الرجل  
 وغيره غير مضر لنا لانها ليست بكلمة لدلالة التاء على المعنيين وما قلت انا واحدنا فيها امارات الكلمة فاجاب  
 عنه بقوله لكن يعد لشدة الامتزاز لفظه واحدة **قوله** وامثالها **فان قيل** ان ذكرا لامثاله بعد ذكر مثل  
 في قوله مثل الرجل مستكناك **قلنا** المثل مضى الى ما بعد ليفيد عموم مدخوله فقط ومدخوله هو الاسم المطلق  
 باللام والاسم المتبلس بتاء التانيث او بياء النسبة واما عموم لفظه لامثاله بالنسبة الى سائر المركبات كلامية



كانت كقوله ضرب زيد عمرو او غيره مثل غلام زيد **قوله** اعرب باعراب حداه فان قيل انه يفهم من  
 سياق كلام الشارح انه كان اللائق بمثل الرجل قائمة ان يعرب باعرابين لكنه بواسطة شد الامتزاج  
 اعرب باعراب احد الامر ليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لا انتقاء التركيب  
 الموجب للاعراب **قلنا** المراد بالاعراب لمحال الواحد بان يترك لمحال مقتضية للجزء الاول لمحال  
 المقتضية للجزء الثاني لان رعاية الجزئين تقتضي اجتماع الاعراب البناء في كلمة واحدة ونحن نختار  
 حالة ثالثة لمجموع الجزئين هو اعراب الجزئين المجموعين كالمحال الواحد التي هي اعراب الكلمة  
 الواحد فصلا المجموع كلمة لشدة الامتزاج فلذلك اعرب باعرابها فيكون قرا الشارح اعنه به  
 واحد مضافا اليه لاعراب لصفة له وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين  
 يابي عنها اي عن الاضافة **قوله** وبقي اه عطف على قوله وخرج يعينان خول عبدالله علماء ليس  
 بمضر لنا بل يلهنا الا دخال لانه موضوع لمعنى مفرع مع انه معرب باعرابين **فان قيل** ان تعد  
 الاعراب ليس لا لتعد المقتضية في الكلمة الواحد واحد **قلنا** نعم لكن ذلك علم منقول  
 وقد يعتبر في الاعلام المنقولة الوضع السابق وفي الوضع السابق معرب باعرابين فكذا بعد  
 النقل ايضا معرب باعرابين ليكون اشعارا على النقل فالمضاف اليه معرب با لضافة والمضاف معرب  
 بحسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب الجرا وتقول ان محلا لاعراب انما هو الجزء الاخير  
 من الكلمة والجزء الاخير ههنا اعنه به الهاء لما اشتغل باعراب الاضافة انتقلا لاعراب عسبه  
 الى الجزء الفارغ عنه وهو الدال على حسب ما يقتضيه العامل كما نقل اعراب ما بعد غير الدال  
 لفظ غير كما في قوله جاءني القوم غير زيد فليس عبدالله الامعرب باعراب واحد **فان قيل**  
 فعله هذا يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة **قلنا** هذا مبني على قاعدة وهي ان اجراء الاعراب على  
 المجموع والمجموع غير صالح له فاجرى الاعراب على احد الجزئين فافهم **قوله** ولا يخفى الجواب  
 وهو انه لو كان الامر بالعكس كان انشوب حاصل الاعتراض ان الغرض من علم النحويين احوال واخر  
 الكلام من حيث الاعراب البناء مثل عبدالله علماء لما كان معربا باعرابين فينبغي ان يخرج  
 عن تعريف الكلمة واخراجا عن تعريفها انما يكون بذلك لتاء في اللفظ كما ذكر صاحب المفصل  
 ومثل الرجل وبصر وانهم لما كان معربا باعراب احد فينبغي ان يدخلها في التعريف ودخلها انما  
 يكون بترك الافراد واجيب عن هذا الاعتراض بان عبدالله مركب علمي المركب لعلمي قسم من  
 الاسم الاسم كلمة والكلمة مفردة خل في الكلمة ومثل الرجل وبصر وقائمة خارج لان جزء اللفظ يد  
 على جزء معناه فكان مركبا لفظا ومعنى وان كان لشدة الاتصال لفظا واحدة ومعرب باعراب احد  
**له** والاحسن ان لا يترك فيها ان يفكر في اي عن كون قول الشارح مضافا الى اعراب الوجه لا يخفى عليك **ط** شبيهة بمتن بصفه قوله  
 بالنسبة قيل عليه يقول بالنسبة الى غير النسخ الى ما بعد كالتثنية والجمع كالسليمين بفتح الميم كسر او المسلمات كما هو راي البعض كيف والمركب كلامية او غير  
 كلامية يخرجها اخرجنا قول الشارح لكن بعد شدة الاتصال الخ فادخلها في امثالها مما لا يحترز عليه عاقل **هـ** في قوله باعراب حداه



ثم الغرض من نقل عبارة صاحب المفصل بقوله لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع اشارة الى انه ينبغي للمصنف ان يذكر التعريف الذي ذكره صاحب المفصل لانه على تعريف المصنف الاشكالين احدهما خروج ما حقه الدخول كما في نحو رجل وغيره والثاني دخوله ما حقه الخروج كما في نحو عبد الله علما واما على تعريف صاحب المفصل فيرد الاشكال الواحد هو خروج ما حقه الدخول بقيد الافراد كما في مثل الرجل **اجيب** بان نحو عبد الله داخل في المعنى لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الكلمة واذا اخرجناه من التعريف فلا يصير التعريف جامعا لا فراده بخلاف الثلاثة الاخيرة فانها غير داخله في المعرفة لدلالة جنسها على جزء المعنى فاذا دخلناه في التعريف لا يصير التعريف مانعا من دخول الغير **قوله** واعلم الخ جواب سوال وهو ان قيد الدلالة المذكورة في تعريف صاحب المفصل لا يخلو اما ان يكون مرادا في تعريف الكلمة او لا فعلى الاول صارت تعريف المصنف ناقصا وعلى الثاني صارت تعريف صاحب المفصل مشتملا على امر زائد اجيب عنه بقوله واعلم حاصله ان قيد الدلالة مراد في التعريف ولا يلزم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة لان المذكور في تعريف المصنف الوضع والوضع يستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع واما صاحب المفصل فقد ذكر الدلالة او لا وهو لا يستلزم الوضع فاحتيج الى ذكره بعد ما فأنقيل لان العلم ان الوضع يستلزم الدلالة لانه ينقص بحرف الهاء لانه موضوع لغرض التركيب مع انها لا تدل على المعاني **قلنا** ان الالف واللام في الوضع للعهد في الوضع لمعنى يستلزم الدلالة على المعنى والوضع فيها ليس كذلك **قوله** لفظ ديزا الخ انما قال ديزا مقادير زيد ولم يقل زيد لان دلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجوه الالفاظ من قبيل الدلالة العقلية والوضعية جميعا **قوله** من وراء الجدار الخ انما قيد به احترازا عما اذا كان مسموعا من داخله لان الدلالة على وجوه الالفاظ بحسب المشاهدة ثم اعلم ان بين كل واحد من الدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية عموم وخصوص من وجه فان اردت ايضا حجة الى كتب المنطق **قوله** اي الكلمة جواب سوال وهو ان الضمير في قوله وهي لا يخلو اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وكلاهما باطلان اما الاول فلان لفظ الكلمة اسم بقرينة دخول اللام عليها فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعني بالفعل والحرف واما الثاني فلانه على هذا لا يطابق بين الراجع والمرتجع فلجاب بقوله في الكلمة وحاصله ان الضمير يرجع الى الكلمة باعتبار المفهوم **قوله** الاول نه المقادير والاكمل يقتضيان ايراد كلمة لو مقام اذا كما لا يخفى على واقف هذا الفرق لعل في قوله اذا هو من ناسخ **قوله** واما صاحب المفصل جواب سوال هو انه لما كان الوضع مستلزما للدلالة فينبغي ان يكون ايم مستلزما للوضع فذكر الوضع بقوله الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا بما قبله واما صاحب المفصل محصل الجواب انه لا يستلزم الوضع فتذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل **قوله** وبطلان التقسيم عبارة عن ضم القيود المتخالفة الى مشترك واحد وهذا الواحد يكون محمولا متعارفا على كل المقية المحاصل عن ذلك الغنم غير خفي ان مشترك الشيء وحده هذا التبع بين نفسه وغيره لا يتصور اصلا **قوله** يعني ان جوهر الالفاظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من الالفاظ **قوله** باسناد المفهوم آه لكن من حيث هو فانه محذور ليس باسم فعل حرف بل من حيث انها موجودة بالوجود الخارجي وتحقق في ضمن الافراد بطريق الاستخدام كما قال سولا في التور محمد الموفق **قوله** وهي الدلالة حيث قال في تعريف الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع **قوله** اي في تعريف الكلمة الواحدة



فطابق الراجع بالمرجع وسم التقييم قوله اي منقسمه اه جواب سوال هوان ضمير هي اجمع الى الكلمة مبتداء وكل واحد من الثلاثة المذكورة خبره والخبر يكون محمولا على المبتداء وههنا لا يصح الحمل لان الكلمة جنس وكل واحد من الثلاثة المذكورة من انواعه حمل انواع على الجنس باطل حيث لا يقال الحيوان انسان بل هو عكس فيلان الحمل عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتداء فيفهم منه ان كل فرد من افراد الكلمة من قبيل الاسم من قبيل الفعل والحرف ايضا وهو باطل اجاب عنه بقوله اي منقسمه حاصلة انه اذا حمل انواع على الجنس يراد به التقييم لا الحمل الذي هو عبارة عن صدق الخبر على جميع افراد المبتداء او جواب عن اسئلة ثلثة على الطريقة الاخرى احدها ان المطابقة بين المبتداء والخبر شرط ولم يوجد ههنا والثاني ان الضمير اذا اريد به المرجع والخبر فرع على الخبر اولي من المرجع لان الخبر محل الافادة ودخل في الكلام والمرجع خارج عنه فينبغي ان يقول هو والثالث ان الجمع بحرف الجمع كالمجموع بلفظ الجمع فيعلم منه ان الكلمة مجموع الامور الثلاثة والامر ليس كذلك فاجاب بقوله اي منقسمه الحاصلة ان لا نسلم ان الخبر هو قوله اسم وفعل وحرف بل خبره محذوف وهي قوله منقسمه فحينئذ يطابق بينهما لان كلاهما مؤنث ودعاية الخبر ايضا ثابت لان الخبر مؤنث والمراد من التقييم تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء وتفصيله ان التقييم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقول السكجيين خلد ماء وعسل والواو فيه وجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجه لتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكجيين لا يطلق على الخلد ولا على العسل ولا على الماء بل على المجموع وثانيها تقسيم الكل الى الجزئيات كما تقول الحيوان انسان فرس بقرا الخ ولا بد فيه ان يكون الامور المنقسمة مشتركة فيصير اطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان الحيوان ان يطلق على كل واحد من الانسان والفرس والغنم والواو فيه لمطلق جمع الافراد الثابت في كل فرد والتقييم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصير اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة واجيب عن الاول بوجاهة وهو ان المطابقة بين المبتداء والخبر شرط اذا كانا اسمين ظاهرين او كان الخبر مشتقيا وههنا ليس كذلك قوله الى هذا الاقسام الثلاثة وتفصيل المقام ان ههنا من ههين من ههنا لشارح ومن ههنا من ههنا من الشارحين كالفاضل الهند فاما من ههنا من ههنا فهو ان الربط مقدر على العطف لان كل واحد من المعطوفات المعطوف عليه معرب اجزاء الاعراب على كل واحد منها اثر الربط على العطف فاما من ههنا من ههنا فهو ان الربط واللام يصح الحصر اما اجزاء الاعراب على كل واحد منها فبني على قاعة مشهورة وهي ان اجزاء الاعراب على المجموع والمجموع غير صالح لاجزاء الاعراب فاجاب عن الاعراب على كل واحد من اجزاء فافهم وجواب سوال هوان هذا المقام مقام التقييم

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني في التقييم وهو ان التقييم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والثاني تقسيم الكل الى الجزئيات

هذا هو المقام الذي هو المقام الثالث في التقييم وهو ان التقييم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والثاني تقسيم الكل الى الجزئيات







للكلمة مع ان الامر على العكس ايضا هذا الفساد انشاء من جانب الخبر لمن ينال اسم فقد في خبر  
 اولى من تقد في جانب الاسم وايضا الفساد الناشى من جانب الخبر هو علة صحة الحملان ان تدبتا وليا لانه  
 هي صفة وجبة الر على من جعل التقدير في جانب الاسم هو انه بمنزلة نزع الخف قبل الوصول الى الماء في هذه  
 العبارة دد على من جعل التقدير في جانب الخبر يندى وقد دد على من جعل الدلالة بمعنى الدلالة وجعل التقدير  
 هو ان موضوع الذات والمحموظ في جانب الخبر الصفة وجهه على من جعل الدلالة تدبتا وليا لانه هو انه  
 مخالف لمقتضى زيادة ان لان حقيقة في المصدي والذات مع الصفة وايضا انه على هذا لا يصح قول المص  
 والثاني ان ينعى ان علة الدلالة الحرف قلنا ان لفظ الدلالة لم يمل بالدلالة ونقول ان العبارة مبنى على حث  
 المضاف تقديرا ما ذات الدلالة في يصح الحملان ان قيل ان الناصبة تاتي عن هذين الجوابين لانها امارة  
 الثبوت وهي امارة الحدث وبينهما منافاة قلنا عن اصل الاعتراض ان السيد اسند قد فرق بين المصد  
 الصريح والتاويل فحمل الاول لا يصح على الذات لانه خال عن شائبة الذات واما حمل الثاني على الذات فجاز  
 لعل خلوها عنها وهذا من قبيل الثاني واما على تقد الشارح الحامى فالمضارع المنصوبان الناصبة عن  
 به قوله ان تدبتا فاعل اللطف المحذوف اعذبه قوله من صفها فصادق تقديرا لانها اما من صفها دلالتها  
 فحينئذ لا يرد عليه شئ قوله كائن دد على بعض من قال ان قوله في نفسها ظرف لغو متعلق بتدبتا وجه  
 الودان يلزم جعله في معنى الباء لان في لا يقع صلة الدلالة بل يقع صلة الباء او على وجهه في معنى الباء لجا  
 غير ظاهرا هذا المجاز في التعريف ما يجوز لان المقصود من التعريف الايضاح وهو اذا كانت بمعنى  
 الحقيقة وايضا اذا كان متعلقا بتدبتا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف لا جنبي وايضا دد على بعض النحاة  
 حيث قالوا ان قوله في نفسها ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن المعنى وجه الرد عليهم ان المقصود  
 في التعريف العموم والشمول وهذا المقصود لا يحصل بالحالية لان الحال لا يكون الا قيدا لعامل ذي الحال قوله  
 والمراد به جواب سوالين الاول ان الضمير في قوله في نفسها لا يخلو ما ان يرجع الى الكلمة او الى المعنى فعلى الاول  
 يلزم ظرفية الدلالة لول هو باطلا لان الكلمة ليست زمانا ولا مكانا والظرف لا يخلو عنها وعلى الثاني يلزم ان  
 ضمير الموصوف الى لمدكر هو ايضا باطل والثاني ان تعريف الاسم المستفاد من ليل الحصر لا يكون مانعا عن دخول

والاسم الفاعل يدل على الثبوت ۱۲  
 والضمير على الذات ۱۳  
 والضمير على الذات ۱۴  
 والضمير على الذات ۱۵  
 والضمير على الذات ۱۶  
 والضمير على الذات ۱۷  
 والضمير على الذات ۱۸  
 والضمير على الذات ۱۹  
 والضمير على الذات ۲۰  
 والضمير على الذات ۲۱  
 والضمير على الذات ۲۲  
 والضمير على الذات ۲۳  
 والضمير على الذات ۲۴  
 والضمير على الذات ۲۵  
 والضمير على الذات ۲۶  
 والضمير على الذات ۲۷  
 والضمير على الذات ۲۸  
 والضمير على الذات ۲۹  
 والضمير على الذات ۳۰  
 والضمير على الذات ۳۱  
 والضمير على الذات ۳۲  
 والضمير على الذات ۳۳  
 والضمير على الذات ۳۴  
 والضمير على الذات ۳۵  
 والضمير على الذات ۳۶  
 والضمير على الذات ۳۷  
 والضمير على الذات ۳۸  
 والضمير على الذات ۳۹  
 والضمير على الذات ۴۰  
 والضمير على الذات ۴۱  
 والضمير على الذات ۴۲  
 والضمير على الذات ۴۳  
 والضمير على الذات ۴۴  
 والضمير على الذات ۴۵  
 والضمير على الذات ۴۶  
 والضمير على الذات ۴۷  
 والضمير على الذات ۴۸  
 والضمير على الذات ۴۹  
 والضمير على الذات ۵۰  
 والضمير على الذات ۵۱  
 والضمير على الذات ۵۲  
 والضمير على الذات ۵۳  
 والضمير على الذات ۵۴  
 والضمير على الذات ۵۵  
 والضمير على الذات ۵۶  
 والضمير على الذات ۵۷  
 والضمير على الذات ۵۸  
 والضمير على الذات ۵۹  
 والضمير على الذات ۶۰  
 والضمير على الذات ۶۱  
 والضمير على الذات ۶۲  
 والضمير على الذات ۶۳  
 والضمير على الذات ۶۴  
 والضمير على الذات ۶۵  
 والضمير على الذات ۶۶  
 والضمير على الذات ۶۷  
 والضمير على الذات ۶۸  
 والضمير على الذات ۶۹  
 والضمير على الذات ۷۰  
 والضمير على الذات ۷۱  
 والضمير على الذات ۷۲  
 والضمير على الذات ۷۳  
 والضمير على الذات ۷۴  
 والضمير على الذات ۷۵  
 والضمير على الذات ۷۶  
 والضمير على الذات ۷۷  
 والضمير على الذات ۷۸  
 والضمير على الذات ۷۹  
 والضمير على الذات ۸۰  
 والضمير على الذات ۸۱  
 والضمير على الذات ۸۲  
 والضمير على الذات ۸۳  
 والضمير على الذات ۸۴  
 والضمير على الذات ۸۵  
 والضمير على الذات ۸۶  
 والضمير على الذات ۸۷  
 والضمير على الذات ۸۸  
 والضمير على الذات ۸۹  
 والضمير على الذات ۹۰  
 والضمير على الذات ۹۱  
 والضمير على الذات ۹۲  
 والضمير على الذات ۹۳  
 والضمير على الذات ۹۴  
 والضمير على الذات ۹۵  
 والضمير على الذات ۹۶  
 والضمير على الذات ۹۷  
 والضمير على الذات ۹۸  
 والضمير على الذات ۹۹  
 والضمير على الذات ۱۰۰



الغير حيث دخل فيه الحرف لانه ايضا تدل على معنى في نفسها لكنه غير مستقلا بالمفهوم فاجاب بقوله المراد  
قوله لاستقلاله بالمفهومية فان قيل لبعض الاسماء لاندل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشياء  
وضمير الغائب فانها تحتاج الى الصلة والمشار اليه المربع قلنا المراد بالاندل على معنى في نفسها بحسب الوضع  
وهذه الاسماء تدل على المعنى بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب عارض الاستعمال قوله  
القسم الثاني جواب سؤال وهو ان لفظ الثاني ليس بحرف بل اسم اجاب بقوله القسم وتقرير السؤال بوجه اخر  
وهو ان الثاني صفة للكلمة والكلمة موثقة فالاولى ان يقال الثانية اجاب بقوله القسم اه حاصل ان الثاني صفة  
لموضوع محذوف وهو القسم لا الكلمة قوله اعني الابتداء والانتهاؤه اللام فيهما للعهد الابتداء من  
البصرة مثلا والانتهاؤه الى الكوفة مثلا ولا يراد بها الابتداء المطلق والانتهاؤه المطلق لانها مستقلان با  
لمفهومية لاندل لفظ الابتداء به عليهما قوله وانما سمي اه اشارة الى بيان وجه المناسبة بين الاسم والمعنى  
قوله اي جانب مقابله جواب سؤال وهو ان الباء في نحو مردت بزيد وقعت في وسط الكلمة مع  
انها حرف اجاب بقوله اي جانب اه حاصل ان المراد بالطرف هو الجانب المقابل فان قيل اذا كان الحرف مقابلا  
للأسم والفعل فهما ايضا مقابلان له فينبغي ان يقال لهما ايضا حرفا قلنا الاطراد والانفكاس ليس بشرط  
في وجه التسمية كذلك في الصادق قوله وهو لا يقع عند فيه فان قيل ينقض هذا بنحو لا حي جامد  
لا جوفان حرف السلب في المثالين المذكورين عند حيث يقع في الاول موضوعا وفي الثاني محمولا قلنا  
الحرف لا يقع عند باعتبار اول الوضع فلا يرد اشكاله بالمثالين لان الحرف فيهما يقع عند باعتبار عارض العمل  
لا باعتبار الوضع كذلك في المنطق في بحث المعدولات قوله ذلك المعنى الخ في اشارة الى ان الضمير  
في قوله يقترن راجع الى المعنى لا الى الكلمة لان المقترن هو المعنى قوله في الفهم اه جواب سؤال وهو  
ان معنى الافعال كما يقترن باحد لان منتهى الثلاثة كذلك يقترن به معنى الاسماء ايضا كالمصدق لان انضاب  
مثلا موضوع للحدث والحدث لا يوجد الا في زمان واحد من الثلاثة اجاب بقوله في الفهم حاصل



بأستعمال المعرفة كالأجزاء والبسائط **قوله** في الوجود أي في نفس الامر كما هو المتبادر فالصغر مثلا وان كان في زمان  
في نفس الامر لكن لا يفهم الزمان منه **قوله** من السموات حركات الثلث للسين يقال بأحاصل ان فعلا بفتح الفاء واذا كان صحيح العين كفلس يجمع على افعال لأنه يجوز ان يجمع كل  
ثلاث على افعال كما في حاشية مولانا نور محمد الحق نقلا من المعبرات **قوله** ويضم قولهم اشتقاق سمي جمعه على استخفافه لو كان كما قالوا لكان فعلا وستم وجمعه اوسا ما كمالا  
يخفف والقلب مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطرودا فتركنا بابطه بعيدا اذا عرفت هذا ان نلزام على المحشى ان يقول وجه الضعف ما ذكرنا لان الوجه الذي ذكره عجاب عنه كما ترى و  
غاية الاعتذار عنه بانه ولم يشرط الاطراد في التسمية ولكن لا ولي ان لا يوجد وجه التسمية في المقابل ليحصل الامتياز عنه وبهنا لم يحصل امتياز الاسم عن مقابليه  
وبها الفعل والحرف لان كلاهما علامتا لسماء وتركنا لا ولي كالحرف عند البلغاء وارباب الفصاحة ولعل المحشى اغار بقوله قائل الى هذا **قوله** قد  
علم الواو لا اعتراض لتبني الطالب له لا ينفعه الاشارة وانما قلنا لتبنيها لان الاشتغال على الكلمة معتبر في مفهوم الاعتراض انما قلنا بكونها لا اعتراض لعدم ذكر  
المعطوف صريحا وهذا بناء على غرضها حبا لكشاف من انه لا يشرط في الاعتراض ان يكون بين متصلين معنى او في اثناء كلام بل يجوز ان يكون في آخره نحو قوله عليه السلام  
انا سيد ولد آدم ولا فخر لي او للعطف على انحصار لانها او للعطف على العلم بالاخصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجوه  
الاخصار على هذا التقدير لا خير يحتل ان يكون الواو للحال لتحقيق المقارنة بين العلمين **قوله** هذا حاصل نحو اشئ مع الايضاح  
١٢ مفتي عبد الرحيم **قوله** وبهنا نفهم من لفظ الآن او النعم والاس لامن لفظ ضارب مثلا **قوله**

۱۲ مفتی عبدالرحیم عہدہما الفہم من لفظ الآن او الغدا والاس لامن لفظ ضارب مثلا ۲۲

لانه لما كان معناه مقتراً باحد الازمنة الثلاثة والحال ان معناه امور ثلاثة النسبة والحدث والزمان فكان احدا الازمنة الثلاثة في ضمن الامور الثلاثة  
**هـ** او تقرير السؤل بوجده خروجه لم يسم هذا القسم بالاسم اجاب بقوله من السمو هو العلو لا شك انه عال على اخويه عنه الاسم يكون مستلزما  
 مستلزما لاسمه اي في فهم ضارب مثلاً مفتي عنه ابي بيان المنقول عنه والمناسبة بينهما لا كوليما عبد الرحيم







هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها قوله اي من تلك  
الاقسام اه في اشارة الى تعيين المرجع يعني ان المرجع الاسم والفعل والحرف لفظا لا في الثاني و  
الثالث لان هذا اللفظ ليست بمقصودة تامل قوله ان الحرف اه في اشارة الى ان بيان تعريف  
كل واحد منها كيف يعلم من الدليل قوله لكنه مقترون اه دفع للتوهم الناشئ من الكلام السابق وهو  
المتبادر من المعنى في قوله تدل على المعنى المعنى المطابق فتوهم انه غير مقترون ولا يلزم توصيف  
الكلام هو المعنى المطابق باقتران الجزء اذ المقترون باحد لا زمتم ليس لا الجزء وذلك لان تصانيف غير  
صحيحة فاحاصل الدفع ان المراد من الفعل معناه التضمن فلا يلزم المحذور قوله فالكلمة مشتركة اه  
فان قيل ان المقصود من قوله قد علم المعنى المعنى الجامع المانع وهذا لا يتوقف على قد المشترك بل  
يتحقق بمجرد الميز فلا حاجة الى قوله فالكلمة مشتركة وحاصل الدفع ان هذا القول لتحقيق المعرف  
وتوضيحه لهذا ادخل الشارح عليه الفاء التفسيرية ويمكن توجيهه بوجهين اخر وهوان الجمعية لا  
يفهم الامر القدر المشترك والمنعته لا يفهم الا من الميز فلهذا اورد الشارح تامل قوله وليس المراد بالحد  
الخر جواب سواله هو انه ينبغي للمص ان يذكر لفظ التعريف لان الحد عبارة عما يشتمل على ادبيات المحدد  
وبدليل الحصر انما يعلم بالدلالة وعددها والاقتران عددها وهذا كله من عوارض لكلمة اجابته  
وحاصله ان الفرق بين الحد الرسم بالادبيات وغيرها عند المنطقين واما عند الخوئين فما متعديان  
قوله والله در المصخر جواب سواله هو انه لما علم بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون التصريح  
الاتي مستدكا اجاب بما ترى حاصله ان للمص من الله خير كثيرا نه جعل الكلام في التعريف موافقا  
لطبائع المتعلمين لان الطبائع متفاوتة فالاشارة كافية للزكي والتنبيه للمتوسط والتصريح للغبي فلمصر  
اشارة ولا الى التعريف بوجه الحصر ثم شبه به بقوله وقد علم بذلك ثم صرح فيما سياتي بالتعريف صراحة  
قوله الكلام الخ فان قيل ينبغي للمص ان يذكر العاطف ههنا لان الكلام موضوع لعلم النحو كالقلم في ينبغي  
ان ياتي بالعاطف ليحصل الربط والمناسبة بينهما قلنا ان عند ذكره باعتبار ان لا يتوهم ان الكلمة موضوع  
لعلم النحو اصاله والكلام بالتبع لان المعطوف تابع للمعطوف عليه قيل لا يتوهم ههنا في ذكره لان المعطوف  
تابع للمعطوف عليه في الاعراب والبناء في الحكم بل الحق في الجواب ان يقال ان الكلام بحث اخر فصامشاه  
بالباب بعد الباب بالفصل بعد الفصل فلذلك لم يات به ههنا كما لا يوثق به الفصل بعد الفصل قوله ما

له اقول البداهة حاكمة على ان الاعتراض المذكور في الحاشية لا تدفعه كلمة لكن ما يدفع بها المتعرض اليه ونحن نتعرض اليه هو انه يتوهم مما سبق ان الاسم  
ايضا كلمة تدل في حد الفعل فدفعه بقوله لكنه اه لان المعروف قوف على الجنس المشترك هو ههنا ليس الكلمة فلذلك قال مفسر الكلمة اه  
لعلنا ان معنى الحرف الفعل للاسم عدم الاستقلال في الدلالة والاستقلال مع الاقتران الاستقلال مع عدمه هو حاصل الشرح اه لفظ الحمد قوله وقد علم  
بان يقول وقد علم بذلك تعريف كل واحد منها اه او نقول ان المراد بالحد التبعي ههنا يعني ان المانع مجازا من قبل كذا الخاص واه من سنت اه كالتصريح بتعريف  
كل واحد من اسم الفعل الحرف في بحث كل واحد منها وايضا لا فائدة لقوله المذكور هو قوله قد علم بذلك اه ليس كذلك بل مما سبق في الموضوعية فيكون الكلام  
فصل اخر من الكلام فلو بالغا التوهم في التبعية فيها منشأ التوهم المذكور التبعية في الاحوال الطارئة كما هو طبيعة العطف بعد ذلك فلهذا علمت ان الاعتراض لا يلاي دفع  
هذه الجواب وان الجواب الثاني لغو من وجهين فقد بر ١٢ صفحة بحمد الرحيم



یتکلم به<sup>۱</sup> فان قيل فله هذا صا الكلام اسم لما يتكلم به لا يصير مصدا فينبغي ان لا يقع مفعولا مطلقا في  
نحو قولكم كتمت كلاما لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدا<sup>۲</sup> الا ان يقال ان الكلام في الاصل اسم لما يتكلم  
به ثم استعمل في المعنى المصدرى كاللفظ اسم لما يتلفظ به وقد يستعمل في المعنى المصدرى كما في قوله  
اعطيت اعطاء<sup>۳</sup> قوله وفي اصطلاح النحاة اه جواب سواله وان تعريف الكلام باطلا لعدا صدق<sup>۴</sup> على  
كلام الله تعالى لان كلام الله تعالى يطلق على ما بين الجملين وهو ليس ما تضمن وايضا لا يصح  
على علم الكلام اى علم العقائد مثل شرح العقائد والحقائق ومثل ذلك كالتخالي فاجاب بقوله وفي  
اصطلاح النحاة اه وحاصله ان الالف واللام في الكلام للعهد فيشار به الى الكلام الذي هو مصطلح  
النحاة وهو هذا فلا بأس باخراجه بعضا فارد مطلق الكلام وحاصله ان كلام الله تعالى كلام عند  
اهل الشرع دون النحاة واما كلام العقائد فكلام عند المتكلمين دون النحاة كما لا بأس باخراجه بعض  
افراد مطلق الكلمة كالشهادة والاستغفار عن جمل الكلمة عند النحاة قوله اى لفظ اه جواب سوالين  
احدهما ان القراطس اذا كتب عليه زيد قائم يصح عليه ما تضمن اه مع انه ليس بكلام لانه مركب من اللفظ  
وغيره والمركب من اللفظ وغيره غير اللفظ وثانيهما ان كلمة ما موصولة والموصولة مع الصلة معرفة و  
المبتدأ والخبر اذا كانا معرفين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقولوا الكلام هو ما تضمن اجاب  
عنهما بقوله اى لفظ وحاصله ان كلمة ما عبارة عن اللفظ لا عن الشيء ولا يرد الاشكال الثاني ايضا لان كلمة  
ما موصولة لا موصولة كما قلت حيث فرها بنكرة لا بغير فلاحاجة الى ضمير الفصل ويمكن توجيه  
السوال بوجه اخر وهو ان زيد قائم اذا كان مأخوذا مع نقل الجمل فينبغي ان يصير كلاما لصد احد عليه  
مع انه ليس بكلام لانه مركب من اللفظ وغيره والمركب منهما ليس بلفظ فاجاب بقوله اى لفظ واما فسر  
بالمبتدأ لان كلمة ما موصولة وقعت في محلا الخبر والاصل في الخبر التكرار لان الخبر محلا للفائدة فمتى كان  
التكرار فيه اكثر تكون الفائدة فيه اكثر وايضا الغرض من الخبر هو الحمل على المبتدأ فذلك الغرض يحصل  
بالنكرة فلاحاجة الى قيد زائد على التكرار هو التعريف وايضا ان قوله تضمن جملة خبرية والموصولة  
بها لا يكون الا نكرة فان قيل لو كان المراد بكلمة ما هو اللفظ فحينئذ يلزم الفساد ايضا لصد التعريف  
على زيد قائم وجسق لان مجموع لفظ تضمن الكلمتين ليس بكلام قلنا ان المراد باللفظ اللفظ الموصولة

والقول بان الشارح سلك المكنون في قوله ان الكلام هو ما تضمن اجاب بقوله اى لفظ وحاصله ان كلمة ما عبارة عن اللفظ لا عن الشيء ولا يرد الاشكال الثاني ايضا لان كلمة ما موصولة لا موصولة كما قلت حيث فرها بنكرة لا بغير فلاحاجة الى ضمير الفصل ويمكن توجيه السوال بوجه اخر وهو ان زيد قائم اذا كان مأخوذا مع نقل الجمل فينبغي ان يصير كلاما لصد احد عليه مع انه ليس بكلام لانه مركب من اللفظ وغيره والمركب منهما ليس بلفظ فاجاب بقوله اى لفظ واما فسر بالمبتدأ لان كلمة ما موصولة وقعت في محلا الخبر والاصل في الخبر التكرار لان الخبر محلا للفائدة فمتى كان التكرار فيه اكثر تكون الفائدة فيه اكثر وايضا الغرض من الخبر هو الحمل على المبتدأ فذلك الغرض يحصل بالنكرة فلاحاجة الى قيد زائد على التكرار هو التعريف وايضا ان قوله تضمن جملة خبرية والموصولة بها لا يكون الا نكرة فان قيل لو كان المراد بكلمة ما هو اللفظ فحينئذ يلزم الفساد ايضا لصد التعريف على زيد قائم وجسق لان مجموع لفظ تضمن الكلمتين ليس بكلام قلنا ان المراد باللفظ اللفظ الموصولة



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



**قوله** ای تضمنا آء جواب الء هو ان قوله بالاسناد مفعول مطلق لتضمن عند النجاة ولا یصدق  
 حکم علیه کما ترے اجاب بقوله ای تضمنا حاصلہ نہ ظرف مستقر وقع مفعولاً مطلقاً  
 باعتبار الموصوف المحذوف اعنی تضمنا فیصیر قوله بالاسناد مفعولاً مطلقاً لقوله تضمن  
 مجازاً باعتبار الموصوف المحذوف هو قوله تضمنا **قوله** بسبب الاسناد آء جواب سوالی هو ان الاسناد  
 جزء من الكلام لا یخولہ فی التعریف کلفظ تضمن کلمتین الاسناد لیس بلفظ لا نہ امر معنوی والمركب من  
 اللفظ وغيره غیر اللفظ فتفسیر النسخ کلمتہما باللفظ غیر صحیح حاصل الجواب باعتبار الاسناد فی تعریف  
 الكلام بطریق السبب لا یجب ان یکون اخلا وجزء المسبب بل الغالب خروجه کما لو قلت بالنسبة  
 وجوب صلوة الظهر **قوله** احد الکلمتین آء فیہ اشارة الى ان اللام فی قوله بالاسناد تخوض عن المضاف الیه  
**قوله** والاسناد نسبة احد الکلمتین آء فیہ اشارة الى تعریف الاسناد الماخوذ فی تعریف الکلام  
**فان قيل** ان النسبة ثابتة بین المدلولین لا بین الکلمتین بل بینہما التضمین والارتباط قلنا المراد بالنسبة  
 الضمی تضم احد الکلمتین الى الاخری او فی العبارة حذف المضاف تقديره نسبتہ مدلول واحد  
 الکلمتین آء **فان قيل** ان تعریف الاسناد لا یصدق علی الاسناد فی الكلام الشرطی نحو ان جاء  
 زید فاكرمته فان هناك نسبة الجملة الى الجملة وجوابہ ما مر انفا **قوله** فائدة تامة آء فیہ انه  
 لا یصدق علی الاسناد فی نحو ضرب زید مثلاً لان الحاجة ماسة الى ذکر المفعول به غیرہ من  
 المفاعیل **اجیب** بان المراد بالفائدة التامة ان لا یکون المخاطب منتظراً الى لفظ اخر انتظار المحکوم  
 والمحکوم علیه بخلاف الانتظار الى المفعول به غیرہ فانه لیس بهذه المثابة **قوله** فقولہما الخ فیہ  
 اشارة الى بیان الجنب الفصل **قوله** فان کلاً واحداً آء جواب سوالی هو ان اطلاق الكلام علی نحو هذا  
 ولا تنضرب لا یصح لان الكلام ما تضمن الکلمتین ہما کلمة واحدة فاجاب بما تری **قوله** منوید آء  
**فان قيل** ان نحو لا تضرب متضمن للکلمتین صریحاً بحد ہما کلمة لا والاخر کلمة تضرب قلنا  
 ان المراد بہما ان یکون احد ہما مسند والاخر مسند الیه باللام حرف لیس بواحد منہما **قوله** و  
 حیث آء جواب سوالی هو ان تعریف الكلام باطل لعدا صدقہ علی نحو زید قائم البوہ فانه کلام

**آء** یعنی ان البالسببہ الجار والمجرور مع متعلقہ صفة ملزمة محذوف او ظرف لغوی کون یادہ حاصلہ لبيان اصل المعنی لا التقدير المتعلق کذا قال  
 الفاضل السیالکوٹی **آء** وهو ان الكلام ہما جزاء فقط والشرط قید للحکم الذی فی الجزاء والقید خارج عن حکم **آء** فعلہ ہا لا یصح  
 قولاً احیہما مفعولہ والاخر منوید **آء** او زید قائم ابوہ الاول مثال الكلام الذی خبرہ مرکب من اسم الفاعل فاعلہ والشیء فی مثال  
 الكلام الذی خبرہ جملة اسمیة والثالث مثال الكلام الذی خبرہ جملة فعلیة **آء** وهو کون معنی الفعل شتملاً علیہ من قبیل شتمنا کل علی  
 الجزاء وہینا لیس لیس لان معنی تضمن عمل علی التطہیر علی قوله بالاسناد **آء** اقول ہذا مسند الکوفیین لان البصرین قالوا المضاف الیه لا یخف الامع بنا  
 المضاف او التوین علیہ رضا اخرى شہراً فقط کما حققہ مولانا جمد الغفور فی موضع آخر **آء** قوله قلنا آء حاصلہ ان المراد من النسبة المعنی اللغوی ہو  
 الضم ونقول کذا فی المضاف فعلی الاول یحذف المسند علی الالف حقيقة علی الثانی مجازاً تسمیة الدال بواحد لول کذا قال فاضل السیالکوٹی **آء**  
**آء** یعنی لیس المراد بالکلمتین مطلق الکلمتین المراد بہما کون حد ہما مسند والاخر مسند الیه کما قال الشارح وینہما اسناد **آء** ہو قوله احد الکلمتین

ای تعریف الاسناد



مع انہ لا یتضمن الکتبتین بلا ترہ کلمات اجاب بقولہ حیث كانت الکتبتان اعم اہ حاصلہ ان قائما ابوہ فی قولہ  
 زید قائم ابوہ بتاویل قائم الالب وقائم الالب کلمۃ واحدہ حکما والکلمۃ الحکمۃ ہی التي يكون بالتاویل کلمۃ  
 واحدہ فان قيل ان التاویل بقائم الالب لا يكون مخرجا له من ثلثۃ کلمات والکلام لا يكون الا کلمتین  
 فلم یفد تاویلہ شیئا قلنا ان الالب فی قولہ قائم الالب مضاف الیہ المضاف الیہ خارج عن الکلام  
 فی الحکم لان قید للمضاف وقید لشيء خارج عن المقید فی حکم غالباً وھنا کذا کذا فیكون کلاما  
**قوله** ودخل فیہ ایضا جواب سوال وهو ان التعریف لا یصدق علی مثل جسی مہمل و دیزہ  
 مقلوب زید فانہ کلام مع ان المسند الیہ فیما لفظ مہمل لیس بکلمۃ اجاب بما ترہ حاصلہ ان المسند الیہ  
 فیہما فی حکم هذا اللفظ تقدیرہ هذا اللفظ مہمل وهذا اللفظ مقلوب زید ولو قيل هذا اللفظ مہمل  
 مرکب من ثلثۃ کلمات من هذا ولفظ مہمل فقیل ان المسند الیہ لفظ هذا واللفظ لتعین المشار الیہ  
 ولو قيل ان التوین من خواص الاسم فلم دخل علی الجسی قیلا ما لانہ لفظ حکما ولا نہ يجوز ان يكون  
 هذا الخاص من الخواص الاضافیۃ یعنی بالنسبۃ الی الفعل والحرف فتأمل **قوله** اعلم ان اہ جواز  
 سوالہ هو انکم قلتم فی الامثلۃ المذكورۃ کذا وکذا یعنی اعمیۃ الکتبتین من الحقیقیۃ والحکمۃ فما  
 تقولون فی مثل ضربت زید قائما فان التاویل فیہ لا یصح وحاصل الجواب ان الکلام عند المص ما تضمن  
 الکتبتین بالاسناد یعنی یكون فیہ اسناد واحد فلو كان فیہ اسناد واحد فلا بأس بهذا الجواب لا یجوز  
 للاعتراض السابق لان فی السابق اسنادان احدهما بین المبتدأ والخبر وثنائہما فی الخبر فتأمل وانما قال  
 ظاہر لان فیہ اشارۃ الی انہ يجوز اعتبار قید فقط فی تعریف الکلام ای ما تضمن کلمتین فقط لکنہ  
 خلاف الظاہر ولو قيل لقال الشارح اولا ان کلام المص ظاہر وثنائا ان کلام صاحب المفصل صریح  
 قیلا فی هذا التعبير تفنن محض یعنی تدقیق جاء بہ لتحسين الکلام فتأمل وانما قال کلام صاحب المفصل  
 صریح فی ان الکلام هو ضربت والمتعلقات خارجۃ عنہ لان المذکور فی کلامہ خبر مفصل فہو یدل علی  
 حصول المسند الیہ فی المسند یعنی یدل علی ان الکلام هو الکتبتین لا غیرا ما المص فلم یذکر **قوله** ثم اعلم اہ  
 جواب سوالہ هو ان المص قسم الکلام الی الجملة الاسمیۃ والفعلیۃ الاول مراد بقولہ السیم فی الثاني بقولہ واسم

**لہ** لان النسبۃ فی تلك المركبات جملة لیس مقصودا لذاتہا فیجوز التعیر عنہا بما یفید الجال وهو المفرد کذا قال الفاضل للاری **قوله**  
 فان قيل آہ حاصلہ ان قائم الالب یص مرکب فکیف یصدق علیہ فی حکم المفرد قلنا المراد قائم المضاف فقط والالب المضاف الیہ لتعین القیام من قبل  
 وقید لشيء يكون راجعا عن الشيء کذا فی حواشی الفوائد **لہ** لان الکلام ما تضمن الکتبتین یوئیل من لہا لا حقیقۃ ولا حکما اما حقیقۃ فظاہر  
 واما حکما فلان لا یصح التعیر عنہ بالمفرد وحصل الجواب ان کلام المص ظاہر فی ان نحو ضربت زیدا قائما مجموعہ کلام لانہ لم یقید تعریف الکلام بقیدہ شرح  
**لہ** قوله انما قال ظاہر آہ وجہ الظہور انہ لم یذکر فی تعریف الکلام قیاد الا علی ان المراد فی الکلام انما ہو تضمنہ کلمتین فقط **لہ** وهو  
 لفظہ یوحیث قال الکلام ہو مرکب من کلمتین اسند احدہما الی الاخری ویسمی الجملة کذا فی الجال **لہ** وهو الجسی  
 والیزہ **لہ** فیکون کلمۃ حکما و بالتاویل فیہ دخل فی تعریف الکلام **لہ** خارج عن الحکم فلم یکن مرکبا من  
 ثلاث کلمات **لہ** مع انہ لیس باسم لانہ قسم من الکلمۃ و ہولیس بکلمۃ کامر اتفاقا **لہ** ففی المثال المذکور لیس للاسناد واحد  
 فلا یدر **لہ** ای فی قولہ ان کلام المص ظاہر **لہ** ای اعتبار قید فقط فی تعریف الکلام **لہ** ای تعریف  
 صاحب المفصل للکلام **لہ** یعنی نا الوجه للشارح فی التعیر ولا بلفظ الظاہر و ثانیاً بلفظ التصریح **لہ** مفتی عبد الرحیم







التقو والتاكيد في حكم هذا الخبر بتكرار الاسناد بل يحتاج الى صلح حكم هذا الخبر انما قد مر من الخبر في  
 اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لتزليل غير المتروك بمنزلة المتروك فقد مر ليفيد التقو والتاكيد  
 بتكرار الاسناد **قوله** في ضمن اه جواب سوال وهو انه اذا كان ذلك اشارة الى الكلام والكلام لا يكون  
 الا من الاسمين او اسم وفعل فحينئذ يلزم الاتحاد بين الطرفين المظروف فيصير المعنى ولا يتأتى الكلام  
 الا في الكلام ولا يتأتى الاسمان الا في الاسمين او لا يتأتى اسم وفعل الا في اسم وفعل وهو باطل  
 اجاب بقوله في ضمن اه حاصل ان ههنا ظرفية الخاص للعام لان الكلام الذي هو العام يعنى باعتبار  
 طبيعته مفهومه لا يوجد الا في ضمن الخاص الذي هو اسمين او اسم وفعل فلا اتحاد بين الطرفين  
 والمظروف ويمكن الجواب بوجه اخر وهو جعل في بمعنى من العلاقة بينهما ظاهرة لكن هذا  
 ضعيف لانه على هذا يلزم تركيب الشئ عن نفسه وهو ايضا باطل **قوله** احد ههنا سند الآخر  
 مسند ليه اه جواب سوال وهو ان مثل زيد وعمرو و غلام زيد وستة عشر اسمان مع انه ليس بكلام اجاب  
 بقوله احد ههنا حاصل ان مجرد حصول الاسمين لا يكفي في حصول الكلام بل لابد من الاسناد  
 وليس ههنا اسناد تأمل وانما قد تم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لا يستحقاق الجزئين التقدي  
 وانما قد تم الاسم على الفعل في تركيب اسم وفعل لا يستحقاق الاسم التقديم وفي بعض  
 النسخ او فعل واسم بتقدم الفعل على الاسم فقد مر في الذكر ليوافق الواقع **قوله** ونحو يا زيد  
 اه جواب سوال وهو ان نحو يا زيد كلام مع انه مركب من اسم وحرف اجاب بقوله ونحو يا زيد حاصله  
 ان طرفي الاسناد ههنا مقلدان هو الفعل والفاعل فيكون الكلام ادعوم فاعل والمناد من متعلقا  
 الكلام كالمفاعيل بعد لفاعل في هذا الجواب **قوله** على من قال انه مركب من اسم الفعل والاسمين احدهما  
 ملفوظ والاخر منوع وفي هذا المقام بحث سيأتي في المنادى تأمل **قوله** اي كلمة جواب سوالين احدهما  
 ان كلمة ما لا تخلو ما ان تكون عبادة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم والكل باطل اما الاول فلانه  
 ينقض بالمركبات مثل زيد قائم فانه لفظ دال على معنى اه مع انه ليس باسم واما الثاني فلانه ينقض  
 بنقش زيد ما خوذ مع ذات الجحد لانه شئ دال على معنى في نفسه مع انه ليس باسم لانه مركب من اللفظ و  
 غيره والمركب منهما ليس بلفظ واما الثالث فلانه يلزم الدلالة لان معتر المعترف موقوفة على كل جزء  
**له** يعنى ان هذا من قبيل تحقق للعام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبيعة كلية فلا يلزم ج اتحا الطرف المظروف كما قال عبد  
 الرحمن **له** حاصل ان الكلام ان كان خاصا يلزم المحال ايضا وهو تركيب الشئ من نفسه وان كان عاما فلا حاجة الى ارتكاب المجاز وهو جعل  
 في بمعنى من كذا في الجواشي **له** لانه يقدم الفعل على الاسم في الجملة الفعلية طبعا فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع  
**له** قوله بنقش زيد الخ اقول هذا من الواسيات وكذا الاعتراض ثانيا لما فصلناه في تعريف الكلام فذكره **له** اي ضمير ذلك  
 في قوله ولا يتأتى ذلك **له** وذا شائع واقع في كلامهم **له** وهي ان كل واحد منهما من الحروف الحارة **له**  
 اي يوافق الذكر الواقع لتقدم الفعل على الفاعل **له** وهو مجموع لان العدة هو الاحق بالتقديم ذكر **له** استمر في حرف  
 انما يكون اسم فعل قبل الاستار كما ساء الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين لان احدهما يعنى المسند وهو حرف النداء ملفوظ والاخرى  
 المسند اليه مستتر في المنادى على هذا ليس جزئي الكلام ايضا **له** لان الاسم مفرد ولا يسم من الكلمة وهي مفردة فكذا انما **له** مفتي ٦



من اجزاء التعريف منها الاسم فيلزم الدار والثاني ان للبتلاء والخبر اذا كانا مع فتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وهما مع ما ان لان الموصول مع الصلة مع فتي فينبغي ان يقول الاسم هو ما دل فاجاب بقوله اى كلمة وحاصل ان كلمة ما ليست عبارة عما ذكرته حتى ترد الاشكالات المذكورة بل عبارة من الكلمة فلا يرشئ ولما في كلاً من الكلمتين بالنية فلا يرد الثاني لان ما موصوفة لا موصولة وتعود السؤال هكذا ان تعريف الاسم بقوله ما دل باطل لعدم الاطراد لدخوله الى الاربع لانها ايضا اشياء تدل على المعاني وليست باسم وهو الظاهر حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدال الاربع ليست بكلمة وانما فسر قوله بدلت ليطابق الصفة الموصوفة **قوله** كائن اه فيه مراد على بعض الشارحين حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف لغو متعلق بقوله وجعل الدال على الدلالة من الحروف الجارة حرف الباء او على لا كلمة في واخذ في بمعنى الباء مجاز واخذ المجاز في التعريف شنيع لان مبنى التعريف على الايضاح ومبنى المجاز على الخفاء وبينهما تناقض ولما قد مر كائن بالجر فسيرد على بعض خرافة حيث قالوا ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعني بكائنا با لنصب حال عن المعنى وجه الدال الحال قيد لعامل ذي الحال والاصل في التعريف العموم والتقييد يتأني العموم **قوله** في نفس ما دل الخ جواب سواله هو ان الضمير في نفس لا يخلو ما ان يرجع الى المعنى فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه ايضا يلزم الظرفية في الاعراض لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والمعنى ليس بواحد منهما وايضا لا يكون المفصل على فهم المجهل لان الضمير في المجهل راجع الى الكلمة وهما الى المعنى او يرجع الى الكلمة فيلزم ارجاع الضمير الى كرا الى المؤنث وايضا يلزم الظرفية في الاعراض او يرجع الى الاسم فيلزم الدال لان تقديره على هذا الاسم اسم دل على معنى في نفس الاسم فيتوقف عليه تعريف الاسم لتوقف الكل على الجزء ولو رجع الى ما يلزم التكرار لان كون المعنى في نفس الكلمة ليس لا كونها مدلول الكلمة ويعلم هذا من قوله ما دلا ايضا اجاب عنه بقوله اى في نفس ما دل حاصله ان الضمير راجع الى ما دل وليس فيه فساد لان مدلولية المعنى في الاول لا عم من ان تكون في نفسها او في غيرها وفي الثاني في نفسها **قوله** يعنى الكلمة الخ جواب سواله هو ان ارجاع الضمير الى ما دل باطل لعدم المطابقة بين الراجع والمراجع في الافراد والتثنية لان الضمير مفرد وما دل مثنى ايضا لا يصح ظرفية لان ما دل ليس من الزمان والمكان والظرف لا يخلو عن احد هما اجاب بقوله يعنى الكلمة وحاصل ان الضمير راجع الى ما لكن ذكره للتعبير على ان ذكر الموصول

**بدون** **قوله** ليست كلمة لانها لا تلفظ بها القرينة على تخصيص كلمة ما بالكلمة هي المقسم والكلمة لا اعتبار في الاقسام كما قال جلال حماد **قوله** ان صلة الدلالة آه وايضا اذا كان متعلقا به يلزم الفصل بين الصفة والموصول بالاجنبى وهو باطل قول بصفة ههنا غير متقرن بالموصوفين ولا بد الفصل بينهما في نفس فحين جعل متعلقا به كان من متعلقاته لمعنى فلما كانا متعلقين بفعل واحد فليس لاحد ان يحكم بالاجنبية بينهما فالفصل يعنى نفس الصفة والموصوف جاز ليس باطل نعم لا كلام في انه ترك الاول الوجه الثاني لعدم جعل الشارح في نفس متعلقا به لما هو بهذا الازمة هذا الفصل فحكم بطلان بسبب اجنبية في نفسه حكم بطلان كلامه **قوله** واما الرابع فلان يلزم الفاصلة بين الراجع والمراجع **قوله** اما تعريف البتلاء فظاهر واما تعريف الخبر فان الموصول آه **قوله** لان المجل هو دليل هذه الكلمة في ضمير نفسها راجع الى الكلمة **قوله** آه **قوله** اى في قوله ما دل **قوله**



الصلة لا يجوز كذا في الحاشية الزبدة والجواب عن الثاني ان كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار كما  
ستقف عليه **قوله** فتد كبير الضمير اه جواب سؤال هو انهما فترقا بكلمة فلا يصح تد كبير الضمير بعد  
المطابقة بين الراجع والمرجع في التد كبير الثاني وهي من شرط الدجاج وحاصل الجواب ان كلمة ما  
اعتبارين اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فبالاعتبار الاول مذكور بالا اعتبار الثاني مؤنث فلا مخطوفا  
قيل يلزم على الشارح اعتراض الاول انه يلزم في كلام الشارح تناقض لانه يعلم من تفسيرها بالنكرة  
ان ما موصوفة ويعلم من تصحيحه بقوله بناء على لفظ الموصول ان ما موصولة وكون الشيء الواحد  
موصوفا وموصولا باطلا لان الموصولة معرفة والموصوفون نكرة والثاني عدم اشتمال التعريف بالجنس  
على تقدير كون كلمة ما موصولة لان الموصول مع الصلة شيء واحد اجيب عن الاول بان صوة  
كلمة ما تحتل لها ولذا في الشارح او لا بالنكرة وثانيا بالمعنى حيث اطلق لفظ الموصول  
وتفسيرها بالنكرة ولا مشعربان الاصل فيه للموصوفة لانه واقع موقع الخبر والاصل في الخبر  
التكثير عن الثاني انه يجوز ان يكون المحذو ناقصا وهو المحذو بالفصل فقط كما جوزه بعض  
المنطقيين تامل **قوله** قال المصنف في الايضاح اه هذا التوجيه لبيان معنى كون المعنى في نفسه جواز كون  
ضمير في نفسه راجعا الى المعنى بناء على صفة كلمة في عن معنى الظرفية الى معنى اعتبار مدخولها كذا  
في العصمة **قوله** الضمير فيما دل على اه اي الضمير الباد في قوله في نفسه الا ففيه ضمير اخر لا يرجع الى  
المعنى بل الى الموصول هو الضمير المستتر في دل **قوله** الضمير في نفسه يرجع الى المعنى لكان اختصار حفظ من  
المناقشة كذا في العصمة **قوله** ما دل على معنى اه جواب عن السوالين الاول ان الضمير اذا كان راجعا الى المعنى في  
ظرفية الشيء لنفسه هو محال وايضا الظرف لا يخلو عن ما او مكان والمعنى ليست بواحدة منهما فاجاب عنه  
بقوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه حاصل ان كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار لكون المعنى  
معتبر في نفسه مستقلا بالمفهومية يعني بان اعتبار امر خارج عنه لحاظه واكتفى ان على هذا يلزم كون  
المعنى الاول مدلوله وهو باطل وهذا يعلم من القاعدة وهي ان اذا نسب الى المعنى شيء بواسطة في لا بد ان  
يكون ذلك الشيء دالا على المعنى والضمير في نفسه اذا رجع الى المعنى فيكون دالا على نفسه فيلزم المحال  
المذكور ما ودفع هذا ايضا بقوله باعتباره في نفسه حاصل الدفع ان هذا القاعدة فيما اذا كانت كلمة  
في بمعنى الظرفية وهما بمعنى الاعتبار فلا مخطوفا كذا في عبد الرحمن **قوله** الدار في نفسها  
حكمها كذا اي الدار الملحوظة في حداتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية  
**قوله** عدم اشتمال اه قول هذا الاعتراض بناء على زعم الفارسي بان الجنس هو ما فقط وليس كذلك بل الجنس هو ما دل على معنى وقوله في  
نفسه غير مقترن اه فصلان انه على انه لا يختص بموصولة بل هو وارد على تقدير جعل ما موصوفة ايضا بالدليل الذي ذكره مع ادنى تغيير  
**قوله** قول لعل الشارح نقل في الايضاح من قول المصنف في علم المناظرة لا توجه على ان نقل شيء تصحيق النقل بل العهد على المعنى ولكن لا اعتذار من جانب  
**قوله** المحظوظ في حداته لاني ضمن غيره كما في مقابلة اي الحرف **قوله** فليد ايصح تد كبير الضمير لراجع اليه **قوله** الموصولة  
والموصوفة **قوله** بدل قوله للضمير ما دل على المعنى في نفسه **قوله** لعل اه قول هذا في صيغة دليل المحال المذكور فلو قال هو محال لان  
الظرفية لكان صحيحا ١٢ مفتي محمد عبد الرحيم عفي عنه



ال مسجد الجامع وال حمام اوداد الصلحاء والسوق **قوله** ولذا لك اى لجلان كلمته في بمعنى لا اعتبار قبيل  
الحرف ماد على معنى في غيره اى باعتبار غيره وهو متعلقه فيكون ككلمته في في قوله في غيره  
بمعنى لا اعتبار لا للظرفية فلا يلزم ظرفية الغير للمعنى **الحرف في قوله** ومحصوله الخ جواب سوال ناش  
من كاف التشبيه التي في قوله كقولك الدار في نفسها حكمها كذا تقريره انه لا يصح ان يكون قوله في  
نفسه في تعريف الاسم من قبيل قولهم الدار في نفسها حكمها كذا لان في مقابلة قوله في  
نفسه في غيره وفي مقابلة قوله في نفسها لا في نفسها فقياس قوله في نفسه على قوله في  
الدار في نفسها الخ قياس مع الفارق وحاصل الدفع ان مقصود المقصود التشبيه بين المعنى والدار  
باعتبار انضمام امر خارج معهما تارة وعدم اعتبار امر خارج معهما تارة  
لان المؤد في الموضوعين واحد تامل ولو قيل ان فيه قياس الغائب على الشاهد وهو  
يفيد لظن وافادة الظن غير جائز لانهم يبحثون عن احوال اللفظ والظن من احوال المعنى قيل في  
الجواب ان تشبيه المعقول بالمحسوس ان كان يفيد الظن لكنه غير ملتفت عند الادباء لان  
مقصودهم تشبيه المعقول بالمحسوس يعني كما ان المحسوس موجود قائم بذاته ويسمى جوهر وموجود  
قائم بغيره ويسمى عرضا كذا في ان كل واحد منهما موجودين المعقول موجود قائم بذاته وهو كونه مكانا  
قصدا ويسمى مستقلا وموجود قائم بغيره وهو كونه مكانا كاتبعنا ويسمى غير مستقل وانما قلنا  
كذا لان الموجود على قسمين خارجي وذهني وكل واحد منهما على قسمين قائم بذاته وقائم بغيره  
ومعنى الموجود الخارجي القائم بغيره انه محتاج في المكان الى غيره كالأعراض مثلا الانوار فانها محتاجة  
في المكان الى الملوّن وهو الجسم ومعنى الموجود الخارجي القائم بذاته انه لا يحتاج في المكان الى  
شيء اخر كالجسم ومعنى الموجود الذهني القائم بذاته ان يكون الموجود مدركا قصد ايعنى لا يكون  
التمسك لحظة الغير كعنى الاسم والفعل ومعنى الموجود الذهني القائم بغيره ان لا يكون  
الموجود مدركا قصد ابل يكون الة لملاحظة الغير كعنى الحرف فانه الة لملاحظة الغير  
وهو ظاهر فمعنى الاسم مشابهة للموجود الخارجي القائم بذاته في انه كما لا يحتاج الى الغير في  
المكان كذا في معنى الاسم لا يحتاج الى الغير فيكون مستقلا ومعنى الحرف مشابه للموجود الخارجي القائم  
بغيره في انه كما يحتاج الى الغير كذا في معنى الحرف محتاج الى الغير وهو المتعلق فيكون غير مستقل  
وانما قلنا انه غير محتاج في المكان لئلا يرد ان الاجسام محتاج في الوجود الخارجي الى الله تعالى وقوله الشارح فالابتداء

**قوله** ومحصوله آة قال عبد الرحمن في حاشيته لما كان كلام المصنف في الايضاح مجلا فصلا الشارح بهنا بقوله محمول اى محمول ما ذكره المصنف  
في الايضاح ما ذكره بعض المحققين وهو السيد الشريف في حاشيته الرضى ۱۲ **قوله** الظن من آة اقول قال المحققون ان الظن اذعان بسيط انتهى  
اى غير مركب من الجانبين والارجح والموجود ان يكون متعلقا باللفظ والمعنى او غيرهما وما ربيت في الكتب المتداولة ان من احوال اللفظ فقط  
نعم من قبيل انباء الالغوال ۱۲ **قوله** اى بان يكون امره كاتبعية اذ ال آخر ما يكون الة لملاحظة غير ذلك ان يتوجه العقل الى الغير في  
نفسه ام **قوله** فالابتداء آة لما ذكر الشارح ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا لمخاطبة في انه يصلح ان يحكم عليه به قد يكون مدركا تبعا  
التمسك لحظة غير الالصلح شي منها صوته في مفهوم الالبتداء الذي جمع فيه هذا الاعتباران وضع بازا به باعتبار الاول لفظ الالبتداء الذي هو  
اسم او باعتبار الثاني فليس لفظ الالبتداء موضوعا بل ذكره في تقرير معنى من كذا في العصمة ۱۲ **قوله** يعني في تعريف الحرف في الايضاح  
۱۲ **قوله** كذا التشبيه المذكور قياس الغائب على الشاهد وهو الدار ۱۲ **قوله** محمول عدم ورد الاعتراض المذكور باعتبار الظن ۱۲



تفسير لما قبله يعني ان الابتداء اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات يعني بغیر اضافة الى شئ اخر من المكان وغيره  
كان مستقلا بالمفهومية وكان هذا المعنى اسميا لان الابتداء بهذا المعنى معناه في الفلاسفة آغاز كردن فهو  
مصدك والمصدك اسم ومعناه اسمي اذا لاحظ العقل تبعا وبالعرض يعني بالاضافة الى السير من البصر كان  
بهذا الاعتبار مدلوله كلمة من غير مستقلا بالمفهومية **قوله** ملحوظ في ذاته الخ جواب سؤالك هو ان الحرف  
ايضا مذكك قصد لان المذكك قد قصد يدلكه اجاب بما ترمي حاصله ان المراد بالمذكك القصد ان يكون  
مستقلا لا يحتاج في التعقل الى تعقلا اخر بخلاف معنى الحرف فانه يحتاج الى الغير  
في التعقل **قوله** يصلح اه جواب سؤالك ان كان المراد بادراك القصد هو الاستقلال  
بحيث لا يحتاج في التعقل الى امر اخر فينبغي ان يكون الاسماء المتضائفة من قبيل الحرف  
لانها تحتاج في التعقل الى امر اخر كالاب يحتاج في التعقل الى تعقل الابن مثلا اجاب  
بقوله يصلح الخ **قوله** ان لملاحظه غيره دفع دخل وهو ان التوابع مثل الصفة والحال مذكك تبعا  
للمتبوعا فينبغي ان تكون غير مستقلة ولا مبرر ليس كذلك فاجاب بما ترمي حاصله ان المراد بال  
المذكك التبعي ان يكون التملأحظة الغير والتوابع المذكورة ليست كذلك **قوله** لزمه تعقل  
متعلقه اه جواب سؤالك هو ان الابتداء من جنس النسبة بين المبتدأ به الذي هو الفعل وبين المبتدأ  
عنه الذي هو المكان فيتوقف تعقل على تعقلها بالضرورة فلا يكون معنى مستقلا وحاصل  
الدفن ان توقف الابتداء على المتعلق على قسمين احدهما على فعلا وممكن ما كتوقف  
الفعل على فعلا وتاينها على فعل معين ومكان معين كتوقف من على السير والبصر فالاول  
يسمى اجماليا والثاني تفصيليا فالوقوف على طريق الاجمال لا يضر في الاستقلال لان الضرر في  
الاستقلال هو الابد من كثر كما في التفصيل وفي الاجمال ليس كذلك وتوقف الابتداء على تقدير  
الاستقلال بطريق الاجمال هو لا يضر لان المتعلق الاجمالي غير ملتفت بالذات فكفت الدلالة  
عليه من غير كثر **قوله** وهو هذا الاعتبار ماى الابتداء باعتبار كونه مغنى مستقلا بالمفهومية  
**قوله** مدلول لفظ الابتداء فقط لا يقال ان هذا المحصر منوع لان الابتداء بهذا الاعتبار مدلول  
لفظ الاول ايضا لاننا نقول ان المحصر بالقياس الى كلمة من **قوله** فلا حاجة في الدلالة الى مدلول لفظ  
الابتداء عليه اي على الابتداء **قوله** على متعلقه اي متعلق الابتداء **قوله** حاله بين السير و  
البصر الى الحالة صفة قائمة وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة **قوله** لتعرف حالهوا الحال  
كون السير مبتدأ به كون البصرة مبتدأ به عنه كذا في الصمة فالحاصل ان المعنى ان كان يمكن  
الا بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من كثر من كثر متعلقه بضم كلمة اخرى لتدل عليه **قوله** هو اه اي للابتداء باعتبار  
انه ملحوظ قصد لزمه تعقل متعلق تبعا لمدلول لفظ الابتداء اي لا حاجة حينئذ في دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالا الى ضم كلمة اخرى اليه  
كذا قال عبد الرحمن **قوله** مقتضى عبد الرحيم **قوله** فقط اسم فعل بمعنى انت اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ  
للابتداء فانه عن جعله معنى من **قوله** اى الاستفاد من لفظ فقط **قوله** محمد عبد الرحيم



تعقله تصور بدن ذكر المتعلق فهو معنى مستقل بالمفهومية والا فلا **قوله** ولا ان يدل **قوله** ولا  
 يمكن ان يدل عليه **قوله** الحاصل جواب سوالين احدهما انه يفهم من قوله فالابتداء مثلا اه انرا اذا  
 تعقل الابتداء هذين الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ  
 الواحد مستقلا وغير مستقل بينهما منافات والثاني انه لما كان لا ابتداء مستقلا فينبغي ان يكون  
 كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء فاجاب بقوله والحاصل اه حاصله ان  
 الاستقلال من جهة وعد من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع كل هو آغاز کردن مع قطع  
 النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات المفهوم الكل وجزئيات  
 المفهوم الكل آغاز کردن ازین فعل و ازین مكان فا الاستقلال من جهة اول وعد من جهة الثانية  
 فلا منافات او تحريف السؤال هكذا ان الاستقلال عدمه ضد من فلو امر طهماثا لا واحد  
 اعنى لا ابتداء فد فعدمه بآثره فان قيل ان بين الحاصل والمحصل منافات لان المحصول  
 يدل على ان لا ابتداء امر واحد لكن اذا لاحظ العقل قصدا كان مد لولا اسميا واذا لاحظ  
 العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مد لولا حرفيا والحاصل يفيد ان  
 الابتداء الكل مد لولا سمي وجزئيات مد لولا حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكل قلنا مد لولا  
 المحصول الحاصل واحد هو ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى الكل هو الابتداء بدن ملاحظة الانشا  
 فيكون المعنى واحد هو آغاز کردن لكنه ضم له لفظان هما الابتداء ومن لا بأس في تأمل الفرق بين المحصول  
 والحاصل ان الحاصل ما يفهم من الكلام لا تكلف المحصول ما يحصل ويفهم من الكلام بتكلفتك  
 في العصمة **قوله** اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ما حوذا قصدا يمكن ان يعتبر النسبة اه فيه منع  
 هو ان كلا في كل انسان كاتب التلملاحظة افرادة مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص  
 كما سبق قلنا بان كلا التلملاحظة افرادة وهذه الالية ليست بمعتبرة وانما كانت معتبرة لو كان التلملاحظة  
 ملاحظة غير افراد واذا كان كذلك لا يفيد هذا الالية استقلال الكل حتى لا يكون مبتداء وكل  
 في العصمة **قوله** واذا فتر هذا اه جواب سوال وهو ان صاحب المفصل ارجع الضمير في قوله في  
 نفس الى المعنى المقصود الى الكلمة ما هذا الا مخالفة عنه ايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه جاعلة بما تولى  
**قوله** لا ان يدل عليه بصيغة المجهول اى لا يمكن كون معنى الحرف مد لولا عليه بذكر الحرف عند السامع اللب بذكر اللفظ  
 الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والايحوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال كذا في العصمة  
 ١٢ **قوله** وهى الابتداء المخصوصة لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال ١٣ **قوله**  
 قوله لا بد ليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا حيز  
 ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات ليعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظا قصدا وبالذات فلا يصلح ان  
 يكون محكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما كذا قال عبد الرحمن ١٤ **قوله** حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ١٥ **قوله** صفيته  
 ١٦ **قوله** وهو الابتداء المطلق ١٧ **قوله** رب اعفر لى وتب على انك انت التواب الرحيم امين

و ما كان  
 من غير  
 ان يكون  
 من غير  
 ان يكون  
 من غير  
 ان يكون



حاصلہ انہ لا مخالفت لہا واحد وهو ان کون المعنی مستقلاً بالمفہومیۃ یعنی مرجع کینونۃ المعنی  
 فی نفسہ کینونۃ المعنی نفس الکلمۃ الی امر واحد لان المراد بکینونۃ المعنی فی نفسہ استقلالہ با  
 المفہومیۃ وبکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ دلالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخرى لہا لاستقلالہ  
 بالمفہومیۃ **قوله** الی امر واحد وہو فی بحث ہوانہ یحوز ان یکون المعنی غیر مستقل بالمفہومیۃ محتاجاً  
 فی تعقلہ الی تعقل متعلقہ لکن وضع اللفظ بازاء تلك المعنی مع متعلقہ جمیعاً فلا یحتاج اللفظ الدال علیہ  
 الی انضمام متعلقہ فیكون هذا یعنی نفس الکلمۃ فان الکلمۃ لا تحتاج الی انضمام امر اخر  
 فی الدلالة وليس فی نفسہ عدم استقلالہ فی التعقل كالضارب مثلاً فان معناه ذات من له الضرب  
 والنسبۃ ہی جزء من هذا المفہوم ولا شک انہا محتاجۃ فی تعقلہا الی تعقل طرفیہا والتملاحظۃ حالہا  
 فلم تکن معنی کائناً فی نفسہ لکن اللفظ الدال علیہا الموضوع بازائها وهو الضارب یدل علیہا  
 من غیر حاجۃ الی انضمام کلمۃ اخرى معہا فی الدلالة علیہا فیکون مستقلاً بالمفہومیۃ بهذا الاعتبار  
 فلم یکن مرجع کینونۃ المعنی فی نفسہ کینونۃ فی نفس الکلمۃ الی امر واحد عجیب انا لانسلم ان تلك  
 النسبۃ محتاجۃ فی التعقل الی تعقل طرفیہا نعم لو كانت تلك النسبۃ ماخوذة فی ذلك للمفہوم  
 تفصیلاً محتاجۃ فی التعقل الی تعقل طرفیہا وہی ماخوذة اجمالاً فلا تحتاج فی تعقلہا الی تعقل  
 طرفیہا فكان معنی الضارب معنی مستقلاً بالمفہومیۃ کما ان لفظ الضارب مستقلاً فی الدلالة علیہ کل جمع  
 استقلالہا الی امر واحد هو الاستقلال بالمفہومیۃ کذا فی العصمۃ **قوله** فی هذا الکتاب الضمیر المجرور  
 اہ جواب سوال ہوانہ لما کان مرجع کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ان کان الضمیر واجعا الی الکلمۃ و مرجع  
 کینونۃ المعنی فی نفسہ ان کان الضمیر واجعا الی المعنی الی امر واحد هو الاستقلال بالمفہومیۃ فلم  
 جزم المصنف فی الايضاح علی امر جاع الضمیر الی المعنی فی هذا الکتاب عم من المعنی من ما الموصولة  
 الذی ہو عبارة عن الکلمۃ وحاصل الجواب ان المصنف اعنی ہنا مطابقة التعریف التصریحی وهو  
 قوله ما دل علی معنایہ بالتعریف الضمینی المستفاد من لیل المحصر فی ان الضمیر واجع الی الکلمۃ فی  
 وجہ المحصر بقریۃ تانیث الضمیر فی فی نفسہا فہنا یشیر جمع الی الکلمۃ باعتبار ما الموصولة  
 بخلاف عبارة الفصل فانہ لیس فیہ التعریف الضمینی لان صاحب الفصل لم یدکر لیل المحصر  
 مقدماً علی التعریف حتی یراعی المطابقة فلعدم مسبقیۃ التعریف التضمنی جزم المصنف فی الايضاح  
 شرح الفصل بوجع الضمیر الی المعنی **قوله** وبما سبق اہ جواب سوال ہوانہ حد الاسم غیر جامع  
 مخروج الاسماء اللادئمۃ الاضافة وحدها المحرف غیر مانع لدخولہا فیہ لان **قوله** مرجع آہ مصدري بمعنى الرجوع  
 اذ کینونۃ المعنی فی نفسہ عبارة عن کونہ مستقلاً فی التعقل ولا یحتاج الی تعقل امر اخر مؤخر کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ باعتبار ان الکلمۃ مستقلة فی الدلالة  
 فیہ محتاج الی انضمام کلمۃ اخرى معہا فی الدلالة وذكر کینونۃ الاولی بلا حظۃ ازجاء ضمیر فی نفسہ الی المعنی والثانیۃ باعتبار رجوعہ الی ما الموصولة  
 الکتبۃ عن الکلمۃ کذا فی العصمۃ **قوله** بمان التحلل ان ذملاً اسم مع ان تعریف الحروف یصدق علیہا نہ یحتاج فی الدلالة علی معنایہ بموجب  
 المال مثلاً الی ضم کلمۃ اخرى یدل علیہا بالمال وکذا لفظ الفوق حاصل الجواب ان معنایہ لیس صاحب المال بل صاحب شیء مطلقاً لا صاحب شیء خاص كالفرس  
 مثلاً وهو مفہوم من فرد بلا ضم شیء الیہ کذلک معنی الفوق وهو فی شیء مطلقاً لا فوق زید او عمرو وغيرہ وکذا البواتی من الجهات الست  
 کذا قال عبد الرحمن **قوله** ای فی قوله لانہا ما تدل علی معنی فی نفسها اولآہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ



تعلق معانيها موقوف على تعلق الغير فان الفوقية مثلا لا يتصوب دون الشخص اجاب بما تولى قوله  
 لكن لما جرت اه جواب سواله هو انه لما كان معانيها مستقلة فلم تستعمل هذه الاسماء بدون الاضافة  
 الى معين لما لزم استعمالها مضافة الى الغير يكون تعلق معانيها وقوف على ذكر المضاف اليه المعين  
 فثبت انها غير مستقلة فخرجت عن حد الاسم ودخلت في حد الحرف وحاصل الجواب انه  
 لما جرت عادة النحاة باستعمال هذه الاسماء في مفهوماتها مضافة لتعين المضاف اليه لا لفهم اصل  
 معانيها الكلية التي هي مدلولات هذه الاسماء وتعين المضاف اليه لا فائدة المخاطب لان المخاطب  
 عالم بالمعاني الكلية وغير عالم بتعين المضاف اليه فلا تدخل في حد الحرف لان اصل معناه  
 موقوف على الغير **قوله** ولما كان الخ جواب سواله هو ان المعنى المذكور في حد الاسم لا يخلو  
 اما ان يراد به المعنى المطابق او التضمني او الاتراحي او اعم من الكل والكل باطلا اما الاول فلان المعنى  
 المطابق عبادة عن جميع ما وضع اللفظ له فخرج عن حد الاسم الاسماء المشتقة كالضارب مثلا لان  
 معناه الحدث والنسبة والحدث مستقلا النسبة غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل  
 غير مستقل وايضا قوله ما دل على معنى في نفسه قد مشترك بين الاسم والفعل فالمراد بالمعنى المذكور  
 في حد الفعل ايضا معنى مطابقا لحدث والنسبة والزمان وهي غير مستقلة لان تصور النسبة  
 يتوقف على تصور الطرفين اي المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل  
 فكما ان الحرف يخرج بقوله في نفسه كذلك يخرج الفعل ايضا بقوله في نفسه فاجابه بقوله  
 غير مقترن اه اخرج المخرج وهو باطل واما الثاني فلنخرج الاسماء البسيطة عن حد الاسم التي  
 لا جزء لمعانيها كقتل وضرب مثلا واما الثالث فلان اخذ المعنى الاتراحي مبهوم في التعريفات  
 واما الرابع فلان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص الخاص ليس بخال عن هذه الثلاثة فانه ان  
 يتحقق في ضمن المعنى المطابق يرد الاشكال الاول وان يتحقق في ضمن الثاني يرد الثاني وان يتحقق في  
 الثالث يرد الثالث وان يتحقق في الرابع يرد الرابع من غير فرق فاجابه عنه بقوله ولما كان الفعل اه  
 حاصله ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف اعم من المطابق والتضمني والاتراحي لانه مبهوم في  
 التعريفات لما كان الفعل اعم من المعنى المستقل باعتبار معناه التضمني لذي هو الحدث فدل على قوله  
 ما دل على معنى في نفسه فاجابه بقوله غير مقترن اه اما خروج الاسماء البسيطة فمنوع لان ههنا شيان  
 ارادة العام وتحققه في الخاص العام محتاج الى الخاص في التحقيق لا في الارادة والمراد ههنا الاداة  
 فجاز ارادة المعنى العام دون ارادة المعنى الخاص وانما لم يرد الزمان بالمعنى التضمني للفعل مع ان  
 الزمان مستقل بالمفهومية ايضا كالحدث لئلا يلزم اقتران الزمان بالزمان

بيان عدم ظهور الخ في حد الاسم عن الاخر اضافة الى

اي انما هو اضافة الى

**قوله** اي الى متعلقات مخصوصة لانها تعرض من صنعها **قوله** فدل على الفعل يدل على الحدث بقسمنا هذه المعنى تضمني بمعنى في نفسه  
 مستقل بالمفهومية لا يحتاج في الفهم عن لفظ الفعل الى امر آخر فاجابه بقوله غير مقترن اه كذا في التاشكذي **قوله** فان اراد العالمون الخاص يمكن  
 كاد الحيوان الانسان والفرس البقر **قوله** والوجود يكون فاعلم ان تحقق الالف في الانسان والفرس البقر غير **قوله** ارادة الى لا تحقق الالف في الخاص **قوله**



في تعريف لفعل كما ترى قوله في الفهم الجواب سوال هون مغنى المصدا وسائر المشتقات معتبرين باحد لازمة  
 الثلاثة <sup>في تعريف الفعل</sup> وان قوله لا يكون الا في زمان اجاب عنه بقوله في الفهم وحاصله ان المراد بالاقتران الاقتران  
 في الفهم لا في نفس الامر وذلك الاقتران ليس في الفهم بل في التحقق فانه مقتربين به في نفس الامر  
**قوله** عن لفظ الفعل اه جواب سوال هوان الضارب في قوله زيد ضارب الان او غدا او امس اسم  
 مع ان معناه مقتربين باحد لازمة الثلاثة في الفهم اجاب عنه بقوله عن لفظ الفعل وفيه الزمان ههنا  
 ليس من لفظ الضارب بل من لفظ الان او غدا او امس فحينئذ لا يرد **قوله** مع احدا لازمة  
 الثلاثة في غير اشارة الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع لا للاستعانت والسببية وغيرها  
**قوله** فالصفة الاولى اه في اشارة الى بيان الفصل بعد الجنس هو كلمتها **قوله** المراد بعد م  
 الاقتران جواب سوال هوان تعريف الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه مثله ويدا فانها  
 اسماء مع ان معانيها مقتربة باحد لازمة الثلاثة وغير مانع ايضا لادخول الافعال المنسلخة عن الزمان  
 فيها فانها افعال مع ان معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ غير مقتربة باحد لازمة الثلاثة  
 وتعريف لفعل ايضا لا يكون جامعوا لمانعا لخروج الافعال المنسلخة عنه ودخول اسماء الافعال  
 فيه اجاب بقوله والمراد بعد م الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول الخ فحينئذ  
 يصير جامعوا مانعا فان قيل ينتقض هذا بجواب بشمر وضرب علمين غير منصرفين  
 فانها اسمان مع ان معانيهما مقتربة باحد لازمة الثلاثة باصل الوضع قلنا المراد بالاسم  
 ماد له معنى في نفسه باعتبار الوضع المحالي وكان لهذا الاعتبار غير مقتربين للمعنى المحالي في شمر  
 وضرب غير متحقق في المعنى الاصل المدلول بحسب الوضع الاول حتى يرد ان المعنى العلم في شمر  
 وضرب غير مقتربين اه نعم يرد الاعتراض اذا جعل الفعل علما للمعنى المحالي الذي هو معتبر في الوضع  
 الاول فحينئذ يصدق عليه انه مدلول على معنى في نفسه بحسب الوضع المحالي مقتربين ذلك المعنى بحسب  
 الاول باحد لازمة ويمكن ان يقال ان المعنى العلم لا يكون في الوضع الاول وحاصله الجواب ان المراد  
 بالمعنى الذي هو المدلول في المحال فالاسم كلمة تدل على معنى في محال غير مقتربين باحد لازمة الثلاثة فان  
 قيل على هذا يخرج نمر وبش عن حد الفعل فانها لا نشاء المد والذم فكيف يكون معانيهما مقتربة باحد  
**له** فلا يكون تعريف الفعل ناعا عن دخول غير **له** فلا يرد انه لا بد في التعريف من الجنس الفصل والجنس معلوم بالضرورة وبلفظ الموصول  
 لانه فسر بالكلية والكلمة جنس لانها القيد المشتركة بين الاقسام الثلاثة فلا بد من بيان الفصل في الفصل ههنا **له** يعني ان المادة بعد الاقتران ان يكون  
 بحسب الوضع الاول الغير المسبوق بوضع فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في حد الاسم خرج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فتنزع السؤال ما دخل اسم الافعال  
 فيه فلان معانيها مقتربة باحد لازمة الثلاثة بحسب الوضع الثاني لا بحسب الوضع الاول ما خرج الافعال المنسلخة عن الزمان منه فلان معانيها المحالة  
 بحسب الوضع الاول مقتربة باحد لازمة والاقران ايضا منظور في نظر الواضع في ذلك لوضع الا انه جرد في الوضع الثاني عن الزمان كذا في العصمة  
**له** اي ذلك المعنى المدلول محال من حيث هو كذلك ولا شك في صدق على الفعل لعدم المعنى المحد في ١٣ **له** فان معانيهما  
 الاثنية المدلوله لهما من حيث هي كذلك لا لتقرب باحد لازمة الثلاثة ١٣ **له** كالضرب الضاربة والمضروبة ١٣  
**له** لا باعتبار دسة بل هو من حيث هو وعلى هو لا يكون آه ١٣ م ٦ مرات اعفر في لوال في المومنين ٦



الاذمنة الثلاثة قلنا عن اصل الاعتراض بان المراد الاسم كقوله تدل على معنى نوعه غير مقترن باحد  
الاذمنة الثلاثة ونوع نعتهم بنسب معنى فعلى مقتر باحد الاذمنة الثلاثة **قوله** لان جميعها امامنقولة  
اه هذا العبادة من باب القلب تقديريه لان جميعا منقولة اما عن المصاددا لاصلية فلا يرد ما  
قيل ان جميعا ليست بمنقولة عن المصاددا لاصلية بل بعضها منقول عنها وبعضها عن الظرف  
وبعضها عن الجار المجزى **قوله** نحو ويداه فانه مصغى ادا وايد مجذوف الزوائد معنا  
الرفقة **قوله** او غير صريح اه المراد بالنقل الصريح الذى كان المنقول بعد النقل مستعملا  
فى البع المصكاي كما كان قبله مثله ويد فانه وقع مفعولا مطلقا فى قوله تعالى ايد لهم رويدا لقوله  
اهل البراد بغير الصريح ان لا يكون مستعملا مصكاي الكنة على وزنه كقولهات فانه على وزن قوقات و  
هو مصكاي قوتى فى اصطلاحهم واستعمالهم اضله قوتية قلبت الياء الفاء ثم نقل الى معنى بعد **قوله**  
نحو صاه فانه فى الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل عن الى البع المصكاي وهو السكوت ثم نقل عنه  
الى معنى سكوت **قوله** اما ملك فانه نقل عن معنى الظرفية الى معنى قل **قوله** عليك فانه نقل من  
معنى الجار والمجرور الى معنى الزم **قوله** وخرج عنه المضارع اه جواب سواله هو ان تعريف الاسم  
غير مانع لصدقه على المضارع لان معناه مقرون بزمانين لا باحد الاذمنة الثلاثة اجاب بما مر من  
حاصل المضاد يخرج عنه ايضا كما يخرج عنه الافعال المستلخية لان فيه ثلثا من افعال الاول  
ان حقيقة فى الحال مجازى فى الاستقبال الثانى بالعكس والثالث الاشتراك فى الاولين لا شك  
فى خروجه على الثالث ايضا يخرج لانه يدل على زمانين ولفظ الاحد فى تعريف الاسم اعم  
من ان يكون فى ضمن الاثنين او لا وانما تعرض الشارح الى المذهب الثالث لانه على التقدير  
الاولين لا يحتاج الى الجواب بخلاف الثالث **قوله** نعم اه جواب سوال وهو انه كما لا  
يقدر فى الدلالة على معنى معين الدلالة على ما سواه فذلك لا يقدر فى اداة ارادة ما سوا  
والامر ليس كذلك فاجاب بما مر من **قوله** واين الدلالة من الادادة الخ

**قوله** نوعه اه اقول ان اراد ان نوعه باعتبار بعض الافراد مقترن بالزمان لانه باعبار جميع الافراد كذلك فلم يثبت  
بعد بل هو عليه كلام الال والواجب فى الحقيقة جواب المدعى المخرج عليه ارادة النوع من حيث هو نوع انفس ليس بكنى ولو لم تكن قلت  
ومضى بانه قوية لا تبت بتحقيق ذلك المقام بما ينبغي **قوله** فلا يرد او نقول فى دعوى ان حرف التفسير اما فى الحقيقة ليس بموجه الى منقولة  
حتى يرد ما ذكر بل هى محفوظة وهى مقسم الكل وتوجهه فى الاصل الى متعلقاتها وهى عن المصاددا لاصلية او عن المصاددا لزمان او عن الظرف او معنى  
توجهه جعل كل واحد منها قسما والاقسام اثنتان اقسام هذه الثلاثة وهى الجواب الذى لقلب ان كان متعلقا بالمال لكن بينهما فرق **قوله** مثل رويدا فانه مستعمل  
رويدا كما فى قوله تعالى ايد لهم رويدا فان ييدى فى الآية مصدبة الى امهال ثم نقل من معنى المصدبة الى معنى امهال **قوله** او تقدم فان كلامها امر معنى  
الحال والاستقبال **قوله** الحقيقة فى الاستقبال مجازى فى الحال بخلاف الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قوله** فدل على احد البضاي في هذين الاثنين  
اذ لا يقدح فى ازالة على احد معين بل لا على ما سواه **قوله** حيث قال فانه على تقدير ان كان فى الحال والاستقبال **قوله** وهو الظاهر لانه قد لا يقدح فى ان يكون  
الا على الحال لم يصرف الى المستقبل الا بقرينة ونحوها الحقيقة والحال **قوله** نعم اه الاداة عند ان منشأ خطا للعرض الاول قد برام **قوله** فارادة معنى  
الحال يمنع عن ارادة معنى الاستقبال فى زمان واحد لان كل واحد منها مفعول اصل كذا قال عبد الرحمن **قوله** مفتى عبد الرحيم







منبى على كثرة خواص الاسم يكن المذكور في المتن خمسة ومنها ثاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكوت هـ  
 فاعلا ومفعولا وموصوفا وحالا وتميزا وتثنية وجمعا ومصغرا ومكبرا وغير ذلك <sup>٥٤</sup> واذا كان كذلك  
 صم صيغة جمع الكثرة لكن المصطلح ذكر الخواص المشهورة منها ولذا اتى بصيغة من التبعية **قوله**  
 ما يختص قبل في هذا التعريف بحث بوجوده <sup>٥٥</sup> احد هـ ان معنى اختصاص الشيء بالشيء ثبوته الاول  
 للثاني وسلبه من غيره فلا حاجة الى قوله ولا يوجد في غيره قلنا بان قوله يختص بمعنى يوجد لكن  
 ذكر قوله لا يوجد في غيره تصريح بما علم ضمنا وثانيا ان هذا التعريف دور <sup>٥٦</sup> لان ذلك  
 توقف معرفة الخاصة على معنى ما يختص به الذي هو جزء من التعريف ومعنى ما يختص  
 به هو وقفه على معرفة الخاصة بحيث ان المزيد يرد الى المجرى فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف عليه معرفته  
 وهو دور اجيب ان بينهما تفاوت لان المعنى هو الخاصة المصطلح عليها والخاصة التي دل عليها قوله  
 يختص خاصة لغوية فلا دور وفيه بحث لان هذا الجواب انما يتم اذا كانت الخواص المذكورة <sup>٥٧</sup>  
 ههنا خواصا اصطلاحية وهي ليست باصطلاحية بل لغوية لان الخاصة الاصطلاحية انما تكون محمولة  
 على الشيء المختص له بحمل المواطاة وان تكون خارجة عن ذلك الشيء نحو الانسان ضاحك  
 والحمل بالمواطاة هو الحمل من حيث هو ولا يتقدّر <sup>٥٨</sup> ونحوه وضرب <sup>٥٩</sup> وبلا تاويل باسم الفاعل  
 مخوزيد عدلاى عاددا الخواص المذكورة ههنا هي دخول اللام والمجرى غير ذلك ليست بمحمولة  
 على اللام بالمواطاة بل بواسطة ذوا جيب بانه جازك ان تختص لفظ ما بالخارج المحمول بحمل المواطاة  
 بشهادة مثال الشارح بالكاتب بالقوة للانسان وقوله يختص بمعنى يوجد في الشيء مجردا عن الجزء  
 السلبى واما ذكر الخواص المذكورة فمن قبيل المساهمة المشهورة وهي كسر المشتق منه واردة المشتقة  
 فالمراد بدخول اللام والمجرى التنوين هو لدخول المجرى واللون والمراد بالاضافة والاسناد  
 اليه المضاف والمسند اليه الخاصة في اللفظ ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره سواء كان خارجا  
 عنه محمولا عليه بحمل المواطاة كالكاتب بالنسبة الى الانسان او خارجا عنه لم يحمل عليه بالمواطاة  
 كالكتاب بالنسبة اليه سواء كان داخل فيه جزء منه محمولا عليه بالمواطاة كالناطق بالنسبة <sup>٦٠</sup>

**٥١** واما اختار المجلس ان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف <sup>٦١</sup> والجرى متضمن لاختصاص حروف الجر هي كثيرة والقون <sup>٦٢</sup>  
 لا اختصاص لها ومجانها والاضافة لا اختصاص كونه مضافا او مضافا اليه التعريف والتخصيص والتخفيف والاستدانة لاختصاص كونه موصوفا وحالا ومفعولا  
 وميزا ايضا تلك الخواص خواص مزاي كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غير ما ذكرنا قال فاضل اللارى <sup>٦٣</sup> **٥٢** قوله غير ذلك هو كونه منادى  
 منصوبا مستثنى او مستثنى منه ورجعا للضمير بلا تاويل <sup>٦٤</sup> منصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والاختيار تبع لمباشرة الفعل نحو كيف  
 كنت القيام اذا خرجت التفسير التعريف التذكير التانيث كذا قال فاضل السالكوى <sup>٦٥</sup> **٥٣** وانما لم يقل يوجد شيء والا يوجد في غير ما ذكرنا الى المناسبات  
 بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه فيه كذا في حاشية <sup>٦٦</sup> **٥٤** يعنى قوله لا يوجد في غير ما ذكرنا تفسير لما تضمنه قوله يختص به هو جزء السلبى <sup>٦٧</sup> **٥٥** واجيب  
 ليس التعريف حقيقيا يقصد تحصيله غير صالحة بل هو لفظي يقصد تفسيره لول اللفظ والدر من مفرد <sup>٦٨</sup> **٥٦** الاول والثاني كذا قال جمال الدين واجيب  
 بان المراد من قوله ما يختص به بالجرى من قبيل ذكر الخاص واردة العام واجيب ايضا تجريدا لاختصاص من جزء اسلبى استعماله في الجزئية الايجابى لا يقتضى  
 ان المناسبات لا تدفع بهذين الجوابين ايضا فانهم كذا قال عبد الرحمن <sup>٦٩</sup> **٥٧** لان معنى التخصيص كسب من جزئى ايجابى وهو قوله ما يوجد في شيء  
 وسواء كان في غيره <sup>٧٠</sup> **٥٨** ام حال كون له يختص مجردا عن جزء اسلبى وقوله لا يوجد في غيره <sup>٧١</sup> **٥٩** فيكون معنى ما من الخاصة الاصطلاحية  
<sup>٧٢</sup> **٥٩** مخوزيد اده قائم بخلاف الفعل فانه يصير راجعا للضمير ايضا لكن بالتاويل كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى <sup>٧٣</sup> **٥٩** **٥٩**



الى الانسان او لا يكون محمولا عليه كالتحق بالنسبة <sup>اي انواع البحث</sup> وثالثها ان تعريف الخاصية اللغوية على تقدير بقاء لفظ ما في حدّها على العموم من غير تقيد بالخارج غير مانع لصدقه على الجزاء الداخلة المختص بالشئ كما ناطق بالنسبة الى الانسان ولصدقه على الاشياء المركبة كعريض الاظفار <sup>النسبة الى الانسان</sup> بادي البشر <sup>تفسير الانسان</sup> مستقيم القائمة ضاحك بالطبع حيث يختص بجملة ما بالانسان مع كون الخاصية قسما من الكلي الخارج المقتضى لا المركب كما يدل عليه ظواهر كتب علم الميزان <sup>اي اللغوية</sup> اجيب بعد توافق اصطلاح النحات والمنطقين ان هذا التعريف يجوز ان يكون تعريفا بالاعم ويكون المقصود امتياز الخاصية عن الجنس والعرض العام ويمكن الجواب ايضا عن المادة الاولى المذكورة بقوله لصدقه على الجزء الداخلة بتخصيص كلمة ما بالخارج المحمول قبل فعله هذا عند دخول اللام وغيره من الخواص المذكورة المعنى لا يخلو عن خدشته وهو عدم صحة الحمل تاملا وعن المادة الثانية المذكورة بقوله لصدقه على الاشياء المركبة باستلزام الخاصية المركبة الخاصة التي يبحث عنها في كتب الميزان وهي الخاصية المفردة <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> واربعا ان هذا التعريف غير جامع لصدق على الخاصية الاضافية كالماتشي بالنسبة الى الانسان قلنا عنه بعد تسليم طلاقه على الخاصية <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> الاضافية بطريق الحقيقة لان المراد بالخاصية المعرفة ههنا هي الخاصية الحقيقية لا مطلق الخاصية الشاملة للحقيقية والاضافية وخمسها انه ينتقض بالكتابة لانها خاصة حقيقة مع انها <sup>اي الانسان</sup> وجد في الملف ايضا كقوله تعالى <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون قلنا ان هذا مبني على من ذهب الحكماء حيث ليسوا قائلين بوجود الملك وسادسها ان بعض ما ذكره المفسر قد يوجد في غير الاسم ايضا مثل ان يقال في تمثيل الفعل والحرف كضرب وكن فانهما يقعان مضافا اليه للكاف بمعنى المثل مع انهما فعل وحرف فلا يكون من خواص الاسماء اجيب عنه بان من وضرب في المثالين المذكورين اسمان اللتين وقعتا في التركيب فلا اشكال <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> قوله اي لام التعريف اه جواب سؤال وهو ان يقال لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسماء لانه ينتقض بنحو قوله تعالى ليحزني ويخولضني فان اللام موجود فيهما مع انهما ليسا باسمين لاجاب بقوله اي لام التعريف حاصل ان اللام في قوله دخول اللام بدل عن المضاف اليه كما هو في الكوفي والعهدي الخارج عن كاهول في البصريين <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> قوله ولو قال اه اعترض على المص كما ترى قوله لكنه اه جواب عنه او نقول في الجواب ان عدم تعرضه الى اليم لجواز ان اليم ليست للتعريف

لعل فيه اشارة الى الجواب المذكور انفا بقوله من قيل لساحة المشبهة آه <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> اي ويكون الجواب عن المادة آه <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> وان قيل لعل في قوله لا علم لكم كراما اي على ان كرامين لهما يعلمون بالاعطال جميعا كذا في الجلالين <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> قوله لا تكثر عن الملاحة خلاف اعتقاد اهل السنة بل هو بدعة والسجاد واو في المؤمنين يقتضيه بآثار كلامه على ندمهم فخلا عن ان يشارح العلامة للعارف بالحق قول المحقق غلط فاحش <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> فيصم وقومها سافا في المثالين المذكورين <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> وايضا المراد من لام التعريف المحرقة اعترض عن اللام الموصولة في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل على فعل في صورته كذا في التاشكدي <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> وكثيرا ان يكون للعبارة معنى اي فرد مبهم من جنس اللام فحينئذ تفسير اللام بلام التعريف يان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع كذا قال الفاضل السيد الكوفي <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> قوله اعترض اه حاصله لو قال دخول حرف التعريف بدل قوله دخول اللام كان شاملا لليم مثل قوله على السلام ليس من امير اصحاب في سفر في جواب جبري <sup>اي لا يخلو عن خدشته</sup> من امير اصحاب في السفر اه اشارة الى اللام المعهود وهو لام التعريف اللام في المثالين المذكورين ليس بل التعريف بل للتأني في المثالين المذكورين

في الجواب



استقلا لا بل هو بدل عن لام التعريف لان اصله ليس من المبر الصيا في السفر فعوض عن اللام الميم ثقلا  
اللام على حميرى اوله <sup>و</sup>دود الميم في كلام الفصيح واما في قوله عليه السلام فله مطابقة بين السؤال والجواب  
وهي شرط والسائل الحميرى بيان انه لما ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يجهاد وجاء شهر رمضان  
سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من امير اصيام في امسفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
من اميراه موافقا لسؤال **قوله** وفي اختياره اه جواب سوال وهو انه لم يختار المص قول خولا للام على  
قوله خولا لالف واللام اجاب بقوله وفي اختياره اه حاصله ان في ادات التعريف ثلثة مذاهب كما  
يلتزم الشارح لكن مذاهب سبويه كان مختارها عند المص **قوله** وجد ها اه لان التعريف  
نقيض التنكير دليل التنكير حرف ساكن اي نون ساكنة التي هي لتثوين فكذا دليل نقيضه هو التعريف  
يجب ان يكون حرفا ساكنا وهي اللام الساكنة فتوافق النقيضات في اللام مع توافق دليلها **قوله** زيد  
اه جواب سوال وهو انه لما كانت اللام وحدها من ادات التعريف فلم يزد الهمة عليها اجاب بما تاتي **قوله**  
بالساكن انما كانت اللام ساكنة لانه لو كانت مفتوحة لا لبست بلام الابتداء ولو كانت مكسورة لا لبست بها  
للان الحادة ولو كانت مضمومة لكانت ثقيلة فبالضرورة تكون ساكنة **قوله** وهذا الخاصة اه جواب  
سوال وهو ان خاصة الشيء ما يختص به يعنى في موضع يوجد ذلك الشيء يوجد معهم خاصته ونحن نجد  
كثيرا من الاسماء ولا نجد معها تلك الخاصة كما بين الشارح اجاب بما تاتي **قوله** فان حرف التعريف  
لا يدخل الضمائر اه لان المقص من دخول حرف التعريف المدخل والضمائر واسماء الاشارات وغيرها  
كالوصلات كلها معارف فلا حاجة لدخول حرف التعريف عليها **قوله** لانه اثر حرف الجواز حرف  
الجر مختص بالاسم فكذا اثره لا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر واللا يجوز فان قيل لان اسم ان حرف الجواز  
مختص بالاسم لان خاصة الشيء محمولة على الشيء لان الخاصة من الكليات المحمولة على افرادها با حمل  
بالمواطاة وهو حمل الشيء على الشيء بلا واسطة وهو هنا ليس كذلك لان الحمل يقتضي اتحادا في الحاجة  
ولا اتحاد بين الاسم ودخول حرف الجر لان دخول حرف الجر من لواحق الاسم لا عين الاسم قلنا المراد  
بالدخول المدخل على معنى ان مدخل حرف الجر مختص بالاسم ومن خواصه بطريق ذكر المبدأ واداة المشتق  
والغرض من هذا الموضوعات بالمبادئ ولا شك ان كون الشيء مدخل حرف الجر من خواص الاسم فان  
قل ان الشمس القمر نوران في الضوء والنفوس اثرها وهما في السماء فينبغي ان يكون اثرها ايضا في السماء لئلا يلزم تخالف  
الاثر من المؤثر قلنا ان المؤثر على نوعين طبع بان يكون اثره في قالب مركزه واكتسابي بان يكون اثره باعتبار

هذا لفظ المدخل على معنى ان مدخل حرف الجر مختص بالاسم ومن خواصه بطريق ذكر المبدأ واداة المشتق  
والغرض من هذا الموضوعات بالمبادئ ولا شك ان كون الشيء مدخل حرف الجر من خواص الاسم فان  
قل ان الشمس القمر نوران في الضوء والنفوس اثرها وهما في السماء فينبغي ان يكون اثرها ايضا في السماء لئلا يلزم تخالف  
الاثر من المؤثر قلنا ان المؤثر على نوعين طبع بان يكون اثره في قالب مركزه واكتسابي بان يكون اثره باعتبار



الغير كالعوامل النحوية فانها علامات باعتبار اثر المؤثر وهو المتكلم فالمؤثر الطبع اولى اقوى من  
المؤثر الاكتسابى ومخالفة الاثر من المؤثر ممنوع فى المؤثر الاكتسابى ون الطبع فان قيل ان النصب  
اثر حروف النواصب هي ان ولن وكى واذن وهذا الحرف مختص بالفعل مع ان اثرها وهو  
النصب غير مختص به بل يوجد فى الاسم بمؤثر اخر مع انها مؤثرات اكتسابية قلنا ان ذلك اذا  
لم يكن للاثر مؤثرات شتية واما اذا كانت لمؤثرات شتى فلا وهى هنا كذلك اذ ليس للمجر مؤثر  
سوى حروف الجرح **قوله** في الجرح به اء اعلم ان الضمير المجزوم فى قوله يرجع الى حرف وقوله لفظا او  
بقيد يقيد للضمير ولا يجوز ان يكون قيد للمجرى والا لا يختص المجرور فى اللفظ والتقدير وقد  
يكون المجرور محليا كذا فى حاشية ميرابو البقاء **قوله** فينبغ ان يدخل الاسم فيه ان لا شك ان  
ادخال الهمزة وتضعيف العين فى الفعل التعدية لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال الحرف  
الى لا فضاء معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل اجيب بان المفضى على نوعين نوع من حروف المباني  
ونوع من حروف المعاني فالاول مختص بالفعل والثانى بالاسم كذا فى العصمة **قوله** اما الاضا  
اللفظية اذ جواب سوال مقدا وهو ان حرف الجرح ليس فى الاضافة اللفظية عند الجرح ولا لفظا ولا  
تقديرا فالمدعى عام وهو اختصاص مطلق الجرح بالاسم الدليل خاص يفيد اختصاص الجرح بالاسم هو اثر حرف  
الجرح بالاسم فاجاب بقوله اما الاضافة وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية يعنى  
ان الجرح الذى ليس اثر حرف الجرح ليس الا فى الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية فينبغ ان لا يخالف  
الاصل وانما كانت فرعا لان فى المعنوية فوائد كثيرة وهو التخصيص والتعريف والتخفيف واللفظية  
التخفيف فقط والمضافى الاضافة اللفظية مشابه بالمضاف الى الاضافة المعنوية فى سقوط تنوينه وما يقوم  
مقامه **قوله** بان يختص به دفع توهم وهو انه لما قال الشارح فينبغ ان لا يخالف الاصل فانه قد كيف  
يكون المخالفة فيتن المخالفة بقوله بان يختص به **قوله** وسيجى فى اخر الكتاب ه جواب سوال مقدا  
وهو ان يقال ما التنوين وما وجه اختصاصه بالاسم فاجاب الشارح بالحوالة على اخر الكتاب هو بحث  
التنوين بقوله وسيجى اه **قوله** هو بالرفع اه دفع توهم وهو ان المتبادر من قوله الاسناد انه عطف  
على قوله التنوين هو مضاف اليه لئلا يكون الاسناد ايضا مضافا اليه لئلا يكون هذا باطلا لان المدعى ما  
ذكره للشارح منتف فى الاسناد فدفع ما ترمى **قوله** المراد به اه جواب سوال وهو ان الضمير فى قوله اليه

له اسمع مخالفة للاثر من المؤثر فيما اذا لم يكن له اسم اى يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر **قوله** اى فلا يمتنع مخالفة الاثر من المؤثر فى صورة  
النقل للنصب اثر حروف النواصب تلك لا يمتنع فيه وجوده فى ما سوى الفعل اعنى الاسم الله علم **قوله** ارجع اه اقول بل الضمير راجع  
الى الموصول الذى هو عبارة عن الجرح **قوله** اه فرعا اه للاعتدال لما يحتاج اليه على وجه الجرح من عدم تقدير حرف الجرح فى الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه  
الاسم من تقدير حرف الجرح فيها على ما يظهر عبارة المتن بصرح به صرح فى شرحه غير ان كذا قال جمال الدين **قوله** اصل الجواب ان قوله الاسناد بالرفع عطف على قوله  
لا على قوله هو التنوين لان المتبادر من المدعى ان كذا فى الاول كذا فى الاول والحق بالآخر كذا فى الجرح كلاهما منتفيا فى الاسناد كذا فى الاضافة كذا فى الاول  
معنى مقتضى الاعراب المذكور فى الاول والحق فى الآخر من احكام اللفظ كذا فى الحاشى الفوائد **قوله** اى هو كان اثر حروف الجرح اولا **قوله** اكون  
الاسناد مضاف الى قول باطل **قوله** لقوله لان المتبادر من الاسناد اه **قوله** كالحلل والتميز والمنازعة المضاف والمضاف عليه **قوله** اه



راجع الی الاسم فیکون المعنی ومن خواص الاسم کون الاسم مسند الیه کون الاسم مسند الیه من خواصہ عملاً محتاج الی البیان فالحکم علیہ بانہ من خواصہ کون لغواً لان الاصل فی الخبر ان یفید ما لا یفید المبتدأ وہمنا لیس کذلک و فی بعض الكتب السؤال هكذا ان قوله الاسناد الیه مبتدأ وقوله من خواصہ خبر المقدّم والاسناد عرض والعرض القائم بالمحل لا یحتمل ان یقوم بمحل آخر فالاسناد القائم بالاسم لا یحتمل ان یقوم بغيره فخصوصیۃ کون الاسم مسند الیه مستفادۃ من تقيید الاسناد بقوله الیه فلا فائدۃ فی قوله من خواصہ فاجاب بقوله والمراد به اه تفصیلہ انہ قد یكون للشيء اعتبارات مختلفه یكون الحكم علیہ بشئ مفید بالنظر الی بعض تلك ۶۶ الاعتبارات دون البعض كما یقاله الانسان لکونی کاتب بالامکان العام فالحکم بالکتابۃ علی الانسان انما یصح باعتبار الطبیعة النوعیة وهی طبیعة الانسان لا باعتبار الصفة المستفادۃ من وصفه بالکونی وکما یقال فیہ الانسان عرض عام فالحکم علی المشی بالعرضیۃ انما یصح باعتبار طبیعة المشی لا باعتبار المشی المضاف الی الانسان فان المشی المضاف الیه خاصۃ لہ لا عرض ومثل هذا الاعتبار شائع فی الكلام فکذا الحكم بالخصوصیۃ علی الاسناد الیه انما یصح باعتبار طبیعة وهو الاسناد الی شئ لا باعتبار الصفة المستفادۃ من لفظ الیه المختصۃ بالاسم وهو الاسناد الی الاسم فیفید الخبر ما لا یفید المبتدأ فان قبل بعد تقيید الاسناد بقوله الیه لم یبق النوعیۃ بل صیاد صنف فکیف یحکم علیہ بالخصوصیۃ باعتبار الطبیعة النوعیۃ کذا بعد وصف الانسان بالکون قلنا الاسم ذلک لان الصنفیۃ اخص من النوعیۃ مطلقاً والاخص یستلزم الاعراض محالۃ فكانت الصنفیۃ متضمنة للنوعیۃ لا محالۃ فاعرف قولہ لان الفعل قد وضع اه لا یقال ان کونه موضوعاً لان یكون مسنداً ابداً فقط لا یستلزم عدل وقوعه مسند الیه بطریق المجاز لاننا نقول ان اللام فی قوله لان یكون اه للغرض لا للصلۃ تقدیرہ لان الغرض من وضع الفعل ان یكون مسنداً ابداً فقط فلو وضع مسند الیه لزماً عدل ترتب ما هو الغرض من وضعه علیہ اللزوم بطر فالملزوم مثله کذا فی العصمة **قوله** ای کون الشئ اه جواب سوال وهو ان قوله الاضافة عطف علی قوله الاسناد فیکون لفظ الیه متعلقاً بهما فیکون المعنی کون الشئ مضافاً الیه فیرد علیہ انہ لم یقل الاضافة الیه فاجاب بقوله ای کون الشئ اه حاصلہ ان قوله والاضافة عطف علی مجموع قوله والاسناد الیه لا علی قوله **له** قوله لان الاصل اه حاصلہ ان قوله الاسناد الیه مبتدأ وقوله من خواصہ خبره المقدم والاصل فی الخبر ان یفید ما لا یفید المبتدأ وهی خصوصیۃ کون الاسم مسند الیه فیکون قوله من خواصہ لغواً لان فیه الله اعلم **له** افعل ما ذکر من التفضیل یكون الخبر مفید لما لا یفید المبتدأ وان دفع الاعتراض **له** ان من النوعیۃ فکیف یحکم علی الانسان بالشیء بالطبیعة النوعیۃ للشيء **له** ای فاعرف هذا الاصل وحفظ فانه ینفک فی كثير من المواضع **له** هذا بنا علی ما تقر به ان اذا عطف علی شئ لحقه قید مشترک المعطوف للمعطوف علیہ فی ذلک القید محتملہ فیجوز ان تكون الاضافة مشترکة للاسناد فی الیه کذا قال بعض المتأخرین **عه** ای الاسناد بعد تقيده بالیہ **عه** ای تقيید القول المذكور **مفتی محمد عبد الرحیم** **له** بدل قوله الاضافة فی قوله الاسناد الیه **له** ای تقدیر قوله والاضافة **مفتی محمد عبد الرحیم عطف عنه**



الاسناد فقط لانه لو عطف عليه يؤخر لفظ اليه عنهما او تخري السوال هكذا ان الاضافة نسبة بين قوله و  
 المضاد والمضاف اليه والمضاف غير مختص بالاسم نحو مريت بزيد فان قوله مريت مضاف الى زيد  
 بواسطة حرف الجر وكذا المضاف اليه ايضا غير مختص به نحو يؤمن ينفع الصادقين صدقهم  
 فان قوله ينفع فعل مع انه وقع مضافا اليه للظرف فاذا لم يكونا مختصين به كيف يختص الاضافة به  
 فاجاب بقوله اي كون الشيء حاصله ان قوله والاضافة مصداق للمفعول والمراد منه كون الشيء لكن  
 يرد عليه نحو مريت بزيد ففعله بقوله بتقد ير حرف الجراء قوله والتخفيف به اه يرد عليه نحو حواج  
 بيت الله ونحو القائم الغلام لانه لا تخفيف فيهما لا في جانب المضاف ولا في جانب المضاف اليه  
 لكن ند فعه بقولنا ان التخفيف اعم من ان يكون في جانب المضاف حقيقة نحو ضارب زيد او  
 حكما نحو حواج بيت الله فان التنوين فيه ليس حقيقة لانه غير منصرف لكنه فيه ثابت حكما لانه  
 لما اضيف الى قوله بيت الله يستعد لان ينون لكن لم ينون للاضافة او في جانب المضاف اليه  
 فقط بخلاف الضمير واستناده في الصفة نحو القائم الغلام لان اصله القائم غلامه فاستتر  
 ضمير غلامه في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف او في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام  
 اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بخلاف التنوين وفي المضاف اليه بخلاف ضميره واستناده  
 في الصفة **قوله** بتاويل المصداق اه بتقد ان لكن يرد عليه ان مواضع تقدر ان محصورة في سبعة  
 وهذا ليس بواحد منها فكيف يؤل بتاويل المصداق لان التاويل انما يكون بتقد يرد تقدر ان غير  
 جار فيه لكن ند فعه بان حصر المواضع فيها ليس باعتبار تقدر يرد مطلقا ان بل باعتبار ان الناصبة  
 وهذا ليست بناصبة بل مصداقية فقط لكن ينقض بقوله **شعر** سارك متلى لبني قميم وواحق بالبحار  
 فاستريحان فان ان مقالة ههنا وليس هذا الموضع من تلك المواضع لكنه محمول على ضرورة  
 الشعر واما قدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما  
 يدل في الاول هو اللام واخرها الحق <sup>على الله</sup> الاخر هو الجر والتنوين ثم قدم الجر واخر منه التنوين لان  
 التنوين يتبع الحركة وجودا فكذلك اتبع ذكره ثم قدم العلامات المعنوية الاضافة لقضية العلامة اللفظية  
 وهي الجح ثم لما فرغ المص من تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه لان التقسيم لا يوضح المعنى كما  
 لتعريف فناسف كره بعد التعريف فقال هو معرب مبني انا قدم المعرب لان مفهومه وجود ومفهومه  
 المبني عد في الوجود اشرف من العد في اما الوضوح دلالة المعرب على المعاني المعنوية بخلاف المبني  
 واما الكثرة مباحث المعرب لاشتماله على مقادير <sup>وهو عدم الترتيب</sup> وثلاثة مقاصد هي المرفوعات والمنصوبات والمجذرات

وفي الحديث العزت **قوله** لا تتركوا العلم **قوله** لا تتركوا العلم **قوله** لا تتركوا العلم **قوله** لا تتركوا العلم











الشيء اشتراكاً في الشجاعة والرابع عبارة عن اشتراك الشئ في الشكل والصورة أو تقدير السؤال  
 بوجه آخر وهو ان المصّ ذكر في تعريف الاسم المبني المناسبة حيث قال المبني ما مناسب مبني الا  
 وفي احد المتقابلين اذا ذكر القيد وجوداً في الآخر ذكر عدل فينبغي ان يذكر ههنا عدل المناسبة اجاب  
 بقوله لا يما يناسب يعني ان المراد بعد المشابهة عدل المناسبة **قوله** مناسبة مؤثرة اه جواب سوال وهو  
 ان غير المنصرف كاحد مثلاً مشابه بالماضي في وجود الفرق عيتين مع انه معرب اجاب بقوله مناسبة  
 مؤثرة في منع الاعراب هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه كما يشابه بالماضي كذلك  
 يشابه بالمضارع ايضاً فمشابهته بالمضارع يقتضيه ان يصير معرباً ومشابهته بالماضي يقتضيه ان يصير  
 مبنياً فنظرنا الى ان الاصل في الاسماء الاعراب فجعلناه معرباً واوخر بالسؤال بوجه آخر  
 هو ان كل فرد من افراد المعرب مشابه بمبني الاصل من حيث اشتراكهما في الجنس وهو الكلمة اجاب  
 بقوله مناسبة اه هذه المناسبة ليست بمؤثرة في منع الاعراب لانه لو جعل مؤثراً لكان الاسماء كلها  
 من قبيل المبنيات فيبطل تقسيم الاسم الى المعرب والمبني **قوله** فالاضافة بيانية اه جواب سوال وهو  
 ان المبني مضاف والاصل مضاف اليه وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغارة وههنا لم يوجد  
 اجاب بقوله فالاضافة بيانية **قوله** والامر بغير اللام اه فان قيل ان التقييد بغير اللام غير  
 صحيح لان الامر عند الحاجة عبادة عما يكون بغير اللام واما اذا كان مع اللام فهو مضارع مجزوم  
 عند هم قلنا هذا التقييد لرعاية المبتدئ الذي فرغ من علم الصغر وشعر في الخوف ان عند الغرض  
 الامر على نوعين امر باللام وامر بغير اللام فلو قيل في الامر مطلقاً ليقول هذا هو الامر باللام  
 ايضاً منه فلذا قيد بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحب الكشاف اه واعلم ان كلمة اعلم على ثلاثة اقسام  
 احد ها للجواب عن السؤال اذا كان ما بعد ها جواباً وثانيها للسؤال اذا كان ما بعد ها سوالاً وثالثها للتحقيق  
 اذا كان ما بعد ها تحقيقاً وههنا من قبيل الاول وقد يرد السؤال ان صاحب المفصل لم يذكر التركيب في تعريف  
 المعرب حيث قال المعرب ما لم يشبه مبني الاصل فلم يخالف المصّ عنه اجاب بقوله اعلم ان نح حاصله  
 ان صاحب المفصل انما لم يذكر التركيب في تعريفه ليتناول تعريف الاسماء المعددة فانها معربة  
 عند المصّ انما ذكره لانها مبنية عند **قوله** وليس النزاع اه جواب سوال وهو انه كيف  
 يجعل صاحب المفصل الاسماء المعددة معربة مع ان المعرب يصيغ اسم المفعول من الاعراب  
 بمعنى ما يعطى الاعراب لذلك الاسماء المعددة ليست من هذا القبيل اجاب بقوله وليس

مع انما ليس كذلك

**ط** حاصل ان المغارة ضرورية بين المضاف والمضاف اليه مطلقاً فيما اذا كانت الاضافة بمعنى اللام او بمعنى في وههنا بمعنى من بيانية فالمغارة  
 ههنا ليست بضرورية بل لا بد من الاضافة البيانية من عموم وخصوص من وجه هو وجود ههنا الوجود ههنا في المبني الاصل وجوده بدون الاصل في الاسماء المبنية  
 وجوده بدون المبني في الاسماء المعربة فان الاصل في الاسماء الاعراب الله اعلم كذا في النحوي **ط** قلنا اه اقول هذا مبني على تسليم ان الامر عند  
 النحاة ما يكون بغير اللام وليس بشئ لان اللام في عرفهم يستعمل في المقرون باللام والصنع المخصوصة صرح بالعلامة التقاليد وقال سيد قدس سره في الترجمة  
 الشريفة امر در اصطلاح كذا بيان اطلاق كرده في شود بر امر غائب معلوم بود خواه مجهول بر امر حاضر خواه معلوم خواه مجهول كما صرح به جمال الدين  
 قدس سره فالامر عندهم يطلق على الامر باللام وعلى ما هو بغيره وبالحقيقة التقييد بغير اللام يفيد الاحتراز عن الآخر فقط **ط** كذا  
 الامر المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص في الصورة **ط** سواء كان مركباً مع غيره او لا وسواء تحقق مع عامل بعد التركيب او لا







الذی لم یکن لا یختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله ذاتا وصفة واختلاف اخر زيد باعتبار  
 الصفة **قولہ** بحرف اخر حقيقة او حکما جواب سوال وهو ان الحرف الاخر في نحو مسلمين الواقع في  
 قوله رايت مسلمين مررت بمسلمين هو الياء انه لا يختلف باختلاف العوامل اجاب بقوله حقيقة او  
 حکما **قولہ** بصفة اخرى حقيقة او حکما اه جواب سوال وهو ان الاخر في احب مثلا هو الذی لم یکن  
 صفة لا يختلف باختلاف العوامل في حالة النصب والجواب ما تری **قولہ** باختلاف العوامل اه فان قيل  
 ان العامل جمع عام وهو فاعل صفتي و الفاعل الصفتي من المنكر لا يجمع على وزن فواعل قلنا ان العامل  
 ليس بصفة ههنا بل صار علما لما يتقوى به المعنى المقتضى للاعراب **قولہ** الذی خلته عليه جواب سوال وهو  
 حکم العرب غير صادق على قوله منوا متافقي اذا سئل بها عن زيد وعمر وبكر الواقع في هذا التركيب  
 جاء في زيد ورايت عمر ومي ت بيكر فان اخر هذه الثلاثة مختلف باختلاف العوامل مع انها  
 ليست بمعرب اجاب بقوله الذی خلته عليه اه حاصله ان المعتبر هو الاختلاف الذي حصل  
 باعتبار العوامل المختلفة الذی خلته عليه بالذات وهذه العوامل لما دخلت على الاسماء المعد  
 المستفهم عنها لا على هذه الثلاثة او تقديرا السؤال بوجه اخر وهو ان حکم العرب لا يجري  
 على زيد الواقع في قولهم جاءني زيد وزيد قائم فان العوامل في هذين التركيبين مختلف  
 لانه في الاول لفظي وفي الاخر معنوي مع انه لا يختلف اخر زيد اجاب بقوله الذی خلته  
 عليه والعامل في التركيب الاول داخل على العرب لاني الثاني لان دخولا المعنى على اللفظ باطل  
**قولہ** في العمل اه هذا ايضا جواب سوال ظاهر ذكره الشارح فلا يحتاج الى بيانه **قولہ** نصب  
 على التميز او على المصداقية اه جواب سوال وهو ان نصب قوله لفظا او تقديرا لا يخلو اما ان يكون  
 على التميز او على المصداقية فان كان الاول فهو جائز لكن التميز عن نسبة الجملة لا يكون الا فاعلا  
 او مفعولا وههنا من اتى قبيل وان كان الثاني فهو غير جائز لانه على ذلك التقدير صار قوله  
 لفظا او تقديرا مفعولا مطلقا والمفعول المطلق عبارة عما يكون الفعل المذکور  
 له **الرد** كل واحد من التثنية والجمع المذكور اسم في حالي النصب **الجزم** **قوله** حاصل التبدل الذی اعلم من ان يكون حقيقة او حکما  
 فههنا وان لم يوجد التبدل حقيقة لكنه وجد حکما لان الياء بعد دخول الناصب عنها انما بعد دخول الجار علامته **الجزم** **قوله** حاصله ان  
 الاختلاف الصفتي اعلم من ان يكون حقيقة او حکما فههنا وان لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه وجد حکما لان الفتحة بعد دخول الجار علامته  
**الجزم** حکما كما انها بعد دخول الناصب علامته النصب حقيقة **قوله** مفتي عبد الرحيم **قوله** فقال رجل مستفها من في الاول ومن في الثاني  
 ومن في الثالث بناء على ما في الرضی انه اذا استفهت بمن عن مذکور عاقل وقفت على من جاز لك حكايته اعرابك لك لمذكور حكايته  
 علامات تثنية وجمعة تانيته في لفظه من **قوله** اقول بخارج بقوله في العمل **قوله** لا يكون البتة بل الخبر ايضا  
 معربا اصلا وهو اشد البطلان اما فهم ان دخول العامل على المعرب عبارة من كونه معتبرا معه مؤثرا فيه فذكره مولوي **قوله** تقدير  
 يختلف في اختلاف لفظ او تقدير فخذ المضاف اقيم المضاف اليه مقارنا اعطى له اعراب المضاف انما لم يحذف بجعل المؤثر  
 لانه على هذا احتياج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف الآخر جعل اللفظ بمعنى الملقوظ لصحة الحمل **قوله** مفتي عبد الرحيم



مشتا عليه كاشته لكل على الجزء وقوله ان يختلف مشتق على الاختلاف لا على اللفظ والتقدير اجاب  
 بقوله نصب على التميز حاصله ان كلا الوجهين ههنا مستقيم اما على الاول فقوله لفظا وتقديرا  
 فاعل لقوله ان يختلف واما على الثانى فالمضاف وهو لفظ الاختلاف مقدما ههنا فاطلاق المفعول  
 المطلق على قوله لفظا وتقديرا مجازا باعتبار المضاف المحذوف وهو الاختلاف **قوله** الحركة  
 او حرف جواب سوالين الاول ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل  
 فينبغي ان يقول لا عراب هو ما اه والثانى ان كلمة ما موصولة موضوعة للعموم فحينئذ  
 يصدق الحد على العامل والمغنى المقتضى فانها مما يختلف اخر المعرب بهما مع انها ليسا من  
 قبيل الاعراب اجاب عنهما بقوله اى حركة او حرف اه فان قيل ان العوامل قد تكون من قبيل الحرف  
 ايضا كان في ان زيدا قائم قلنا ان المراد من الحرف هو الحرف الذى يكون من قبيل حروف  
 المباني وذلك من حروف المعاني فان قيل ان الالف والياء في مثل قوله جارى مسلان ورايت  
 مسلمين ايضا يدل على المغنى لان الاول يدل على الفاعلية والثانى على المفعولية قلنا عن اصل  
 الاعتراض ان المراد بالحرف ههنا ما يكون جزء المعرب فحينئذ لا يرد **قوله** من حيث هو معنى  
 اه جواب سوال هو ان اخر غلامى فى مثل جارنى غلامى مختلف لان اصله غلام مع ان ذلك  
 الكسر ليست من الاعراب اجاب بقوله من حيث هو معرب اه **قوله** ان المراد باختلاف اخر  
 المعرب اختلافه من حيث انه معرب اما اختلاف اخر نحو غلامى فمن جهة اقتضاء ياء المتكلم  
 فلذلك صار الاعراب فيه تقديريا **قوله** وحين يرد بها الموصولة اه قيل هذا يناقض بقوله  
 اى حركة او حرف لانهم من ان كلمة ههنا موصوفة حيث فسره بحرف وحركة منكرين ويفهم  
 من قوله حين يرد بها الموصولة انها موصولة باعتبار تصريح بحرف على قلنا ان ما موصولة لكن  
 فسره فى الاول بالحركة وبالحرف والمنكرين باعتبار انها موصولة ذهنية وهى فى قوة المنكر  
 او نقول ان فيه اشارة الى جواز كونها موصولة لكن الاولى كونها موصوفة لانها وقعت فى  
 موضع الخبر والاصل فى الخبر التنكير كما لا يخفى **قوله** وبهذا القدر تم حله اه فى هذا العا  
 اشارة الى جواب سوال هو ان حلا الاعراب تم جمعا ومنعا بقوله ما يختلف اخر به فذكر قوله  
 ليدل اه مستدل بالعدا الفائدة فيه اجاب بقوله وبهذا القدر ما الخ حاصل الجواب انه ليس بلان  
 ان يكون جمع قيود التعريف احترازية بل بعضها تكون للاحتراز وبعضها تكون للايضاح و  
 ههنا قوله ليدل لا يضا ج المعنى وايضا فيه اشارة الى الرد على **قوله** اين حاشية نمبر ١٤ نوشته هست **قوله**  
 حالان ان العامل والمغنى المقتضى من قبيل الحركة مسلم لكن لا نسلم على كون العامل حرفا فان ان مثله فى المثال المذكور عامل  
 مع تحقق الحرفية فيه **قوله** يعنى لا نسلم ان كل حرف تعريف الاعراب الحرف الذى يكون من قبيل حروف المباني لان الالف الياء فى المثال  
 ليس المذكورين يدلان على المغنى مع انها من قبيل الاعراب **قوله** اى فليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجرب بل قبل مطلق  
 العامل بل من حيث انه قبل **قوله** المتكلم يقتضى كسر ما قبلها **قوله** لان المراد اى كلمة كانت لا على النقيض **قوله** جمال الدين

لانه تكلم به من قبل فلفظ آخره لا يرد اى يختلف آخره بحسب تقديره



الفاضل الهندی حيث قال ان قول المصنف ليد على المعاني المعتورة خارجة عن التعريف والجار والمجرور  
 فيه متعلق بامر خارج مقدر وهو وضع الاعراب وعلم ذلك من قول المصنف الذي ذكره في شرح هذا  
 الكتاب المسمى بالامالي حيث قال ليس هذا من تمام الحد وحاصل الرد ان قوله ليد الخ من اجزاء  
 التعريف والجار والمجرور فيه متعلق بامر داخل وهو قوله اختلف وما ذكره المصنف في شرح الامالي  
 انه ليس من تمام الحد فمناه انما ليس له دخل في كونه جامعا وما نفاذ ذكره لزيادة التوضيح لا انه  
 خارج عن الحد واللام فيه متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع الاعراب كما زعمت فانه بعيد  
 عن الفهم غاية البعد اذ لا نظر الى وضعه لا قصد ولا طبع اقله على صيغة اسم الفاعل اه فيه  
 رد على الفاضل الهندی حيث قال بصيغة اسم المفعول لدفع الاعتراضين الاول ان صلة المفعول  
 انما يقع كلمة لا كلمة على والثاني انه بمعنى الاخذ متعدد بنفسه فلا حاجة حينئذ الى تقديم  
 بكلمة على فقال الفاضل الهندی انه على صيغة اسم المفعول فهو حينئذ لا يفي لانه بمعنى  
 الماخوذ وهو لا يفي وايضا يقع صلة كلمة على فقال الشارح رد اعليانه بصيغة اسم الفاعل  
 لان الاصل في الفعل او شبهه الاسناد الى الفاعل لا الى المفعول واذا كان على صيغة اسم المفعول  
 ففيه اسناد الفعل الى المفعول وهو خلاف الاصل لكن بقي الاعتراضان الواردان ههنا فاجاب ههنا  
 بقوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء التضمن عبارة عما يند صكر الفعل او شبهه  
 ويراد به المعنى الحقيقي وبلاحظ معه معنى الفعل الاخر او شبهه بقرينة المتعلقات ويكون  
 هذا الفعل المذكور او شبهه مناسبا لذلك في المعنى ويكون احدهما اصلا والاخر يقع في  
 التركيب حالا او تميزا عنه وههنا من هذا القبيل كما لا يخفى على الفطن قوله فوضع اصل الاعراب  
 اجماعا جواب سواله وان ما يقع به الاختلاف يد على المعاني المعتورة وان لم يكن في الاخره  
 اختلاف لان الرفع في زيد المركب مع جاع في ابتداء ويد على الفاعلية مع انه لا اختلاف فيه لعدم  
 سبق الاعراب والاختلاف يقتضيه سبق الاعراب فحينئذ كيف يصح قوله ليد الاختلاف على  
 المعاني المعتورة لخروج هذا المثال عن تعريف الاعراب اذا كان الضمير في ليد راجعا الى الاختلاف  
 اجاب بقوله فوضع اصل الاعراب اه حاصله ان للاعراب وضعين احدهما وضع نفس الاعراب  
 للذات على نفس تلك المعاني والثاني وضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاجل اختلاف تلك المعاني  
 واصلنا في المتن هو الثاني وهو ما به الاختلاف وهو موجود في المثال المذكور قوله اي انواع الاعراب  
 الاسم الخ جواب سواله وان حصر انواع الاعراب في هذه الثلاثة لا يصح لان الجزم يفر نوع من

الاعراب اجاب ح  
 انما يتبين بان اصل الاعراب وضعه على المعاني المعتورة وان لم يكن في الاخره  
 اختلاف لان الرفع في زيد المركب مع جاع في ابتداء ويد على الفاعلية مع انه لا اختلاف فيه لعدم  
 سبق الاعراب والاختلاف يقتضيه سبق الاعراب فحينئذ كيف يصح قوله ليد الاختلاف على  
 المعاني المعتورة لخروج هذا المثال عن تعريف الاعراب اذا كان الضمير في ليد راجعا الى الاختلاف  
 اجاب بقوله فوضع اصل الاعراب اه حاصله ان للاعراب وضعين احدهما وضع نفس الاعراب  
 للذات على نفس تلك المعاني والثاني وضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاجل اختلاف تلك المعاني  
 واصلنا في المتن هو الثاني وهو ما به الاختلاف وهو موجود في المثال المذكور قوله اي انواع الاعراب  
 الاسم الخ جواب سواله وان حصر انواع الاعراب في هذه الثلاثة لا يصح لان الجزم يفر نوع من



في جواب السؤال

بقوله اي انواع الاعراب الاسمية بقرينة البحث عنه **قوله** ثلثة اه جواب سوال هوان قوله انواعه مبتدأ وكل واحد من الرفع والنصب والخبر وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل المفرد على الجمع ايضاً ينبغي للمصنف ان يذكر ادوات الحصر لان انواع الاعراب ليس الا هذه الثلثة فلجواب عنها بقوله ثلثة فحينئذ صا الخبر هو مجموع الثلثة لا كل واحد منها وايضاً صار العطف مقدر على الربط وذلك مفيد للحصر والاختصاص لان حق هذا الربط التقديري لان الرفع في قوله رفع ونصبه علامة الحكم وتأخير ما حقه التقدير يفيد الحصر **قوله** علامة كون اه جواب سوالين الاول ان علم الشيء ما يكون خاصية لا يحمل عليه ههنا لا يصح الحمل حيث لا يقال الفاعل رفع والثاني ان ينبغي ان يقول المصنف علم الفاعل بدون الياء الجاز او اختصاراً بما يقوله اي علامة يعني ان الرفع ليس بعلم الفاعلية بل علامة لها وعلامة الشيء لا يكون محمولاً عليه عن الثاني بقوله كون الشيء اه يعني ان الرفع علامة كون الشيء فاعلاً وليس بعلامة لذات الفاعل لان ذات الفاعل موجود بدون الرفع كما في رايته زيد **قوله** حقيقة واحكام اه جواب سوال هوان الرفع كما يوجد في الفاعل كذلك يوجد في المبتدأ والخبر ايضاً فكيف يصح قوله فالرفع علم الفاعلية اجاب بقوله حقيقة واحكاما حاصله ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلاً حقيقة واحكاماً فالمبتدأ فاعل حكماً لان الفاعل كما يقع مسند اليه للفعل كذلك المبتدأ يقع مسند اليه للخبر وكذلك الخبر فاعل حكماً لان الفاعل كما يقع جزءاً اخيراً من الكلام كذلك الخبر يقع جزءاً اخيراً من الكلام **قوله** علامة كون الشيء مفعولاً اه جواب سوال بمثل ما ذكرنا انفا **قوله** حقيقة واحكام اه جواب سوال هوان النصب كما يوجد في المفعول كذلك يوجد في الحال والتمييز ايضاً اجاب بقوله حقيقة واحكاماً حاصله ان المفعول اعم من ان يكون مفعولاً حقيقة واحكاماً فمفعولان حكماً لان المفعول كما يقع بعد تمام الكلام كذلك التميز والحال يقعان بعد **قوله** علامة كون الشيء مضافاً اليه جواب سوال بمثل ما مر وهوان حمل الخبر على الاضافة غير جائز حيث لا يقال الاضافة جز فكيف يكون علماً لها وايضاً ان الغلام في مثل غلام زيد مضاف مع انها ليس بمجزر اجاب عن الاول بقوله اي علامة اه وعن الثاني بقوله كون الشيء مضافاً اليه **قوله** واذا كانت الاضافة اه دفع لما قيل ان المصنف لم يغير اسلوبه بان لم يلحق الياء للصيغة بالاضافة كما الحق باختصاص حيث **قوله** فاعلم ان حصر المصنف الاعراب الاسمية في الثلاثة قلنا ان الاعراب صرح للملحة على المعاني وهي ثلثة فكذا الدالغ الا ان الاشارة الى ان الاعراب اقل من المعاني او لزوم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلا الاصل كذا في بعض المحواشي **قوله** حاله لان اسم الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد الفاعل كذلك يوجد المبتدأ والخبر وغيرهما **قوله** فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد فيه غصلة الفاعل من كونه مسنداً اليه كونه جزءاً ثانياً من الجملة **قوله** فالحقيقة ظاهرة الحكم ما وجد فيه غصلة للمفعول من تعلق الفعل به بعد تمامه لفاعل **قوله** وانما لم يذكر لفظ اليه اعتماداً على تقابل الاضامع الفاعلية والمفعولية فان كون الشيء مضافاً لا يقال الفاعلية والمفعولية كما هو الظاهر انما لم يقل حقيقة واحكاماً لان المصنف لم يستلجج بوجوده او قليلاً بحسبكم نعم وكفى بالله مفتي عبد الرحيم **قوله** يعني ان المراد بالاصطلاح كون الشيء مضافاً اليه فالغلام في مثل غلام زيد مضافاً لا مضافاً اليه حتى لا يعترض **قوله** اتولى ايضاً العلم قسم من الاسم والاعراب ليس كذلك **قوله** مولوى مفتي محمد عبد الرحيم



لم یقل علم الاضافیۃ اجاب بما تری **قولہ** ای عامل الاسم <sup>۱</sup> اہ دفع لما قبل ان التعریف غیر جامع لخروج عامل  
 المضارع لان فی المضارع <sup>۲</sup> ليس معنی الفاعلیۃ وغیرہ وحاصل الجواب ان التعریف لعامل الاسم المطلق  
 العامل فلا بأس بخروجه **قولہ** لفظیا کان او معنویا اہ دفع لما قبل ان المتبادر من العامل هو  
 اللفظ لکمالہ فہذا لا یكون التعریف مانعا لصدقہ علی الابتداء فی تخوید قائم لانہ شئی یحصل  
 بہ المعنی المقتضی للاعراب وهو الرفع مع انہ <sup>۳</sup> ليس بعامل لفظی اجاب بقولہ لفظیا او معنویا حاصلہ ان  
 العامل اعم من ان یكون عاملا لفظیا او معنویا فالابتداء وان لم یکن عاملا لفظیا لکنہ عامل معنوی  
 یدخل فی التعریف فصدق التعریف علیہ سدید **قولہ** ما بہ یقوم اہ فانقیلان الباء فی قولہ بہ  
 جار والضمیر مجرور محلا متعلق بیتیقوم وهو العامل فی المتعلق والاصل فیہ التقديم فینبغ ان  
 یقال للعامل ما یتقوم بہ اہ مع ان المقصود <sup>۴</sup> مما علیہ قلنا انما قد مہما اہتماما علی قرب الضمیر  
 الی مرجعہ **قولہ** ای یحصل جواب سوالین احد ہما ان التعریف لیس بمانع لصدقہ علی المفعول  
 تخوید فی جاء فی زید مثلا لانہ شئی قائم بہ المعنی وهو الفاعلیۃ المقتضیۃ للاعراب مع انہ لیس  
 بعامل وثانیہا ان تقوم مشتق من القيام وهو صفة الاجسام لانہ عبارة عن صدق لقعو فکیف  
 یصح اسنادہ الی الاعراض والمعنی من الاعراض اجاب بقولہ ای یحصل اہ حاصلہ ان المراد من تقوم  
 الحصول الی القيام بال غیر والقرینۃ علیہ نہ اذا نسب تقوم الی الاعراض یراد بہ الحصول اذا نسب  
 الی ذوی الروح یراد بہ ما یقابل القو **قولہ** ای معنی من المعانی اہ دفع لما قبل من ان التعریف لیس  
 بمانع لصدقہ علی حرف المضارعة لانہ شئی یحصل بہ المعنی وهو المشابہۃ باسم الفاعل المقتضیۃ  
 لاعراب المضارع مع انہا لیس بعامل فاجاب بقولہ <sup>۵</sup> امعنی من المعانی یعنی ان المراد من المعنی معنی  
 من المعانی بالمعتورۃ لا مطلق المعنی والمشابہۃ بالامم لیس من المعانی المعتورۃ وفسر بالنکرة شادۃ  
 الی ان اللام فی المعنی للعہد الذی ہو فی قوۃ النکرة کذا فی حاشیۃ عصام او جواب سوالی وجہ  
 اخر وهو ان جاء مثلا فی جاء فی زید عاملہ لم یحصل بہ معنی المعرب اذ معنی المعرب ہنا حیوان  
 ناطق مع هذا الشخص هو حاصل بفسر ای بالوضع لا بالعامل حاصل الجواب ان الالف واللام  
 فی المعنی ہما راجع الی المعنی المذکور فی المعانی المعتورۃ **قولہ** فیکہ جاء ذیادہ دفع لما قبل من ان  
 الفعل والحرف لا یقتضی الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ لان الاقتضاء من خواص ذی الوجود وهو کلا لیس  
 کذلک فدفع بما تری **قولہ** الاسم المفرد اہ اشارۃ الی ظہر الموضوع لان المفرد صفة ولا بد لها

لا یقل علم

لا یقل علم

حاصلہ ان اللفظ مصدر بنفسہا فلم یجئ الی الحاق الیاء المصدرتہا لہا بخلاف الفاعل والمفعول لہما لیس مصدرین بنفسہما  
 فیحتج بالحق الیاء المصدرتہم <sup>۶</sup> والناقض للمعنی علی الاعراب لیس المقصود ان حال المعربا ولا الاعراب لصفۃ للمعرب وقد الاعراب علی العامل  
 لانہ سبب للاختلاف والعامل سبب اولان معرفۃ مفہوم العامل توقف علی معرفۃ المعنی المقتضیۃ للاعراب کذا فی التا شکک <sup>۷</sup> کم  
 علی غلا ما قال فی تعریف الاعراب بالمتخلف آخرہ بتا ہما عنہ <sup>۸</sup> ولا شک ان المعنی المقتضیۃ حاصل للعامل ففی جاء ذی جاء عامل ذی حصل علیہ  
 فی زید فجعل الرفع علامۃ لمعنی عہ وهو حرف المضارعة لانہ شئی یحصل بہ المعنی ہو المشابہۃ الفاعل المقتضیۃ للاعراب المضارع مع انہ لیس بعامل فی شئی  
 ۲۲



من موصو وهو ليس بموجود ههنا فاشاد بقولنا في الاسم اه **قوله** الذي لم يكن مثله ولا مجموعا هذا  
تفسير المفرد ودفع لما قيل ان المفرد المنصرف يصدق على غلام في جاءني غلام زيد ورايت غلام زيد ومرت  
بغلام زيد لا نه معرب لهذا النوع من الاعراب اي بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث مع انه ليس بمفرد  
منصرف بل مضاف واجاب بقوله الذي اه حاصله ان المفرد على اربعة اقسام احد ها انه يطلق على ما يقابل  
المركب كما في الكلمة وثانيها على ما يقابل المضاف شبهه كما في بحث المبدأ وثالثها على ما يقابل الجملة  
كما في بحث التميز ورابعها على ما يقابل التثنية والجمع وههنا هو المراد بقية ذكره مقابل فيما بعد هو  
**قوله** المثنى **قوله** ولا غير منصرف اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** الذي لم يكن بناء  
الواحد دفع لما قيل ان جميع المكسر المنصرف بعد قوله فالمفرد المنصرف مستكاث لان الجمع المكسر  
المنصرف لا يكون الا مفردا منصرفا لانه ما خذ من التكسير والجمع بعد صادم منصرفا فاجاب بقوله  
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما حاصله ان المراد بالجمع المكسر هو الاصطلاح لا اللفظ  
فان قيل انه لا بد للمضمر ان يقول فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان ايجازا واختصارا قلنا ان صفتيه  
قوله منصرفان لقوله والجمع المكسر مسلم لعدم الفصل بينهما بالاجنبي لكن صفتيته لقوله فالمفرد  
غير مسلم لوجود الفصل بينهما بالاجنبي هو قوله المكسر وذاليس **بصحيح** **قوله** ولم يكن غير منصرف  
فيه اشارة الى ان قوله المنصرف قيد احترازي **قوله** فالاعراب اه دفع لما قيل ان هذا شروع في  
بيان اصناف الاعراب الاسم فمن اي جهة قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر على سائر اعرابها  
**قوله** فالاعراب فيهما في اشارة الى ان الجار والمجرور وهو قوله بالضمته متعلق بقوله  
يعربان عند البصريين ومعربان عند الكوفيين **قوله** اي حالة الرفع دفع لما قيل ان نصب **قوله**  
دفعان نصبان لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او الحالية او المصككية والكل غير صحيح اما الاول  
فلان الظروف ما وقع فيه الفعل ولا يقع الاعراب في الرفع والنصب والجروا يضر الظرف ما زمانا  
او مكانا والرفع واخوه لا تكون زمانا ولا مكانا واما الثاني فلان الحال يكون محمولا على ذي  
الحال ههنا لم يصح الحمل لانه حال عن ضمير يعربان او معربان وهو راجع الى المفرد المنصرف  
والجمع المكسر المنصرف وهما لا يكونان دفعا ونصبا وجرا واما الثالث فلان المفعول المطلق هو ان  
يشتر مع الفعل عليه اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك لان يعربان يشتر على الاعراب لا  
على الرفع اجاب بقوله حالة الرفع اه حاصله باختبار الشق الاول وهو النصب على الظرفية مجازا  
بتقدير مضاف تقديره يعربان بالضمته حالة الرفع اه فحذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه **بمحتمل**  
النصب على الحالية لهما مصادرا وهي تارة مؤولة بالفاعل وتارة **قوله** لا بد من تقييد المفرد المنصرف بكونه  
غير الاسماء الستة والحق بالمثنى والجمع مثلا كلا وعشرين لانها داخلية في المفرد لان المراد من المفرد ما لم يكن مثنى ولا مجموعا  
لانها خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف جيبانها غير داخلية فيه بواسطة ذكر فيما بعد بيان اعرابها كذا في علم الغفران مفتي عبد  
الرحيم ربنا اغفر لكاتبه ولوالديه ولاستاذيه وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات يؤيهم الحساب







انه لم يغير الاسلوب حيث اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف اجاب بقوله انما اضيف ذوالى  
 الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لانه وضعه الواضع وصلة  
 لتوصيف الشئ بالاسم الجنس فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس الضمير ليس باسم الجنس ولان الصفة  
 يكون محولا على الموضوع واسم الجنس لا يحمل عليه لابل اضافة فلا يقال في توصيف الرجل عمال مثلا  
 جاءني رجل مال بالذومال كما لا يخفى **قوله** فالاعراب فيه اشادة الى ان قوله بالواو اه متعلق بقوله  
 تعرب او معربة **قوله** هذه الاسماء الستة اه دفع لما قيل ان الحكم على قوله اخوك وابوك الخ بقوله  
 بالواو مستكاث لانها معربة بالواو فلا حاجة الى قوله بالواو وايضا يستحيل كونها بالالف والياء لانها  
 ليست بمعربة بالالف والياء بل الواو اجاب بقوله هذه الاسماء الستة حاصل ان المراد ههنا الاسماء المذكوكة  
 من حيث هي اي مع قطع النظر الى خصوصية الاعراب بالواو والالف والياء فان قيل لم يغير الشارح  
 نظرا لكافية حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو اه والمقصود من ذلك قلنا ان قوله مضى  
 اه حال عن الظرف وهو قوله بالواو والالف اه والظرف من قبيل العامل المعنوي وتقدم  
 الحال على العامل المعنوي غير جائز فلهذا لم يفتى في قوله مضافة على قوله بالواو وحسب يكون  
 العبارة محولة على التقديم والتأخير والتقديم في بعض النسخ محمول على السهو من تصرف  
 الناسخين **قوله** لكن لا مطلقا دفعا قيل ان هذا الحكم منقوض بالآخر الذي وقع في نحو  
 جاءني اخيك ورايت اخيك ومردت باخيك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالحركات  
 لا بالواو والالف والياء فاجاب بما ترى **قوله** وموحدا دفع لما قيل ان هذا الحكم منقوض  
 بالآخر الذي وقع في نحو جاءني اخوك ورايت اخوك ومردت باخيك وكذا في نحو جاءني  
 اخوانك ورايت اخوانك ومردت باخوانك لان من الاسماء الستة مع انه معرب بالفتحة  
 والجمع لا بالواو والالف والياء فاجاب بقوله وموحدا **قوله** وانما يصح اه دفع لما قيل ان اذا

في قوله مضافة

كان صلتان **هـ** يعني ان الحكم على هذه الاسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بخصوص ما يجرى الحكم على شخص يراد به الحكم على نوع كما يقال  
 زيد ضحكك لطيف مستوي القامة مراد به الحكم على نوع ذلك ان العاقل كورني ضمن الخاص كذا المطلق في ضمن المقيد فالحكم على انما  
 وكذا على المقيد بظاهرة يصرف الى العام والمطلق الذي ذكر مره كذا قال مولانا نور الحق **هـ** مفتى **هـ** اي على اعتبار تقديم قوله  
 بالواو اه على قوله مضافة آت في النسبة الا ان المهم احزه عند في الذكر لكون شرط الامانة اني غير باء المتكلم مقرونا صرحا بالشرطين المذكورين  
 ضمنهما فلو لم تكن موحدة كذا قال الفاضل السبكي **هـ** مفتى **هـ** في ان المتعارفين في امثلة التعرض لا التفرع عن المركز بل  
 تعرض ايضا لتقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف متمنع عند سبب و عند الاختش ف يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط  
 تقديم المبتدأ على الحال كوزيد قائم في الدار ما نحن فيه كذلك فلهذا جاز الى الفذر الذي يفتح باب التقديم وسيد باب المنع كذا قال جمال الدين  
**هـ** مفتى **هـ** حاصل الاعتراض ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب منقوض في حالة التصغير نحو جاءني اخيك لانها  
 في حالة التصغير معربة بالحركات فكيف يصح هذا الحكم على سبيل الإطلاق حاصل الجواب ان الحكم على هذه الاسماء بهذا النوع من الاعراب  
 ليس مطلق بل حال كونها بكثرة اذ مصغراتها معربة بالحركات فلدفع الاعتراض فالاخ في الامثلة المذكورة ليس بمكبر بل مصغر **هـ**  
**هـ** حاصل الجواب ان هذا الحكم على هذه الاسماء ليس مطلق بل حال كون تلك الاسماء موحدا في المتن والمجموع منها معربا عراب  
 التنقية بالجمع فان دفع الاعتراض في الاخر في الامثلة المذكورة ليس بموحدا في المتن والمجموع **عبد الرحيم**



القيدان مرادين فلم يذكرها فاجاب بقوله وانما يصح اه **قوله** ولم يكف اه دفع لما قيل انه لم  
 لم يكف في هذا الشرط اعني قوله مضافة الى غير ياء المتكلم يذ كر الامثلة كما اكتفى في الشرطين الاولين  
 اعني قوله مكبرة موحد على ذكر الامثلة لان ذلك الامثلة الستة كما كانت مكبرة وموحد كذلك  
 كانت مضافة الى غير ياء المتكلم فاجاب بقوله لم يكف اه **قوله** وانما جعل اه دفع لما قيل ان هذه  
 الاسماء مفردة كالمفرد المنصرف فينبغي ان يكون اعرابها بالحركة كما عراب لان المفرد اصل بالنسبة  
 الى المثني والمجموع والحركة ايضا اصل بالنسبة الى الحرف والمناسب للاصل هو الاصل فلم اعراب  
 هذه الاسماء بالحرف اجاب بما ترى **قوله** تامة وانما زاد قوله تامة اشادة الى ان المنافرة التامة  
 انما تلزم اذا جعل اعراب الاحاد كلها بالحركات ولما قيل لو حشة والمنافرة بالتامة فلا يريد  
 ما قيل ان المنافرة يبقى ايضا كذلك لان كلام من المثني والمجموع معرب بالحروف قوله وانما  
 اختاروا اسماء ستة اه دفع لما قيل ان فع الوحشة يكون بالزيادة والنقصان ايضا كذلك فلا اختاروا  
 الستة فاجاب بما ترى **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء اه دفع لما قيل ان الاحاد كثيرة فما وجه  
 تخصيص هذه الاسماء اعني اخوك وابوك اه اجاب بقوله وانما اختاروا اه **قوله** في كون  
 معانيها منبئة اه اشادة الى ان هذه الاسماء مشابهة بالمثني والمجموع لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود  
 حرف صالح للاعراب في اواخرها كما في المثني والمجموع واما معنى فلان معانيها منبئة عن التقدير  
 كغنى الثنية والجمع **قوله** حين الاعراب سما عا د فم لما قيل كما ان هذه الاسماء الستة مشابهة لفظا  
 ومعنى بالمثني والمجموع كذلك الاسماء المحذوفة الاعجاز نحويب د ليس لها مشابهة لفظا ومعنى  
 اما لفظا فلوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها واما معنى فلان معانيها منبئة عن التعدد كاليد  
 يقتضيه ذي اليد الذي يقتضيه ذي الدم اجاب بقوله حين الاعراب سما عا اه تقرير الجواب  
 انه لم يسمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة التي في اواخرها عند الاعراب فان الحروف التي  
 في اواخرها محذوفة نسيانسيا **قوله** وما يلحق به دفع لما قيل ان ذكر كل بعد ذكر المثنى مستدرك  
 لانه تثنية ايضا حاصل الجواب ان كلا ليس بمثنى بل من ملحقاته لانه عبادة عما يكون له مفرد  
 من لفظه ليس لكلام مفرد من لفظه انما ليس له مفرد لعدم السماع من العرب **قوله** وكذا كلتا  
 دفع لما قيل كما ان كلام مفرد بهذا النوع من الاعراب فكذا كلتا معرب بهذا الاعراب فلا  
 يصح تخصيص كلاهما اجاب بقوله وكذا كلتا اه وفيه اشادة الى ان هذه العبادة على حد  
 المحذوف **قوله** ولم يذ كر اه جواب سوالك هو انه لما كان اعراب كلا وكلتا واحدا **قوله** حاله ان لا يكتفى  
 بالامثلة في حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع من الاعراب مع انه ليس كذلك ام **قوله** حال الجواب لما كان  
 لكل واحد من التثنية الجمع احوال ثلثة جعلوا في مقابل كل حال اسما عليه **قوله** فان كل واحد منهما يدل على معنى واحد ذلك المعنى  
 ينبغي عن امر آخر كالاخ ينبغي عن الاخ والاب عن الابن والجم عن المرأة والفم عن الفم وعن صاحب عما ايضا حجة  
**قوله** يعني انما لم يذكر المفرد كلتا لان كلا اصل كلا فذكر الاصل كذا الفم وانما كان فرعا له لكونه مؤنثا والمؤنث يكون فرعا للمذكر ام

منه من التثنية وهو المذكور  
 في قوله من التثنية وهو المذكور  
 في قوله من التثنية وهو المذكور



فلم یذکر المصطلح کلنا فاجاب بماترے **قوله** ای حال کون اہ جواب سوال کہ ہوان قولہ مضافا حال من  
المثنیٰ وکلا فاعترض علیہ بان تقید المثنیٰ بالاضافة باطل لان الاعراب بالحرف للمثنیٰ ثابت سوا رکان  
مضافا فلا او تحریر السؤال هکذا ان قولہ مضافا حال عن المثنیٰ وکلا فلا مطابقة بین الحال ذی  
الحال فی الافراد والتثنية فاجاب بماتری حاصلہ انا لانسلم ان قولہ مضافا حال من المثنیٰ  
وکلا بل حال عن کلا فقط فیطابق الحال مع ذی الحال **قوله** واما قید بذلک اہ جواب سوال و  
ہوانہ ما الوجه للمصطلح حيث اورد القید ہنا ولم یورد فی الجمع مع ان المثنیٰ والمجموع کلاهما ی  
معربان بالحروف وحاصل الجواب ظاہر **قوله** الذی ہوا الاصل اہ دفع لما قبلہ ما الوجه فیما  
اذا اضعیف کلا الی المظهر روعی جانب لفظہ دون المعنی واعرب بالحركات دون الحروف فلجاء  
بقولہ الذی ہوا الاصل حاصلہ ان المظهر اصل من المضمرة لان ادل منه علی المقصود واللفظ ی  
اصل من المعنی لانہ موقوف علیہ والحركات اصل من الحروف فاعطى الاصل للاصل رعاية  
للتناسب **قوله** الذی ہوا الفرع اہ دفع لما قبلہ علی عکس ماترے فافہم **قوله** اثنتان انحر فان  
قيل ان ذکر اثنتان واثنتان بعد المثنیٰ مستدرک لکون اثنتین ایضا قلنا اھما ملحقان بالمثنیٰ و  
لیسا بتثنیین حقيقة لعدم المفرد لهما من جنسہما واما لم یجعل اثنی واثنتی مفرد لہما لانہ لو کان کذلک  
لصدق اثنتان واثنتان علی الاربع وذا باطل **قوله** وثنتان اشارة الی ان هذا علی حذف المعطوف  
ایضا واما لم یذکرہ لکونہ فرع اثنتان فلا یرد ما قبل کما ان اثنتان واثنتان معرب بہذا النوع من الاعراض  
فکذلک تثنیان معرب بہذا النوع من الاعراب فلم یلزم تعرض الی المعرب لیس یکتف بذکر  
الاصول فی قولہ اثنتان واثنتان لمشاہتہما بصک الکلام بذکر الھمزة **قوله** فان هذا الالفاظ  
جواب سوال و ہوان هذا الالفاظ مفردة والالف فی اخرها من نفس الكلمة لانه وذلک  
لا یقال بدون الالف فلما كانت مفردة فیلزم ان تكون معربة باعراب المفردات فدفع بماترے  
**قوله** المفتوح انحر دفع لما قبلہ و ہوانہ یلزم الالتباس بین المثنیٰ والمجموع اذا کان النصب الجر  
فیہما بالیاء اجاب بقولہ المفتوح اہ **قوله** والمراد بآہ جواب سوال و ہوان المراد بجمع المذکر  
السالم لا یخلو اما ان یکون حقیقیًا او مجازیًا وکلاهما فان کان الاول قد خلی فیہ نحو مسلمون  
وخرج عنہ نحو **عہ** بر صفحہ ۳۷ در **عہ** نوشته شد **عہ** و ما قبل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف  
علیہ یکون جالا فیہما اکثریۃ لاکتیۃ مفتی عبد الرحیم **عہ** او نقول ان النکتۃ للفرار للفقار لان الذکر اصل **عہ**  
اذ المثنیٰ ما لحق آخر مفردہ الفاء و یاء و نون ولم یثبت **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** و ہوا الذی یکون مفردہ مذکر الحق بآخروہ  
واو و نون او یاء و نون **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** تقریرہ انہ ما لوجہ فیما اذا اضعیف کلا الی الضمیر روعی جانب متناہ  
دون لفظہ واعرب بالحروف دون الحركات حاصل الجواب ان المضمرة من المظهر لیس فیہ فرع من الحركات فاعطى  
الفرع للفرع للتناسب **عہ** مفتی عبد الرحیم **عہ** **قوله** مسلمون لکون مفردہ مذکر الحق بآخروہ واداد  
او یاء و نون **عہ** مفتی عبد الرحیم



سنتين لكون مفردة مؤنثا وان كان الثاني فصار بالعكس وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز اجاب بقوله والمراد به اه... يعني ان المراد به هنا عموم المجاز وهو الجمع بالواو  
 والنون سواء كان مفردة منى كواو مؤنثا **قوله** وما الحق به اه جواب سؤال هو ان كواو لو  
 بعد جمع المذ كواو السالم مستند كانه جمع ايضا اجاب بقوله وما الحق به يعني في اشارة الى انه ليس  
 بجمع من كره حقيقة بل من ملحقته لعدم المفرد من جنس وان كان مفردا لكنه ليس من جنس  
**قوله** لا عن لفظ اه جواب سؤال هو ان لما كان الوجود ذو فكيف يكون من الملحقات  
 بل هو عين الجمع فاجاب بما ترى **قوله** اي نظائر اه جواب سؤال هو ان الاخوات... لا  
 تستعمل الا في ذى الروح وعشرون واخواتها ليس كذلك بل من قبيل الالفاظ اجاب بقوله  
 اي نظائرها اه حاصل ان استعمال الاخوات في الالفاظ يعني النظائر من قبيل الاستعارة للمصرحة  
 لانها عبارة عن ذكر المشبهة اشارة المشبه وهما كذلك لانه شبهت الاخوات بالنظائر  
 والامثال كذا في اللطوك غيره **قوله** وليس عشرون اه جواب سؤال هو ان ذكر  
 عشرون بعد ذكر جمع المذ كواو السالم مستند كانه جمع ايضا اجاب بما ترى **قوله**  
 وايضا اه جواب ثان عن ذلك السؤال **قوله** رفع اه جواب سؤال هو ان الواو للجمع والجمع  
 بحرف الجمع كالتجمع بلفظ الجمع فيكون تقدير الكلام هكذا جمع المذ كواو السالم معرب بمجموع  
 الواو والياء والامر ليس كذلك اجاب بما ترى **قوله** لانه الضمير المرفوع جواب سؤال هو  
 انه لم يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية فاجاب بما ترى  
 فان قيل الواو في علامة الرفع فلو جعل ذلك اعرابا في حالة الرفع يلزم توارد العليين المؤثرتين  
 على معاول واحد بالشخص وهو باطل قلنا ان ذلك المعنى ثابت لو كان المؤثرين لفظيين  
 واما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فحينئذ يجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما  
 فيما نحن فيه هكذا الحكم في التثنية او نقول ان في الواو والالف اعتبارين اعتبار الذات  
 واعتبار الخصوصية فكونه علامة باعتبار الذات وكونه اعرابا باعتبار الخصوصية ولا  
 تعتبر هذا الا بعد دخول العامل **قوله** لوقوع اه جواب سؤال هو انه لما حمل النصب على الجر  
 فلم يحمل هو على الرفع حاصل الرفع ان اطلاق النصب على الياء ليس الا بطريق استعارة علامة  
 الجر للنصب والاستعارة بينهما جائز لوقوع كل منهما فضلا في الكلام والاستعارة بين النصب  
 والرفع غير جائز لان الرفع علامة العمدة فيلزم استعارة القوى للضعيف **قوله** ولما كان  
 التقدير اقل اه جواب سؤال هو ان الاعراب للفظ **قوله** سالما او غير فلا ينتقض نحو سنين جمع  
 فان الحاق الواو والياء والنون المعتمدين في مفهومه الاصطلاحي كذا قال مولينا نور الحق اه فانه ليس المراد به لفظ بل  
 افراد وهو من افراد اه اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب والجر فضلا في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر فضلا في  
 الكلام ولما كان النصب والجر من الاعراب التقدير لان الاعراب لا اصل لها ان يكون اللفظ اه



۲۱ موضعین

والمص اشار الیه اولاً فیما سبق فلم اخره ههنا فاجاب بقوله ولما کان اه حاصله ان الاعراب  
 التقدير لما کان اقل ای سهل الضبط فيكون اولى بالتقدير لان الاعراب التقدير لا  
 يجئ الا في موضعين وهما التعذر والاستثقال **قوله** ای تقدیر الاعراب جواب سوال هوان  
 هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى واسئل القرية فان لفظ الاهل مقد في هذه الآية مع انه  
 لم يوجد فيه التعذر اجاب بقوله ای تقدیر الاعراب اه یعنی ان اللام في قوله التقدير عوض  
 عن المضاف اليه فالمراد تقدیر الاعراب لا مطلق التقدير فصار العبادة على حذف المضاف  
 اليه وهذا رد على الفاضل الهندی حيث قال ان هذه العبادة على حذف الموصوف فصار التقدير ای  
 الاعراب التقدير لان مقابل لقوله واللفظ فيما عدا اه ووجه الرد ان اللام ان كان عوضاً عن  
 الموصوف لزم حذف لفظ الاعراب وبقاء النسبة وان كان عوضاً عن المضاف اليه يلزم حذف  
 الاعراب فقط وقلة الحذف اولى من كثرة **قوله** ای في الاسم جواب سوال هوان كلمة  
 ما هي للعموم فصار هذه القاعدة منقوضة على دعي ودعي مثلاً لانها شيئان يتعذر فيهما  
 الاعراب وليست التقدير فيهما اجاب بقوله ای في الاسم اه وهما فعلاً **قوله** المعرب  
 اه جواب سوال هوان هذا منقوض على نحو هذا في جاء في هذا لانه اسم تعذر فيه الاعراب  
 ولا تقدير فيه اجاب بقوله المعرب اه وهو مبني **قوله** الاعراب اه جواب سوال هوان  
 الضمير في تعذر راجع الى ما وتقدر الشيء في الشيء فرع لثبوت المقد فيه اذا تعذر المقد  
 فيه هو الاسم المعرب فلا يبق له وجود في الخارج فكيف يوجد التقدير فيه حاصل الجواب ان  
 الضمير في تعذر ليس براجع الى ما بل الى الاعراب وايضاً فيه رد على الشيخ الرضي لان قال  
 في توجيه المتن الذي تعذر اعرابه اه فيكون فاعل تعذر عند لفظ الاعراب لا الضمير  
 المستتر في تعذر فالحذف الفاعل على لفظ الاعراب المضاف اقيم المضاف اليه عن الضمير  
 مقام المضاف ثم استتر في تعذر فعند الشيخ الفاعل محذوف والمضاف اليه هو الضمير المستتر  
 في تعذر راجع الى الاعراب والعائد محذوف وهو كلمة فيه ووجه الرد ظاهر وهو ان حذف  
 الفضلة هوان من حذف العند وايضاً حذف الفاعل اقامته المضاف اليه مقام موع استئنا  
 غير شائع وحذف العائد شائع فترك الشائع مع محته ارتكاب غير الشائع غير محقول ۶

**قوله** فيه جواب سوال هوان اذا كان الضمير في تعذر راجع الى الاعراب **قوله** یعنی ان القلة  
 سبب التقييم باعتبار لازمه هو سهولة الضبط ۱۲ مولوی سیال کوئی **قوله** بخلاف اللفظي فانه يحى فيما سوا موضعين جميعاً  
 ۱۳ ای علی شیخ الرضي ۱۴ وهو لفظ الاعراب ۱۵ من حق العلامة الظهير فاللفظي اصل في الاعراب حقيق  
 لتقييم نظر الى ۱۶ لانه لفظ تعذر صلة ما وفي الصلة لا بد من العائد الى الموصول ۱۷ مفتی **قوله** حاصل  
 السؤال ان الضمير في تعذر ان كان راجعاً الى كلمة ما يلزم فساد المعنى لان تقدير الشيء في الشيء آه ۱۸ مفتی عبد الرحيم  
 رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين ذ فداي محمد دل وجان من ر



بقي هذا الجملة بلا عائد والجملة اذا وقعت صلة لا بد فيها من العائد الى الموصول اجاب بقوله فيه  
 حاصل ان العائد اعم من ان يكون حقيقيا او تقديريا وهما وان لم يوجد الاو لكن وجد  
 الثاني **قوله** اي امتنع جواب سوال وهو ان ذكر استثقال بعد تعذر مستدرك لانها بمنزلة التعذر  
 اجاب بقوله اي امتنع اميغنان المراد من التعذر امتناع ظهور الاعراب وفي الاستثقال لم يوجد  
 الامتناع **قوله** ظهوره جواب سوال هو ان تقديري الشيء في الشيء فرع لثبوت المقدك واذن تعذر  
 المقدك وهو الاعراب فلا يثبت الوجود له في المخارج فكيف يصح إطلاق التقدير عليه اجاب  
 بقوله ظهوره يعني ان المراد بالامتناع امتناع ظهوره لا امتناع وجوده **قوله** في لفظه جواب سوال  
 وهو انه على هذا لم يكن المثال هو قوله كعصا مطابقة للممثل لان ثبت ظهور الاعراب في المثال  
 حاصل الجواب ان الاعراب على قسمين احدهما مقابل للبناء والثاني ما اختلف اخر المعرب  
 به والمراد ههنا الثاني لانه لا يكون الا في الاسم المعرب **قوله** وذلك اذ الماه جواب سوال  
 وهو ان ذكر قوله استثقال مستغن عن ذكر قوله تعذر لان امتناع ظهوره كما وجد في  
 الاستثقال وجد في التعذر ايضا اجاب بقوله اذ الم يكن اه حاصل ان تعذر الاعراب ههنا  
 من جهة ان في اخر المعرب ب الف غير قابل للحركة وتعذر الاعراب في الاستثقال من جهة اخر  
 هو ان في المعرب حرف قابل للحركة لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيل على اللسان **قوله** كما في  
 الاسم المعرب اه جواب سوال وهو ان الكاف في قوله كعصا بمعنى مثل مضاف الى عصا فاضافة لا  
 يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او من او في فان كان الاول قد خل فيه ردي وخرج عنه عصا لان  
 المقصود في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه قيد له هو خارج عن الشيء وان كان الثاني بالعكس  
 لان القاعد في الاضافة البيانية كون المضاف اليه عين المضاف وان كان الثالث يلزم ظرفية الشيء  
 لنفسه هو باطل اجاب بقوله كما في الاسم اه حاصل ان المراد ههنا الاول والثاني لكن المراد بثل عصا  
 كل اسم معرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة **قوله** في اخره الف مقصود اه الظرف هو الاخر وهو  
 اعم من ان يكون الفا او غير الف والالف حينئذ خاص فيكون ظرفية العام للخاص هو جائز فلا يرد ان  
 اخره ههنا ظرف والالف المقصورة من ظرف فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الاسم ليس الا الالف  
 او نقول ان هذه العبادة على حذف المضاف تقديريه اي في موضع اخره او في انبا اخره الف  
 مقصورة **قوله** سواء كانت اه جواب سوال هو ان المثال لا يطابق المثل لان المثال هو قول عصا وليس اخره  
 له ههنا مخدوف وهو لفظ فيه لان العائد اه **قوله** فهذا القسم الثاني يمتنع ظهوره في المثال المذكور فلا يرد اه  
 يعني دخل في عصا فقط ولا يدخل فيه مثل عصا والامر ليس كذلك معني عبد الرحيم يشا ويرى **قوله** ميت  
 بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولي بدليل مقابلة للممدودة و  
 عدم اختصاص من منع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى ١٢ مولوى عبد الغفور **قوله** فان الالف المقصورة  
 غير قابلة للحركة ١٢ مفتي عبد الرحيم رب اغفر لكاتب هذا الكتاب لوالديه لجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتهم احسنا



الف المقصود اجاب بقوله سواء اه **قوله** فان الالف اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله**  
وكما في الاسم المعرب دفع لما قيل ان قوله غلامى معطوف على قوله عصاف صارا لكاف ههنا مقدرا  
مضافا الى غلامى فهذه الاضافة ايضا لا يخلو اما لامية او بياينة او ظرفية فان كان الاول قد دخل  
فيها خيواني وخرج عنه غلامى ان كان الثاني فبالعكس ان كان الثالث يلزم ظرفية الشئ لنفسه  
اجاب بقوله وكما في الاسم المعرب اه حاصل الجواب انا نقول باختيار الشقين الاولين لكن المراد  
بمثل غلامى كل اسم معرب. بالحركة المضاف الى ياء المتكلم وفي هذا رد على بعض النحاة حيث قالوا  
ان غلامى مبنى لكونه شديدا لامتراجا بالمبنى بوجه الاول ان فيما بين المضاف والمضاف اليه شدة  
الامتزاج والثاني ان فيما بين الضمير المتصل وما اتصل به ايضا شدة الاتصال والثالث ان الياء  
ساكنة فالتلفظ بها على حدة محال فصار لشدة الامتزاج اخره وسط الكلمة ولا يجري الاعراب  
فيه ووجه الرد انه مضاف الى ياء المتكلم والاضافة تقوى جهة الاسميته وتضعف جهة المشاهدة  
بالفعل فيكون معربا **قوله** فان قيل هذا مقتضى بحيث واذا واذا لانها مبنية مع الاضافة بل هي  
باعثة على بناها لانها غالبية الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى  
مضمون الجملة فتشبه الحروف في الاحتياج قلنا ان معنى المناقاة موجود ههنا وهوان الاضا  
فانعة للبناء لا رافعة له يعني اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا قبل الاضافة ثم اضيف  
الى المبنى فهذه الاضافة مانعة للبناء وان كان الاسم الموجود فيه مبنيا قبل الاضافة ثم اضيف فهذه  
الاضافة ليست برافعة للبناء فالغلام فى غلامى وجد معربا وحيث واذا واذا وجد وامبليا **قوله**  
فانه لما اشتغل اه هذا دليل لمطابقة المثال مع الممثل **قوله** في حالة الجحوظ لان كسرة الميم قائمة مقام  
كل واحد من الاعراب واقتضاء اليه **قوله** غير مرضى فيه اشارة الى ان قوله مطلقا ايضا مد على  
بعض النحاة الاخر حيث قالوا ان اعراب غلامى في حالة الرفع والمنصب تقديرى وامامى في حالة الحمد  
فاعراب لفظ لان الكسرة مشتركة بين اقتضاء العامل والياء ووجه الرد انها **قوله** لان المقصود  
في الاضافة اللامية هو المضاف والمضاف اليه في قوله خارج عنه مفتى **قوله** اى فى جعل غلامى مثالا لتقدير الاعراب مفتى **قوله**  
اى الذى تضمنه الجملة به ففى ان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة تحذف المضاف اليه هو المصدر المتضمن  
الجملة ولهذا يعربها بعضهم قلت لاضافة الى المفرد لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة كذا فى الفوائد الشرح **قوله** الاولى بان  
يقال فتأبهرت لغايات المحذوف ما اضيف اليه بنيت مثلها **قوله** كذا فى الفوائد **قوله** فانها كانت مبنية قبل  
الاضافة فاذا اضيف الى الجملة المبنية فذلك الاضافة لا تمنع ولا ترفع البناء مفتى عبد الرحيم **قوله** غير مرضى فيه  
ان كسرة اللام متقدمة على كسرة الاعراب براتب تقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز  
ان يكون هى اياها ان قيل لا يجوز زوال الاولى الاولى بعرض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقا سببها مع ان الاصل بقاء  
الشئ على ما كان **قوله** مفتى **قوله** لانه كان معربا قبل الاضافة فاذا اضيف الى المبنى فهذه الاضافة تمنع بناءه لا شى  
**قوله** كما قال المفتى ولا تصناف الا الى فى الاكثره **قوله** رب اعفركاتبه ولوالديه ولا ستاذيه لجميع المؤمنين والمؤمنات



ان کانت مشتركة يلزم ثم توارد المؤثرين المستقلين على شواحد بالتشخص وهو مستنع **قوله** اے  
 فی الاحوال الثلث اه فی اشارة الى ان نصب قوله مطلقا على الظرفية **قوله** یعنی کون الاعراب اه هذا  
 لدفع تخطية المبتدئ لانہ بمذلة الطفل ويسمع اخر الكلام قد هب ذمہ الى ان قوله مطلقا قيد  
 لغلامی فقط فلذلك قال الشارح یعنی کون اه فعلم منه انه قيد **قوله** غير مختص ببعضها  
 تفسیر لقوله فی جميع الاحوال **قوله** كما فی الاسم الذي اه جواب سواله هو ان الكاف فی قوله  
 كقاص بمعنى مثل مضاف الى قاص هذا الاضافة ايضا لا يخلو اما ان يكون لامية او بيانية او ظرفية  
 فان كانت لامية قد خل في داءه وخرج عنه قاص وان كانت بيانية فصاد بالعكس وان كانت ظرفية  
 يلزم ظرفية الشيء لنفسه اجاب بقوله كما فی الاسم اه حاصل ان المراد بمثل قاص كل اسم يكون فی  
 اخره ياء مكسورة ما قبلها **قوله** سواء كانت جواب سواله هو ان هذا المثال ليس بمطابق للمثل  
 لانه ليس فی اخر قاص ياء مكسورة ما قبلها اجاب بقوله سواء كانت الاصل لجواب ان فی اخره  
 ياء مكسورة ما قبلها فی اصل الوضع **قوله** اى فی حالى الرفع اه فيه اشارة الى ان نصب قوله رفعا  
 وجرا على الظرفية وايضا جواب سواله هو انه قوله رفعا وجرا مفعول فيه لتقدير الاعراب من جهة  
 الاستثقال هو اما زمان او مكان وهذا ليس بواحد منهما حاصل الجواب انه مفعول فيه مجازي باعتبار  
 للضاف المحذوف **قوله** لا فی حالة النصب فيه اشارة الى ان قوله رفعا وجرا قيدان احترازيان  
**قوله** عطفت على قوله كقاص جواب سواله هو ان مسلي عطفت على قوله كقاص وهو مدح  
 الكاف بهذا ايمدح قولها فصار معناه كنحو مسلي قد كر كلمة نحو بعد الكاف مستدرك لانه يفيد  
 ما يفيد الكاف اجاب بقوله عطفت على قوله كقاص لا على قاص وحده وايضا هو مرد  
 على الفاضل الهندي حيث قال انه معطوف على قوله كقاص وحده ودخل تحت الكاف و  
 سعادته كنحو مسلي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف اشتراك مسلي في تقدير الاعراب  
 بقاص فی الاستثقال يفيد بالنحو كلية مسلي یعنی ان المراد بنحو مسلي كل جمع المذكور السالم للشيء  
 الى بقاء المتكلم فانه يكون اعراب في حالة الرفع مقدرا فمقاد احدها مغايرة عن الاخر ووجه الرد  
 ان كلية مسلي يفهم من لفظه لان هذا تمثيل والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل المراد منه  
 ذكر المذكورات واخواتها **قوله** یعنی تقدير الاعراب الى قوله رفعا جواب سوالين الاول ان الاصل  
 فی العبارة لا يجازوا الاختصار فينبغي للمطالع ان لا يذکر لفظ النحو وعطف قوله مسلي على  
 قوله قاص وقال مسلي والثاني انه **قوله** اے لعصا وغلماي ليظهر ان كون  
 الاعراب تقدير ياتي في نهين النوعين غير... مختص بحال دون حال كما ان القسم الثاني من الاستثقال  
 مختص ببعض الاحوال كما يدل عليه قوله كقاص رفعا وجرا ونحو مسلي رفعا كذا في التاشكدي  
 مفتي عبد الرحيم ع



ما الوجه للمصنف ان ذكر التقدير بالاعراب من جهة التقدير مثالين كليهما معربين بالحركة وذكر  
 لتقدير الاعراب جهة الاستثقال مثالين احدهما معرب بالحركة والثاني معرب بالحرف  
 اجاب بقوله يعني الحاصل الاول انه ذكر لفظ نحو ولم يعطف قوله مسلمي على قوله قاض بل عطف  
 على قوله قاض تنبيها على ان هذا نوع اخر من الاعراب التقديرية يعني ان الاعراب المقد في لفظ  
 قاض من قبيل الحركات وفي مسلمي من قبيل الحروف <sup>وهذا هو النوع الثاني</sup> وها هو الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير  
 يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين من نوع واحد ليكون استبعادا على ذلك واما تقدير الاعراب  
 من جهة الاستثقال فليس يختص بنوع واحد فلذا ذكر له مثالين احدهما من النوع الاول والاخر  
 من النوع الثاني <sup>وهذا هو النوع الثاني</sup> قوله اذ قد يكون الاعراب بالحرف او بالحرز اه جواب سوال وهو ان تقدير الاعراب  
 بالحرف كما ياتي في حالة الرفع فقط نحو مسلمي فكل لك ياتي في الاسم المعرب بالحرف في الاحوال  
 الثلاث ايضا مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فلم لم يتعرض المصنف الى ذلك  
 اجاب بقوله اذ قد يكون الحاصل ان الشارح اتي بكلمة قد اشارة الى ان المصنف بصدد بيان الكلية  
 او الاكثية وهذا ليس بكمية ولا اكمية بل في غاية القلة فلذا لم يتعرض المصنف الى ذلك  
 اليه <sup>قوله</sup> المتلفظ به جواب سوال وهو ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير  
 صحيح لانه كما يكون فيما عدا المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا وحكما  
 فالضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظ حكمي لانه يجري عليها احكام اللفظ  
 الحقيقة لانهما تدل على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول وكون الشيء مضافا اليه بالوضع كما  
 ان الاعراب اللفظي الحقيقة يدل على فاعلية الفاعل اه مثل جاءني زيد اه اجاب بقوله  
 المتلفظ به حاصل ان المراد من اللفظ اللفظ للغوي لا الاصطلاحي بقسرية الاستعمال  
 من العرب لانهم اذا ذكروا المبدا ارادوا منه المشتق فصا من قبيل تسمية الكل باسمه الجزئ

له يعني به الاسماء الستة المضافة الى الظاهر المعرب باللام وكذا جمع الحمد كرا سالم المضاف الى الظاهر المعروف بالله  
 نحو جاني صا نحو القوم ورايت صا لحي القوم ومررت بصا لحي القوم كذا في العصمة ١٢ <sup>قوله</sup> جواب سوال الخ اعلم ان  
 الحركات الاعرابية وان كان فيها وضع على ما ذهب اليه الرضوي لكنها ليست بلفظ كما حققناه في اللفظ بل هي من كيفية اللفظ  
 فهذه الكيفية ان تعد ظهورا واستثقل فتقديره الا فهو لفظية وانه من مصطلحاتهم واذ عرفت هذا عرفت ان السؤال وكذا  
 جوابه من الواهيات العجب كل العجب من حاصل جوابه من ان المراد آه لان اللفظ لغة الرعي فهو يهينامع انه محال معنى له  
 من مقولة الفعل الاصل ان الاعراب من مقولة الكيف والتبائن بينهما ظاهرا ولان المصنف رجح ما قاله السيد اطلاقا  
 باللفظ وهو من المنسوبات فالجواب ان يقال انما سر الشارح بالمتلفظ به للاشارة الى ان المنسوبات في حكم المشتق  
 ولا شك ان الاعراب اللفظي متلفظ به في اصطلاحهم باعتبار عدم تعدد ظهوره في اللفظ وعدم استثقاله ولا يلزم منه ان  
 الاعراب نفسه لفظ وقد بقي التحقيق في زوايا الكلام بعد لكن ايراده يفضي الى غاية الطول ١٢ شرح ١٢  
 اللهم انت ولي في الدنيا والاخرة توفي مسلما <sup>والحق</sup> بالصلحين



**قوله** يعني فيما عدا ما ذكر جواب سؤال هو ان الضمير في قوله فيما عدا راجع الى ما تعدوا  
استثقال المطابقة بين الراجع والمرجع لازمة في الافراد والتثنية ولم يوجد هنا حاصل  
الجواب انهما مؤلان بتاويل ما ذكر والمراد منه ما تعدوا واستثقال لا مطلق ما ذكر فلا يرد  
ما قيل ان تاويل ما تعدوا واستثقال بما ذكر غير صحيح لانه كثير منه ان الاعراب فيه لفظ مثل الكلمة  
ولفظ ومفرد وغيرها مثل الكلام والاسم **قوله** ولما ذكرناه جواب سوالين الاول ان مقصود  
المصربان الاقسام الثلاثة والمقاصد الثلاثة وغير المنصرف ليس منها فليعرفه واما الثاني فلا  
لما عرفه فلم يعرف المنصرف مع اصله وتقد يمد في تفصيل انواع المعرب وجوده راجع  
عن الاول بقوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اه ولم يعلم المبتدئ به  
فلذا عرفه وعن الثاني بقوله ومعر فترى ان المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قيل  
لم لم ينعكس اجاب بقوله وكان غير المنصرف اقرب من المنصرف اه فلذا عرف غير المنصرف واكتفى  
بتعريفه **قوله** واكتفى بتعريفه فان قيل لم لم يقل والمنصرف فيما عدا على قياس قوله واللفظ فيما  
عدا اجيب بان المنصرف ما خوذ في غير المنصرف **قوله** اي اسم اه جواب اسئلة ثلثة الاولى  
المبتدئ والخبر اذا كانا معرقتين فلا بد بينهما من ضمير الفصل فينبغي ان يقول غير المنصرف هو  
ما الخ والثاني ان لفظ غير مبتدئ نكرة لتوغل في اللفظ لا يصير معرفة بالاضافة وكلمة ما  
موصولة والموصول مع الصلة خبره فيلزم تنكير المبتدئ وتعريف الخبر وهذا غير جائز والثالث  
ان كلمة ما للعموم فعنا غير المنصرف ما اي شئ فيه علتان فعلى هذا تعريفه منقوض على لفظ  
هاتين لانه ايضا شئ فيه علتان الوصف والتانيث مع انه لا يكون غير منصرف اجاب  
عنها بقوله اي اسم حاصل ان كلمة ما عبادة عن الاسم بقرينة جعل غير المنصرف من  
اقسامه فخرج ضربت لانه فعل ولما فسر كلمة ما بالنكر علم انهما موصوفة بقرينة وقوعها في  
محل الخبر لان الاصل فيه التنكير وايضا يصح ابتداء ثبته لانه وان لم يمكن معرفة لكنه  
نكرة مخصصة لان اضافة وان لم تفقد التعريف لكنها تفيد التخصيص فتصح ابتداء ثبته  
**قوله** معرب جواب لما قيل ان تعريفه ليس بما نعلم لصدقه على خضار وثمار فان فيها  
وجدت علتان التانيث والعلمية مع انهما منصرفان اجاب بقوله معرب وهما مبنيان لا  
**قوله** توثران جواب سؤال هو ان تعريفه ليس بما نعلم لصدقه على خضار وثمار لانهما اسمان  
معربان فهما علتان هما الوصف والتانيث مع انهما منصرفان اجاب بقوله توثران يعطيان المراد با

العلتين **له** لا نه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه علتان اه علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك **له** بان عرف المنصرف

واكتفى بتعريفه **له** فلذا لم يقل ذلك بخلاف اللفظ فانه غير ما خوذ في التقدير **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض

الثالث **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الاول **له** نكرة لا موصولة معرفة حتى يحتاج الى ضمير

الفصل **له** اشارة الى الجواب عن الاعتراض الثاني **له** يعني ان المراد بالاسم المعرب **له** ان المراد بالاسم المعرب

ما فيه شرح ملاحي



ان تكونا مؤثرتين وهما غير مؤثرين لفوات شرط التأثير وهو العلمية للتأثير حاصلا ان التأثير  
غير مؤثر فيهما لان شرطه ان يكون علما وهما لا يكونان علمين لان العلمية لا تجتمع الوصفية  
كما استعرف **قوله** باجماعهما جواب السؤال هو ان تعريفه ليس بصادق على كل فرد من افراده  
لان لم يوجد العلتان المؤثرتان في فرد من افراده كطلحة لان فيها علتين التائين والعلمية و  
لست بمؤثرتين لانه لو كانت كل واحد منهما مؤثرة لكان زيد وقائمة غير منصرفين الاول  
باعتبار العلمية والثاني باعتبار التائين مع انه ليس كذلك اجاب بقوله باجماعهما حاصل  
الجواب ان المراد بالمؤثرتين باجماعهما لا بانفرادهما ففي طلحة مؤثرتين على سبيل الاجتماع  
وفي زيد وقائمة غير مؤثرتين لانفرادهما **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال  
وهو ان هذا التعريف ليس بما نع لصدق على نوح لان اسم معرف فيه علتان مؤثرتان  
باجماعهما كما في ابراهيم وهما العلمية والعجمة مع انه منصرف اجاب بقوله واستجماع  
اه حاصل الجواب ان المراد بالعتين ان تكونا مؤثرتين مع استجماع شرائطهما وهنالم يوجد  
شرط العجمة لان شرطها هو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد  
منهما **قوله** اثنا اه جواب سوال وهو ان لا نسلم ان هذين شرطان للعجمة لان  
وجود المشروط بدون الشرط محال ههنا يوجد المشروط وهو العجمة في مثل نوح  
بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اجاب بقوله اثنا <sup>بمعنى</sup> حاصله ان  
هذه الشرائط شرائط التأثير لا شرائط الوجود **قوله** من علمت سمع في اشارة الى ان هذا العبارة  
على حذف الموصوف وايضا في رد على الشيخ الرضى حيث قال انه على حذف المضاف اليه  
فتقديره من سمع علما ووجد الورد ذكر قوله او واحد منها فان هذا يلزم بقوله <sup>واحد</sup> فانه  
على حذف الموصوف **قوله** بان تؤثر وحدها اه جواب سوال هو ان نسبة القيام الى قوله  
واحد غير صحيح لانه يكون لذ والروح وقوله واحد ليس بذي روح اجاب بقوله بان تؤثر  
اه اشارة الى ان المراد بالقيام ليس القيام المستعمل في ذوى الروح وهو المكث بالقدمين بل  
المراد منه التأثير **قوله** جميع ما في هذين البيتين اه جواب لسؤال ثلاثة التي قد عرفتها  
من قبل في قوله هي اسم فعل وحرف وفي اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو يفيد المحصر  
**قوله** من الامور التسعة جواب سوال وهو ان المذكور في هذين <sup>٢٢</sup>

لعمري قوله كذا

له اقول في السؤال الجواب كلاهما من الخارج قد بر ١٢ مولود ٢٢ وهو لفظ العلة كما قال اشرح او علة واحدة

١٢ مولوى محمد عبد الرحيم عفا عن <sup>٢٢</sup> فلا فائدة في الاعادة وايضا سببها

المحتمل بقوله في اشارة الى ظهور الاسئلة او هي ١٢ مفتي محمد عبد الرحيم رب اغفر وارحم و

انت خير الراحمين آمين يا رب العالمين يا شريح لي صدرى وليسر لي امرى



البيتين قوله ثم وقوله من قبلها وقوله وهذا القول تقريب مع انها ليست من تلك العلل فكيف يصح  
الحكم على العلل التسع حاصل الجواب ان كلمة ما عبارة عن التسعة **قوله** لا كل واحد فيه  
اشارة الى ظهور الاسئلة وهي ان هذا من قبيل حمل المفرد على الجمع وايضا لا يدل ان ياتي بادوات  
الحصر وايضا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فزعاية الخبر او الى اجاب بما ترس **قوله** و  
العدل في عطف اه جواب سوالين الاول ان كلمة ثم للتراخي فيفسد تراخي عليه الجمع والتركيب عما  
تقدّم وليس كذلك لان ثبوت عليه الجمع والتركيب ليس متأخرا عن ثبوت عليه ما سبق والثاني انه  
لم يغير الاسلوب حيث عدل من الواو الى ثم في الجمع والتركيب مع ان الواو اخصر من ثم فاجاب  
بقوله والعدل اه **قوله** زائد منصوب اه هذا رد على الفاضل الهندي حيث قال ان قوله زائد  
مرفوع على انه صفة لقوله والنون وهي مرفوعة على التحذيرة فكذلك هذا لان اعلم بالصفة يكون  
على طبق الموصوف وقوله من قبلها الف باعتبار المتعلق صفة ثان لقوله والنون ووجه الرد  
ان المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتكثير شرط وههنا لم توجد لان قوله والنون  
معرب باللام وقوله زائد نكرة وهذا الاعتراض وان كان محجبا بان اللام زائدة بقرينة خلو  
سائر العلل عن لام التعريف لكن يرد عليه الاعتراض **قوله** اذ المعنى ومنع النون جواب سوال  
وهو ان الحال لا يكون الا عن الفاعل او المفعول وقوله والنون ليس بواحد منها اجاب بقوله  
اذ المعنى اه حاصله ان قوله والنون فاعل الفعل المحذوف اعني تمنع ويعلم هذا بقرينة دلالة ليست  
عليه وهو عموما في الضم تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فاللصرف تصويب **قوله** الف  
فاعل الطرف اه في اشارة الى ظهور القول المردود وهو قول الفاضل الهندي وقوله ولو جعل  
اه هذا رد عليه وقوله ولا يخفى اه هذا وجه الرد عليه قيل كيف المثال لما اذا ذكر في موضع اسم مشتق  
يجري على الغير وما بعد ظرف وما بعد الطرف اسم هو فاعل واريد به اشتراك ما بعد الطرف بما  
قبله وتقدم ما بعد لظرف على ما قبله في وصف هذا المشتق فاشارة الشارح الى جوابه بقوله وهذا  
كما اه فافهم فيه **قوله** وقوله وهذا القول تقريب اه فيه ثلاثة فوائد اولها بيان ترجمة المتن وثانيها دفع  
سوال وهو انك قلت غير المنصّر ما فيه علتان فانك لا تخلو اما تقول بان يوثق في وجود الحكم وهو منع  
الضمير مجموع العلتين او كل واحد منهما فان كان الاول ينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما  
بطريق الحقيقة مع انه يصح اطلاق العلة على كل واحد منهما وان كان الثاني ينبغي ان لا يثبت الحكم  
وهو منع الصرف بهما لانه اذا ثبت الحكم بعلة لا يثبت بعلة **قوله** فكيف يصح الحكم على العلل التسع مجموع ما في بيتين  
البيتين مفتي **قوله** اي الاسئلة الثلاثة التي ذكرها المحقق مجمل بقوله جواب سؤلة ثلثة التي لا مفتي **قوله** الام التعريف في قوله والنون  
مفتي **قوله** وهو عدم المطابقة بين الصفة والموصوف ام **قوله** تقديره على ما قال الشارح ومنع النون الصرف حال كونها زائدة ام  
**قوله** فان هذا المثال يدل على اشتراك زيد اخيه في وصف الركوبية وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف ام **قوله** اه قوله وهي عدل ام  
**قوله** حيث قال ثم جمع ثم تركيب ام **قوله** اعلى قوله والنون فائدة ١٢ **قوله** كلفظ زائدة في عبارة المصريح مفتي











مسلوبة عن جانب مقابلة هو منع الضمة فيبقى جانب الاثبات اعم من ان يكون صديا او غير  
 ضروريا فان كان الاول فصلا واجب كما في قوله للضرورة وان كان الثاني فصلا جاز كما  
 في قوله للتناسب **قوله** اي جعله في حكمه جواب سواله هو ان لا نسلم انه جاز في غير المنصرفة  
 بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التناسب لان بسبب ضرورة وزن الشعر او لرعاية التقا  
 لا يلزم الادخال لكسرة والتنوين على الاسم وبدخولهما لا يلزم اخلاوا الاسم عن  
 العلتين او واحدة منهما تقو ما مقامهما حتى يصير غير المنصرفة منصرفة حقيقة اجاب  
 بقوله اي جعله حاصله ان هذه العبارة محمولة على المسالحة **قوله** فان غير المنصرفة  
 عند المصنف اه في اشارة الى ان غير المنصرفة يصير بدخول الكسرة والتنوين منصرفة حقيقة  
 عند العلامة الزمخشري لانه عنده عبادة عما لا يكون فيه الجرد والتنوين فلذا قال  
 الشارح فان غير المنصرفة عند المصنف ما فيه اه **قوله** وقبل اه هذا جواب ثان عن ذلك  
 السؤال اشارة الى بصيغة قيل للاشارة الى صفته وجهه ان كلامنا في بيان اسباب منع الضمة  
 لا في حكم فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرفة لا الى حكمه **قوله** والضمير في صرفه  
 جواب سواله هو انه اذا كان المراد معناه اللغوي فيكون تقدير الكلام ويجوز تغير غير المنصرفة  
 للضرورة اه ولا يتصور التغير الا بجعله منصرفة فينتج عليه ان غير المنصرفة عند المصنف ما فيه  
 علتان او واحدة تقو ما مقامهما وادخال الكسرة والتنوين عليه لا يخرج عن حقيقة اجاب  
 بقوله الضمير اه فيكون تقديره ويجوز تغير حكمه للضرورة او للتناسب **قوله** اي ويجوز  
 صرفه اه في اشارة الى ان قوله والتناسب معطوف على قوله للضرورة لان كل واحد منهما  
 مفعول له لقوله ويجوز صرفه لكن الاول من قبيل ما فعل بسببه جود الفعل المذكور والثاني  
 من قبيل ما فعل بقصد تحصيله الفعل المذكور كما اشارة الى الشارح بقوله ليحصل التناسب اه  
 فلو لم يذكر اللام يوهمان الثاني من قبيل الاول فلا يرد ما قيل انه ههنا المعطف المركب على المركب  
 ولم يعطف المفرد على المفرد بان يترك اللام ويقول والتناسب مع ان الاصل في العبارة الایجاز  
 والاختصار **قوله** ليحصل التناسب جواب سواله هو ان قوله والتناسب مفعول له لقوله ويجوز  
 والمفعول له علتان والعلة مقدمة على المعلول والتناسب ليس بمقدمة على الضمير اجاب بما تر  
 حاصله ان هذا احد قسمي المفعول الذي فعل بقصد تحصيله لا اجل وجوه كما فهمت  
 وما قلت فهو في القسم الآخر **قوله** لان دعاية اه جواب سواله هو ان دعاية التناسب بين الكلمتين  
 ليس بضروري فكيف يصح جواز صرفه لرعاية التناسب اجاب بقوله لان دعاية التناسب

**اه** فالراد بجواز الصرف جعل غير المنصرفة في حكم المنصرفة بادخال الكسرة والتنوين في جعله منصرفة حقيقة حتى يرد  
 السؤال **اه** فالنسبة بين غير المنصرفة والمنصرفة عند المصنف وعند الزمخشري عموم وخصوص مطلقا فان كل غير منصرف عنده غير  
 منصرف عند المصنف من غير عكس مفتي **اه** كما في فقه عن الحرب جنة والثاني كما في ضربت للتأديب **اه** مفتي



الی قولہ ان لم یصل **قوله** حیث صار سلا سلا ہذا تعلیل لمطابقة المثال مع الممثل یعنی مثل  
 مجوز صار غیر المنصر لرعاية تناسب المنصر مثل سلا سلا واغلا لا حیث صار حرف اہ جواب  
 عن سوال وهو ان التمثیل مجوز صار لرعاية التناسب بقوله مثل سلا سلا واغلا لا غیر صحیح  
 لان التمثیل لیس الا لغير المنصر الذی صار وهو سلا سلا فالمناسب ان یکتف بقوله  
 سلا سلا بدین قولہ اغلا لا اجاب بقوله حیث انحر حاصل ان قولہ سلا سلا واغلا لا مثال  
 لمجموع غیر المنصر الذی صار والمنصر الذی صار غیر المنصر لا جله ویش لا الواحد  
 منهما **قوله** علتان جواب سوالین احدہما ان ما یقوم مقامہما لیس الا الجمع والفا  
 التانیث فلا بد للمص ان ینکر ادوات الحصر وثانیہما ان قولہ وما مبتداء وکلوا احد من قولہ  
 الجمع والفا التانیث خبرہ وهذا الخبر یتکلیف لان فیہ حمل الخاص علی العام وهو غیر جائز  
 کما هو الظاہر اجاب بقوله علتان اہ فیہ اشارۃ الی ان ہنا تقدیما لعطف علی الربط وهو  
 مفید للحصر ایض فی حمل العام علی العام کما لا یخفی وهو جائز **قوله** مکرراتان جواب سوال  
 وهو ان لا نسلم ان العلة الواحد تقوم مقامہما لانہ انما یصح اذا کان وجہ التشبیہ تاما  
 لانہ انما یصدر الاسم غیر المنصرف لمشاہدۃ الفعل فی وجود الفرعتین ولم یثبت للجمع و  
 للف التانیث بل ثبت لکل واحد منہما فرعیتہ واحد اجاب بقوله مکرراتان حاصلہ انہ ثبت  
 لکل واحد منہما فرعیتان لان الجمعیتہ تکرر فی بعض المجموع حقیقۃ نحو کالب جمع اکلب  
 وہی جمع کلب فی بعضها حکما کالمجموع الموافقة لہا فی عدد الحروف والحركات السکنات نحو  
 مساحد فانہ موافق با کالب فی الجمعیتہ والوزن فانقلید ان قولہ وما مبتداء وکلوا احد من  
 قولہ الجمع والفا التانیث خبرہ خبریتہ غیر صحیح لان علة منعرہوا لجمعیتہ والتانیث لا الجمع  
 والفا التانیث قلنا ہذا العبارة محمولة علی المسامحة ای ذکر الجمع واداءہ بالجمعیتہ و ذکر  
 الفا التانیث ویراد بہما التانیث لا الجمع والفا التانیث **قوله** وضع اجاب سوال وهو ان  
 التاء فی حالة العلمیتہ ایض لازمة للکلمۃ فینبغ ان یقوم مقام العلتین ایض اجاب بقوله  
 وضع احاصل ان المراد بالزوم اللزوم بحسب اصل الوضع وانہا لیسیت بلازمة لہا  
 بحسب اصل الوضع فلم یقوۃ الزوم الوضعی **قوله** لا تفادقا ہا تفسیر بقوله لانہما  
 لازمتان للکلمۃ **قوله** فلا یقال لفاء للتعلیل ای تعلیل لقولہ لانہما **قوله** فیجعل انحر هذا تفویع  
 علی قولہ فلا یقال **قوله** مصدا مبنی للمفعول جواب عن سوالین احدہما ان عد العدل

اھ والی ہذا ہر بہم ج ولہذا اختارہ الشارح والثانی ان الجمعیتہ فیہ وصل الی حد التماہی بحیث لا یصح جمعة ثانیاً جمع التکریر  
 فكان لوقۃ فی الجمعیتہ والثالث انہ لا ینظر لہذا الجمع فی الاحاد بخلاف سائر المجموع فلوقۃ فی الجمعیتہ یصح ان یقام مقام  
 السبب کذا فی العصمۃ **قوله** اتول ینبغی ان یقول فینبغی ان یقوم التانیث الحاصل بہا ای بالتاء مولوی **قوله**  
 اتول نظر فیہما ان الفاء نتیجۃ تقدیرہ اذا کان الامر کذا ذکر فلا یقال لہ لما ذہب الیہ الخ وجہ لا یخفی علی من عرف مفہوم الاستقرار فہو برام



من اسباب منع الصرف غير صحيح لان منع الصرف من صفات الاسم وهو مصك بمعنى  
 الاخراج وهو من صفا المتكلمة ثانياً ان تفسيره بالخروج غير صحيح لان مصك بمعنى الاخراج وهو  
 من صفات المتكلمة الخارج من صفات الاسم فعلى هذا يلزم تفسير صفة المبائن بصفة المبائن الاخر  
 اجاب عنهما بقوله مصك من المفعول فكان العد بمعنى المعدل فيكون صفة اسم **قوله** كون  
 الاسم معدلاً اجاب عن اسئلة ثلثة الاولى ان قوله فالعد مبتدأ وقوله خرج خبره خبرية غير  
 صحيحة لان العد لا بمعنى المعدل لذات مع الصفة والثاني انه على هذا لا يصح عد العد من  
 اسباب منع الصرف والثالث ان العد متعد والخروج لازمي فعلى هذا يلزم تفسير المتعد بالاذن  
 وهو باطل اجاب عنها الشارح بقوله انكون الاسم معدلاً وهو من صفات الصفا ولازمي ايضا  
 فيلزم حمل صفة الصفة على صفة الصفة ويصح عد من اسباب منع الصرف ولا يلزم تفسير المتعد بالاذن  
**قوله** اخروج الاسم فان قيل اضافة الخروج الى ضمير الاسم غير صحيحة لان الاسم عبادة عن المادة  
 والصوابة والصيغة عبادة عن الصوة فقط فعلى هذا يلزم اخروج الكل عن الجزء وذا باطل لان  
 الخروج فرع الدخول والكل في الجزء غير جائز ضرورة بخلاف الجزء فانه اخل في الكلام فلو  
 دخل الكل في الجزء يلزم دخول الشيء في نفسه قلنا ان هذا العبارة عند المضايقة خرج ما في الاسم  
 فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا ان خروج الجزء عن الجزء  
 غير جائز اذ لا يمكن احداً جزئين مشتملاً على الجزء الاخر وهما مشتمل عليهما الصيغة الصوة  
 مشتملتان على المادة **قوله** اي كونه مخرجا اجاب سواله هو ان كون الاسم معدلاً من  
 قبيل الحاصل بالمصك والخروج مصك فيلزم تفسير الحاصل بالمصك نفسه غير جائز لعدم  
 الاتحاد بينهما اجاب بقوله اي كونه مخرجا يعني ان المراد بخروج الاسم كونه مخرجا فيلزم  
 تفسير الحاصل بالمصك بالحاصل بالمصك **قوله** اي عن صورته اجاب سواله وهو ان  
 الصيغة عبادة عن مجموع المادة والصورة كما يقال ضرب صيغة ما ض فعله هذا التعريف  
 ليس بجامع لافزاده لعد صفة على غير وجه لانها خرجا عن الصوة فقط لا عنهما اجاب  
 بقوله اي عن صورته اه حاصله ان المراد بالصيغة ههنا هي الصورة فقط **قوله** التي اه هذا  
 بيان لقوله الاصلية اذا الاصلية منسوب الى الاصل والمراد بالاصل ههنا القاعدة لا غيره كما  
 الدليل ونحوه وايضا بيان لنسبة الصورة الى الاصل بحيث يقتضيا الاصل ان يكون ذلك  
 الاسم المعدل على تلك الصورة **قوله** ولا يخفى اه جواب سواله وهو ان هذا التعريف  
 ليس بما نفع لصدق على خروج المشتقات مثل ضارب ومضروب لانها اسمين خرجا عن  
 الصيغة الاصلية وهي الضرب مع انه لم يكن فيهما العد ولا يكونان غير منصرفين  
 له ولا شك ان عمر زفر وكذا اسائر الاسماء المعدولة خارجة عن الصورة الاصلية ١٢ مفتي محمد عبد الرحيم  
 عه بقرينة ان هذا المقام متفقاً بحث الاسم ١٣ عه اي المادة والصورة ١٤ لان اصلها عام وذا فر ١٢



في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله لا يخفى **قوله** وان التبادله عطفه على قوله ان صيغة  
المصدر اه جواب سوال هون التعريف ليس بمانع لصحة على الاسماء المحذوفة الاعجاز  
كيد ديم لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية وهي يد وود مو مع انه ليس فيهما عدا  
والا لصار غير منصرفين في حالة العلمية ليس كذلك اجاب بقوله وان المتبادر اه  
**قوله** وان خروجه اه جواب سوال هون هذا لتعريف ليس بمانع لصحة على المغيرات  
القياسية كقوله مبيع لانها اسمان خرجا عن الصيغة الاصلية مع بقاء المادة وهي  
مقوله مبيع ومع ذلك هذا الخرج ليس بعدا لانها غير منصرفين في حالة العلمية انما  
بقوله ان خروجه اه حاصلة ان حجة الخرج عن صيغة الاصلية مع بقاء المادة ليس كاف  
للعديل بل مع مغايرة الصيغة الثانية عن الاولى بان يكون الاول اخلا تحت القاعدة والثاني  
لا يكون داخل تحتها وهما كلاهما داخلان تحتها اما الاول فلان اسم المفعول من ثلاث في المخرج  
على وزن المفعول اما الثاني فداخل تحت الاعلا الصر وهو ان الضمة على الواو ثقيل **قوله**  
واما المغيرات الشاذة اه جواب سوال هون هذا التعريف ليس بمانع لصحة على المغيرات الشاذة مثل  
اقوس وانيب لانها خرجا عن صيغتهما الاصلية مع بقاء المادة ومع مغايرة الثاني عن الاول بان يكون  
الاول داخل تحت القاعدة لا الشاذ لان الاصل في الا جوف اذا كان على وزن فعلا ان يجمع على الافعال  
لا على افعال وهما كذلك لان القوس والياب جمعان ولا على اقوس وانيب ثم خرج اقوس وانيب عنهما  
وهذا الخرج لم يسم بالعدل الا لصار غير منصرفين في حالة العلمية اجاب بقوله اما  
المغيرات الشاذة اه حاصلة اننا لانسلم انهما خرجا عن الصيغة الاصلية بل انهما خرجا عن القوس  
والناب لانهما جمعا ولا على اقوس وانيب على خلاف القياس لهذا سمي بجموع الشاذة في لا يوجد  
الخروج **قوله** وقال بعض شارحين اه غرض الشارح في نقل قول بعض الشارحين ثلاثه  
اما جواب ثان عن الكل واعتراضه بل اجاب اورد اخير يد على المصنف حيث ذكر هذه  
التكلفات في امالي الكافية مع عدم الاحتياج اليها لان المقصود من تعريف العدل هو  
الامتياز عن بعض ما عدل لا عن كله فتعريفه بما هو اعم منه من غيره كاف فلا حاجة الى  
انتكاب التكليفات قلنا عن هذا الرد ان تعريف الشيء بما هو اعم منه من هب المتقدمين  
لا المتأخرين للمصنف من المتأخرين **قوله** واهلنا اه هذا شر على القاضل الهندك حيث  
وضع في العدل مقدما لثلاثة احديهما ان العلم

**له** حاصل الجواب ان المشتقات خارجة عنه  
بسبب ان الصيغة الى الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بل تغايرها في المعنى ضرورة ان ضربا مثل ليست  
ضارب الاصل **له** حاصل الجواب ان الاسماء المحذوفة الاعجاز خارجة عن العدل لعدم بقاء المادة فيها وهو شرط في  
العدل **له** مفتي محمد عبد الرحيم **له** وكذا قوله وان خروجه عن صيغة الاصلية **له** مفتي  
**له** ولو لم يكن مغايرة لم تحقق الخرج عن الصيغة **له** علوى - اللهم ادعني



بالعلم مقد على العلم بمنع الضم في الامثلة الاربعة اعني تلك ومثلث واخر وجمع فصا العلم فيها من قبيل  
العلم الحقيقي واما في غير ذلك فبالعكس فح صا العلم فيها من قبيل العلم التقديري وثانيتهما متفرعة  
على الاولى وهوان انقسام العلم الى الحقيقي والتقديري بالذات وثالثتهما متفرعة على الثانية وهوان  
قولا لمص تحقيقا وتقديرا صفة الخروج بحال الموصوف وهو عبارة عن الجاري عليه نحومرت  
برجل بين هذا بعينه منشأ الخطية الفاضل الهند حيث قال ان قوله تحقيقا وتقت اذا كان صفة  
الخروج العلم عبارة عن الخروج تقسيمها لهما بالذات فردا لشارح بقوله اعلم حاصله ان العلم  
بمنع الضم مقد على العلم بالعلم في الكل فتفرع عليه ان العلم في الكل اعتباري قيل فعلى هذا  
تقسيم العلم الى الحقيقي والتقديري يلزم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره وذا باطل اجاب بقوله و  
لكن لا بد اه حاصله ان كان الاليل موجودا على وجود الاصل فهو من قبيل الاصل المتحقق الا  
من قبيل المقدم فانقسام العلم الى الحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون الاصل متحققا او  
مقد او قولا لمص تحقيقا وتقديرا صفة الخروج بحال متعلق الموصوف وهو عبارة عن الجاري  
على الغير نحومرت برجل حسن غلام فصار معناه خروجا كائنا عن اصل محقق او مقد ووجه الرد  
ظاهر هو انه عبارة عن الخروج وهو امر اعتباري فلا دليل عليه صلا واما الدليل على قياس  
الى الاصل قوله ان لم يصلح للاعتبار جواب الك هو انه لم يعتبر اسبابا اخر من الاسباب التسعة  
من الامور المحققة والعلم من الامور الاعتبارية وهذا القضية نظرية محتاجة الى الدليل وهو انه  
عبارة عن الخروج وهو امر اعتباري فالاعتبار فيه ممكن قوله لا انهم اشار الى ظهور القول المردود  
قوله تحقيقا مفعولا مطلق للخروج المذكور في المتن قيل هو عبارة عما يكون الفعل مشتملا عليه مثل  
اشتمال الكل على الجزء والخروج المذكور في المتن مصك موضوع للعلم الساذج وليس يشتمل  
عليه اشتمال الكل على الجزء قلنا ان ذلك الخروج مؤل بتاويل ان مع الفعل فصا تقديري فالعلم  
ان يخرج جزوا تحقيقا في صا قوله تحقيقا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف وهو خروجا كما  
اشار اليه لشارح بقوله خروجا كائنا اه قوله معناه خروجا جواب الك هو ان قوله تحقيقا مفعولا  
مطلق لقوله خروج لا يصدق الحد عليه لعل اشتمال معنى الفعل عليه لعل اتحاد المعنى اجاب  
بما ترى حاصله انه مفعول مطلق مجازا باعتبار متعلق الموصوف وكذا حال قوله تقديري جوابا  
سوالا قوله عليه كاشفة لاصل محقق وهو مظهر للموصوف وبيان له قوله والدليل على  
له هذا دليل لمطابقة المثالين المشرف قوله - فعلم الفاء للتفريع اي اذا كان معناهما مكررا  
وتكراره مستلزم لتكرار اللفظ فعلم اه قوله وفيما وراهما الى عشار ومعشر خلاف فعند  
ال بعض ان ذن فعلا مفعول بجئي فيما وراهما ايضا لان ما فوقهما قياس على ما تحتهما والعللة  
المشتركة بينهما ان الكل من اصول الاعل دفكا بجئي فيما تحتهما بجئي فيما فوقهما ايضا وعند  
ال بعض لا يجبي فيهما لعل السما قوله الصواب مجيها لوجود السماء كافي قوله الشاعر



ولم یستشوک حتی دیمت فوق الرجل فصاعشا **قوله** لان الوصفية اه هذا لیل القول والوصف  
 اه وجواب سوال هوان عد وصفية ثلث مثلث من استبان مع الصرا لا یصح لانها عارضة لاهما  
 من الاعل ووضعا لمرتبة معينة هي ما فوق الاثنين ما تحت الاربعة وذلك ليس بصفة لان  
 المعتبر في منع الصرا الوصف الاصل دون العارضی انما بقوله لان الوصفية اه حاصله نعم ان  
 ثلث مثلث موضوع لمرتبة معينة لكن اذا جرح على المعد دات كما في قوله ثلثة نسوة صار وصفا و  
 هذا الوصف ان كان عارضة بالنسبة الى ثلثة ثلثة لكن اصلية بالنسبة الى ثلث مثلث لوجوه  
 في الموضوع له لان معناها ثلثة ثلثة والوصفية الاصلية عبارة عما يكون موجوا في الموضوع  
 لكما في الضارب والاحمر **قوله** لان معناه في الاصل اه جواب سوال هوانا لان سلم ان اخر اسم  
 التفضيل لانه يد على زيادة المعنى فيه ليس الزيادة فيه بل كان بمعنى الغير كما في قوله جاءني زيد  
 ورايت زيدا اخر اجاب بقوله لان معناه اه **قوله** وان صادت اه جواب سوال هوان جمع  
 ليس بوصف بل بمعنى كلهم كما في جاءني القوم كلهم اجمعون اي كلهما اجاب بقوله  
 وان صادت اه **قوله** على ما ذكرنا اي من انه لا بد في اعتبار العدل من الامرین  
**قوله** ولا يرد المجموع الشاذ اه جواب سوال هوانه على هذا ينبغي ان يكون حال اقوس  
 وانيب كحال اخر وجمع في وجود الدليل على وجود الاصل لانه كما وجد الدليل على وجود  
 الاصل في اخر وجمع فكذا وجد على وجوه في اقوس انيب لان الاصل في الاجوف اذا  
 كان على وزن فعلن ان يجمع على افعال فعلم منه ان القوس الناب يجمعان ولا على اقوس  
 وانيب ثم عد عنهما الى اقوس انيب فاذا كان الامر كذلك فلم اعتبر العدل التحقیق في  
 اخر وجمع ولم يعتبر في اقوس وانيب فاجاب **قوله** ولا يرد المجموع الشاذ اه حاصله انه لا بد  
 في اعتبار من الاخرین احد هما وجود الاصل للاسم المعد لثانیه اعتبارا لاجزاء عندهما  
 وان جد الاصل لكن لم يعتبر اخر اجد عنه عدم وجود الباعث وهو عد وجدانها في كلام العرب  
 غير منصرفين بل وجد في كلامهم منصرفين بخلاف اخر وجمع حيث اعتبروا اعتبارا فيها  
 لوجود الباعث وهوانها وجد في كلامهم غير منصرفين لم يجد انهما سببا ظاهرا **قوله**  
 كيف ان هذا دليل بطريق العلاوة **قوله** ولا قاعده اه جواب سوال هوانه ينبغي ان يكون الشذوذ  
 في هذا الجمعية باعتبار وجه اخر يخالف هذا الاسم المعد لعنه اجاب بقوله ولا قاعده اه **قوله**  
 تبين الفرق بين الشاذ والمعد له الاول هو الذي يكون له قاعده ويخالف عنها ولا قاعده  
 الثاني اصلا **قوله** اخر وجاه جواب سوال هوان له تقدیر مفعول مطلق لقوله خرج هذا  
 غير جائز لان معنى الخرج مشتمل على خروجا لا على تقدیر اجاب بقوله اي خروجا  
 حاصله انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني به الخرج **قوله** قيل عليه  
 له اي على عدم اعتبار العدل في اقوس وانيب ۳ مولود رحمة الله عليه



ان معنى الخروج ليس بمشتمل باعتبار ان كليهما مصك ان الا ان يقال ان قوله خرج مبتاويلان مع  
الفعل فخر لا يريد قوله عن اصله فيله شاذ الى ان قوله تقدير صفة للخروج باعتبار حال متعلقه  
هو الاصل اعلم ان الصفة على قسمين احدهما ما يكون صفة للشيء باعتبار حاله الثاني ما  
يكون صفة للشيء باعتبار حال متعلقه فالاول ما يكون صفة للشيء ويكون فائما في الثاني ما  
يكون صفة للشيء لكن يكون فائما بغيره وهما من قبيل الثاني فان التقدير صفة للخروج و  
قائم بالاصل المقد قوله مفروض صفة للمقدّر وفيه اشارة الى ان للتقدير معنى اخر غير  
مراد ههنا اعني به الحذف قوله يكون الداعي اه هذا صفة كاشفة للاصل المقد والمراد  
بدي بقوله يكون الداعي الى تقديره فرضه منع الضم في غير النص الذي يكون احد  
السببين في العدل فلا يريد باب قطام لان اعتبار العدل فيه لما هو للمحمل على نظامه  
لا لتحصيل سبب منع الضم قوله مثل اه اشارة الى ان قوله باب قطام معطوف على غير  
قوله واراد ببايها اه جواب سواله هو ان اضافة الباب الى قطام لا تخلو اما ان تكون لامية  
او بيانية او ظرفية فان كانت الاولى فالمقصود فيها بالنسبة المضاف دون المضاف اليه فعلى هذا  
يدخل فيه غلاب دون قطام ان كانت الثانية فبالعكس ان كانت الثالثة فيلزم فساد المعنى وهو ان  
قطام ظرف للباب الامر ليس كذلك انما بقوله اراد ببايها اه حاصليه ان المراد به الاول

والثاني لكن اراد بها كلها هو اهوه هو اعلم من اللام في البياني قوله لغة اهوه  
اشارة الى ان في ظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله تميم ليس بصحيح  
لباب قطام قوله بنى اه اشارة الى ان العبارة مبني على حذف المضاعف بنين  
حذف منها النون بالاضافة قوله لتحصيل سبب البناء اه المراد بسبب البناء هو مشاهدته  
ذوالراء عدل وزنة لفعلا اسم الفعل الذي بمعنى الامر كنزاً بمعنى ثروة وهذا السبب للبناء

مولانا محمد عابد  
متخصص در ادب و فقه  
نیم نور باب و طالع  
هوان کل فیه و طالع  
جولب سواد فی  
نصفه سواد فی

فما يحصل بالعدل كما حره في بحث اسم الافعال قوله ولهذا يقال الى قوله لتحصيل سبب منع الضم هذا عترض  
على المصنف وجوابه ان ذكره تبعاً وطرد المراد في كون تقدير العدل في كل واحد منهما قوله هو كونه الاسم  
فما هو ان عدل الوصف من اسباب منع الضم غير صحيح لانها من صفات الاسم هو اسم بنفسه

لأن عبارة عن الاسم الدال على ذات أو اجاب بقوله هو كون اه قوله سواء كانت  
اه جواب سوالين الاول ان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بحسب اصل الوضع فقوله  
ليس بجامع لعدم صدق على اربع في مروت بنسواد ربع لأنه ليس بدال على ذات  
مبهمه بحسب اصل الوضع بل بحسب عارض الاستعمال مع انه وصف اما الثاني فهو  
ذكر قوله شرط ان تكون وصفا في اصل مستدك كما ترى اجاب عنهما  
بقوله سواء كانت اه حاصل الاول ان المراد من الدلالة اما خوزة في  
تعريفه اعم من ان تكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال وفيما نحن فيه من

وهو ان الوصف  
عبارة عن التمسك على  
سائر الوصف مع بعض صفاتها  
من صفات الاسم فيلزم من  
الاسم

بکشت الوصف



قيل الثاني حاصل الثاني ان الدالة اعلم المتعبر في سببته منع الضر هو الوصف الاصل لا العارض فلذلك  
 قال المصنف وشرطه اه والى هذا اشار الشارح بقوله المتعبر في سببته اه **قوله** في سببته منع  
 الضر اه جواب سواله هو ان لا نسلم ان الوصفية في الاصل شرط لنفس الوصف فان نحو ادب  
 من قبيل المحذوم مع ان هذا الشرط منتف في اجاب بقوله في سببته منع الضر اه اشارة الى ان  
 الوصفية في الاصل ليس بشرط لوجود الوصف بشرط اثره **قوله** وصفا اه اشارة الى ان قوله في الاصل  
 ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر بقوله **قوله** الذي هو الوصف اشارة الى ان الالف و  
 اللام في الاصل عهدى اشارة الى ما هو الاصل في الوصف و اشارة الى ان الاصل معنى اخر  
 غير مراد ههنا اعني به ما يمتنع عليه الغير بل المراد به هو الوصف **قوله** بان تخرج اه جواب سواله  
 وهو ان لا نسلم ان لا تضر الغلبة لانها تخرج الاسم من العموم الى الخصوص اي يثبت اختصاص  
 الاسم ببعض افراد الموضوع للاجاب بقوله بان تخرج اه **قوله** ومعنى الغلبة اه جواب سواله  
 هو ان الغلبة على الوصفية لاخراجها عن سببته منع الضر والامر ليس كذلك كما قلت فان  
 نحو احمر اذ انكر صا منصرفا عند الاخفش بسبب غلبة التنكير مع انه كان في الاصل صفا  
 اجاب بما ترمي **قوله** المذكور اه جواب سواله هو ان في قوله لن لك اشارة ههنا الى امرين .  
 اشتراط اصالته الوصف وعدم مضاغة الغلبة والمطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه شرط  
 ولم توجد ههنا اجاب بقوله المذكور يعني بئلا لا حرين بالمذكور **قوله** من اشتراط اصالته  
 اه جواب سواله هو ان التاويل به ايضا غير صحيح لان من اول الكتاب الى هذا كلها من كونه  
 وهو ليس بعلة لضر اربع في مرتب بنسب واربع وامتناع اسو وارتم اجاب بقوله من اشتراط اصالته  
 يعني المراد بالمذكور هذان الامران اعني شرط اصالته الوصف وعدم مضاغة الغلبة لا مطابق  
 المذكور **قوله** قوطهم اه اشارة الى ان دخول كلمة في ليست بصحيم على الجملة لانها من حروف  
 المجادة وهي تدخل على الاسم هي ليست باسم **قوله** من الضر جواب سواله هو  
 ان قوله امتنع فعل وقوله اسو وارتم فاعلان له هما منسوخا اليه النسبت اليها غير  
 صحيحة لانها ليسا بمتنع بل هو جودان مستعملان في الممتنع ليس بموجود ولا مستعمل اجاب  
 بقوله اي من الضر يعني المراد بالامتناع الامتناع من لضر لان الامتناع والوجود **قوله** مع  
 ان الاصل اه جواب سواله هو ان لا نسلم انه يلزم من عدم الجزء ان يكون صا فاصلية عند كونها  
 وصفا اصلية فلم يوقى الضر على منع لجه بقوله مع ان الاصل حاصله الا الاولا فاما هو جزء  
 الدليل لا كله **قوله** اللفظ اه جواب سواله هو ان ذكر قوله المعنوي كذلك بعد قول الثاني  
 بالتأثر بالعلمية مستند لان المعنوي لا يكون الا بالتاء اجاب بقوله اللفظ **قوله** الحاصل اشارة الى  
 ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للتانيث اللفظ **قوله** في السببته اه جواب سواله  
 وهو انه ينقض على نحو ضاربه فانه مؤنث مع ان العلمية غير موجودة فيها اجاب



بما ترمي قوله لا بالالف اشارة الى قوله بالتاء قيدا حترزى قوله اى علمية الاسم المؤنث  
 فيه اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه هو الاسم وجواب سواله هو ان  
 العلمية ما وضع لشيء بعينه التانيث وصف تدل على ذات مبهمة فيبينها تضاد فلا يصح شرط  
 التانيث للعلمية لانه من قبيل شرط الشيء بنقيضه جاب بما ترمي او تحوير السؤال هكذا انه اذا كان  
 شرط التانيث العلمية يعني كون التانيث علما فلهذا ينبغي ان يكون طلحة منصرفا لفظا شرط  
 التانيث لان شرطه ان يكون علما وهو ليس بعلم في طلحة بل العلم هو الاسم المؤنث اجاب بقوله  
 اى علمية ام حاصله ان اللام بدل من المضاف اليه قوله بقدا الامكان الخ جواب سوال  
 وهو ان هذا منقوض بالمنادى المرخم نحو يا منصوا صله يا منصو وهو علم مع انه يتصرف  
 فيه ايضا المحذ لو زن الشعر جازا جاب بقوله بقدا الامكان اه قوله ولان العلمية اه اى  
 علمية الاسم المؤنث وضع ثان عن التذكير كما تقول في ضارب بعد عرض التاء عليه  
 ضاربة قوله التانيث اشارة الى ظهور الموصو لان المعنوية صفة لا بد له من الموصو قوله في  
 اشتراط العلمية جواب سواله هو ان لا نسلم ان التانيث المعنوي كاللفظ لان اللفظ بظهور التاء و  
 المعنوي بتقديرها اجاب بما ترمي قوله ولا بد  
 شرط الجواز في الشرط لوجوب منعه  
 وجوبه اى فسر التحتم بالوجوب لانه قد يكون  
 فلذا فسر بالوجوب قوله احدا لا مؤ الثلاثة اشارة الى تقديم العطف على الربط  
 وهو مفيد للحصر الاختصاص فلا يرد ما قيل ان شرط التحتم لا هذه الثلاثة فلا  
 بد ان ياتي بادوات الحصر قوله اى زيادة حروف اه اشارة الى ان الالف اللام في الزيادة بدل  
 من المضاف اليه وجواب سواله هو انه ينقص بزيب فان زيادة الحركات على الثلاثة ليست  
 بوجود فيها مع انها غير منصرفة والمشرط لا يتحقق بدون الشرط اجاب بما ترمي حاصله ان  
 الالف اللام عوض عن المضاف اليه المضاف اليه الحروف لا الحركات فالمراد بالزيادة زيادة  
 الحروف ولا شك ان حروف زيب اكثر من الثلاثة قوله لى لى اشارة الى ظهور الموصو لا لا و  
 صفة فلا بد لها من الموصو قوله ما وجو اه كلمة ما اسم بلة وجو اسم بلة اخر قوله  
 وانما اشترط اه او انما اشترط واحد من تلك الثلاثة كان بعد وجو واحد من تلك الثلاثة بان  
 صارت الكلمة ثلاثية ساكن لاوسط عربية فصارت هي في غاية الخفة التي من شأنها ان تقابل و  
 تعارض بشقل العدل لسبيين فتعارض هذا الخفة في عدل تأثيره فبقى علة واحد وهي لا تؤثر  
 في منعة اما بوجود واحد من الثلاثة خرجت الكلمة من الخفة فسقطت تلك الخفة المعارضة حينئذ  
 بقي سببا لمعارضة قوله ويجوز عدل صرفه فيه اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز اخر  
 بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضرورة من الجانبين اجابى الوجو والعدل وقوله ٢



نظر افعولہ لقولہ ویجوز علی صر قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولۃ ثلثہ الاولان مجموع  
قولہ زینب سقر ماہ وجہ مبتدأ و ممتنع خبر و المطابقة بينهما شرط في التذكير والتانيث و  
هنا لم توجد الثاني ان المطابقة بينهما ايضاً شرط في الافراد والتثنية والجمعية وهنالم يوجد  
والثالث ان نسبة الامتناع اليها غير صحيحة لانها مستعملة وليست بممتنعة جاب بقولها صر  
له حاصله ان المطابقة بينهما شرط اذا كان الخبر مشتقياً وحاملاً للضمير وهو اجمع الى المبتدأ  
وهنا راجع الى صرفه فعلى صحة النسبة اليها قولہ فان سمي به الفاء للتفصيل وهي تدخل  
على تفصيل المجرول واجماله من حيث الحكم وهنا كذلك لان التانيث بالتاء سبب لمنع الصر سواء  
كان الاسم المونث علماً للمؤنث او للمذكر واما التانيث المعنوي فبسبب لمنعه اذا كان علماً للمؤنث  
واما اذا صار علماً للمذكر وذاك تانيث بالعلمية للمذكر فلا يعلم الحامل من الانصراف وعد فتظننا  
الى ان كان يوجد الزيادة على الثلاثة فغير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث المعنوي الحكم  
لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث وقام مقامها لان موضع تاء التانيث في كلام العرب ما  
فوق الثلاثة فكذلك الحرف الرابع قيل هذا منقوض بشاة وثبة قلنا ان الشاة في الاصل شاة ثم  
وقع التاء في الموضع الرابع ثم حذف الهاء للتخفيف وثبة اصله ثوب اجو واوى وهو اسم لوسط  
الحوض او شى ناقص ياتي وهو بمعنى الجماعة ثم وقع التاء في الموضع الرابع ايضاً وان لم يوجد  
الزيادة على الثلاثة فنصر اصله قولہ صرفہا اہ جواب عن اسولۃ ثلثہ تحريره كتحريم سابق في  
قولہ صرفہا اہ قولہ اى التعريف اہ جواب سوال وهو على المعرفة من اسباب منع الصر غير  
صحيح لان سبب منعه هو وصف التعريف لا ذات المعرفة اذ المعرف هو الاسم الذى فيه  
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذى فيه التذكير وانت تعلم ايضاً ان الاسم الذى فيه التعريف  
ليس بعلة كما ان الاسم الذى فيه التانيث والجمعة وهو المؤنث والعجم ليس بعلة بل العلة هي  
التانيث والجمعة اجاب بما ترى وانما لم يقل التعريف ليكون التفصيل على فخر المجرول ولم يقل في المجرول  
التعريف لضرر وزن الشعر قولہ اى شرط تاثيرها اہ اشارة الى ان العلمية ليست بشرط لوجود  
المعرفة لان جو المشروط بدن الشرط محال وهنا ليس كذلك كما في لرجل قولہ اى يكون  
ولما ذكر المصم المعرفة هي مؤنث فاتي بصيغة المؤنث ايضاً هي تكون ثم لما كان المراد من المعرفة  
التعريف فلذا اتى الشارح بصيغة المذكر اعنى يكون لان ضميره اجمع الى التعريف قولہ  
يكون هذا النوع من جنس التعريف اہ جواب عن اسولۃ ثلثہ الاولان قولہ المعرف مبتدأ و  
وقولہ شرطها مبتدأ ثان مصداقاً الى الضمير وقولہ ان يكون مؤنثاً وبتاويله المصداق باعتبار التانيث

عنه وحاصل ان الضمير في ممتنع راجع الى صر الثلاثة والمطابقة انما لزمت اذا كان الخبر مشتقاً وحاملاً للضمير  
المبتدأ وهنالم يوجد لان الضمير ممتنع اجمع الى الصرد والمبتدأ له اقول لعل تفسير الشرح منقول على  
وجهين احدهما على صيغة المضارع المعلوم كاذ بهما ليه المحشة والثاني بصيغة المصداق هو المشتهر الآن حرره عبد الرحيم ۱۲



المصدية وقوله علمية مؤل بكونها علما باعتبار الياء المصدية وهذا الجملة في محل الرفع خبر المبتدأ  
 الثانى وهو مع خبره في محل الرفع خبر المبتدأ الاول فتقدير المعرفة شرطها كونها كونها علما  
 فيلزم تكرار الكون في التعريف هو باطل الثانى ان الكون الاول من الافعال الناقصة اسم وخبر  
 مى طلبه ضمير اسم اوست كون ثانى خبر اوست ويكون خبر الكون محمول على اسمه فعلى هذا يلزم حمل  
 الصفة على الذات لان ضميرها كاجع الى المعرفة وهى ذات لانها عبارة عما قام به الصفة وهو  
 من هذا القبيل لان الكون قائم به الثالث ان الكون الثانى ايضا من الافعال الناقصة اسم خبر  
 طلبه ضمير اسم اوست علما خبر اوست خبر محمول على اسم فعلى هذا يلزم حمل الذات على صفة الصفة لان  
 العلم ذات لانه قائم به الصفة وهى التعريف الهاء ضمير اجمع الى التعريف هو وصف قائم بالعلم اجاب بقوله  
 اى يكون هذا النوع اه على ان اليا مصدية **قوله** او منسوبة الى لعلم اه اشارة الى جواب الثانى **قوله**  
 ان الفساناشية من اليا المصدية المحاصلة فى العلمية وههنا الياء للنسبة اى منسوبة الى العلم **قوله**  
 للتكثير اظهرا لان فوعية التعريف باعتبار مقابلة التكثير ومقابلة التكثير للتعريف لا للعلمية **قوله**  
 وهى كون اللفظ اه جواب سوال هو ان علة العجمة من اسباب منع الصر غير صحيح لانها من صفات الاسم  
 وهى عبارة عن اللكنة واللكنة من صفات المتكلم اجاب بقوله وهى كون اه **قوله** غير العرب اه  
 قيل عليه ان هذا التعريف ليس بما منع لصك على الصابون التنوير لانها ما وضعه غير العرب  
 مع انها ليس بعجمة **قوله** ان فى هذا التعريف قصو تقديره كون اللفظ ما وضعه غير العرب لا غيره  
 فم لا يرد لانها ما وضعه العرب ايضا كغيره فصار الوضع فيهما مشتركا **قوله** التأثير اه جواب  
 سوال هو ان قوله شرطها ان تكون علمية اه ظاهر ان العلمية شرط لذات العجمة وليس الامر  
 كذلك لو جئنا بحام هو من قبيل العجمة وشرط العلمية منتف في اجابنا ترى حاصلة انه ليس  
 بشرط لذات العجمة كما قلت بل هو شرط لتأثير منع الصر فلذا لم يمنع صر فى المثال الذى ذكر  
**قوله** شرطان اه اشارة الى دفع ما قيل انه لم يرد كوادوات المحصر به اجاب بقوله شرطان اى  
 فيه اشارة الى تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر **قوله** فى اللغة اه جواب سوال هو ان  
 لفظ فى الظرفية فجعل مدخولها ظرفا لما قبلها وظرفية قوله العجمة لما قبلها بصيغة ظرفية  
 الشئ لنفسه اجاب بقوله فى اللغة اى انما قد لفظ اللغة لان العجمة صفة فلابد لها من الموصوفين لان  
 انما اللغة بالعجمة غير صحيح لان صفة الشئ محمول على الشئ وههنا لا يصح حمل العجمة على اللغة اذ لا  
 يصح ان يقال اللغة عجمة اجاعنه مجازا بالنسبة تقديره فى اللغة العجمة **قوله** حقيقة كابراهم حكما

نحو اجاب شارح بجوابين بقوله اى يكون هذا النوع جنس هذا التعريف ثم لا يلزم المحذور ان كان فى بقوله او منسوبة حاصلة ان العجمة فى قوله علمية ليست لخصيصية كما تراه بالنسبة

**جواب سوال** **قوله** بنصب النحوى على كونه صفة لهذا الواقع خبر ليكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمى لانه نوع من مطلق النحوى  
 فحاصل الجواب ان الشارح اول كونه علما بهذا النوع لقصد الرد على من علم عدم جواز حمل اليا على المصدية لما ذكر من المفارقة لم يقل المعرفة  
 شرطها علمية كما قال تانث بالتأثير العلمى لانه يحتاج الى التاويل لجواز حمل اليا على النسبة ايضا لعدم صحاح الحمل لان المراد من  
 المعرفة التعريف لانه سبب لمنع الصر فالمنع التعريف شرط كونه علما والتعريف ليس بعلم بل بوجد العلم ملاك لا بد من التحقيق التام يقتضى الى غاية الطول



وہو ان قولك شرطها ان تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية منقوض بقالون لانه غير منصرف  
مع انه ليس بمنسوب الى العلم في اللغة العجمية بل الى العلم في لغة العرب اجاب بقوله حقيقة او حكما  
حاصل ان نسبتها الى العلم في اللغة العجمية اعم من الحقيقة والحكمي ههنا وان لم يوجد الاول  
لكن يوجد الثاني لانه لما نقل العرب من اللغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل فكانه  
كان علما في اللغة العجمية **قوله** اي على ثلاثة حرف اشادة الى ان الالف واللام بدل من المضما اليه  
**قوله** لان العجمة سبب ضعيف اه جواب سوال وهو ان حال العجمة كحال التانيث المعنوية  
في كون كل واحد منهما امرا معنويا فما الوجه ان تانيث المعنوي مع سكون الاوسط يعتبر تارة  
ولم يعتبر تارة والعجمة مع سكون الاوسط لم تعتبر اصلا اجاب بقوله لان العجمة سبب  
ضعيف اه **قوله** لانه تذكيير الضمير مع رجوع الى العجمة بملاحظة سبب او مناسبة الخبر  
وهو امر معنوي ثم المراد من الامر المعنوي انه لا علامته في اللفظ والافاسباب منع الصرف  
كلها امور معنوية كذا في العجمة **قوله** واما التانيث اه جواب وهو ان التانيث ايضا امر  
معنوي فلما جاز عدم انصرافها للعلمية والتانيث فينبغي ان يجوز عدم انصرافه في  
نحو نوح للعلمية والعجمة ايضا اجاب بما ترى اه **قوله** ههنا اه جواب سوالين الاول ان  
المبتداء والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين والخبر مشتقيا وجب المطابقة بينهما افراد وتثنية وههنا  
لم توجد والثاني انا لان سلم انهما ممتنعان فكيف يصح نسبة الاستناع اليهما اجاب بما ترى **قوله**  
وانما خص اه جواب سوالين الاول ان للعجمة شرطين فينبغي للمصنف ان يتفرع على الشرط الاول  
كما تفرع على الثاني بان قال فلجاء ونوح منصرف وشتر و ابراهيم ممتنع والثاني ان انصراف  
نحو نوح انما هو لا انتفاء الشرط الثاني وامتناع شتر و ابراهيم انما هو لوجود الشرط الثاني فينبغي ان  
يتقدم امتناعهما على انصرافه فيقال وشتر و ابراهيم ممتنع ونوح منصرف لان الوجود  
اشرف من العدمي لانه منبع الكمالات والعدمي منبع للنقائص اجاب بقوله وانما خص اه حاصل  
الجواب ان غرض التنبيه على ما هو الحق عند من انصراف نحو نوح وهو يحصل بذكر نوح  
وحد فلا حاجة الى ذكر اللجاء وحاصل الثاني انه اذا كان غرضه اه فصار هو المقصود والمقصود  
مقدم على غير المقصود **قوله** لان غرض التنبيه اه انما احتاج الى هذا التنبيه للرد على الزمخشري  
حيث ذهب الى ان نوحا كهود في وجود العلة **قوله** والاولى تقديم ما هو متفرع اه هذه الاول  
اذ انظر الى جلب المتفرع فالاولى بالتقديم تقديم المتفرع على انتفاء الشرط الثاني لان المتفرع  
على الانتفاء هو انصراف نوح والمتفرع على وجوده هو منع صرف شتر و ابراهيم والاصل  
في الاسماء الصرفة فتقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني اولى لان المتفرع  
على الانتفاء هو الصرف وعلى الوجود هو منع الصرف والاول وجوده والثاني  
عدمه والوجود في اشرف من العدمي فتقدم ما هو المتفرع على الانتفاء اقوى **قوله**











**قول** أمثاله جواب سؤال وهو ان المقصود في هذا الكتاب ذكر المسائل لا الامثلة فلم يذكرها ولم يذكر مثالا واحدا لا يجازوا الاختصارا جاب بقوله مثاله اه حاصله ان تعدد الامثلة مبني على تعدد المثلثات **قوله** وامثالها اه جواب سؤال وهو ان قوله واما فرازة مبتدأ وقوله فنصرف خبره والمطابقة شرط بينهما في التذكير والتانيث وهما لم يوجد وجا حصل الجواب ان هذا العبادة بخلاف المضاف تقديره واما مثاله **قوله** علم جنس اه الفرق بينه وبين اسم الجنس ان الاول موضوع للمفهوم الكلي من حيث انه معنوي ومعلوم في الذهن كاسامة واسم الجنس ما يكون موضوعا للمفهوم كلى مطلقا لا من حيث انه معنوي ومعلوم في الذهن كالاسد وللاول احكام المعرفة وللثاني احكام النكرة **قوله** وصيغة منتهى الجموع اه جواب سؤال وهو انه وان لم يوجد فيه الجمعية لكن يوجد فيه صيغة منتهى الجموع فينبغي ان يكون غير منصرف بغير الجمعية اجاب بما ترى **قوله** لا للجمعية اه فيه اشارة الى دفع ما قيل ان يتوحد على الماتن من ان ظاهر قوله لانه منقول عن الجمع مشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الضم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع والفرق ظاهر وكون اعتبار الجمعية الاصلية في حالة العلمية وان كان لا يصح لان العلمية ضد الجمعية ولكن الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الآخر وهما اعتبرا الجمعية وحدها لمنع الضم حالة العلمية ولم تعتبر لمنع الضم كذلك في الزيد **قوله** اذ لم يصرف اه قيل ان هذا الجواب انما يتم بقوله اذ لم يصرف فقد قيل انه حمل على موازنه والجواب الثاني يتم بقوله جمع سر والى تقديره فلا حاجة الى قوله وهو الاكثر والى قوله اعجبت الى قوله عربي قلنا ان ذكر قوله وهو الاكثر لدفع وهم الواهم بان نحو سر اويل وان كان اسم جنس لا جمع ولكن ينبغي ان يكون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنقض بالنوادى فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فحينئذ يحتاج الى الجواب واما عن الثاني فلانه لو كان عجميا فيها والاى وان لم يكن عجميا بل عربيا فحمله على موازنه غير جائز لان العربي اصل الاصل لا يحمل على اصل الاخر لان المحمول تابع للمحمول عليه لا يتبع احد الاصلين للاخر بخلاف الاعجمي لانه دخيل وهويتهم واما عن الثالث فلانه لو كان عربيا فيها والاى وان لم يكن عربيا بل عجميا لا يصح جمع سر والى لانها مفردة عربية وهو لا يصح ان يكون جمعا للعربي المفرد **قوله** فهو وان لم يكن الى قوله على الموازن جواب سؤال وهو انه يلزم من هذا الجواب ان اسباب منع الصرف عشرة فان الحمل على موازنه ذائد على التسعة مع انها منحصرة فيها فاجاب بما ترى **قوله** بان النقض به اه في تقييد الاشكال على قاعدة ٢٠ الجمع بالنقض اشارة الى ان المنوع هذا الاشكال فقط لا جنسه مطلقا حتى يرد ان كلمة لا في قوله فلا اشكال لنفي الجنسية فيكون المعنى ان سراويل اذ اصبحت فخر لا يرد جنس الاشكال



مع انه يرد عليه انه يلزم من انصرف انصرف انا عيم لا هما صادا على ذمة مفردة كما يصرف  
فوازنة لا نه موازن كراهية ويمكن الد فع بان سراويل مفردا عجمي ولا اعتبار لموازنة الا عجمي  
او انه على تقدير العربية نادر لم يحج غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكان لا يظهر مفردا لمصا بيج  
في العربية **قوله** ونحو جوار الوافيه للاستيناف وهذا الجملة استينافية وقعت في جواب  
سوال وهو انه كان قائلا قال كلما كان على وزن فواعل فهو غير منصروف قبل الا علل  
للجمعية وصيغة منتهى الجموع وبعد الا علل بقيت الجمعية فيه فقط فماتقول في نحو جوار  
فقال ونحو جوار دفعا وجرا كقاض او اعتراضية وما بعد ها جملة معترضة لا تعلق لها لا بما  
قبلها ولا بما بعد ها اوردها البيان نكتة وهي ان في نحو جوار في حالة الرفع والنحو اختلاف  
**قيل** انه منصروف وقيل انه غير منصروف كما بينه الشارح واما في حالة النصب فهو غير  
منصروف بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع مع الجمعية بالاتفاق فانظر في الضيائية  
**قوله** كل جمع منقوض اه جواب سوال وهو ان اضافة النحو الى جواب لا تخلو اما لامية او بيانية  
او ظرفية فبالنقد الاول دخل فيه دواعي وخرج عنه جوار وبالنقد الثاني بالعكس وعلى  
الثالث يلزم فساد المعنى وهو اضافة الشيء الى نفسه وحاصل الجواب ان المراد بالاضافة ههنا  
الاولى او الثانية لكن المراد بنحو جوار كل جمع اه **قوله** اى في حالتى اه في اشارة الى انهما  
منصوبان على الظرفية بنزع الحافض والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف كذا في الغفوة  
او جواب سوال وهو ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا والرفع والنحو ليس بواحد منهما  
اجاب بقوله اى في حالتى اه **قوله** اى حكم حكم قاض جواب سوال وهو ان لا نسلم ان نحو  
جوار كقاض لان جوار جمع وقاض مفرد ومشابهة الجمع بالمفرد باطل حاصل الجواب  
ان هذا التشبيه في الحكم لا في النفس لكن يرد عليه ان التشبيه من حيث الحكم ايضا باطل لان  
نحو جوار منصروف على الاختلاف وقاض منصروف على الاتفاق فدفع بقوله بحسب الصورة  
لكن يرد عليه ان التشبيه بحسب الصورة ايضا باطل لان نحو جوار على وزن فواعل بالنظر الى الاصل  
وقاض على وزن فاعل بالنظر الى الاصل فدفع بقوله في حذف الياء **قوله** بناء على ان الاصل  
اه جواب سوال وهو ان صرفه وغيره كلاهما من احوال الكلمة فلم يبن الا علل على الصرف  
اجاب بقوله بناء على ان الاصل اه **قوله** على وزن سلام اه في اشارة الى ان انصرف  
هذا الاسم من وجهين الاول ان الاصل في الاسماء الانصرف والثاني انه على ذمة  
المفردات وهما سلام وكلام وغيرها **قوله** لان المحذوف اه جواب سوال وهو ان صيغة  
منتهى الجموع ههنا ليست باقية في نحو جوار كما هو الظاهر اجاب بما ترمي **قوله** والتونين اه جواب  
سوال وهو ان لا نسلم ان نحو جوار غير منصروف بعد الا علل والا فلم اجري التونين فيه اجاب بقوله  
والتونين اه حاصله انه غير منصروف مع التونين لان المنوع من التونين القان لا العوض **قوله**



و فی لغة بعض العرب باختاره الکسائی و ابوزید و ابن عمرو بالجملة ههنا ثلثة مذاهب الاول  
 الصرف مطلقا ای قبل الاعلال و بعده والثانی عدم الصرف مطلقا والثالث الصرف قبل الاعلال  
 و عدم بعده و اما عدم مقبله و صرف بعده فلم یذکر ههنا احد **قوله** علی تقدیم منع الصرف  
 اه و وجه تقدیم منع علی الاعلال انه وان کان حال من احوال الكلمة و یعرض لها بعد تمامها لکن  
 الصرف و منعه مقصودان ههنا لا الاعلال فقد لا الهقام بشأنه **قوله** و هو صیرودة اه جواب  
 سوال و هو ان التركيب فی بعلبک لا یخلو و اما ان یکون قبل العلیة و بعد هان فان کان الاول فهو ممنوع  
 كما هو الظاهر و ان کان الثاني فالمرکب هو الذی یدل جزء لفظة علی جزء المعنی و هو ایضاً ممنوع  
 كما هو الظاهر اجاب بقوله و هو صیرودة اه حاصله ان المراد بالتركيب ههنا بعد  
 العلیة لکن لیس المراد بالمرکب ههنا الذی هو المذکور فی بحث الكلمة بل التركيب  
 ههنا معنی الصیرودة او تحریره بوجه اخر و هو ان عدم التركيب من اسباب منع الصرف لیس  
 بجار لانها من صفات الاسم و هو من صفات المرکب او من صفات المتکلم لانه حصل بفعله  
 اجاب بقوله و هو صیرودة **قوله** من غیر جزئیة حروف اه جواب سوال و هو ان هذا التعریف  
 لیس بما نعصد قر علی النجم و بصری علمین لان فیهما ایضاً صیرودة الكلمتين كلمة واحد  
 مع انه لیس فیها التركيب و لا ینبغ ان یکونا غیر منصرفین اجاب بقوله من غیر جزئیة  
 حرف اه **قوله** وان لا یکون باضافة الباء للملابسة ای لا یکون ذلک التركيب ملابساً  
 لیس بالاضافة و الاسناد و ذلک لان کل كلمة نقلت من المرکب فاعرابها و بناؤها باعتبار  
 المنقول عنه و معناها باعتبار المنقول الیه فلا یصح اعتبار منع الصرف باعتبار وضعها العلی  
 لامتناع اعتبار حکم کذا فی الغفور **قوله** فیکف توثر اه ای اذا کان فی طبیعة الشئ اقتضاء  
 الامر لا یجوز فی ان یکون اقتضاء امر یضاده لاسیما فی مادة واحدة حکماً لان المرکب الاضافی  
 فی حکم کلمة واحدة کذا فی الغفور **قوله** فیما یشی فی بحث المبنیات فی المركبات  
 حیث قال فی تعریفه کل اسم مرکب من کلمتین لیس بینهما نسبة لکن قال الشارح فی تفسیر  
 الکلمتین حقيقة و حکماً اه ثم قال و انما قلنا حقيقة و حکماً لئلا ینخرج مثل سیبویه و  
 نفطویه فان الجزء الثاني منه صوت اه هذا فی المرکب الصوتی مثل سیبویه ثم قال  
 المصنف فان تضمن الثاني حرفاً مبنیاً کخمسة عشر اه هذا فی المرکب العددی فذکر  
 الاخیر فیما بعد اعم من ان یکون صریحاً او کنایة فلا یرد ما قبل ان المصنف ذکر خمسة عشر  
 ولم یندر مثلاً سیبویه هذا الاسم لقب له و اما اسم المحض له فهو و سمي سیبویه لانه فی حالة  
 الطفلیة ینکی للتفاح و قال و یر و یر فلذلک سمي به و نفطویه سمي به عین النفط  
 لان صاحب النفط فی حالة خروج النفط ینخرج هذا الصوت منه و یر **قوله** ممنوع اقول هذا المنع  
 منع الحق لانه من العلیة لا یراد بالجزء منه الدلالة علی جزء منه کما لا یخفى و العجب من الجواب بتسليم هذا الشق ۱۲ مفتی

نکات

ای امر الی



ویر فلان لك سى به **قوله** المعد دتآن اه جواب سوال وهو ان الالف والنون في نحو حسان اسم احماي من النبي عليه السلام موجودتان مع انه منصرف فاجاب بقوله المعد دتآن اه حاصله ان الالف واللام عهد اشار بها الى الالف والنون المعد دتآن من اسباب منعه هما المزيدتان بخلاف حسان لانهما في اصليتان لانه على وزن فعال **قوله** وللنحاة خلاف اه جواب سوال وهو ان عدم هما من اسباب منع الضم غير جائز لانها من صفات الاسماء وهما ليستا من صفاتها لانها حرفان لا يقعان صفتان فكيف يصح عدمهما من اسبابه اجاب بقوله وللنحاة اه حاصله ان سبب منعهما المنع الصرف اما لكونهما مزيدتين واما المشابهتهما اه **قوله** والراجح اه لان عبارة المص فشرط انتفاء فعلا لانه غير ملائم مع الاول لانه لا ياتي عن دخول التاء عليه لان سبب منعه هو الزيادة فلا بأس بدخول التاء عليه بخلاف الثاني فانه ياتي عنه كذا في الزيد **قوله** اما ان لا يدل اه واما قدم العدمي على الوجودي لانه مفهوم الاسم والوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم عليها **قوله** يعني اه جواب سوال وهو انه يلزم التثنية في كلام المص لان قال ان كانتا في اسم فشرط العلمية ثم قال وان كانتا في صفة فانتفاء فعلا لان الصفة لا تكون الا اسما فصار التقدير هان كان في الاسم فكذلك وان كان في الاسم فكذلك فاجاب بما ترمي حاصله انا نغني به الجامد لان الاسم عام والعام اذا قابل الخاص وهو الصفة يراد به الخاص وهو الاسم الذي يقابل الخاص المذكور وهو لا يكون الا جامدا **قوله** في منعها اه جواب سوال وهو اننا لانسلم ان شرطها العلمية لان في رجلان وضاربان ليست العلمية مع انهما موجودان فيهما اجاب بقوله في منعها او جواب سوال وهو ان الضمير في قوله شرطه لا يخلو اما ان يرجع الى الالف والنون او الى الاسم فان كان الاول فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وان كان الثاني يرد النقض بالرجلان والفرسان فانها اسمان والالف والنون موجودان فيهما مع انهما ليسا علميين فاجاب بقوله في منعها اه حاصله ان الضمير يرجع الى الالف والنون لكنهما مؤنسان بتأويل السبب فافرد الضمير وارجع الى الاسم لكن العلمية انما شرطت في ذلك الاسم لامتناعه من الضمير لان الذات ذلك الاسم حتى يرد النقض برجلان وفرسان **قوله** وافراد اه جواب سوال وهو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع وحاصل الجواب ان الضمير يرجع اليهما باعتبار انهما مؤنسان بالسبب او انه راجع الى الاسم الذي ذكر يرد على هذا التقدير كما يرد في قوله في منعها واشار الى جوابه بقوله في امتناعه فان قيل ما وجه ايراد ضمير التثنية في قولنا كانتا وايراد ضمير الواحد في قوله وفشرطه ولم يجعلهما موافقين اه اقول هذا السؤال مالا وجه له لانك قد عرفت في قوله في سم ان الاسم بهما متقابل للصفة

نعم حصل على الاغراض يمكن فتر ۱۲ مولود محمد عبد الرحيم **له** اقول ليس غرض هذا التقييد بهما المحضة لان بين شقين مما دفعه الشارح فيما بعد متصلا اما دفع الاول فبقوله وايراد الضمير آه واما دفع الثاني فبقوله في امتناعه من المصرف فتر ۱۲ مفتي محمد عبد الرحيم



قلنا ان الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها  
 اورد ضمير التثنية وبالنظر الى السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه كذا في العصمة **قوله**  
 للزوم اه اشادة الى مذ هب من يقول به قوله او ليمتنع اه اشادة الى مذ هب من يقول به **قوله**  
 فشرطه الانتفاء اه جواب سوال وهو ان قوله اوصفة معطوف على قوله في اسم وهو معمول  
 لقوله وان كانت او قوله فانتفاء فعلا تة عطف على العلميت وهي معمول العامل المعنوية لانه  
 خبر فصادا معمولين لعاملين مختلفين وهذا العطف من قبيل عطف الشئيين على معمولي عاملين  
 مختلفين وهذا جائز اذا كان المجزوء مقدما وههنا ليس كذا لك بل المنصوب مقدم وهو  
 قوله في الاسم لانه باعتبار المتعلق المقدس خبر لقوله ان كانتا فاجاب بقوله او كانتا وبقوله  
 وبقوله فشرطه حاصله ان قوله اوصفة معمول لكانتا المحذوف وقوله فانتفاء  
 فعلا تة خبر للمبتدأ المحذوف وهو شرطه وهذا المجموع معطوف على قوله وان كانتا في  
 الاسم فشرطه العلمية فصادا من قبيل عطف الجملة على الجملة او تقديرا السؤال هكذا ان الجزأ  
 لا بد ان يكون جملة وهذا ليس بجملة اجاب بقوله فشرطه اه وحاصله ان قوله فانتفاء فعلا تة  
 جزاء شرط محذوف والجزاء جملة اسمية ههنا ايضا **قوله** يعني اه جواب سوال وهو ان قوله  
 او كانتا في صفة فانتفاء فعلا تة منقوض على عريان لانها ثابقتان في الصفة مع انتفاء  
 فعلا تة بالفتح لان مؤنثه فعلا تة بضم الفاء لا بالفتح فينبغي ان يكون غير منصرف اجاب  
 بقوله يعني اه حاصله ان المراد بانتفاء فعلا تة انتفاء تاء التانيث اعم من ان يكون على  
 وزن فعلا تة بفتحها او ضمها **قوله** شرطه جواب سوال وهو ان مقولة القول لا تكون الا  
 جملة وههنا ليس كذلك اجاب بقوله شرطه اشادة الى ان قوله وجود خبر للمبتدأ المحذوف  
**قوله** في انه منصرف او غير منصرف جواب سوال وهو انه منصرف من صفات الله تعالى ولا  
 اختلاف فيه لا حاد اصلا اجاب بقوله في انه حاصله ان الاختلاف فيه من حيث الانصراف و  
 عدمه لا من حيث انه صفة ام لا فان قيل انه يعلم من هذا الدليل يعني قوله لا نه متى كان اه مقصود  
 القائل بوجود فعل انتفاء فعلا تة فينبغي ان لا يختلف في رحمان لان انتفاء فعلا تة موجود قلنا  
 لا مطلقا بل انتفاء فعلا تة الذي يؤكد بدل ليل لفظ وهو لا يكون الا بعد وجود فعل  
 وانتفاء فعلا تة في رحمان لا يؤكد بدل ليل لفظي لانه لا رحي له **قوله** ودون ند ميان اه اشادة  
 الى ان قوله وند ميان عطف على سكران وهو مضاف اليه لندون فكذا هذا **قوله** وهو  
 كون الاسم على وزن اه جواب سوالين اما تقديرا الاول فهو ان عد غير جائز من

اسباب منع الضم لانها من صفات الاسم **له** حمله نعم مقصود القائل بوجود فعل انتفاء

فعلا تة لكن لا مطلقا كما توهمت وقد ضعف هذا الجواب المولوي عبد الحكيم بوجه فاطلة حاشية على

الحاشية المسماة عبد الغفور ١٢ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم



و وزن الفعل صفة الفعل و اما تقدیر الثاني فهو ان اضافة الوزن اليه لامية وهي مفيدة للتخصيص  
فحينئذ صا قول شرط ان يختص بالفعل مستكافا جاب عن الاول بقوله وهو كون الاسم  
اه وعن الثاني بقوله بعيد اه حاصله ان اضافة الوزن الى الفعل المجزئ النسبة لا لزيادة تها وهي  
الاختصاص كما في قولك المال لك لانها مجرد النسبة لا للتخصيص **قوله** فيها اه دفع  
لما قيل ان اختصاص وزن الفعل به ليس بشرط لان وزن ظرف موجود في الاسماء ايضا كحجر  
و مدد و شجر ا جاب بقوله فيها حاصله ان اشتراط وزن الفعل بالفعل في سببية  
منع الصرف لانه **قوله** احد الامرین جواب سوال وهو ان الشرط في وزن الفعل  
شیان الاول اختصاص به والثاني الزيادة في اوله غير قابل للتعارف فيجب ان يذكر ادوات  
الحصر ا جاب بقوله احد الامرین یعنی فيه اشارة الى ان العطف مقدم على الربط وهو  
مفيد للحصر و انما فسر بقوله كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اه لان الوزن  
بغير الاضافة في اللغة سمي و في الاصطلاح الفاء والعين واللام وهذا ليس مرادین  
ههنا بل هو على تقدیر اضافة عبارة عن كيفية تحدث في حروف الفعل وهذا  
ايضاً ليس مراد ههنا لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل واسباب منع الصرف  
من صفات الاسم فلا بد في ان مقتول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون  
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ليصير صفة للاسم **قوله** اما ان يختص جواب سوال  
وهو ان قولاً ويكون عطف على قوله ان يختص والعطف اذا كان بكلمة او قصد ير المعطوف  
عليه بكلمة اما اولی وان كان العطف بكلمة اما قصد ير المعطوف عليه بكلمة اما واجب و  
ههنا من قبيل الاول فلم تترك المعنى الاولیة ا جاب بقوله اما ان يختص اه حاصله ان  
تصدیر المعطوف عليه بما اعم من ان يكون حقيقة او تقدیر و ههنا من قبيل الثاني **قوله**  
في اللغة العربية اه جواب سوال مقدّم وهو ان اختصاص الوزن به بمعنى انه لا يوجد بالاستقلال  
في الاسم المنقول عنه باطل لان ههنا ليس كذلك لان هذا الوزن ليس مختصا به بل هو موجود  
في الاسم بالاستقلال ايضا نحو بقم و ثلم بالثاء كذا في الجنگازی ا جاب بقوله في اللغة العربية  
اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به بان لا يوجد في اللغة العربية و اما بقم و ثلم  
من اللغات العجمية فلا ضير في وجود الوزن فيها والى هذا السؤال والجواب اشارة فيما بعد  
بقوله و اما نحو بقم اه **قوله** معناه اه جواب سوال وهو انه اذا كان هذا الوزن مختصا به  
فكيف يوجد في الاسم لان خاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ا جاب بقوله بمعنى  
انه اه حاصله ان المراد باختصاص الوزن به ان لا يوجد في الاسم العربية الا

اه قوله شیان اه قول نعم لكن مجتمعين بل احدهما على سبيل منع الخلو كما هو ظاهر بقسمة كلمة الاول  
السوال باطل والجواب مثله ۱۱ محذره عفا الله عنه



بطريق النقل من الفعل الى الاسم **قوله** وجعل علماءه يعني ان شمر في الاصل من التثنية يعني  
 دامن بجيد ن ثم جعل علماء الفرس معروف يعني سريع السير لمناسبة بينهما **قوله** بد ماخوذ من  
 القبح يعني صرف كردن مال بيفائه ثم صار علماء بيمكة وهو ذو مزم لمناسبة بينهما في التثنية  
**قوله** وغتر بالتاء المثلثة من التعثير وهو بمعنى برءا فتادن ثم صار علماء لموضع مرتفع  
 لمناسبة بينهما لانه في ليلة مظلمة يلقي على الوجه من موضع مرتفع **قوله** خضم من  
 التخميم وهو الاكل بجميع فمداى بر طرف ذهن ثم صار علماء الرجل حريص لمناسبة بينهما **قوله**  
 غير مختص اه اشارة الى ان كلمة وهنالا نقصا لا حقيقة وهو ان لا يكون الجمع جائزا ولا الخلو  
 كقولنا العذ اما ذوقا وفرد وهنالا ايضا كذلك لان وزن الفعل المؤثر لا يجتمع فيه هذين الامرين  
 اعني الاختصاص به والزيادة في اوله ولا يخلو عنهما **واعلم** ان ههنا ثلثة مراتب الاول  
 انفصال الحقيقة وهو المذكور والثاني مانعة لجمع كقوله هذا الشيء اما حجرا وشجرا فلا يجوز  
 الجمع بينهما ويجوز الخلو لاحتمال كونه شيئا اخر والثالث مانعة الخلو كما قال العزديك ما في  
 البحر ولا يفرق فلا يجوز الخلو ههنا ويجوز الجمع **قوله** اي في اوله وزن الفعل اه فان قيل  
 ان اوله حملا يكون الالهزة فعلى هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه يكون الالهزة في الهمزة قلنا  
 ان هذا العبارة بحذف المضاف تقديرها في موضع اوله **قوله** اي زيادة حرف اه اشارة  
 الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه **قوله** او حرف زائد اه اشارة الى ان الزيادة  
 مصداق بمعنى الزائد وهو صفة يقتضيه الموصوف فصار معناه او حرف زائد **قوله** امثله اشارة  
 الى ان الكاف اسى بمعنى المثل صفة زيادة **قوله** اي حال كون اه اشارة الى ان غير وقع حالا  
 عن الضمير المجرور في اوله وهو الصحيح لان يمكن حذف المضاف واقامة المضاف  
 اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا في زيادة فهو من قبيل قوله تعالى  
 بَلْ نُنَبِّئُكَ إِنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي غَدَاةٍ مِّنْ عَذَابٍ مُّهِينٍ **قوله** ولو قال غير قابل للتاء اه هذا اعتراض على المصداق حاصل  
 ان هذا الحكم منقوض على اربع اقسام اولى به رجل رجل فانه غير منصف للعلمية ووزن الفعل مع  
 فوات الشرا عنه كونه غير قابل للتاء بل يقبل التاء كما في قوله اربعة رجال وعلى سؤلة غير منصف  
 باعتبار الوصف الاصل ووزن الفعل مع انتفاء الشر وهو عدم قبول التاء والحال ان اسود  
 يقبل التاء لانه يقال اسودة للحية لانه في فنيه ان يذكركم عقيب قوله غير قابل للتاء  
**قوله** قياسا وبالا اعتبار الذي امتنع من الضمير لاجله فبذلك قوله قياسا يندفع الاعتراض  
 الوارد على نحو اربع فان حقوق التاء به للتذكير على خلاف القياس لانه يقتضيه ان يجئ التاء

اه لا حاجة الى قوله در زمان گذشته كرده بود يدل عليه بل هو يدل على بعد المعنى الذي هو زائد على مفهوم  
 الماضي بل لا حاجة الى قوله بذر آه بعد بيان المعنى اه قول فيه من ظاهر لان نحو يزيد وشكر  
 عليين جامع للاختصاص بالزيادة فكيف يصح الانفصال الحقيقة اه مولوى محمد عبد الرحيم



في المؤنت لا في المذكور في اسماء العد من ثلثة الى عشر على عكس ذلك خلا في القياس  
وبن كمال الثاني اعني قوله بالاعتبار الذي اهيئ فاعلا اعتراض الوارد على نحو اسود فان  
محقق التاء في اسودة لحيث لا تلت ليس باعتبار الوصف الاصل الذي امتنع عن الصرف  
لاجله بل باعتبار غلبة الاسمية العادضة الا ان يقال ان ذلك القيد مراد في المتن فخر لا يرد  
شي حاصله ان المراد بعدك قبول التاء عدم قبولها الذي امتنع من الصرف لاجله فلا  
يرد على الاسود واما قبولها التاء في اربع باعتبار الوضع المجنسة واما باعتبار الشخص فلا  
يقبل التاء وعدك انصرف ايضا بهذا الاعتبار وحاصل الجواب ان الالف واللام في قوله  
للتاء عهد اشارة بها الى ان عدك قبول التاء قياسا وباعتبار الذي امتنع من الصرف  
لاجله فلا حاجة الى هذا القيد **قوله** آو من اجل اشتراط اه الشرط ههنا بمعنى العلة  
والسبب وذلك شائع فلا يرد ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة بالنسبة  
الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط وهو عدك قبول التاء كذا في الزبد  
**قوله** اي كذا اسم اشارة الى ان هذا القضية صالحة لان يقصد بها كلية او جزئية وهي  
عبارة عما لا يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا ولا بعضا نحو الانسان حيوان فمثلا  
الكلية وهي عبارة عما يبين كمية افراد الموضوع فيها كالا نحو كل انسان حيوان ومثالا الجزئية  
بعينه هذا لكن لا كالا بل بعضا نحو بعض الانسان حيوان **قيل** هذا مخالف للقاء عدة  
المنطقية لانها في قوة الجزئية قلنا هي على قسمين احدهما .. مهملات العلوم وثانيهما  
مهملات المحاورات والقي هي في قوة الجزئية هي الثانية والاولة في قوة الكلية لان قواعد  
العلوم كلية **قوله** بالسببية المحضه اه جواب سوال وهو ان للتبادر من قوله علمية مؤثرة  
هي العلمية المؤثرة بالسببية المحضه فذلك منقوض على طلحة وغير ذلك لانها تتجاعم  
معها اي مع المؤثرية اجاب بقوله بالسببية المحضه اه **قوله** بواحد اي بمفهوم واحد  
لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة فيراد من زيد المسبب بزيد ان المسبب  
سواء كان متعدد او منحصرا في فرد واحد لكنه اعم باعتبار التصور **قوله** المشتهر اه  
قيد به لانه لا غالب لا ثول بوصف غير مشتهر بقريته يصير زكدة ايضا

**له** ويرد عليه ان العلة هو وزن الفعل والشرط هو كونه غير قابل للتأ فاطلاق العلة على الشرط غير صحيح  
لان الثبوت انما يكون بهالاب اجيب بانه جعل الشرط بهذه الشرط بامتناع احمر وانصرف يعمل وكون هذا  
الاشتراط علة للحكم المذكور محال لا يخفى اري بعض الافاضل وهو المفهوم من الشرح وقال مولانا جمال الدين بامفصل  
ان المهم فسر امتناع اللفظ فيه وصف اصله من الصرف هو امر على اشتراط الزيادة بعدم قبول التاء وهذا في  
الحقيقة جعل وجود الزيادة مقارنا بهذا الشرط علة لامتناع اللفظ فيه وصف اصله لا جعل وجود الشرط علة  
للشروط حتى يرد ما ذكر ويحتاج الى التكلف في الجواب امتناع هذا الجواب غير ما هو المستفاد من الشرح ١٢



كذا في الزيد حاشية الفوائد لضيايئة **قوله** استثناء مما بقى اه جواب سوال هو ان تعدل استثناء  
 من امر واحد غير معهود من غير عاطف وهما لم يوجد العاطف وحاصل الجواب ان قوله الا  
 العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء فيكون معنى الاول ان علمية لا تجتمع مع مؤثرة  
 مع سبب من الاسباب الا ما هي شرط فيه ومعنى الثاني ان العلمية لا تجتمع مع غير ما هي شرط  
 الا العدل ووزن الفعل فالاستثناء الاول من المطلق والكل والثاني من المقيد  
 والجزء فحينئذ صاد المستثنى منه ايضا متعدي **قوله** وهما متضادان اه جواب سوال  
 وهو ان قوله وما فيه علمية مؤثرة اه ليست كلية لجواز ان يجتمع في الاسم  
 ثلاثة اسباب اعنى العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر يبق فيه سببان العدل و  
 وزن الفعل لما انهما ليست بشرط حتى يعدم للشروط عند عدمه فكيف  
 يصح قوله فاذا انكر بقاء سبب او على سبب واحد اجاب بقوله وهما اي العدل  
 ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانها فلا يجتمعان حتى يبق بعد ذوال  
 العلمية سببان فلا تجتمع مع العلمية الا احدهما كذا في الزيد وحاصله ان صحة  
 المادة لود والنقض شرط وهما لا توجد لانه لم يوجد الاسم في كلامهم ان يجتمعا فيه  
 حتى يبق بعد ذوالها سببان **قوله** للمعتبرة اه جواب سوال وهو انه منقوض بوزن  
 فعل لانه كما يوجد في الفعل كضرب يوجد في العدل لا يضر كثيرا اجاب بقوله للمعتبرة اه  
**قوله** اي لا يوجد اه اشارة الى ان كلمة يكون تامة بمعنى يوجد **قوله** من الامر الدائر  
 اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله فلا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى مطلق السبب  
 او الى احدهما او الى مجموعهما فعلى الاول يصير معناه فلا يوجد سبب من الاسباب  
 معها الا احدهما وهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد السبب في الخارج  
 بسبب غيرهما كالتانيث والجمعة والتركيب والالف والنون المزيدين وعلى الثاني  
 يصير معناه فلا يوجد حد هما معها الا احدهما فحينئذ صاد استثناء الشيء عن نفسه و  
 ايضا استثناء الكل عن الكل وعلى الثالث يصير معناه فلا يوجد مجموعهما معها الا احدهما و  
 هو ايضا باطل لان هذا الاستثناء متصل والاصل فيه ان يكون حكمه مثل حكم المستثنى  
 منه على تقدير عدم الاستثناء كما في قولهم جاء في القوم الا زيد لانه يتقدّر عدم الاستثناء  
 حكمها واحد وهو المجبئية وهما ليس كذلك لان حكم المستثنى منه هو عدل وجودهما  
 معهما وحكم المستثنى وجود احدهما اجاب بقوله شئ من الامر الدائر اه حاصله انه  
 لا يرجع الى واحد منهما بل يرجع الى الامر الدائر فخر لا يرد وفيه نظر لان الاستثناء الكل  
 عن الكل باق من حيث المعنى لانه ليس مغايرة في التعبير لان ما صدق عليه قوله غير  
 ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل



ووزن الفعل الا احدهما **واجیب** بان مفهوم قوله غير ما هي شرط فيه  
عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد ههنا العدل ووزن الفعل و عموم  
لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه  
حاصلا لانه ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوائق الا فلانة و فلانة و فلانة  
و فلانة صح الاستثناء حتى لم يطلاق واحد منها مع ان هذا استثناء الكل عن الكل  
من حيث المعنى لان مفهوم قوله نسائي عام يتناول اربع نسوة وغيرها وان كان ما صدق  
عليه اربع نسوة كذا في الغفور والغاية **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو  
سبب اه جواب سوال وهو انه منقوض بطمحة مثلا فانه بعد التكرير باق مع التانيث وايضا  
ينتقض به ان فانه بعد التكرير باق بالالف والنون المزيدين اجاب بقوله اے  
لم يبق اه حاصله ان المراد بعدم البقاء بلا سبب عدل بقاء اثره لا ذاته كما فهمت  
وكلمت لا في قوله بلا سبب بمعنى غير والا لم يصح دخولا الياء عليها فلما اعتبر قيد  
الحيثية لا يرد النقص بقولنا اذ ريجان لاجتماع الادبعت فيها وهي التانيث لانها علم بلد  
في العراق والتركيب لانها مركب من الكلمتين والعجمة والالف والنون المزيدين وعدل  
ودو والنقص ظاهر عدل بقاء وصف السببية فيها بعد التكرير واعلم ان لاسباب المناقشة  
من الصرف اقسام قسم لا يجتمع مع العلنية كالصفة والجمع وقسم يجتمع معها ولكن  
ليست مؤثرة كالف التانيث وقسم يجتمع معها ومؤثرة ولكن ليس بشرط كوزن الفعل  
والعدل وقسم يجتمع معها ومؤثرة وشرطا ايضا كالتانيث والعجمة والتركيب والالف  
والنون المزيدين **قوله** هذا اي خذ هذا او مر هذا او مضى هذا و فاعلم  
هذا واحفظ هذا **قوله** وقد قيل اه اعتراض على المقول وهذا واضح واستدل على عدل  
صحة الحكم بان العدل ووزن الفعل متضادان لانهما قد جمعتا في اوصفت بكسرتين على ما  
ذكره فالجواب بطريق المنع في مقابلة قيل اذا قرر هذا البحث بطريق المنع باننا لانسلم انهما متضادان  
فانهما يجتمعان في اوصفت فخر لا يصح الجواب اذ منع السند غير مسلم **قوله** اذ جعل هذا البحث  
بطريق المنع فيكون متضمنا للدعوى فان كون جود العدل في اوصفت دعوى من الدعوى فاستدل  
بقوله فانه امر من صمت يصمت اه فيصح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل  
عبد الرحمن **قوله** وان لم يشتر اي الامر من صمت يصمت بكسرتين ويصح ايضا بضميتين  
لكن ورود الامر من صمت يصمت بكسرتين على سبيل عدل الاشتهاد يعني ان رد اوصفت بضميتين  
من صمت يصمت بضم العين على سبيل الاشتهاد لكن رد اوصفت بكسرتين من صمت يصمت  
على سبيل عدم الاشتهاد ايضا **قوله** انه اشاد الى ان قوله وخالف سيبويه اه جواب سوال وهو  
**قوله** ان قول من لا يتر الى آخر المسئلة ليس في غفور على ان اطلاق غفور على الغفور من المنوع الشرعي للمحشاة عادة هذا الاطلاق ۱۲ مفتي







امثالهما لا هما ليسا على وزن ويد خل نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من التفضيلية  
لاهما على وزن احمرا الامر بخلافه يثبت الاختلاف في وصفية سكون وامثاله  
لا في نحو اجمع وافعل التفضيل اذ لم يستعمل من لانهما منصرفان بالاتفاق فاجاب بقوله  
والمراد اه **قوله** فانه منصرف بعد التكرار يعني ان نحو اجمع منصرف لانه وان كان  
معنى الوصفية فيه ظاهر نظرا الى ان اسم التفضيل المجرد عن من التفضيلية لكن يجيء  
بمعنى كل يعين اذ جعل غير منصرف للصفة ووزن الفعل فيجوز واما اذ جعل علما يكون  
غير منصرف بالاتفاق للعلمية ووزن الفعل فاذا انكر لم تؤثر الوصفية في منع الضم الضعف  
معنى الوصفية لانه بمعنى كل مثل اشترت العبد اجمع اى كله لاذاته يتصف بالكل فاذا زادة  
الذات كذا لك غير معلوم فتعرض الخفاء فيه فلا تكون الوصفية في ظاهر غير  
خفي كذا في الزبد **قوله** حتى ضاراه يعني ان فعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية  
منصرف بالاتفاق لانه ان كان فيه معنى الوصفية موجودا على تقدير استعماله في المعنى  
التفضيلي لكنه اذا صار خاليا عن الوصفية الموصولة بعرض الخفاء اليه فلا تكون الوصفية فيه  
حينئذ ظاهر **قوله** اى انما خالف اه في اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له لقوله  
خالف وفاعلهما متحد وهو سبويه كما هو المختار **قوله** بعد التكرار طرف للاعتناء  
**قوله** قيل الباعث اه جواب عن ذلك الاعتراض في لفظ قيل اشارة الى الضعف ووجه  
الضعف ورود الاعتراض عليه بقوله وفي بحث **قوله** لانها قد زالت بالكلية اه فصا  
قياس احمرا على اسو وارتم حال غلبة الاسمية قياسا مع الفارق قلنا اعتبارها فيهما باعتبار  
الاصالة لا باعتبار الثابت وهذا المعنى موجود في نحو احمرا ايضا فيكون قياسه عليهما موافقا  
وما قيل ان جازبا اعتبارا شتمته من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمرا من فيه حمرا فمد فوع  
لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع لغته ولذلك تراها في الاغلب  
مجردة عن المعنى الاصل كزيد وعمر وانهما مصداق في الاصل من زاد يزيد زيدك وزيادة  
وعمر يعمر عثروا وعمره اى عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصل في حال العلمية  
واما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام اعتبر فيها ذلك كذا في الزبد **قوله** زالت بالعلمية  
اه انما قيد السقوط بالعلمية احترازا عن السقوط بالغلبة الاسمية فانه معتبرا اتفاقا **قوله** لما  
اعتبر اه اعتراض وحاصله ان سبويه لما اعتبر الوصف الاصل في احمرا بعد التكرار كما  
يدل عليه قول المصرح اعتبارا للصفة الاصلية مع كونه زائدا يلزم ان يعتبر  
في باب حاتم حال العلمية ايضا لان الاعتبار على المعتبر فلان يعتبر حال العلمية ايضا لوجود  
الاصالة فيه كذا في الزبد اجاب بقوله ولا يلزم اه حاصله انه لا يلزم من اعتبار الوصف  
الاصل في مثل احمرا بعد التكرار اعتبار الوصفية الاصلية في نحو باب حاتم



حاتم والا يلزم اجتماع المتضادين ثم الحاتم في الأصل وصف لذات من له السخاء ثم صاد  
 علما للحاتم الطائي وانما سمي بذلك لان كان علما للشخص كان من قبيلة الطي لكثرة جوده **قوله**  
 لفظ واحد اه جواب سوال وهو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد ليس بمنوع لانكم قد  
 اعتبرتم الوصفية في نحو ثلث ومثلث والعلمية في نحو عمر مع ان الحكم فيها واحد  
 وهو منع الصرف فاجاب بقوله لفظ واحد اه حاصله ان اعتبار المتضادين في حكم  
 واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع اي هذا الحكم من لفظ واحد وهذا من لفظين اعني ثلث  
 وعمر وطلحة **قوله** وجميع الباب اه اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف  
 وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد بالباب ما فيه علمية  
 مؤثرة بناء على قربه منها يعني ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهو غير  
 المنصرف الاسم المطلق وكان جواب سوال وهو كان سائلا قال قد بين حال بعض  
 باب غير المنصرف وهو الذي فيه علمية مؤثرة بانه في وقت التنكير ينقلب  
 عدم الصرف بالصرف الا عند سيوويه في بعض المواد فاحال جميع الباب اه هو الصرف  
 سبب من الاسباب او حكم من اخر حكمه ام لا وقال وجميع الباب باللام كذلك في العصمة  
**قوله** باللام اه اما ظرف مستقربا اعتبار المتعلق وقع صفة الباب تقديره وجميع الباب  
 المتلبس باللام ينجز اه او ظرف لغو لقوله ينجز تقديره وجميع الباب ينجز سبب دخول اللام  
 والاضافة اه **قوله** اي بد خولا اه جواب سوال وهو ان هذا الحكم منقوض بالاحمد في  
 حال العلمية لاشتماله على اللام بان يصير جزء منه لا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع  
 وجود اللام فيه ولا ينجز بالكسر اجاب بقوله اي بد خولا اه بخلاف المضاد في الاحمد  
 ليس اللام داخل عليه بل جزءه بسبب احاطة العلمية **قوله** لام التعريف اه جواب سوال وهو  
 انه منقوض بنحو المال احمد فان اللام داخل على غير المنصرف مع انه لا يصير مجرورا  
 لكسر فاجاب بقوله لام التعريف اه حاصله ان اللام في قوله باللام عوض عن المضاف اليه هو  
 التعريف وذلك لام الحاجة **قوله** عليه اه جواب سوال وهو انه ينقض بنحو الرجل فانه دخل  
 عليه لام التعريف مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا مجرورا بل منصرف كما كان فاجاب  
 بقوله عليه اه لا على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافة الى غيره اه جواب سوال وهو انه ينقض  
 بنحو غلام احمد فان الاضافة الى غير المنصرف موجود مع انه لا يصير مجرورا بالكسر فاجاب  
 بقوله اي اضافة الى الغير اه لا اضافة الغير اليه وهذا من قبيل الثاني **قوله** اي يصير  
 مجرورا اه فيه اشادة الى ان باب الانفعال يحكي بمعنى الصيرورة او جواب سوال وهو ان الانجزا  
 في اللغة كشيء فاخذ بهذا المعنى غير مناسب فاجاب بما ترسم حاصله ان المراد بالمعنى الاصطلاح  
 لا اللغوي كذلك في عبد الرحمن او تحريكه بوجه اخر وهو ان قوله ينجز متعد بنفسه فلا حاجة الى



تقدیر بالباء اجاب بقولہ ای یصیر مجروراً اشارۃ الی انہ لازمی قولہ اے بصوۃ الکسر اہ جواب  
سوال وہو انہ کیف یجرب بالکسر لان الجرم من القاب العرب والکسر من القاب المبنی و فیما بینہما  
منافاة فاجاب بقولہ اے بصوۃ الکسر لا غیر لکن الظاہر ان یقول بالکسر لئلا یمتاز الی رکن  
للمؤنۃ لکن التقن فی العبادة من داب الفصحاء **قولہ** او تقدیر اہ جواب سوال وہو انہ منقوض  
بجوہرت بالحبیل فانہا لا تصیر مجرورۃ بصوۃ الکسر فاجاب بقولہ او تقدیر **قولہ** وانما لم یکتف اہ  
جواب سوال وہو ان الاصل فی العبادة الایجاز والاختصار فلا بد لہ ان یقول جمیع الباب باللام  
والاضافة ینجزاہ فلا فائدة فی قولہ بالکسر فذکر بعد مستحکک لان الانجواز لا یکو الا بالکسر  
فاجاب بقولہ وانما لم یکتف لان الانجواز قد یکون بالفتح کما فی قولہ مرت باحمد ذلک  
لیست بمراد ہنا **قولہ** ولا بان یقول اہ جواب سوال ظاہر **قولہ** وللنحاة اہ جواب سوال وہو انہ  
لم یزید کرینصرف فی موضع ینجزا جاب بقولہ وللنحاة اہ **قولہ** مطلقاً ای سوا عبقی العلتان  
مع اللام والاضافة **قولہ** اے اللام اہ فی بحث وہو ان الاسناد الیہ الاضافة ایضاً من جنس  
الاسم مع ان غیر المنصرف لا ینجزا جیب بان الاضافة واللام توثران فی اللفظ والمعنی لہما یجعلان النکرة  
معرفۃ وسائر الخواص لیس کذلک کذا فی العصمة **قولہ** مع اللام اہ لان اللام علامۃ التعریف  
والتنوین علامۃ التکید واما اذا کان بغیر التکید فلا یجتمع ایضاً لطرذ الباب واما مع الاضافة لہا  
تدل علی الاتصال والتنوین یدل علی الانفصال وینہما منافات ۱۲ وجہ الدین **قولہ** والممنوع  
بالاصالة اہ لانہ لا مکنیۃ الکلمۃ للاعرابات الثلاث فاذا امتنع التنوین ہنا بسبب منعہا من الصرف  
فلا بد ان یمتنع عنہا احد منہا فائداً ظہور امتناعہ عنہا فی امتنع الکسرة منہا لہا متوسط واذا  
ضعفت مشاہدتہ بالفعل امتنع التنوین منہا لا الکسرة والامر لیس کذلک اجاب بقولہ والممنوع اہ او  
جواب سوال وہو انہ اذا کان غیر المنصرف فی ہذا الحالۃ غیر منصرف ینبغی ان لا یدخلہ الکسرة  
ثم لما فرغ المصنف من تقسیم الاسم العربی باعتبار الانصراف وعدمہ شعر فی تقسیم اخر العرب  
باعتبار اقسام الاعراب **فقال المرفوعات** اہ یجوز قرأتہ بالسکون بان لا یکون لہ محل من  
الاعراب کالاسماء المعدۃ کزید وعمر ویکر فیکال المرفوعات والمنصوبات والمجورات بل کان  
لمجرد الفصل عن السابق ویجوز ان یکون مرفوعاً بان یکون خبراً للمبتداء المحذوف وبالعکس ہذا  
المرفوعات وعلی ہذا یقتدرین ضمیر ہو مع ما بعد جملة علیحد متاذا عبا یلہا او تکز مبتداً  
وقولہ المشتل خبرہ وضمیر ہو للفصل بین المبتداً والخبر وضمیر ہو مبتداً عثان وما اشتل خبرہ  
ثم للببتل الثاني مع خبرہ خبر للمبتداً الاول وهو المرفوعات واللام فیہا اما للاستغرا ای جمیع  
انواع المرفوع والجنس الحقیقۃ بان یکون مبطلا للجمعیۃ بقربیتہ مقام التعریف اولہا ہذا الخاتمی

وہو انہ لا یجوز ان یمتاز الی رکن للمؤنۃ لکن التقن فی العبادة من داب الفصحاء

المرفوعات  
الاعراب  
الکسرة  
الاضافة  
اللام  
المتنوع  
المنقوض  
الظاہر  
المراد ہنا  
الممنوع  
المشتل  
المرفوعات  
المبتداً  
الخبر  
المرفوعات  
الجنس  
المبطل  
الجمعیۃ  
مقام  
التعریف  
اولہا  
ہذا  
الخاتمی



المفهومة المفهومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب جروا نأجمع ولم يأت بضيق المفهوم مع انه ملائم  
 بمقام التعريف وبارجاء الضمير اليه فيما بعد لان تعريفه الرفع سابق بقوله فالرفع علم الفاعلية و  
 وتعريف المرفوع ههنا بقوله هو ما اشتمل على اعلان فيه توهم انحصار المرفوع في نوع واحد و  
 هو الفاعل فزال ذلك التوهم بصيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع اذ تعدد الفاعل لا يلائم المقام  
 كما لا يخفى وانما قدم المرفوع على اخواتها لانه عمدة في الكلام بخلاف اخويها لانها مفصلة  
 كذا في العصمة قوله جمع المرفوع اه جواب سواله وهوان المرفوعات صفة الاسماء والاسماء  
 جمع اسم والمرفوعات جمع المرفوعة واتصاف الجميع بالجمع يستلزم اتصاف الاحاد بالاحاد فخرج  
 صادر المرفوعة صفة الاسم والمطابقة بين الصفة والموصوف شرط في التذكير والتانيث وههنا  
 لم يوجد اجاب بما ترى قوله لان موصوفه اه جواب سواله هوان جمع المرفوع على  
 المرفوعات غير صحيح لان الجمع بالالف والتاء مختص بالموثث وحاصل الجواب ان المرفوع صفة  
 الاسم وهو مذكر لا يعقل وصفته بجمع بالالف والتاء لانه مشابه بالموثث من حيث نقصان العقل  
 لكن في الموثث قصوه وفي ذلك عدم قوله هذا الجمع مطرد اه فيه تقديم وتأخير تقييد وجمع  
 صفة المذكر الذي لا يعقل بهذا الجمع مطرد قوله كالصافات اه جمع صافة صفة لفرس لا يعقل  
 وهو قياس فقهي وهو عبارة عن التمثيل قال قدس سره في الحاشية الصافات من الخيل الذي  
 يقوم على ثلاثة قوائم واقام الواو على طرف الحافز اقله عن الصحاح قوله سجلات اه جمع  
 سجل صفة جمل لا يعقل اي سمينة قوله الخاليات اه جمع خالي بمعنى ماض صفة يوم لا يعقل  
 اي يوم گذشته قوله اي المرفوع الدالة اه جواب سواله هوان ضمير هو لا يخلو اما ان يرجع الى المرفوعات  
 او الى المرفوع فعلى الاول يلزم ارجاء الضمير المفرد الى الجمع وايضا يلزم ارجاء ضمير المذكر الى الموثث  
 وايضا للمرفوعات جمع والمخوذية افراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد لا الماهية والجنس مع  
 ان الامر بالعكس لان الافراد كثيرة غير متناهية وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم  
 تعريف الفرد لان المرفوع فرد وحاصل الجواب ان الضمير اجمع الى المرفوع وهو مذكور في ضمن  
 المرفوعات وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما او معنى وههنا هو الثالث ولا يلزم تعريف الافراد  
 لان اللام للجنس هو بطل معنى الجمعية قوله اي اسم اه جواب عن اسئلة ثلثة احدها ان  
 كلمتها وضع للعموم فعلى هذا التعريف ليس بجامع لصدره على الدال مثلا في نحو جاءني زيد  
 لانها مشتملة على علم الفاعلية مع انه ليس بمرفوع والثاني ان المضارع ايضا مشتمل على علم الفاعلية مع  
 انه ليس بمرفوع والثالث ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما استعرف  
 في بحث الضمائر وههنا كذا لان ما موصوف وما بعد صلة والموصوف من المعارف فينبغي ان يقول  
 هو هو ما اشتمل اه فاجاب بقوله اي اسم اه حاصله ان كلمة ما وان كانت موضوعة للعموم لكن المراد  
 ههنا الاسم القرينة عليه كالمرفوعات فلما فسر كلمة ما بالاسم اندفع الاول والثاني فبالتكرار اندفع الثالث







**قوله ولا شك** اه هذا تصريح على وجاز **قوله فكيف** اه وجزال **قوله** ام من المرفوع  
 او مما اه انما ترد فيهما لان في ارجاع الضمير لکوا احد منها حسان وقبحان اما حسنه فبا اعتبار ان  
 ارجاع الضمير الى المرفوع يكون تقسيما للمعرب بعد التعريف وتقسيم المعرب بعد التعريف على غاية  
 ايضاح المعرب واما حسنه الثاني فلان فيه مطابقة لضمير ذكر في التعريف ودد الذي يذكر فيما بعد  
 من قوله ومنها المبتداء والخبر واما قبح الاول فبا اعتبار ان الاصل في الضمائر ان تكون راجعة  
 الى مكان الاقرب وهو قوله ما شتم لا الابدع هو المرفوع واما قبح الثاني فبا اعتبار ان  
 الاصل فيها ان تكون راجعة الى المذكور الصريح لا الضمني وهما الى الثاني لان المرفوع مذكور  
 في ضمن المرفوعات وفي ارجاعه الى قوله ما شتم ايض حسان وقبحان وهذا على عكس ما  
 ذكرنا **قوله** لانه جزء الجملة اه غالباً في افادة النسبة فلا يريد ما قيل انه قد يكون جزء الجملة  
 الاسمية كما في زيد قائم ابوه وانما كانت اصل الجملة لانهما مشتمل على الشئ الذي وضع للنسبة  
 وهو الفعل لانه وضع لان يكون مسند دائماً فصادت النسبة قوية في الجملة الفعلية والرفع  
 علامة لكون الشئ مسند اليه وهو ايضاً قوي لانها لا تكون الا مسند اليه فخرج صارا لجملة ٢٢  
 الفعلية قوی ايضاً واما الاسناد في الجملة الاسمية فبعارض التركيب **قوله** ولان عامله  
 اه لان عامله موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فانه عديم معقول وقوة المؤثر  
 يقتضيه قوة الاثر وهو الرفع وهو علامة لكون الشئ مسند اليه فصار الفاعل اقوى في المرفوعة  
 من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء من انه لا يفيد قوة في المرفوعة بل يفيد فضيلة  
 عامله كذا في الغفور **قوله** وقيل اه قائم سيويه وفي لفظ قيل اشارة الى الضعف **وجزه**  
 الضعف ما ذكرنا من قوة المؤثر اه **قوله** لانه باق اه هذا الدليل وان كان يقتضيه اصالة المبتداء بالنسبة  
 الى لفاعل والمبتدأ ان المبتدأ اصل المرفوعات لكنه اذا ثبت اصالته بالنسبة اليه فقد ثبت اصلية با  
 للنسبة الى سائر المرفوعات بالطريق الاولى كذا في الزبد **اجيب** عنه بان اصلها ان الاصل في  
 المسند اليه التقديم لكن لا مطلقاً بل اذ الميمع مانع وفي الفاعل وجد مانع منه وهو الالتباس بالمبتدأ  
**واجيب** عن قوله ولانه يحكم اه بان الاصل في الحكم الحكم بالمشق والحكم بالجماد قليل لا يعتد به  
**قوله** اي اسم اه جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل كما  
 ذكرنا **اجاب بقوله** اسم اه حاصلها اننا لانسلم ان الخبر معرفة بل انكرة لان كلمته ماموصولة لا موصولة  
 كما هو الاصل في الخبر **قوله** او حكما اه جواب سوال هو ان نحو ان ضرت في اعجبنى ازضرت زيداً  
 فاعل اعجبنى مع ان ليس باسم بل جملة اجاب بقوله او حكما حاصلها ان اسم حكما با اعتبار ان المصدرية  
 الناصبة فتقد يره اعجبنى ضربك زيد **قوله** اسند اليه الفعل اه قيل المراد من هذا الفعل لا يخلو اما  
 الفعل اللغوي والاصطلاح لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يكون ذكر قوله وشبهه فيما بعد بلا فائدة  
 لان شبهه اخل في الفعل اللغوي ولا الى الثاني لانه لم يسند الى لفعل الاصطلاح وهو المحذوف والنزاع



والنسبة الى فاعل ما اجيب عنه بان المراد هو الثاني لكن ما اسند اليه خبر هذا الفعل هو الحد ث واما  
 يكون اسناد الشئ باعتبار اجزائه قوله بالاصالة اه جواب سوال وهو انه يدخل في الحد عمري في  
 جائتي زيد عمر لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل معطوف اجاب بقوله بالاصالة قوله  
 اي ما يشبه اه جواب سوال وهو ان نحو ابوه في زيد قائم ابوه فاعلم مع انه لم يسند اليه شبه الفعل بل  
 اسند اليه المشبه بالفعل وهو قائم لان الشبه نسبة بين الشبه والمشب به حاصل الجواب ان الشبه  
 بمعنى المشابه بصيغة اسم الفاعل ولها كان هو صفة ولا بد لها من الموصوف زاد موصوفها وهو  
 ما الموصوفة واما عبر عن اسم الفاعل بالمضارع فاعلم اقل وهو ان ما الموصوف نكرة بمعنى ث  
 والمشا به معرفة بالاضافة الى الضمير فلم يحصل المطابقة بينهما فاجاب بان اسم الفاعل هنا بمعنى  
 الفعل المضارع والفعل مع الفاعل جملة خبرية وهي تقع صفة للنكرة قوله في العمل اه جواب سوال وهو  
 انه اذا كان المراد من الشبه ما يشبه فهذا المشابهة لا يخلو اما ان يكون في الدلالة على الحد ث  
 او في الحركات والسكنات عند الحروف او في الاشتقاق فعلى الاول تعريف ليس بجامع لعدم صدقه  
 على زيد في قوله في الدار زيد لانه فاعلم مع انه لم يسند اليه الفعل وشبهه لان الظرف لا يدل على  
 الحد كالفعل وعلى الثاني فلا يصح على زيد في المثال المذكور وعلى زيد في هيهات زيد ونحوهما  
 لانه فاعلم مع انه لم يسند اليه ما يشبه لان الظرف واسم الفعل ونحوهما لم يشبه الفعل في الحركات والسكنات  
 وعند الحروف وعلى الثالث لا يصح على زيد في المثالين المذكورين وايضا على زيد في اعجبني  
 ضرب زيد عمر لانه فاعلم مع انه لم يسند اليه شبه الفعل لان كل واحد من الظروف اسم الفعل والمصدر  
 غير مشتق كالفعل اجاب بقوله في العمل يعني ان المراد بالمشابهة المشابهة في العمل لا غير قوله وقد  
 عليه اه الواو للحال وهذا الجملة في محل نصب حال عن قوله الفعل وشبهه قوله الفعل وشبهه  
 اه جواب سوال وهو ان الضمير قد راجع الى الفعل وشبهه فعلى هذا يلزم ارجاع الضمير المفرد الى لشيء  
 اجاب بقوله الفعل اه حاصله ان هذا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة وقوله ا على  
 ذلك الاسم اه في اشارة الى ان الضمير في عليه راجع الى الاسم المفهوم من قوله ما اسند اليه قوله لانه ما  
 اسند اليه جواب سوال وهو ان الفعل في مسند الى الضمير دون زيد فحينئذ صار خارجا بقوله  
 ما اسند اليه باخراج بقوله قل عليه يلزم اخرج المخرج فاجاب بقوله لان الاسناد اه حاصله  
 ان الفعل اسند اليه ايضا لانه ما اسند الفعل الى الضمير ولا ثم بواسطة عود ذلك الضمير  
 الى زيد اسند اليه الفعل ثانيا فكرر الاسناد ويقوى الحكم مفتاح قوله لكنه اه جواب  
 سوال وهو انه على هذا لم يخرج عن اصله اجاب بما تر في قوله والمراد اه جواب سوال  
 وهو ان تعريف الفاعل ليس بما نرى على من في كسر يمين بكر ملك لانه  
 اسم اسند اليه شبه الفعل وهو كرمي مقد عليه مع انه لا يقال له فاعل بل مبتداء  
 وتركيبه من موصولة يكر فعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعل راجع الى من



ولک مفعولہ وھذا بجملة صلة الموصولة والموصولة مع الصلة مبتدأ وکرم خبره المقتل علیہ آجاء  
بقوله والمراد اہ حاصلہ ان تقدیم ھذا الخبر علی المبتدأ لیس بواجب **قوله** قلت المراد وجوب  
اھ بقرینۃ اندرجت نوع من انواع المرفوعات ولس نوع الخبر مقدر ما علی المبتدأ بل فرہ مقدر ما علیہ  
**قوله** اسنادا واقعا اھ جواب سوال ھو انہ قولہ علی جہۃ قیامہ بہ مفعول مطلق لقولہ اسناد لا یصل  
حل لمفعول المطلق علیہ لان معنی الفعل لیس مشتملا علیہ بل علی الاسناد اجاب بقولہ اسنادا اھ  
حاصلہ انہ مفعول مطلق مجازا باعتبار الموضوع بلا اعتبار المتعلق یعنی ان قولہ علی جہۃ قیامہ بہ  
ظرف مستقر باعتبار المتعلق وھو واقعہ صفة المصدق محذوف وھو اسنادا فاطلاق للمفعول  
المطلق علیہ من قبیل ذکر متعلق الصفة واداء بہ الموضوع **قوله** اوشبہ جواب سوال ھو ان  
ارجاع الضمیر المقدر فی قیامہ الی ما سبق غیر صحیح لان فیما سبق امر ان الفعل وشبہ ففسر ارجاع  
الضمیر المقدر الی التثنی وھو غیر جائز فاجاب بقولہ الفعل وشبہ اھ حاصلہ ان الضمیر فی قیامہ  
راجع الی احد الامرین کما فہم من کلمۃ او **قوله** علی طریقۃ قیامہ اھ انما فسر الجہۃ بالطریقۃ لان  
لہا معنی اخر وھو لا یتستقیم ہنا وھو عبادۃ عن منہی الاشارة الحسبۃ والاشارة الی ان الجہۃ  
بمعنی الطریق والطریقۃ علمت ھذا العلم علی وجہ علمک او علی جہۃ اعلیٰ طریق وطریقۃ شکلہ  
زید **قوله** فطریق اھ جواب سوال ھو ان تعریف لیس بانہ لصدرۃ علی زید فی خبر زید لانه  
اسم اسناد الیہ الفعل ومقدر علیہ جوابا علی جہۃ قیامہ بہ مع انہ لیس بفاعل فاجاب بما ترے  
او جواب سوال ھو ان المتبادر من القیام القیام علی وجہ الصدق وھذا لا یصح لانہ یخرج  
منہ مات زید وطال عمرہ لان الفعل فی ہذین المثالین قائم بالفاعل الا صادرا عنہ **فاجاب**  
بقولہ فطریق اھ حاصلہ ان المراد بطریق القیام ان یکون ذلک الفعل بصیغۃ المعلوم وما فی حکمہ  
فیصدق احد علیہما **قوله** او علی ما فی حکمہا اھ جواب سوال ھو ان تعریف الفاعل  
لا یکون جامعاً لانہ یصدق علی ابوہ فی زید قائم ابوہ لانک قلت ان الفاعل ما اسناد الیہ الفعل  
علی صیغۃ المعلوم وقائم لیس بصیغۃ فعل مع قطع النظر عن المعلومۃ فاجاب بقولہ وعلی ما فی  
حکمہا حاصلہ ان قائم فی التکسب المذکور فی حکم الفعل علی صیغۃ المعلوم فی کون کل واحد من  
الفعل وشبہ عنی قائم اسناد الی الفاعل **قوله** الاحتیاج اھ جواب سوال ھو ان زید فی خبر زید  
فاعل حقیقۃ لصدرۃ التعریف علیہ فینبغی للبصر ان لا ینکر ھذا القید ھو علی جہۃ قیامہ بہ بل الواجب  
علی ترکہ کما ترک الشیخ عبد القاهر والزحشری مع انہما دئیسین فی النحو فاجاب بقولہ الاحتیاج  
اھ حاصلہ ان من النحویین من لم یجعل مفعول ما لم یسم فاعلہ داخل فی الفاعل فیحتاج الی ھذا  
القید والمص منہم وبعض المتقدمین والمتأخرین ایض علی ھذا ومن جعلہ داخل فیہ کما  
المفصل والشیخ عبد القاهر والزحشری فلا حاجۃ الیہ عندہم وعلیہا کثر المتقدمین  
زید **قوله** زید اھ جواب سوال ھو ان المثال لا یکون لامضا فالیہ لقولہ

یخرج عنہما  
فاجاب  
بما ترے



مثل ولفظ التل ههنا مضاف الى مجموع قوله قام زيد وذلك ليس بفاعل مفعول بل جملة والجملة  
 ليس بفاعل كما لا يخفى وايضا لا يصح الاضافة اليه لان كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم  
 وذلك ليست باسم بل جملة فاجاب بقوله زيد اه حاصله ان هذه العبارة محمولة على ٢٢  
 المسامحة تقديره مثل زيد في قام زيد لان من البين ان الفاعل ليس بمركب بل جزء ١٢ ههنا قوله  
 فهذا مثالا اسند ه جواب سوال وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منها توضيح المثل وهو  
 يحصل بالواحد حاصل الجواب ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثلات فبكمثا لشارة الى مثله  
 قوله ومثاله اشارة الى العطف قوله ابوه اه اشارة الى سوال مرانفا قوله فهذا مثاله جواب سوال  
 مثرا ما مرانفا ايض قوله في الفاعل اه جواب سوال وهو ان قوله والاصل مبتدأ والجملة التي بعد خبر  
 وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل الخاص على العام لان الاصل عام يتناول  
 الاصل الذي يكون في الفاعل او في المبتدأ والخبر وغيرها اجاب بقوله في الفاعل اه حاصله ان  
 الالف اللام في الاصل عهد اشاد بها الى الاصل الذي يكون في الفاعل لا غير وهو خاص بلفظه قوله  
 اي ما ينبغي اه جواب سوال وهو ان الاصل يحثي على معان كثيرة كالقاعدة الكلية والذليل وما  
 ينبغي والاولى فاي مضمرة ههنا فاجاب بقوله اي ما ينبغي اه اشارة الى ان الاصل ههنا بمعنى اولوية  
 لا غير قوله ان لم يمنع اه جواب سوال وهو انه ينقض بضر بك زيد فان زيد ليس مما يلى الفعل مع انه  
 فاعل فاجاب بقوله ان لم يمنع اه فيكون حاصل المعنى ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضيه قر به من ٢  
 الفعل لكن قد زال ذلك الاقتضاء بعارض يقتضيه دحان الابد ووجوبه كاتصال ضمير المفعول  
 بالفعل وتخير بوجه اخر وهو انه يعلم من قوله والاصل ان يلى الفعل اه ان تقديره اه اصله وتأخير اه ايض  
 جائز والامر ليس كذلك لانه منقوض بنحو ضرب غلام زيد لان تأخير الفاعل عن المفعول غير  
 جائز للزوم الاضمار قبل الذ كر فينبغي ان يجعل هذا التركيب خلاف الاصل مع انه ليس كذلك فاجاب  
 بقوله ان لم يمنع اه والمانع ههنا موجود وهو الاضمار قبل الذ كر لفظا ورتبة في الفضلة قوله لاسند  
 اليه اه جواب سوالين الاول انه لم يرد كرشبه الفعل كما يذ كر الفعل لان الفاعل كما يلى الفعل كذلك  
 يلى شبه الفعل ايض والثاني ان يليه اليه من احوال الفعل فينبغي ان يذ كر في بحثه كما هو الاصل و  
 الفاعل فاجاب عنهما بقوله المسند اليه فيجيب صاد من احوال الفاعل ايض زيد خلفه شبه الفعل  
 لانه ايض مسند اليه قوله اي يكون اه جواب سوال وهو ان الايلاء على نوعين احدهما ان يكون الفاعل  
 قبل الفعل وثانيهما ان يكون بعدا لفعل فاي شئ مراد ههنا على ان الايلاء من الامور الاضافية فان  
 الايلاء في المرتبة الثانية ايلاء بالنسبة الى الثالثة وهكذا في الثالثة والرابعة فاجاب عن الاول  
 بقوله ان يكون بعدا وعن الثاني بقوله من غير ان يتقد اه قوله من معمولاته اه جواب سوال هو  
 ان هذا القاعدة منقوضة بكفى بالله شهيدا فان الله فاعل كفى مع انه ليس مما يلى الفعل

قام المفعول في قوله فاجاب عن الثاني بقوله من غير ان يتقد اه قوله من معمولاته اه جواب سوال هو



لأن الباء بينهما فاصل فاجاب بقوله من معولا ته حاصل ان المراد بعد التوسط بين الفعل و  
 الفاعل شيء اخر الذي كان من معولات الفعل والباء في كفى بالله ليس كذلك بل هو ذات فلا يد  
 النقض قال جاز ضرب غلامه وما قيل ان جاز فعل ما بعد فاعله الفاعل قسم من الاسم وما  
 بعد جملة وهي لا تكون فاعلا من نوع كونه مؤل بهذا التركيب وكذا حال قوله واستمع ضربك ه وروذا  
 ودعا قوله جزي رباه المقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه لان جزي فعل ماض معلوم ورتب فاعل  
 مضاف الى الضمير المجرد والراجع الى عند المتأخر وعنى جار ومجرور متعلق بجزي وعند مفعول به  
 وموصوف ابن صفة مضاف الى حاتم وخراء مفعول مطلق لقوله جزي مضاف الى الكلاب والعلويين  
 صفتها وقد فعل هذا جملة للتفاوت وقوله جزي رباه صاحب الجواز هو الله تعالى جل شاناه  
 واذا كان الضمير راجعا الى عند يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى صاحب عندا سلف قوله  
 للضرورة يعني يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لان الضرورات تبين المحظورات قوله الدلالة صفة  
 كاشفة للاعراب لا تعريف له او جواب سوال وهو ان ذكر القرينة يعني عن ذكر الاعراب لانه لا يكون  
 الا قرينة لان كل واحد منهما عبارة عن الامر الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فلو قال  
 واذا انتفى القرينة لكفى اجاب بقوله الدال حاصله ان الاعراب موضوع بازاء الشيء بخلاف القرينة  
 فانه تال عليهم الا بالوضع فلا يكون احدهما شاملا للاخر ودد على الفاضل الهند حيث قال ان القرينة  
 اعم من الاعراب وانتفاء الاعم يستلزام انتفاء الاخص فلو قال اذا انتفى القرينة يكفي قوله بالوضع  
 متعلق بالدال يفهم من هذا القيد عني بالوضع ان الحركات الاعرابية من جملة الالفاظ فيكون  
 الالفاظ موضوعا للمعنى المفرد فيكون كلمة وليس كذلك زيد وعبد الرحمن فاللفظ منصوب على  
 التميز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله والمفعول المقدام جواب سوال وهو ان ضمير فيهما راجع  
 الى لفاعل والمفعول وهو غير مذكور فلزم الاضمار قبل الذكر في اللفظية فاجاب بقوله والمفعول اه  
 حاصله ان الفاعل مذكور صريحا كما في قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه اه وضمنا في ضمن الامثلة  
 كما قال المص اقام زيد والمفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة كقوله ضرب  
 غلام زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله فلا يد عليان ذكر الاعراب اي لانه دال عليهم بالوضع  
 والقرينة دالة عليهم لا بالوضع قوله شاملة له اه بناء على ان القرينة عبارة عن الامر الدال على  
 الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او لا عبد الرحمن قوله نحو ضربه اه فان تاء التانيث موضوعة  
 للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا فالفاعل المؤنث لازم لها والالف في حيلة للتانيث القرينة  
 فيها اللفظية بخلاف اكا الكثرى يحى فان القرينة فيه معنى الاكل لا لفظه فالقرينة في معنى  
 قوله بارذاه جواب سوال وهو ان المتصل بمعنى المضموم والضم انما يتصور في الملفوظ فيخرج  
 عن المستكن اجاب بقوله بارذاه حاصله ان المراد بالمتصل غير مستقل في التلفظ بل يحتاج في  
 التلفظ الى الغير سواء كان التلفظ به حقيقيا او حكما

عنه قوله رب يفتح الراء وسكون الباء والتشديد يعني پرورنده وضم الراء يعني جمل مخلوقات بحسب الراء ما ذكره ۱۲ محقق جمل رحيم بابا

تد على قوله الاعراب اي ان هذا اللفظ



قولہ بشمط اہ جواب سوال ہوان ہذا القاعد منقوضہ بمثل زید ضربت فان الفاعل فیہ  
مضمر متصل ولا یجب تقدیمہ علی المفعول **اجاب** بقولہ بشرط ان یكون المفعول متاخرا عن  
المفعول وہنا لیس كذلك بل المفعول مقدم علیہ فلہذا لا یصح تقدیمہ علی المفعول **قولہ** فی مفعول  
الفاعل فی الاضافۃ المفعول الی الفاعل غیر جائز لانہ انما یكون للفعل لالہ فلما نعلم الا انہ محمول علی  
المساختہ اذا ضاف الیہ لانی ملا بستہ لان کل واحد منہما مضاف الی الفعل لکونہما معمولین للعلی  
الواحد او یكون المفعول للفعل الذی یكون صادرا عن الفاعل فلہذا اضاف الیہ **قولہ** بشرط  
توسطہا اہ جواب سوال ہوانہ منقوض بنحو ما ضرب الاعمر اذید لان المفعول وقع بعد اللام  
انہ لا یجب علیہ تقدیم الفاعل فاجاب بقولہ بشرط توسطہا اہ فی ہذا المثال لا یوسط الا  
بینہما بل یقبل **ما قولہ** فی صوتی التقت والتاخیر اہ ای وجوب تقدیم الفاعل امتناع تاخیرہ  
الذی بینہما ملازمہ لان وجوب تقدیم الفاعل یستلزم امتناع تاخیرہ بشرط توسط الا فان انتقال  
المعنی فی ہذا الصوۃ واما فی صیغۃ تقدیم المفعول مع الافلا یلزم الانتقال بحسب الظاہر لکن  
غیر مستحسن کذا فی العصۃ **قولہ** او بعد معناہا اہ اشارۃ الی العطف ای علی ان معناہا معطوف  
علی الاول ہو مضاف الیہ لبعث فکذا ہذا **قولہ** نحو انما اہ فان کلمۃ انما بمعنی الا فی افادۃ الحصر علی  
ما ہو المشہور عند النحاة لکن افادۃ الحصر فی الالباب اعتبار اللفظ و فی انما باعتبار المعنی لان الا یفید  
الاثبات مع النفی ای اذا دخل علی الکلام المنفی جعل الاما بعد مثبتا فاذا دخل علی المثلث جعل ما بعد  
منفیاً و ہذا المعنی موجود فی معنی انما لے یفید انما الاثبات مع النفی فی المعنی نحو انما ضرب زید  
عمر ای الکلام ہذا لا غیر ای سخن ابن ست دیگر نیست **قولہ** فی جمیع ہذا الصوۃ ہذا لدفع  
تخطیۃ المبتدی لانہ بمنزلۃ الطفل قد ہب ذہنہ الی قریبہ اے اذا وقع کلمۃ بعد بین حرف الشرط و  
ہو اذا و الجزاء و ہو قولہ وجب تقدیمہ ذہب ذہنہ الی ان الجزاء متصل بالاخیر اعنی قولہ معناہا **قولہ**  
فلما فاء الاتصال اہ یعنی قد المفعول الذکور بعد الفعل علی الفاعل المتصلہ یلزم انفصالہ عنہ **فان قيل**  
انما یلزم انفصال الفاعل لو کان للمفعول مفعول مفصلا واما اذا کان المفعول لا یضرب متصلا فلا یلزم الانفصال  
نحو ضربتک کما لا یلزم فی ضربتک قلنا فعل ہذا یلزم تقدیمہ الاضعف علی الاقوی بما ہو کالکلمۃ الواحد  
**وايضاً** ان الفاعل المضمر المتصل بالفعل کالجزء للفعل لفظاً ومعنی فلو دخل بینہما بین الفعل یلزم وقوع  
کلمۃ بین اجزاء کلمۃ واحد وذا لا یجوز کذا فی العصۃ **قولہ** لکن بشرط توسطہا اہ دفع سوال و  
تقریرہ الی قولہ الشارح اعنی بشرط توسطہا فلینظر الیہ لیحصل السوال و الجواب **قولہ** قبل تمامہا اہ  
یعنی ضارب زید صفۃ قصرت علی عمر و فلو قیل الاعمر اقبل ذکر زید یلزم قصر الصفۃ قبل  
تمامہا لان الصفۃ مقصورۃ علی عمر و وہی الضرب المسند الی زید لا مطلق الضرب فلا بد

من تقدم الفاعل اليتم تلك الصفه لان تمامها

من تقدم الفاعل اليتم تلك الصفه لان تمامها  
انما یلزم انفصال الفاعل لو کان للمفعول مفعول مفصلا واما اذا کان المفعول لا یضرب متصلا فلا یلزم الانفصال  
نحو ضربتک کما لا یلزم فی ضربتک قلنا فعل ہذا یلزم تقدیمہ الاضعف علی الاقوی بما ہو کالکلمۃ الواحد  
**وايضاً** ان الفاعل المضمر المتصل بالفعل کالجزء للفعل لفظاً ومعنی فلو دخل بینہما بین الفعل یلزم وقوع  
کلمۃ بین اجزاء کلمۃ واحد وذا لا یجوز کذا فی العصۃ **قولہ** لکن بشرط توسطہا اہ دفع سوال و  
تقریرہ الی قولہ الشارح اعنی بشرط توسطہا فلینظر الیہ لیحصل السوال و الجواب **قولہ** قبل تمامہا اہ  
یعنی ضارب زید صفۃ قصرت علی عمر و فلو قیل الاعمر اقبل ذکر زید یلزم قصر الصفۃ قبل  
تمامہا لان الصفۃ مقصورۃ علی عمر و وہی الضرب المسند الی زید لا مطلق الضرب فلا بد



بعد ذکر الموضع **قوله** المتوسط بينهما اه لا نه لو قدم الفاعل على المفعول مع الا فيقال ما ضرب  
 الا زيد عمر فالظاهر ان معناه انحصار مضروب في عمرو في زيد ذا الحصر فيما يلي كلمة الا فلا  
 ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تاخير الفاعل عنه لكنه لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة  
 قبل تمامها يعني ان مضروبية عمرو صفة له قصر تعقلها على زيد **قوله** زيد قبل ذكر عمرو  
 قصر الصفة قبل تمامها **واما** قال المتوسط ولم يقل توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة  
 كذا في عبد الرحمن **قال** وجب تاخير اه ولم يقل وجب تقديم اي تقديم المفعول اذ الكلام  
 في الفاعل فالأليق ان يبين حال الفاعل فيه صريحاً وحال المفعول التزاماً كما في الزيد **قوله**  
 في جميع هذه الصور اه قد مر فائدته **قوله** بان يكون المفعول ضميراً اه جواب سوال وهو انه  
 منقوض على ضرب عمر زيد فانه متصل بالفعل مع ان تاخير الفاعل ليس بواجب فاجاب بما تو  
**قال** وهو اه الواو للحال **قوله** ضميراً اه اشارة الى ظهور الموضع لان قوله متصلاً بصفة لا بد  
 له من الموضع **قوله** الرفع للفاعل اه جواب عن اسئلة ثلثة الاولى ان حذف الفعل من اجزاء  
 الفعل فينبغي ان يتعرض له في مبحث الثاني ان يبين ان زيد كرشب الفعل لانه كما يحذف والفعل  
 عند قيام القرينة كذا لك يحذف شبهه عند الثالث ان مثل هذه العبارة مذكورة في المفعول  
 والمفعول به فكان ذكره هناك مستكراً كاجاب عنها بقوله الرفع اه حاصله ان حذفه و  
 ان كان من احوال الفعل لكنه اذا كان بمعنى الرفع للفاعل فحينئذ صار حذفه من احوال الفاعل  
 وانما دخل فيه شبه لانه دافع له ايضاً ولا يلزم الاستكراك ايضاً لان الفعل المذكور في  
 المنصوبات اريد به الناصب للمفعول المطلق وبه **قال** لقيام اه اللام للوقت لا للعلّة لانها  
 ينافي جواز الحذف اذ هي تقتضيه وجوبه كذا في الزيد **قوله** اي حذف اه جواب سوال  
 وهو ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف مع ان معناه لا يشترط على الجواز بل على الحذف  
 فكيف يكون الجواز مفعولاً مطلقاً لقوله يحذف **اجاب** بقوله حذف اه حاصل الجواب  
 انه مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموضع المحذوف وهو المحذف **قوله** جائز اه جواب سوال  
 وهو ان انصاف الحذف بالجواز غير جائز لان صفة الشيء محمولة عليه حمل قوله جواز  
 على الحذف غير صحيح **اجاب** بقوله جائز اي ان الجواز مصداقاً للفعل وهو جائز فمصحح  
 الحمل **قوله** فيما كان اه جواب سوال وهو ان مثل مضاف وزيد مضاف اليه هذه الاضافة لا يخلو امالياً  
 اولاً مية او ظرفية فعلى الاول دخل فيه زيد وخرج عنه عمر مثلاً وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم  
 ظرفية الشيء لنفسه الكلا بطل كما مر غير مرة **اجاب** بقوله فيما حاصله ان المراد بها هو الاول لكن المراد  
 بشرا زيد كل اسم وقع في جواب سوال السائل فحينئذ دخل زيد عمرو وغيرهما **قوله** محقق اه  
 جواب سوال وهو ان ذكر ضايع في قول الشاعر مستدرك لانه ايضاً وقع في جواب سوال الجواب  
 بقوله محقق حاصله ان الضايع وقع في جواب سوال المقدّم لا محقق

جائز

والثاني



فحينئذ لا يلزم الاستدراك قال لمن اه متعلق بمقوله وهو حال عن زيد فقد يؤخذ زيد  
 حال كونه مقولا في جواب من اي ذات من قام **قوله** سائلا اه جواب سواله هو ان هذا  
 الحكم منقوض بمثل زيد حال كونه مقولا في جواب من قال من قام في حالة ترادف هو معه  
 يعني اذا كان قام علما للانسان لكن الذي اشتهر منه <sup>من قام</sup> لا يذوق في جواب من قام لا يصير  
 ذلك الزيد فاعلا للفعل محذوف بل خبر عن المبتدأ المحذوف <sup>من قام</sup> عنه ضمير هو تقدير هو  
 زيد فلا يعم حينئذ اطلاق قوله المص <sup>من قام</sup> اجاب بقوله سائلا اه حال كونه من قام سائلا عن  
 يقوم به القيام حاصله ان هذه العبارة محمولة على من قال من قام غير علم اما اذا كان علما فالامور  
 كذلك **قوله** فيجوز ان اه الى قوله نبكسر اه اشارة الى ان الجواز بمعنى الامكان الخاص <sup>من قام</sup>  
**قوله** وانما قد اه جواب سواله هو انه ينبغي ان يجعل زيد مبتدأ محذوف الخبر ليطابق الجواب  
 مع السؤال لانه جملة اسمية فالمناسب ان يكون جوابه كذلك ايضا اجاب بقوله وانما قد اه  
 لكن قيل فعمله هذا لا يطابق السؤال بالجواب لان السؤال بالجملة الاسمية فالمناسب ان يكون  
 جوابه جملة اسمية قلنا ان السؤال وان كان في الظاهر جملة اسمية لكن في المعنى جملة فعلية لانه  
 في الاصل اقام زيد ام عمر ام بكر لكن السؤال عن كل فرد محال فعبء الكلمة عام المعنى وشامل  
 لكل فرد وهو من ومقدم لانه استفهامية وهو مقتضى الاصل **قوله** عاجز ذيل اه فسر  
 الضارعه لانه له معنى اخر لا يستقيم ههنا وهو المشابهة **قوله** فليس مما نحن فيه اه لانه حينئذ  
 صار ضارعا فاعلا للفعل المذكور وهو قوله لبيك ويصير قوله يزيد مفعوله **قوله** والمختبط  
 فسر بقوله السائل الفعل من غير وسيلة لان له معنى اخر غير مستقيم ههنا وهو  
 الايطاء اي الخياطة **قوله** غير القياس اه جواب سواله هو ان جمعية مطيحة على  
 طوائف غير صحيحة لان وزن مفعلة يجمع على مفعلات فينبغي ان يجمع على مطيحات اجاب  
 بقوله على غير القياس **قوله** وما مصداقية فخر صار تظييم بمعنى الاطاحة بمعنى الاهلاك **قوله**  
 قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله وجوبا عطف على قوله جوازا وفائدة توصيف الفعل  
 بالرافع وايضا تفسير **قوله** وجوبا بقوله حذف او احبا ما مر من الاسولة والاجوبة فافهم **قوله**  
 لقيام قرينة دالة على تعيينه اه فيه ايضا لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصوة لم يلزم  
 الاهام من حذفه ولم يحتج الى ذكر المفسر القرينة في هذه الصوة تدل على اصل الفعل مطلقا  
 لا على تعيينه فان حرف الشرح في هذا المثال قرينة لاصل الفعل لا بخصوص استجارك الا ان  
 مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حرف الشرط وجود المفسر كذا  
 في العصمة **قوله** قوله تعالى اه جواب سواله هو ان المثل مضاف وقوله وان

ع اعني قوله وقد يحذف الفعل جواز القيام القرينة ١٢ — فحذف الشرط يدل على نفس الفعل لانه لا بد له من  
 وجود المفسر يدل على تعيينه وهو استجارك لا غير لان الاصل في المفسر ان يكون من جنس المفسر مفتي ٦



احد من الشريكين اه مضاف اليه كون المضاف اليه مفعول من خواص الاسم المفعول وهو مركب  
 اجاب بما ترون حاصله ان المضاف اليه محذوف وهو قوله تعالى **قوله** اي في كل موضع جوا  
 سوال وهو ان اضافته المثل الى قوله وان احد اه لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية  
 فلي الاول دخل فيه هذا المثال وخرج عنه وان احد من الناس ضربك وعلى الثاني ما  
 بالعكس على الثالث يلزم افساد المعنى وهو ظرفية الشئ لمثله **اجاب** بقوله اي في كل موضع اه حاصله  
 ان المراد هو الشقين الاولين لكن المراد بهما كل موضع محذوف الفعل من ذكرنا الخاص  
 وادادة العام فلا يمد **قوله** بخلاف اه جواب سوال وهو انه ينقض بقولك جاءني رجل  
 اي زيد فانه اجتمع المفسر والمقتدر ههنا اجاب بقوله بخلاف اه حاصله ان الابهام  
 ههنا ناش عن المحذوف فان احد فاعل ولا يعلم انه فاعل النصره او الضرب او استجارك  
 او غيرها ثم علم ذلك بالتفسير بخلاف ذلك فان الابهام هناك من جهة التنكير  
**قوله** وانما وجب اه تصريح بما علم ضمنا من قوله فانه لو ذكر اه **قوله** ولا يجوز اه جوا  
 سوال وهو انه لا يجوز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره اجاب بقوله ولا يجوز اه **قوله**  
 دون الفاعل وحده اه لان النسبة جزء مفهوم الفعل والنسبة لابد من الطرفين <sup>فيان الطرفين</sup> الفاعل والفعل  
 فمحذوف الفاعل يلزم ابقاء النسبة بدون وجود المنتسبين وذا غير جائز بخلاف الفعل  
 لان النسبة جزء منه فمحذوفه لا يلزم ابقاءها بدونها بل يحذف فان معاى الفعل والنسبة  
**فان قيل** ينبغي ان لا يحذف المبتدأ بدون الخبر لعين ما قلت قلت ان النسبة في الخبر  
 ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود <sup>الخبر</sup> وجود النسبة بخلاف الفعل **قوله** وذكر نعم  
 في مقامها اه فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة تكون مذكورة في مقام الجملة  
 بعد حذفها واما اذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت او حذفت  
 وههنا الا ان يقال ان المراد بذلك نعم في مقام الجملة الاكتفاء بها عن ذكر الجملة كذا في  
 العصمة **قوله** بل العام لان اه جواب سوالين الاول ان تنازع الفعلين من احوال الفعل  
 وينبغي ان يذكر في بحثه والثاني ان التنازع كما يتحقق من الفعل كذا لك يتحقق من شبهه  
**له** قيل بالسر في جواز حذف الفعل بدون الفاعل عدم جواز الفاعل بدون الفصل قيل ان السر ان الفاعل قوى بالنسبة  
 الى الفعل وحذف القوى عند وجود الضعيف باطل **له** وهو ان السر في بيان الكلية فلم او رد مثال الجزئي فاجاب بقوله  
 في كل موضع اه حاصله انما نسلم ان جزئية بل هو كلية لان المراد به كل وضع **له** چنگازی وهو انك قلت ان الجمع  
 بين المفسر والمفسر غير جائز هذا منقوض بقولهم جاءني رجل اي زيد فانها اجتماع ههنا اجاب بقوله ان شئ من المحذوف حاصله ان الابهام  
 على نوعين احدهما ان شئ من هذا المفسر وانها ثبت في تقدير ذكره ففي الاول لم يجر جمعها وفي الثاني يجوز ان احد من قسيل  
 الاول فان احد فاعل لكن لا يعلم انه فاعل النصره او الضرب او استجارك غير انك علم ذلك بالتفسير فيما قلت من قسيل الثاني  
 فان الابهام صار من جملة المستند اشارة الى هذا القول بخلاف **له** نسخته الى هذا



فینبغی ان یدکر شہتا یضاجاب عنہما بقولہ بل العاملان فینبغی لایرد قولہ اذالتنازع ۱۰  
 دلیل اخر علی ان المراد من الفعلان العاملان وایضاً اشادة الی ظهورالسوال قولہ واقتصر  
 علی الفعل لا صالته ۱۱ جواب سوالین الاول ان یدکر شہتا یضاجاب عنہما بقولہ بل العاملان فینبغی ان یدکر شہتا یضاجاب عنہما  
 کان المراد من الفعلان العاملان فینبغی ان یقولوا اذالتنازع العاملان لیلا یرد ذلك اجاب  
 عن الاولان ذکر الفعل وحدث للاختصار وعن الثاني ان ذکر الفعلان للاصالة فی العمل  
 قولہ وانما قال الفعلان ۱۲ جواب سوال وهو انه لم قال فعلان ولم یقل الافعال  
 لانه یفهم من الفعلین ان التنازع انما یتحقق فی الفعلین فقط لا یما زاد علیہما والا مریس كذلك  
 بل یتحقق فی اکثر منهما اجاب بقولہ وانما قال الفعلان ۱۳ یعنی انما قال ذلك اقتصاراً علی قل ۱۴  
 قولہ ای اسم ظاهر ۱۵ فیہ إشارة الی ان ظاهراً صفة لابد لها من الموصوف وموصوفها الاسم  
 وانما قدر قولہ واقعا یماء الی ان قولہ بعد هما ظرف مستقر متعلق بقولہ واقعا وهو صفة لقولہ  
 ظاهراً فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق کذا فی الزبد قولہ ومعنی تنازعهما  
 ۱۶ جواب سوالین الاولان التنازع لا یتصور فی ترکیب من الترتیب عند احد لان البصرین  
 ذهبوا الی اعمال الفعل الثاني واضمار الفاعل والمفعول فی الاولان لم یمنع مانع والكوفیون  
 الی عکس ذلك فانظر الی ماسیاتی فی المتن فکیف قلنا اذالتنازع الفعلان والثالث ۱۷  
 ان التنازع فی اللغة جنگ کرون وهو خاصة ذی الروح والفعلان لیسا بذ سر وحر فکیف  
 یتصور تنازع الفعلان اجاب عن الاول بقولہ بحسب المعنی حاصله ان التنازع علی  
 نوعین تنازع فی الترتیب وتنازع فی القلب والمراد هنا الثاني فیکون المعنی واذ اقصی توجه الفعلین  
 الی اسم ظاهر فی القلب عن الثاني بقولہ یتوجهان الیه حاصله المراد بالتنازع هنا التوجه الی ۱۸  
 اذ اتوجه الفعلان من قبیل ذکر الانزام واداة الملزوم وهو کناية وهي ابلغ من النص یمح او  
 تحری سوال قولہ بحسب المعنی هکذا انما کان المراد من التنازع التوجه فلا یمکن توجه الفعلین  
 الیه اصلاً لان التوجه لا یمکن الا بعد الترتیب وبعد الترتیب یمکن الاسم معمولاً  
 لاحد هما فاجاب بقولہ بحسب المعنی ای بحسب التصور السابق علی الترتیب او تحری  
 السؤال هکذا ان توجهاً لتحقيقه یتصور فی الاجسام والفعل عرض لیس بحسب فکیف یتصور منه التوجه  
 فاجاب بقولہ بحسب المعنی حاصله ان المراد هنا المعنی المجازی والعلاقة بینهما موجودة لانه اذا  
 تنازع شخصان علی شئ واحد یتوجهان الیه فکذا اذا وقع الاسم الظاهر بعد الفعلین یتوجهان  
 الیه فان قيل لیا کان المراد من التنازع التوجه بحسب المعنی فالضمیر المتصل اذا وقع بعد هما ۱۹

نائب  
التنازع  
الافعالین  
مستحق

۱۰ قل ظاهر انصب علی المفعول فی باب التفاعل لازمی فکیف یمکن منصو علی المفعول قلنا ان بالتفاعل اذا کان منقولاً  
 من المفاعلة المتعد الی المفعولین یمکن المنقول متعد الی واحد اذا کان منقولاً عن المتعد الی واحد یمکن لانه کما فی قوله تعالى یتسائلون  
 وقوله علیه السلام اتوا الدوات سلوا المحدث والتنازع من القسم الاول نحو تنازع زید وعلی ۲۰



یتوجہا ن الیہ ایضا ولا یقال لہ التنازع **قلت** التنازع لا یتصور فی الضمیر المتصل لان الاسم الظاہر بعد  
ہما مشروط بكونہ صالحا لان یكون معمولاً لکواحد منہما علی البدلیۃ مع وقوعہ فی تلك الموضع  
والضمیر المتصل الواقع بعد ہما لا یكون صالحا **قوله** بما هو طریق القطع الخ وفيہ نظر  
لان هذا منقوض بمثل اقام ام قاعد انت فان اقام وام قاعد یتنازعان فی انت ویمکن قطع  
التنازع بالاضمار فی انت عند البصریۃ والكوفیۃ بلا کلفۃ فلا یصح الاحتراز عن الضمیر  
**وايضا** ینقض بخوما ضرب واكرم الانید فانہما تنازعا فی زید ولا یمکن قطع التنازع  
بالاضمار علی من ذهب البصریۃ والكوفیۃ **اجیب** عنہما ان المحکم مبنی علی ما هو الاغلب  
والاکثر والاغلب والاکثر فی الظاہر امکان القطع وفي المضمرة عدم امکان قطعه وان کان  
فی بعض المواضع عدم امکان القطع فی الظاہر امکانہ فی المضمرة **قوله** لانه حرفا ہ فانقلت  
ان هذا الی لیل لا یفید ما هو المدعی لان المدعی عند امکان القطع مطلقا فی المنفصل  
علی رأیہما والی لیل یفید عند امکانہ ان کان الضمیر واقعا بعد الاوان لم یکن بعد الا لا  
یفید الی لیل الذکور عند امکان القطع **قلت** قولہ المظهر شامل لعمادہ الحقیقۃ والمجازی فی  
الاسم الظاہر لانه یحذف المعطوف ای ظاہر وما یجری مجراہ فالضمیر المنفصل بغير الا دخل  
فیہ والذی معہ الا خارج عنہ ولان الذی بغيرہ لا محمول علی الذی معہ لا فی عدم القطع  
طرد الباب **فانقيل** ان حکم الظاہر لواقع بعد الا حکم المنفصل الواقع بعد الا فی امتناع  
قطع التنازع فیہما کما فی ضرب اکرم الا زید فلا بد من تخصیص الظاہر بان یقال وان یكون  
واقعا بعد الا لا خراجہ وجوابہ ما مر انفا من قولہ والاغلب فی الظاہر امکان القطع **قوله**  
فعلی من ہب لکسانی یقطع بالحذف ہ فقدرہ ما ضربہ لا انا وما اکرم الا انا لان الحذف  
جائز عند الاضمارہ **عبدک لرحمن** **قوله** فیعلان معاہ **فانقيل** فعلی هذا یلزم توادد  
العلتین المستقلتین علی معلول واحد **اجیب** بان الفعل فی حال الانفاد علة واحد واما  
فی الاجتماع فمجموع الجزئین علة واحد فخر لا یرد **قوله** فقد یكون ہ الفاء فی قولہ فقد  
بجزاء الشرط المتقدم ویحتمل ان یكون للتفصیل والجزء حذف وف تقدیرہ واذا تنازع الفعلان  
ظاہر بعد ہما جازا اعمال کلواحد منہما وعلی ہذین التقديرین یكون الفاء فی قولہ فان  
اعملت الثانی للتفسیر ویحتمل ان یكون الفاء للجزء ایض **قوله** ای تنازع الفعلین ہ فیہ  
اشارة الی ان الضمیر راجع الی مصدر الفعل الذی ذکر قبلہ کذا فی الذبد **قوله** بان یقتضی  
ہ جواب سوال وهو انہ لا یتصور تنازع الفعلان فی الفاعلیۃ لانہما فعلان لان ذلک انما  
یكون فی الفاعلیۃ بتقدیر وقوعہما فاعلین الفعل لا یقع فاعلا اصلا **فاجاب** بان یقتضی ہ  
**قال** فی الفاعلیۃ وانما یقل فی الفاعل اشارة الی انہ اعم من ان یكون حقیقۃ او حکما یتنازل  
مفعول ما لم یسم فاعلہ ولا یجوز ادخالہ فی المفعول فان اطلاق المفعول علی مفعول ما لم یسم



فاعله غير شائع الا بالتعميم من الحقيقة والحكمى لا بغيره الا ترى انه لا يندرج في حكم المفعول كما يظهر مما سياتى كذا في الزيد **قال** في المفعولية وانما يقرر في المفعول للاشارة الى انراهم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاءني زيد وضربت عمرا اكبوا وسائر المفاعيل كذا في الزيد **قوله** وذلك يكون جواب سوال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلزم لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه **قوله** وليس هذا قسما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبر به المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم **فاجاب** بقوله وليس هذا قسما احاصله انه ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروجه يعني ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالادارة من الوجهين لا الاول من الوجهين **قوله** لتخصيص هذا اه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيص اه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذه الصوة بالادارة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين **قوله** المتنازع فيه واحد وفيه نظر فان في قوله ضرب وحسب زيد منطلقا للفعلا ان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتضيه الفاعل والمفعول والثاني يقتضيه المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين في الجواب ان التنازع في هذه الصوة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة **قوله** وانما لم يورد اه جواب سوال ظاهر اه واشارة الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق من كونه فلا حاجة الى ايراد كذا في الزيد **قوله** وذلك يتصور على وجوه كثيرة اه فاجمل ليدل على ان كل من ذهب ممكن فيه فلا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوك في هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخر بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول يقتضيه الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل **قوله** فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل وليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبره من البصرة كذا في العصمة **قوله** النخاة اه دفع

وهو ان الكسائي من الكوفة فكيف عبره من البصرة كذا في العصمة

قوله في المفعولية وانما يقرر في المفعول للاشارة الى انراهم من الحقيقة والحكمى كالفاعلية فيشتمل المفعول به بواسطه حرف الجر والتنازع في الحال كما في قوله جاءني زيد وضربت عمرا اكبوا وسائر المفاعيل كذا في الزيد قوله وذلك يكون جواب سوال وهو ان ذكر المختلفين بعد ذكر قوله في الفاعلية والمفعولية مستلزم لان التنازع في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا في المختلفين فاجاب بقوله وذلك اه قوله وليس هذا قسما اه دفع اشكال وهو ان هذا قسم اخر من التنازع فلم يعتبر به المصنف حيث اخرجه بقيد المختلفين فالاولى ترك قيد المختلفين ليدخل فيه هذا القسم فاجاب بقوله وليس هذا قسما احاصله انه ليس قسما ثالثا من التنازع فلا باس بخروجه يعني ان ذكر المختلفين لتخصيص الصوة الثانية بالادارة من الوجهين لا الاول من الوجهين قوله لتخصيص هذا اه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله مختلفين لان تنازعهما في الفاعلية والمفعولية لا يكون الا مختلفين فاجاب بقوله لتخصيص اه وحاصله ان ذكر المختلفين لتخصيص هذه الصوة بالادارة يعني المراد بلفظ المختلفين هو القسم الثاني من الوجهين لا القسم الاول من هذين الوجهين قوله المتنازع فيه واحد وفيه نظر فان في قوله ضرب وحسب زيد منطلقا للفعلا ان مختلفان في الاقتضاء فان الاول يقتضيه الفاعل والمفعول والثاني يقتضيه المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئين في الجواب ان التنازع في هذه الصوة وان كان في الشئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطلقا كذا في العصمة قوله وانما لم يورد اه جواب سوال ظاهر اه واشارة الى ان مادة هذا القسم لما كانت متحققة في المثالين السابقين فكانه متحقق من كونه فلا حاجة الى ايراد كذا في الزيد قوله وذلك يتصور على وجوه كثيرة اه فاجمل ليدل على ان كل من ذهب ممكن فيه فلا يلزم الترجيح في اختيار بعض الصكوك في هذا القسم ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة في الامثلة واشاد الى اربعة اخر بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول يقتضيه الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخر بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل قوله فيختار البصريون اه الفاء للتفصيل وليس المراد بالبصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة ووافقهم الآخرون فسمى كلهم بصريون تبعا فلا يرد ان الكسائي من الكوفة فكيف عبره من البصرة كذا في العصمة قوله النخاة اه دفع



یقال ان بعض هل البصر جهال يضروهم لا يختارون اعمالا لثانی لان اختیارا عمالا لثانی یستد  
علماء و جهال اجاب بقوله النخاعة فخرجه الجهمال ولم يقل فالمتخار اعمالا لثانی خلافا  
للكوفيون مع انه اخصر وعبادة البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين  
اعمالا لاول لاحتمال المساواة كذا في العصا **قوله** الفعل اه فيه اشارة الى ان الثانی  
صفة لا بد له من الموصوف وهو الفعل المحذوف **قوله** لقربة اي لقرب الفعل  
الثانی الى المفعول فيكون العامل كالطالب والمفعول كال مطلوب وجعل المطلوب للطالب  
اليقرب اولى من جعله للطالب البعيد ومع انه يلزم المفاصلة بين العامل والمفعول بالا جنبي  
اذا جعل مفعولا للبعيد وان كان جائزا في باب التنازع لكن الاجتناب عنها مستحسن  
كذا في الزبد **قوله** مع تجوز اعمالا لاول فيه اشارة الى ان الاختيار بمعنى الاولوية و  
الترجيح لا بمعنى القطع والنجزم **قوله** الفعل لاول فيه اشارة الى ان الاول صفة لموصوف  
محذوف واعني به الفعل **قوله** كما هو من هب البصريين ولم يقل كما هو مختار البصريين  
كما قال في ما بعد كما هو مختار الكوفيين لانهم ذهبوا الى بعد ما اختاره بخلاف الكوفيين  
فانهم لا يقولون باليقين **قوله** وبداءاه وانما ذكر قوله وبداءهنا ولم يذكره في قوله فيختار  
البصريين اه لان قوله فان قلت تفصيل للاجبال والتفصيل وقع في النفس فيكون النكتة ايضا  
وقع او جواب سوال وهو ان ههنا من ههين من هب البصريين ومن هب الكوفيين فلم  
قد من هب البصريين على من هب الكوفيين اجاب بما ترى **قوله** الفعل وقد مر فائدته  
**قوله** اذا اقتضى الفاعل اه جواب سوال هو انه يعلم من كلامه انه كلما عمل الفعل الثاني اضم  
الفاعل في الفعل الاول سواء اقتضى الفاعل والمفعول والا لم يمس كذا لك اجاب بما ترى **قوله**  
يجوز الاضمار اه جواب سوال وهو ان الاضمار قبل الذکر غير جائز فكيف اضرمت الفاعل في الاول  
حاصل الجواب ان الاضمار قبل الذکر في العمدة على شرائط التفسير فيما بعد جائز **قوله** وللزوم  
اه حاصله ان اضمار الفاعل ههنا جائز وما ذكره وحين فرمتع اما الاول فباستمرار التكرار وما  
الثاني فباستمرار حذف الفاعل وكلاهما ممتنعان **قوله** على موافقة النحر جواب سوال وهو ان  
قوله على وفق الظاهر نسبة من النسب المتكثرة وهي ينجى على وزن مفاعلة فالمناسب ان  
يقول على موافقة الظاهر حاصل الجواب انه اذا د بالوفق للوافقة من قبيل ذكر المجرد و  
اداة المزيد **قوله** فانه لا يضره والحق ان الاضمار اولى من المحذوف لانها وان كان خلافا  
القياس الا ان الاضمار قبل الذکر موجود في كلام العرب كما في ضمير الشان  
والقصة بخلاف حذف الفاعل فانه لم يوجد في كلامهما أصلا في غير هذا الباب كذا  
في الزبد **اعلم** ان الاضمار قبل الذکر جائز في خمسة مواضع في ضمير ربه وجلا وفي ضمير  
الشان مثل هو زيد قائم وقوله هو الله احد وفي نهر جلا زيد وفي باب تنازع الفعلين



مثل ضربنی وضربت ذیل وفي بدل المظهر من الضمير مثل ضربني ذيل كما في الوجيه **قوله** روى  
عنه تشريك الرافعين اه فيلزم ان توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك  
لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فلذلك لم يذكروا المص في المتن هذه الرواية  
ولم يذكروا الاضمار بعد الظاهر لانه مشهور لا حاجة الى ذكره في المتن بخلاف ما ذكر في المتن  
فانه غير مشهور فلذا ذكره لكن الفل يجوز توارد العلتين ولم يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات  
الحقيقية عندهم بل العلة عندهم بمعنى العلامة فلا بأس بكون علامتين لشيء واحد كما  
لضرب والاکرام **واجيب** عن بيان الرافعين عند وجودهما علة واحدة معا وعند  
وجود احد هما فاحد هما علة كما ان انتفاء الجزء علة لانتفاء الكل واما انتفاء الجزئين  
فعلة واحدة ايضا وتصور التشريك ان يكون الاسم الظاهر معمولا لكل واحد من الفعلين  
**قوله** واضماره بعد الظاهر اي على تقدير اعمالا لثاني والمراد انه نقل عنه روايتان  
احد هما التشريك والثاني الاضمار بعد الظاهر فيكون كلمة اولئك عن الراوي دون  
التخير **قوله** ورواية المتن اه جواب سوال وهو انه لم يشر المص الى هذين الروايتين في  
المتن كما انه اشار الى الاول مع ان الكلمتين عن الفراء اجاب بقوله ورواية المتن اه حاصله  
ان رواية المتن غير مشهورة عنه فلذا اشار المص الى الاول دون الثاني والثالث **قال** ان  
استغنى عنه بيان لم يكن الفعل من افعال القلوب **قوله** باب حسب لان المفعولين في  
الحقيقة مضمون الجملة الاسمية فيكون حذف احد هما حذف بعض اجزاء الكلمة  
**اعتراض** عليه بانه واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجفون بما آتاهم الله من فضله هو  
خير لهم فاحد ... مفعولي تحسبن هو بخلهم محذوف والاخر من كور وهو خير لهم **اجيب**  
عنه بانه يمكن في الآية وضع الضمير المرفوع اعني هو موضوع المنصوب نحو انك انت العليم الحكيم او  
نقولا انه قليل لا يعاين كذا في العصام والغاية **قوله** في الفضلة اه فيه فاعل ان العلة المجوزة  
للاضمار قبل الذكر في الفاعل امتناع المحذوف وهو متحقق هنا فاجاب بقوله في الفضلة حاشا  
انا لا نسلم ان مجرور كون امتناع المحذوف علة بل هو مع كونه علة وهو منتف هنا لانه فضلة  
كذلك في الزيد **قوله** الفعل اه في اشارة الى ان الاول والثاني وصفين لا بد لهما من موصوف  
وموصوفهما **قوله** لو اقتضاه اه جواب سوال على ما مر في قوله لنا اقتضى لفاعل قوله التقدير  
دبته جواب سوال ظاهر **قوله** على المنه اه اي على الوجه المختار كذا في الرضى فلا يرد انه لم يذ  
احد الى اضمار المفعول واحد ففي الفعل الثاني بعد اضمار الفاعل في الفعل الاول فلا يصح **قوله**  
على المنه المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمالا لثاني اذا كان مختارا  
كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال وان اعلمت الاول اضمريت المفعول في الثاني على الاستعمال  
المختار كذا في الزيد **قوله** لئلا يتوهما ان معموله **فان قيل** كون المختار عدم المحذوف



لا یحتاج الی بیان السبب لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار  
اصلا فلا يجوز اختيار الحذف **قلت** ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم یرد عدا علی خلافه  
والا لكان الذکر مختارا مطلقا والحقیقة مختارا مطلقا دون المجاز فلا بد <sup>بقوله</sup> لکون مختارا  
مطلقا من امزائد علی الاصل وهو هنا ما ذکره الشارح کذلک فی العصام **قوله** مغائر  
للمذکور بان یكون المفعول الاول وهو زید والثانی هو عمرو فحذف لا یجئ التنازع **قوله** تارة  
جواب سوال ظاهر **قوله** من الاضمار الی قوله ومن الحذف ففیہ اشارة الی ان استثناء مفرغ  
تقدیرہ واضمرت المفعول فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع لان تقدیر الوقت قبل المصادم  
شائع ای استثناء من الحذف والاضمار جمیعاً **قوله** ولا یخفى اه اعترض وجوابه قوله الا اذا  
لاحظت اه لکن فی الاعتراض بحث لانه انما یتما امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية و  
التانیث والتنکیر لازما للمنطوق وشئ منها ليس بلازم بل هو مع افراده یصح ان یتثنی فیصح تنازع  
للفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال افراده بان یطلب احد هما ان یكون  
منطلقا مفعولا له فیصیر مثنی فیخرج عن افراده ویطلب الآخر ان یكون مفعولا له فیبقى علی  
افرادہ هکذا فی العصام و فی الجواب ایضا بحث لان لفظ منطلق یدل علی المقید بالوحد  
فکیف یلاحظ هذا المراد اجیب عنہ بان کثیرا ما ینکر المفرد ولا یلاحظ فی معنی الواحد وما  
نحن فیہ من هذا القبیل کذلک فی الزبد **قوله** ولما استدل الکوفیون اه قیل لقاتل ان یقول لا یجوز  
ان یكون من باب اعمال الاول والا لزم حیل کلامه علی الوجه المرجوع وهو حذف المفعول **لانا**  
**نقول** الحذف لضرورة انکسار الوزن **قوله** اذ لا قاتل بتساوی اه جواب سوال وهو انه لا یلزم  
من اختیار الشاعر عمال الاول ان ینکون اعمال الاول لان یجوز علی تقدیر التساوی اختیاره  
اعمال الاول لانه مخیر فی ذلك فاجاب بقوله اذ لا قاتل اه یعنی لا قاتل احد من الخویین  
بتساوی الاعمالین بقریة الخلف الواقع بین البصریین والکوفیین فکیف اختیار الشاعر اعمال  
الاول مع انه تابع النجاة ومن هذا ظهر بطلان ما قبل من انه یجوز ان یكون مذہب امرء القیس  
بتساوی الاعمالین لکنه اختارا لاول لاستلزامه ما هو الواجب لان الشاعر لا یكون صاحب  
المذہب وما قبل ان الشاعر لم یجعل الاسم معمولا لثانی فلا یكون حراً اعمال الثانی اولى سواء  
كان اعمال الاول اولى او كان الاول والثانی متساویین فحینئذ لا حاجة الی قوله اذ لا قاتل  
بتساوی الاعمالین مرفوع لان فی ایراد هذا القول اشارة الی اقامته الدلیل علی اثبات اولویة  
مذہب الکوفیین بالتصریح کذلک فی الزبد <sup>بقوله</sup> **قوله** لان لو یجعل مدخوله المثبت شرطا كان او  
جزاءه قیل هذا الاستدلال علی فساد معنی قوله امرء القیس انما یتما لو كان السع والطلب  
متساویین وكان قوله ولا یطلب معطوفا علی کفانی واما اذا كان السع خاص من الطلب انظر الطلب  
هو مباشرة الاسباب والسع هو الطلب البلیغ فلم یلزم فساد المعنی فانه یجوز عدم السع مع الطلب







الفعل جواب سوالین الاول لا یرمیتغ اقامتہ مقام الفاعل لان فی الفاعل قیام الفعل بہ و فی المفعول وقوع الفعل علیہ والثانی ان القیام یتصور من ذوی الروح وهو لیس بذی روح اجاب بقوله فی اسناد الفعل **قوله** اذا کان عاملہ اہ جواب سوال وهو ان ہذا الشرط مطلقا لیس بصحیح لانہ لا یتغیر صیغۃ الفعل الی فعل فی شبہ الفعل وحاصل الجواب ان ہذا الشرط فیما اذا کان عاملہ فعلا واما اذا کان عاملہ شبہ الفعل فشرط لیس ہذا بل شرطہ ان یتغیر صیغۃ الی المفعول **وانما** ذکر الفعل لاصالۃ کذا فی الزبدۃ **قوله** ای الی الماضی المجهول جواب سوال وهو انہ کیف یدخل فی ہذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغیرہما ما ہو مبین للمفعول **فاجاب** بقولہ ای الی الماضی اہ یعنی ان المراد بصیغۃ فعل الماضی المجهول وکذا حال قولہ الی المضارع المجهول سوالا وجوابا و ذکر فعل یفعل للاصالۃ **ونقول** فی الکلام حذف المعطوف ای الی فعل او یفعل او نحوہما ما ہو مبین للمفعول **قوله** موقع الفاعل جواب سوال وهو اننا لانسلم من المفعول الثاني من باب علمت لا یقع فی الکلام بل هو واقع نحو علمت ذیلا فاضلا اجاب بقولہ موقع **قوله** مفعولی اہ اشارۃ الی ان نسبتہ المفعول الثاني الی باب علمت بکلمۃ من غیر جائز لانہ من المفاعیل لا من باب علمت **قال** من باب علمت ولم یرد بہا فعلا القلوب کما ہو المتبادر بل کان کل فعل او شبہ یتعدی الی مفعولین و ہما ومسند الیہ نقل ان المتأخرین جو ذواذ لک عصا **قوله** لانہ مسند ہذا دلیل المتقدمین لانہم ذهبوا الی عدل جوازہ کذا فی الزبدۃ **قوله** اسناد انا ما اہ **وفیہ** نظر وهو ان قید تاما مستکا لان الاسناد علی ما عرفوہ لا یكون الا تاما فلا حاجۃ الیہ **اجیب** بان ہذا من قبیل ذکر الخاص اداة العام ای ذکر الاسناد واداء النسبۃ والنسبۃ مطلق یشمل التام والناقص فاحتاج الیہ **قوله** بخلاف اعجبنی ضرب ذی فم دخل مقدا وهو ان کون الشئ مسندا ومسندا الیہ جائز واقع فی مثلاً اعجبنی اہ حاصلہ ان المرأ بعد کون الشئ مسندا ومسندا الیہ کون کل من الاسنادین تاما و لیس فی مثلاً اعجبنی امکن لک کذا فی العصۃ **قوله** المفعول الخ فہ اشارۃ الی ان الثالث عطف علی الثاني وایض فی اشارۃ الی ان الثالث صفتہ لا بد لہا من الموصوف وهو المفعول **قوله** من باب اعلمت **انقل** لو اکتفی بقولہ لا الثالث لصح لانہ لا ثالث الا لباہ اعلمت قلنا علی ہذا کان للمعترض ان یقول لم یقل الثالث ایض کذا فی العصا **قوله** بلا لا مجواب سوال وهو انہ منقوض بقولہ ضرب للتادیب لانہ قائم مقام اجاب بما ترے او قیل انہ مع اللام ایضا لا یقع لانہ لیس من ضرب وریات الفعل فلا یشبہ الفاعل فلا یقوم مقامہ کذا المفعول مع کذا فی العصا **قوله** مشعر بالعلیۃ قیل ایض لظرف ایض مشعر بالظرفیۃ فلا بد من بیان الفارق ویکن بیانہ بان ات المفعولین یقتضی الظرفیۃ والنصب علی قصد بخلاف المفعول فان اتہ لا یقتضی العلیۃ **وانما** یعلم علیہ بالنصب کما کذا فی



العصام **قوله** والاشعار عطف تفسیر بقوله النصیب وانما احتاج الى ذکر النصیب تنبیہا علی ان المشعر بالعلیۃ هو النصیب لا غیر **فلا یرد** ان ذکر النصیب مستلک کذا فی الزبد لکن فی دلیل الشارح نظر لا یرد من ہذا اللیل جوازا قامتہ لوقام قرینۃ مشعرۃ بالعلیۃ والامر لیس کذا لک بل هو متمتع مطلقا **قوله** بخلاف ما اذا کان اہ قد حمل الشیم الرضی عبادۃ المتن علی الاطلاق حیث قال انما لا تقوم ان مقام الفاعل اہ بخلاف الشارح الجہا فی فانہ حمل عبادۃ المتن علی المقید وقال بلا لام تابعاً للشارح الہند وانما ذہب الیہ لانہ یحتمل انہ قد داس صریحا من المصر بنفسہ ہذا المقید فقید دعایۃ لرضائہ کذا فی الزبد **قال** والمفعول معرکذ **فانقیل** کان الاولی ان یشبہ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت ہذین المفعولین اذ لا یفسد ان یکون التشبیہ اتم واشہر من التشبیہ والاشہر ہنا المفعول لہ ومعرکذ اتفاقہم علی منع اقامتہا موقع الفاعل بخلاف اقامۃ المفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی موقع الفاعل لا اختلافہم فی امتناع وقوعہما موقعہ **قلنا** ہذا من قبیل التشاہد التشبیہ وهو اشتراك الشیئین فی امر واحد مع قطع النظر عن کون احدهما اتم واشہر والاخر انقص کما فی قولہم اللہم صل علی محمد کما صلیت علی ابراہیم وھنا الاشتراك فی امتناع الوقوع فی مقام الفاعل او فنقول ہذا من قبیل قلب التشبیہ بالاعاء لان المفعول الثانی والثالث اتم واشہر فالامتناع من ہذین المفعولین لوضوح دلیلہما **وہذا** خرج الجواب عما قبلہ لوالکفہ بقولہ والمفعول لہ والمفعول معرکذا علی المفعول الثانی والثالث من باب علمت بدون ذکر کذا لک لکان اخصر **واجیب** عنہ ایضاً بان ایراد کلمۃ کذا لک لا اشتراك الاولین فی اللیل وانفراد الآخرین فیہ کذا فی الزبد **قولہ** لای کل من اہ وانما قال ہذا لہ فی تخطیۃ المبتدی ان قولہ کذا لک من متعلقات قولہ والمفعول معہ لقربہ الیہ ولیس کذا لک وقولہ کذا لک للتنبیہ علی ان الکلام من قبیل عطف الجملة الاسمیۃ علی الفعلیۃ **ولیس** قولہ فالمفعول لہ ومعہ من قبیل عطف المفعول اہ او جواب سواک ہو ان الواو للجمع والجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فتقدیرہ لا یقع المجموع فی موقعہ اے مجموع المفعول لہ ومعہ فی موقع الفاعل فعل منہ اھما بطریق الانفرا یدقعا فی موقعہ الامر لیس کذا لک **فاجاب** بقولہ لای کل من اہ **قولہ** مع غیرہ من المفاعیل دفع سوال وهو ان لا شک فی انہ اذا وجد المفعول بہ تعین لقیامہ مقام الفاعل فلا حاجة الی قولہ تعین **فاجاب** بقولہ مع غیرہ من المفاعیل لا وحش فقط کما قضت لکن یرد علیہ انہ مع وجودہ مع المفعول لہ باللام والمفعول معہ ایضاً تعین لک فلا حاجة **لہ** فان عطف المفعول لہ والمفعول معہ علی المفعول الثانی والثالث بدون ایراد کلمۃ کذا لک فیوہمان المفعول لہ والمفعول معہ مثل الثانی والثالث فی اشتراك الدلیل الامر لیس کذا لک فہذا الورد المہم کلمۃ کذا لک **اشہد**







الثانی من المبتدأ فانه مبتدأ ولا يكون له خبرا جاب بقوله على ما هو الاصل فيها وهو كون  
 مسند اليه كون الخبر مسند اليه فقط **قوله** واشتركا هما اه اشارة الى الجواب الثاني قال  
 فالمبتدأ اه ايراد اللام في المعرف بالفتح اشارة الى تعريف فان المسند اليه اذا عرف باللام  
 يفيد حصرا على المسند ضمير الفصل ليحصر المسند في المسند اليه فيكون اشارة الى المانعة كذا في  
 الزبد **قوله** او تقدر اجواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بمجامع لخروج ان تصوموا  
 الا **يتاجاب** عنه بقوله او تقدر يا حاصله ان ذلك مؤل بالمصدا باعتبار ان الناصبة  
 فصار المعنى صومكم خير لكم **فان قيل** يخرج عنه تسمع بالمعنى خير من ان تراه فان تسمع  
 مبتدأ وخبر خبره مع ان ذلك فعل وليس باسم لفظا وهو الظاهر ولا تقدر بالعدم ان  
 الناصبة في قلنا ان تسمع ايضا مؤل بسمعك بتقدير ان وفيه ان كيف يقدر فيه ان وتسمع ليس  
 من مواد التي يقدر فيها ان الناصبة **اجيب** بان الحصر في مواضع سبعة عشر المذكورة في  
 بحث الفعل على المواضع المشهورة واما في غيرها فقد يران ليس بمختصر فيها وتسمع من المواضع  
 الغير المشهورة وكذا لك قوله تعالى **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ عَأَذْتَ مِنْهُمْ** عند من جعل **عَأَذْتَ** منهم مبتدأ ولتاويله  
 بالاسم **سَوَاءٌ** عليهم ان ذلك اياهم وتركه **قوله** اي الذي اه جواب سوالك هو ان التجريد عن  
 العوامل اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما قوله زيد مجرد عن الثياب يقتضيه سبق وجود الثياب  
 ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي اصلا فاجاب بقوله اي الاسم الذي اه حاصله ان المجزئ بمعنى  
 لم يوجد عنك الوجود لا يقتضيه سبق الوجود **قيل** وجب الاثبات بالتجريد تيزيلا لامكان الوجود منزلة  
 الوجود كذا في العضا **فان قيل** ان هذا التعريف قد صار صادقا على زيد في ان زيدا قائم فانه اسم  
 مجرد عن العوامل اللفظية مع انه ليس بمبتدأ بل اسم ان قلنا ان المراد بالعوامل العامل كما اشار  
 اليه الشارح بقوله عامل اللفظ لان اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فبطل معنى  
 الجمعية **قوله** اصلا اه هذا رد على الفاضل الهندى حيث اعترض على المصنف ان هذا  
 التعريف ليس بمجامع لخروج بحسبك درهما لا نه مبتدأ مع انه ليس بمجرد عن العوامل  
 اللفظية لدخول الباء عليه اجاب عنه صاحب الهندى ان المراد بالعوامل اللفظية نوا سخر  
 للمبتدأ ونحو كان وما ولا وهذا ليس كذلك **وهو** الرد ان العوامل اللفظية اعم من النوا سخر  
 وغيرها عند سبقية الذهن اليه فيبقى الاعتراض عليه فاجاب الشارح بقوله وكأنه حاصل  
 ان المراد بتجريد العوامل بتجريد ه عن العوامل المؤثرة في البع والباء ليست بمؤثرة في  
 المعنى بل في اللفظ فقط **وفي نظر** لانه على هذا التقدير يخرج نحو ما في الدال  
 من احد فان احد مبتدأ وليس بمجرد عن العوامل بالمعنى المذكور لان كلمة من  
 مؤثرة في تأكيد معنى النفي اجيب عنه بان المراد بالمعنى غير المعنى التاكيد فلا يخرج عنه لانه  
 مؤثر في المعنى التاكيد **فان قيل** فلهذا لا يكون التعريف مانعا لانه لا يرد ان زيد قائم في التعريف



قلنا في الجواب عن السؤالين المراد بالمعنى المعنى الاصل وهو المسند والمُسند اليه النسبة الالفة بينهما والامور المتعلقة بالنسبة الاربعة كالتاكيد لمضمون الجملة الاسمية في مثل ان زيد اقام فصا رتقد الكلام فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى الاصل فانطبق الحد على المحدث دجعا ومنعا فافهم ونقول عن السؤالين الاولين على قوله بحسبك درهم ان الحرف الزائد كالمعنى فاما مجرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما كذا في الغفور **قوله** و ثاني قسم المبتدأ اه في اشارة الى ان المبتدأ مشترك لفظي موضوع لما بينهما المص كما ذهب اليه الرضوي كذا في الزبد **قال** والصفة كمتا ولا تفصل الحقيقة ومن قال انهما المنع الخلودون الجهم فلم يأت بشئ لان استحالة اجتماع التقيضين بين واما امتناع ايراد تفاهما فلوثبت كان بالاستقراء **واعترض** عليه بان التعريف ينتقص بقائه في اقام ابو زيد حيث يصدق التعريف عليه مع انه ليس بمبتدأ **اجيب** عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ ولا يخفى ان هذا التعريف لا يدل على ذلك كذا في الغفور **قوله** او جارية اه دفع لما قيل من ان هذا التعريف ليس بجامع لخروج قرشي زيد فان قرشي مبتدأ مع انه ليس بذاك خل في القسمين **اجاب** بقوله او جارية اه حاصله انه منكاج في القسم الثاني من المبتدأ فانه في قوة المنسوب الى القرشي والمنسوب صفة **قال** الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام **الاول** حذف حرف الالف ليكون اعم واشمل بان يقال بعد النفي او حرف الاستفهام ليتاوالا الهاء وغيرها من كلمات الاستفهام وما هو اسم النفي كغيره الا انه قال بعد حرف النفي شهرة وقوعها بعد واما تخصيص الالف لان الالف اصل في الاستفهام **قوله** ونحوه جواب الى هو انه يتقضى بهل قائم زيد فانه مبتدأ مع انه ليس بواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام فاجاب بقوله ونحوه كهل اه حاصله ان العبادة على حذف المعطوف **قوله** وعن سيبويه في اشارة الى الاعتراض على المص وجوابه قوله مع القيم **قوله** والاختش يرى فيه اشارة ايضا الى الاعتراض على المص وهو واضح دفع عنه بان ليس من كلام الفصحاء او محمول على ضرورة الشعر **قوله** ولو جعل اه دفع لما قيل وهو انه لا سلم انه خبر المبتدأ بل خبر عن نحن فلا يتم تمسك الاختش عليه **اجاب** بقوله ولو جعل اه حاصله انه لو كان كذلك لزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبية كذا في عبد الرحمن **قوله** بالاجنبية ذلك لان المبتدأ عن حيث انه ليس من معمولات الخبر فصار كالاجنبي وان كانا من معمولي عامل معنوي **قوله** او ما يجري مجراه جوابا سواك هو انه يخرج عن الحد مثل قوله تعاد اغيب انت عن الهتي فان الصفة لا فعل للضمير مع انها مبتدأ **اجاب** بقوله او ما يجري مجراه وانما يكون جاريا مجراه لان الاسم الظاهر لا يحتاج في الالتفات الى كلمة اخرى كذا في الضمير البارز بخلاف المستتر **قوله** الى الزيدان اه لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتبعا لان الزيد مبتدأ مقدر وتبعا لان الاصل في المبتدأ التقدير **قوله** لم يخرج تشبيهه



لان الفعل وشبهه اذ السند الى الظاهر يكونان احدين ابد **قوله** مثال جواب سوالهون مقص  
المص في هذا الكتاب بيان المسائل لا الامثلة فينبغي ان لا يذكروا المثال اصلا وان ذكر فينبغي ان  
يذكر مثلا واحدا لان المقص من المثال ايضا المثل له وهو يحصل بالواحد فاجاب بقوله مثال  
اه حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** اي الصفة الواقعة اه جواب سواله هو  
ان الضمير في طابقت لا يخلو اما ان يكون راجعا الى مطلق الصفة اي سواء تقع بعد حرف الينف  
او ان يستفهم او لا او راجعة الى الصفة الواقعة بعد حرف الينف او الف لا استفهام رافعة  
للاظهار فعل التقدير الاول منقوض على قائم في زيد قائم لانه لم يحز فيه الوجهان بل يعين زيد  
للابتدائية وعلى الثاني ايضا منقوض على قائم التريكان لانه لم يحز الامر ان فيه بل يعين ان الصفة  
مبتدأ ولم يحز العكس لانه لو جاز يلزم ح كون الخبر عاملا في المبتدأ فيما اذا جعل الصفة خبرا مقدا  
عليه جاب بقوله اي الصفة **قوله** اسماءه في اشارة الى ان مفعلا مفعولا باعتبار الموصوف  
حاصله ان الضمير راجع الى الصفة الواقعة بعد حرف الينف مع قطع النظر عن قوله افعل للظاهر  
**قوله** مذکور بعد ها اه جواب سواله هو انه يتقضى على قائم في نحو زيد قائم فانه طابقت  
مفعلا وهو زيد مع لا يحز في الوجهان بل يعين كون زيد مبتدأ وقائم خبره فاجاب بقوله مذ  
بعد ها بخلاف مثل هذا التركيب فان زيدا مذکور فيه قبلها **قوله** ولعين ح ان يكون اه  
فانه لو كان قائما مبتدأ فلا يكون الاسناد الى الزيدان وقد تقدر في موضعين الفعل تفرد  
اذا كان مسندا الى الاسم الظاهر مفعلا او مفعلا او مجموعا وهو ليس بمفعول فعلم ان الزيد ينز مبتدأ  
وقائم خبره مقدم عليه **قوله** ان يكون الزيدان فاعلا اه لانه لو كان قائم خبرا من الزيدان  
فلم يوجد لمطابقة بين المبتدأ والخبر **قوله** ثالثا اه اعلم ان التقسيم العقلی رتقی الى اربعة  
صور ثلاثة منها ما ذكره الشارح الرابع منها كون الصفة مثنى مثلا والظ مفعول ووجه الحصر ان الصفة  
لا تخلو اما ان يكون مطابقة للظاهر ولا فان كانت مطابقة فلا تخلو ايضا اما ان يكون مطابقة  
له في الافراد والتثنية والجمع مثلا اول قول قائم زيد والثاني قول قائمان الزيدان الثالث  
قول قائمون الزيدان وان لم تكن مطابقة له فلا تخلو ايضا اما ان تكون الصفة مفردة والاسم  
الظاهر مثنى او بالعكس فالاول هو قول قائم الزيدان والشارح قد بيثها والثاني قول قائمان زيد  
لكن هذا مجرد فرض عقل ولا تحقق له في نفس الامر وتركيب من التراكيب لانه ان جعل الصفة مبتدأ  
فلا تكون الاسناد الى الظاهر حال الاسم كحال الفعل والفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يكون  
واحدا ابد وهو ليس بموحدا فلا تكون الصفة مبتدأ وان جعل الصفة خبرا عن زيد مثلا فلم  
يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر فلا يكون خبرا ايضا فما ذكرنا سقط ما قيل من انها اذا كان هنا  
اربع صور فلم تترك الشارح الرابع منها وذلك لان مقص الشارح بالبيان بيان ما لم يكن موضعها  
له دفع سوال تقريره لما كان التقسيم العقلی رتقی الى اربعة اقسام فلم يبين الشارح ثلثة منها وترك واحدا



في بادي الرأي كما عرفت وجهه انفا **قوله** اي هو الاسم المجرد اه دفع سؤال كما صرح الشارح عليه بقوله فلا يصح ق اه **قوله** المسند اه لكنه ينقض بضارب في زيد ضارب بضارب في زيد ضارب ابو ه فان الضارب في الاول مسند الى ضمير زيد وفي الثاني الى ابوه لا الى زيد مع انه خبر **اجيب** بان الخبر مجموع اسم الفاعل مع فاعله لا اسم الفاعل وحده واسم الفاعل مع الفاعل مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قابلاً للاعراب اجري الاعراب على جزء قابل للاعراب فانقسم اجزاء الاعراب على اجزاء قابلة للاعراب **ونقول** ان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون الى نفس المبتدأ او الى ضميره او الى متعلقه ففي الاول اسند الى ضميره وفي الثاني الى متعلقه وهو ابوه **قوله** اي ما يوقع به اه جواب سوالين **الاول** ان المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى الباء فلم اوردته **والثاني** ان صلة الاسناد كلمة الى لا كلمة الباء فلا يصح قوله به **اجاب** بقوله اي يوقع به اه حاصله ان الجار والمجرور متعلق بالمسند باعتبار المتضمن هو الايقاع والايقاع لازمي فيحتاج الى التعت بالباء وايضا صلة يقع كلمة الباء فلا محذور **ونقول** ان الفعل او شبهه اذا اسند الى الفاعل او ضميره كان بمعنى ايقاع **قوله** او يجعل الباء اه وكان النكتة في تغيير العبادة ان لا يشبه الخبر بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وخر يظهر بقوله به فائدة والا فلا حاجة اليه وقد بين وجه عدم الاحتياج فحاصله ان تاويل الباء بالاحتراز عن التباس الخبر بالمسند اليه المصطلح المعتبر في المبتدأ فخر يظهر لقوله به فائدة والمراد بالتباس بحسب اللفظ لا بحسب المعنى **قوله** وعلى التقديرين والفرق في الاجمال والتفصيل لان في الاول اجمال وفي الثاني تفصيل لان المال لان ما له اسماء الى امر واحد وهو الاسناد الى المبتدأ **قوله** يخرج القسم اه كما يخرج يضرب في يضرب زيد اه لان مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ لكن يفهم استكمال قوله المغائر للصفة المذكورة كونه اه قد فعل بقوله ويكون قوله المغائر اه **قوله** واعلم اه جواب سؤال هو انه ينقض تعريف للمبتدأ او الخبر بقولنا زيد قائم مثلاً فانك قد اعتبرت فيها التجريد عن العوامل اللفظية وهن الين كن لك لان المبتدأ مثلاً عاملاً في الخبر وهو القائم مثلاً وكذلك في العكس فلا يكون مجرداً عن العوامل اللفظية **اجاب** بقوله واعلم حاصله ان كلام الماتن مبني على من البصريين وعندهم العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو معنى الابتداء والغرض منه تحقيق عامل المبتدأ والخبر لا غير **قوله** اي تجريد الاسم فان قيل ان تجريد الاسم مردد فلا يؤثر في الشيء فالاولى ان يفسر لا بتدريج جعل الاسم في صدق الكلام تحقيقاً وتقدير الاسناد اليه واسناد الى شيء والاسناد الى شيء امر وجود قلنا ان العوامل النحوية في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات حقيقية والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة كذلك في الغفيرة

تضمنه

سؤال جواب سؤال هو انه منقوض لاسماء المعنوية كزيد عمرو وبر وغير لانها ايضاً مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست فاعلاً



مع ان ما جعله المعتض امرا اعتباري ايض فلا يضر ان يكون موثرا **قوله** ليسند لي شئ كما في  
القسم الثاني من المبتدأ **قوله** او يسند لي شئ كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك  
ليخرج التجريد الذي يكون للعد فان الاسماء المعددة مجردة عن العوامل اللفظية ايض لكن لا  
اسناد فيها <sup>١٢</sup> عبد الحكيم **قوله** فقال بعضهم اي بعض الكوفيين كالزحشري وغيره **قوله** قال الآخرون اي  
من الكوفيين كسيبويه والفرأ وغيرهما لكن هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان  
اخران فكانه قد سسر لم يعتد بهما كذا في الغفور **قوله** لا يكون مجردين اه هذا على المذهب  
الثالث ظاهر واما على المذهب الثاني فلا يراذ ان كان العامل في احد هما لفظيا يصح عنهما انهما  
لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية **قوله** اي ما ينبغي اه اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولوية  
هنا **جواب** سوال وهو انه ينقض باين زيد مثلا فان الاصل بمعنى القاعدة الكلية فاين  
في هذا التركيب خبر مقدم على المبتدأ فالقاعدة ليست بقاعدة كلية فاجاب بقوله اي ينبغي  
حاصله ان الاصل هنا ليس بمعنى القاعدة بل بمعنى ما ينبغي واولي فصادق قدريه ما ينبغي ان يكون  
المبتدأ مقدما عليه سواء تحقق هذا في ضمن الواجب او في ضمن الاولوية **قوله** اذ لم يمنع اه  
**جواب** سوال وهو ان هذا منقوض بخوفي الدار رجل ومن ابوك على مذهب بعض النحاة وامين  
زيد لان تقديمه ليس بجائز على الخبر اجاب بقوله اذ لم يمنع اه حاصله انه لو قل الرجل بقي المبتدأ  
نكرة محضته وفي الاخيرين تضمن للمبتدأ معنى الاستفهام وهو يقتضيه الصدارة وتحرير السؤال على  
طريق اخر وهو ان صاحب **قوله** في الدار صاحبها مبتدأ وفي الدار خبره ولا يجوز تقديم هذا المبتدأ  
على الخبر لعدم صحة هذا التركيب اجاب بقوله اذ لم يمنع اه والمانع ههنا الاضمار قبل الذكر لفظا  
ورتبة لان ضمير صاحبها راجع الى الدار **قوله** لفظا جواب سوال وهو ان الحكم بقوله التقديم  
على **قوله** اصل المبتدأ مما لا يحتاج اليه لانه معلوم بالبداية ان الذات مقدمة على الحال اجاب بقوله  
لفظا وحاصله ان المراد بالتقديم المذكور التقديم في النكرة لا في الرتبة وذلك لان الحكم على الشئ  
انما يتصو بعد جوده فيقدر في الذكر ليوافق الوضع بالطبع **قوله** لان المبتدأ ذات اه والمراد به ما يعلم بخبر  
عندك في شرح المواقف لا ما يقو بنفسه فيد خلفه نحو العلم حسن زيد قائم واقام الزيدان فاقبل  
ان المبتدأ في قول زيد قائم لفظ زيد وهو ليس بذات فكيف يصح قولنا ان المبتدأ ذات فرد وما جيب  
عن بان المراد ان مدلول المبتدأ ذات مدلول الخبر حاله من احوالها فحينئذ ينبغي ان يكون الدال على  
الذات مقدما على الدال على الاحوال ليس بشئ <sup>١٣</sup> لا يريد عليه لقسم الثاني من المبتدأ لان مدلوله ليس بذات  
فان قيل ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم الزيدان الذات المتصف بالقيام قلنا ان ذلك تاويل والتاويل  
لا يصار اليه الا عند الضرورة **قوله** كذلك في الزيد **قوله** والخبر حاله لهذا يؤلا لانشاء الاسم اذا  
وقع خبرا نحو زيد ضربا مقول في حقه ضربا كذا في حاشية سيد السند على المطول وكذا

قوله في خبر  
الذي هو

« لا هذا نحو ... »



يؤى العلم والجماد اذا وقع خبرا فلا يرد ان المبتدأ قد يكون صفة من القسم لا ومن المبتدأ ولا  
يكون الخبر حالاً من حواله مثل المنطلق زيد وهذا زيد لانه مؤل بذات متصف بالانطلاق المست  
بزيد زاد مولينا عبد لغفور **قوله** غالباً فان قيل هذا الدليل جار في الجملة الفعلية لكونه عاملاً  
في المحكوم عليه رتبة العامل التقدم قلنا سلمنا ان ذلك الاصل جار فيه لكن تاخيره لدفع الالتباس  
بالمبتدأ فانهم **قوله** قولهم اه جواب سوال وهو ان قوله جاز فعله ما بعد فاعله والفاعل لا  
يكون الا مفعلاً لانه قسم من الاسم وهو ليس بمفرد بل جملة فكيف يكون فاعلاً بجاز فاجاب  
بقوله قولهم حاصله نعم ان الفاعل اسم مفعول لكونه قسماً من الاسم لكن الاسم اعم من ان يكون  
صريحاً وتاويلاً وهذه الجملة بتاويل القول القول اسم مفعول وكذلك حال قوله قولهم في شرح قوله  
وامتنع سؤالا وجوابا لكن اذا كان هذا التركيب عن صاحبها في الدار متمتعا فلم يكن من قولهم لان كونه من  
قولهم يستلزم ان يكون مستعملاً بينهم فحينئذ كيف يصح قوله امتنع قولهم يمكن الجواب عنه بوجهين الاول  
ان الامتناع هنا بمعنى الضعف لا بمعنى المحال هو قوله ضعيف غير فصيح لانه جوز بعضهم الاضمار  
قبل الذكراً لفظاً ورتبة فيكون مستعملاً بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصيحاء والثاني ان  
استعمال هذا التركيب باستعمال خبره اعني صاحبهما في الدار كذلك في عبد الرحمن **قوله** في خبر الخبر  
اه والخبر هو المكان الموضع وهذا لدفع ما يقال من انه لم لا يجوز ان يكون الخبر مقدماً على الضمير  
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكراً رتبة وتقرأ الجواب ان كون الخبر مقدماً على ما وقع في موضع  
الخبر رتبة غير معقولة **قوله** وان كان الاصل فيه اه جواب سوال هو ان تكثير المبتدأ قطع فينبغي ان  
يقال يكون للمبتدأ نكرة فلا حاجة الى كلمة قد اجاب بما ترون **قوله** يقل اشتراكها او يرفع  
اشتراكها او يكون الحكم باقلية الاشتراك حكم الاغلب فاندفع ما قيل من ان قوله ما احد خير  
منك ليس فيه الاشتراك بل دفعه بالكيفية كذلك في عبد الرحمن **قوله** قوله تعالى ان الخ جواب  
سوال هو ان المثل مضاف الى ما بعد وهذا لا يصح لان المضاف اليه لا يكون الا اسماً مفعلاً على  
منه هبه وهما جملة فاجاب بقوله قوله تعالى ما حصله سلمنا ان المضاف اليه لا يكون الا  
اسماً لكن الاسم اعم من ان يكون صريحاً وتاويلاً وهما مؤول بالقول المفعول **قوله** مثلاً في اشارة  
الى ان قوله ارجل في الدار امارة **قوله** ولعبك وقوله قولك جواب سوال مثلاً **قوله** فان  
المتكلم بهذا الكلام يعلم اه في ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم بكون احد هما في الدار و  
الاختصاص بالمصطلح هو الاختصاص عند المخاطب وفي ايضاً ان هذا التخصيص منتف في مثل  
ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح اجيب عن الاول بان علم المتكلم يستلزم  
علم المخاطب لانه اذا سال المتكلم عن المخاطب بام المتصلة والهمزة عن تعيين يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم  
بكون احد هما في الدار فيعلم المخاطب ايضاً بكون احد هما في الدار بعد يقاع الكلام ويؤيد ما قاله امير  
جمال الدين ان ام المتصلة موضوعه لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين



كل يحصل للشك يحصل للخطاب ايض بعد لعلم بوضعه فانهم **قوله** المعلوم اه وهذا وصف  
 الامرين بحال متعلقهما وهو كون احد هما في الدلالة فلا يجب المطابقة مع الموصوف في التثنية  
**قوله** مثل قد مر فائدة فلا تغفل عنها وهي ان في تقدير المثل اشارة الى العطف وفي لفظ القول  
 اشارة الى جواب سوال مثلها **قوله** تخصيص اه جواب سوال هو انه اذا كانت متعينة فلا يكون  
 مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف اجاب بما تره حاصله ان  
 هذا التعيين ليس للتخصيص بل بالتخصيص يفيد التعيين والتعريف **قوله** ما احد خير منك  
 هذا مثلا المبتدأ على مدح هب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عند هم والوجه  
 ان يقال ما احد خيرا بالنصب الخبر كذا في الزبد **قوله** وتخصيص اه جواب سوال هو انه اذا  
 معينة فلا يكون مما نحن فيه لان الكلام في النكرة المخصصة والتعيين من المعارف فاجاب بما  
 تره حاصله ان المراد من التعيين التخصيص قلة الشيوع ودفع الاهتمام لا التعيين  
**السخم قوله** فتعينت وتخصصت وفيه نظر لانه جمع بين المندمين لان معنى العموم  
 ضد معنى التخصيص فكيف يوصف الواحد بالخصوص والعموم جميعا **اجيب**  
 بانرا بما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص ههنا التعريف الذي هو ضد العموم و  
 ليس الامر كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام بالحاصل في النكرة **قوله** فتعينت وتخصصت  
 يعنى المراد بالتخصيص ههنا التعيين وقطع الاحتمالات والتقليل فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص  
 ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسا امثاله كذا في عبد لغفور **قوله**  
 فانه لا تعد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه فيما اذا ادا بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد فيها  
 بل هي مر واحد كذا في عبد لغفور **قوله** ثمرة خير من جرادة لان فيه معنى العموم لان النكرة  
 تدل على طبيعة الثمرة وهي يقتضيه التفضيل على طبيعة الجرادة فيعلم الحكم لكل فرد او لان الحكم  
 على فرد ما لكن لا بخصوص بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعلم لان الحكم على فرد غير معين  
 في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان اداة البعض ترجيح بلا مرجح هذا ما قاله مولينا  
 عبد لغفور كذا في الزبد **قوله** اذ يستعمل اه وجه لصحة ابتداء ثبته **قوله** بما يخص  
 به الفاعل اه وهو تقدير الفعل **قوله** لشبهه به دليل التخصيص شربثي يخص به الفاعل وهو  
 المحصور وجه المثلثة ان قوله شربثي ذاناب في الاصل اه ذاناب شرب فاعل والضمير المستتر فيه  
 فاعل وذامفعول به مضاف الى ذاناب وشرب لا وتأكيد للضمير المستتر الفاعل وهما ايض فاعلان  
 لان البت والتأكيد من الفاعل فاعل ايض فيكون الشرفا عل معنى ثم قد شرب على اه ليفيد المحصور  
 لان تقدير ما حقه التأخير يفيد المحصور فاعل حاصل بتقدير الفعل فلا فائدة

له هذه العبارة جواب ثان عن سوال مذكور فيما بعد وهو قوله قيل ان حصر الفاعل اه فترتبة وان كان مؤخرا من السوال

والجواب الاول لكنه قد سهر من ان السخين ١٢ دب اغفر وارحم وانت خير السراحمين

ہنّا فی تقدیم قلنا الحصر ہنا علی قسمین احدهما المستفاد من تقدیم الفعل وهو ہر و  
 فیہ نوع عموم لانہ اذا قلت ہر یعلمنہ ان مایذکر بعدہ یکون صالحا للآہر اذ فخرج  
 بہ ما لا یکون صالحا لکن نوع العموم باقی فیہ لانہ اعم من ان یکون خیرا وشرّا ولما قدم الشر  
 علی الفعل اذ ذلک العموم وحصل الحصر بوجہ الکمال لانہ علم ہنا ان ما ہر ذانا اب شرّا  
 خیرا ویجب ان الحصر علی قسمین حصر المسند الیہ فی المسند وحصر المسند فی المسند  
 الیہ فتقدیم الفعل حصل حصر المسند الیہ وهو الشر وبتقدیم المسند الیہ حصل حصر  
 المسند وهو ہر فیکون ہذین الاختصاصین مغائرین **فانقل** من ابن یعلّم ان ہذا  
 التکبیر یفید الحصر قلنا انہ مستعمل فی موضع ما ہر ذانا اب الا شر وهو یفید الحصر فکذا ہذا  
**فانقل** ان افادۃ قولہ شرّا ہر ذانا اب الحصر بخالف لما ذہب الیہ السکاکی حیث ذہب الی  
 ان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر اذ اخر ولا یصلح لان یکون فاعلا کما فی انا  
 عرفت لان تاء المتکلم فاعل فلا یصح ان یکون انا فاعلا بخلاف ما نحن فیہ لانہ لو اخر  
 الشر عن قولہ ہر یصلح لان یکون فاعلا قلنا ہذا الفائدة علی تقدیم الاذادۃ وهو ان یکون  
 ضمیر الغائب موجودا فیہ علی تقدیم وجود ضمیر الغائب لا یصلح الشر للفاعل علی **عترض**  
 علیہ بوجہ الاول لانہ ما السرفی ان یکون شرّا بل من الفاعل ولا یکون عین الفاعل والثانی ان  
 الحصر بہذا الوجه من ہب السکاکی دون المصروح فکیف یحمل عبادتہ علی ہذا الوجه من الحصر  
 والثالث ان البدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ وجب نعت البدل وہنا بہذا الصفتۃ والنعت لم یوجد  
 اجیب عن الاول ان کان شرّا عین الفاعل لزم خلو الفعل عن الفاعل عند التقدیم ہو لا یجوز  
 وعن الثانی ان ہذا المثال من النجاة علی مذہب السکاکی لا علی مذہب المصروح عن الثالث  
 ان وجوب النعت مختلف فیہ وہذا المثال علی قولہ من یکون قائل بعدہم الوجوب ولو سلم  
 اتفاقہم فاقول ان الضمیر فی ہر لیس بمعرفۃ لعدم مرجعہ ولو سلم التعریف فلا سلم وجوب النعت  
 فی مطلق البدل ہو بل فی البدل المحقق وہنا متوہم حاصل الشروح **قولہ** وما یتخصّص بہ  
 الفاعل ہذا بیان ما یتخصّص بہ الفاعل لکن الحصر فی الفاعل بادوات الحصر وفیما نحن فیہ  
 بتقدیم ما حقہ التاخیر **قولہ** اذ یسعملہ دلیل التشبیر **قولہ** ما ہر ذانا اب الا شر یعنی کان فی  
 الاصل ہر شرّا ذانا اب مجمل شرّا لامن الضمیر المستتر فی ہر والبدل من الفاعل فاعلی معنی ثم قد  
 لیفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یفید الحصر فیکون المعنی ما ہر ذانا اب الا شر اذ انما قدما  
 والتاخیر مع انہ وجب عن الفہم لضرورة وقوع النکرۃ مبتدأ **قولہ** واعلم انہ جواب سوال  
 وهو انکم قلتم ان قولہ شرّا ہر ذانا اب مستعمل فی موضع ما ہر ذانا اب الا شر فیکون الحصر فی  
 ہذا التکبیر موجودا واما ان الحصر لا یکون مستفاد من قولہم شرّا ہر ذانا اب الا ان یکون بنیاح  
 لان الہر بنیاح المقادیر کیون خیرا لکان محبباً وقد یكون شرّا لکان محبباً ویصح المقصّر بالنسبۃ الی الخیر فغناہ شرّا خیرا



معتاد واما اذا كان بنياً غير معتاد فلا لانه لا يحتمل الا الشر في الحصر لا بد من الاحتمالين **اجاب**  
 بقوله واعلمه حاصله ان هذا التركيب معنيان احدهما باعتبار معنى النباح المعتاد للكلب و  
 الثاني باعتبار النباح الغير المعتاد فعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك والحصر اضافي  
 بالنسبة الى الخير وعلى الثاني لا يصح التخصيص والحصر الاضافي لعدا وجود الجانب الآخر  
 اصلا فالتخصيص تقديري بالنسبة الى الوصف يعنى شرعاً عظيم لاحقير **قوله** قد يكون خيراً ام  
 اى بالنسبة الى صاحب الكلب لا لانه بالنسبة اليه لا يكون الا شراً لانه لا ينبغى الاعتدال اذى **قوله** عجيب  
 حبيب احبب الكلب **قوله** بالنباح اه بالكسر وضم النون بانك سكت بالفتح او ارسخت **فان قيل**  
 الا هو اصدوت الكلب سواء كان معتاداً او لا والنباح لا يكون الا معتاداً قلنا اطلاق النباح على  
 الا هو اصد من قبيل ذكر الخافض اذ اذاعة العام **قوله** يتشاءم به فاليعنى قال بدركته مى شو بنباح غير معتاد **قوله**  
 فيكون المعنى شرعاً عظيم اه هذا على مذهب من قال ان تخصيص الشئ بالصفة يد على نفي الحكم عامداً  
**قوله** لاحقير اه حاصله ان المثال للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل في النباح المعتاد فاذا  
 اذ استعمل في غير المعتاد فالمثال للتخصيص بالصفة المقدسة لان التووين للتعظيم كذا في الزبدة  
**قوله** وهذا اى قوله شراً اناب **قوله** يطرب اى يقال الرجل قوى ادلكه العجز اذا وجد  
 العجز في حادثة **قوله** ومثل قولك اه هذا لتعين العطف **قوله** لانه اه علة التخصيص  
**فان قيل** هذه العلة تجري في قولنا قائم رجل مع انه لا يفيد اختصاص قلنا هذا الدليل مختص  
 بما كان الخبر ظرفاً وهما ليس كذلك **قوله** بالصفة فحينئذ يحصل قلة للشركاء لانه يخرج الرجل  
 الذى لا يكون موصوفاً بصحة الحكم **فان قيل** فائدة قولنا فى الدار رجل ورجل في الدار واحد فلم  
 قاله الدار رجل قلنا ان في هذا المثال الثاني لا يعلم ان في الدار صفة لرجل او خبر عنه بخلاف المثال  
 المذكور في المتن لانه لا التباس فيه لان الصفة لا يتقدم على الموصوفتين الخبرية او بحباب بان هذا  
 سر نحوى لا يجب اطواره **قوله** لتخصيصه اه هذا وجه صحة ابتداء بتمية سلام عليك **فان**  
**قيل** التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب ان المتكلم فكيف يصح هذا الدليل فقامل **قوله** وعدا الى الترفع  
 لان النصب علامة المفعول فيدل على الفعل المقدّر هو يد على التجرد والتجش وهو غير مناسب بالمقام  
 فعلى اليه لكون المرفوع مبتدأ ايضاً والظاهر ان الدال على الدال ام هو نفس المعدل وذهب بعضهم الى ان  
 الدال على الدال ام الجملة الاسمية وبعضهم الى ان الدال هو الرفع ومعنى الدال ام في الجملة الاسمية انه  
 لا يفهم من ظاهر لفظها الاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة ولازم كان بعضها في الاقتران ب  
 بواحد منها بخلاف الفعلية فانها بالعكس وكلام الشارح على انطباق الكل فقامل **قوله** فكان  
 قال سلا مى اه جواب سوال وهو ان اذاعة هذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل  
 المقدّر فيصير اذاعة معنى المتكلم منه واما على تقدير الرفع فلا يصح اذاعة معنى المتكلم منه  
**فاجاب** بقوله فكانه اه حاصله ان النسبة الى المتكلم لهما كان مراداً في

حالة النصب فكان مراد في حالة الرفع ايضاً توفيقاً بينهما قوله آسلا من قبل جواب سؤال هو  
 ان السلام ليس بنكرة بل معرفة باعتبار اضافته الى ياء المتكلم فلا يطابق المثال مع  
 المثال اجاب بقوله آسلا من قبل آه حاصله ان المقصود بالنسبة الى  
 ياء المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه  
 فيكون تخصيصه بمعنى قلة الاشتراك فيخرج السلام الذي ليس من قبل المتكلم **ونقول**  
 السلام مضاف الى ياء المتكلم مع الفصل لفظ القبل والاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن الفصل  
 بين المضاف والمضاف اليه هناك **او نقول** ان الاضافة عهدت هذه ومدخولها في قوة النكرة  
 فلا تفيد لتعريف او حاصله ان الاضافة تفيد لتعريف فيما اذا لم يكن المضاف مصداً او مهناً  
 مصداً والمصدر اذا كان في الاصل مفعولاً يكون باقياً على النكادة وان كان مضافاً الى ياء  
 المتكلم وهذا الوجه الاخير من العلوي **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من ان النكرة لا يقع مبتداً  
 الا اذا تخصصت بوجه من الوجوه **قوله** فيما بين النخاة وهي جمهور **قوله** وقال بعض وهو  
 السيد السند **قوله** وقال بعض الخ فيه اشارة الى الاعتراض بقوله كوكب انقض الساعرة  
 وكذا رجل على الباب كم مالك وكيف حال في غيرها فقوله كوكب مبتداً مع انه نكرة لمخصوصة  
 لان المخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة لا ترى ان انقضاء كوكب  
 عظيم غريباً في الوقوع فاذا سمع المخاطب هذا الكلام من المتكلم ليتوجع اليه ان كان المخاطب عالماً  
 بالنسبة لم يصح الاخبار عنه وان كان المخبر عنه معرفة مخوزيد شئ لانه من الامور البينة انه شئ فلا  
 فائدة في كذا في الزيد **قوله** اقرب الى الصواب الظهور وجهه ووداد الاستعمال عليه ووداد الاعتراض على  
 القائل المشهور وهو ان النكرة يقع مبتداً بلا تخصيص الا لما وقع في القرآن المجيد مع انه رجاء فيه كثيراً نحو قوله  
 تعالى **وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة** فقوله وجوه مبتداً وناظرة خبره مع انه نكرة وقوله تعالى  
**هل من مزيد** لان قوله مزيد مبتداً وخبره محذوف وهو قوله لي اي هل لي من مزيد من  
 ذاتك وقوله **يومئذ لنا يوم مبتداً** ولنا خبره وقوله **ويوم علينا يوم مبتداً** وعلينا خبره  
 مع ان المبتداً في الكل نكرة بدون التخصيص وغير ذلك مما لا يعد فاذا وقع النكرة في  
 القرآن مبتداً بلا تخصيص علم ان التخصيص ليس بشرط اجيب عن الاول انه لا نسلم ان  
 قوله وجوه ليس بمخصص بل حصل التخصيص فيه لان التووين فيه للتعظيم وبتقدير الصفة اي  
 وجوه من الوجوه الحاضرة في الوقت فيدخل في النكرة المخصصة وعن الثاني انه لا نسلم ان قوله  
 مزيد مبتداً بل صفة لمبتداً محذوف والتقدير هو من شئ مزيد فيكون المبتداً في التقدير هو  
 الشئ الموصوف بالمزيد فهو ايضاً داخل في النكرة الموصوفة وعن الثالث والرابع ان قوله يوم موصوف  
 بصفة مقكاة اي يوم من الايام الماضية لنا ويوم من الايام الماضية علينا فهذا المثالان  
 ايضاً داخلان في النكرة الموصوفة فيعلم من هذه الاجوبة حقيقة اللزوم المشهور ثم



الجواب من جانب المحققين ان هذه التقديرات كلها من كلام الله تعالى من الظاهر الى خلا والظاهر  
وتكلف لا طائل تحته ولا يجوز من غير ضرورة واذا كان كذلك فذهب المحققين صوابا واما قال القريب  
الى الصواب ولم يقل هو الصواب لانه يمكن ان جاء على القول المشهور بان يقال مرادهم من التخصيص هو تعيين  
بوجه من الوجوه بحيث يترب عليه صحة الحكم وذكر الامثلة لمجرد التوضيح والتنبيه على كثرة وقوعها بحسب  
عن جانب المصنف ان مدعى صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لكن الفائدة لا يحصل الا بذلك  
التخصيصا غالبا **ونقول** لان الحكم في ذلك نكرة بل معرفة لان المراد به الكوكب المعهود وهو  
الكوكب الذي ينقض عند وقت مشي المسافرين **ونقول** ان المصنف في صدد بيان الكليات والاكثريات  
وهو ان المبتدأ اذا كان نكرة فلا يحصل الفائدة الا اذا تخصصت بوجه ما قلت نادرا لا حاجة الى  
الجواب عندنا **ونقول** لا خلاف بين المجتهدين والمحققين لان المصنف ايضا قائل به لكن لما كان فهم المبتدئ  
لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدئ فلذلك قال اذا تخصصت  
فلا يرد اشكال بعض المحققين **قوله** ولما كان اه جواب سواله هو ان قوله الخبر قد يكون غير مستقيم  
لان المصنف قد كسر فيما سبق الخبر هو المجزأه اي الاسم المجزأ عن العوامل اللفظية لان المجزأ صفة والصفة  
يقضي الوصف وموصوفه الاسم والاسم لا يكون الا مفردا فيعلم منه ان الخبر مفرد فاذا كان الامر كذلك  
فكيف يصح قوله والخبر اه لانه يعلم منه ان الخبر مركب ايضا وهل هذا الاثنا قس واما ان المصنف قد كسر  
الخبر فيما سبق فلما الحاجة الى اعادته ثانيا فاجاب بقوله ولما كان حاصله ان الخبر المعرف جازان  
يكون المراد به مطلق الخبر كما هو الظاهر او حاصله ان الخبر على قسمين مفرد ومركب عرفا لم يرد فيما سبق و  
هنا المركب قوله الخبر قد يكون اه فيلشادة الى تقسيمه كون افراده اصلا **قوله** اسمية اه وكذا قوله فعلية  
اه فائدة تهما ظاهرة من ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل فلا يرد ما يرد في هذا المقام **قوله** ولم يذكر  
الظرفية جواب سوال الظاهر هو ان الخبر كما يكون جملة اسمية وفعلية كذلك يكون ظرفية فلم يرد كسر  
الظرفية حاصل الدفع ان الظرفية داجعة الى الفعلية لان متعلق الظرف لا يكون الا فعلا **فان قيل** ان  
متعلق الظرف قد يكون مفردا كما هو من ذهب الكوفيين قلنا الكتاب منوط على من ذهب البصريين وهم  
لا يقولون الا بالفعل واذا كان متعلق الظرف مفردا يكون داخل في القسم الاول **فان قيل** ان الخبر كما  
يكون جملة اسمية وفعلية وظرفية كذلك يكون شرطية فلم يرد كسر ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية  
لان الحكم في القضية الشرطية عند النجاة في الجزاء والشرط قيد له كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالتها  
موجود فان كان تقديره النجاة موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد في النهار عند طلوع  
الشمس كانت فعلية

فان قيل ان المصنف قد كسر ما قلنا ان الشرطية ما اسمية وفعلية  
لان الحكم في القضية الشرطية عند النجاة في الجزاء والشرط قيد له كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالتها  
موجود فان كان تقديره النجاة موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية وان كان تقديره يوجد في النهار عند طلوع  
الشمس كانت فعلية

**قوله لا يقتضی الارتباط آہ** وإنما یقل یقتضی عدم الارتباط لأنها لو اقتضت عدم الارتباط  
لذاتہا لم یرتبط برابط لان ما ثبت بالذات لا یزول بالغير **قوله** واذا کان الخبر آہ هذا دلیل لقوله  
فلا بد واشارۃ الی ان قوله فلا بد من عائذ جواب الشرط المحذوف او جواب سوال وهو انه  
کیف یکون الخبر جملة لانها مستقلة لا یقتضی الارتباط بغيرها والخبر مرتبط مع المبتدأ فحاصل الجواب  
ان الجملة ایضاً مرتبط باعتبار العائذ قوله فی الجملة آہ جواب سوال وهو انه یعلم من هذه العبارة  
ان لا بد من العائذ فی مطلق الخبر والامر ليس كذلك لان الخبر المفرد لا یقتضی العائذ فاجاب  
بما ترے وإنما قال المصنف من عائذ منکر دون العائذ باللام اشارۃ الی ان الجملة تقتضی مطلق العائذ  
سواء کان ضمیرا او غیره وان کان الضمیر اصلا **قوله** وذلك جواب سوال وهو ان المتبادر من  
العائذ الضمیر فیرد علیہ قوله نعم الرجل زید والحاقة ما الحاقة وقل هو الله احد فان الخبر فی هذه  
المذکورات وقع جملة مع ان الضمیر لم یوجد فیها فاجاب بقوله ذلك العائذ آہ حاصله ان العائذ  
اعم من ان یکون ضمیرا او غیره کما فی المذکورات لان المقصود ربط الخبر مع المبتدأ و  
هو کما یحصل بالضمیر کذلک یحصل بالذات کذات قوله کاللام فی نعم الرجل زید لانه للعهد علی  
تقدير ان یکون نعم الرجل خبرا عن زید مقدما علیہ یحتمل ان یکون الرجل فاعلا لقوله نعم زید  
خبر مبتدأ محذوف آہ هو مسمی بزيد قوله الحاقة آہ ای الساعة وهي مبتدأ وخبرها ما الحاقة  
واصل ما هی فوضع الظاهر موضع المضمرة لانه اھون قوله قل هو الله احد لا یقال ان المبتدأ ہہنا  
لا یصیر مجردا عن العوامل اللفظیة لوجو العامل اللفظی فیہ وهو لفظ قل لانا نقولہ هو ضمیر مرفوع منفصل  
فلا یصح جعلہ مفعولا لانه تفسیر لفا عل الامر المستتر وهو الشان او نقول ان قوله هو الله احد  
جملة اسمیة مستقلة وجزء الجملة لا یعمل فی جزء الجملة الاخری کذا فی عبد الرحمان  
**قوله** اذا کان ضمیرا جواب سوال وهو انه ینقض علی اللام فی نعم الرجل زید وعلی کون الخبر  
تفسیرا للمبتدأ فانہما لا یحذفان اصلا **اجاب** بقوله اذا کان آہ واما غیر الضمیر فلا یرکون  
الخبر عین المبتدأ فلا یقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمرة لکنہ تقوت مع الحذف کذا  
لام العهد اذ مع الحذف لا ینساق الذہن الامر مع الضمیر قوله لقیام قرینة والقرینة علی حذف  
العائذ هنا حال البان **قوله** لقیام قرینة آہ جواب سوال وهو انه ینقض علی الضمیر فی نحو قوله  
زید ابوہ قائم وزید قائم ابوہ فان العائذ فی ہذین المثالین ضمیر مع انہ لا یحذف اصلا فاجاب  
بقوله لقیام قرینة ولا قرینة یحذف العائذ فی ہذین المثالین **قال** وما وقع آہ فیہ اشارۃ  
الی ان المذکور سابقا ان الخبر نوعان مفرد ومركب والظرف محتمل لهما فعند البصریة داخل  
فی المركب وعند الکوفیة داخل فی المفرد قوله ای الخبر آہ فیہ اشارۃ الی ان کلمة ما موصولة لا موصوفة  
والقرینة علیہ قوعها فی موقع المبتدأ ویمحتمل الموصوفیة ایضاً **قوله** ظرف زمان آہ جواب  
سوال وهو ان المراد بالظرف لا یخلو اما ان یراد بہ الظرف الحقیقی او المجازی وكلاهما باطل



**اما الاول** فلا ينقض بالجار والمجرور لان الجملة واما الثاني فلا ينقض بقوله زيد خلفه  
 لانه ايضا يؤيد بالجملة وان اريد كليهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل **فاجاب** بقوله  
 زمان آه حاصله ان المراد بالظرف كليهما ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بل المراد عموم المجاز وهو  
 جائز وهو ان المراد بالظرف المحتاج الى المتعلق واحتياجهما الى المتعلق **موجو قوله** من النجاة فيه  
 اشارة الى ان الالف واللام في قوله **الاكثر للعهد قوله** على ان جواب سواله هو ان قوله **فالاكثر مبتدا**  
 وان مع اسم خبره خبره وخبرية هذا الخبر لا يصح لان الخبر اذا وقع جملة فلا بد فيها من العائد و  
 ههنا لم يوجد فاجاب بقوله **على انه** آه حاصله ان هذه الجملة بنزع الخافض هو كلمة على فتعلق الجار  
 والمجرور وقع خبرا للمبتدأ وهو مشتمل على العائد **قوله** مؤيد جواب سوالين الاول لان الخبر ههنا  
 الجار والمجرور وهو مذكور لا مقدّم والثاني ان الجار والمجرور في الجملة متعلق بقوله مقدّم وهذا التعلق  
 لا يصح لان الباء لا يقع صلة التثنية بل صلة كلمة في فاجاب بقوله مؤيد حاصله ان المقدّم بمعنى المؤيد فيقع  
 الباء صلة التاويل فلا يرد **قوله** بتقدّم الفعل على مع الفاعل المستتر وفائدته ظاهرة او دفعه دخل وهو  
 انه لا يصح قوله بجملة لان المقدّم هو الفعل والضمير الذي فيه انتقل الى الظرف والظرف وان كان فيه ضميرا  
 لكنه لا يسمى بالجملة لان الفاعل فيه ليس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقوله بتقدّم آه حاصله  
 ان المراد بالجملة الفعل وذلك الفعل يجب ان يكون من افعال العموم غالبا وهي الكون والشيء والوجود  
 الحصول والوجود دلالة الظرف عليه يجوز تقدير الفعل من افعال الخصوص عند القرينة وبلا قرينة لا  
 لعدم الدليل عليه كذا في العصمة **قوله** يصير جملة **فان قيل** ان الفعل لا يكون جملة لان الجملة يقتضيه  
 المسند والمسند اليه الفعل لا يكون الا مسند **قلنا** ان المراد من الفعل الفعل مع الضمير المستتر  
 فيه فيكون جملة **قوله** يصير حينئذ مفردا **فان قيل** ما السر في ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل  
 مع الفاعل جملة اجيب ان اقتضاء اسم الفاعل للفاعل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو  
 المشابهة بخلاف الفعل فان اقتضائه لا يكون الا بحسب الوضع فلذلك لا يقع الا مسند به بخلاف  
 اسم الفاعل فانه يقع مسند ومسند اليه قوله فالاصل اولي يعني ان الاصل اولي بوجوب التقدير فلا  
 يرد ان الدليل يدل على الاولوية والمراد بالتقدير بالوجوب **قوله** والاصل في الخبر آه لان الخبر اذا كان  
 مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل  
 بمعنى الراجح وما يبتنى عليه الغير وانما كان الاصل افرادا لانه اسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون  
 الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هو ان تقديم المبتدأ على الخبر  
 حكمه يهيئ الحاجة الى بيانه وحاصله ان البيه هي اصاله التقدير لا وجوبه وههنا بين ... الوجوب

لوجود المانع او تقديره ان في قول المصريح تكافؤ لان قاله فيما سبق واصل المبتدأ التقدير و  
 لا يجوز ان يكون الخبر مفردا لان الخبر اذا كان مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل  
 بمعنى الراجح وما يبتنى عليه الغير وانما كان الاصل افرادا لانه اسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هو ان تقديم المبتدأ على الخبر  
 حكمه يهيئ الحاجة الى بيانه وحاصله ان البيه هي اصاله التقدير لا وجوبه وههنا بين ... الوجوب

سوال كابل  
 حاشية شرح ملاجى  
 ١٢٤  
 اما الاول  
 فلا ينقض بالجار والمجرور لان الجملة واما الثاني فلا ينقض بقوله زيد خلفه  
 لانه ايضا يؤيد بالجملة وان اريد كليهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو باطل  
 فاجاب بقوله  
 زمان آه حاصله ان المراد بالظرف كليهما ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بل المراد عموم المجاز وهو  
 جائز وهو ان المراد بالظرف المحتاج الى المتعلق واحتياجهما الى المتعلق  
 موجو قوله من النجاة فيه  
 اشارة الى ان الالف واللام في قوله  
 الاكثر للعهد قوله على ان جواب سواله هو ان قوله  
 فالاكثر مبتدا وان مع اسم خبره خبره وخبرية هذا الخبر لا يصح لان الخبر اذا وقع جملة فلا بد فيها من العائد و  
 ههنا لم يوجد فاجاب بقوله على انه آه حاصله ان هذه الجملة بنزع الخافض هو كلمة على فتعلق الجار  
 والمجرور وقع خبرا للمبتدأ وهو مشتمل على العائد قوله مؤيد جواب سوالين الاول لان الخبر ههنا  
 الجار والمجرور وهو مذكور لا مقدّم والثاني ان الجار والمجرور في الجملة متعلق بقوله مقدّم وهذا التعلق  
 لا يصح لان الباء لا يقع صلة التثنية بل صلة كلمة في فاجاب بقوله مؤيد حاصله ان المقدّم بمعنى المؤيد فيقع  
 الباء صلة التاويل فلا يرد قوله بتقدّم الفعل على مع الفاعل المستتر وفائدته ظاهرة او دفعه دخل وهو  
 انه لا يصح قوله بجملة لان المقدّم هو الفعل والضمير الذي فيه انتقل الى الظرف والظرف وان كان فيه ضميرا  
 لكنه لا يسمى بالجملة لان الفاعل فيه ليس بحسب الاصل بل بحسب النقل فاجاب بقوله بتقدّم آه حاصله  
 ان المراد بالجملة الفعل وذلك الفعل يجب ان يكون من افعال العموم غالبا وهي الكون والشيء والوجود  
 الحصول والوجود دلالة الظرف عليه يجوز تقدير الفعل من افعال الخصوص عند القرينة وبلا قرينة لا  
 لعدم الدليل عليه كذا في العصمة قوله يصير جملة فان قيل ان الفعل لا يكون جملة لان الجملة يقتضيه  
 المسند والمسند اليه الفعل لا يكون الا مسند قلنا ان المراد من الفعل الفعل مع الضمير المستتر  
 فيه فيكون جملة قوله يصير حينئذ مفردا فان قيل ما السر في ان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد والفعل  
 مع الفاعل جملة اجيب ان اقتضاء اسم الفاعل للفاعل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو  
 المشابهة بخلاف الفعل فان اقتضائه لا يكون الا بحسب الوضع فلذلك لا يقع الا مسند به بخلاف  
 اسم الفاعل فانه يقع مسند ومسند اليه قوله فالاصل اولي يعني ان الاصل اولي بوجوب التقدير فلا  
 يرد ان الدليل يدل على الاولوية والمراد بالتقدير بالوجوب قوله والاصل في الخبر آه لان الخبر اذا كان  
 مفردا لا يحتاج الى العائد وان كان جملة يحتاج اليه غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج لان الاصل  
 بمعنى الراجح وما يبتنى عليه الغير وانما كان الاصل افرادا لانه اسرع لقبول الربط من الجملة ولان في كون  
 الخبر مفردا توافق الركنين قوله ثم ان الاصل هذا تمهيد للمتن او جواب سواله هو ان تقديم المبتدأ على الخبر  
 حكمه يهيئ الحاجة الى بيانه وحاصله ان البيه هي اصاله التقدير لا وجوبه وههنا بين ... الوجوب

الأصل بمعنى الأولى وهنا ذكرنا إذا كان المبتدأ مشتملاً عليه ويعلم من هذا الكلام وجوب التقديم وما هو الاكتمال فم وحاصله ان وجوب التقديم لمعارض والعوارض مستثناة من القواعد **قال** مشتملاً عليه وانما قال مشتملاً عليه ولم يقل واذا كان المبتدأ ماله صدك الكلام مع انه اخبر اشارة الى ان وجوب الصدق ليس لذلك بل لعروض المعنى وهو اشتماله على المعنى والمراد بالاشتمال اشتمال الدلالة على المدلول سواء كان بنفسه كما في مثل من ابوك او باعتبار المجاور مقدماً كان كما في زيد قائم او مؤخر كما في مثل غلام من جاءك فالكلام لا يخلو عن مسامحة **قوله** كما اشار آية اى اشارة الى علمه فلا يرد ان المقصود بهذا بقوله واذا كان آية فكيف يصح قوله اشارة الى آية علمه آية في اشارة الى ان كلمة ما موصوفة بعبارة عن المعنى **قوله** وجب آية في اشارة الى ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما وصدق الكلام فاعله وانما كان كلمتها عبادة عن المعنى لان المبتدأ من الالفاظ فيكون مشتملاً على المعنى بقرينة المقابلة **فان قيل** اذا كان المعنى مقتضياً للصدق فلا يلزم من صدق آية المعنى صدق آية لفظ المبتدأ قلنا ان صدق آية المعنى مستلزم لصدق آية اللفظ لان الالفاظ قوالب للمعاني فافهم وجواب سؤال هوان المثال لا يطابق المثل لان من لا يشتمل على كلمة لها صدك الكلام بل لصدق الكلام من غير اشتماله على كلمة اخرى وحاصله ان ما عبادة عن المعنى ولا شأن كان كلمة من مشتمل على معنى الاستفهام له صدك الكلام فاشتماله عليه ما من قبيل اشتمال الملزوم على اللازم او الكل على الجزء لان كلمة من موضوع لواحد من دوى العقول فالاستفهام اما لازم له او موضوع له حقيقة **قوله** فان من آية اشارة الى تطبيق المثال مع المثل قوله فان معناه آية جواب سؤال هوان كلمة من نكرة وابوك معرفة فعلى هذا يلزم تنكير المبتدأ وتعريف الخبر وهو باطل فاجاب بقوله فان معناه آية حاصله ان من نكرة ظاهر ومعرفة معنى لان معناه هذا ابوك ام ذلك لكن اجمله واقتصر في العبارة فقال من ابوك فصا مبهما اذ السؤال عن كل فرد على حد محال لعد التناهي وهذا مثل قولهم ما رايت مذيوما الجمعة فان مذ نكرة مبتدأ عويو الجمعة خبره مع كونه معرفة كذا في الزيد **قوله** وهذا مذ هب سيوبه في اشارة الى ان المختار مذ هب سيوبه المص تابع له ولهذا لم يمثله المص بمثال متفق عليه نحو من جاءك فان من مبتدأ بالاتفاق لعد صلاحية الجملة الفعلية لا بتلك في كذا في الغفور **قوله** متساويين في التعريف جواب سؤال هوان المتساويين مستغنى عن ذكر المعرفتين لان لفظ المساواة مثال للمساواة الذي في التعريف والمساواة الذي في التنكير فذكره مستدرك فاجاب بقوله متساويين في التعريف حاصله ان المعرفتين لا يلزما ان يكونا متساويين فلو اختلفا بل كالمساويين لتوهم للمساواة في التعريف وهو غير لازم لان كثيرا من المبتدأ والخبر يكونان معرفتين وليس المتساويين في التعريف كما اشار اليه الشارح بقوله حتى لو قيل آية قوله ولا قرينة جواب سؤال هوانه ينقض بقوله ابو حنيفة ثم ابو يوسف فان ابى يوسف مبتدأ عويو حنيفة خبره مقدماً عليه هما معرفتين لانها كنيستان



طہا مع ان تقدیم هذا المبتدأ ليس بواجب ههنا بل الخبر مقدم ههنا فاجاب بقوله ولا قرينة اى قرينة  
 معنوية لانه اذا كان قرينة معنوية يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لان وجوب تقديم المبتدأ  
 عليه للزوم الالتباس وبالقرينة لا يلزم الالتباس فلا يجب تقديمه عليه كقوله ابو حنيفة ه ابو  
 يوسف فان المقصود تشبيه الثانى بالاول لان ابو حنيفة اعظم منه لانه استاذه فيكون ابو يوسف  
 مبتدأ و ابو حنيفة خبره كذا في الزبدة قوله زيد المنطلق فانه لا قرينة فيه على كون احدهما  
 مبتدأ والاخر خبره وكون زيد جزئيا حقيقيا غير محمول على الشئ لا يكون قرينة على كون  
 زيد مبتدأ لان النحوى غير قائل بعدم محمولية الجزئى الحقيقى لانه يحمل بتاويله بالمسمى بزید  
 والضابطة عندهم يجعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا يعنى انه ان كان يطلب العلم من احدهما  
 يكون وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ زيد مثلا ان كان حال زيد معلوما نادون حال  
 المنطلق فيقال زيد لمنطلق وان كان بالعكس فيقال المنطلق زيد ذمناط الفائدة على الخبر كذا في الزبد  
 قوله كانا فيه اشادة الى ان المتساويين بالنصب عطف على معرفتين قوله في اصل التخصيص آه  
 جواب سواله هو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص في قوله افضل منى بالنسبة الى باء التكلم  
 والتخصيص في افضل منك بالنسبة الى كاف المخاطب والاول فوق من الثانى فخر لا يوجد لساوا  
 بينهما في التخصيص فاجاب بقوله في اصل التخصيص آه واصل التخصيص حاصل لهما و ان لم يوجد  
 المساواة في القدا وايضا في شئ على الفاضل الهندى وصاحب الغاية حيث قال المراد بالتساوى  
 التساوى في الرتبة فان قيل لو قال اذا كانا متساويين يتناول التسوية في التعريف  
 والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجد لا طناب قلنا لو قال ذلك لتوهم  
 اشتراط التساوى في التخصيص او التعريف وليس الامر كذلك لان في زيد المنطلق  
 احد هما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوعامر ان يجب تقديم المبتدأ على الخبر  
 فيما فان قيل ان هذا التوهم ثابت في المساواة في التخصيص ايضا فلم قال متساويين مطلقا ولم يقيد  
 بالمساواة في التخصيص فان الحق في الجواب ان يقال انما ذكرنا معا لان المقام مقام التفصيل  
 والتفصيل في الذكردون اكتفاء واما تخيير صاحب هداية النحوى في المعرفتين فمبنى على ما  
 قبل الا بخلاف التركيب واما بعد ان خلا لهما الى التركيب فهو ايضا قائل بوجوب تقديم المبتدأ  
 على الخبر كصاحب الكافية فلا خلاف بينهما قوله يوجب تقديمه آه مع ان الغلام مخصص  
 بتخصيصين الاضافة والتوصيف بصالح وخير مخصص بتخصيص واحد هو منك الجار  
 والمجرور قوله رفعالا شتبا ه فان قلت لا اشتباه على تقديم كونهما معرفتين مثل زيد  
 المنطلق لانه من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات والمنطلق صفة قلنا وان كان يد التباس لكنه  
 لما عرفت ان السامع اذا طلب العلم عن الشئ يكون وصفا للآخر يجعله خبرا فيكون المبتدأ هو  
 المنطلق ايضا باعتبار الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزید فيكون حاله من احوال

المبتدأ **قال** فعلا له ای فعلا مسندا للمبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة  
 في هذه الصوة وانما قلنا هذا لدفع تخطية المبتدأ لان ذهنه مقصود بتعليقه بالقرينة **قوله** بجواب  
 قام اه لا يقال حينئذ التباس المبتدأ ببدل الفاعل لان جازا ان يكون زيد في المثال المذكور ابدا منه  
 لاننا نقول لا يجوز ذلك لان يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على  
 البدل رتبة كذا في عبد الرحمن قوله في جميع آه وانما قال هذا لئلا يخطئ المبتدأ في ان وجوب  
 التقديم لما يكون في الصورة الاخيرة دون الاول **قوله** فلما ذكرنا اي من ابطال الصلة  
 في الصوة الاولى ودفع الاشتباه في الصورة الثانية والثالثة **قوله** اذا كان الفعل اه الى قوله  
 او بالبدل لجواب سوال وهو ان الالتباس بالفاعل ليس بموجود في الزيدان قاما ... و  
 الزيدون قاموا مع انه يجب تقديم المبتدأ على الخبر اي **فاجاب** بقول او بالبدل ... و  
 حاصله ان الالتباس عم من ان يكون بالفاعل كما في الفعل المفرد او بالبدل كما في التثنية والجمع  
 ولا التباس بالبدل في الفعل المفرد نحو زيد قائم ابوه والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وما  
 قيل ان هذا الدليل بعينه جار في التثنية والجمع وهو لزوم الاضمار قبل الذكر فمد فوع لان فيلضم  
 الفاعل الى يلزم الاضمار في العمق وهو جائز فلا يلزم تاخير المبتدأ عن الالتباس بالبدل بخلاف  
 زيد قام ابوه فانه لو قال قام ابوه زيد يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لان ضمير مجرور وهو فضلة  
**فان قيل** وان كان يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة في مثل زيد قام ابوه لكن الاضمار قبل الذكر  
 في الفضلة جائز بشرط التفسير والبدل تفسير للمبتدأ من الحق في الجواب ان تاخير المبتدأ جائز  
 في مثل زيد قام ابوه لانه لو كان بدلا لكان مجرورا لا محالة ولو كان مبتدأ لكان مرفوعا البتة  
 واحتمال البدل الغلط **قوله** الذي الذي آه في اشارة الى ان المفرد ههنا مقابل الجملة او جواب سوال هو الخبر  
 في اين زيد جملة لان ما وقع ظرفا لاكثر انه مؤل بالجملة فكيف يقال انه خبر مفرد **اجاب** بقوله الذي  
 الذي آه حاصله ان المراد بالمفرد ليس بجملة صوة واين مفرد صوة واهر الضمير امر اعتباري فيكون  
 جملة تقدير الا صوة قوله سواء كان بحسب الحقيقة آه في اشارة الى مذهب البصريين الكوفيين  
 على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله اي معنى في اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة او جواب  
 سوال مثلها من تحريه سابقا في قوله واذا كان المبتدأ مشتملا آه **قوله** وجب اه في اشارة الى  
 ان له ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لكلمة ما او الى ان قوله صدك الكلام مرفوع على ان فاعل  
 الظرف **قوله** جملة آه لان الفعل مع الفاعل جملة **قوله** فان قد بفعل آه كما هو من هب  
 البصريين **قوله** باسم الفاعل كما هو من هب الكوفيين قوله كان الخبر مفرد لان اسم الفاعل  
 مع الفاعل ليس بجملة قوله اذا لا يطل آه جواب سوال وهو انه خرج بقوله صدك الكلام وتقرى الجواب انه  
 في صدك الجملة التي هي

صدرة الكلام وتقرى الجواب ان المراد من الصدرة الصدرة في الجملة التي هي فيه هو متحقق في هذا التركيب مفتي





بقولہ ان المفتوحۃ **قوله** مثل تعلق الجزء بالکذا ثقیل ان ہنا عین تعلق الجزء بالکذا فلا یصح زیادۃ لفظ المثل قلنا ہذا باعتبارہ محتمل ان یکون الخبر محذوفاً وهو حاصل او ثابت او المراد ہنا تشبیہ الجزئی بالکلی **قوله** الواقعۃ جواب سوالین احد ہما ان خبریۃ لا یخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان اما الاول فلا یصلح للابتدائیۃ لانه محذوف واما الثانی فهو ایضاً لا یصح لان اسم ان لیس بمبتدأ لانه محذوف عن العوامل اللفظیۃ واسم ان غیر محذوف والثانی انہ یلزم الخرج عن المبحث لان البحث فی تقدیم خبر المبتدأ لانی خبر اسم ان وحاصلہ ان خبر عن جمیع ان اسمہا وخبرہا وان یکون المبتدأ محذوفاً وانما نسبت الی ان لانه سبب تحصیل ہذا المبتدأ **قوله** الاول جواب سوال و ہوا ان خبر ان فی المثال الذکور هو القائم لا لفظ عنک و ذلك لیس بمبتدأ فکیف یطابق المثال مع المثل **فاجاب** بقولہ الاول حاصلہ ان المراد ہنا الخبر الذی یحصل خبریۃ بان ولا شک ان عنک خبر باعتبار ان لانهما مع اسمہا وخبرہا مؤلف بالمفرد وعنک خبر عنک قیامک **قوله** خوف لیس ہ یعنی فی تاخیر خبر ان خوف لیس ان المفتوحۃ بالمکسوء **قوله** لا مکان الذ ہولاء جواب سوال و ہوا ان التباسہا بان المکسوء لا یخلو اما ان یکون فی التلغظ او فی الکتابۃ لا سبیل الی الاول کما ہوا الظاہر ولا الی الثانی لان ان المفتوحۃ تکتب فی وسط الکلام والمکسوء تکتب فی اولہ اجاب بما تری حاصلہ ان کلاً لا لتباسین ہنا مستقیم اما الاول فلا مکان ہول السامع عن الفتحۃ بخفائہا واما الثانی فلا نہ لولم یتقد خبرہا فی الضرورۃ وقوعہا فی اول الکلام کالمکسوء **قوله** فی جمیع ہذا ہ ہذا لہم تخطیۃ المبتدأ لئلا یتوہم ان **قوله** وجب متعلق بالحکمۃ لا خیر مع انہ متعلق بالکل **قوله** من غیر تعدد الخبر عن جواب سوال و ہوا ان المص لم یتعرض الی تعدد المبتدأ مع ان تعدد المبتدأ ایضاً جائز کالخبر **فاجاب** بقولہ من غیرہ حاصلہ ان المقصود ہنا بیان تعدد احد ہما بدون الآخر وتعد المبتدأ بدون الخبر لا یصح فلہذا لم یتعرض المص لہا وتعد الخبر مع تعدد المبتدأ امر ظاہر فلا حاجۃ الی بیانہ وانما لم یقل من غیر تعدد المبتدأ رعاۃ لفظ الخبر **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اہ جواب سوال و ہوا ان الخبر اذا کان متعدياً بحسب اللفظ والمعنی یصح استعمالہ بالعطف کما فی قولہ زید عالم وعاقل ویصح استعمالہ بغير العطف کما فی قولہ زید عالم عاقل فلم تعرض المص الی الثانی دون الاول **فاجاب** بما تری **قوله** فقط ای بدون المعنی والتعد بحسب المعنی فقط دون اللفظ لیس لہ مادۃ فلا یرد مثل قولنا ان ہذا للآفاتر بمعنی لاحاد ولا یراد لتحقيق التعدد فقط لان الماء بکیفیۃ مخصوصۃ لا تعد فیہا بحسب المعنی **قوله** ہذا شیء حلوا حامض ای شیرین و ترش **قوله** خبر واحد لان المقص اثبات کیفیۃ المتوسطۃ الحاصلۃ من الحلاوۃ والحوضۃ کما عرفت انما یکون خبراً واحداً حقیقۃ لعد حمل کل منہما علی المبتدأ بل المجموع من حیث ہوا مجموع **قوله** وجوز العطف لہ فیہا نہ لا مخالفت لہذا البعض فی الواقع عن مذہب الجمهور لان الجمع ایضاً **سنخہ** و ہوا ان کیف یتبس لفتحۃ بالمکسوء مع ان حرکتان متبائیاتی التلغظ اجاب بما تری **سنخہ**



قائلون بالجواز اجيب بان المراد بالجواز لا بطريق الاولوية بل بمعنا تساوي الطرفين والمراد بالاولوية في قول الجمهور الوجوب فحينئذ يظهر الخلاف بين الفريقين **قوله** ولا يبعد انه جواب سؤال وهو انه لما كان التعبد على نوعين بعاطف بغيره فلم تعرض المص للتعبد الذي هو بغير عاطف ولم تعرض للتعبد الذي هو بعاطف فاجاب بجوابين الاول بقوله ولا يبعد والثاني بقوله ايضا لكن الاول جواب بطريق التسليم اسلمنا ان التعبد الذي بالعاطف من قبيل التعبد الخبير لكن ليس بمقصود والثاني جواب بطريق النعم اي لانسلم ان التعبد الذي بالعاطف من قبيل تعبد الخبير و**قوله** ولو جعلناه جواب ثالث حاصلنا ان مراد المص بالتعبد اعم لكنه اقتصر عليه **قوله** عليه اي على المثال الذي بغير عاطف **قوله** وهو سببية اي الشرط عبارة عما كان وجود الشيء الثاني بسبب وجود الشيء الاول **قوله** وللحكم به جواب سؤال وهو انه ينقض بقوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله فكلية ما ههنا مبتدأ عبارة عن النعمة وقوله بكم بمعنى المصلحة وقوله من نعمة بكم من كلمة ما وقوله من الله خبر لهذا المبتدأ فيكون تقدير العبادة هكذا والنعمة المصلحة بكم من الله في وجود الشيء الاول هو الصاق النعمة بالعبادة ليس سببا لوجود الشيء الثاني وهو الحصول من الله لان وجود النعمة من الله تعالى سواء كانت ملصقة بالعبادة او لا مع ان كلمة الفاقد دخل في خبر هذا المبتدأ فاجاب بقوله وللحكم به حاصل ان كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها من الله تعالى فالحاصل ان للشرط معنيين الاول ما يكون وجودا لا سببا لوجود الثاني والثاني ما يكون وجوبا لا سببا للحكم به فيما نحن فيه من قبيل الثاني **قوله** فلا يرداه وجبر الايراد ان معنى الشرط عند الجمهور هو سببية الاول والثاني فحينئذ يدعيان كلمة ما في قوله ما بكم من نعمة فمن الله مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله من الله خبره اي ما حصل لكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست سببا لصدور النعمة من الله تعالى بل لا مري بالعكس فان صدورها من الله لا اتصالها بالصاقتها بهم وحاصل الدفع ان معنى الشرط وان كانت سببية الاول والثاني عندهم لكن اراد منه عم من ان يكون سببية الاول لنفس الثاني او سببية الاول للحكم بالثاني بمعنى الآية وما حصل لكم من نعمة فيحكم انها صادرة من الله ولا شك ان النعمة التي حصلت لهم سبب الحكم بكونها صادرة من الله تعالى كذا في الزبد **قوله** في شبهه اه هذا دليل قوله فيصير دخول الفاء في الخبر **قوله** ويصير اه جواب سؤال وهو ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط فحينئذ وجب دخول الفاء في الخبر فلا بد للمص ان يقول هذا علة لتصحيح ايراد الفاء فيجب دخول الفاء في الخبر فاجاب بقوله ويصير علة دخوله فيه حاصل ان المص لو قلنا وجب دخول الفاء لفهم من ان علة دخوله لا يصح والامر ليس كذلك **قوله** نظرا اه دليل القول ويصير علة دخوله هذا لان الاعتراض تقدره ان يقال اما ان تقصد الدلالة على معنى الشرط او لم تقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء في الخبر وعلى الثاني يجب علة فيه فكيف يصح

لنحو وهو ان معنى الشرط عند الجمهور سببية الاول والثاني وهو منقوض بقوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله اي وما حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى فالاول حصول النعمة والثاني صدورها والحصول ليس للصدور بل بالعكس

وحاصل ان السببية اعم من ان يكون سببا لنفس الثاني او للحكم به ههنا الثاني متحقق ان حصول النعمة سبب للحكم به صادر من الله تعالى ما في هذا من غير ان يشار الى ان النعمة هي الجواز اي لا كما انما هو سبب الضرورة من الجانبيين

قوله فيصير دخولا آه لان الصيغة عبارة عن الجواز واللاجواز فذم بقوله نظرا آه حاصله ان ان  
اعتبر بشرط شيء يجب خولها فيه ان اعتبر بشرط لا شيء فيجب عليه فيه ان اعتبر بشرط شيء يصير دخولا  
فيه بمعنى الامكان الخاص هو سلب الضرورة عن الطرفين ادخولا للفاء عدمها ليست بضررتين  
قوله اما آه جواب سواله وان القاعدا ان اذا كان العطف على شيء باما فقد المعطوف  
بما الاخرى واجب كقولنا العدا اما ذوقا واما فردا واما اذا كان باو فقد يراد ما وان لم يكن  
واجبا لكنه مستحسن اولى وههنا العطف باو فقد يراد المعطوف عليه باما مستحسن فلم ترك المص  
نقد يره باما وما هذا الا ترك امر مستحسن غير مناسب بالمص فاجاب بقوله اما حاصله انا سلمنا  
تلك القاعدة لكن نقد يره اعم من ان يكون لفظا او نقدا واهنا نقدا قوله الذي جعلت  
في اشارة الى ان اللام في الموصول بمعنى الذي فيه لظاهرة كمالا يخفى وجواب سواله هو ان الموصول  
للمعنى المتصل والاتصال ليس بالذم في الفعل وشبهه حاصل الجواب ان المراد به المعنى الاصطلاحي  
وهو ما يطلب للصلة هي الجملة الفعلية او الظرفية لا اللغوية قوله صلة اي صلة الموصوفيه  
اشارة الى ان المراد من الفعل الجملة الفعلية لا الفعل فقط بل ان صلة الموصولا يقع الا جملة  
قوله صلة جملة آه جواب سوالين الاول ان هذه القاعدة منقوضة بقوله تع ان الموت الذي تقررون  
منه فانه ملائقيكم والموت اسم مبتدأ وقوله الذي موصول وتفرون صلة والجار والمجرور في قوله  
منه متعلق بقوله تقررون وقوله فانه ملائقيكم خبر لهذا المبتدأ فههنا قد دخل القاعدا في خبر هذا  
المبتدأ مع ان الاسم لم يصل مع الفعل والثاني ان هذه منقوضة بزيد في زيد قام فزيد مبتدأ  
وصل مع الفعل وقام خبره مع ان دخول الفاء لم يصير في خبر هذا المبتدأ فاجاب بقوله ان  
اه حاصل الدفع الاول ان الموت موصول بالاسم الموصول الذي هو الذي تفرون فصفة الموت  
متصل بالفعل فجاء موصولا مع الفعل حكما بواسطة الصفة وحاصل الدفع الثاني ان المراد با  
لاسم الموصول بفعل الاسم الذي وقع مع الصلة مبتدأ كما فهم من المثال خبره قد وقع شيء اخر في  
زيد قام ليس الامر كذلك قوله مؤلة وانما يؤل بالجملة الفعلية لان الظرف الذي وقع خبر للمبتدأ  
فيه خلاف كما سبق بخلاف الظرف الذي وقع صلة الموصولا لانه مقدما بالجملة الفعلية بالاتفاق  
كذا في الزيد وقوله مؤلة صفة قوله ظرفية ولا يخفى ما فيه لان الظرفية عبادة عن الجملة بعد التأويل  
في غير مؤلة بل المؤل هو الظرف الا ان يقال المراد بالظرفية الظرف وانما اول الظرف بالظرفية  
لرعاية الفعلية فيما قبله قوله وفي حكم الاسم الموصول اخر جواب سواله هو انه كما يصح دخول  
الفاء في خبر الاسم الموصول بفعل وظرف كذلك يصح دخول الفاء في خبر الاسم الموصول بالاسم  
الموصول بفعل وظرف فلم يذكره المص اجاب بقوله وفي حكم الاسم الموصول وحاصله لا  
حاجة الى ذكره لان الصفة والموصوف متحدان في المصداق نحو السائل الذي ياتيني او الدافلة درهم  
فذكر احد هما ذكرا لآخر قوله ابا هذا جواب سوالين احدهما وهو انه ينقض بقوله كل



رجل یا تینی او فی الدار فله درہم فرجل نکرۃ وقع مبتدأ ہنما مع انہ لم یوصف بہما بل باحد ہما لان کلمۃ اولیٰ تردید فلا یطابق المثال مع المثل والثانی انہ ینبغی ان یقال الموصوفۃ لانی العائد الی المعطوف علیہ بکلمۃ مفرقة کما یقال ذید قائم او عمر قائم لا قائمان فاجاب بقولہ ای باحد ہما اہ حاصلہ من ہذا العبارة علی حذف المضاف من الضمیر الی الموصوفۃ باحد المذکورین فانہ فع السؤال الاول لان المثل عبارة عن النکرۃ الموصوفۃ باحد ہما لا بہما وکذا اندفع السؤال الثانی لان الضمیر لیس براجع الی مجموع المعطوف والمعطوف علیہ بل الی حد المذکورین فاما الضمیر راجع الی المذکورین لفظ المذکورین مثنی قولہ وفي حکمہا اہ جواب سوال ہوان ہذا ینقض بقولہ کل غلام رجل یا تینی او فی الدار فله درہم فغلام نکرۃ وقع مبتدأ وقد خل الفاء فی خبرہ مع انہ لم یوصف باحد ہما فاجاب بقولہ وفي حکمہا اہ حاصلہ ان المراد بالنکرۃ ہنا اعم من ہ ان یكون حقيقة او حکما لان اتصال المضاف بالمضاف الیہ یشد من اتصال الموصوف بالصفة کما یجئ بہ تمام المضاف کالجزء ولہا اعتبار موصولیۃ التو فی الایۃ الشریفۃ باعتبار الصفتۃ فی المثال المتقد فاعتبار توصیف تنکیر الغلام فی ہذا المثال ثبت بالطریق الاولی قولہ ہذا مثال جواب سوال مثلاً ما مر غیر مرة وکذا حالہ ما سیأتی من بعد سوال وجوابا فافہم قولہ الذ فی اشارۃ الی ان قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی قولہ ان اللوت الذی اہ فانقل ان الفاء زائد ہنا اذ لا سببۃ فی الایۃ لان الفراد لیس سببا للملاقات الموت بل سبب عدمہ فلم یکن مما نحن فیہ قلنا یجوز ان یكون الفراد سببا للحکم بالملاقات کذا فی العصۃ قولہ کل رجل اہ فی اشارۃ الی ان قولہ فی الدار عطف علی قولہ یا تینی فانقل فی مثاقولہ کل رجل یا تینی الموصوف بفعل وظرف ہو رجل لا کل رجل فیکون مثالا للمضاف الی النکرۃ الموصوف بفعل لا للمبتدأ النکرۃ الموصوفۃ قلت لانہم ذلک بل الموصوف فی ہذا المثال کل رجل یعنی ان الموصوف ہو رجل کما ہو المقصہ لکن کلمۃ کل لا لحاظہ والشمول قولہ ولعل اہ جواب سوال وهو انه قد سبق ان المبتدأ ما اذا تضمن معنی الشرط یصح دخول الفاء فی خبرہ وهو منقوض بلیت الذ یا تینی او فی الدار لہ درہم ولعل الذ یا تینی او فی الدار لہ درہم لانہ یمتنع دخول الفاء فی الخبر ہما مع ان اسمہما ہو وهو المبتدأ متضمن لمعنی الشرط وحاصلہ کجواب ان مجرد وجود المقضی لیس بعلۃ لوجود المقضی بل قید عدم المانع مراد والمانع ہنا موجود وهو لیت ولعل بہا حدنا ظهر اندفاع ما قبل ان ہذا البحث بحث قبل او انه قولہ من حروف اہ جواب سوال وهو ان لیت ولعل مبتدأ ومانعان خبرہ وھذا لا یصح لان المبتدأ شتم من الاسم وھما حرفان فیکف یشتمان مبتدأ فاجاب بقولہ من حرف حاصلہ انھما اسمان لیت ولعل اللیتین وقعتا فی التکیب من الحرف المشبہہ بالفعل فیصح ابتداء ثبوتہما فانقلت اذ اثبت ابتداء ثبوتہما فیجب ان یكونا مرفوعین فلم جعلتہما مفتوحین قلنا انھما محکیین عن لیت ولعل لیتی من

الحرف المشبهة بالفعل التي تقع في التراكيب ليت لعل اللتين وقعا في التراكيب مبنيان بالفتحة لا نهما  
من الحرف فكذلك هذا لان حال المحاكى مثل حال المحكى عند او في قوله من الحرف المشبهة اشارة الى  
انها قد يكون من غير الحرف المشبهة بالفعل لان لعل قد يكون جارا كما في قوله الشاعر لعل ابي  
المغوار منك قريب : وليت قد يكون ناصبة نحو ليت زيدا قائما بنصب الجزئين قوله على المبتداء  
الذي اه في لطفه لا يخفى قوله من قبيل الاخبار يعني ان مجموع القضية الشرطية من قبيل كجمله  
الشرطية الخبرية وان لم يكن بعض اجزائه كذلك فلا يرد ان جزاء الشرط كثيرا ما يكون امرا نحو اذا  
جاءك زيد فاضربه قوله الثانية والارني فاجلدا واكوا حجب الآية وما قيل ان الدليل لا يثبت المد  
لان اخراجها من الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ان الترتيب المشابهة مع عدم اذا الترتيبية الاولى  
لثاني لانها انما المشابهة مع ذلك قد فوع اذا المراد بالسببية التي في ضمن الكلام الجزئي هي سببية  
الكافة فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله تنزيل تلك المشابهة هي المشابهة الكاملة وهي في  
ضمن الكلام الجزئي كذلك في الزيد في ان القضية الشرطية عند اهل العربية هو الجزاء والشرط قيد  
للمسند في الجزاء والجزء لا يكون الا انشائية لهما لان يقال مرادهم ان الحكم في الجزاء  
والشرط قيد للمسند الجزاء لان الشرطية هو الجزاء فقط بل القيد مع القيد هو القضية الشرطية  
فافهم وانصف فان هذه النكتة وان لم يكن جيدا لكن كاف لمرام البقام قوله باب كان اه للرا  
باب كان كل فعل ناقص كذا المراد به باب علمت كل فعل من افعالا القلوب وانما يمنع ان خولا لفا وان لم  
تخرجها من الكلام من الخبرية الى الانشائية لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط فهو مقتضى للصلافة  
بسبب الشرط من غير كحفاظ الابتداءية وهما مفوتتان للصلافة فاذا دخل على المبتداء التي تضمن معنى  
الشرط فان معنى الشرط فيمنع دخول الفاء في الخبر ولا ان الشرطية على التردد وباب علمت تدل على  
التحقيق وبينهما مناف قوله ووجه ذلك التخصيص اه جواب سواله هو انه ما وجه تخصيصها  
بيان الاتفاق من بين الحرف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق  
فاجاب بقوله ووجه اه حاصله ان وجه التخصيص ان باب كان علمت لا يفرق بعضها عن بعض  
والمنع والاتفاق بخلاف الحرف المشبهة بالفعل فان بعضها يفرق عن البعض قوله المكسولة المفتوحة  
قوله في المنع وفاتدته ظاهرة قوله يؤيده اه في اشارة الى ان هذا القول هو مرجوح ايضا  
لان قد جاء في بعض الايات بدن الفاء نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم  
جنت تجري من تحتها الانهار ولهذا لم يجعله ليلا مستقلا **له** او دفع ما قيل ان الكلام في المبتداء  
لا في ليت ولعل فيلزم الخروج عن البحث ايضا المنع يقتضي سبق الدخول وليس في كل خبرهما الفاء حتى يمنع ليت ولعل  
فاجاب بقوله او دخلا خالصا ان البحث منها باعتبار دخولها على المبتداء لا باعتبار نفسها وكذا المراد من منعها الفاء في  
في الكلام الذي يصح دخول الفاء مطلقا ۱۲ مولانا مولوي عصام الدين رحمة الله عليه ۶



وانما يجعله دليلا لانه محتمل ان يكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو  
توبتهم بلا فائدة فيكون قوله فلن يقبل من متفرعات الخبر وفيه ما لا يخفى قوله لا يساعدها  
اه هذا رد على المصنف حاصله ان المصنف لم يحق ان المكسوة بليت ولعل لانه غير مانع من خول الفاء في  
الخبر ويؤكد قوله تعرا ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فلو كان ان المكسورة  
مانع من خول الفاء في الخبر فلم يدخل الفاء في خبر هذا المبتدأ وايضا لو كان مانع من خول الفاء في  
الخبر في مثل قوله تعرا فانه ملائمتكم اجيب عن الاول انا لانسلم ان قوله تعرا فلن يقبل توبتهم خبر لقوله  
ان الذين بل هو دليل الخبر المحذوف وهو قوله ولهم خزي في الآخرة ولهم عذاب عظيم  
بدليل قوله فلن يقبل توبتهم وعن الثاني انا لانسلم ان قوله فانه ملائمتكم خبر المبتدأ بل هو ايضا دليل  
الخبر المحذوف فتقدير العبارة قل ان الموت الذي تفرون منه لا فائدة فيه بدليل فانه ملائمتكم  
قوله وما يدرك على عدم اه هذا رد على البعض لذي الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل  
وحاصله انها لو كانا مانعا من دخول الفاء في قوله تعرا واعلموا اننا غنمتم الآية فان ان حرف  
من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله غنمتم من شيء صلة لهذا الموصوف والموصوف  
مع الصلة مبتدأ وايضا اسم ان وقوله فان لله خمسة خبر لهذا المبتدأ فلو كان ان المفتوحة  
مانعا فلم يدخل الفاء في هذا الخبر وايضا لو كان لكن مانعا من خول الفاء فلم دخلت في قوله لكن  
ما يقضيه... فسو يكون فلكن حرف من حروف المشبهة بالفعل وكلمة ما موصولة وقوله يقضيه  
صلة هذا الموصوف والموصوف مع الصلة مبتدأ وايضا اسم لكن وقوله فسو يكون خبر المبتدأ  
فلو كان لكن مانعا من خول الفاء لم يدخل الفاء في هذا الخبر وجواب هذا الاعتراض غير لازم  
علينا لانه لا يرد على المصنف لانه لم يلحقها بليت ولعل قال لقيام قرينة اه اللام للوقت لا للعلته كما  
في قوله تعرا قم الصلوة لدولك الشمس اى وقت دلوكها ولا للاجل لانه الصحيح لا المقتضيه والا لكان  
الحذف واجبالا ن علة الشئ اذا كان واجبا يكون المعلول اجبا ضرورة عدم تخلف المعلول  
عن العلة قوله لفظية اه جواب سوال هو ان المتبادر من القرينة هو اللفظية فعلى هذا لا يرد عليه  
بقوله الهلال والله اذ المبتدأ محذوف ومع ان القرينة اللفظية غير موجودة فاجاب بقوله لفظية  
اه قوله احذف اه جواب سوال وهو ان قوله جواز أمفعو مطلق لقوله يحذف وهذا لا  
يصح لان معنى الفعل غير مشتمل عليه فاجاب بقوله اى حذف فاحاصله من مفعو مطلق باعتبار  
الموصوف المحذوف وهو حذف فامعنى الفعل مشتمل عليه انما يجعل قوله جواز امتيزا مع انه لم يحجر فيه  
الى الموصوف وجعل المصدا بمعنى اسم الفاعل لان الجواز يرفع الابهام الوصف دون الذاتى والمقتضى في  
التميز الثانى لا الاول لانه في الزيد قوله جار اجواب سوال وهو ان قوله جواز اصفة لموصوف  
محذوف اى لقوله حذف فاهذا لا يصح لان صفة الشئ محبو عليه ههنا لا يصح الحمل لان  
الحذف ليس بجواز فاجاب بما تر قوله لا واجب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر الوجوه في حذف

حذف الخبر ايضا لان الجواز هناك ايضا مقابل الوجوب قلنا وقع الوجوب هناك في مقابل الجواز في  
المتن صراحة فلا حاجة الى الذکر في الشرح فلذلك ترك هنا **قوله** قد يجب امدفع ما قيل من انه كما جاز  
حذف المبتدأ كذلك يجب حذف كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو  
تقديره هو زيد على من ذهب من ذهب الى ان المخصوص خبر المبتدأ المحذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع  
نحو الحمد لله اهل الحملى هو اهل الحملى صلاهل الحملى بالجر صفة لقوله لله فلم يذکر المص هنا  
فاجاب بقوله قد يجب صلاهل العبادة على حذف المعطوف انما لم يذکر المص لانه في بيان الكلية والاكثرية  
والحن بطريق الوجوب ليس من مبالجاء قليلا في المواضع المعددة فلم يذکر المحاق للقليل بالعد فكانه لم  
يجئ وقيل لا يجب حذفه صلا لانه كان اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فحمول على حذف الخبر  
اي الحمد هو القول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به هذا ليس بسيد لان الركنية لا تنافي وجوب  
الحذف بموجب الا ترى ان الخبر يمكن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه **قوله** بالرفع اي بسبب الرفع  
بلن يجعل خبر المبتدأ المحذوف وانما لم يقطع بالنصب لانه لا يكون خبر المبتدأ المحذوف بل هو خبر  
مفعول الفعل المحذوف اي اهل الحمد انما جعل المحذوف ومبتدأ الخبر بان اصله اهل الحمد هو لانه  
لا يكون موافقا للنفى **قوله** ويجب حذفه في ايراد مستقلا اشارة الى ان الاول اتفاق في الثاني  
لتخلافه وفي ذكر المحذوف اشارة الى ان هذا المحذوف اكثر بخلاف الاول **قوله** يعلم انه كان الخ لانه ان  
يتقل الى انه محذوف لانه صفة لقوله لله لكنه قطع لقصد زيادة المدح والذم لانه اذا انقل من الكسرة الى  
الرفع فصا هذا الجملة جملة اسمية والجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار فحصل زيادة المدح  
والذم **قوله** قطع اه فالتقيل ان الصفة لا يكون الا المدح والذم فكيف يتصور قطعه لقصد المدح  
والذم قلنا ان القطع لزيادة المدح والذم لان الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار **قوله** اي  
المبتدأ المحذوف اه اشارة الى دفع حذفه المسامحة التي وقعت في عبارة المص لانه من البين  
ان المبتدأ المحذوف جواز ليس قول المستهل فكيف يكون مثالا اجاب عنه بقوله اي المبتدأ  
حاصل ان قول المستهل خبر المبتدأ المحذوف والقول بمعنى المقول فيكون تقديره المبتدأ المحذوف  
جواز امثال المبتدأ المحذوف وفي مقول المستهل **قوله** مثالا الخ جواب سواله هو ان الكاف في قولك  
كقول خبر مبتدأ وهذا لا يجوز لان الكاف حرف لا يصلح الخبرية وحاصله ان الكاف اسمي بمعنى  
المثل **قوله** المبصر صفة كاشفة للمستهل الاستهلال في اصله نودين **قوله** وليس من باب  
الخ جواب سواله هو انه لم يجعل من باب حذف الخبرية قد ير اهل لاهل فاجاب بما ترى **قوله**  
وانما في جواب سوال الظاهر هو ان المثال قد تم بقوله اهل لاهل فلم يذد قوله الله فاجاب بما ترى و  
حاصل ان المص جري على عادة المستهلين اذا راوا الهلا لا تو ابا القسم

بالنسبة الى المالك كورد وكثير بالنسبة الى مالك وجوب لان القلة والكثرة من الامور الاضافية

الاول والاعتراض وهذا الكلام يحتمل  
المبتدأ يجوز حذفه من الاول  
فلا اعتناء على الاول  
فلا الاعتراض  
الامر في الخبر ليس  
كما ينبغي واما الثاني  
فتقديره ان يقال لا كان  
الحذف لوجوده قليلا  
فذلك القيد  
من كونه في ما قلناه  
القلة في الجواز بالنسبة  
الى المذكوكة في الجواز  
بالنسبة الى الجواز  
ان يكون المحذوف  
قليلا



قوله قد يحذف اه فيه اشارة الى ان قوله الخبر عطف على المبتدأ قوله اي حذ فاجواب سواله  
غير مرة قوله جائزا ايضا جواب سوال ظاهر قوله من غير اقامة شيء اه جواب سواله وان قوله الخبر  
جواز مستدل لان ذكر قوله وجوب مستغنى عن ذكره لان الجواز موجود في الوجوب فاجاب بقوله من غير  
اقامة شيء حاصله ان قوله وجوب محمول فيما اذا اقام الشيء الاخر مقام الخبر فيجوز وجب حذف الخبر  
قوله الخبر المحذوف جواب سواله هو ان من البين ان الخبر المحذوف وجوبه ليس خرجت فاذا السبع  
واقف فكيف يجعله مثلا وايضا ان كون الشيء مضافا اليه لا يكون الا مفردا لا نه قسم من الاسم  
وهنا مركب فلا يصح اضافته الى ما بعد اجاب بقوله الخبر المحذوف وقوله فاذا السبع الفاعل العطف  
على المعنى اي خرجت ففاجات كذا اي زمان وقت السبع قيل جواب شرط ولعل ايراد انها للزوم  
ما بعد هالما قبلها من ان وقوف السبع لازم يخرج قيل زائدة وفيه انه يجوز حذف الزائد ههنا لا يجوز  
حذفها فاعلم انها غير زائدة كذا في العصة قوله على الذ هب الصحيح اه انما قال ذلك لان في خلافا  
قيل اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب جعله بدلا لتعسف  
وقيل اذا ظرف زمان خبر عن السبع اي خرجت فكان في السبع السبع حاصل في مكان في فخر لا يرانه  
لا معنى لقوله خرجت فكان في السبع وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعد وعامله محذوف  
ففاجات وقت وجود السبع وفيه يلزم اخرج اذا عن الظرفية لانه مفعول به بمعنى فاجات  
كذا في العفو قوله على ان يكون اه اي فان تقديره على مذهب الصحيح بناء على اه والشارح  
اشار الى رد الاول بقوله ظرف زمان الى رد الثاني والثالث بقوله للخبر المحذوف وزاد قوله غير  
سادمس كذا لا يتوهم انه ينبغي ان يكون المحذوف اجبا لوجود القرينة وهي حال المتكلم اقامة  
الظرف مقامه قوله خرج اه والقرينة على حذف الخبر حال المتكلم كما هو مذهب الكسائي او  
اذ لانه متعلق بواقف والظرف يدل على متعلقه قوله وقد يحذف اه وفيه اشارة الى ان قوله  
وجوبا عطف على قوله جوازا قوله حذ فاجاب سوال ظاهر قوله اجبا ايضا جواب سوال ظاهر  
قوله ان في تركيب فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة والعائد في التزم محذوف اي في تركيب لترا  
فيه فلا يرد ان الجملة اذا وقعت صفة لابد فيها من العائد وذلك لان العائد اعم من ان يكون  
ملفوظا ومحذوف او قوله ذلك في اربعة جواب سواله هو ان المثال لا يكون الا ايضا ح المثل  
وهو يحصل بمثال واحد فلم يذكر امثلة اربعة فان المقصود هو المسائل دون الامثلة فاجاب بقوله  
وذلك اه حاصله ان وجوب حذ الخبر في اربعة ابواب فلذلك ذكر الامثلة الاربعة ذكر الامثلة  
واراد هنا القواعد لكن ذكر المثال دون القاعدة ليكون العبارة مشتملا على القاعدة معاروما للاختصاص  
لا يقال هنالك قسم اخر وهو اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر هو اجب المحذوف لان نقول

فانهم والصف وان  
يعرف سماعا لكن  
يدفع الحاجج  
بالنقضين كذا  
قوله ان مقامه وجوب ما  
الشيء جوازا اما لا يقوم  
وهو اصل الذي في الحذف  
المستوفين كما لا يخفى  
لان المقام في المثال  
على كلام الوجهين باطل  
او اجابوا بالخبر  
الخبر اما ان يكون جازما  
القلب من ان حذف  
دفع ما يحتاج  
في

الظاهر بل بحسب الحقیقتہ لیس الخبر الا الظرف والتقدير لیس الا لرعاية الامر اللفظی فہو لیس من باب حذف الخبر التزام غیرہ مقامہ فالحصر بحکم الاستقراء کذا فی الغفوقولہ فیدل علی الوجود فیہ اشارۃ الی بیان القرینۃ وہی لالتلو لا قولہ ہذا اذا کان ای حذف الخبر وجوباً والتزام قائم مقامہ اذا کان اہ وفیہ نکتۃ لا ینحی و ہو جواب عن سوال و ہوانہ ینقض بقولہ یدری فی قولہ ولولا الشعر بالعلماء یدری لان الشعر مبتدأ و یدری مع فاعلہ و ہو الضمیر الراجع الی الشعر خبرہ وقع بعد لولا ولم یجب حذفہ بل لا یجوز حذفہ اجاب بقولہ ہذا اذا کان او فیرد علی المص و ہوانہ حکم بوجوب حذف الخبر مطلقاً بعد لولا غیر صحیح بل انما یصح اذا کان الخبر من الافعال العامۃ و یمکن ان یجاب عنہ بان مرادہ الافعال العامۃ لکنہ لم ینذکر لشرہ قولہ و اما اذا کان خاصاً اہ كالقیام والقعود غیر ذلک فلا یجب حذف الخبر لعدا دلالتہ لولا علیہ اذ دلالتہ لولا الاعلیٰ علی الوجوب ولودلہ القرینۃ الخارجیۃ علی الخبر جاز الحذف بلا وجوب کذا فی حاشیۃ مولینا قولہ کما فی قولہ ای فی قولہ الشافعی واول الشعر ولو لاخشیۃ الرحمن عندی - جعلت الناس کلہم عبید - و اخرہ ولولا الشعر بالعلماء اہ قولہ یدری ای خوارمندی نمودن قولہ من لیس و ہوا سہم الشاعر فی زمان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قولہ وقال الکسانی و ہو من الکوفیین قولہ للفعل المقد لان لولا مرکب من لولا الامتناعیۃ ولا النافیۃ فیکون مفید الامتناع الاول لا متناع الثانی کما یجی فی بحث بحرف الشرط فکانت لازمۃ للفعل لکونہا حرف الشرط فبقی مع دخولہا علی لا علی ذلک الا قضاء ومعناہ مع لا ایضاً باقی علی ما کان کذا فی الزید لکن لولا عند البصرین غیر مرکبۃ من کلمتین کما تری وزیف مذہب الکسانی بان لولا کانت مرکبۃ من لولا الامتناعیۃ ولا النافیۃ ولم یجب حذف الفعل الواقع بعد ہا الا اذا کانت لہا مفسر کما ہو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط و وجب تکرار لا لان لفظ لا لیدخل علی الماضی بغیرہ عا جواب القسم الغلب کذا فی الغفوقولہ وقال الفرء من الکوفیین ان الاسم بعد لولا لا ینکون مبتدأ ولا فاعلاً للفعل المحذوف بل ذلک الاسم ینکون معولاً للکلمۃ لولا فیکون ہی افترک لکن ہذا المذہب ایضاً ضعیف اذ یلزم علیہ ان لا ینکون فی الشرطیۃ اسناد اذ لا یوجد لا اسناد بین المحرر و معولہ کذا فی الزید و ایضاً یلزم ترکیب الکلام من الاسم و الحرف و ذاباطی قولہ ثانیہا اہ و ہنا جواب سوالہ علی طبق ما مر فی قولہا ولہا قولہ کلمبتدأ فی اشارۃ الی قاعدۃ کلیۃ فلا یرد ما فیہ من الاضافۃ الالیمیۃ والبیانیۃ والظرفیۃ کما مر غیر مرۃ و ایضاً لا یرد ما فیہ من المقصود بیان کلیۃ فلم یرد المص مثلاً جزئاً قد فعر بما ترے قولہ صوۃ ای ینکون مصداً بحسب الصوۃ کما ینکون بحسب المعنی فالمراد بالصوۃ ہنا ما یقابل التاویل لا المعنی فلا یرد النقض بعد تطابق المثال للمثل قولہ او منسوباً ای منسوباً الی الفاعل والمفعول او کلہما و لیس المراد منہ المضاف لانہ لم یجز ان ینکون الشئ الواحد مضافاً الی الشیئین



**قوله** او كان اسم التفضيل انما زاد لفظ كان لئلا يتوهم انه معطوف على قوله الى الفاعل لقربه  
فصار الاقسام باسرها اثني عشر قسما ستة للبصك ثلثة منها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا  
احدا ما يكون المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما هو المذکور في المتن و  
ثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله وذلك  
مثلا ذهابي راجلا وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا صريحا منسوب الى المفعول فقط واليه اشار بقوله  
وضرب زيد قائما ولهذا قيد بقوله اذا كان اهلا لئلا يلزم تكرار المثال وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ  
مصدرا تاويلا احدها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب الى الفاعل والمفعول به معا  
واليه اشار بقوله وان ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا  
منسوب الى الفاعل فقط مثلاً ان ضربت قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ مصدرا تاويلا منسوب  
الى المفعول به فقط مثلاً ان ضربت زيدا بصيغرة المجهول وستة ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل  
مضافا الى ذلك المصدا الصريح الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا  
الصريح المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا كما اشار اليه بقوله واكثر شربي السويق ملتوتا وثانيها  
ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا الصريح المنسوب الى الفاعل فقط مثلاً اكثر  
شربي قائما وثالثها ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا الصريح المنسوب الى المفعول  
به فقط مثلاً اكثر ضربت زيدا قائما اذا جعل زيد مفعولا به وثلثة منها ما اذا كان المبتدأ اسم  
التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا الاول ما اذا كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا  
التاويلا المنسوب الى الفاعل والمفعول به معا مثلاً اكثر ضربت زيدا قائما او قائمين وثانيها ما اذا  
كان المبتدأ اسم التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا المنسوب الى الفاعل فقط واليه اشار بقوله  
واخطب ما يكون الامير قائما فان ما مصدا يتو قوله يكون بمعنى الكون ثالثها ما اذا كان المبتدأ  
اسم التفضيل مضافا الى المصدا التاويلا المنسوب الى المفعول به فقط مثلاً اكثر ضربت زيدا على  
صيغة المجهول **قوله** الى ان تقديره هذا التقدير عند البصريين على خلاف زعم المتكلمين  
ولهذا رده الشيخ الرضي فالتقدير عند هم ما قال به الرضي **قوله** اذا كان قائما لانه الاجتهاد  
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وهذا  
بيان القرينة الدالة على الخبر المحذوف كذا في الغفور واما قد روي قوله اذا كان قائما لانه لو لم  
يقدر فالحال عنه قائما لا يخلو اما ان يكون من متعلق المبتدأ وذا باطل لانه متحد مع من هب الكوفيين  
واما ان يكون من الضمير في حاصل الراجع الى الضرب وذا ايضا باطل لانه يلزم الاختلاف في فاعل  
الحال وذي الحال لان فاعل الحال زيد فاعل عامر ذي الحال لضرب واذ قد لم يلزم ذلك  
لان قائما حال عن الضمير في كان الراجع الى زيد فالتحد فاعلين **قوله** متعلقات اهـ  
المتعلقات التامة بخو زيد عند كـ اي زيد حصل او حاصل عند كـ قوله شرط وانما سمى مدخولها

شرطا وان كانت اذ الظرفية لراحتة معنى الشرط فيها وهو كون ضرب متعلقا بذلك الوقت كعلاق الجوز  
بالشرط قوله فيكون الحال اه لان الدال على الشئ دال على ذلك الشئ فالمراد بقوله فيما التزم  
اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة قوله هذا ما قيل فيه اه والغرض من ان ما قاله البصريون  
في تقدير هذا المثال ان كور ليس بحسن عند قوله وفيه تكلفات قال قدس سره في الحاشية  
وهي حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدل ان الظاهر  
معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهري في معنى ٢٢  
الناقصة ومن قيام الحال مع الظرف اجيب من الاول بان حذف اذ امع الجملة المضاف اليها شائع  
كثير من ان يحذف في كلامهم كما في مقام فاء التفرعية كما في قوله فهند يجوز اه اذ تقديره اذ  
كان الامر كذلك فذلك يجوز صرفه عن الثاني بان اقامة الحال مقام الظرف مشهود لان في الحال  
معنى الظرفية كما في قوله جاءني زيد اكب اى في وقت ركوبه عن الثالث بان كان ههنا تامة لا  
ناقصة لانها لو كانت ناقصة لجاز ان يقع خبرها معرفة لان خبر كان الناقصة قد يكون معرفة  
وقد يكون نكرة ولم يسمع قائما في المثال المذكور الانكارة والجواب من كلام الرضى ان الاخبار  
عن الضرب بالملابسة لم يعمد فلم يوجد القرينة على حذف الخبر اذ لم يوجد القرينة  
لم يحذف قوله والذي اه عن ههنا الى قوله من تلك التكلفات البعيدة كلام الرضى قوله  
ضربى زيدا يلا بسة لا يخفى ان التقدير الذي ذهب اليه البصريون اقول وانسب بحسب المعنى  
لما قلنا اننا بخلاف التقدير الذي ذهب اليه الشارح الرضى رحمه الله تعالى فانه ليس بحسن  
اذ الحكم بملابسة الضرب للمفعول والفاعل اذ كان بعد الوقوع على المفعول والقيام بالفاعل  
لغولا اثر فيه لان الملابسة بالنظر الى الفاعل المعصوب بالنظر الى المفعول بمعنى اخر كما في الزيد قوله  
اذ اردت اه ولا يخفى ان قوله قائما حال عن الضمير البارز في يلا بسة لانه عبارة عن المفعول  
لان راجع اليه لا يجوز ان يكون حالا عن الفاعل على هذا التقدير لانه لا يتحد عامل الحال  
وصاحبه كما هو المذهب الاصح لان عامل صاحب المصك وعامل الحال يلا بسة قوله  
اذ كان حالا اه اى اذ كان قوله قائما حالا عن الضمير المستكن لانه على هذا التقدير  
عامل الحال وصاحبه متحدان وهو يلا بس فيكون قائما حالا عن الضمير وهو عبارة عن الفاعل  
كذلك في الزيد قوله اولى خبر لقوله لذي قوله ثم نقول اه اشارة الى اعلاله على التقدير الاول  
والتقدير الثاني قياس عليه قوله ويجوز حذف اه دفع ما قيل من انه لا يجوز حذف اه في الحال فكيف  
يجوز فاجاب بقوله يجوز حاصله ان يجوز حذف اه في الحال اذ كانت قرينة وهي قوله يلا بسة فصل  
متعدي بدل من المفعول وليس مفعولا الا الضمير المحذوف وقوله اضربت والقرينة فيه على المحذوف  
ان قوله لذي موصو والجملة صلة له فلا بد فيها من الضمير الذي يرجع الى الموصو وليس في الظاهر  
ضمير راجع اليه فعلم من ان الضمير محذوف كما يدل عليه قوله العائد المفعول يجوز حذفه



قوله راشد مهديا والفرق ان الاول ما كان عالما على الطريق بنفسه الثاني ما يكون عالما على الطريق بتعليم الغير قوله ويلزمهم حذف اه تعرض على الكوفيين توضيح ان تقدير الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلا استلزام حذف الخبر وجوبا من غير قامة شئ مقامة لان الحال على هذا التقدير من متعلقا المبتدأ تمامه لان قائما بمفعول اضربه وكان من تمامه ما هو من تمامه لا يصح ان يسد مسد الخبر فيلزم بالضرورة حذف الخبر وجوبا من غير قامة شئ مقامة لا شئ غيره يسد مسد واما معنى فلازمهم اتفقوا على ان معنى ضربه زيد قائما بمعنى ما اضربه الا قائما وهذا المعنى لا يستفاد من تقدّمهم اذ المعنى في ضربه زيد المختص بحال القيام حاصل وهذا لا يمنع من حصول الضرب حالا لقعود في وقت اخر فلا يفيد لخصر المطلوب اليه شارب قوله تقييد لمبتدأ كذا في الزيد قوله المقصود هو وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا استعمل ولم تقم قرينة التخصيص ببعض هو ظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا موجب كذا في القصور واعلم ان معنا خمسة مذاهب وكلام المصنف مبني على مذهب البصريين مع انه عند ش فلم يخاره والجواب ان القائل بان تقدير مذهب البصريين هكذا هو الفاضل الهندك والاصح ان تقدير مذهب البصريين ما قاله الرضي فلا خدشة قوله بدليل اه لان المصدا المعروف بالاضافة واللام اذا استعمل يكون صريحا في الاستغراق اذ لا يمكن له قرينة على التخصيص والاستغراق ينافي التقدير هذا وجب الرد على الكوفيين قوله ذهب الاخفش يريد عليه ان يلزم حذف المصدا مع بقاء معموله وذلك مممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصولة مع بعض صلته كذا في القصور قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ابن باساقوله لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ ويرد على ذلك البعض ان المبتدأ على قسمين كمالا يخفى ومن البين انه ليس القسم الاول منه وليس القسم الثاني منه ايضا لان المصدا قال في تعريفه والصفة الواقعة اه وليس هذا منه كما هو ظاهر ايضا كونه هذا المحصر مستفاد من هذا التركيب على كونه مبتدأ لا خبر له غير ظاهر لان من لم يقل بالخبر في هذا الكلام يكون الحال عند قيد المبتدأ فيبطل عموم قوله ثالثا اه وهما جواب سؤال على طبق لم قوله عطف عليه فيلزم قد ذكر في بحث المفعول معد ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف وحكمه هنا بالعطف ويمكن ان يجاب عنه ان العطف هنا بالمعنى اللغوي هو الا ماله قوله كذا مبتدأ في اشارة الى الكلية فلا يرد ما في هذا المقام قال الرضي الظمان حذف الخبر في مثل غلب لا واجب قوله كل رجل اه قل قدس سر في الحاشية اصبغة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهما كناية عن مصحفيها اعني الصنعة انتهى الصنعة كاد وشمير كذا في الصحاح ثم اعلم ان هذا التركيب مذاهب ان قال الكوفيون ان الواو مع ما بعد ها خبر لانها بمعنى مع والواو بمعنى مع كان خبرا من غير احتياج الى التقدير فكذا ما هو بمعناه وحج لا يكون المثال مباحن فيه وقال البصريون انه مرفوع المحل انتقل اعرابه الى الاسم الذي بعده فوقع صفة الجزئية لا لكونها تابعة ولهذا يقتضيه ان يكون مكلا للصفة فان قيل لا يجوز

ارجاع الضمير في صنعة الى الكواظ هو فساد المعنى لا استحالة المقارنة بخلاف احد صنعة كل واحد الى الرجل لا ليس بمقصود

قلنا انه من قبيل وضع المظهر في موضع المضمرة فان المعنى ان هذا الرجل مقرون مع صيغة وذلك الرجل مقرون مع صيغة ويجاب بانه لما كان كل رجل نائباً مناب اسماء كثيرة وضميره نائب مناب ضمائر كثيرة ايضاً يعو بكذا اعتباراً الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل ان يد ضيعة وعمر وضيعته وبكر صيغته ما لا نهاية له **قوله** واجب حذف اه هذا عند البصريين اما عند الكوفيين فلما قلنا انفا ان الواو مجعنة مع خبر فان قيل لانهم ان الحذف واجب لان الواو في ما اذا اسد غيره مسد والصيغة لا يقوم مقام الخبر لانه معطوف على كل رجل والمعطوف من تمة المعطوف عليه قلنا انه معطوف على الضمير المستكن في مقرون فهو من تمة الخبر فسد مسد وما قيل من انه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المتصل بالمتصل فمد فوع لان المؤكد بصيغة اسم الفاعل يخالف للقياس والمؤكد بصيغة اسم المفعول ههنا محذوف وهو الضمير في مقرون بحذف مقرون وما قيل ان الحكم بعطف صيغة على المستكن في مقرون يخالف محذوف اء هو وما قيل من ان حذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل خلاف للقياس فكيف يحكم بحذفه فمد فوع لان حذفه خلاف للقياس فيما اذا لم يحذف المؤكد بصيغة اسم المفعول واما اذا حذف المؤكد بصيغة اسم المفعول فحذف المؤكد بصيغة اسم الفاعل غير مخالف للقياس لما قاله الشارح قدس سره حيث قال وعليه على المبتدأ شيء بالواو فمد فوع لان ما قاله الشارح قدس سره فمحذوف على الظاهر لان الظاهر انه عطف على كل رجل ولانه لما كان المعطوف على الضمير الراجع الى كل رجل والراجع وللرجع في الحقيقة شيء واحد فكانه معطوف على كل رجل **قوله** كما مبتدأ اه فير شادة الى الكلية فلا يرد ما في من الاضافة للامية والبيان والظرفية **قوله** وبقائك الخ جواب سؤاله هو ان عمر اسم شخص فيكون المقسم به شخصاً مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان العمر بالفتح معني العمر بالضم اعني البقاء **قوله** اما اقسامه به جواب سؤاله هو ان محذوفه قسماً على قوله لعمره وبقله غير جائز للمغايرة كما هو الظاهر لان العمر ليس بقسم والحمل يقتضي الاتحاد في المخارج والمغايرة في الذهن هما مغايرتان هنا وخارجا فاجاب بقوله اء ما اقسامه به حاصله انه مجعنة ما اقسامه به هو مشتق وجعل المشتق على المشتق يصح ما قيل ان ما في قوله ما اقسامه به مصدكية فاقسم بتاويل المصداق اي قسماً فلا يصح حمله على قوله لعمره فغلط محض لانه لا فائدة في هذا التاويل على هذا التقدير بل هو موضوعاً وموضوعاً **قوله** والعمر العمر اه جواب سؤاله هو ان العمر لما كان المراد منه البقاء فلم يرد كره بالضم مع انه في هذا المعنى اشهر فاجاب بما ترى **قوله** الا المفتوح اي لا يستعمل مع اللام الموضوع للقسم في مقام وقع مقسماً به الا المفتوح **قوله** امن المرفوعاً فيه اشادة الى ان قوله خبران اخواتها مبتدأ محذوف والخبر وهو لفظ منها فلفظ منها مقيد بقريته ما سبق فقوله هو المسند بتاء الكلام ويحتمل ان قوله المسند خبره وهذا يشعر بان هذا مفعول عليه كما هو هو البصريين

طه اء خبر القول خبران واخواتها وقوله هو ضمير فصل ١٢ رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين امين \*



ولیس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من هب الكوفيين في تناول كلامه كلام المذاهبين والى لم يكن  
 مذ هب الكوفيين مراد أقيل لم يصح هذا اعني قوله خبر ان اخواتها بقوله منها تنبيهها على انها من  
 ملحقات المبتدأ والخبر وليست انواعا متباعدة بالذات لهما وانما قال اخواتها ولم يقل اخواته مع ان لفظ  
 الخبر مذ كر بلا حطة الكلمات وهي الموثق قوله اشباهها جواب سوال ظاهر هو ان اضافة الاخوات  
 الى ان غير صحيح لان الاخوات يكون لذوى العقول وهذه الكلمات ليست بذوى العقول وحاصل ان  
 المراد هنا الاشباه ووجه المشابهة التقارب بينهما كما بين الاخوات وانما استعير الاخوات للاشباه النظائر  
 لما بينهما من التقارب والتمثيل كما في ما بين الاخوات حملا وغيره وفي تفسير الاخوات بالاشباه  
 فائدة لان اخوات يستعمل في ذوى العقول وهن ليس كذلك قوله وهو مرفوع باحد هذا الحرف  
 دفع ما قيل من ان ذكر خبر ان بعد ذكر خبر المبتدأ مستدرك لانه مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ  
 لانه هذا الحرف وضعفها عن العمل وايضا لا يصح اضافتها الى ان واخواتها وذلك لان خبر هذه  
 الحرف مرفوع بها ارتفع به خبر المبتدأ لانه هذا الحرف اجاب بقوله وهو الخبر حاصله ان كلام المصنف  
 على مذ هب البصريين وهم يقولون انه مرفوع بهذا الحرف لمشايتها بفعل المتعدي كما بينه الشارح  
 بقوله لانها لما شابهت به ما قلت هو من هب الكوفيين لانهم يقولون ان هذا الحرف لا يعمل  
 فيهما بل في الاسم فقط لضعف عملها وكلام ليس مبني عليها كما فهمت وسيجي في بحث الحرف  
 المشبهة بالفعل ان شاء الله تعالى قوله لما شابهت الفعل انما شابهت له استعمالا فكما ان الفعل المتعدي  
 يلزم اسما فاعل ومفعول كذلك هذا الحرف يلزمها اسما مشابهة لافعال لفظا ومعنى اما  
 لفظا فلكون كل منهما ثلثا ورباعيا كالفعل المتعدي فاما معنى فلكون كل واحد منهما بمعنى  
 الفعل فان معنى ان وان حقت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس قوله مثله اه الا ان  
 عمل هذا الحرف خلاف لانها فرع له فينبغي ان يكون عملها فرعاً لعمل قوله الى شئ اخر فيه اشارة  
 الى الرد على الفاضل الهندى حيث قال في الجواب عن الاعتراض الوارد على المتن ان المراد با  
 لسند المسند الى اسم هذا الحرف والمراد الاسم المسند فرد الشارح عليه بقوله الى شئ اه و  
 وجه الرد ما ذكره الشارح فيما بعد قوله احداه جواب سوال وهو انه ينقض بقائم في قولنا ان  
 زيد قائم لانه ليس بمسند بعد دخولها بل هو مسند بعد خوله ان فلجا بقوله احداه حاصله ان  
 العبارة على حذف المضاف فان قيل لانسم صدق التعريف بعد زيادة لفظ الاحد على كل فرد من افراد المعرف  
 لانه اعتبار العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدا على الحكم فيكون المعرف مجموع خبر ان واخواتها  
 فلا خفاء في عدم صدق التعريف على المجموع لانها ليست مسند بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم  
 مقدا على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان لكن  
 لا يصدق على خبر اخواتها لانها ليست مسند بعد دخولها قلنا الجواب باختصار الشق الثالث وهو  
 ان المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف خبر باب ان واخواتها ويجعل خبر

ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى كذا قال عبد الحكيم قوله فقوله اه فيه شارة الى تعيين الجنس  
 الفصل قوله والمراد جواب سواله وانيد خل في هذا الحد يقو في ان زيد يقو ابوه فانه مسند  
 بعد دخولان مع انه ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجملة اجاب بقوله والمراد حاصله ليس  
 المراد بال دخولان ذكر في الاول والحق في الاخر بل المراد الورد ولا يراى الاثر واثان هناك  
 قد ظهر في مجموع الجملة قوله لفظا جواب سواله وهو انه يفتض بموسى فتى حيث لا يظهر  
 اثان فيهما فاجاب بقوله لفظا كما في قوله ان زيد قائم او معنى كما في قوله ان موسى قائم قوله  
 فلا يحتاج الى ان يجاب اه هذا جواب سوال الفاضل الهند وفيه اشارة الى الرد عليه وجه الرد قوله  
 فيلزم اه يعنى ان جواب السارح احسن من جواب فاضل الهند وجه حسنها عكس استدل بقوله  
 بعد خوله هذا الحرف لان المتبادر من المسند المسند الى مطلق الشئ لا مسندا الى اسمائها واما  
 فاضل الهند فقد حمل ذلك على التاكيد حيث اخرج بهذا القيد ما خرج بقوله هو المسند  
 قوله ولا الى ان يجاب هذا جواب السيد السند وجه الرد عليه قوله فيحتاج الى ان يعنى ان  
 جواب السارح احسن من جواب السيد السند وجه الحسن عكس الاحتياج الى تاويل الجملة  
 بالاسم في جوابه بخلاف جواب السيد السند فان جوابه يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما  
 اذا وقع خبرها جملة فحينئذ صاد يقو في نحو ان زيد يقو ابوه بمعنى قائم وجه السيد السند  
 ان الكلام في مرفوعات الاسم لا في مطلق المرفوعات واما حالا الجملة فبين بقوله امره كما مر  
 خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين ذلك بعد ذكر التعريف فيختص ذلك بالخبر المفرد قلنا  
 الظاهر ان هذا التعريف لمطلق الخبر لا نوع منه ان الخبر قد يكون جملة بيان لتقليل نوع من  
 الخبر وجير الدين قوله قائم جواب سوالين احدهما ان المثال لا يكون الا ما اضيف اليه لفظ المثل او  
 او نحو ههنا اضيف لفظ المثل الى ان زيد قائم وذلك المجهول ليس خبرا واخواتها وثانيهما ان اضا الى ما  
 بعد غير جار لان كون الشئ مضافا اليه لا يكون الا مفردا وذلك المجهول مركب اجاب بما ترقى قوله حكمه  
 حكمه جواب سواله هو ان الامر معنيين لغوى وهو فرعون كارك واصطلاحى هو صيغة يطلب بها  
 الفعل من الفاعل عن المخاطب ولا يستقيم شئ منهما وحاصل الجواب ان المراد بالامر الحكم قوله  
 من كونه مفردا وجملة اه وانما عدها من الاقسام والواحد التعدد والمثبت المحذوف ومن الاحكام  
 نظرا الى ان بين الاقسام تضادا وههنا كذلك لانه لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة والنكرة بالمعنى بخلاف  
 الاحكام فانها يمكن ان يجمع الا ترى ان الواحد يجمع بالمتعد اذا الواحد اذا انكب يصير متعددا و  
 الواحد والمتعد يكونان مثبتا ومحذوفان كذا في الزيد قوله والمراد جواب سواله وهو ان المستفاد  
 من كلام المصنف انه كما يصلح ان يكون خبر المبتدأ يصلح ان يكون خبرا لان الامر ليس كذلك  
 لانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ ممتضمنا لمعنى الشرط والاستفهام نحو ان زيد ومن ابوك ولا  
 يجوز ذلك في خبرا اخواتها حاصل الجواب ان التشبيه باعتبار الاغلب لا الكل ۶



قوله ولا يجوز اه لان التحقيق واين للاستقها م فيهما متانف وما قيل من ان كلمة ان يقتضيه  
صدارة الكلام كما قال المصنف واذ تضمن الخبر المفعول ماله صدك الكلام مثاليين زيد وكذلك كلمة من يقتضيه  
صدارة الكلام كما قال المصنف اذ كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدك الكلام مثلاً من ابولاء فلم يبق  
الصدارة عند خولان فذ فوع لان ان ايضاً وقعت في صدك الكلام وهو ان زيداً قائم كذلك في عهد  
الرحمن قوله اي ليس امره اه جواب سوال وهو ان الضمير في قوله الا في تقديمه لا يخلو اما ان  
يكون عائداً الى خبر المبتدأ او الى خبر ان كذلك غير مستقيم اما الاول فلا يلزم انتشاً  
الضمائر لان الضمير في امره عائداً الى خبر ان واما الثاني فلان حكم التقديم غير متحقق في خبر  
ان فلو قال الا في التقديم بدن الضمير لكان صواباً فاجاب بقوله ايس امره اه حاصله انا نختار  
الثق الثاني لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابياً او سلبياً وحكم التقديم من حيث ٦ ٦  
السلب متحقق في خبر ان كما يشهد عليه قوله فانه لا يجوز تقديم قوله كما يتضح في معمول  
الفعل اه لان الفعل قوي العمل فيعمل سواء كان على سبيل الترتيب اي تقديم المرفوع على ٦ ٦  
المنصوب او على غير الترتيب كما في المحرقات المشبهة بالفعل قوله اي ليس امره اه جواب سوال فهو  
ان تعد الاستثناء من امر واحد بغير عاطف باطل لئلا يتوهم تعد المستثنى منه اجاب بقوله ايس  
ليس امره اه حاصله انا لانسلم انه استثناء من امر واحد بل هو استثناء مما بقي من الاستثناء الاول  
وهو المنفرد وهو المستثنى في الاستثناء الاول فلا يلزم المحذور قوله وان من الشعر بحكمة معناه  
بالفارسية از جمله شعرت بر آنه حكمت يعني مشتمل بر فن علم وحكمة زانهاست حكمت انچه في نفس الامر باشد اي  
اين شعرتو حكمت ست يعني مطابق نفس الامرست والحكمة هو العلم باعيان الموجودات الخارجية على ما هي  
عليها فبعض الاشعار قد يكون مطابقاً للنفس الامر قوله لتوسعهم اه وذلك لان كل محدث  
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصداً الطرف مع كل شئ كالقريب المحذور ولم يكن احنياً فيدخل  
حيث لا يدخل غيره من الاجنب كالجارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنب اجراً كجار والمجروح  
مجروراً مناسبة الطرف اذ كل طرف جار مجروح في التقدير والجار والمجروح محتاج الى الفعل كاحتياج  
الطرف كذلك في الغفوة قوله الكاشة صفة لا اصلية التي كما وقع في بعض نسخ الكافية بل  
هو سهو من قلم الناسخ وذلك لان صلة الموصولة خبرية واما اسم الفاعل والمفعول فيقع  
صلة الالف واللام الداخلة عليهما لا غيرهما فكيف تكون الكاشة صلة التي وعلى تقدية  
وقوعهم المصنف فقوله قوع الكاشة صلة التي وما قال في بحث الموصولة من اسم الفاعل  
١٥ اي ارجع الضمير الى خبر ان ١٥ قوله ان من البيان لسحر اقول من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور معناه با  
لفارسية از جمله بيان ست سحر بيان كلاميكه تو ميگوئي از جمله سحرست البيان هو النطق الفصيح المعبر عما في ضمير بعض افراد البيان  
مثل السحر في تحول قلوب الناس ١٥ فانه قيل ان كون الكاشة صلة للموصول هو التي لا يصح لان صلة الاسم للموصول لا تكون الا جملة خبرية  
وهي ليست بجملة قلنا لا خبر مبتدأ محذوف تقديره هي الكاشة والمبتدأ مع الخبر جملة خبرية صلة للموصول امياً صاحب كوجر كرى

والمفعول يقعان صلتين للالف واللام فقط فهذا الحكم ثابت في اسمى الفاعل والمفعول المجزئين  
عن الالف واللام والكأنته معروف بها فهو في حكم الجملة الفعلية فيقع صلتها التي قبل الاولى تقدير  
للتعلق المنكر لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو كائنة وعكاً حذف لبعض اخر  
وهو قوله لنفى الجنس وهو غير جائز عند البصريين قلنا الشارح جرح الموصول مع بعض  
اجزاء الصلة كما ذهب اليه بعض البصريين قوله اي لنفى صفة الجنس اه جواب سوال  
وهو ان لا لنفى صفة الجنس اعني به القيام في لا رجل قائم مثلاً لا لنفى الرجل بنفسه فلا يكون  
المثال مطابقاً للمثل فاجاب بقوله لنفى صفة الجنس حاصله ان المضاف محذوف قيل عليه  
اذ اقبل لا رجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يقال  
انها لنفى الصفة بل يقال حينئذ انها لنفى الجنس فان نفي الوجود مثلاً يكون ينفي الذات في نفس  
الامروان كان الوجود صفة فالاولى ان يقال ان كلمة لا قد يكون لنفى الجنس كما في لا رجل  
موجود او ثابت او غيرهما ما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنفى صفة الجنس  
كما في لا رجل قائم اقول يمكن ان يقال في لا رجل موجود وفي لا رجل قائم معالفة صفة الجنس  
ولكن في الاول يكون نفي الجنس يستلزم نفي صفة الجنس في الثاني ليس كذلك بل فيه نفي  
صفة الجنس حقيقة فلا اشكالاً صلاً كذلك في عبد الرحمن قوله الى شئ اخر وفائدة مر في  
خبر ان واخواتها وهي رد على الفاضل الهندي فليتامر فيه قوله والمراد اه جواب سوال على  
طبق ما مر في خبر ان واخواتها وتحقيقه ايضاً على طبق ما ذكرنا من حسن جواب الشارح الجامي والرد  
على الفاضل الهندى والسيد السند فلا تغفل عن البيان قوله فاما عدله جواب سوال ظاهر قوله  
لاحتمال حذف الخبر اه لا رجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيراً وايضاً لا عراب لا يكون ظاهراً  
في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضاً فيكون مثال المصير اولى لان المقص من المثال التوضيح فامثال  
الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد واما غير الاسم ايضاً كما تخبر  
ولم يقل لا رجل ظريف لان مجرد تغير الخبر غير كاف لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة رجل  
على ان يكون محمولاً على محل بخلاف ما اذا غير الاسم فانه حينئذ يصير معرباً لانه اسم لا واذا  
كان مضافاً فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكره اه لا يقال قد جزم في المعرب ايضاً المحل  
على المحل فيجوز ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضاً لاننا نقول المتبادر في المعرب هو المحل على  
اللفظ فان المحل على المحل فيه خلاف الظاهر لا يقال اذ اقبل لا رجل ظريف يمتنع ان يكون ظريف  
مرفوعاً على انه محمول على محله لان رفعه ليس الا لا ابتداءً ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ  
لانه نكرة لاننا نقول هو صا لم لان يقع مبتدأ لانه تخصص بالهو كما في لا احد خير منك هكذا

كما اشار اليه في المفعول في بحث المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط في بيان قول المصير وهو قوله وذلك اما  
الاسم الموصول بفعل او ظرف آه ۴ ۴ ۴ ۴ ۴ سهل علينا يا الهى كل صعب بحميت سيد البرار ۴



حققہ عبد الرحمن قولہ علی ماہو الظاہر جواب سوالہ ہوان احتمال الصفتہ فی مثالہ المصی ایضاً ثابت  
وحاصلہ ان احتمال الصفتہ ظاہر ان کان جائزاً وانما قالہ ذلک بحجواز ارتفاع صفتہ حملاً علی الحمل کما  
ذهب الیہ جماعۃ لکن لا یقدح مثالہ المصی لان احتمال الظاہر یکفی لوضوح المثال وحسنہ قال فیہا اہ الضہیر  
عائداً لی الدارے فی الدارہ ہومذکور لان ہذا الکلام وقع فی جواب سوال السائل اذا سالہ ہل فی  
الدار غلام رجل ظریف کذا قیل ولقائل ان یقول لو کان جواباً لکان کلمۃ لا وحده یکفی الاترے  
انہ اذا قیل ہل فی الدار رجل فالجواب ان یقال نعم ولا غایتہ التحقیق قولہ خبر بعد خبر جواب  
سوالہ ہوان یقال قولہ فیہا لا ینخلو اما ان یکون ظرفاً لقولہ ظریف او حالاً عن ضمیرہ وعلی کلا ۶  
التقدیرین یلزم تقييد لظرافۃ بالدار ہو غیر جائز فاجاب بقولہ خبر بعد خبر قولہ لا یتقید بالظرف  
ونحوہ لانہ یکون معنی المثالہ انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار ای لان معنایہ ان الظرافۃ ثابتہ محققہ  
فیلزم الکذب اذا الظرافۃ عبارة عن الملکۃ وہی لا یحتاج الی الظرف ونحوہ المراد من الظرافۃ ۶  
لیست فی الدار و فی غیر الدار تكون الظرافۃ بالطبع لا اثر الظرافۃ حتی یقال لانہ یسکر یقولنا صا زید ظریفاً  
لانہ یقتضی جواز ان یکون زید ظریفاً فی وقت وعدا کونہ ظریفاً فی وقت اخر وبہذا ظہر ایضاً انہ فاعل ما قیل  
من انہ اذا کان المراد بالظرافۃ ہو الظرافۃ العرفیۃ من التکلف فی اللباس والطعام والکلام ونحوہا یجوز  
تقييد ہا بالدار ونحوہ او معنایہ لا غلام رجل ظریف حال کونہ فی الدار فیلزم انہ من ہذا ظرافۃ فی غیرہا  
ہو غیر جائز فیکون معنی المثالہ انہ لا غلام رجل ظریف فی الدار لا یکون متصفاً بہذین الوصفین فلا  
باس لو کان متصفاً باحد ہما بان کان ظریفاً ولم یکن فی الدار وبالعکس لم یکن متصفاً بکلہما  
کذا فی عبد الرحمن قولہ وانما تے اہ جواب سوالہ ہوان الاصل فی العبارة الا یجاز والاختصاص لا  
حاجۃ الی خبر بعد خبر اجاب بما ترے قولہ لئلا یلزم الکذب انما یلزم الکذب چ لان المجموع خبر  
واحد حقیقۃ کقولک للابلق ہذا اسو وایضاً حاصلہ نفی کون غلام رجل جامعاً للظرافۃ وکونہ فی  
الدار فان قیل جعل الخبر من ہذا القبیل لیس الا اذا منع الاقتصار علی احد ہما ولا یمتنع الاقتصار ہنا  
علی لفظ فیہا قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلک کذا فی الغایتہ قولہ کل غلام رجل اہ فان  
النکرة فی سیاق النفی تقييد لعمو وایضاً فی نفی جنس غلام الرجل عن کونہ فی الدار کذب بخلاف ما اذا  
اجتمع الظرافۃ مع کونہ فی الدار کذا فی عبد الرحمن قولہ لیکون اہ اشارۃ الی جواب ثانی حاصلہ ظاہر قولہ خبر  
اہ فی اشارۃ الی تعین مفعول ما لم یسم فاعلہ قولہ ہذا اہ جواب سوالہ ہوان یتقض علی افضلہ فی نحو لا رجل  
افضل منک فانہ لا یجوز ان یحذف ہنا مع انہ خبر لا اجاب بقولہ ہذا حاصلہ ان المراد بلا التی یقول فی الجنس فذلک  
لا التی ہی المشابہۃ بلیس قولہ حد فاجاب سوالہ ہوان کثیراً مفعول مطلق لیمحذف ولا یصدق احد علیہ  
لعد اشتغالہ بحذف علی کثیر الجاب بقولہ حد فاحصلہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموصوف المقدر  
ویجوز جعلہ ظرفاً ای زماناً کثیراً قولہ اذا کان الخبر عاماً وفیر فائدہ لا یخفى ۶۶۶

اھ فی قولہ لیکون اھ اشارۃ الی جواب ثانی حاصلہ ظاہر قولہ خبر

سہ قلنا لو کتفی بہ لکن کافیا لکنہ ذکر جمیع ہذا ل یوافق الجواب مع السؤل علی وجہ کمال الموافقۃ تقریر مولوی عبدالرحیم

وہو الاحتراز عن مثلاً غلام رجل ظریف فیہا ومعنی قولہ اذا کان الخبر عاماً بان لم یکن قرینۃ علی الخصوص  
 لان علی القرینۃ علی الخصوص قرینۃ علی العموم ای علی الافعال العامة لان اختیار واحد من الافعال  
 الخاصة دون الاخری ترجیح بلا مرجح وضبطها الناظم فی البیت الفادسیۃ  
**افعال عامہ نزد ارباب عقول بن کون است وثبوت است جو دست حصول**  
**قوله** لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي وهو الوجود والحصول لما لم یکن هنا قرینۃ خصوص  
 حل علی امر شامل **قوله** موجوداً وانت خیر بان سلب الوجوع عن الغیر لا یکنی فی التوحید لا احتمال  
 الامکان الا ان یقال امکان الوجود يستلزم الوجود فانتفاءه انتفاء الامکان کذا فی الزبد **قوله** لا  
 یظہرون اہ جواب سوال وهو ان المراد من علی الاشیاء علی الوجود مع انہم قائلون بہ حاصلہ  
 ان المراد بعد ما لا شیء عدم الظهور لا انہم لا یقولون بوجود الخبر **قوله** او المراد  
 انہما وہ والا وہ الاصل لانہم قائلون بہ **قوله** فیقولون جواب سوال وهو انہما  
 كانوا غیر قائلین بالخیر فکیف یفید هذا الكلام وهو قوله لا اهل ولا مال فائدة ۶  
 تامة وحاصله ان لا یعنی انتفی فیكون انتفی فعلاً ولا اهل والمال فاعل **قوله** لا اهل  
 یعنی یقولون لا اسم فعل یعنی انتفی فیحجب ان یكون مدخول مرفوعاً لکن ضعف المصّ هذا  
 بان اسم الفعل لا یكون علی مثل هذا الصیغۃ ولا یخفى ان نصب الاسم بعد ما یضیی علی فساد  
 هذا القول لان الاسم الذی یعنی الفعل اللزیم لا ینصب ما بعده الا ان الشارح لم یرتفع الی ۶  
 هذا الطريق لانہ یحوز ان یكون لا نائبة مقام انتفی كما یكون یا نائبة مقام ادعوا ولو سلم یكون فاعل  
 الضمیر المبہم المیز ما بعد والاسم المنصوب بعد ہا علی التیز بعد والاسم المنصوب بعد ہا علی التیز  
 کذا فی الخفاء **قوله** وعلى التقديرين اہ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما تری  
**قوله** فی معنی النفي اہ جواب سوال وهو انه كيف يشبه الحرف بالفعل اجاب بما تری حاصلہ ان التشبہ  
 افادۃ النفي المجزئ بطریق المبالغة والدخول علی جملة الاسمية والفرق بین لا التي لفظی الجنس لا التشبہ  
 بلیس ان العموم نص لا یحتمل خلافاً فی لا التي لفظی الجنس سواء كانت مستعملة بمن الاستغراقية او لا واما اذا  
 لم یکن مستعملة بمن الاستغراقية فغیر نص فی العموم فیحتمل خلافاً ونقول ان لا التي یشبہ بلیس نص فی النفي  
 المجزئ لا بطریق المبالغة بخلاف لا التي لفظی الجنس فانه لفظی بطریق المبالغة کذا فی الزبد **قوله** الدخول  
 لا یقال ان کلامہ یقتضی ان تكون الاسم قبل دخولها مبتدأ وهو باطل لا النكرة لا تقع مبتدأ اقول  
 المراد من قوله الدخول علی المبتدأ اہ هو ان الدخول علی ما یصلح ان یقع مبتدأ مؤخر  
 والنكرة یصلح ان یقع مبتدأ بعد دخولہ لا لتخصیصہ بالعموم فی مثل ما احدث خیر  
 منك کذا فی عبد الرحمن **قوله** هذا شامل اہ اشارة الی بیان الجنس والفصل **قوله** وبما  
 عرفت اہ جواب سوال علی طبق ما سبق فلا تغفل عن البیان **قوله** وانما اتی اہ جواب سوال  
 ظاہراً انما تعرض الی النکرة لکلمة لا دون مانع ان فی ایراد المعرفۃ فی مثالی توہم ان ما لا یدخل  
 ای کلمۃ ما ۱۲۴



الاعلیٰ المعرفۃ وليس كذلك لان الاصل في السند لي التعريف فالمراد ذكر الاصل وترك الفرع بخلاف المثال  
 لكلمة لا فان لما اوثر في النكرة التي هي الفرع فيحتاج الى النكتة **قوله** اما بنو تميم اه وذلك لانها  
 يدخلان على القبيلتين الاسم والفعل والاصل في العامل الاختصاص بنوع واحد ولا اختصاص  
 لهما بنوع واحد اما قوله تع ما هذا بشر اخبر كان مقداً وتقدير ما هذا كان بشراً او منصوباً بترعرع  
 الخافض قلنا هذا خطأ لان ما ولا الداخلتين على الفعل غيرهما وملشاً الخطاء المشابهة الصوتية وعن  
 الآية ان التاويل خلاف الاصل والصرف عن الظاهر باطل **قوله** وعلى لغة جواب سوال وهو ان المقصود اختار  
 مذهباً ههنا الجواب بما ترى حاصله انه احق بالورد والقران عليه نحو ما هذا بشر او اما بنو تميم فيقولون  
 ان نصب بشراً باعتبار انه مفعول لا نه في الاصل كان بشراً بجار والمجرور مفعول في الحقيقة ثم اذ انزع  
 الخافض جعل الى الاصل هو النصب قلنا ان نزع الخافض رجعه الى الاصل خلاف الاصل **قوله**  
 اي عمل ليس لا يقال العمل ليس بهذا كونه فيما سبق لكنه مفهوم من المثال وعن قوله المشبهتين بليس لان  
 تشبيههما بليس مشعر بكونهما عاملتين عملهما وبصحة اجراء حكمها عليهما **قوله** اقليله جواب  
 سوال وهو ان الشاذ ما يكون مخالفاً للقياس هذا ليس كذلك فاجاب بان الشذوذ ههنا بمعنى القلة وفيه  
 اشارة الى ان المراد من الشاذ ما يكون مخالفاً للاستعمال موافقاً للقياس وهو العكس **قوله** فمن صداه  
 الصدا لا عرض البراح الزوال والضمير في نيرانها راجع الى الحزب المذكور في الايات السابقة آمن اعرض  
 عن نيران الحزب وشذائدها فليعرض ليكن ابن قيس فلاذوالعنه بالاعراض انصف الشاعر نفسه با  
 لشجاعة في الحزب اذ اتى الاقران **قوله** ولا يجوز اه جواب سوال هو انه لم لا يجوز ان يكون لفظ الجنس  
 كما قال الرضي الظاهر ان لا يعمل عمل ليس لا شاذ ولا قياساً ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوباً كخبر  
 فالاولى ان يقال ان لا في لا براس لفظ الجنس يجوز فيما بعد ها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ فان  
 التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معموليهما ومع المعرفة فاجاب بقوله ولا يجوز حاصله انه ليس لفظي  
 الجنس لا نه لو كان لفظي الجنس لا يجوز الرفع فيما بعد ها ما لم يتكررا والتكرار باطل بالبلاهة فالمقدّم  
 مثله ما قيل ان المناسب ان يقول لا يجوز الرفع فيما بعد ها ما لم يعرف ولم يفصل والثاني باطلاً  
 لمقدّم مثله لان علة الرفع التعريف والفصل لا التكرير فرفع لان دليل الشاذ دليل اني لا لمي اي  
 من قبيل الاستدلال من جانب المفعول على العلة **قوله** اعلم اه هذا تذكريا سبق لطول العهد فتفاوت  
 المحافظة فلا يريد انه لا حاجة الى هذا البيان لان ذكر سابقاً ولا في المرفوعات في تعريف الفاعل او  
 جواب سوال ظاهر كما حركه الشارح فلا ينتقض بالتوابع اي بدخول التوابع مثلاً ما زيد اخوان قائماً  
 فان هذا التعريف منقوض بالمثال المذكور لان اخوان مستند اليه بعد خول ما مع انه لا يقال له اسم ما بل  
 بدعنه حاصله ان المراد بالمسند المستند اليه لا بالتبعية وههنا تابع فان قيل ان في هذا الكلام تكرار  
 لانه قد بين الشارح هذا المراد فيما سبق في بحث المرفوعات قلنا هذا تشبيه عليه لا يذيل عنه

في التوابع لا يذيل عنه ذلك لان الشارح التزم العقل لان لزوم قلنا هذا ويجوز في الشرح فمما سألنا عن الفاعل ان يكون المفعول لا يذيل عنه في المنصوبات المستند الى المرفوعات فافهم ان هذا

لا  
ي  
ن  
ف  
ي  
ن

**قوله** ولما فرع اه الشرطية لزومية واللزوم عقله باعتبار انه التزام المصير الشرع في المنصوبات بعد الفرع من المرفوعات اما اللزوم العادي وان كان صحيحا ههنا لكن غير معتبر عند ادباب العقول وكونها اتفاقية لا فائدة فيها فلا يرد انه ليس لفرع من المرفوعات سبب الشرع في المنصوبات فلم يصح هذا الشرطية ولا يرد ايضا ان الفراغ والشرع في ان واحد محال لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه ظاهر ولا يحتاج الى البيان لانها عمد بخلاف المنصوبات والمجرورات فانها فضلتان **قوله** وما ذكر في المرفوعات اه من ان المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة فلا تغفل عن ذلك البيان **قوله** والمراد بعلم اجواب سوال وهو ان العلم ما وضع لشيء بعينه بوضع واحد غير متناول غيره وعلم المفعولية ليست كذلك لا نبتنا والاحال والتميز وغيرها وتقدري السوال بوجه اخر وهو ان تعريف المنصوبات لا يصح على فرد من افراد المنصوبات لان زيد في رايت زيد من افراد المنصوب مع انه ليس بمشتمل على علم المفعولية لانه ليس في هذا الموضع اسم اخر حتى يشتمل زيد عليه لان ما في ما اشتمل عبارة عن الاسم وقوله على علم اه العلم ايضا اسم فيلزم اشتغال الشيء على نفسه هو لا يجوز وان اشتمل زيد على نفس زيد يلزم اشتغال الشيء على نفسه هو باطلا جاب بقوله والمراد بعلم اه حاصله ان المراد بالعلم هو العلامة ونصب زيد في رايت زيد علامة على مفعولية زيد **قوله** كون الاسم اه جواب سوال مثل ما مر في المرفوعات وهو ان الاصل الاختصار ولا يجاز في العبارة فلم لم يقل على علم المفعول وحاصل الجواب انه قال كذلك لئلا يتوهم انه علم لذات المفعول مع انه لو وصف المفعولية **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه يمكن ان يقال ان علامتا الشيء لا يفك عن الشيء ونحن نجد علامة المفعولية في كثير من المواضع كالحال وغيرها من المنصوبات وهما ليسا بمفعولين فاجاب بقوله حقيقة اه ٢٧ حاصل ان الياء مصداقية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة فان النصب فيها علامة للمفعول الحقيقة وحكما كالحال والتميز المستثنى واسم ان غيرها فان النصب فيها علامة للمفعول الحكمي كما في الملحقات لكن قيدا لحيثية... مراد آمن حيث انها علامة فلا يبطل التعريف بمسلمات في مرات بمسلمات او باحدى في مرت باحدى بان يقال بان كل واحد من الكسرة والفتحة يكون علامة للمضاف اليه ايضا فلا يكون علامة للمفعول اذا الفتحة والكسرة في لسان علامة للمفعول المضاف اليه لان مرت مضاف الى مسلمات والى احدى بواسطة حرف الجر لفظا كما في مرت بزيد حاصل الجواب ان الامتياز بينهما بقيد الحيثية يعني الفتحة والكسرة لحيثية انهما علامتان للمفعول غير من الفتحة والكسرة للثان هما علامتان للمجرورات فلا يبطل التعريف لمراد او اعلم انه قد المنصوبات على المجرورات لان المنصوبات معمولات الفعل والمجرورات معمولات الحرف والفعل اصل في العمل فيكون المنصوبات اصلا في المفعولية ولكثرتها والعزة للتكاثر وجواب سوال هو ان هذا التعريف ليس بمجامع لاننا نخرج عن الاحال المستثنى وغيرها من الملحقات لانها منصوبات وليست بمفعولات فاجاب بما ترون **قوله** آمن المنصوب اه



في إشارته إلى مرجع الضمير إلى أن في إرجاع الضمير إلى أيها حسن قبحه أما الحسن في الأول فهو بان كلاً ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم هو مرجح حسن أما القبح فيه فهو أن الضمير إذا ادب بين المرجع الصريح والضمير فالإرجاع إلى الصريح أولى الصريح ما اشتغل لا المنصوب ووجه حسن الثاني بعينه وجه قبح الأول ووجه قبح الثاني بعينه وجه حسن الأول قوله أو مما اشتغل به فالأول باعتبار أنه مقصود بالذات الثاني باعتبار أنه قريب والأول هو الأول لأن التقسيم إنما يكون في المحدث كذا في المحدث قال المفعول المطلق وإنما قد المفاعيل على سائر المنصوبات لأن سائر المنصوبات يلحق بها ثم قد منها للمفعول المطلق لأنه مفعول بالتقييد بخلاف سائر المفاعيل لأن كل واحد منها مقيد بالحرف كالأول أو معه وفيه أيضاً أن مفهومه جزء مفهوم الفعل بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية لأنه لا يكون مفهومها جزء مفهوم الفعل لأنه مفعول لغة واصطلاح بخلاف سائر المفاعيل فإنها مفاعيل اصطلاحاً لا لغة والمفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه في الاصطلاح ما قرن الفعل لفائدة ولم يستل إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً كذا في العصة قوله سمي به في إشارته إلى وجه التسمية قوله من غير تقييد أه قيل إن ههنا أيضاً تقييد وهو قوله المطلق كما في سائر المفاعيل قلنا هذا بيان الإطلاق لا القيد فافهم قوله ألا بعد تقييد بواحد منها أه فان قيل الأصل أن يصدق القيد على المطلق كالرقبة الومنة يطلق على مطلق الرقبة ٢٦ فينبغي أن يصدق سائر المفاعيل على المفعول المطلق ولا يلزم صدق القيد بدن المطلق وهو باطل ويمكن الجواب عنه بأن له معروفيه وفيه المفاعيل الباقية لا يكون قيداً حتى يلزم صدق القيد بدن ٢٦ المطلق بل هذه الأمور معتبرة في نفس الأمر معتبرة للعام وهو المفعول كذا في عهد الرحمن ونقول صدق القيد على المطلق قاعداً أكثرية لا كلية فلا يرد الاعتراض قال فاعل فعل مذكور أه فان قيل ٢٦ تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفي كقولك لم يضرب ضرباً لأنه لم يفعل فاعل فعل مذكور وإيضاً أن التعريف لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المجهول نحو ضربت ضرباً فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل فعل بل مفعول فعل مذكور أه وإيضاً لم يصدق على ضرباً في نحو زيد ضرباً ضرباً فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعله بل الصفة لجيب عن الأول بان المراد بفعل الفاعل إياه أسماه إليه وهو أعم من أن يكون إيجاباً وسلماً وعن الثاني بان المفعول لما قام مقام الفاعل أخذ حكمه فكان فاعلاً وعن الثالث بان المراد بفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الاصطلاح هو الاسم لأنه ما فعله فاعل المحدث كذا فيتناول اللغوي والاصطلاح الصفات كذا في الزيد قوله والمراد به جواب سؤال وهو أن هذا التعريف لم يصدق على موتاً وجسامته وشرافته كما في نحو مات موتاً وجسم جسامته وشرافه فان كانها مفعول مطلق وليس من جنس فاعل فعل مذكور بل فعل الله سبحانه مع أن المتبادر من هذا الفاعل أن يكون موجد إياه ومؤثراً في إجابته بما ترى وحاصله أن المراد بفعل الفاعل قيام الفعل بالفاعل سواء كان موجداً لذلك أم لا قوله بحيث يصح أه قيل إذا كان المراد بفعل الفاعل قيامه به خرج عنه ما ضربت ضرباً لقيام الفعل به بل اتفق الفعل عند إيجاب المراد بالاستدعاء من أن يكون بطريق النفي والاثبات قوله

و انما زیلہ جواب سوال و ہوان المقص بیان المفعول المطلق و ہوا مفعول فاعل فعل مذکور و ہوا معنی حد فلا یصح  
 الحمل اجاب بقوله و انما زید حاصل ان العبارة یجذف المضاف فیصح الحمل و ایضا انما زید لفظ الاسم لیخرج ضرب  
 الثاني فی نحو ضربت لانه شئ فعل المتکلم فیصد علیہ تعریف المفعول المطلق لان ما فعله لفاعلہوا الحدوث  
 والفعل یشتمل لکنہ لیس باسم فخرج بذکر الاسم و فیہ نہ یشکل بضارب الثاني فی قولنا زید ضارب ضارب معاً  
 اسم ایضاً حاجۃ الی ذکر الاسم لان المقص تعریف المفعول المطلق و ہوا یحصل بذکر الاسم مع ان الاصل  
 فی العبارة الايجاز والاختصار فلو قال ما فعله کان فی قوة اسم ما فعله کذا فی عبد الرحمن اجیب عن الاول بان المراد  
 من الاسم ان یکن المفعول المطلق معنی تضمنیاً للفعل و ہنا المفعول المطلق معنی مطابقاً للضارب واجیب عن  
 الثاني بقوله اسم ما اہ ای ان ذکر الاسم ان کان مستغنائاً عنہ لما ذکرنا لکن ذکر لصحة الحمل ہنا لانہ لا یصح  
 الحمل بذکر قولہ و ہوا عم اجواب سوالہ ہوان هذا التعریف لم یصد علی الضرب فی نحو قوله فضرِب  
 الرقاب فانہ مفعول لم یفعل فاعل فعل مذکور بل فعل فاعل فعل غیر مذکور و ایضاً لم یصد علی ضربا فی نحو زید  
 ضارب ضربا فانہ مفعول مطلق لم یفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة فاجاب بقوله و ہوا عم حاصلہ المراد بالفعل  
 الفعل اللغو و ہوا الحدوث و الاصطلاحی ہو قسم من الاسم ہو اسم حدثی فعل فاعل حدث مذکور فہو تناول  
 الفعل والصفات و تحویر الجواب الاول بان الفعل مذکور تقدیراً والمراد من الفعل المذکور فی التعریف عام  
 من ان یكون حقيقة او حکماً فہذا المثال داخل فی الحکمی فقد یرہ فاضربوا ضرب الرقاب قوله او اسما  
 معطوف علی قوله مقدماً اف الفعل المذکور حکماً یشتمل المصدک و الاسم الذ فیہ معنی الفعل قوله لیس المراد  
 اہ جواب سوالہ و ہوان هذا التعریف لا یصد علی فرد من افراد لان المتبادر من قوله بمعناہ انیکو ذلك الفعل  
 کائناً بمعنی الاسم بمعنی فعل و المصدک واحد فہو تنقض بنحو ضربا فی ضرب ضربا لان معنی ضربا جزء من معنی  
 ضرب فاجاب بقوله لیس المراد اہ حاصلہ نما یزول و کان الجاء والمجرور متعلقاً بالافعال العامة لکن متعلق  
 بلاشتمالاً فانقیر هذا التعریف لا یصد علی المفعول المطلق للنوع والحدث نحو جلست جلست وجلست لہما  
 یدل علی امرائہ علی معنی الفعل فلم یکن الفعل مشتملاً علی معنی المفعول المطلق اشتمالاً کلیاً علی الجزء قلنا ان  
 الفعل وان لم یشتمل علی المعنی المطابق للمفعول المطلق لکنہ مشتمل علی المعنی التضمنی لہ و ہوا الحدوث من غیر امرئ  
 قوله اشتمالاً لکلاہ فانقیر یخرج عنہ المفعول المطلق فی نحو عجبني ضرب ضربا فانہ لیس معنی الفعل مشتملاً  
 علیہ اشتمالاً کلیاً علی الجزء لانہ لیس بمذکور اصلاً فیکف یشتمل معنی الفعل علیہ قلنا المصدک بتاویل ان مع الفعل  
 عند العمل فیکون فعلہ مذکور تقدیراً اذ تقدیرہ عجبني ان ضرب ضرباً فانقیر ان هذا التعریف لا یصد علی  
 نباتا فی قوله تعرا بنتہا اللہ نباتا حسناً لان انبت لا یشتمل علی معنی نباتا بل یشتمل علی معنی النبات الذ ہوا المصدک المتعد  
 قلنا المراد ان معنی الفعل مشتمل علی المفعول المطلق او علی ملزومہ فان النبات ملزوم نباتا فکذا نبت لازم  
 لانبت او تقول بان العامل فی نباتا المذکور ہوا الفعل المقدک و ہو نبت لا الفعل المذکور و ہوا نبتہ کذا فی  
 ابو البقا و عبد الرحمن غیرہما قوله لکنہ لیس اہ قال مولینا عصا الذ ان التادعین الضرب وبالعکس قال  
 مولینا عبد الغفور کلاما یندفع بہ کلام مولینا المذکور و ہوان

القول فی ضرب ضرباً  
 ضرب ضرباً ضرباً  
 ضرب ضرباً ضرباً  
 ضرب ضرباً ضرباً



الضرب ان كان هو التاديب بحسب الحقيقة لكن لم يذکر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه  
 علته **قوله** وكذلك اه جواب سوال وهو ان هذا التعريف ليس بما نعت لصدق كراهته في نحو كرهت  
 كراهتي فانه مفعول به لا مطلق مع انه من قبيل ما فعله فاعل فعله مذکور فاجاب بقوله وكذلك  
 حاصله ان للكرهية اعتبارين احدهما بمعنى الشئ المكروه والثاني بمعنى الكراهية فبا اعتبار الاول  
 خارج وباعتبار الثاني داخل ليس بخارج فانطبق الحد على المحدد **قوله** حامعا وما نعا اه يخرج  
 تاديبا وكراهية باعتبار الثاني ودخوله باعتبار الاول كذا في وجيه الدين قال المصنف وقد يكون اه فيه  
 اشارة الى التقسيم وحاصله ان مفهوم الفعل ان كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد والا بان  
 كان فيه زيادة على الحد فعند ذلك ولا فنوعى **قال** للتاكيد اه اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة **قوله**  
 ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد لزمانه ولا سناد فلو جعل التاكيد للفعل  
 فهو مسامحة من قبيل اطلاق الكل على الجزء لان المتبادر من الفعل هو المجهول ثم اعلم ان التاكيد لا من  
 اما لرفع توهم السهوا والتجوز فانه اذا قيل ضربت يتوهم ان الضرب من المتكلم على السهوا ثم اذا قيل ضربا  
 زال ذلك التوهم ايضا فان يكون الضرب من المتكلم على سبب التجوز بان المتكلم لم يضربه ولكنه امره  
 بالضرب فقال ضربت بتجوز الامر بالضرب تجوزا ثم اذا قيل ضربا زال ذلك التوهم **قوله** ان لم يكن في  
 مفهومه اه مفهوم المفعول المطلق زيادة على الحد الذي يفهم من الفعل فايد فمما قيل من ان  
 العبارة تدل على ان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المفعول المطلق للتاكيد **قوله** ان دل على بعض  
 انواعه اه اول على جميع انواعه المقصود ان لفظ البعض ليس للحصر لكنه لبيان اقل مراتب الانواع لانه  
 لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي من وجود البعض كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فانه  
 ما قيل من انه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قوله ضربت زيد بجميع انواع  
 الضرب او ضربت كل انواع الضرب ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقصود هو الدلالة على بعض انواع  
 فقط والدلالة على بعض انواعه ضمن الدلالة على جميع انواعه فلا يخرج للمفعول المطلق الذي  
 يدل على جميع انواعه كذا في عبدا لرحمن **قوله** للتاكيد اه جواب سوال وهو ان تعدد الامثلة باطل  
 لان المثال للتوضيح والمثال الواحد يكفي له كما ذكره غير مرة فاجاب بما ترى وهو ان تعدد الامثلة  
 باعتبار تعدد المثل **قوله** اي الذي للتاكيد اه جواب سوال وهو ان لفظ الاول يثنى ويجمع  
 حيث يقال اولان اولون اجاب بقوله اي الذي اه حاصله ان المراد بالاول هو القسم الاول لا لفظ  
 الاول **قال** لا يثنى ولا يجمع اه فان قيل ان قوله لا يثنى مستغن عن قوله لا يجمع لكونه فرعاً للثنائية في  
 التحقيق قلنا لا يلزم من قوله لا يثنى اه انه لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى مع انه يجمع على اجمعوا لا ترى  
 انهم اکتفوا في تاكيد لثنائية بكل واجعون او ذكر اجمع لزيادة التوضيح لا لعد شمول لثنائية **قوله**  
 لانه دال على الماهية المعرات اي على الماهية المطلقة والا لان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل  
 بخلاف التثنية والجمع لانها لا يمايد لان على الماهية المقيدة بالتعدد وجه الحصر ان المفعول المطلق لا يخلو

لا يكون في مفهوم زيادة على مفهوم الفعل وكان فالاول للتاكيد الثاني لا يخلو اما ان يقصد به الانواع  
او العد فالاول للنوع والثاني للعد قوله لا اذ اقصاه ليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى  
ولا يجمع لان اقصاه النوع او العد لا يكون للتاكيد بل هو للنوع والعد بل هو استثناء من قوله فيقال  
جلست جلوسين جلوسات كذا في عبد الرحمن وايضاً جواب سوال وهو ان هذا الحكم على الاطلاق غير  
صحيح لان في قصيد النوع والعد يجمع تثنية وجمع فاجاب بما ترمي قوله بغير لفظه اه وحينئذ كان ابلغ  
واشد مما كان بلفظ كذا في الغفور لكن هذا عند الماذني والمبرد والسيوطي والكسائي ووجهه انه ٢٦  
منصوب بفعل ظاهر لان التقيد خلاف الاصل لا يصاد اليه بلا ضرورة داعية كذا في الرضي والغرض من  
هذا القول الرد على سيبويه فاندفع ما قيل من انه لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه في التعريف لانه  
اذا كان بمعناه كان مفعولاً مطلقاً سواء كان موافقاً للفظ فعلاً ولا الا انه هو اكثر ما هو مغائر للفظ  
فعله لانه كلمة قد للتقليل ويمكن ان يجاب بان ايراد هـ الرد على مذهب سيبويه لانه ليس بقائلاً بالتغائر المذكور  
كما ذكر بقوله وسيتبين قد لا عاملاً وايضاً يمكن الجواب بان قوله قد يكون عطف على قوله لا يثنى ولا  
يجمع الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع ان كونه للتاكيد يجب ان يكون بلفظه لان التاكيد لمعنى  
بالفاظ محصورة واللفظ لا يكون بغير لفظه قوله وقد يكون اه كلمة قد هي للتقليل لانه انما كثيرا في نفسه لكنه  
قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله قد نرى ثقل وجهك كذا في الغفور قوله  
مغائر للفظ فعلة اه جواب سوال هو ان لفظ الغير بمعنى دولان الغير جاء بهذه المعنى المجاز متعلق بكائن  
وهو يكون فحينئذ لا يطابق للمثالان لفظ الفعل مذكور مع المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا اجاب بقوله  
مغائر احاصل ان الباء زائدة والغير بمعنى المغائرة قوله اما بحسب المادة جواب سوال هو انه ان اريد بالغير  
المغائرة صيغة يجب ان يكون ضربت ضربا من هذا القبيل لتغائر صيغة ان اريد بالغير المغائرة مادة  
يجب ان يكون قوله انبث الله نباتا من هذا القبيل وحاصل الجواب انه يمكن ان يرد بقوله بغير لفظه المغائرة  
مادة وبابا فيندرج فيه قعدت جلوسا وانبث الله نباتا اما الاول فلتغائر المادة واما الثاني فلتغائر الباب  
لا يقال لا يكون قعدت مع جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضمو العين كقصر وجلس من  
مكسور العين كضرب لانا نقول معنى الاتحاد بحسب الباب ان يكون كلاهما من الثلاثي المجزأ والمزيد  
لانه مبني على ان باب الثلاثي المجزئ يكون بابا واحدا على ان المقص هو الاتحاد في الماضي وان كان  
الاختلاف في المضارع ومعنى المغائرة بحسب الباب ان يكون احدهما من الثلاثي المجزأ والاخر من المزيد فيه  
كما في انبث الله نباتا كذا في عبد الرحمن قوله قعدت جلوسا صحيحة هذا المثال مبني على عدم الفرق بين  
القيود والجلوس هو المراد ههنا واما اذا كان القعد بعد الاصطجاع والجلوس بعد القيام فلا يصح التمثيل  
كذا في العصمة قوله بقدر اه خلافا للماذني والمبرد والصيرافي فانهم يقولون انه منصوب بالفعل انما  
لان الاصل عند التقيد الا للضرورة قوله وجلست جلوسا فان احدهما تاكيد لاخر فلا يرد ان ايراد احدهما  
مستدل فان كليهما بمعنى واحد بخلاف انبث الله نباتا العد صحيحة المعنى بان تقديرت كذا في

مع كونه اول على نوع ثم انهم يجوز لان تغائر اللفظ هو كما في المغائر اول على عدم التوافق في جمل



عبد الرحمن ویشکل بخوا حلفت یمینا اذ لا فعل له من لفظه الا ان یقول ان المفعول المطلق یجب ان  
 یكون من لفظه الا اذا لم یکن له فعل من لفظه فخرج کونه من غیر لفظه جائز ضرورة وانما لم یرد المصرح  
 للمغايرة بحسب الباب مثالا تبینها علی قلة هذا القسم **قوله** الناصب للمفعول المطلق آه جواب من  
 اسولة ثلثة الاول ان البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یغنی لان الکلام فی المفعول المطلق لا فی حذف  
 الفعل فالمناسب کمر فی القسم الثانی والثانی ان هذا القول لا یتناول ما اذا کان عاملا للمفعول شبه  
 الفعل من اسم الفاعل و غیره والثالث ان قوله قد یحذف الفعل لقیام القرینة جوازا قد ذکر المصنف فی  
 ثلثة مواضع الاول فی المرفوعات والثانی ههنا والثالث فی المفعول به فلم یرکب کیف باحدها اجاب بقوله  
 الناصب اما حاصله ان المراد بالفعل لیس مطلق الفعل حتی یلزم ما ذکر به الناصب للمفعول المطلق  
 الذی یكون البحث عنه عن متعلقاته فاندفع الاول ایض لیس المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي  
 بل بالفعل اللغوی اعنی به الدال علی الحذف فیمفع الفعل واسم الفاعل و غیرهما ولا یرد الاعتراض الثالث لان  
 الفعل ههنا ناصب للمفعول المطلق وفي المرفوعات رافع للفاعل فی المفعول به ناصب للمفعول به **قوله** لقیام  
 قرینة قد مر ما فیہ من اللام للوقت لا للاجل فلا یرد ما فی هذا المقام **قوله** قد ما آه جواب اسولة هو ان قد  
 مشتمل علی القدم لا علی لفظ الخیر فکیف یكون هو مفعولا فاجاب بقوله قد ما حاصله ان مفعول  
 مجازا باعتبار الموصو المحذف وهو قد ما لان الصفة والموصو واحد فی الحقيقة لکن حذف  
 الموصو واقیم الصفة مقامه تسميتها بالمفعول المطلق مجازا ونقول ان مفعولیتها باعتبار المضاف  
 الیه هو مقد لان اسم التفضیل له حکم ما اضعیف الیه لان اسم التفضیل اذا اضعیف الی شیء فهو جزء بعض  
 عن المضاف الیه من افرادہ لان القدم عام من الخیر الشر والخیر بعض الاثنين **قوله** مقد مفعول مطلق  
 ومصدق **قوله** احذف هذا مثلامر فی المرفوعات اسولة وجوابا **قوله** اسما عیا آه جواب الظاهر وهو  
 ان قوله سما عا صفة للمحذف والصفة محو علی الموصو وههنا لا یصح الحمل لان اتحاد بین المحذف  
 والسما عی فی اتحاد اجاب بقوله ای سماعیا حاصله ان قوله سما عا محذف یا عا النسبة فخرج یصح الحمل  
 وحذف یا عا النسبة کثیر بینهم **قوله** موقوف علی السماع آه جواب اسولة هو ان حذف الفعل فی قوله قیاسا  
 ایض مسموع من العرب فخرج ذکر احد هما بعد الآخر مستکرا لاجاب بقوله موقوف او حاصله ان المحذف  
 السماعی هو الذی یوقفه المحذف بالسماع ولم یوجد لقاعه یعربها المحذف بخلاف المحذف القیاسی  
 لان یوجد له قاعه یعربها المحذف بغير السماع فاذا کان الامر كذلك قد ذکر غیر مستغن عن الآخر فلم  
 یلزم الاستدکاء **قوله** واجمع قطع الانف فانقیلا یجذب بالذکر المہملة قطع واحد من المذكورات و  
 یجذب بالذکر المہملة قطع مجموع المذكورات فیما نحن فیہ جدا ولا دون الثانی فلا بد للشا حان یدکر کلمة  
 و فی قوله قطع الانف آه لا بد ان یقال قطع الانف او الاذن او الشفة والید قلنا ان هذه العبارة محو علی  
 من هب من لا یفرق بینہما ای کل واحد منهما یعنی قطع احد انشی العبارة علی من هب من قاعا یا یفرق بینہما قال آه

لا یستعمل  
 وموان یقال  
 مثل المصنف  
 الذی وقع فی  
 عدل الیہ والیہ علی  
 الاسم لا یكون  
 یزعم عن  
 وکلم جملک  
 هذا شانه و  
 موان اجاب  
 المحذف  
 وکلمه  
 نفع

قوله قد مر

من هب من لا یفرق بینہما ای کل واحد منهما یعنی قطع احد انشی العبارة علی من هب من قاعا یا یفرق بینہما قال آه

فی قول الشارح بمعنی او فلا یرد الاعتراض **قوله** فانه لم یوجد له هذا دلیل لدعو المفہوم ضمنا وهو ان  
 هذا المصادر محذوف فعلها وجوباً سما عا فانقیلان فی الحذف القیاسی ایضاً لم یوجد الا **افعال**  
 العاملة فی المصادر فیلزم ان ینکون مثلاً وجوباً محذوف سما عا و لیس كذلك قلنا ان المراد انه لم یوجد  
 کلامهم استعمالاً لافعال العامة فی هذا المصادر ولم یوجد قاعداً یعرف المحذوف لکن ترک الشارح هذا القید  
 اقتفاء بما سبق فی تفسیر قوله سما عا و یقال ان فی الحذف القیاسی دفع الایجاب الیکل لا السلب الیکل ولو  
 سلم فبقول المحذوف فی القیاسی بسبب ضابطہ کلیة فالفرق بین **قوله** من کلام الفصحاء بل هو من کلام  
 المولدين من العرب وحاصل الجواب الاول ان استعمال تلك المصادر مع الافعال العاملة لیس من کلام  
 العرب کلامنا فی استعمالهم لا استعمال المولدين من العرب حاصل الثاني ان المحذوف لیس اجب مطلقاً  
 بل مع اللام التقلید بولا یخفى ان الجواب الاول بعيد ان کان موافقاً لما ذکره المصنف والجواب الثاني یقتضی  
 ان یقر فی المثال حمل لا شکر الہ عجباً باللام یجایز اللام مراد فی هذا الامثلة لکن ترک المصنف للاختصار قوله  
 فيما استعمال اللام اھ ما قالوا احمد حمل وشکرته شکر اھ لیس بمستعمل مع اللام فلا یرد الاعتراض امثلة المصنف مستعمل  
 مع اللام لکن لہ اللام للاختصاص **قوله** وقد یحذف الفعل اھ فیلشارة الى ان قوله قیاساً عطف علی  
 قوله سما عا فیکون تقدیرہ جواباً قیاسیاً **قوله** الناصب للمفعول المطلق جواب عن اسو ثلاثة کما مر انفا  
**قوله** ای حذا فاجواب سوالک ہوں قوله قیاساً مفعول مطلق لقوله یحذف هذا المفعول لایصح لان  
 معنی الفعل غیر مشتمل علیہ فاجاب بقوله حذا حاصلہ انه مفعول مطلق باعتبار الموضوع المحذوف  
 وهو حذا **قوله** واجبا اھ جواب سوالک کما مر جواباً وسوالاً فی المرفوعات **قوله** ای حذا قیاساً  
 جواب سوالک کما مر انفا بقوله سما عیا وانما عاد الشارح قوله حذا تنبیہا علی ان ذکر الصفة بدین الموضوع  
 غیر مستحسن قوله یعلمہ اشارة الى تفسیر القیاسی **قوله** متعدي جواب سوالک هو یقال ان الاصل فی  
 العبادة الايجاز والاختصاص فلا بد للمصنف ان یقر قیاساً فيما وقع مثبتاً بعد لفظ اھ لان المقصود من حذف  
 الوجو القیاسی هو یحصل بهذا القول فلا حاجة الى قوله فی مواضع و ایضاً الى قوله منها فاجاب بقوله  
 متعدي حاصلہ ان فی ايراد المتعدیة بعد للموضع الى کثرة هذه المواضع وقوله منها ففیہ اشارة الى ان  
 ما اورد المصنف بعض منها **قوله** موضع اھ جواب سوالک ہوں کلمتہ ما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن المفعول  
 او عن الموضوع او عن شئ ثالث الکلی باطل فعلى الاول لا یصح التحمل لان لفظ منها بمعنی البعض هو ہنا مبتداً  
 وقوله ما وقع خبرہ والخبر اذ وقع جملة فلا بد فیہ من العائد ہنا لم یوجد علی الثاني لا یصح ان ینکون الضمیر  
 فی وقع راجعاً الى کلمتہ لان الضمیر فی وقع راجع الى المفعول المطلق لا الى الموضوع وعلى الثالث لا بد من بیانہ  
 وہنا لم یوجد لبيان اجاب بقوله موضع حاصلہ ان المراد هو الشق الاول لکن ذکر الموضوع مقدر ہنا والثانی  
 والضمیر راجع الى المفعول المطلق لا الى ما والعائد محذوف لکن الشارح اختار الاول لان المتبادر من ان  
 الضمیر فی وقع الى ما کما ینکون فی امثالہا كذلك فالحاصل ان العائد عام من کولاً کان او مقدر او  
 ہنا من قبیل الثاني فیکون تقدیر العباد ما وقع للمفعول المطلق فیہ آفی ذلك الموضوع وتقدیر العائد شائع



**قوله** اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما قيل ان قوله وقع مذكورا في المتن فلم ذكر في الشرح ثانيا قيل فيه  
 اشارة الى ان اعادة الموصوفين الصفة مستكره **قوله** اريد اثباته آه جواب سوال وهو ان في كلام المص  
 ثبت التناقض لان المتبادر من قوله مثبتا ان لا يكون للمفعول المطلق اقعا في كلام النفي ويفهم من قوله  
 بعد النفي وقوعه فيه ثبت التناقض **فاجاب بقوله** اريد اثباته وحاصله ان المراد من قوله ما وقع مثبتا اذ اثباته  
 ولا يبعد ان يقع المفعول المطلق في الكلام بالنفي وايد اثباته بكلمة لا اي ان مثبتا لا يكون بالمعنى الاصطلاحي  
 وهو ما ليس فيه نفى واستفهام لا بالمعنى اللغوي اي ثابت كرده شده بل ههنا اريد اثباته **بالا قوله** داخل على اسم آه  
 جواب سوال وهو ان قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه في قوله بعد معنى النفي في يرد عليه بقوله ما ستر الا  
 سيرا فانه مفعول مطلق وقع مثبتا بعد النفي مع ان حذف فعله غير واجب فاجاب بقوله داخل على اسم حاصله ان  
**قوله المص داخل على اسم** لا يكون خبرا عن صفة لكل واحد من النفي ومعنى النفي فلا يرد الاعتراض قوله اي في  
 مجموع الخبر آه جواب سوال وهو انه ينقض بقوله نعم اذا دكت الارض كاد كالا ان المصدق وقع مكررا ولم يجب  
 حذف فعله فاجاب بقوله ان في موضع آه حاصله ان المصدق في هذه الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع  
 الخبر اذ ليس قبله اسم مقتضى الابتداء في الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اذا دكت الارض بكتبة شدة  
 كذا في علم البرهان **قوله** وانما جمع آه جواب سوال وهو ان الضابطة الثانية مستقلة فلم يفصل الثانية  
 عن الاولى بقوله ومنها فاجاب بقوله وانما جمع آه حاصله ان الجمع بينهما لاجل المناسبت بينهما في  
 الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عن فضا الضابطة واحدا **قوله** تسير سيرا ليريد فان قيل سيرا ليريد ليس  
 بمفعول مطلق لانه ليس مما فعله فاعله فعل مذكور ايضا ليس معنى الفعل مشتقا عليه لان فاعله سيرا ليريد هو ليريد  
 لا المخاطب قلنا ان اطلاق المفعول المطلق عليه مجازا باعتبار المضاف لانه في الاصل ما انت الا تسير سيرا مثل  
 سيرا ليريد فحذف مثلا واقم سيرا ليريد مقامه وحذف تسير سيرا واقم سيرا ليريد مقام المفعول  
 المطلق فاطلاق المفعول المطلق عليه مجازا **قوله** وانما اورد مثالين آه جواب سوال وهو ان المص ذكر  
 لقوله بعد النفي مثالان ولقوله بعد معنى النفي مثالا واحدا وايضا ذكر لقوله مكررا مثالا واحدا فاجاب  
 بقوله وانما اورد مثالين آه **قوله** وانما انت سيرا وفيه معنى النفي لان فيه نفى مع الاثبات ومعنى النفي ايضا  
 كذلك مثل قولك زيد قائم لا قاعدة والقريظة على وجوب الحذف المفعول المطلق نفسه لان النصب يقتضي  
 الناصب نفسه قائم مقامه فعلم ان الفعل ههنا محذوف وايضا القريظة في الصوة الاولى كلمة ما لانها  
 مشابهة بليس يقتضي الاسم الخبر فاسم موجود وهو لفظ انت وخبره ليس بوجود ولا يصح خبرية  
 سيرا لانه حينئذ يلزم حمل صفة على الذات وهو باطل فعلم ان خبره محذوف وهو تسير وقوله انما  
 انت سيرا بمعنى النفي فلا حاجة لبيان القريظة في صوة التكرار لفظ زيد فانه مبتدأ يقتضي  
 الخبر ولا يصح ان يصير سيرا خبرا له لانه لا يلزم حمل صفة على الذات وهو باطل فعلم منه  
 ان خبره محذوف في تقديره زيد تسير سيرا على ان الحذف ههنا واجب لان كلمتهما مع  
 الاستثناء في الاول والتكرار في الثاني ينافيان ذكر الفعل لان المقص من النفي مع الاستثناء والتكرار

توصيف الشيء بالثام والاستمرار وذكر الفعل يدل على التجرد والتجريد بينهما منافات فوجب خلاف  
 الفعل لثلاثين المناقاة ظاهرة قوله أي موضع جواب سؤال كما غير مرة **قال** المتقدم بيان للواقع فإن  
 للتفصيل لا يكون إلا بعد الإجمال واحتراس عما قد التفصيل على الجملة مثل ما متنون منا وما تفقدن فداع  
 فشد الوثاق إنما اشترط تفك الجملة لأن التفك الحق بالعوض من حيث وقوعه في محل المعوض عنه **قوله** المراد  
 بمضمون الجملة آه جواب هو أن يكون المضمون مسمى على ثلاثة أقسام مضمون الفعلية وهو المصداق المأخوذ من الجزء  
 الأول المضاعف إلى الجزء الثاني مثل قولك ضرب زيد ضرب زيد فمضرب مصدق مأخوذ من الجزء الأول  
 وهو ضرب ومضاعف إلى الجزء الثاني هو زيد مضمون الجملة الاسمية وهو المصداق المأخوذ من الجزء الثاني المضاعف إلى الجزء  
 الأول مثل قولك زيد قائم أي قيام زيد فقيام مصدق مأخوذ من الجزء الثاني وهو لفظ قائم ومضاعف إلى الجزء  
 الأول هو لفظ زيد مضمون مطلق الجملة هو المصداق المأخوذ من الجزء المشتق المضاعف إلى جزء الجاء وما لا يماز في  
 المثالين الأولين لأن المطلق عام من المقيّد فأي معنى مراد ههنا فاجاب بقوله المراد بمضمون الجملة آه حاصله أن  
 المراد بالمضمون مضمون الفعلية لا الاسمية والمطلقة كما فهم من المثالين الثالث والسادس في تفسير المضمون ليعرف به الأثر ثم ذكر الأثر  
 ليعرف به التفصيل وإنما لم يتعرض له في تفسير الجملة وإن كانت مضافاً إليه المضمون يتقدّم اللام لأنها ظاهرة فلا حاجة إلى تفسيرها  
 قوله مصدق أي المصداق المفهوم منها في العبارة مسامحة فلا بد أن يكون للجملة مصداق فالتفصيل لا يثمن كوفي العبارة  
 قبل مضمون الجملة فإنه مقدّم بحسب الترتيب فلا بد من ذكره مقدّمًا لجيبان معرفة المضاعف موقوف على معرفة المضاعف الأول  
 يمكن الجواب من أن أثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء مع قطع النظر عن كونه مضافاً إليه بهذا الجواب  
 سقط طيقم أن التفصيل مقدّم على الباقي من القيود فلا بد من بيانه أولاً لأن التفصيل إنما يكون بعد معرفة الشيء  
**قوله** إلى الفاعل كان مناط الفائدة الفاعل وإلى المفعول كان مناط الفائدة المفعول كما في قوله أصبحت مع  
 زيد مسرّداً فاما أن ينفعه وينفعك فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والأثر أثرها قوله  
 قوله نعم جواب سؤالين أحدهما وهو أن مثل مضافاً وما بعد مضافاً إليه المضاعف لا يكون إلا مفرداً وههنا جملة ثنائياً  
 أن المثال لا يكون إلا مضافاً إليه لنحو المثال ليس بمفعول مطلق بل جملة حاصله أن المضاعف المثال هو القول  
 هو مفرد والجملة مقول القول قوله أي بعد شد الوثاق أي إشارة إلى أن بعد مبنى على الضم يحدّ المضاعف إليه قوله  
 هن الغرض ما المراد بالغرض الحكمة فاندفع ما قيل أن أفعال الله تعالى لا يكون معللة بالأغراض لعدم احتياجه تع  
 إلى الغرض إنما وجبت في الفعل للقرينة وساد مسدداً ما للقرينة في نصب المفعول المطلق لأنه يقتضيه التاميم أما  
 ساد مسدداً فهو نفس الجملة المتقدمة كمال المناسبة بينهما في جهة أنه لتفصيل أثر مضمونها والقرينة هي الجملة المتقدمة  
 لأنها تدل على مصداقها ومن مصداقها انتقال الذهن إلى فائدة وفائدة تليست إلا مضافاً لك الأفعال أن نفس  
 الحد وهو المنفرد عن نفس الحد تدل على فاعل الحد والفاعل تدل على الفعل فعلم أنه حدّ الفعل وجوبا  
 باعتبار القرينة وهي الجملة المتقدمة وساد مسدداً وهو نفس الحد بهذا ظهراً أن الحاجة لم يشترطوا كون النائب  
 منادياً للحدّ فبعد الحدّ فإلا مناسبة تقوم مقام الحدّ فاسوء عقداً وتأخر ههنا اعتراض هو أن كل واحد  
 من مناد وفاعل لم يقع تفصيلاً لا أثر مضمون الجملة بل مجموعها والمفعول كذا واحد منها أجيب بأن المثال هو مجموعها لا



کا واحد منها و یصح اطلاق المفعول المطلق علی مجموعہ ما لانہ اسم جنس یطلق علی القلیل و اکثر قولہ  
 ای من تلك المواضع فی اشارۃ الی بیان المرجع و نما زاد الشارح لفظ تلك وان لم یکن هو من المرجع لا یصح  
 الضمیر هو المواضع دون لفظه ففي زیادۃ اشارۃ الی ان الضمائر کما یشر بہا اشارۃ ذہنیۃ بالوضع واسماء  
 الاشارة کما وضع للاشارة الحسیۃ و لفظ تلك من اسماء الاشارة فلہذا زاد الشارح لفظ تلك یشیر بہا الی المرجع  
 اشارۃ حسیۃ لو وقع مرغوب فی القلب **قولہ** لان یشیر بہ جواب سوالین احدهما و ہوان التشبیہ نسبتہ بین  
 المشبہ المشبہ بہ فان ارید بالنسبۃ ہو المشبہ بہ فخر یوافق المثال مع المثل فان ادیک لمشبہ فلا یوافق و ثانہما  
 ان قولہ یوہم ان المفعول المطلق للتشبیہ کالکاف مع انہ لیس كذلك اجاب بما تری و حاصلہ ان المراد من  
 التشبیہ المشبہ بہ فانقل ان مثل مررت بہ فاذا الہ صو مثل صوت حمار من افراد ہذا القاعدۃ مع ان المفعول  
 المطلق فی التتشبیہ شئی بشئی لان یشبہ الشئ فالاولی ان یزاد بقولہ للتشبیہ المفعول المصدق ای ما وقع  
 فی الكلام لاجل التشبیہ سواء کان مشبہا بہ والہ التشبیہ کما فی لہ صو مثل صوت حمار اجیب بان هذا التركيب  
 لا یجوز لوجوب حذف المضام لانہ قد جرت عادۃ ہم علی حذف المضام و لا المصدق فی موضعہ فانقل ان  
 المفعول المطلق لیس فی مثال المتن بمشبہ قلنا ہذا مفعول مطلق باعتبار **المضام قولہ** صو حسن آہ  
 بالنصب علی انہ مفعول عند تحلیل و ہذا الاعتبار وقع الاحترار عنہ بقولہ للتشبیہ لانہ وان کان  
 مفعولاً مطلقاً فی حالۃ النصب لکن لم یقع للتشبیہ فلا یجب حذف عاملہا و عند سیتو یجب فی مثلہ  
 الرفع علی انہ بدل من الضمیر الاول و صفتہ باعتبار الوصف و ہو حسن او تاکید لفظی و حاصل الاختلاف  
 فی الضمیر الثانی انہ قال سیتو یجب الرفع علی البدلیۃ او الوصفیۃ لان الثانی مع وصفہ شئ واحد یفید ما  
 لم یفید الاول فلو لیس بتاکید و ایضاً لا یصح ان ینکون الضمیر الثانی تاکیداً للضمیر الاول لانہ یلزم حرج تقد التاکید  
 علی الصفتہ و ہو غیر جائز لما مر حاصلہ ان الترتیب عند ذکر التوابع تقد الصفتہ علی التاکید ہکذا  
 الحال فی الامثلۃ المذکورۃ فی الفوائد الضیائیۃ فانقل ان ہذا قد خرج بکلمۃ ما باعتبار انہ بدل من الضمیر  
 الاول لا المفعول المطلق و کلمۃ ما عبادۃ عنہ فخر لا حاجۃ الی اخراجه بقید التشبیہ قلنا المراد بکلمۃ المفعول  
 المطلق الاصطلاحیۃ یعنی ما یصلح للمفعولیۃ لا بالفعل و قولہ صوت حسن یصلح لہ لانہ اذا قیل الذید صوت  
 فخر یقال کیف صوتہ فیکال فی جوابہ بصوت حسن **قال** علا جا و ہو ما یحتاج فی حصولہ الی تحریک  
 عضو من الاعضاء کالضرب و الشتم و غیر العلاج ما لا یحتاج الیہ کالعلم الظن **قولہ** آحالہ فیہ اشارۃ  
 الی ان علاجاً منصوب علی الحالیۃ و ذالک الحال الضمیر المستکن فی وقع **قولہ** الاعلی فعلہ جواب سوالہ  
 ہوان حالیۃ قولہ علاجاً عن الضمیر فی لفظ وقع لا یصح لان الحال محمول علی ذی الحال و ہنا لا یصح الحمل  
 لان الحمل یقتضی الاتحاد بالذات و القارئ بالاعتبار فیما نحن فیہ لیس كذلك لان المفعول المطلق فی المثال  
 المذکور لیس فعل الجوارح لانہ ہنا ہو الصاد والواو والتاء فی قولہ صوت حمار و ہذا کحرف لیس فعل الجوارح  
 فلا یصلح الحمل فاجاب بقولہ الاعلی فعلہ و حاصلہ ان المراد بقولہ علاجاً ما لولا المفعول المطلق و ہو فعل الجوارح  
 لان مدلول الصوت ہو بانک من فعل الجوارح فلا یدعی الاعتراض **قولہ** ہذا یصلح آہ بالرفع یحتمل التاکید

ان المفعول المطلق  
 عن مدلوله  
 و ارادۃ ذالک  
 لا یصح فاجاب  
 بقولہ  
 ان المفعول المطلق  
 من الجوارح  
 الی مدلولہ  
 فہو فعل الجوارح  
 و ارادۃ العام

والبدن والصفة والنصب على المصداكية كما مر تفصيله **قوله** لان الزهد لان الرأفة تدل على ترك الزينة والهائه تدل على ترك الهواء والدلالة تدل على ترك الدنيا وترك هذه الاشياء لا يكون الا فعلا للقلب لان الزهد هو الاجتناب من المناهي وهو من افعال القلوب وان كان يظهر اثره في الجوارح **قوله** واحترز به آه لان صوت حمار في قوله صوت زيد صوت حمار لم يكن اقعا بعدا بحجة لان صوت زيد مضافا ومضاف اليه الصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوت زيد منصوب عند البعض على انه مصدق فعل محذوف جواز وخبره محذوف تقدّم صوت زيد حال كونه يصوت صوت حمار واقم على ان يكون الجملة حالاً عن زيد والجملة صفة لزيد الاختلاف عنه اقم على تقدّم كونه منصوباً على المصداكية لا على تقدّم رفعه على الخبرية قوله كائن فيه شارة الى ان قوله بمغنا ظرف مستقر صفة لقوله اسم باعتبار المتعلق قوله بمغنا ما ي بمعنى الاسم لان معنى الاسم معنى المفعول المطلق احد **قوله** صوت حمار والصوت مرفوع على انه مبتدأ والخبر ترك العاطف فيه بدل غلط او منصوب على انه مفعول مطلق اي يصوت صوت حمار **قوله** الذي قام به جواب سوالك هو ان صاحب يستعمل في ذوى الروح وصاحب هذا الاسم هو زيد لان الضمير في به اجتمع وهو ليس من ذوى الروح لان ذوى الروح هو المسمى زيد لا لفظ زيد فاجاب بقوله الذي قام به آه حاصله ان المراد من صاحب ههنا ما قام به هذا الاسم ولا شيء ان الصوت قائم بالضمير المجرد باعتبار المرجع وهو زيد بحسب الحقيقة بمسمى زيد **قوله** من صا الشيء جواب سوالك هو ان صوا ليس ممكن فضا من ان يكون مفعول مطلقا لان المصداك هو الذي كان في اخر معناه الفارسية ذاك نون نحو الظن زدن او تاء ونون نحو القتل كثر ومعنى الصوا آواز بان يكون مصداكاً فكيف يكون مفعول مطلقا فاجاب بقوله من صا حاصله ان الصوا جاء مصداكاً بمعنى التصويت فيكون صوتاً بالتشديد ومعناه آواز كرد والتمثيل بهذا المعنى وجاء غير المصداك اي ومعناه آواز والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولاً فلا يصح التمثيل على هذا التقدير فلهذا قال من صا الشيء صوتاً بمعنى صوتاً تصوتاً فاقال بعض الشاذين انه استعمال المصداك ان كان عامله من غير صيغته هو يصوت بالتشديد فليس بشيء لما مر انه جاء مصداكاً اي صوتاً بمعنى صوتاً تصوتاً تفسير غير المشهور بالمشهور لان معناه ان الصوا يستعمل بمعنى التصوت فاذا كان الصوت بنفسه مصداكاً فقاال الشاذ من صا الشيء يعني ان من باب في بعض النسخ الغير المعتد بها هكذا قوله بمعنى صوتاً آه جواب سوالك هو ان هذا الكلام يستعمل في المبالغة ولا مبالغة ههنا فاجاب بقوله بمعنى صوتاً تصوتاً آه والقريظة على حكا الفعل هو نصب المفعول المطلق واما ساد مسد فهو نفسه والقريظة هو الجملة للتقدّم لانها من حيث انها مشتقة على اسم بمعناه لت على نفس الحذف ومن حيث انها مشتقة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعله الاسم والفاعل يقتضيه الفعل فاعلم ان الفعل ههنا محذوف **قوله** فصوت حمار الخ اشارة الى تطبيق المثال مع المثل وان حاله كحال سائر البريد في ورود الاعتراض هو انه ليس بمفعول مطلق لانه لا يصح عليه تعريف المفعول المطلق لان صوت حمار ليس مما فعله فاعل فعل من كونه لان فاعل المفعول المطلق الحمار فاعل الفعل زيد فتفكر في الجواب لا تقفل فان العقلة تنزيل الملكة قوله وصراخ آه انما ورد المثالين لان المصداك في المثال الاول مضاف الى النكرة وفي الثاني

نائبه في المصداك  
لان صوت حمار في قوله صوت زيد صوت حمار لم يكن اقعا بعدا بحجة لان صوت زيد مضافا ومضاف اليه الصوت الثاني مرفوع عند بعض على انه خبر صوت زيد منصوب عند البعض على انه مصدق فعل محذوف جواز وخبره محذوف تقدّم صوت زيد حال كونه يصوت صوت حمار واقم على ان يكون الجملة حالاً عن زيد والجملة صفة لزيد الاختلاف عنه اقم على تقدّم كونه منصوباً على المصداكية لا على تقدّم رفعه على الخبرية قوله كائن فيه شارة الى ان قوله بمغنا ظرف مستقر صفة لقوله اسم باعتبار المتعلق قوله بمغنا ما ي بمعنى الاسم لان معنى الاسم معنى المفعول المطلق احد



الى المعرفة او الى ان المصدق في المثال الاول جاء بمعنى المصدق وفي الثاني لم ينجى - بمعنى المصدق بل استعمل استعمال المصدق فانه اسم بمعنى المصدق **قال** مضمون الخبر المراد من المضمون هنا وفيما بعد كحاصل لا المذكورة فيما سبق واحترز به عن مضمون المفرد كالمصدق للتاكيد نحو ضربت ضربا فان ضربا وان اكد نفسه لكنه وقع مضمون مفرد الذى هو الضرب اى بدون الفاعل فلذا يقال له مفرد والقرينة على حذف الفعل الجملة المتقدمة لانها لم يحتمل غير المفعول المطلق الذى يدل على نفس الحدث ومن حيث انها مشتملة على ضمير المتكلم تدل على حدث المتكلم وحدث المتكلم هنا لا يكون الا قوله اعترف فعلم ان اعترفت هنا محذوف و سادس الجملة المتقدمة فقوله اعترفا فالخبر تطبيق للمثال مع المثل وكذا قوله فحق الخبر **قوله** له على الخبر فالفرد هم مبتدأ و على خبره وله متعلق به او بالعكس قال المضمون جملة والمراد من المضمون هنا ايضا كحاصل **قوله** ولو بالاعتبار بان يكون المؤكد على وصف الاحتمال والمؤكد على وصف المنصوصية قوله زيد قائم حقا لا يقر مضمونها ما يفهم منها وما يفهم منها هو الصدق والكذب فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب بوجهين الاول ان مجموع الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذا لك مضمون الجملة هو الذى تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط والثانى ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذى تدل الجملة عليه هي انما تدل على الصدق فقط وقال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ كذا فى عبد الرحمن **قوله** اى الحق فيه اشارة الى ظهور الناصب قوله حقا عادة المفعول المطلق وظهور المفعول المطلق الذى يفهم من الجملة **قوله** من حق فيه اشارة الى بيان معنى حقا قوله يحتمل الصدق والكذب الخ اى باعتبار نفس الجملة من حيث هي وهو ثبوت المحلول للموضوع مع قطع النظر عن خصوص لطرفين وخصوصية القائل فاندفع كثير من الشهات الموثرة وهو ان الله الهنا ونحن نبينا و آدم ابونا والسماء فوقنا والارض تحتنا فان هذا الجمل لا يحتمل الصدق والكذب بل الصدق متعين والفرق بينهما ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع الحكم والباطل يقابله **قوله** لانه من حيث آه هذا دليل لقوله تاكيد لغيره وايضا جواب سواله هو ان التاكيد لغيره محال لان المعنى التاكيد هو ان يتلفظ بشئ واحد مرتين فلا يكون حقا تاكيدا الا لنفسه من حيث هو محتملا لجملة ولا لغيره فكيف يصح قوله ويسمى تاكيد لغيره وتقدير الجواب ان المراد من المغايرة هو المغايرة  $\frac{1}{2}$  الاعتبارية وهو موجود هنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدق اى من حيث ان المصدق تلفظ عليه صريحا مغايرة من حيث الجملة محتملة له لان المذكور مغاير عن المقد بخلاف المغايرة التى فى الضابطة الاولى كما ذكرنا **فان قيل** ان هذا ليس الا التماسد الاعتبارى فعلى هذا ينبغي ان يكون القسم الاولى تاكيد لغيره ايضا لوجود التماسد الاعتبارى فيه

لأن مضمون الجملة أو لا يحتمل الجملة وثانياً منصوص عليه بلفظ المصك والمنصو عليه مغاير من المحتمل  
فيثبت التغايراً لا اعتباراً في الأول ولا يضر قلنا أنه لما لم يكن الجملة الأولى محتملاً غير المفعول المطلق  
صار هو ومحتماً لكثيراً واحداً بخلاف هذه الجملة لأنه كما يحتمل الصدق يحتمل الكذب فلهذا لا  
يعتبر التغاير فيها بخلاف الأول **قوله** ويحتمل الخ جواب ثان عن السؤال المذكور وهو أن  
التأكيد أيضاً محال وحاصل الجواب أن هذا تأكيد لنفسه أيضاً لكن اللام في قوله لغيره ليست بعلة  
للتأكيد بل للاجل فصار المعنى لا جلد فم غيره عن المخاطب وهو الكذب قيل فعمل هذا لا يثبت  
حسن التقابل بين هذا وبين الأول لأن التقابل عبارة عن اتحاد الشئيين في كل الأشياء لا  
في شئ واحد وهذا ليس كذلك لأن اللام في قوله تأكيد لنفسه علة التأكيد وفي قوله تأكيد  
لغيره ليست كذلك إلا أن يقال أن اللام في الأول للاجل أيضاً فصار المعنى ويسمى تأكيد للاجل  
تقرير نفسه فلذلك قال الشارح وعلى هذا ينبغي أن يكون أنه حاصله أنه جاز أن يكون اللام  
في الضابطة الأولى أيضاً للاجل تأكيد لنفسه بأن يكون نفسه علة للتأكيد  
فمعنى قوله لنفسه أن يتكرر ويتقرر لنفسه في الذهن فحينئذ يحسن التقابل لأن الضابطة  
الأولى مغايرة عن الثانية في شئ واحد وهو عدم احتمال الغير في شئ آخر وإنما وجب  
حذف الفعل لقيام القرينة لأن الجملة من حيث ثبوت الخبر للببتدأ تدل على نفس الحدث ومن  
اشتماله على الضمير الغائب تدل على الفاعل ولا يكون إلا للفعل فعلم أن الفعل ههنا محذوف  
فيكون تقديره زيد قائم حتى حقاى ثبت قيام زيد ثبوتاً والقرينة العامة هو نصب المفعول  
المطلق ونفسه **قوله** ليندفع الخ دفع توهم وهو أن قوله لا جلد غيره لا يصلح أن يكون علة باعثة  
لهذا التأكيد فأجاب بقوله ليندفع الخ حاصله أن المراد أنه بغاير المؤكد لا جلد فاع غيره  
قوله وعلى هذا الخ دفع دخله هو أنه إذا كان اللام في قوله تأكيد لغيره لا جلد إلا أنه فاع ولا معنى  
لأنه فاع لنفسه فلا يصح للتقابل ولا يحسن حاصل الجواب أن اللام ههنا أيضاً للاجل لكن بمعنى التكرار والتقرير  
فحسن التقابل ليس حسن التقابل ههنا لأن في هذا القسم أيضاً التأكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر ومعنى ذلك  
التأكيد ليندفع الخ غير حاصل الجواب أن الغرض منه أن فاع الغير ليس فيه التقرير لنفسه منظراً وإن كان  
لأنما ضمنا وكذلك الغرض في التأكيد لنفسه هو التقرير لنفسه ليس لأن فاع منظراً وإن كان مستلزماً له  
**قوله** أي على صيغة التثنية الخ **جواب** سؤاله هو أنه لا مطابقة بين المثال والمثل لأن  
قوله إنيك وسعديك ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل للتكرير والتكثير والمثل مصحح بأن  
يشترط فيه التثنية لفظاً ومعنى وفي المثال لم يوجد إجاب بما ترمي حاصله أنه ليس المراد بالمثنى  
معناه الحقيقي بل ما يكون على صورة التثنية وليس بتثنية حقيقة والواو في قوله وإن لم يكن للحال  
والهمزة فيه مفتوحة والنون ساكنة فيثبت بان الوصلية لأن القاع قد فيها التقوية بجانب المقابل  
فيهم منها أن حذف الفعل فيما إذا كان للتثنية واجب بالطريق الأولى والامر ليس كذلك



لان حذف الفعل في نحو ضربت ضربين ليس بواجب ان هذا ينقض على ضربين في ضرب  
ضربين لان ضربين ايضا على صيغة التثنية مع انه لا يجب حذف الفعل الناصب له لان المراد بالتثنية التثنية  
للتكرير والتكثير لا للتثنية وما ضربين في ضرب ضربين فالتثنية فقط وفيه اشارة الى ان قصد معنى التثنية  
او التكرير ليس بشرط كما زعم بعض الشارحين وان صح قصد التكرير من التثنية من جهة التثنية اختصا  
مفردين فان الرجلين بمنزلة رجل واحد وانما وجب الحذف في هذا القاعدة لا غناء تكرير المصدر  
من ذكر الفعل قوله للتكرير الخ جواب سوال هو ان التكرير لا يجاوز من التثنية ايضا فلا معنى  
لازادة التكرير من التثنية **حاصل الجواب** ان المراد منه التكثير فيصح الازادة قوله ولا  
في تميم الخ اعتراض على المصطلح حاصله انه لا بد للمصطلح ان يذكر قيلا لاضافة لان حذف الناصب  
انما يجب فيما اذا كان مضافا الى الفاعل او المفعول نحو لبيك او سعديك واما اذا لم يكن مضافا  
نحو كرتين في قوله تعثر ثم ارجع البصر كرتين فلا يجب حذف الفعل اجيب بان المصطلح لم يذكر هذا  
القيد اكتفاء بالمثال **قوله** اي رجعا الخ **جواب سوال** هو اننا لانسلم ان كرتين مفعول مطلق  
لان المفعول المطلق عبارة عن المصطلح الذي كان معنى الفعل مشتملا عليه ههنا ليس كذلك لان  
معنى رجع مشتمل على رجعا على كرتين فاجاب بقوله اي رجعا الخ حاصله ان كرتين مفعول  
مطلق باعتبار الموصوفين المحذوفين فيكون تقديره فارجع البصر رجعا مكررا كثيرا والرجع بمعنى  
التكرير والتكثير **قوله** في جعل المثال الخ هذا رد على الفاضل الهندك لان قال في الجواب عن ذلك  
الاعتراض ان المصطلح انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال لان المثال من تمة القاعدة فلا حاجة الى ذكر  
عليه ووجه الرد ان جعل المثال من تمة التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف اذ الشائع اتمام التعريف  
بدون المثال لان المثال انما يذكر لا يوضح للمثال الا تمامه لان المثال ليس بمجزع من التعريف على ان القيد  
بالمثال يفيد ظاهرا اشتراط كون الشيء للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول وكون ذلك المفعول ضميرا  
مخاطبا وهو باطل والجواب عم من جانب الهندك ان التكلف باطل اذ لم يكن فيه فائدة وههنا يوجد  
الفائدة وهو التفتن اذ المصطلح اورد مثال ليم القاعدة ويوضح المثال ايضا ان في كلام الشارح تناقض لان  
قال فيما سبق في اعراب الاسماء الستة ان يكون مكبرة موحدة والمصطلح انما تركها اكتفاء بالامثلة فيبين قوله هذا  
وبين ما سبق تناقض ظاهر اجيب ان المثال اذا كان جزءا من المسئلة يجوز ادخولها في القاعدة كما في الاسماء  
الستة اما اذا لم يكن كذلك كما في هذه المسئلة فلا يجوز ادخولها في القاعدة **قوله** من تمة التعريف الخ الاول  
ان يقرر من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة غير جائز شائع الا ان الضابطة بمنزلة التعريف  
كون كل منهما مطلقا او منعكسا ونقول انه يستنبط عن قوله ومنها ما وقع الخ التعريف فلذلك قال من تمة  
التعريف واذا جعل المثال من تمة التعريف فيكون معناه منها ما وقع مثله الذي هو مثل لبيك وسعديك كذلك قال  
عبد الرحمن القرطبي على حذف الفعل هو نصب المفعول المطلق والسلا مسد انما هو نفسه قوله من لبيك المكان  
فلا اشارة الى ان الجمر متعد بالباء كما ان المزيد متعد باللام **قوله** اي اسعدك ولا يحسن ٧٧

الثلاثی فی اسعد حتی یجئ بمغنی المزیل فیہ کیا فی لیبیک **قوله** الا ان اسعد لا فرق بینہما فی کون کل واحد منہما للتکثیر لکن الفرق باعتبار ان اسعد **قوله** بہ التجار والمجرور کان فی الاصل مفعولاً مایسم فاعلہ لقولہ المفعول ان معنای الذ فاعلہ **قوله** ان جزءاً للمفعول بہ الاسم المصطلح علیہ الضمیر المجرور عائداً الی الاسم الوصوفی للمفعول بہ کذا فی المفعول فیہ المفعول بہ ذکر المفعول بہ بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل شد من طلب غیرہ **قوله** ای ہوا سم ما الخ **جواب** سوالہ ہوانہ لا یصد التقریر علی فرد من افراد المحدث ودلان الضر مثلاً واقع علی المسمی بزیل لا علی لفظہ فی ضربت زیداً و علی ہذا القیاس غیرہ فاجاب بقولہ اسم ما حاصلہ ان العبادة علی حذف المضال ان المفعول بہ من اقسام اللفظ ان کان ما وقع علیہ فعل الفاعل **وحاصلہ** ان للمفعول بہ اسم مدلولی ما وقع علیہ فعل الفاعل لیس من قبیل توصیف الدلالة بوصف المدلول فیہ بحث و ہوانہ فعلی ہذا یخرج من التقریر لفظاً فی قولہ تلفظت تکلمت زیداً لان التلفظ والتکلم یقعان علی مدلول لفظ زید بل علی نفس زید **اجیب** باننا لانسلم ان الفعل لیس بواقع علی مدلول لفظ زید بل ہوا واقع لان لفظ زید فی قولہ تلفظت زیداً اسم لما وقع فی التراکیب نحو زیداً ثم زیداً لکن وقع فی التراکیب اسم لما وقع علیہ فعل الفاعل فکذا ہذا **قوله** انقاء بما سبق جواب و ہوان المصداق کذا فی تعریف المفعول بہ الاسم کما ذکرہ فی تعریف المفعول المطلق فاجاب بما تری **قوله** والمراد بوقوع الخ **جواب** سوالہ و ہوان التعریف لا یصد علی الضمیر کا الکاف فی قولہ نعبداً یا کوا یض لا یصیر صادقا علی زید فی نحو ما ضربت زیداً فانہما من قبیل المفعول بہ مع ان فعل الفاعل لیس بواقع علیہما لان فعل العبادة لیس بواقعة علی اللہ تعالیٰ بلالہ والضرایض لیس بواقعة علی زیداً فاجاب بقولہ والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقبہ نفیاً واثباتاً **قوله** بلا واسطہ آہ جواب سوالہ ہوان تعریف المفعول بہ لیس بما نع لدخول زید فی مرتب زید لانه مما وقع علیہ فعل المورر بواسطہ حرف الجر مع انه لا یقال الہ المفعول بہ بل یطلقون علیہ کذا والمجرور الخ بقولہ بلا واسطہ حرف فی اصطلاحہم بل ہو مفعولہ بواسطہ حرف الجر کما ہذا فی المطلق **قوله** المورر واقع علیہ الخ فخرج زید فی ہذا التریب عن تعریف المفعول بہ وان کان مسمی بالمفعول بواسطہ حرف الجر **قوله** والمفعول المطلق الخ ای خرج المفعول المطلق بشئ یشی یفہم ذلک الشئ عن تعریف المفعول بہ ذلک الشئ ہو مغائرۃ المفعول بہ بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عین فعلہ حاصلہ ان المفعول المطلق خارج عن الحد لانه متحد مع فعل الفاعل والمفعول بہ مغائر لانه وقوع الفعل والمواقع مغائر للواقع وفیدان المفعول المطلق ایض مغائر من فعل الفاعل لان الفعل کلہ المفعول المطلق جزء والکل مغائر للجزء **اجیب** بان المراد بالاتحاد والاتحاد فی المعنی التضمنی للفعل لا المطابق **قوله** والمراد الخ **جواب** سوالہ ہوان ہذا التعریف یصد علی زید فی نحو ضربت زیداً علی صیغۃ المجرور فان فعل الفاعل واقع علیہ مع انه لا یقال الہ المفعول بہ بل یسمی مفعول ما لم یسم فاعلہ حاصل الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعلاً اعتباراً اسنادہ الی الفاعل واسناد ضرب علی صیغۃ المجرور الی الفاعل غیر جائز کما تری **قوله** حقیقۃ و حکماً الخ **جواب** سوالہ ہوان ینقض علی

لا یقولون



درهم فی اعطی زید درهما فانہ مفعولہ بمعان اسناد اعطی علی صیغۃ المجهول الی الفاعل غیر جاب  
 اجاب بقولہ حقیقۃ الخ **حاصلہ** ان المراد بالفاعل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما اما الحقیقۃ  
 کالتاء فی خبر زید واما المحکم کزید فی نحو اعطی زید درهما فانہ مفعول مالہ سیم فاعلہ  
 والفاعل المحکم قائم مقام الفاعل الحقیقۃ **قولہ** وبما ذکرنا الخ **جواب** سوالہ و ان الاصل فی  
 العبارة الايجاز والاختصار فلو قال المصنف ما وقع علیہ الفعل بدین ذکر الفاعل لکان اخصر فاجاب  
 بقولہ وبما ذکرنا الخ **حاصلہ** ان المصنف لو قال کذلک لکن لیس فہم ان المراد من الفعل مطلق الفعل و  
 الامر لیس کذلک بل المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسنادہ الی الفاعل **قولہ** العاملا الخ ۶۶  
**جواب سوالین** احدهما ان تقدیم المفعول علی الفعل وتأخیرہ مما ینبغی ان یدکر فی  
 بحث الفعل لا فی بحث الاسم لان من احوال الفعل فلا بد من ذکرہ فی بحث الفعل و ثانہما ان  
 التخصیص بالفعل باطلا نہ کما یتقدک علی الفعل یتقدک علی شہہ ایضاً **جواب** بقولہ العامل فیہ فہ  
 اندفعہما **حاصلہ** ان المراد بالفعل الفعل الذی ہو ناصب للمفعول بہ فصار من متعلق الاسم  
 فلا یرد اعتراض شہہ الفعل ایضاً عامل فیہ **قولہ** متقدماً ومتأخراً مثلاً الاول زید ضرب مثلاً الثاني ضرب  
 زید **قولہ** لقوة الفعل فہما قیل من اندام اخص بالفعل بالذکر لاصلۃ انکان التقدیم لا یمتنع  
 بالفعل بل یمجرى فی غیرہ من العوامل مالہ یمنع مانع او اراد بالفعل العاملا وفي الكلام حذف المعطوف  
 علی الفعل و غیرہ من العوامل کذلک فی الغایۃ **فان قيل** کما یمجرى تقدیم المفعول بہ کذلک لیس یمجرى تقدیم سائر  
 المفاعیل سوالمفعول معد فلم یخص المفعول بہ بالذکر **قلنا** لان الکلام فی المفعول بہ لا للتخصیص المحکم  
 وانما لیس یمجرى تقدیم المفعول معد لرعایۃ اصل الواو ولا لالعطف فیکون محله وسط الکلام فلا یمجرى  
 التقدیم **قولہ** اما جواز الاشارة الی تقدیم المفعول بہ علی الفعل لیکون باحدا لامور الثلاثة اما جائز او  
 واجب او ممتنع کذلک فی العصمة **قولہ** الله اعبد فاعبد فعلا و فاعلہ و الله مفعول بہ قد لا علیہ ۶۶  
**قولہ** و وجہ الحبیب اتمنی الخ **قولہ** اتمنی فعل و فاعلہ و وجہ الحبیب مفعول بہ ثم وجہ مضنا و الحبیب  
 مضاف الیہ اتمنی در اصل تمنی بود یا متحرک یا قبلش مفتوح آن یارب الف بدل کردن اتمنی شد **قولہ** هذا ای تقدیم  
 المفعول بہ ہذا **جواب سوالہ** و ہوانہ ینقض بقولہ لسانک فی نحو... من البر ان تکف لسانک  
 فانہ مفعول بہ لقولہ تکف مع ان تقدیمہ علیہ غیر جائز **فاجاب** بقولہ ہذا الخ وانما  
 لم یجز تقدیم للمفعول بہ ہنا علی فعلہ لان المصدیۃ اذا دخل علی المضارع یصیر بتاویل المصدی  
 فیصیر جانب الفعلیۃ فیہ ضعیفا فلا یعمل فیما قبلہ **قولہ** العاملا الخ **جواب** عن اسولة ثلثة  
 کما فی المرفوعات فی المفعول المطلق فی قولہ المصنف وقد یحذف الخ **قولہ** لقیام قرینۃ اللام  
 لبيان الوقت لا للتعلیل ولا یلز التذکر فی کلام المصنف لانہ یعلم من قولہ لقیام الخ وجوب الحد لان  
 علۃ الشئ ان کان موجودا فیکون معلولا ضرریا و یعلم من قولہ جواز ان الحذف  
 لیس بواجب **قولہ** مقالیۃ فیہ اشارة الی جواب سوالہ و ہوانہ التبادر من القرینۃ

هو المقالية فيجرب عليه بقوله مكة المتوجه اليها فانه مفعول به قد حذف فعله مع ان القرينة المقالية لم تكن موجودة فاجاب بقوله مقالية او حالية **قوله** فحذف الفعل كخر تطبيق للمثال مع المثال **قوله** تخصيصها جواب سوال هوان تخصيص هذا الموضع الاربعه كذا في المواضع الاخر كما بين الشارح قد سمعنا اجابا ترى حاصله ان تخصيص لكثرة المباحث لا تخصيص يمكن ان يجاب الاغراء داخل في التحذير لانه مشابه في الصوة والمدح والذم والترحم داخل في المنادى لانه كما ان المنادى مخصوص بين امثاله بالذم والترحم والذم والترحم بالمدح والترحم مخصوص من بين امثاله بالمدح والترحم **قوله** باب الاغراء معناه تيز كردن مثاله اخاك اخاك اي الزم اخاك حذف الفعل الضيق الوقت **قوله** على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد **قوله** او الذم نحو اتاني زيد لفاسق عن الفاسق **قوله** او الترحيم نحو مركات بزيد لمسكين اعنى به المسكين **قوله** من تلك المواضع كخر فيلشارة الى ان اللام في الاول للعهد **قوله** مقصود على السماع جواب سوال هوان ان حذف الفعل في الثاني هو المنادى وفي الثالث وهو ما اضر عاملة في الرابع وهو التحذير يسمو من العرب ايضاً فعله هذا لا يصح مقابلة هذا بما عده اجاب بقوله مقصود **قوله** لا يتجاوزنا كخر بخلاف ما بعد فيجرب لا يريد شئ **قوله** اي اترك امرء ونفسه معني المثال كحث على الفرار عن نفس المرء ايضاً لانه عطف نفسه على امرء فيكون بمنزلة تكرير امرء فكانه قيل اترك امرء امرء والواو بمعنى مع اي اترك امرء مصاحبا مع نفسه فلا تتعرض له فيكون مراده قصر اليد اللسان عن المرء فصامعنا بمبالغة على هذا التقدير كونه من دست زدن اين مرد و زبان از نفسيحت كردن دشنام دادن اين مرد **قوله** امكانا كخر فيلشارة الى ان الاهل يسمون بالمعنيين المكان المعمور والا قريبا واما ما كان فالمعنى يكون صحيحا **قوله** الموضع فيلشارة الى ان الثاني صفة للموضع المحذوف وهو الموضع **قوله** من تلك المواضع فيلشارة الى ان اللام في الثالث للعهد فان قيل ان قوله الثاني مبتدأ وقوله المنادى خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لان المنادى ليس بموضع قلنا في العبارة حذف المضائق في الموضع الثاني موضع المنادى **قوله** اقباله فان قيل هذا التعريف ليس بمجامع لا فراده لان كل فرد من افراده ليس بمطلوب اقباله بل المطلوب اقبال مدلوله قلنا في العبارة حذف المضائق في الموضع الثاني اقبال مدلوله **قوله** المطلوب اقباله اي اسم مطلوب اقباله لكنه تركه اكتفاء بما سبق من انه لا بد من اعتبار الاسم ويجوز ان يرد الاسم باللام للموصو ويجعل كناية عن الاسم بهذا اندفع ما قيل ان ما يطلب اقباله هو الذات والمنادى من اقسام الاسم ووجه الاندفاع انهم يجرون صفات المدلولات على ذواتها وبالعكس **قوله** بوجهه او بقلبه جواب سوالين الاول ان هذا التعريف لا يصدق على نريد في نحو يا زيد اذا كان مقبلا اليك ومعنا قاله لتخصيص الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى والمنادى حائل كالحائط مثلا لانه منادى مع انه لا يتصوّر طلب الاقبال منه لوجود المانع اجاب بقوله بوجهه او بقلبه حاصله ان التوجه اعم من ان يكون ابتداء او بقاء والثاني ههنا متحقق وعن الثاني ان طلب التوجه اعم من ان



انیكون بالوجه وبالقلب الثاني متحقق ههنا **فان قيل** يخرج من الحمد يا الله فانه منادى لا يصد عليه تعريف  
 المنادى لعدا كونه مطلوباً قال قلنا انه مطلوب الاقبال حكماً لكونه مطلوباً لا جابة فيكون منادى بهذا الاعتبار فان  
**قيل** يخرج عن الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه منى عن الاقبال لا مطلوب به **قيل** انه مطلوب الاقبال بسما ع  
 النهى ومنه عن الاقبال بعد لتوجه واختلاف الجهتان كذا في غاية التحقيق **قوله** او حكماً جواب سوال وهو  
 يخرج عن الحمد يا سماء ويا جبال ويا ارض في قوله تع يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي غيره ذلك مما  
 لا يتصور طلب قبالة لوجهه ولا بقلب لانها لا يكون الا لذات العقول ولا روج لهذه الاشياء مع انها منادى  
 لجاء بقوله او حكماً حاصله انها اذا خلت في المنادى المطلوب توجه بوجهه لانه اعم من ان يكون حقيقة مثل  
 يا زيد او حكماً اى مجازاً مثل يا جبال وبين العلاقة بينهما بقوله انها نزلت **الخ قوله** بخلاف المنادى  
**الخ جواب** سواله هو انه على هذا ينبغي ان يكون المنادى ايضاً منادى حكماً لانه مطلوب قبالة يخرج  
 نائباً منادى ادعو ويترى المنادى أولاً منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء بلا دخول المنادى  
 في المنادى الحكمى اولى لانه قبل الموت منادى حقيقة ثم عرض له الموت **فخرج** صاذكل المنادى بعد باب المنادى  
 باباً علياً مستكاً كما جاء بقوله بخلاف المنادى وحاصله ان المنادى خارج عن المنادى لان المنادى متفجع عليه  
 ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتزييله منزلة المنادى والمقصود في المنادى طلب الاقبال والى المنادى باب  
 واسع كثيراً استعماله لان على السنتهم فلو كان اخلافاً المنادى الحكمى في الحال انه منادى مجاز فيلزم  
 المجاز في الباب الواسع وهذا غير جائز لان الصيرورة الى المجاز عند الضرورة في بعض المواضع وقيل انما لم  
 يدخل المنادى في المنادى لان كلمة وايد خل على المنادى ولو دخل المنادى في المنادى لزم ان يكون  
 كلمة وامن حروف النداء مع انه لم يقل بواحد **قوله** وفيه تحكم اى في اخراج المنادى بتعظيم هذا القول  
 من الحقيقة والحكمى ادخاله يا سماء تحكمى فرق بلا فارق ودعوى بلا دليل والغرض منها الاعتراض  
 على المصنوع بان اخرج المنادى بقوله المطلوب اقبالاً تحكم لان المنادى ايضاً منادى حكماً كما هو الظاهر من  
 كلام سيئوف المناسب داخل تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل **اجيب** بان هذا تعسف بعيد  
 اذ ليس مقصود المنادى اقبالاً للمنادى وتوجه من الوجهة لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فظاهر اما حكماً فلا  
 مجاز والمجاز يلحق بالحقيقة وباب المنادى باب واسع كثيراً لان على السنتهم فلا يمكن جعله مجازاً  
 ملحقاً بالحقيقة بخلاف يا سماء ونحوها لان بابها ليس بباب واسع وكثير المنادى على السنتهم فاحتجبت  
 جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة **قوله** تفصيل المطلب **الخ جواب** سواله هو ان قوله لفظاً او تقدير  
 لا يخلو اما ان يكون مفعولاً مطلقاً لقوله المطلوب او لقوله نائباً او حالاً عن الضمير في قوله اقبالاً او  
 عن الحرف وهو قوله بحرف فالكل باطلاً الاولين فلان معنى المطلوب مشتمل على الطلب ون قوله  
 لفظاً او تقدير او معنى النائب مشتمل على النية واما الآخرين فلان الضمير في اقباله راجع الى المنادى  
 والاصل في الحال ان يكون محمولاً على ذى الحال ههنا لا يصح الحمل لان المنادى ليس بلفظ او تقدير  
 بل يقصوه اظهارة التام للسامعين بسبب المنادى وليس مراده طلب اقبال المنادى

بلا ملفوظا ومقدّمًا وهكذا الحرف فاجاب بما ترى حاصله ان الكل صحيح على التقديرين اما الاولين فلا  
مفعولان مطلقان مجازا باعتبار الموصوفين هو الطلب في الاول والنيابة في الثاني واما على التقديرين  
الاخرين فلا نهما مصداق مبنيا للمفعول فصا تقدره ملفوظا ومقدّمًا **قوله** لفظيا زاد ياء النسبة لصحة  
حذف الصفة على الموصوفين **قوله** اول المنادى ولم يذكر الشق الرابع اكتفاء بالشق الثالث **قوله** نحو  
قوله تع يوسف اعرض الخ والقرينة على ان يوسف منادى صيغة اعرض لا نه لولم يكن منادى يكون مبتداء  
واعرض خبرا عنه خبرية لم يصح لان امر وانشاء هو لا يقع خبرا لان الخبر يقتضيه الثبوت وفي الانشاءات  
لم يوجد قوله اى الا يا قوم اشارة الى ظهور المنادى المحذوف **قوله** وانتضا المنادى الخ جواب سوال هو  
ان المنادى عند المنادى منصوب مجر النداء عند ابى على اسم الفعل الذى هو النداء فيجوز ان يكون المنادى ما  
نحو في اى ما انتصب المفعول به بجاملا واجاب المحذوف اجابا متحاصلا من كلام للمصنف مبنى على مذهب  
سبويه **قوله** وعند ابى على اه اعتراض عليه بوجوه الاول بان الهزة من ادوات النداء حرف واحد اسم الفعل  
لا يكون اقلم من حرفين والثاني ان اسم الفعل مع فاعله جملة فينبغي ان يكون حرف النداء بدلا للمنادى  
جملة والثالث ان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل الرابع ان اسماء الافعال على قسمين احدها ما كان  
بمعنى الامر ثانيهما ما كان بمعنى الماضى هذا ليس منهما بل بمعنى المضارع المتكلم الواحد الخامس ان  
حصر اسماء الافعال في التسعة باطلا جيب عن الاول بان ادوات حركات النداء لكثرة استعمالها جاز  
فيها ما لا يجوز في غيرها **وعن** الثاني بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل به كلام تام كالجملة القسمية و  
الشرطية فانها لعروض لقسم والشرط خرجتا عن الاستقلال ومع المقسم عليه الجزاء صادقا كلاما  
تاما فيجوز ان يخرج الجملة النائية ايضا عن الاستقلال بل ان المنادى لان النداء لا بد من المنادى **وعن** ٦  
الثالث بانه قد يستتر في بعض الاسماء الافعال نحو ان بمغنى التوجع **وعن** الرابع والخامس بان ٦  
الحصر في القسمين التسعة باعتبار الشهرة **قوله** احد جزئي الجملة لانه فضلة خارج من الجملة لا  
مفعول به **قوله** والاخر ضمير مستتر في هذا القول مردود لان اسم الفعل لا يستتر فيه ضمير المتكلم و  
ايضا لم يجز صيغة اسم الفعل على صوة الكسر **قوله** قد بيان البناء الخ جواب سوال هو ان احوال  
المنادى اربعة الاول هو البناء على الضم والثاني الخفض الثالث البناء على الفتح والرابع النصب ثم  
النصب صلي في المنادى لانه من المنصوبات والبحث في المنصوبات فينبغي للمصنف ان يتقدم ببيان النصب  
عليها مع انه بالعكس اجاب بقوله قد ام الخراى قد م بيان كل واحد منها لانها القليل بالنسبة الى  
النصب لكثير الذي له اقسام ثلاثة هي للضاف وشبهه والنكرة والقليل مقدّم على الكثير **وقيل** قد المجموع  
الثلاثة على النصب لقلتها باعتبار المحل محلها اثنان مقرر معرفة ومستغاث وان كان المستغاث على قسمين  
باعتبار كونه باللام او الالف او لقلتها بحسب الحقيقة والاستعمال وانما بنى على الحركة فرقا بين  
ما كان بناء اصليا او غير اصل لان بناء المنادى عارض في شبه المعرب وانما بنى على  
ما يرفع به لانه لو بنى على الكسرة لالتبس بالمنادى المضى الى ياء المتكلم اذا حذف منه اليا



اکتفاء بالکسر نحو یا غلام ولوبنی علی الفتح یتلبس بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف ایض بعد قلبه  
بالالف اکتفاء بالفتح کما فی بعض اللغات نحو یا غلام متوسط **قوله** فی غیر صکوة النداء جواب سوال  
وهو ان الضمیر فی رفع ویدنی عائدا الی المنادی فیکون المعنی یدینی المنادی علی ما یرفع المنادی به فی یلزم  
من کلامی المصنف تناقض ظاهر لان **قوله** ویدنی صریح فی البناء و**قوله** یرفع مشعر علی الاعراب لان الرفع من  
القاب العرب اجاب بقوله فی غیر الخ حاصله انه لا یتل فاع لان البناء انما هو فی صکوة النداء بعد دخول  
حرف النداء علی الرفع فی غیره اقتل دخول حرف النداء علی **قوله** او الفعل جواب ثان عن ذلك الاعتراض  
وفی هذین الجوابین رد علی الفاضل الهندی لانه قال فی الجواب عن ذلك الاعتراض ان الضمیر فی الفعل  
الی الاسم لا الی المناد کما ذکر السارح هذا القول المردود بقوله ارجاع الضمیر الخ ووجرد الرفع علی **قوله**  
غیر ملا ثم لسوق الكلام لان الكلام سوق لبيان المنادی دون مطلق الاسم الا انه مذکور فی ضمن  
المنادی **قوله** الا یدیکون الخ جواب سوالک هو ان الشرطية منقوضه بنحو یا زیداً ویا زیدان لانها مبنیان علی  
یرفع به مع انها لیس بمفردین بل الاول تثنية والثانی جمع لامفرد وایض لا یطابق المثال بالمثل اجاب باتری حاصله  
ان المراد بالمفرد ههنا ما یقابل المضاف وشبهه سواء كانت تثنية او جمعا **قوله** المناسب فی اشارة  
الی ان کلمة کان ناقصة فالضمیر فیها راجع الی المنادی وهو اسمها ومفردا خبرها **قوله** الا بانضمام  
امرا خالیه نحو طالع فی یاطالعاً جبلاً فانه لا یتیم معناه بدین ذکر الجملة **قوله** قبل النداء **جواب**  
سوالک هو ان نحو یا رجل نكرة فلا یطابق المثال بالمثل اجاب بما تری **حاصله** ان تعریف المنادی  
اعم من ان یدیکون معرفة قبل النداء او معرفة بعد النداء بدخول حرف النداء فالرجل ... فی مثل یا رجل  
وان لم یدیکون معرفة قبل النداء لکنه معرفة بعد النداء **قوله** لکاف الخطاب الحرفیة والفرق بین الکاف  
الاسمیة والحرفیة ان الاول لما یصح وقوع الاسم الظاهر موقعه بخلاف الثلاثة **فان قيل** کیف  
یقع الاسم الظاهر الذی هو فی حکم الغائب موضع الکاف الذی هو الخطاب **قلنا** ان الاسم الظاهر  
لما جعل المناد ید صافی حکم المخاطب وانما وقع موضع الکاف الاسمیة دون الحرفیة لان  
جعل الاسم بمنزلة الاسم اولى من جعله بمنزلة الحرف **قوله** وکونه مثلها جواب سوالک هو انه ینقض  
علی المنادی المضاف نحو یا عبد الله فانه ایض وقع موقع الکاف الاسمیة مع انه لیس بمبنی علی الضم اجاب  
عن بقوله وکونه الخ حاصله ان مناسبت المنادی المعرف بالکاف الاسمیة تامة لان کل واحد منهما  
مفرد معرفة بخلاف المنادی المضافا فانه وان کان معرف لکنه لیس بمفردة فکان مناسبتها بالکاف  
الاسمیة **فان قيل** ان المناسبة موجودة فی المستغاب باللام مع انه معرب **قلنا** ان المشابهة بینهما ضعیف  
بسبب اللام لانها من خواص الاسم وخاصة الشئ یقوی جهة الشئ وجهة الاسم الاعراب فاعرب  
**قوله** وانما قلنا جواب سوالک هو ان الاختصار فینبغ ان یقول انما بنی لوقوعه موقع  
الکاف الاسمیة بدین ذکر قوله المشابهة لفظا ومعنی الخ اجاب بما تری **قوله** معرفة قبل النداء لا  
**یقال** فعله هذا یلزم اجتماع التعریفین لانا **نقول** المنوع اجتماع التعریف لا یقال یلزم

من ذلك لاجتماع في المنادى المضى الى المعرفة **قلت** صوة الاضافة ليست نصافي التعريف مع ان  
 محال الخول مختلف كذا في الغفوق **قوله** يخرج جواب عن اسوثة احدى <sup>ها</sup> وهوان الخفض حقيقة  
 في الحركة فخرج يد بخوبالنريد فانه من قبيل المنادى المستغاث مع انه ليس بمجرر بالحركة بل بحرف وهو  
 الياء وثانيها ان خفض صفة الخافض فلا يكون احوال المنادى وايراد ههنا خروج عن البحث وثالثها  
 ان الخفض لفارسية فروشيد فلا يستقيم المعنى لان المعنى في فروشيد يشوب لام استغاث اجاعه بقوله يخرج الخ  
 حاصله عن الثالث انه من قبيل ذكر الخاص اذ اداة العام وعن الثاني والا لان الخفض بمعنى الا بخارج  
 وهو صفة المنادى فلا يلزم الخرج **قوله** اي بلام جواب سوال هوان الاستغاث ليست بذات  
 اللام لعد اللام فيها فعلى هذا لا يصح اضافة اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذى الحرف اجاب  
 بما ترى حاصله ان هذا الاضافة مبنى على انى ملا يستر كما ترى وهو خوله وقت الاستغاث **قوله**  
 وهى لام التخصيص جواب سوال هوان اللام يحى لعان كثيرة للتعليل والتخصيص بمعنى عن مع القول  
 كما ذكره في موقعه فاي معنى مراد ههنا اجاب عنه بقوله وهى لام التخصيص لان المنادى المستغاث نصت  
 من بين امثاله بالداء والطلب **قوله** وانما فتحت جواب سوال هوان لام الاستغاث لام الجارة ولام  
 الجارة اذ ادخلت على الاسم لظاهر يكون مكسول لا يلتبس بلام الابتداء اجاب بما ترى حاصله انما فتحت لئلا  
 يلتبس بالاستغاث لانه لا يتعين لان يكون مستغاثا **قوله** لم يعلم الخ فيه نظرا وهوانا لانسلمن المطلق يلتبس  
 بالاستغاث لانه متعين لان يكون مستغاثا له **اجيب** عن ان عد الالتباس في الماد المخصوصة لو اقيمه قاء  
 اللفظ الآخر لا الالتباس المذكور ففتح لاطراد الباب **قوله** لم يعكس سوال هوان الغرض من فتح  
 اللام التفریق بين المستغاث له وهو يحصل بالعكس ايضا فاجاب بما ترى **قوله** كاف الضمير لان  
 الضمائر كثيرة الاستعمال فيقتضيه التخفيف والفتح اخف فلذا فتحت لام الاستغاث مع كاف الضمير  
 لان وضع الضمائر لا يجاز ولا اختصار فان الخفة مطلوبة فيها **قوله** من فتح لام المعطوآه لانه لا يكون  
 منادى حقيقة ومجموع المنادى مع حرف النداء معطوفا على المجموع السابق فتوهم الاستغاث عند وفو  
 المستغاث مذکور **قوله** انما عرّب الخ جواب سوال هوان المنادى المستغاث الماد وقع الكا الاسم فينبغي ان  
 يكون مبنيا اجاب بما ترى حاصله ان بناء المفرد المعرفة للتشبيه ضعفت ذلك المشابهة بسبب اللام فاعيد الى  
 الاصل وهو الاعراب على اللام الجرف فخرج بها المنادى **قوله** لان علت بناء الخ **فان قيل** ان دخول الجاء  
 على غير المنصّر لا يوجب فتح نحو مروت با حمد فكيف يوجب عراب المبنى يعني دخول الجاء لا يخرج  
 الاسم عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدة الضمائر كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروج  
 عن شبه الحرف بدخول الجاء دون شبه الفعل متحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ماتت دخل على  
 الاسم المبني لم يصرف مع بدخولها كقولك هذا المال خمسة عشر رجلا ولهذا الرجل على ان المفرد ههنا  
 بمقابلة المصنوع لا بمقابلة التركيب ويا الزيد بهذا المشابهة فلا يخرج المنادى من الافراد بالتركيب مع الجاء  
 لان التركيب مع الجاء غير معتبر حيث جاء الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائد في السقة نحو قوله تع



فِي مَادِحَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَنَّا لَهُمْ بِخِلَافِ التَّرْكِيبِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ **أَجِيبَ** عَنِ الْأَوَّلِ  
 عِلَّةُ الْبِنَاءِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَالْبِنَاءُ مَدْعَى قُوَى فَإِذَا ضَعُفَتِ الْعِلَّةُ بَدَّ خَوْلًا كَجَارٍ يَصِيرُ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ  
 الْأَعْرَابُ وَلَا يَجِدُ أَنْ يَجَابَ عَنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بَانَ حَرْفُ النَّدَاءِ وَاللَّامُ إِذَا اجْتَمَعَا كَانَتْ الْغَلْبَةُ  
 لِلَّامِ لِقُوَّتِهَا وَلِقَرِّبَا كَمَا فِي تَنَازُعِ الْفَعْلَيْنِ **قَوْلُهُ** بَلَاغِي التَّجَبُّبِ التَّهْدِيدِ فَالْإِضَافَةُ أَيْضًا لَا دَنَى مَلَابَسَةٍ  
**قَوْلُهُ** وَكَيْفَ الْخَرْجُ هَذَا عِتْرَاضًا خَرَجَ حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى صَدْقِ قَوْلِهِ فِي مَا بَعْدَ وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهَا كَلِمَةً  
 مِنْ عَدَا ذِكْرِهِ هَذَا الْمُنَادَى **قَوْلُهُ** بِالْمَهْدِ وَالْبَاءُ فِيهِ مَبْعُثٌ إِلَى **قَوْلِهِ** لِيَحْضُرَ الْخَرْجُ وَالضَّمِيرُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ  
 مِنْهُ فِي قَوْلِهِ الْمَرْخُوصُ مُتَرَا جَمْعٌ إِلَى الْمَهْدِ وَاسْمٌ مَفْعُولٌ **قَوْلُهُ** وَلَا يَخْفَى الْخَرْجُ اعْتِرَاضٌ عَلَى قَوْلِهِ وَ  
**أَجِيبَ** عَنِ لَامِ التَّجَبُّبِ بِوَجْهِ آخَرَ حَاصِلُهُ أَنَّ لَامَ التَّجَبُّبِ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَكْثَرِ  
 الْمَاءِ وَالذَّاهِي مُسْتَفَاتِلَةٌ وَالْمُسْتَفَاتِلُ مَحْذُوفٌ فَحِينَئِذٍ لَا يَرِدُ الِاعْتِرَاضُ وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْفَتْحِ فَيُرَاكُ شَكَا  
 عَلَيْهِنَ الْمُنَادَى حِينَئِذٍ مَحْذُوفٌ أَيْضًا فَكَيْفَ يَجْعَلُ اللَّامُ مَفْتُوحًا وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي فَتَحَهَا وَهُوَ  
 التَّبَاسُ الْمُسْتَفَاتِلُ بِالْمُسْتَفَاتِلِ فَلَا التَّبَاسَ وَلَا وَقُوعَ مَوْقِعِ الْكَافِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ  
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُنَادَى لَكِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُنَادَى فَيَكُونُ اللَّامُ فِيهِ مَفْتُوحًا كَمَا فِي الْمُنَادَى لَا قِضَاءَ  
 الْعِلَّةِ **قَوْلُهُ** ظَاهِرًا ظَاهِرًا بِاعْتِبَادِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِمُنَادٍ بِإِلَّا الْمُنَادِ  
 مَحْذُوفٌ فَلِذَلِكَ كَسَرَتِ اللَّامُ **قَوْلُهُ** لَانْتِفَاءُ مَا يَقْتَضِي فَتَحَهَا وَهُوَ وَقُوعُ الْمُنَادَى مَوْقِعَ  
 الْكَافِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْمَذْكُورِ مِنَ السَّاءِ وَغَيْرِهِ فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مُنَادَى يَنْبَغِي أَنْ  
 لَا يَصِيرَ اللَّامُ فِيهِ مَفْتُوحًا لِعَدَا وَقُوعَ مَوْقِعِ الْكَافِ الْأَسْمِيَّةِ **أَجِيبَ** بَأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُنَادَى  
 فَلَا خُذْ حِكْمَهُ فِي فَتْحِ اللَّامِ **قَوْلُهُ** وَيَفْتَحُ أَهْ **فَإِنْ قِيلَ** أَنَّ هَذَا لَا يَلِيقُ بِثَبَتِ الْمَدِّ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
 يَقْتَضِيَ الْآلِفَ الْفَتْحَ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ الْأَسْمُ مَعْرَبًا بِالْأَعْرَابِ التَّقْدِيرُ كَمَا فِي غَلَامِ **أَجِيبَ**  
 عَنْهُ بَانَ الْكَلَامُ فِي لَفْظِ الْمُنَادَى لَا فِي تَقْدِيرِهِ **قَوْلُهُ** أَيْ يَبْنَى الْخَرْجُ أَجَابَ سَوَالَهُ وَهُوَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُ وَ  
 يَنْصَبُ الْخَرْجُ مُسْتَعْنٍ عَنْ ذِكْرِ قَوْلِهِ وَيَفْتَحُ لِأَنَّ النِّصْبَ الْفَتْحُ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ  
 أَيْ يَبْنَى حَاصِلُهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَيَفْتَحُ هُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ وَبِقَوْلِهِ يَنْصَبُ لَا عَلَى **قَوْلِهِ** لِأَنَّ اللَّامَ ۰ ۶  
 يَقْتَضِي الْجَرَ وَالْآلِفَ الْفَتْحَ الْخَرْجُ هَذَا عِلَّةٌ عَلَى اللَّامِ **فَإِنْ قِيلَ** أَنَّ قَوْلَهُ وَالْآلِفَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ اللَّامُ  
 وَقَوْلُهُ الْفَتْحُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْحَرْفُ فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ عَطْفُ الْأَسْمَيْنِ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ  
 وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَرْجُ مَقْدَمًا وَهُوَ لَمْ يَوْجَدْ هُنَا **قُلْنَا** أَنَّ قَوْلَهُ الْفَتْحُ مَعْمُولُ الْفَعْلِ ۰ ۶  
 الْمَحْذُوفِ فَجَزَاءُ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْعِبَارَةِ أَنَّ اللَّامَ يَقْتَضِي الْجَرَ وَالْآلِفَ يَقْتَضِي الْفَتْحَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ  
 عَطْفُ الْجَمْلَةِ عَلَى الْجَمْلَةِ وَهُوَ جَائِزٌ فَإِنَّ الْجَرَ قَدْ يَكُونُ بِالْفَتْحِ كَمَا فِي غَيْرِ الْمَنْصُوفِ فَلَا يَكُونُ بَيْنَ  
 اثْرِيَا تَنَافٍ فِي هَذَا الصُّوَرِ كَمَا فِي لَاحِظِ **قُلْنَا** أَنَّ الْأَلِفَ وَالْآلِفَ الْبِنَاءُ وَاعْتِبَارُ الْفَتْحِ  
 لِوَاحِدِ أَعْرَابٍ وَبِنَاءٍ مُحَالٌ فِيهِ أَنَّ اللَّامَ يَقْتَضِي الْجَرَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَمَحَلًّا وَالْآلِفَ يَقْتَضِي ۰ ۶  
 الْفَتْحَ لَفْظًا فَلَا مَنَافَا بَيْنَ اثْرِيهِمَا كَمَا فِي الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحَرْكِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

فان الیاء یقتضی کسر ما قبل الیاء واعرب بالاعراب التقدی کہ فلیکن مہنا کذلک **قولنا** ان المراد بقولنا  
 بین اثریہا تناف التنافی فی الجملة وهذا القدر کاف لعدم حسن الجمع بینہما **قولہ** تناف فکذا  
 بین مؤثریہما **فان قیل** ان بین کلامی الشارح تناف ظاہر وهو عیار... عن التناقض الغیر  
 الصحیح لان قوله تناف صریح فی عدل جواز الجمعیتہ بین اثریہما وقوله فلا یحسن الجمع مشعر علی  
 جواز الجمعیتہ بینہما الا ان یقال ان قوله فلا یحسن بمعنی لا يجوز او هذا التنافی فی الامور الاعتباریۃ  
 لا فی الامور الحقیقیۃ فلذلک قال فلا یحسن ولم یقل فلا یصح **قولہ** للوقوف لتلا یلتبس بالمنادی  
 المضی الی یاملتکم ثم ابدلت ذلک الیاء بالالف بخوبیا غلامی **قال** وينصب ماسواهما **فان**  
**قیل** ان اريد ان نصب لفظا وتقدر لا يشتمل بخويوم لا يتقعر مال ولا بنون اذا سمي برزجلا  
 لان اليوم منادى وليس بمفرد معرفة ولا مستغاث بل مضاف فيكون داخل في  
 قوله سواهما مع ان ليس منصوبا بل مبني على الفتح ويكون منصوبا محلا وكذا يا خمسة عشر  
 ويا ثابط شرا اذا سمي بهما رجل وان اريد ان نصب عاما من الثلاثة ففي هذا الحكم كل المنادى مشترك  
 ولا تخصيص بما سواهما اجيب عن ان معنى المتن ويترك على نصب اللفظ والتقديري ان كان  
 معربا قبل دخول الیاء ويترك على نصب المحل ان كانت معربا محليا وانما يتعرض لهذا الاحتمال  
 صراحتا اعتمادا على ما عرفت من حكم سائر المبنیات الواقعة موقع المعرب **قولہ** ای ماسوا  
 الخ جواب سوال وهو ان ینبغي ان یقال ماسواها لان المذكور انما هو اکثر من اثنين كما ترى اجاب  
 بما ترے حاصلہ ان المذكور قسما منادى مفرد معرفة ومناد مستغاث باي شئ كان بلام  
 الاستغاثۃ والالف الاستغاثۃ **قولہ** او جواب سوال وهو ان ینقص بخوبیا فتن القوم لانه  
 داخل فيما سواهما مع انه غير منصوب اجاب بما ترے حاصلہ ان منصوب تقديدا  
**قولہ** ان كان معربا الخ جواب سوال وهو ان ینقص بخوبیا يوم ينفع الصادقين صدقهم  
 وخبويوم لا ينفع مال ولا بنون ويا خمسة عشر ويا ثابط شرا اذا كانوا اعلاما فانما  
 داخل فيما سواهما مع انها غير منصوبين اجاب بقوله ان كان معربا الخ حاصلہ ان هذا الموضع  
 مبنية قبل دخول حرف التثنية لانها مضى الى الجملة فلم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا **قولہ**  
 ما غيره مغير الخ جواب سوال وهو ان هذه العلة موجودة في التثنية الاولى لا يضر مع انه لا ينصب  
 واحد منها اجاب بقوله وما غيره مغير بخلاف التثنية الاولى فانها غيرت فان فيها وجدا لمغير  
 اما في ٣٠ الاولى فهو الوقوع موقع الكاف الاسمية واما في فهو وقوع ما هو من خواص الاسم عنى  
 بلام الجادة واما في الثالث فهو الوقوع في التثنية التي يقتضيه فتح ما قبلها **قولہ** فالقسم الاول  
 جواب سوال وهو تعدد الامثلة باطل فان الغرض من المثال توضيح المثل وهو يحصل بالواحد فلا حاجة  
 الى تعدد فاجاب بقوله فالقسم الاول الخ حاصلہ ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل فلهذا ورد  
 ثلثة امثلة **قولہ** يا طالع اجبلا لكونه شبه المضاف باعتبار تركيبه عن العامل والمعمول فيه



انه لو لم يعتبر اعتاده بمقد لا يصح علم لان الاسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احكام الاشياء  
الستة المعروفة وان اعتبر لم يكن مشابها للمضاف لانه موصوف <sup>ف</sup> ~~عنه~~ <sup>ف</sup> لان معتدل على حرف  
النداء ما قيل ان حرف النداء ليست بواحد منها فمد فوع لان الحصر في الستة باعتبار انها مشهورة  
وحرف النداء غير مشهورة ويمكن ان يجاب عنه بانه معتدل على الموصوف وهو رجلا <sup>ف</sup> ~~فان قيل~~ <sup>ف</sup>  
فعلى هذا لا يصح المثال لان المنادى حينئذ هو الموصوف وهو ليس بشبه المضاف وايضا ان الرجل معرف  
وطالع انكرة <sup>ف</sup> ~~اجيب~~ <sup>ف</sup> عن الثاني ان الوصف لما قام مقام الموصوف جاز تعريفه ويمكن الجواب  
عن اصل الاعتراض ان هذا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيون لا يشترطون  
الاعتماد على الاشياء الستة المذكورة <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup> مقولا فيه اشارة الى ان قوله لغير معين صفة  
لموصوف محذوف اعني به الرجل اي ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن قوله <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup>  
اي لرجل في اشارة الى ان قوله لغير معين صفة لموصوف محذوف اعني به الرجل <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup>  
وهذا توقيت الخ جواب سوال وهو ان تقييد قوله رجلا بغير معين غير جائز لان كون رجل  
منصوبا لا يحتمل المعين حتى يكون قيد احترازا والا لكان مبني على الضمة <sup>ف</sup> ~~اجاب~~ <sup>ف</sup> بقوله  
وهذا توقيت الخ حاصله ان تقييد قوله رجلا بغير معين لتوقيت تعيين النصب فيكون قيد  
واقعا لا احترازا يالكون اشعارا على المخاطب بان المتكلم يماقر الرجل بالنصب لا بالرفع  
وليس بتقييد لذاته كما توهمت <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup> يا حسنا وجهه ظرفا فحسن صفة مشبهة وقوله وجهه  
فاعله وقوله ظرفا صفة لقوله حسنا هذا مثال لشبه المضاف لان معنى حسن لا يتم الا بانضمام  
الوجه مثلا فلا يكون مفردا ولا معرفا لانه لو كان كذلك فلا بد ان يكون للصفة معنى فليض فيقال  
يا حسنا وجهه الظريف هكذا نقل عن مولانا وانما قيد بقوله ظرفا ليكون نصبا في كونه نكرة لم يقصد  
به معين فانه لو قصد به معينا فيقال وجهه الظريف يكون الصفة معرفة <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup> هذه الامثلة  
كلها الخ دفع دخله هو انه لا بد من ذكر امثلة ما سوا المستغاث اجاب بما ترى قال توابع  
المنادى <sup>ف</sup> ~~قيل~~ <sup>ف</sup> ان التوابع باب علمه مذكورة فيما بعد فلم اورد ههنا هذا التوابع قلنا ان هذا  
الاحكام ممتاز ومخالف من الاسم التي ذكر فيما بعد باعتبار النداء البناء فلهذا ذكر ههنا <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup>  
على ما يرفع به الخ جواب سوال وهو انه ينقض على عمر في نحو يا ذيكاه وعمر فانه ايضا من قبيل ما ذكر  
مع انه لا يجري في الوجهان بل يتعين النصب فيه لا غير اجاب بقوله على ما يرفع به حاصله انه ليس  
المراد بالمنادي المبنى المطلق بل المراد هو المنادى المبني على ما يرفع وههنا ليس بمبنى على ما يرفع  
بل على الفتح <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup> المفردة صفة التوابع <sup>ف</sup> ~~قوله~~ <sup>ف</sup> حقيقة الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الحسن  
في نحو يا ذيك الحسن الوجه والحسن الوجها محذوفها مثال الرفع والاخر مثال النصب فانه يجري فيه  
الوجهان مع انه ليس بمفرد باعتبار انه مضاف وايضا ينقض بنحو يا ذيك الحسن وجهه الحسن  
وجهه فانه شبه مضاف مع انه يجوز فيه الوجهان <sup>ف</sup> ~~اجاب~~ <sup>ف</sup> بقوله

محذوف كافي هو ودر اين باب كه خالف در شرح غايك سواد





ليس علم ما ينبغ عظمه والمراد من قوله يادخل حرف النداء فذكر كلمته يائتيل لا تحقيقه **قوله** حملا لا  
 جواب سوال وهو ان قوله على لفظ ظروف متعلق بقوله ترفع وهذا التعلق غير جائز لان كلمته على لا يصح  
 ان يكون صلة لقوله ترفع لان الرفع يكون بالشيء لا على الشيء اجاب بقوله حملا اه حاصله انه نظر مستقر باعتبار  
 المتعلق مفعوله لقوله ترفع **قوله** الظاهر والمقد جواب سوال وهو انه ينقض على العاقل في نحو يا فتى  
 العاقل فانه مرفوع مع انه ليس للمنادى ضمة في اللفظ اجاب بقوله والمقد حاصله ان ضمة المنادى  
 مقد **قوله** لان بناء المنادى النحر جواب سوالين الاول ان النحر على اللفظ غير صحيح لان حق تابع المنادى  
 المبنى ان يكون تابعا لمحل له لان التابع كل شيء معرب باعراب سابقه واعراب السابق انما هو في المحل لا في  
 اللفظ والثاني انه لما كان تابعا للفظه فينبغي ان يكون مبنيًا كالمبتدئ لان المتبوع مبني اجاب بما تدرى **قوله**  
 في شبه المعرب يعني كمران اعراب المعرب انما هو بعارض العامل كذلك بناء المنادى بعارض وقوعه  
 موقع الكاف الاسمية فتابعة اللفظ كما ان تابع المعرب تابع اللفظ **قوله** واقتصر النحر جواب سوال  
 وهو ان المصطلح اورد للمثال القسم الواحد مع ان هذا التتابع على اربعة اقسام اجاب بقوله واقتصر  
 حاصل ان ذكر المثال الواحد انما هو للايجاز والاختصار لا للحصر **قيل** عليه ان هذا المقصود  
 بمثال القسم الآخر فلم اورد هذا القسم هذا المثال دون مثال القسم الاخر اجاب بقوله لانها النحر اى  
 الصفة اكثر واشهر فكان ذكر مثالها وقع في الذين المبتدئ **قيل** المناسب بالشهر ان لا يذكر مثالا للصفة  
 بل يذكر امثلة البواقي ليكون مشهورا **قيل** الشهرة على قسمين ما يكون بالنسبة الى المبتدئ وما يكون  
 بالنسبة الى المنتهى والثاني يذكر ليكون مشهورا الى المبتدئ والا ولا يذكر لعدا الاعتناء بها  
**يمكن** ان يقال وجه الاختصار على مثال الصفة ان بعضهم لم يجوزوا كون المنادى موصوفا فان التابع  
 اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفا قطعاً وذلك لان المنادى وقع موقع كاف ادعوك فوقع موقع  
 المضمرة والمضمر لا يوصف **قوله** استاذ سيويه له احتراز عن الخليل الذي كان من اقارنه عن  
 الذى كان تلميذه **قوله** المنتع النحر جواب سوال وهو انه ينقض على نحو عمر في نحو يا زيد وعمر  
 فانه معطوف مع انه لا يجوز في الرفع والنصب بل حكم حكم المنادى المستعمل كما ذكره فيما بعد اجاب بقوله  
 المنتع النحر حاصله ان المراد بالمعطوف المذكور لان اللام للتمسك بخارجي **قوله** مع تجوز النصب  
 جواب سوال وهو ان يختار يجئ على معنيين بمعنى الترجيح وبمعنى القطع والجزم فاي معنى  
 مراد ههنا اجاب بقوله مع تجوزه يعني ان قوله يختار بمعنى ٤٧  
 الترجيح لا بمعنى القطع والجزم **قوله** لان المعطوف بحرف في الحقيقة  
 منادى مستقل نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى  
 واستقلاله فجعل مرفوعا تنبها على الاستقلال **فانقلت** ينبغي ان يختار  
 الرفع اذا كان المتبوع غير المضمون ايض بعين هذا الوجه قلنا بانه اذا دلت عليه  
 الاستقلال مع رعاية الاعتبار اللفظ ولا يتصور ذلك الا اذا كان

المتبوع فی مضمون وجیه **قوله** ولكن جواب سوال وهو انه اذا كان المعطوف منادى مستقلا فلم لم  
 یبین فاجاب بما ترى **قوله** فصار اشارت رفع الانصبا ولا جرایوافق حرکت الاعرابیة بحركة البناءیة للسناد  
**قوله** یمتار فی الخ جواب سوال وهو ان ابو عمر عطف علی الخلیل والنصب عطف علی الخلیل و  
 النصب عطف علی الرفع فصار العامل فی الاول لا ابتداء كما فی الخلیل فی الثاني **قوله** یمتار كما فی الرفع فیمتار  
 یلزم عطف الاسمین علی معموک عاملین مختلفین والمجرور غیر مقدّم وهذا غیر صحیح اجاب بقوله یمتار  
 حاصله ان قوله النصب للفعول المحذوف اعنی به یمتار ثم الجملة فی محل الرفع خبر لقوله وابو عمر ثم  
 المبتدأ مع الخبر جملة اسمیة عطف علی الجملة السابقة فصار من قبیل عطف الجملة الاسمیة علی الاسمیة و  
 لیس من قبیل ما ذكرت فلا یرد **قوله** المقدّم الخ یعنی فی الزمان **قوله** ای کاسم الخ جواب سوال وهو العاقل  
 فی یازید لعاقل لیس کما لو لفظ الحسن لان المغایرة بینهما ثابتة كما ترى اجاب بقوله ای کاسم الحسن اه حاصله  
 ان لیس المراد بالحسن مدلوله بل اسمی لفظه بینهما قلیل علی ان العاقل صیغة اسم الفاعل والحسن صیغة  
 صفة المشبهة ولا مشابہة بین اسم الفاعل والصفة المشبهة اجاب بقوله فی جواز نزاع اللام عنه اعلم ان  
 الاعلام بالنسبة الی اللام علی ثلثة اقسام عند المحققین قسم لا یدخله وجوبا وقسم یدخله وجوبا وقسم  
 یدخله جوازا قال المصنف فی شرح المفصل فاما الذی لا یدخله وجوبا فهو اسم غیر الصفة ولا مصدک لیس فی اللفظ لا  
 فی اصل وضعه کرجل سمیت باسد وجعفر ونید واما الذی یدخله وجوبا فهو اسم غلب استعماله باللام  
 مطلقا کالنجم فانه قبل دخول اللام لیس بعلم فاذا دخل علیه اللام کثر استعماله معیه کانه علم معناه اسمی و  
 لیس بصفة ولا مصدک کاسد وغیره فیکون وضع العلم مع اللام واما الذی یدخله جوازا فهو  
 کما وضع صفة فی الاصل ومصدک کالحسن فیکون دخول اللام نظرا الی الاصل القی یرجح الوصفیة  
 فی جواز نزاع الخافض وفی هذا التفسیر اشارت الی ان الحسن عام سواء کان علما او غیر علم قد دخل  
 فی الرجل وخرج عنه لصعق والسماء علی ما قال الارضی من ان الصعق داخل فی الرجل خارج عنه حیث  
**قال** ابو العباس تکان کالحسن فیکون علی ذی اللام **قوله** ای فابو العباس اشادة الی ان قوله فکا  
 تحسن خبره او جواب سوال وهو ان قوله فکا الخلیل جزاء کلمة ان وجزائیة غیر جائزة باعتبار انه مفرد  
 والجزاء لا یتکون الا جملة اجاب بقوله ای فابو العباس حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف وهو ابو العباس  
**قوله** مثلا الخلیل الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی قوله فکا الخلیل خبر لقوله وابو العباس و  
 خبریة غیر جائز باعتبار انه حرف اجاب بقوله ای مثلا الخ حاصله ان الکاف اسمیة معنی المثالاخریة  
**قوله** وان لم یمکن جواب سوال وهو ان کلمة الا شرط لما بعده والسر لا یتکون الا جملة وههنا  
 لیس كذلك اجاب بقوله وان لم یمکن **قوله** ای فابو العباس الخ قوله مثلا ای عمرو اه جواب سوال  
 مثلا ما مر الان **قوله** بالاضافة الحقیقیة الخ جواب وهو انه ینقض علی الحسن فی یازید  
 الحسن الوجه فانه یجوز فی الرفع والنصب مع انه مضاف الی الوجه اجاب بقوله بالاضافة الخ و  
 الحسن مضاف بالاضافة اللفظیة **قوله** اذا وقعت توابعه اولی لبعدها عن حرف النداء الذی هو



موجب للبناء إذ الزم أولية نصبها فيجب نصبها حينئذ فالمراد بأولوية نصبها هو الأولوية على سبيل  
الوجوب فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب اجبا مع ان لزم فيه أولوية لا وجوبه كما لا يخفى وروده  
على السائل **قوله** ولا يجئ الخ جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح أن يذكر مثال المعطوف بحرف  
المستع دخوله ياء عليه أيضا إجاب بما ترى **قوله** أي غير المعطوف الذي الخ جواب سوال وهو  
أن كلمة غير صفة لقوله والمعطوف وفي الصفة والموصوف لابد من المطابقة وهما لم يوجد  
لأن الموضوع في الصفة نكرة إجاب بقوله أي غير الخ حاصله أن كلمة غير وإن كانت مضافة  
إلى قوله ما ذكر لكن لا يحصل تعريفها بالاضافة إذا كانت لها أضداد كثيرة وأما إذا كانت لها ضد واحد  
فيحصل تعريفها بالاضافة وهما من قبيل الثاني كما ترى **قوله** أحكم كل واحد الخ جواب سوال وهو  
أنه ينبغي أن يقول حكمه ما يطابق الضمير بالمرجع لأن المذكور سابقا شيئا بالبدل والمعطوف إجاب بما  
ترى **قوله** الذي بإشرا الخ جواب سوال وهو أنه منادى مستقل بنفسه فكيف تجعل حكمه المنادى  
المستقل إجاب بما ترى حاصله نعم ولكن المراد بالناد المستقل الذي بإشرا حرف النداء **قوله** ولا مانع الخ  
جواب سوال وهو أنه ينقض بالمعطوف المذكور فإنه أيضا منادى مستقل مع أنه يجوز فيه لوجهان  
إجاب بقوله ولا مانع الخ **قوله** حال كونه الخ **في الإشارة** إلى أن قوله مطلقا حال من ضمير  
**قوله** وحكمه الحال من المضاف إليه إذا صح حذف المضاف وأقامته المضاف اليه مقامه و  
هنا كذلك **قوله** أي العلم لناد الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو جائز زيد عمر فإنه لا يجوز  
في زيد الفتح مع أنه من قبيل ما ذكرته إجاب بقوله أي العلم لناد **فان قيل** هذا من مسائل لناد فيكون  
ذكره مناسبا بحث المنادى دون التوابع قلنا هذا من مسائل التوابع أيضا باعتبار أن التابع المضاف  
وجب اختيار الفتح فيه فيكون هذا بمنزلة الاستثناء من قاعدة المفرد المعرفة **قوله** المبنى الخ  
جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو يا عبد الله بن عمر فإنه علم موضوعا بن مضاف إلى علم آخر مع أنه  
لا يختار في يا عبد الله الفتح المبنى عن جواز الضمة بل تعين النصب إجاب بقوله المبنى حاصله أن كلا  
في المنادى المبنى وهذا مع **قوله** على الضم جواب سوال وهو أنه ينقض بيازيد بن عمرو قلنا  
من قبيل المنادى مع أنه لا يجوز فيه الضم بل تعين الفتح إجاب بقوله على الضم حاصله أنه ليس  
الكلام في مطلق المنادى المبنى بل في المنادى المبنى على الضم كما يفصح عنه قول الشارح أما كونه  
مبنيا **قوله** مجرد الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بنحو يا هند بنت عمرو فإنه أيضا يختار فيه الفتح  
مع أنه ليس بموضوعا بن بل يابنت إجاب بقوله مجرد الخ حاصله أن المراد بالبن أعم من أن يكون  
بدن التاء أو معها فم لا يرد **قوله** بلا تحليل واسطر الخ جواب سوال وهو أنه ينقض بيازيد لظرف  
بن عمرو فإنه لا يجوز في زيد الفتح فضلا عن الاختيار بل تعين الضم إجاب بقوله بلا تحليل واسطر  
**قوله** بالفتح لا بالسكون وإن كان الأصل هو السكون في التخفيف **قوله** هي حركة الأصلية الخ  
أي في الصوة والألف الحركة الأصلية هو النصب لكونه مفعولا **قوله** إذا أريد ذلك الخ جواب سوال

وهو ان قوله اذا شرطية وتؤدي فعل الشرط وقيل يا ايها الرجل جزءا لكلمة اذا والاصل في الجزاء ان يكون مرتبا على الشرط وههنا لا يصح لان المنادى ههنا انما هو كلمة اي لا الرجل بل هو صفة لكلمة اي وما كان مناد فلهو ليس بمعر باللام اجا عنه بقوله اذا اريد كنه حاصله ان الرجل وان كان صفة لكلمة اي من حيث اللفظ لكن مناد من حيث الرادة **قوله** بلا فاصلة الخ جواب سوال هو ان اجتماع التي التعريف مع التوسط هو جواب في الفائدة في التوسط اجاب بقوله بلا فاصلة **قوله** مثلا جواب سوال هو ان المصنف في صفة الكليات فلم يذكر المثال الجزئي لانه كما قيل يا ايها الرجل كذلك قيل يا ايها المرأة اجاب بقوله مثلا حاصله ان الكلام ههنا مبني على التمثيل ولا يكون للتخصيص بل المراد سائر الاسماء المبهمة والمعنى **قوله** مع هاء التنبيه وانما اورد ههنا لانه مشابه للنداء في التنبيه فيقر الى المنادى كالنداء **قوله** والتموه الخ جواب سوال هو انه ينبغي ان يصح في الرجل في نحو يا ايها الرجل حركتين مذكورتين اعني الرفع والنصب باعتبار انه تابع مفردة لكلمة اي هي مبني على ما يرفع به مع انه تعين فيه الرفع اجاب بقوله التزموا الخ **قوله** مثلا جواب سوال هو ان هذا القاعد منقوض بقولنا يا ههنا المرأة لانه ليس فيما رفع الرجل بل رفع المرأة اجاب بقوله مثلاه حاصله ان ذكر الرجل تمثيلا لا تحقيق **قوله** وان كان صفة والمراد منه الصفة النحوية لا اللغوية لانها عبارة عن المعنى القائم بالغير الرجل قائم بنفسه **قوله** المستثنى الخ جواب سوال هو انه يلزم التلا في هذا المفعول وبين قوله وتوابع المنادى المبني المفرد كما ترى لان توابع المنادى المبني على ما يرفع به جواز الضم والفتح فيلزم ان يكون في الرجل ايضا كذلك اجاب بقوله ههنا المرأة المستثنى **قوله** صفة الاسم المبهم الخ والاسم المبهم هو كلمة اي صفتها هو الرجل **قوله** وتوابع الخ جواب سوال هو انه اذا كان الرجل المقصوب بالنداء كالنداء المضمون فيجب ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع المناد المضمون اجاب بقوله وتوابع **قوله** بالجزء جواب سوال هو ان قوله وتوابع منصوعطف على قوله رفع الرجل وهو مفعول لا تزموا فيفهم منه ان ذكر توابع الرجل مع الرجل لازم وليس كذلك لانه لا يلزم ذكر توابع الرجل اجاب بقوله بالجزء **قوله** المناد الخ جواب سوال هو انه ينقص على عمر في نحو ان زيد قائم او عمر قائم فانه تابع للمعر وهو زيد ولا تعين في الرفع فقط بل يجوز في الرفع حلا على محله النصب في حلا على لفظه اجاب بقوله مناد حاصله ان العبارة على حذف الموصوف **قال** وقالوا الخ جواب سوال هو انك قلت فيما سبق انه اذا اريد نداء المعرف باللام قيل يا ايها الرجل الخ بتوسط اي مع هاء التنبيه ههنا او كلاهما لا يلزم اجتماع التي التعريف وفي يا الله اجتمع التي التعريف باللام ولم يوجد فيه شيء من الامور الثلاثة مع انه مناد مع اجاب بقوله وقالوا الخ وحاصله ان اجتماع التي التعريف ان كان

(١) **سنخ** وحاصل الجواب ان هذا ايضا بمنزلة الاستثناء من القاعدة المذكورة وجواب الجواب مبني على لقاعدة المشبهة وهو كون اللام نحو عن المحذوف فيكون لازما للكلمة اذا كان كذلك يجوز الاجتماع الشرط لان اللام لا يكون للتعريف بل يجوز عن المحذوف وكما لا يكون المحذوف للتعريف كذلك اللام ولم يدخل على التثنية والله متره عنه واما ما ذهبوا اليه من ان التنبيه لله متره عنه في ان الله علم فلا يحتاج الى جعله بمنزلة الاستثناء قلنا ان اللام ههنا وان لم يكن التعريف في بعض لكنها في الاصل للتعريف فلذا اخرجها عن تلك القاعدة الى ١٣

(٢) **سنخ** وحاصل الجواب ان الشرط وان كان تؤدي لكن في الحقيقة شرط محذوف وهو اريد والارادة مقدمة على الجزاء ١٣ **ال** فيكون المعنى على هذا التقدير او توابع المناد المبني المفردة من التاكيد والصفة التي غير صفة المنادى قاله ابو البقاء ١٣ اللهم اغفر لهما



لانما فی الظاهر لکن فی المعنی لا اجتماع لان اللام بواسطة العوض صاد بمنزلة جزء الكلمة فهو فی الواقع  
 لیست بالة بل التعلیف الیاء فقط فلا اجتماع **قوله** ولما لم یجتمع اه جواب سواله وان قوله خاصة  
 بعد قوله یا الله مستدل لان اسم الله تعالى خاصة ونفسه حاصله ان المراد من قوله وقالوا یا الله  
 کلیة القاعد وهو باعتبار المفهوم یقتضی العموم والحال انه لم یوجد فی کلام العز غیر هذا الاسم فلذا  
 قال خاصة **قوله** واما مثل النجم اه جواب سواله وهوان اللام فی کلامه فلهذا لم یجوز دخول الیاء علیه  
 بلا واسطة اجاب بقوله واما مثله حاصله ان اللام وان کان لازما للكلمة لکن لیست عوضا عن المحذوف  
**قوله** واما الناس جواب سواله وهوان اللام فی الناس عوض عن المحذوف فلم یجوز دخول الیاء علیه بلا  
 واسطة حاصل الجواب ان اللام فی ان کان عوضا عن الهمزة لکن لیست لازما للكلمة **قوله** لعدا جریان الخ  
 جواب سواله وهوانه یقتضی بقوله الشاعر یا لقی فانه لا عوض فیہ ایضا کما فی النجم مع انه اجمع فی حروف التعلیف اجاب بان  
**قوله** من اجل اه ظرف مستقر متعلق بقوله یتیمت مخاه بالفارسیة یا مال کرئی **قوله** لان لا مهالست الخ  
 هذا دلیل لقوله لعدا جریان اه **قوله** والغلامان جواب سوال ظاهر **قوله** فی الغلامان اللذان قراء ایا  
 کما ان تکسبان شراء فقوله یا کما من باب التحذیر بمعنی اتق نفسك من کسب الشر والشر عن نفسك هذا فرع  
 من بیان المناد غیر المکرر شرع فی بحث المنادی المکرر **قوله** او جاز الخ إشارة الی ان قوله الضم المنصب  
 فاعل الظرف باعتبار المتعلق او هما مبتدأ والظرف خبره قد التوسع فی الظرف **قوله** اکتی ترکیب الخ  
 جواب سواله وهوان اضافة المثل الی ما بعد ان کان بیانیة خرج عن ریاحی حی عدا وان کان لامیة صا بالعکس  
 وان کان ظرفیة یلزم ظرفیة الشئ لمثلها اجاب بما تری او تقول ان سواله ممکن ان المصنف فی صد د  
 الکلیة فلم اورد المثل الا جزئی فاجاب بقوله اکتی ترکیب الخ حاصله ان هذا ایضا کلیة لان المراد به کل  
 ترکیب الخ **قوله** صورة الخ متعلق بمفرد یعیان التیم الاول وان کان مضافا فی الواقع الی الی لعدا  
 المحذوف والعدی المذکور کما لکن فی الصورة مفرد **قوله** فی الاول الخ جواب سواله وهوانا الانسلم  
 جواز الوجهین فی الثانی بل تعین المنصب فی کلامه اما تابع مضاف بالاضافة کما هو من ذهب سیویہ  
 او تابع مضاف بالوصف کما هو من ذهب المبرد وعلى کلا التقدرین تعین المنصب اجاب بقوله  
 فی الاول حاصله ان جواز الوجهین مختص بالاول دون الثانی کما هو الظاهر **قوله** وتیم الثانی الخ  
 جواب سواله وهوان بین المضاف والمضاف الیه شد الاصل الاولی ان لا یقع الفصل بینها وهما  
 وجدا لفصل وهو التیم الثانی فالظاهر ان التیم الاول غیر مضاف الی الظاهر اجاب بقوله تیم الثانی اه یعنی  
 اننا جاز الفصل بین المضاف والمضاف الیه هنا مع انه لا یجوز الفصل بینها الا لضعف الشعر لان ما کرم  
 للفظ الاول بلا تغیر صا لثانی هو الاول فکان لا فصل بینهما **قوله** اما تابع مضاف بالاضافة الی  
 المذکور کما هو من ذهب سیویہ **قوله** او تابع مضاف الی الی المذکور واما تیم الاول  
 فهو مضاف الی المحذوف کما ذهب الیه المبرد والسیوط **قوله** یا تیم الخ  
 العرب قبائل سمي کل منها تيم وهذا التيم تيم بن عدی حد العدا والتيم فی الاصل مع العدا



قوله لا ابا لكم قال الجوهر هذا لا بمعنى انك لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك  
 اقوله لا يحتمل ان يكون معناه انك لا تحتاج في العز والشرف الى الانتساب بالاب قوله يعني ما جاته  
 الخ المفاعلة اما بعناصل الفعل كالمساواة والمواعاة لعدا تحقق الهجوم من الطرفين اذ القوا كلهم لم  
 بهجومهم واما بمعنى التزييل اي كان الفعل صادرا عن البعض صادرا عن الكل قوله المناد الخ جواب سوال  
 وهو انه ينقض بنجوع غلام في لا يجوز في الاوجه الاربعه مع انه من قبيل ما ذكرنا انما بقوله المنادي  
 حاصله ان المضاف لا بد لها من الموصوف وهو موصوف المنادي لان الكلام فيه في مطلق اللفظ قال في  
 في المنادي لان المضاف الى المضاف له الامتزاز صارا كشي واحد فلا يرد ان الوجه الاربعه المذكورة  
 يجوز في ياء المتكلم ون المناد قوله وجوه اربعه جواب سوالين احدهما ان قوله يجوز فعل لا بد من  
 فاعل والفاعل قسم من الاسم هو مفرد وما بعد لا يصلح الفاعلية الثاني ان هذا المقام مقام المحصر  
 فينبغي ان يذكر ادوات المحصر انما عن الاول بقوله وجوه عن الثاني بقوله اربعه ففيه اشارة الى ان في  
 هذا المقام تقديم العطف على الربط وهو مفيد للمحصر قوله فتح اليا جواب سوال وهو ان قوله  
 يا غلامي مثال للمنادي للمضاف الى ياء المتكلم فعلى هذا يلزم ان ظرفية الشيء مثله اجاب بقوله فتح اليا  
 الخ حاصله ان العبادة مبني على المسامحة قوله مثل الخ جواب سوال وهو ان نحو يا بني يا ابي  
 فلم ذكر المثال الجزئي مع انه في صدر الكمية اجاب بقوله مثل الخ قوله سكونها وقوله مثل ما مر  
 الان سوالا وجوابا قوله اذا كان قبلها كسر الخ جواب سوال وهو ان الحكم ينقض على نحو يا قاي حيث  
 يكون مضافا الى ياء المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف اليا والاكتفاء بالكسر فاجاب بقوله اذا كان الخ قوله  
 وهذا اي هذان الخ جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة بقوله يا عدو فانه مضاف الى ياء  
 المتكلم مع انه لا يجوز فيه حذف اليا والاكتفاء بالكسر او قلب اليا الفاء اجاب بما ترى حاصله ان هذا الوجه  
 ليست في كل المنادي المضاف الى ياء المتكلم بل في المنادي الذي اشتهر فيه لاضافة الى ياء المتكلم اضافة  
 العد الى ياء المتكلم ليس بمشهور قوله وقد جاء الخ جواب سوال وهو ان حصر الوجوه في الاربعه  
 لانه جاء فيه لوجه الخامس هو قلب اليا الفاء وحذف الالف اكتفاء بالفتحة اجاب بما ترى حاصله  
 ان المراد من الوجوه الوجوه من غير شذوذ وهذا الوجه جائز على سبيل الشذوذ قوله يكون اشارة الى  
 ان قوله بالهاء متعلق بقوله يكون قوله في هذا الوجه الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من ان  
 يكون الوجه الاخير بالهاء فقط والامر ليس كذلك اجاب بما ترى اوله فع تخطبة المبتدأ قوله في حالة  
 الوقف الخ جواب سوال وهو ان قوله وقفا منصوب على الظرفية والظرف قسما زمان ومكان وفي  
 الوقف ليس بشيء منه ما اجاب بقوله اي في حالة الوقف الخ حاصله انه ظرف مجازا باعتبار المضاف  
 وهو الحالة وهو ظرف زمان قوله اقالوا الخ فيه اشارة الى ان قوله يا ابت ويا امت عطف على قوله  
 يا ابي يا امي قوله حال كون التاء الخ فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال من التاء لكن يد عليا  
 المطابقة بينهما شرط في الاخر والتثنية والتا واحد الحال تثنية وهو فتحا وكسرا فم بقوله مفتوحة ومكسورة

سواء في جملته عاين في ستم من جنس البشر كذا في فضاكم الخ



حاصل ان الواو بمعنی لو فی طابق فی الافراد لان کلمه اول حد الامرین او جواب سوال هوان الحال محمول  
 علی ذی الحال ههنا لا یصح المحل لان التاء لیست بفتحة ولا کسرة اجاب بقوله مفتوحة قوله جاء الخ جواب  
 سوال ظاهر قوله ولم ینذکر الخ جواب سوال هوانه لما جاز الضم فلم ینذکره للم و اقصر علی الفتح والکسر  
 اجلب بقوله ولم ینذکره قوله وقالوا یا ابت الخ فیہ اشارۃ الی العطف قوله هذا الاختصاص الخ جواب  
 سوال هوان المتبادر من ان هذا الاختصاص ما هو بالنظر الی الابن فینبغی ان لا یقال یا ابت ای  
 ویا البنت علی الوجه الا ربعة المذکور مع انه جائز اجاب بقوله هذا الاختصاص قوله ولما  
 کان الخ جواب سوال هوان کلامنا فی وجوب حذفنا حسب المفعولیه فلم ذکر بحسب الترخیم وهو  
 خروج عن البحث اجاب بقوله لما کان اه حاصله انه من خصائصه ینذکر الخواص یتضمن الشیء  
 قوله ای اقم الخ فیہ اشارۃ الی ان الجواز لیس بمعنی الامکان المطابق بل بمعنی الامکان الوافی لا  
 قوله وهو فیہ اشارۃ الی ان قوله فی غیره ظرف مستقر متعلق بالواقع وباعتبار المتعلق خبر للبتد  
 وهو قوله هو لا ظرف لغو متعلق بجائز قوله لضرۃ شعریۃ الخ فیہ اشارۃ الی ان قوله ضرۃ منصوب  
 علی انه مفعول لجائز ای الترخیم فی غیر المنادی لضرۃ الشعری لا یصح الرفع لانه جند یکنون المعنى  
 والترخیم فی غیر المنادی ضرۃ ولا معنی له کذا قیل فان قیل لا یصح النصب لان الشرط لنصب المفعول  
 له حذف اللام وان یکون فاعله فاعل فعله احد وهما لیس کذلک لان الاضطراب صفۃ الشاعر  
 و فاعله الجواز الترخیم قوله انه مفعول لفعل الترخیم و جوازہ تقد و یفعل الترخیم فی غیر المنادی  
 باضطراب الشاعر والمرخو والمضطرب احد قوله ای لمجرد التخفیف الخ فیہ اشارۃ الی ان قوله تخفیفاً  
 مفعول الحذف قوله لا لعلۃ اخرى مفصیلة الخ جواب سوال هوان هذا الحد یصدق علی ید و  
 د و قاض داع فان الحذف فیها ایض موجود للتخفیف مع انه لا یقال لهذا الحد ف الترخیم اجاب  
 بقوله لا لعلۃ اخرى حاصله ان المراد بالحد الحد لمجرد التخفیف لا لقانون صر و سماع لغوی بخلاف  
 هذا الموضع فان الحد فیها اولاً لیس للتخفیف بل لقانون صر و سماع لغوی والتزامه للتخفیف  
 ثانیاً فلا یصدق علی هذا الموضع او نقول ان المراد بالحد ف فی اخره فی حال التركیب دون  
 الافراد فلا یرد قوله و یعلم منه ترخیم غیر الخ جواب سوال هوان ضمیر هو لا یخلو اما  
 ان یرجع الی ترخیم المنادی او الی مطلق الترخیم فعلاً الاول یلزم تعریف مطلق الترخیم  
 وهو ممل غیر معلوم و علی الثاني یلزم تعریف لا یم بالاختصاص لان الضمیر فی قوله فی اخره اجم  
 الی المنادی وهو خاص مطلق الترخیم عام و ایض یلزم الاضمار قبل الذکر لان مطلق الترخیم غیر  
 مذکور فیما سبق حاصل الجواب ان کلا الشقین ههنا مستقیم اما الاول فلان مطلق  
 الترخیم یعلم بالمقاسۃ و اما الثاني فلان الضمیر المجرر راجع الی الاسم لا الی المنادی و ایضاً  
 ذکر المقتید مستلزماً لذلک المطلق فلا یلزم تعریف لا یم بالاختصاص لا الاضمار قبل الذکر قوله  
 و یمکن حمله فیہ اشارۃ الی الضعف و وجه الضعف ان الکلام فی المنادی لا فی مطلق الاسم



فارجع الضمير الى مطلق الاسم غير ملائم للسوق قوله الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجزأ الى  
الاسم لاننا علم من المناد وغيره فغلب هذا يلزم تعريف المساوي بالمساوي قوله او شرط الترخيم اذا كان  
واقعا الخ وهذا التعيين للجواب عن السؤال وهو ان شرط عدم كون المنادي مضافا مبني على التقدير  
الاو لمسلم على التقدير الثاني غير مسلم هو ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم المطلق لانه يلزم  
اشتراط الشيء بالبيان اذ تقديره وشرط الترخيم مطلقا اي ترخيم غير المنادي ان لا يكون المنادي مضافا  
فاجلب بما ترى قوله على التقدير الاول الخ وهو ان يكون التعريف ترخيم المنادي قوله اذا كان  
واقعا الخ جواب سؤال وهو ان ترخيم غير المنادي جائز مطلقا غير محتاج الى الشرط اجاب بقوله  
اذا كان واقعا حاصله ان الضمير راجع الى مطلق الترخيم بشرط وقوعه في المنادي فاقتضى الى  
الشرط قوله امورا اربعة الخ جواب سؤال وهو ان هذا المقام مقام المحصر فينبغي ان يورد ادوات  
لحصر اجاب بقوله امورا اربعة حاصله ان العطف مقدم على الربط وهو مفيد للحصر فلا حاجة الى  
دوات المحصر قوله ثلاثة الخ جواب سؤال وهو ان شرط الترخيم عدمية وجودية والوجودي  
اشرف من العد فالاولى تقديم اجاب بقوله ثلاثة حاصله ان العد اكثر الغرة للتكاثر فلذلك قدم قوله  
او حكما الخ جواب سؤال وهو انه ينقض بنحو باطل عاجلا فانه ليس بمضاف مع انه لا محذور الترخيم فيه  
كما في المضاف اجاب بقوله او حكما قوله ينبغي ان يذكر لفظ مفرد بان يقال وشرط ان يكون مفردا  
ليخرج به المضاف وشبه ايضا لان المفرد مقابل لهما وايضا لا يحتاج الى التاويل بالحكمي قوله ان هذا  
شرط عدم فينبغي ان يعبر عنه بلفظ العدى لمطابقة اللفظ بالمعنى قوله يكون الخ فيه اشادة الى  
ان المستغاث عطف على المضاف وهو خبر يكون فهذا ايضا خبر يكون المحذوف قوله لا بمجرد الخ  
حاصل ان المستغاث اعلم قوله ولم يذكر الخ جواب سؤال وهو انه ينبغي للمصنف ان يذكر المندوب و  
قال ولا مندوب لان المندوب لا يرخم فيه عند المصل لان زيادة الالف لد الصوت وزيادة تينا في الحذف  
اجاب بقوله لم يذكر حاصله ان المندوب غير داخل في المنادي عند المص كما مر في اول بحث المنادي  
فلا حاجة الى ذكره في بحث المنادي لكن يريد عليه في بعض نسخ الكافية وقع هذه العبارة فعلم  
منه انه قد اخل فيها الحاجة ما سئل الى ذكره هنا فدفعه بقوله وما وقع في بعض النسخ الخ حاصله  
ان العلة في كونه قدس سره ان المندوب مندوب في المستغاث بالالف يعني العلة المذكورة في  
المستغاث بالالف من ان زيادة الالف تنافي الحذف ثابت فيه قوله يكون فيه اشادة الى ان قوله  
جملة عطف على مستغاث وهو خبر ليكون المحذوف فهذا ايضا خبر ليكون المحذوف قوله هو  
الخ فيه اشادة الى ان الواو اعتراضية وهو مبتداء وما بعد خبره وقع في جواب سوال السائل  
كان السائل سئل ما الشرط الرابع فقال وهو ان يكون الخ قوله المنادي الخ فيه اشادة الى ان  
يكون ناقصة والمنادي اسمها واعلمنا خبرها قوله يكون ما بقى الخ فقوله يكون اماتة بمعنى  
نفي



یوجد قولہ لیل فاعله واما ناقصه والضمیر فیہ راجع العلم اسمہ قولہ دلیل مبتدأ و الجار والمجرور  
 باعتبار المتعلق خبرہ مقدّم علیہ و فاعل الطرف قولہ و زیادۃ علی ثلثہ لم یلزم نقص الاسم  
 الذی فی حکم الاسم العربی الذی یکون بناءً عارضیا فهو فی حکم العرب فلا یرد حجة انه لا معنی لقولہ  
 نقص الاسم عن اقل ابنیۃ العرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا العرب فحجوز النقص انقص  
 الاسم فی الیس بمعرب ولا فی حکم نحو من ما کذا فی عبد الرحمن قولہ العرب النحر و انما قید بہ  
 لجواز النقص فیما هو لیس بمعرب ولا فی حکم العرب نحو من وما واما نحو ید فالخذ فیہا شاذ  
 والشاذ لا یعیب کذا فی الغفور وهذا واقعر لرفع ما قبل ان ید اذا وقع منادی یکون بناءً عارضیا مع  
 وجود الترخیم فیہ عکس وجوہ الشذوذ قولہ بلا علۃ موجبة جواب سوالہ وهوانہ ینقص بمثل عصفانہ اسم معرب  
 مع ان النقص من اقل ابنیۃ العرب موجود فیہ اجاب بقولہ بلا علۃ وهذا النقص جد بسبب التقاء الساکنین  
 قولہ متلبسا فی شاة الی ان قولہ بناءً التانیث ظرف مستقر متعلق بقولہ متلبسا وهو صفة الموصوف المحذوف  
 هو الاسم قولہ ولم یبالوا النحر جواب سوالہ وهوانہ یتقض بثنیۃ وشاة فان فیہما یلزم نقص الاسم من اقل  
 ابنیۃ العرب بعد الترخیم فاجاب بقولہ لم یبالوا حاصلہ ان النقص فیہما کان قبل الترخیم لانہما فی الاصل موصوف  
 علی الحرفین وما قبل انہما علی ثلثہ احرف کما یشہد علیہ الظاہر فذوق لان التاء لیست من نفس الکلمۃ بل  
 ہی کلمۃ اخرى کما اشار الیہ بقولہ لذ التاء کلمۃ اخرى ثم ثبتہ هو اسم لوسط الحوض الذی روٰ عنہ الرجل الاصل  
 عوضا لتاء عن الواو المحذوفۃ من سطر قولہ ولا یرخم النحر جواب سوالہ وهوانہ یم ما یقول فی نحو یا  
 صاحب فی یا صاحب لانه وان کان انما علی ثلثہ احرف لکنہ لیس بعلم لانہ اسم جنس معانہ یرخم فاجاب انہ بقولہ  
 ولا یرخم النحر حاصلہ ان الترخیم فیہ شاذ ومع الشذوذ رخم کثرة الاستعمال قولہ فی اخرہ ای فی جانب اخرہ  
 فلا یلزم ان یکون الطرف والمظروف شیئا واحدا مع کونهما متغاثرین قولہ کائنتان فیہ شاة الی ان قولہ  
 فی حکم صفة قولہ زیادتان باعتبار المتعلق من قبیل فلان فی السعادة کذا فی الغفور قولہ زیادۃ النحر  
 جواب سوالہ وهوانہ لا بد من المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث التعریف والتکیر ولا  
 مطابقة ہنا فی شئی من ذلک اجاب بقولہ زیادۃ حاصلہ انا لانہ ان الواحد صفة الحکم بل صفة الموصوف  
 محذوف وهو زیادۃ فی مطابق فی ذلک قولہ زیادۃ ما یعنی کما ان الحرف الواحد ذیتا دفعة واحد فکذا  
 الحرفان زیادۃ معا وقولہ زیادۃ اما مصدک بمعنی اسم فاعل ای ذائدتان واما بحالہ قولہ فلم یحذف تقریم  
 علی قولہ احتزبہ النحر قولہ ان جعلتها النحر جواب سوالہ وهوانہ لانہ اسم لخراسان زیادتان بل  
 زیادۃ واحد فقط وهو الالف لانہ جمع علی وزن افعالا اجاب بقولہ ان جعلتها النحر حاصلہ ان فیہ  
 زیادتان لانہ جمع علی وزن فعلا واصلہ وسما اقلبت الواو همزة علی غیر القیاس کما فی احد انات  
 فیہا زیادتان للتانیث سمي بہ المونث یعنی بنت ابوبکر الصدیق رضی اللہ عنہ لا افعالا وذلك لانہ  
 ان جعلتها افعالا یکون فی اخرہ حرف صحیح قبلہ مد فیكون اخلت فی القاعدۃ التي تذکر بعد ذلک  
 قولہ فی اخرہ اہ فیہ اشارۃ الی ان قولہ حرف صحیح اسم کان خبرہا محذوف بقدریت المذکورہ قولہ

وہو قولہ آخرہ قد تم کونہ ظرا لاسم  
 وہو قولہ آخرہ قد تم کونہ ظرا لاسم  
 وہو قولہ آخرہ قد تم کونہ ظرا لاسم



ای اصل الخ جواب سوال وهو انه ينقص بنحو سعات فان في اخرها حرف صحيح قبله مد مع انه لا يحد منه الا التاء اجاب بقوله اصل حاصله انه ليس المراد بالصحيح المطلق بل الصحيح الاصل كما هو المتبادر وفي سعات التاء ليس باصل بل ائذ اذا التاء كلمة براسها وقبله مد اعني الالف فلا يحذف منه الا التاء فان قيل من اي شئ يعلم ان المراد من الحروف الصحيحة الصحيح الاصل اجاب بقوله المتبادر الخ قوله او حكما الخ جواب سوال وهو انه ينقص بنحو مرمي ومد عوفانه يحذف فيها الحروف الاخيران مع انه ليس في اخرها حرف صحيح بل حرف علة اجاب بقوله او حكما حاصله ان الحرف الصحيح اعم من الحقيقة والحكمي في مرمي ومد عوفان صحيح لانه لام الكلمة ولقائل ان يقول انه لو ذكر المص الحروف الاصل مقام الحرف الصحيح لكان اولي كما هو الظاهر قلنا ثبت هذا الحكم في الحرف الصحيح انما هو بطريق الاصل وفي الاصل بطريق التبعية فلو ذكره كما قلت لكان الحكم بالعكس قوله اي الف الخ هذا تعريف عذ فان حروف العلة اعم مطلقا من اللين لانها اعم من ان تكون ساكنة ومتحركة واللين يكون ساكنة فقط ثم اللين اعم مطلقا من المد لانها اعم من ان يكون حركة ما قبلها من جنسها او لا والمد ساكنة وحركة ما قبلها يكون من جنسها قوله المراد الخ جواب سوال وهو انه ينقص بمخارفات اخرى صحیح قبله مد ولم يحذف منه الا الحرف الاخير لا الحرفين اجاب بقوله المراد بها الخ حاصله المراد بالمد الحرف الزائد لتبادر الى الذهن والاف مختار ليس زائدا لانه غير الكلمة لانه في الاصل مختير قلبت الياء الفاء قوله او الخ في اشارة الى ان الواو والهمزة في الجملة حالية فهو حال من الضمير المجزئ في اخره فانه مضائي يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه هو مفعول كان بمعنى وجد فيكون المضاف مفعولا كذا في عبارة من قوله ان ما في اخره اشارة الى ظهور المرجع قوله انما لم ياخذ هذا القيد الخ جواب سوال وهو انه لا بد ان يقيد لظابطة الاولى بهذا القيد يضئلا يلزم من حذف حرفين منه عذ بقاءه على اقل اربعة للعر اجاب بقوله انما لم ياخذ الخ وحاصل ان المص لم ياخذ هذا القيد في الظابطة الاولى لان نحو ثوبون وقلون ان كان على خمسة احرف في الاصل لان اصلها ثوبون وقلون لكن المراد بهما الجمع في الحال الا في الاصل فان حذف هذا القيد في الضابطة الاولى يخرج ثوبون وقلون من الحال انما داخلان الترخيم فان قيل على هذا يلزم النقصان من القيد الصالح قلنا لا يلزم النقصان لانها باقية على الحرفين قبل تلك الزيادة لا لاجل الترخيم قلون جمع قلة وهي خشبة صغيرة يلعب الصبيان بالخشب الكبير وثوب جمع ثبة وهي بالفارسية گروار گوسفندان وسط حوض قوله في كلا القسمين انما اشير اليه لرعاية المبتدى لانه نظر الى اخر الكلام قد ذهب زعماء الى ان هذا الجزء للقسم الاخير قوله وبلت عن القيد الخ قال قدس سر في الحاشية النقد صفاد الغنم انتهى قال في الصراح النقد بفحوتين نوعي ارگو سفند کوتاه دست پای درشت رو بقاله کنک کک في الغفور قوله ويعلم الخ جواب سوال وهو ان التركيب يعي كاسنادية واضافية فيلزم ان يدرج المضاف والمضاف اليه في الجملة لانها مركبة فيلزم التناقض في كلام المص لانهم يفهم من قوله لا يكون مضافا ولا جملة عذ جواز الترخيم فيها ويفهم من قوله ان كان مركب الخ جواز الترخيم فيها اجاب بقوله يعلم الخ حاصله

عنه مفعول مطلق فاعلم بقوله



ان المراد بالمرکب ههنا ما لا يكون مضافاً ولا جملة وهو المركب الامتزاجي وهو ان يركب الاسمين ثم صار  
 علماً للشخص مثل علبك فان اللفظ اسم للصنم البك اسم لصاحب البلد ثم صار اسماً لصاحب  
 البلد او نقول ان المراد بالمرکب ههنا المركب العقلي وهو ان يركب العديين صار اسماً للشيء مثل خمسة عشر  
**قوله** المذكور الخ جواب سواله وان لا مطابقة بين الاسم الاشارة والمشار اليه الا افراد والجمعة  
 لان ذلك اسم الاشارة مفرد من ذكر والمذكور سابقاً لثلاثة اشياء فالاولى ان يقول ان كان بغير هذا اجاب  
 بقوله المذكور الخ حاصله ان الاقسام الثلاثة مؤلفة من اربعة اقسام **قوله** اي في حذف حرف واحد الخ  
 جواب سواله هو ان قوله حرف واحد جزء الشرط والجزء لا يكون الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله في حذف  
 اء حاصله ان قوله فحرف فاعل فعل محذوف والجزء جملة فعلية **قوله** المنادي في اشارة الى ان الثابت  
 صفة لابد لها من الموصوف وهو المنادي فان قيل انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعل  
 موجبه وليس المحذوف ههنا لعله موجبه فينبغي ان يجعل المحذوف في المنادي المرخم كالمحذوف في يديدهم  
 قلنا ان هذا المحذوف لعله قياسية مطردة فجعله كالمحذوف لعله موجبه كذلك في الغفوك **قوله** بجميع اجزاء  
 جواب سواله هو ان الاسم المنادي المرخم في حكم الثابت بل عين المنادي الثابت لانه لا تغاير بينهما اجاب  
 بقوله بجميع اجزائه حاصله ان المراد من الثابت الثابت بجميع اجزائه والمنادي المرخم ليس بثابت  
 بجميع اجزائه بل محذوف عنه بعض اجزائه فلذا قال في حكم الثابت فلا يرد **قوله** الاستعمال الخ في اشارة  
 الى ان قوله لا كثر صفة لابد لها من الموصوف وموصوفها الاستعمال **قوله** يعني الخ في اشارة الى تعيين  
 الفا **قوله** يعني يا خاصة الخ جواب سواله هو ان ماسو الياء ايضاً من صيغ الياء ولا يستعملها في النداء  
 اجاب بقوله يعني يا خاصة انما لم يذكر الياء اولاً مع ان الاصل الايجاز والاختصار ليكون اشعاراً على ان  
 استعمالها في النداء حقيقة وفي المندوب مجازاً ويعلم هذا من اضافة الصيغة الى النداء **قوله** اشهر  
 صيغها وهذا اطلق عليها صيغة النداء اريد به الياء خاصة اذ للطلق ينصرف اليه حتى يستعملوا في غير  
 النداء فان قيل ان اخذ الياء في النداء يستلزم ان لا يستعمل في غير النداء لئلا يلتبس ذلك الغير بالنداء قلنا لا  
 التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه وبين مطلوب الاقبال في فهم المراد بقريضة المقام كذلك في العصمة  
**قوله** في الاصطلاح في اشارة الى ان هذا التعريف اصطلاح في قول المتفجع عليه جنس يتناول المتفجع  
 عليه بيا او و او الفعل نحو تفجعت على فلان وقوله بيا او و فصل خرج به المتفجع عليه الفعل لانه ليس  
 بمندوب **قوله** وجود الوعد ما الخ جواب سواله هو ان التعريف هنا غير متناول للمتفجع عليه وجوداً  
 لان المتبادر من المتفجع عليه هو المتفجع عليه مما اجاب بقوله وجود الوعد **قوله** والمتفجع الخ الى المندوب  
 الاسم الذي يتفجع الخ لا جله فيكون على ههنا يعني اللام للاجل في التاج التفجع اندونين شديت بعد  
 باللام ما قيل ان التفجع ههنا يعني البكاء ويتعد بكلمة على يعني بكيت عليه ليس ما ينبغي لانه لا يشتمل المتفجع عليه  
 وجوداً لان المبكى عليه هو المفعول الموجه زبد وخمير عليه **قوله** المتفجع عليه اجع الى المندوب والالف  
 واللام فيه يعني الذي ويراد بها الاسم وهو جنس اسم المفعول بمعنى الفعل المجزوء التفجع در من و صلة

اللام فالظاهر المتفجع له ولعل كلمة على بمعنى لام الاجل كما يقر في المحمودة عليه من معنى المحمودة والتضمين  
 الباء في قوله لا يستعمل المتفجع عليه جودا ۱۲۱ قال بيا وواو الباء لا لصاق صلة وصفة المتفجع  
 اول الاستعانة اذ الباء والواو ليسا بسببين للتفجع **قوله** المتفجع عليه ما الخ وانما قال عد ما ولم يكتف  
 بقوله عند فقد استفجع عليه لان الفقد بالفارسية نابود شد وهو لا يستلزم الموت والعد كما في المختلف  
**قوله** عد ما الخ هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر ولا يجوز ان يحذف المتفجع عليه جودا ولم يتحقق هنا  
 المتفجع عليه فامل عصمة **قوله** ممتازا الخ جواب سوال هو ان خاصة الشئ ما يوجد فيه لا يوجد في  
 غيره والمندوب ليس بمختص بوالا انه قد يستعمل بيا ايضا اجاب بقوله ممتازا حاصله ان الباء تتعلق  
 بالاختصاص باعتبار تضمنه معنى الامتياز لان اختصاصا لشيء بالشيء يستلزم الامتياز ولا شك  
 ان المندوب ممتاز عن المنادى لان المعنى الحقيقي للتضمين ان يذكر الفعل ولا ويراد به المعنى  
 الحقيقي ويذكر معه الفعل وشبهه ثانيا بقربية المتعلقات ويناسب مع الاول في المعنى واحدهما  
 اصل وثانيهما محال او تميز وهما كذلك لان اختصاص فعل ويراد به المعنى الحقيقي وهو الاختصاص وذكر  
 معرشم الفعل الاخر وهو ممتاز واحد هما اصل وهو اختصاص الاخر حال وهو ممتاز عن الضمير في  
 اختصاص فيرث على بعضا شارحين حيث اجابوا عن هذا السؤال بان ما يريد لو كان الباء اخلة على المقصود  
 بل هي اخلة على المقصود عليه المندوب فصار تقديرة اختصاص واما المندوب يعني لا يدخلوا على  
 غير المندوب ووجه الورد انه لا يحتاج الى ان يجعل الكلام على القلب باد خال الباء على المقصود عليه **قوله**  
 مشترك بينهما اي مشترك في الاستعمال في الوضع فلا يريد ما قيل انه يفهم من ان الياء مشترك  
 يعني وضع لهما ويفهم مما سبق اعني قوله قد استعملوا الخ ان الياء حقيقة في المنادى وبجاز في  
 المندوب **قوله** امثله حكمه جواب سوال هو ان الاسم ان حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى  
 لان الحكم هو الاثر المرتب على الشئ فيلزم حلول العرض الواحد في المحليين المختلفين هو باطل اجاب قوله  
 اي مثله حكمه حاصل ان عبارة الماتن محمولة على حذف المضاف **قوله** ولا يلزم من الخ جواب سوال هو انه يلزم  
 من قول المص وحكمه الاعراب والبناء حكم المنادى ان جميع اقسام المنادى يحثي في المندوب مع انه  
 لا يندب المنكر بقربية ما بعد ولا يندب الا المعروف اجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** ليد الخ وكذا  
 لا يقع مستغاثا ولم يذكر لان المقصود بيان عدل لزوم وقوع المندوب على جميع صواق اقسام المنادى لا بيان  
 جميع ما لا يقع عليه المندوب **قوله** وجانك اشارة الى ان الجلا والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن قوله  
 زيادة مقدم عليه اوفاعا الطرف باعتبار المتعلق اي جاز لك ان يلحقه سواء كان مع يا او واو فيرث على  
 الابد يسي حيث قال يجب مع ياء لا يلبس بالمنادى فيانه لا يرتفع الالتباس بالمستغاث **قوله** التباس  
 ذلك اللفظ في اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** عدلت الى حرف الخ جواب سوال  
 وهو ان قوله واغلامك جزء **قوله** فان خفت اللبس جزائي لا يصح لان اجزاء مرتب على الشرط  
 وهذا الجزء لا يترتب على هذا الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس قوله واغلامك لانه جاز ان يقع في نداء بترامة

بما  
 قوله ولا لا  
 يفهم من



مخاطبة وامتکیر لا امتکاه لا لتباسه بند بترامة فمخاطب اجاب بقوله عدلت الخ حاصله ان الجزاء هنا  
محدوف لان المراد بمثل هذا القول العد الى حرف مد سواء كان هذا القول او غيره وانما عبر عن  
اللبس بالالتباس لان صوة اللبس بالفتح واللبس بالضم واحد والثاني غير مراد لانه غير ممكن  
في الاغراض **قوله** اذا الميم اصله الضم دفع دخل مقدا وهو ان الواو كيف يكون مجانسا لحركة الاخر  
فان الاخر في غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذا الميم في الاصل مضموم لان اصل غلامكم غلامكم واما  
سكنت الميم للتحقيق فخذ فت الواو واجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصارت غلامكم **قوله** اثنين صرح  
به لدفع توهم ارادة الجمع بصيغة المخاطبين اذ الصيغة محتملة للتثنية والجمع **قوله** جازلك  
الخ فيه اشارة الى ان الهاء بالرفع عطف على زيادة الالف **قوله** اي الحاقها الخ جواب سوال  
وهو ان نسبة الجواز الى الهاء غير جائز لان الجواز وعد مريد يتعمل في الاعراض والهاء ليس  
كذلك اجاب بقوله الحاقها والا لحاق عرض **قوله** لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع  
الصوة عند فاذا اجئت بالهاء واقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف فتبين كل التبيين ولا سيما  
الالف فانه اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاؤها في نفسها اذ كونها حرفا هو انشأ  
تتقدم النفس ليس له مخرج يعتمد عليه **قوله** من قسم المندوب جواب سوال وهو انه  
يقض بيا مصيبتاه ويا حسرتاه وغيرهما لانه يندب مع ان المنكر اجاب بقوله من قسم المندوب  
حاصله ان المراد بالمندوب المتفجع عليه عدما وهو ليس كذلك بل هو متفجع عليه وجود **قوله**  
الاسم الخ فيه اشارة الى ان المعروف صفة للموصوف المحذوف اعني الاسم **قوله** الذي اشتهر  
الخ جواب السوال هو انه منقوض بوا من قلع باب خيرا الخ لانه نكرة مع انه يندب اجاب بقوله الذي الخ وعلى كذا  
الله وجهه مشهور بقلع باب الخير **قوله** الحاق الالف جواب سوال وهو ان التخصيص بثلث المذکور باطل  
لانه امتنع وانريد الفاضله وواعتر الكرياه اجاب بقوله الحاق الالف حاصله لانه لا تخصيص لان المراد  
به الحاق الالف بصيغة المندوب سواء كان هذا التركيب او غيره او تحري السوال على وجه اخر وهو ان امتنع  
فعل لا بد لمن فاعله والفاعل قسم من الاسم فهنا ليس كذلك لان ازيد الطويله مركب فكيف يكون فاعله  
اجاب بقوله الحاق الالف حاصله فاعله الحاق الالف والا لحاق اسم لانه مصدق **قوله** حاله الخ جواب  
سوال وهو ان ظرفية **قوله** في الوقف غير جائز لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد  
منهما اجاب بقوله حاله الخ حاصله ان العبارة محمولة على حذف المضاف **قوله** لان  
اتصاله بالصفة الخ فيه اشارة الى الرد على قول يونس وايضا تعليل القول وامتنع وايضا اشارة الى الفرق بين  
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه **قوله** فان اتصال الموصوف دليل يونس اجيب عنه بان ذلك  
قائل بان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال الخ والا لحاقها هو باللفظ دون  
المعنى وان كان الاتصال بينهما من حيث المعنى اتم منه بين المضاف والمضاف اليه فكيف يلحقه بالصفة  
**قوله** وحكي يونس الخ والغرض منه ليل نقلي ليونس بالحاق الالف ومن جهة المعنى لا اتحادها بالذات ۲

بالصفة والا ولا عقل له اجيب عنه بانه محمول على الشذوذ فلا يعاب به **قوله** والجمجمة القدر جواب  
سوال وهو ان اضافة الجمجتين الى ياء المتكلم غير جائز لان الجمجمة عظم الرأس المشتق على اللام و  
للانسان جمجمة واحدة لا الجمجتين اجاب بما تری حاصل ان المراد من الجمجمة القدر من الخشب مجازا بعلامة  
الظرفية لا حقيقة الجمجمة حتى يرد **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو انه يعلم منه جواز حذف حرف  
النداء مطلقا وجبت القرينة اولاً والامر ليس كذلك لان عند حذف القرينة لا يعلم ان ههنا حرف  
النداء اولاً على تقدير الحذف اجاب بقوله لقيام قرينة **قوله** اذا كان الخ اولاً ان يقال الامر انما  
اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان وفيه اشارة الى ان الظرف خبر كان المحذوف باعتبار المتعلق التي هي  
مضاف اليه لكلمة اذا وهذا استثناء مفرغ لان كلمة اذا اذا اضيفت الى الجملة فهو في المعنى مضاف الى  
مضمونها فيكون تقدير العبادة ويجوز حذف حرف النداء في جميع الاوقات الا وقت مقارنته مع اسم  
الجنس **قوله** ونعني به جواب سوال وهو ان يارجل معرفة وليس باسم جنس مع انه لا يجوز حذف حرف  
النداء فيه اجاب بقوله ونعني به **قوله** لم يكثر كثرة نداء العلم في اشارة الى ان هذا التعليل قاصر عن المطلوب  
فانه يقتضي اختصاص المحذوف بالعلم ليس كذلك وما قيل انه الحق ما هو العلم من المعارف بالعلم المناسبة  
بينهم ففيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل كثرة  
ذلك العلم وكيف بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداءه **قوله** الامر الخ اشارة الى ان قوله والاشارة الخ  
عطف على قوله اسم الجنس **قوله** فبقية على هذا الخ اخرج اسم الاشارة من جواز حذف حرف النداء  
مع كونه معرفة وكلمة من ليست صلة لبقية **قوله** من المعارف حاله من قوله من العلم ما عطف عليه عصا الله  
**قوله** العلم بالرفع فاعل ببقية ولفظة ايض بالرفع عطف على العلم فهذا ايض فاعل ببقية وكذلك حال قوله  
والمضاف الموصولات عطفاً و**قوله** يوسف اعرض القرينة على المحذوف الجملة الانشائية اذ لو لم  
يحذف كان يوسف مرفوعاً على الابتداء اعرض خبره وخبرية لا يصح لان الخبر ثابت للمبتداء وثبت  
الشيء للشيء فثبت المثبت له في نفسه الانشاء لا يثبت في نفسه لانه لا يجاد ما لم يوجد فكيف يثبت  
الغير **قوله** وايها الرجل وايها الرجل والقرينة فيهما على حذف الجملة الانشائية اعني افعل  
واحسن مرفأئته في اعرض **قوله** واما المضمرات جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء في  
الموصولات من جهة انها من المعارف فالمضمرات ايض من المعارف فينبغي ان يحذف حرف  
النداء فيها ايض اجاب بقوله واما المضمرات الخ **قوله** وشذ ان يصح ليل جواب سوال وهو انه قال  
لا يجوز حذف حرف النداء من اسم الجنس الليل في قول العرب اصبح ليل اسم جنس مع انهم حذفوا  
حرف النداء منه وكذا في افتد مخنوق واطرق كرا اجاب بقوله وشذ الخ **قوله** حذف حرف النداء  
جواب سوال وهو ان قوله شذ ماض مجهول وما بعده مفعول الميم فاعله هو قسم من الاسماء اصبح ليل ليس باسم  
بل جملة اجاب بقوله حذف حرف الخ حاصله ان مفعول الميم فاعله شذ محذوف وهو حذف  
تعيين كونهما منادى مسموعاً من العرب **قوله** والمضاف الموصولات الخ والقرينة فيهما على حذف



حرف النداء أو أصبح ليل وقع ظرفاً بحذف كلمة في وكذا جال قوله افتد مخنوق وأطرق كذا سوالاً وجواباً أو  
 جواب سوال عن افتد مخنوق وأطرق كذا بوجه آخر وهو انه قد مر فائدته في قوله وازيدك لطويلاً ه قوله  
 آخر صباحاً جواب سوال وهو ان هزة أصبح للتعدية بمنزلة اكرم والتعدية ههنا غير مستقيمة لان  
 شيء يكون المعنى بالاي أصبح شيئاً آخر هذا غير مستقيم اجاب بقوله اي صبحاً حاصله انها  
 للصيرورة ههنا لا غير اي لا للقطع والتعدية قوله اطرق كذا الخ الاطراق خاموش بودن چشم درپيش  
 انگزند سر فرو کردن قوله من تلك للمواضع الخ فيه اشارة الى ان الالف واللام في الثالث عهد قوله  
 ما اي موضع ما على حذف المضاف فلا يريد انه غير جائز لان كلمة ما عبارة عن المفعول وهو ليس بموضع و  
 ايضاً على هذا لا يصح الحمل لكن لم يذكره الكفاء بما سبق في المفعول المطلق قوله أمفعول به جواب عن  
 سوالين الاول ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لا بد بينهما من ضمير الفصل ليفصل بين النعت و  
 الخبر فلا بد ان يقال هو ما الخ لانها وقعت في محل الخبر الاصل فيه التذكير الثاني ان كلمة ما لا يخلو اما  
 ان تكون عبارة عن المفعول او عن الموضع فعلى الاول لا يصح الحمل لان الثالث موضع من المواضع الذي  
 وعلى الثاني تصير الجملة خالية عن عائذ الوصول ان الضمير في قوله عاملة اجمع الى المفعول فاجاب عنهما  
 بقوله أمفعول به الخ حاصل الاول ان ما ههنا موصول موصولة وحاصل الثاني اننا نتخار الشق الاول لكن  
 الموضع ههنا مقدماً فصلاً لتقدير الثالث موضع ما فاقبلاً ان كان المراد من المفعول هو المفعول به كما  
 هو الكلام فيه فينبغي ان يراد من الاسم في التعريف ايضاً المفعول به لا الاسم المطلق والا  
 يلزم التعريف بالاعم فحينئذ يصدق على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فيه مع انه  
 ليس مفعولاً به وان اريد من المفعول هو المفعول المطلق فلا بد ان يراد من الاسم حينئذ  
 ايضاً الاسم المطلق بحيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص هو المفعول به الا يلزم التعريف  
 بالاختصاص فعلى هذا يلزم الخرج عن البحث لان كلامنا في هذا المواضع التي يجب حذف العامل  
 الناصب للمفعول به فيها والمعد منها المفعول به لا المفعول مطلقاً فاذا زاد الشارح من كلمة ما هو المفعول  
 مطلقاً اي اضمراً عاملاً مطلقاً لكن المراد هو المفعول به الا ان بيانه في ضمن هذا العام كما  
 المستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن ما هو منها يتبين في ضمن هذا العام  
 فخر لا يرد النقض على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه كذا في عبد الرحمن قوله قد الخ جواب سوال  
 وهو ان قوله ضمراً بمعنى استترد وزنه لم يوجد في كلام العرب اجاب بقوله اي قد او فقد السؤال هكذا  
 ان الاضمار عبارة عن الاستتار وهو اللفظ المحكي في العامل من اللفظ الحقيقي اجاب بقوله آق قد او فقد  
 السؤال ان الضمير لا يكون عاملاً فلم يصح قوله اضمراً اجاب بقوله آق قد قوله اي الناصب الخ فيه  
 اشارة الى ان اضافة العامل الى الضمير عهد او جواب سوال وهو ان العامل عام يستعمل في  
 الرفع والناصب والجار فيلزم الخرج عن البحث اجاب بقوله الناصب قوله الشريطة والشرط  
 الخ جواب سوال وهو ان الشريطة فعيلة بمعنى المشرط وهو بعيد اذ يلزم حينئذ ان

المشروط صفة الشيء ويكون فيه ضمير راجع الى موضوع والمعنى الموضوع لا يساعد فالصواب ان يقال ۶۶  
 الشرطية بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط اجاب بقوله الشرطية حاصله ان بمعنى الشرط لا بمعنى المشروط ۶  
**قوله** واضافتها جواب سوال وهو ان الشرطية مضاف والتفسير مضاف اليه ولا بد من المغايرة بين  
 المضاد والمضاد اليه لم يوجد ههنا اجاب بما ترمي حاصله ان الاضافة بيانية والتغاير شرطي في سائر الاضافا  
 دون البيانية **قوله** بناء فيه اشارة الى ان قوله على شرطية الخ مفعول له لا ضمير عام له باعتبار  
 المتعلق والى تقدير الكلام والى ان كلمة على بنائية كما في قولهم زيد في ياء زيد مرفوع على الفاعلية  
**قوله** عن الجمع بين المفسر والمفسر يد النقص عليه بقوله تعالى اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ  
 وَالْقَمَرُ رَايْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ه فان رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ تفسير لقوله اِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا و  
 اجتمع معه قلنا انه ليس تفسير بل هو جواب سوال المقدار فانه لما قال اِنِّي رَأَيْتُ الخ فكانه قيل له كيف رايته  
 فقال في الجواب رَأَيْتَهُمْ الخ اوليس هو من هذا الباب لان الجملة الثانية لمرات بها الجرح التفسير بل تبهالتين  
 الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيد علمته كاتبا قال  
 كل اسم جنس وما بعد فصل يخرج به زيد في زيد ابوك **قوله** ولا يريد به جواب سوال وهو انه  
 خرج عن الحد زيد عمرو وخبره وزيد انت ضارب لان زيد ليس بعد فعل ولا شبهه بل بعد اسم مع انه  
 من قبيل ما ضمرا في المحذو و اجاب بما ترمي **قوله** ذلك الفعل وشبهه جواب سوال وهو  
 ان المطابقة بين الراجع والمرجع شرط ولا مطابقة ههنا اجاب بما ترمي حاصله ان الضمير راجع الى  
 احد الامرين المفهوم من كلمة او **قوله** اى عن العمل جواب سوال وهو ان الاشتغال الفراغ  
 انما يكون عن العمل لا عن الاسم الضمير في عن وفي قوله بضميره راجع الى الاسم اجاب بقوله  
 عن العمل حاصله ان الضمير راجع الى العمل لكن ارجاعه الى الاسم لانه ملازمة لانه مظهر  
 اثره **قوله** وحاصله الخ جواب سوال وهو ان المراد بالاشتغال لا يخلو اما ان يراى المعنى الحقيقة اعنى به  
 الاشتغال وللمعنى المجازى اعنى به الفراغ وكلاهما فعلى الاول يصح جعل كلمة الباء صلة للاشتغال ولكن  
 لا يصح جعل كلمة عن صلة للاشتغال وعلى الثانى بالعكس على الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو  
 باطل اجاب بقوله وحاصله يعنى ان المراد به المعنى الحقيقة لكن كلمة عن ليست صلة للاشتغال بل صلة لمضمنه  
 اعنى الفراغ فحينئذ يكون تقدير العبارة مشتغل بضميره حال كونه فارغا عن العمل فى ذلك الاسم العلاقة بينهما  
 ان اشتغالا الشئ عن الشئ مستلزم للفراغ عن شئ اخر **قوله** بحيث الخ فيه اشارة الى ان هذه الجملة الشرطية  
 اعنى قول لو سلط قيد اختراى اى اختر زب عن زيد في زيد اذهب به كما سمعنى انشاء الله تعالى **قوله**  
 بمجرد رفع ذلك الاشتغال جواب سوال وهو انه لا يخلو في الحد المبتدأ نحو زيد ضربته لان زيد في هذا  
 المثال يصدق عليه بعد مع انه ليس كذلك بامتنان اجاب بقوله بمجرد رفع الخ وسبب تحقيقه لانه  
 بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا ينصبه المرفوع الرفع على الابتدائية **فان قيل** تسليط الفعل



لانتصاب قبل جائز لکن تسلیط شبهہ لانتصاب ما قبل مشکلا ان الصفات بدئ الاعتقاد لا یعمل قلنا ان المراد  
من التسلیط للتسلیط مع الاعتماد فقوله زيد ضارب هو تقديره زيد انت ضارب **قوله** أحد الأمرین  
جواب سوال وهو انه لا مطابقة بین الدارج والمرجع في الافراد والتثنية اجاب بقوله ای احد الامرین  
حاصل ان الضمیر راجع الی أحد الامرین المفهوم من كلمة او کذا حال الضمیر المستکن فی نصبه  
سوال وجواب **قوله** بعینه الخ جواب سوال وهو ان قوله او مناسب مستدل بالک لانه عبارة عن الفعل وشبهه  
فلا یم مقابلة قوله او مناسب مع الفعل وشبهه اجاب بقوله بعینه فیثبت المغايرة **قوله** ای  
لنصب احد الخ جواب سوال وهو انه لا یحصل المطابقة بین الدارج والمرجع في الافراد والتثنية  
اجاب بما تری **قوله** الاسم الخ اشارة الی ان الضمیر الباری ر ذ فی نصبه راجع الی الاسم  
**قوله** او اللزوم الخ جواب سوال وهو ان المتبادر من المناسبة للناسبة بالتراذف فعله هذا  
لا یمون التعریف جامع لعدم صدق علی زید فی زید ضارب غلام لانه لو سلط هو و مراد فلا  
ینصب للزوم الکذب لان الضرب لا یقع علی زید بل علی غلامه و اهنت لیس مرادف له و جواب  
سوال وهو ان المتبادر من المناسب المناسب بالتراذف ینقض بقوله لهم زید اجست علیه فان  
المناسب هنا بالزوم اجاب بقوله او اللزوم **قوله** بالمفعولية الخ جواب سوال وهو ان الحد صا  
علی زید فی نحو زید کنت ایاه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره بحيث لو سلط علیه لنصبه لیس  
من قبیل ما اضر عامله بل خبر کان اجاب بقوله بالمفعولية لانه مطلق النصب ههنا علی الخبریة وما قبل  
ان النصب المذکور مطلق فمن این قید ته بتقیید بالمفعولية فذ فوع لان الکلام لیس مطلق النصب بل فی  
النصب علی المفعولية كما یفصح عنه قوله قد س سره كما هو الظاهر المتبادر **قوله** فبقید الاشتغال الخ  
اشارة الی الجنس الفصل **قوله** وههنا صورا الخ جواب سوال وهو ان المص في صد بیان الکلیة والمساکن  
دون الامثلة فلم اورد ههنا اجاب بقوله وههنا الخ یعنی ان تعد ههنا ین علی تعد المثل **قوله**  
ولا یتصوا الخ جواب سوال وهو ان اشتغال الفعل بالمتعلق ایض یحتمل الصور الثلاثة لتسلیط الفعل  
بعینه او بالتراذف او اللزوم فعله هذا یمون فی قوله الشارح وههنا صورا اربع قصورا فاجاب بقوله  
ولا یتصوا الخ **قوله** کمالا یخفى وجهه ای باعتبار ان المص اخذ ذکره فی التعریف **اجیب** بان  
تاخیر زید اجست علیه لیکون الافعال المعنویة فی طرف واحد ولم یتخلل بینهما فعل مجهول او لان  
الفعل المعلوم ماضی بالنسبة الی المجهول فذل قد کلا فی العصة **قوله** مثالا الخ جواب سوال وهو  
ان تعد الامثلة باطلا لان المقصود فی هذا العلم المسائل و الامثلة كما مر غیر مرة اجاب بقوله مثالا ه  
حاصل الجواب ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل وكذا حال ما بعده **قوله** فان مرتب  
بعد تعدیة الخ جواب سوال وهو انه کیف یمون مرتب به مراد فاجاوزت لان مرتب به  
فعل مع الجار والمجرور وجاوزت بغير الجار والمجرور او تحریر السؤال بوجه اخر وهو انه کیف یمون مرتب  
به مراد فاجاوزت لان مکات فعل لازمی وجاوزت

بمعنی قوله الخ  
بمعنی قوله الخ  
بمعنی قوله الخ  
بمعنی قوله الخ

فعل متعدی اجاب بقوله فان مررت بعد تعدیته وهذا لدفع ما قيل ايضا ان تسليط قوله مررت به في قوله زيد مررت به للنصب غير جائز لان مررت لازمی لا يجوز ان يعبر بالنصب ذلك لان المراد بتسليط الفعل بعينه او مناسب بالترادف او بالزوم فمررت به وان كان لازمی لكن بعد تعدیته بالباء ٢٢ مراد في الجائزات فيصح اتصا به لما قبله **قوله** في هذه الامثلة جواب سوال وهو ان التخصيص بزيد باطلا اجاب بقوله في هذه الامثلة حاصله ان تخصيص زيد بالنصب لانه وقع في الامثلة المذكورة والا فلا تخصيص به او تخيير السوال بوجه اخر وهو انه يتقضى بقوله يايت زيد فان زيد في هذا المثال منصوب بالفعل المذكور لا المقدار اجاب بقوله في هذه الامثلة وقيل في جوابه ان قوله في هذه الامثلة اعم في ضمن هذه وان لم يكن مذكورا صريحا **قوله** يعني ان الفعل البفسرا الخ جواب سوال وهو ان بعد يه ضربت بعد زيد مسلم كما في قوله زيد ضربت واما في جاوزت واهنت ولا بت فغير مسلم لانه لا يكون واحد منها بعد زيد بل ما بعد مررت به وضربت غلامه حبت عليه وذهب زعم المعترض الى ان قوله اعم ضربت تفسير قوله ما بعد فاجاب بقوله يعني الخ حاصله ان قوله اي ضربت تفسير الفعل الناصب قبله هو ضربة **قوله** ضربت زيدا ضربت اه قيل عليه ان الجمع بين الفسر والفسر باطلا لان ذكر الثاني من قبيل الحكاية لا المحكي عنه ولتأكيد ضربت او الجمع للتعليم **قوله** على هذا القياس لم يعنى الفعل الناصب لزيد في زيد مررت به جاوزت للقد واسادة الى ان الاصل في جاوزت زيد مررت به فاضمر جاوزت لوجود مفسره وهو مررت به هكذا البواقي **قوله** ثم ان الاسم الخ جواب سوال وهو ان ما ضم عامله من المنصوبات وكلامنا فيها باعتبار انه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه وجوب الرفع واختياره استواء الامرين لانه مفعول في الحقيقة فلا يجوز فيه الرفع فضلا عن اختيار وجوب اجاب بقوله في الاسم الواقع في مظان الاضمار وجوب النصب فيما اذا وقع الاسم في الضمر عامله بيقين اهذه الوجوه لا في ما ضم عامله ولا في المبتداء وجوب النصب الرفع فيهما بل في الاسم الواقع في مظان الاضمار **قوله** في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية آفي مواقع يظان في بادئ الرأي والنظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ان لم يكن في الواقع عنه **قوله** الصوا الخمس اشاد المصنف في المصنف لم يشير اليها بل قد صرح عليها لان المراد بالصوا الخمس لعلم بها فصار تقديده والى علم هذه الصوا الخمس اشاد المصنف في المصنف والمعلوم وتصريح المصنف بحسب المعلوم **قوله** ويختار قد ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباء اهم قيل انه مرجح لسلامته عن الخد **قوله** في الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان النصب فيما اضمر مله واجب فكيف يصح قوله يختار النصب الخ اجاب بقوله في الاسم المذكور وهو الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة الخ **قوله** اكونه الخ جواب سوال وهو ان اختيار الرفع بالابتداء في الاسم المذكور غير جائز لان الابتداء عامل فبعد وجوب الرفع لا اختيار فيه فاجاب بقوله اكونه الخ **قوله** ترجيح خلاف الرفع جواب سوال وهو ان عند اتفاق قرينة خلاف الرفع لا انه يختار اجاب بقوله ترجيح حاصله ان الصفة محذوف

منه

منه

منه





الرفع والتكرير لكنه لا يجب الرفع في باب ما اضر عاملة بخلاف التكرير **قوله** ما قيل انه انما يجب الرفع والتكرير في اسم لا التي لنفي الجنس ولا نسلم ان يكون لا ههنا لفظ الجنس لم لا يجوز ان يكون لا المشبهة بليس <sup>في</sup> فيرفع لان لا المشبهة بليس لا يدخل على المعروفة **قوله** الا تاديبا وانما قلنا ذلك وان تمام المثال بقوله ان زيدا ضربته لتكون اشعارا على ان كلمته ان ههنا نافية بقرينة الاستثناء لان... استثناء الاثبات لا يكون الا من النفي **قوله** وبعد حرف النحر انما زاد لفظ بعد اشارة الى انه عطف على حرف النفي **قوله** وانما قال حرف النحر جواب سوال وهو ان الاصل في العبادة الايجاز والاختصار فينبغي ان يقولوا والاستفهام بدون ذكر الحرف اجاب بقوله وانما قال حاصله ان ذكر الحرف لا يخرج اسم الاستفهام مثله من اكرمه فان قيل ان اسم الاستفهام قد خرج بلفظ بعدا لمقد في المتن لان الاستفهام عطف على النفي وههنا قوله بعدا لفظ مد كولا وفي الاستفهام يكون مقد الا ان المذكور في المعطوف عليه مقد في المعطوف قلنا لا نسلم ذلك لان قوله من اكرمه في قوة ازيد اكرمه ام غيرا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صادر واقعا بعد حرف الاستفهام فلا يحصل الفرق بين حرف الاستفهام في قوله ازيدا ضربته وبين قوله من اكرمه فلا حاجة الى الاحتراز من الاسماء الاستفهام بالاجوز فينبغي ان يقولوا بعد الاستفهام بدون الحرف مع انه احضر قلنا ان المراد بحرف الاستفهام ما يكون ملفوظا **قوله** فانه يجوز النحر جواب سوال وهو ان هذا التركيب اعني هل زيد ضربته ليست بجائز فكيف يصح قوله ليشتمل مثلا النحر لان ههنا الاستفهام اعم فتدخل على اسم بعد فعل وهل لا تدخل عليه ان كان بعد فعل لانها عاشق على الفعل فهو اذا اراد المعشوق لا صبر له حق عانق به لانها بمعنى قد في الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان بمعنى قد اتى فلا يكفي فيه تقدير الفعل اجاب بقوله فانه يجوز يعني ان هذا التركيب وان لم يجز في اصل الوضع بحسب النكتة لكنه جائز بحسب الاستعمال العارض **قوله** لانه بمعنى قد في الاصل ثم صار للاستفهام بعارض الاستعمال **قوله** فقد الفعل النحر يدل على كلام النخاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام لفظ الفعل ولا يذكر بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا الميكن في الكلام لفظ الفعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم كذا في العصام **قوله** الدال على المجازاة في المكان جواب سوال وهو انه لو قال بعد الشرط لكان اخصر و اشمل اذا وحيث اجاب بقوله الدال على المجازاة حاصله انه انما اتى بهما لتلايتوهم ان المراد بالشرط واحد منهما وايضا لشارة الى الفرق بينهما **قوله** ما قيل الامرا النحر جواب سوال وهو ان الصور الخمسة لا يكون الا في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير والامر والنهي من قبيل الافعال فحيث كيف يصح **قوله** والامر والنهي او تحري السوال بوجه اخر وهو ان قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي فيكون معناه ويختار النصب في الامر والنهي وهو فاسد اجاب بقوله ما قيل النحر حاصله ان الشارح اورد كلمة ما الموصولة قبل فيكون المعنى ويختار في النصب في الاسم الذي ذكر قبلها زيدا لكن قيل عليه فعل هذا يلزم احد الموصول مع بعض اجزاء الصلة وذلك



باطل لان کلمتہ ماموصلۃ وقیل مضافی والامر مضاف الیہ ثم المجمع صلتہ ما اجاب بقولہ یعنی موضع وقوع حاصل لان کلمتہ ماموصوۃ وحذف الموصوم مع بعض اجزاء الصفتہ جائز **قوله** امواضع وقوع الفعل الخ فیہ اشارۃ الی دفع اشکال وهو ان اضافه المواقف الی الفعل یدل علی انہ لا یقع فیہا الا لفعل ثم یدل وجوب النصب فاجاب بقولہ ای مواضع وقوع الفعل الخ حاصل لان اضافه المواقف الی الفعل باعتبار ان لہا مزید اختصاص بالفعل لا مخصوص بہ فیکون وقوع الفعل بعد ہا غالباً قرینۃ وجہ للنصب **قوله** فاذا نصب الاسم المذکور الخ فیہ اشارۃ الی رفع شہتہ وهو ان تقدیر الفعل بعد ہا لا یستلزم ان ینصب الاسم المذکور بعد ہا لجواز ان یرفع الاسم بعد ہا لان الفعل کما یکون ناصباً یکون افعلایضاً وحاصل الذی فیہ ان الاسم المذکور علی تقدیر نصبہ یقع الفعل علیہ تقدیراً اما علی تقدیر الرفع فلا یجوز ان یقدیرہ لجواز ان یکون فاعلاً بالابتداء لما قلنا من ان وقوع الفعل فیہا غلب اکثر **قوله** التباس الخ جواب سوال وهو ان صلوۃ اللبس بالفتح واللبس بالضم احد اللبس بضم اللام لا یصح ہنا لان اللبس بالضم یستعمل فی الاجسام والمفسر لیس منہا اجاب بقولہ التباس حاصلہ ان اللبس ہنا بفتح اللام والا لا یصح تفسیرہ بالالتباس انما قال المصنف عند خوف ولم یقل عند اللبس فقط لان الرفع لا یستلزم اللبس بل خوف اللبس لانہ ممکن رفع اللبس بالقرینۃ لکن النصب راجح لان فیہ استغناء عن تکلف القرینۃ **قوله** ماہو مفسر فی حال النصب جواب سوال وهو انہ لا یتصور بینہما خوف التباس المفسر بالصفة بل الخبر بالصفة لان خلقناہ انما یکون صفتہ کل شیء علی تقدیرہ رفع لفظ الکلف یرفع لفظ الرفع لا یصح تقدیر نصبہ فحذف لا یصح اضافه اللبس الی المفسر اجاب بقولہ ماہو مفسر حاصلہ ان التباس انما ہو بین خبریۃ ذات ماہو مفسر علی تقدیر النصب بین صفتیۃ لابین التفسیر والصفة الخ فصار تسمیۃ بالمفسر باعتبار ذاتہ بل انہ صار مفسراً علی تقدیر النصب والتباس بالصفة یجعل ذلک الذات خبراً فی حال الرفع **قوله** قولہ تعالیٰ جواب سوال مثلاً ما من غیر مرفوع **قوله** الرفع والنصب جواب سوال وهو ان لفظ الامر ان تشنیۃ الامر والامر فی اللغۃ فرمودن کاوی فی الاصطلاح صیغۃ یطلب بہا الخ ہذا بین المعین لا یتصور ان فی المثال المذکور فی المتن اجاب بقولہ الرفع والنصب حاصلہ ان المراد بالامر ان ہو الرفع والنصب لا غیر ہما **قوله** فللمتکلم الخ جواب سوال وهو ان المراد باستواء الامرین فی الوجود فحذف لیس اجتماع الحکمتین المختلفین علی حرف واحد ذلک ممتنع اجاب بقولہ فللمتکلم ان یختار حاصلہ ان المراد بالاستواء الاستواء فی الاختیار لا غیر **قوله** ای عند او فی دارہ جواب سوال وهو ان نصب غیر جائز لانہ علی تقدیر النصب یصیر عطفاً علی الجملة الصغریٰ فیرکب خبر المبتدأ بالصغریٰ والخبیریۃ لا یصح لان الجملة اذا وقعت خبراً مثلاً ید قائم لا بد فیہا من العائد الی المبتدأ ولیس المعطوف ہنا ضمیر یعود الیہا اجاب بقولہ ای عند او فی دارہ حاصلہ ان العائد ہنا مقدک **قوله** اذا عطف الجملة الخ جواب سوال وهو ان اضافه المثال لے ما بعدہ لا یخلو اما ان یکون بیانیۃ ولامیۃ وظرفیۃ فعلی الاول خلید قائم وعمر اکرمہ وخرج منہ

عمر قام و بکرا کرمتہ مع ان الامر فیہ ایضاً كذلك وعلى الثاني صار بالعكس على الثالث يلزم فساد المعنى لانه  
 يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بقوله اذا كان حاصله ان المراد ههنا هو الشقين الاولين لكن المراد بمثل هذا  
 التركيب كل جملة وقع فيها اسم ثم عطف على جملة ذات وجهين فجاء دخل في ذلك **قوله**  
 باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ والعن المنتهى مصداً بمعنى الانتهاء والمبدأ مصداً بمعنى  
 الابتداء ثم ابتداء جملة الكبر هو الزاء بعيد من المعطوف عليه ابتداء جملة الصغرى هو الكاف  
 قريب منه واما انتهائه هو الميم فان قيل الاحتياج الى تقدير عند او في داره انما هو على تقدير بالنصب  
 والعطف على الجملة الصغرى فينبغي ان يكون الرفع هو الاولى لانه مستغن عن ذلك قلنا ان المثال  
 مقصود في الصوة لان المقصود اذ اكرام عمر عند زيد او في داره مثلاً فلا بد من تقديره عند او  
 في داره مثلاً سواء كان رفعاً او نصباً فام يكن الرفع مرجحاً بسبب انتفاء هذا التقدير كذلك في العصمة  
**قوله** اي نصب الاسم المذكور الخ جواب سوال وهو ان تقييد وجوب النصب بعد حروف الشرط و  
 التخصيص غير جائز لان ما اخبر عامله من قبيل اسم المفعول النصب فيها واجب مطلقاً اجاب بقوله  
 اي نصب الاسم الخ حاصله ان المراد بالاسم المذكور بعد هو الاسم الواقع في مظان الاختصاص فانهم  
**قوله** والمراد به الخ جواب سوال وهو ان بعضاً من حروف الشرط هو اما وفي اما اختيار النصب لو كان  
 مع الطلب اختيار الرفع لو كان مع غير الطلب فمن اين وجوب النصب فيه اجاب بما تراءى **قوله**  
 كذلك يجب الخ اشارة الى العطف **قوله** لفظاً او تقديرًا الخ جواب سوال وهو ان ما ذكرتم من  
 وجوب دخولهما على الفعل منقوض بالمثل المذكور كان زيداً ضربة ضربك لان لم يدخل على  
 الفعل فجاء لا يطابق المثال مع المثال فاجاب بما تراءى **قوله** والا زيداً ضربة الخ فحرف التخصيص  
 ان دخل على الماضي فيفيد لو الفاعل وتوحيه كما في مثالا لمتن ان كان داخل على المضارع فيفيد تخصيص  
 الفاعل على الفعل نحو لا زيداً تضرب قال ليس زيد ذهب به جواب سوال وهو... ما ذكرتم من ان الاسم اذا  
 وقع بعد هزة الاستفهام يختار فيه النصب منقوض على زيد في نحو ان زيد ذهب به فانه وقع بعد  
 هزة الاستفهام مع انه لا يختار فيه النصب بل لا يجوز فيه اصلاً فاجاب بقوله ليس الخ **قوله** مثلاً  
 يلايس او اذهب على صيغة المعلوم الخ حاصل الاعتراض ان التناسب المذكور في التعريف اعم من  
 المناسبة بالترادف والزوا فيكون اذهب بصيغة المجمع وما يناسب بالترادف اذهب بصيغة المعلوم  
 مما يناسب بالذم وكذلك يلايس فليقل ههنا هذا لاذلك ۱۲ نبيه **قوله** مفقود الخ لان المسند اليه في  
 قوله يلايسه اه اما الذي هاب او احدى في قوله اذهب احد ايضاً وفي قوله اذهب به بالمجذور اعني به  
 فلا يثبت الاتحاد فيه **قوله** واذا كان الامر كذلك الخ فليشارة الى ان الفاء في قوله فالرفع للتفريع  
 وهو يدل على جزء الشرط المحذوف **قوله** اورد رفع زيد جواب سوال وهو انه منقوض بقوله عمر  
 ضربته مع ان ليس ازيد ذهب به منه فالرفع ليس بواجب فاجاب بقوله ارفع زيد لا رفع عمر  
 واشارة الى ان الا ثم عوض عن المضاف اليه **قوله** في المثال الخ جواب سوال وهو ان تخصيص



زید باطل لانه مجری فی غیرہ ایضاً جاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ انہ لتخصیص الا ان ذکرہ بناء علی  
 ماذکرہ فی المثال الذکور او تقدیر السوال بوجہ آخر وهو ان لا نسلم ان رفع زید واجب کما فی زید اضرب  
 اجاب بقولہ فی المثال الخ حاصلہ ان المراد بزید هو الذی فیکرہ فی المثال الذکور **قولہ واجب**  
 الخ جواب سوال وهو ان قولہ فالرفع جزء الشرط المحذوف والجزء لا یكون الا جملة وذلك  
 مفرد اجاب بقولہ واجب حاصلہ ان الرفع مبتدأ والخبر محذوف اعنی قولہ واجب فصا جملة  
 معنی **قولہ** ای مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شیء الخ خبرہ و  
 ابتلائیۃ غیر جائز لانه لا یتصور ان الاسماء وحرف اجاب بقولہ ای مثلاً الخ یعنی ان الکاف  
 اسم بمعنی **القول** قولہ تعجب جواب سوال وهو ان الکاف فی کذا مبتدأ وقولہ کل شیء خبرہ و  
 خبریۃ غیر جائز لان الخبر اذا وقع جملة لا بد فیہا من العائد الی المبتدأ وهما لم یوجد اجاب  
 بقولہ قولہ تعجب حاصلہ ان الخبر ہنا محذوف وهو القول فكان الخبر مفرد **قولہ** ای  
 فی صحائف اعمالہم فیلشارة الی ان الزبیر معنی آخر وهو غیر صلا دہنا وهو ان الذبیر جمع الزبور  
 لان کل شیء فعلوہ لیس فی الزبور کما لا یخفی **قولہ** خلاف ظاہر الآیۃ اہ لان قولہ فعلوہ فاصل بین  
 الصفة والموصوف <sup>وبل بعد ۳ المعنی الآخر دہنا ۲</sup> ظاہر وان لم یکن تقدیر **قولہ** واعلم انہ قد سبق اہ فیہ اشارۃ الی ظہور  
 السوال الآتی الذی وادعی قولہ المص ۳ فلا یردان المص ۴ قد صرح بذلك فکیف یصح قولہ  
 فاشارة الخ حاصلہ ان العبارة علی حذف المضاف تقدیرہ اشارۃ الی عملہ **قولہ** فاشارة المص ۵ الی الخ  
 ای اشارۃ المص ۶ الی العلم بذلك السوال وهو انک قلت انہ یتختار النصب فیما قبل الامر والنہی ۶  
 منقوض بقولہ تعز الزانیۃ الخ لانہ اسم بعد امر مع انہ لا یتختار فیہ النصب بل لا یجوز اصلاً اجاب  
 بقولہ ونحو الخ حاصلہ ان الفاء فی قولہ فاجلدوا بمعنی الشرط یكون داخل علی خبر المبتدأ ان  
 یكون متضمناً لمعنی الشرط وهذا ایضاً كذلك کما اشار الیہ الشارح **قولہ** لكون الالف واللام  
 الخ فہذا الفاء لا یعلم ما فی حیزہا فیما قبلہ فیمتنع تسلیط الفعل الذکور بعدہ فیما قبلہ ۶  
 فلا یصدق علی قولہ لوسط علیہا ومناسبہ لنصبہ وان صدق علیہ انہ اسم بعد فعل  
 مشتغل عنہ بضمیرہ او متعلقہ **قولہ** لتلا یلزم جواب سوال وهو انہ لا اضطرار علی النجاة  
 لان اختیار النصب مشعر علی جواز الرفع فالاضطرار علیہم اذ لم یکن جوازہ اصلاً حاصل  
 الجواب انہ وان کان جائز الکنہ غیر مختار **قولہ** ونحو الزانیۃ والزانی عطف علی قولہ کل شیء الخ  
 یقر قولہ الفاء بمعنی الشرط والآیۃ جملتان علیہما حکم اعنی ان ہذا لیس من قبیل ما اضر عاملہ  
**قولہ** ومثل هذا انما قال الشارح ہذا لان الفاء اذا کان ذاتی نحو قولہ تعالیٰ وربک  
 فکبرا وغیر واقعہ موقعہا کافی قولہ تعف فاما الیتیم فلا تقهر جاز ان یعمل ما بعدہا  
 فما قبلہا كذلك فی عبد العفو **قولہ** الفاء فی الخ جواب سوال وهو ان نحو مبتدأ  
 وقولہ الفاء الخ خبرہا کجملۃ اذا وقعت خبراً لا بد فیہا من العائد وهما لم یوجد فاجاب قولہ الفاء فیہ

**قوله** مرتبطة الخ فيه إشارة الى ان الجار والمجرور ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر عن قوله الفاء **قوله** والآية الخ فيه إشارة الى ان قوله جملتان خبر المبتدأ المحذوف وهو قوله والآية وايضاً جواب سوالين احدهما وهو ان قوله جملتان عطف على الفاء وهي علة لقوله ونحو الزانية الخ فهذا من قبيل العلم بالجملة والعلم بالجملة من قبيل التصديق والمفرد من قبيل التصوير وهذا من قبيل اكتساب التصديق من التصویر وهو غير جائز والثاني انه يلزم عطف المفرد على الجملة وهذا غير جائز اجاب بقوله الجملتان حاصله ان قوله والآية مبتدأ وقوله جملتان خبره فكان اكتساب التصديق من التصديق وايضاً عطف الجملة على الجملة من قبيل التصديق **قوله** اذ الزانية الخ تعليل لقوله الآية جملتان الخ **قوله** والاى وان لم تكن الآية جملتين فصار قولنا فاجل ان خبرا عنه والانشائية لا يقع خبرا والمبتدأ يقول انه يتقدّم الجملتان يلزم اجحاف الكلام لانه محذوف المستند المسند اليه لكل وجهه هو مويلها **قوله** مستقلتان الخ جواباً وهو ان الشرط والجزاء ايضاً جملتان اجاب بقوله مستقلتان هما جملتان لكن غير مستقلتين **قوله** وان لم يكن جواب سوال هو ان الاحرف الشرط وقوله والاختار جزاء وشرطية غير جائز لان الشرط لا يكون الا جملة وكلمة الاحرف مفرد اجاب بقوله وان لم يكن الخ حاصله ان لا يجمع وان لم يكن وذلك جملة **قوله** فالاختار إشارة الى ان الفاء في قوله والاختار للتفريع **قوله** من تلك المواضع إشارة الى ان الرابع صفة لا بد له من الموصوف وهو الموضع **قوله** في اللغة الى قوله النخاة إشارة الى ان قوله معمول الخ معنى اصطلاحى للتحذير **قوله** الاسم فيه إشارة الى ان معمول صفة للموصوف المحذوف اعني اسم **قوله** أعمل فيه جواب سوال وهو ان اياك في اياك معمول في معمول والمعمول هو النصب هو ليس بتحذير فعلى هذا لا يصير التعريف معاً لافراد فاجاب بقوله عمل فيه حاصله ان المراد من المعمول المعمول فيه كما ان المراد من المشترك المشترك فيه قال بتقدير اتق هذا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اصله باتق المقدّم **قوله** تحذيراً عما بعد أي تحذيراً مما بعد **قوله** على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله وذكر لا يخلو اما ان تقراً بصيغة المصداً اعني به الذكر او بصيغة الماضى المجهول اعني به ذكر فبالاول لا يصير العطف باعتبار عدل صيغة المعنى اذا عطف على كل واحد من اتق والتحذير للانشاء الاخبار او الجملة والا فلو دوبا اعتبار الثاني يصح العطف على التحذير لا غير ولكن كلمة ولا يخلو اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان الاول فهو غير جائز لان الاول في ان يكون المعطوف على فوق المعطوف عليه الافرادية والجملية وهما لا يوجدان لان المعطوف جملة والمعطوف عليه مفرد في ان كان الثاني فهو ايضاً غير جائز لان المقصر في احد هما اي المعطوف او المعطوف عليه ههنا كلاهما مقصود اجاب بقوله على صيغة المجهول حاصله ان المراد ههنا هو الثاني لكن كلمة او متصلة ههنا والمعطوف عليه جملة ايضاً اعني حذراً وذكر للقد **قوله** موضع المظهر قيل ان وضع المظهر موضع للضمير عبارة عن وضع مرجع الضمير موضع الضمير كما في الحاقه ما الحاقه وههنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول المظهر المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلغظ لكنهما متحدان فيما

بجواب

لأنه في قوله "فإن كان الأول في أن يكون المعطوف على فوق المعطوف عليه" فإنه لا يخلو



صدقاً علیہ المعنون لان تقدیر الكلام الخ **قوله** الا ان الخ جواب سوال هو انه ما الفائدة في وضع المظهر موضع المضموم مع ان الاصل لا يجازي الاختصاص فلا بد ان يرجع اليه الضمير فاجاب بقوله الا ان الخ **قوله** هذان مثالان جواب سوالين احدهما ان المقصود ههنا بيان المسائل لا الامثلة في صارت ذكر المثالين عبثاً والثاني ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بالواحد فلا حاجة الى التعدد اجاب بقوله هذان الخ حاصله ان تعدد المثالين على تعدد الممثل في صارت هذان المثالان لا ولا نوعي التحذير وانما او دلالاً نوعي التحذير مثالين اشعاراً على ان المحذوف منه النوع الاول قد يكون اسماً ظاهراً كالاسد في نحو اياك والاسد قد يكون تاوياً كتحذف في نحو اياك وان تحذف لا نوعاً بل بالحد او اشعاراً على ان المحذوف منه قد يكون ذاتاً كما في المثال الاول قد يكون صفة كما في المثال الثاني **قوله** بعد نفسك الخ ثم حذف الجار والمجرور في المعطوف اكتفاء بالمعطوف عليه فصار بعد نفسك من الاسد والاسد ثم حذف في الجواب والمجرور في المعطوف اكتفاء بالمعطوف عليه لان المقصود تبعيد النفس من الاسد فصار بعد نفسك <sup>وهو قول من الاسد</sup> نفسك والاسد ثم حذف الفعل لضيق الوقت فصار نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدا الاحتياج لانه ياتي بها الفصل بين ضمير الفاعل والمفعول هو الكاف اصله بعدك فصار لك ثم الكاف ضمير المتصديق ولم يجز استعماله بغير ما اتصل به لانه بالمتصل فصار اياك والاسد هكذا البناء في قوله وان تحذف **قوله** ضرب به بالعصا في اشارة الى ان لقوله ان تحذف معنى اخر غير مراد ههنا وهو السقوط وهذا المثال محمول في حق المحرر **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو انه يعلم من قوله من الاسد انه هو المحذوف منه من قوله والاسد انه هو المحذوف في ذلك تدافع بين كلامي المص اجاب بقوله وعلى التقديرين **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على المص حاصله ان المراد بالانتقاء لا يخالوا ما ان يراد المعنى الحقيقية او المجازي او كلاهما فان كان الاول فحقير يفسد بجامع لعدا صدق على النوع الاول لانه ليس معمولاً بتقدير الانتقاء <sup>حاصل</sup> وان كان الثاني فايضا ليس بجامع لعدا صدق على بعض افراد النوع الثاني من لانه معمول بتقدير اتق نحو الطريق الطريق وان كان الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذه العبارة محمولة على حذف المعطوف تقدير بتقدير اتق او نحوه فان قيل اذا كان الانتقاء لازماً فكيف يعمل في الطريق قلنا هذا من قبيل حذف الايصال وهو ان يتعد الفعل الى المقصوب واسطر حرف الجر ثم حذف هو ويبقى الفعل على تعدية **قوله** لانه لا يقال اتقيت زيداً لان باب اتقيت لازمي لا يحتاج الى المفعول لان معناه يهزئ به لا يهزئ به فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح تقديره في نحو الطريق الطريق ايضاً بعين ما ذكرته قلنا ان ذلك من قبيل حذف الايصال اصله اتق عن الطريق الطريق ثم نزع الخافض فصار اتق فان قيل ينبغي ان يجعل مثالا الاول النوعين مجذف الايصال ايضاً قلنا ان ذلك <sup>اي المثال المذكور</sup> غير جائز بسبب فساد المعنى لان هنالك يصير تقديره اتق عن نفسك وهذا غير مناسب **قوله** في الاول النوعين غير صحيح الخ لان اتق لا يقدر في فرد من افراده وتقديره بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان تقديره بعد في بعض افراد النوع الثاني جائز وفي بعض الافراد لا يجوز **قوله**

غیر مناسب فی شارة الیہما **قوله** فالصواب فیہ شارة الی الجواب حاصلہ از العبارة علی حذف المعطوف  
تقدیرہ معہ و بتقدیر اتق او نحوہ **قوله** بعد نفسك مما یؤذیک فیہ تأمل کہ لان نفسك محذوفاً منہ لا محذوف  
فکیف یضم القول بان المعنی بعد نفسك مما یؤذیک اللهم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسه  
والتحذیر منہا لیس الا لایقاعہا الشخص فی الضرر بالمحذوفاً منہ الحقیقة ہی الضرر وہی محذوفاً بالمال و اذا  
نظربا بالمال صح هذا المعنی **قوله** خارج عن النوعین لان المعمول فی النوع الاول محذوف منہ فلا ینحرف  
فی النوع الاول ولا فی النوع الثانی لان المعطوف فیہ مکراً والاسد لیس بمکراً **قوله** واجب جواب بطریق  
التسلیم یعنی سلیمان لفظ الاسد فی ذلک لیس بتحذیر بل تابع لانہ معطوف علی قوله ایاک والمعطوف  
تابع والتابع خارجة عن المحذوف من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باعتبار ان التتابع کلہا ذکر المم  
فیہا بعد قال فتقول الخ اشارۃ الی انہ یجوز فی المثال الاول من النوع الاول قرأتین وجہ الاول قد مر من قوله  
حذف کجار والمجروما الخ و وجہ الثانی انہ حذف المعطوف من کل وجہ ثم حذف بعد والنفس من  
المعطوف علیہ اید المتصل بالمتصل فیہ ایاک من الاسد فی المثال الثانی من الاول یجوز ثلثة قراءۃ و یعلم  
وجہ القرأتین من المثال الاول و وجہ الثالث ان حذف حرف الجر عن ان وان قیاس لان ان وان من  
حرف المصدک فجعلوا مدخولہ بتاویل المصدک فلا یفید المخاطب فائدۃ تامۃ فلا بد من الحاق الغیر و بتقدیر  
الا لحاق یلزم اطوالہ الکلام ویقتضی التخیف لانہا ثقیلۃ فیخفف بالتقدیر **قوله** وشد و ذہ الخ  
جواب الہ و ہوانہ لما کان تقدیرہ من مستعانی بنی ان لا یجزم تقدیر فی قوله الطريق الطريق لا متناع  
حذف حرف الجر من الاسماء الصریحۃ مع انہ یجوز تقدیر من فیہ اجاب بقوله و شد و ذہ حاصلہ  
ان المراد بالامتناع الشذوذ **قوله** مع غیر ان جواب سوال و ہوانہ لما کان تقدیرہ من شاذ اکما فی  
الطریق ینبغی ان لا یجوز تقدیرہ فی نحو ایاک وان تحذف اجاب بقوله مع غیر ان وان شاذ تقدیرہ  
انما یكون بدلتہا و اما معہا فلا قوله شد و ذہ مفعول مطلق لقوله اشد **قوله** الا نادراً کما فی قوله تع  
و لا علی الذین اذا ما اتوا لیتحللہم قلت لا اجد ما اخرجکم علیہ یجوز فی العاطف اقلت یعنی و  
نیست گناہ ان کن در ان قت کہ آمدن کسان تو برای آنکہ تو سوار کنی آن کس را و گفتی کہ نمی یابم من آن شیء را کہ سوار کنم شما  
بالای آن شیء **قال** المفعول فیہ آمنہ المفعول فیہ او هذا باب المفعول فیہ او المفعول فیہ هذا کذا فلا المص  
هو ما فعل فیہ او ما فعل فی مسماہ بجذف المضاف علی الاحتمالین یجوز حذف اللضا لانہ لا یوصف بہ المذ  
فائدہ ما قبل ان یوم الجمعة مفعول فیہ لم یفعل فیہ اصلاً بل فی مسماہ **قوله** احد جواب سوال و ہوا  
انہ لا یصدق الحد علی شیء من افراد المفعول فیہ لانہ لا شیء من المفعول فیہ ما فعل فیہ فعل بمعنی اصطلاح  
کما هو المتبادر لان المفعول مشتق علی الامور الثلثة اعنی الحد والنسبۃ والزمان ولا یفعل فیہ النسبۃ والزم  
فیخرج عن الحد یوم الجمعة فی خصوصیت یوم الجمعة اجاب بقوله ای حدث الخ حاصلہ  
ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمننا او مطابقة الخ جواب سوال و ہوانہ ینبغی

و لا یجوز ان یقال ان الحد یوم الجمعة یفعل فیہ لانه لا یفعل فیہ النسبۃ والزمان ولا یفعل فیہ النسبۃ والزم  
فیخرج عن الحد یوم الجمعة فی خصوصیت یوم الجمعة اجاب بقوله ای حدث الخ حاصلہ  
ان المراد بالفعل الفعل اللغوی **قوله** تضمننا او مطابقة الخ جواب سوال و ہوانہ ینبغی



ان لا یصیر یوم الجمعة مفعولا فيه لانه لا یفعل فيه الفعل المذكور لان المذكور هو الفعل الاصطلاحي لا اللغوي  
 اجاب بقوله تضمننا ومطابقة فالفعل المطابق ثابت اذا كان العامل مصداً والفعل التضمني ثابت اذا كان  
 العامل فعلاً اصطلاحياً في المثال المذكور وان لم يرد كالفعل في يوم الجمعة مطابقة لكن ذكر تضمننا وهو  
 المحذو **قوله** في ضمن الفعل وشبهه جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا یصیر یوم الجمعة في اننا صائم يوم  
 الجمعة مفعولا فيه لانه لا یفعل فيه فعل من كور تضمننا ولا مطابقة اجاب بقوله في ضمن الفعل الخ  
 حاصل ان المراد بالحد المذكور اعم من ان يكون في ضمن الفعل وشبهه **قوله** الملفوظ والمقد  
 جواب سوال وهو ان المتبادر منه الفعل الملفوظ فعلى هذا لا يكون التعريف جامعاً لحد صدق على يوم  
 الجمعة الواقع في جواب من قال متي صمت لانه مفعول فيه مع انه لا یفعل فيه الفعل المذكور لا تضمننا  
 ولا مطابقة ولا شبهه لعد ذكره اجاب بقوله الملفوظ الخ **قوله** كذلك او كذا شبه الفعل ملفوظاً  
 او مقدراً وهنالك من قبيل الثاني فلا یرد على يوم الجمعة وقع في جواب من قال متي انت صائم **قوله**  
 لكن بقي الخ هذا اعتراض حاصل ان الحد لا یصیر ما نحتاجه دخل فيه المفعول به في مثل  
 شهدت يوم الجمعة **قوله** فلو اعتبر جواب سوال حاصل ان قيد كحيثية مراد ههنا ای المفعول فيه  
 ما فعل فيه فعل من كور من حيث انه فعل فيه فعل من كور واما ذكر اليوم هنالك فمن حيث انه وقع عليه  
 الفعل المذكور **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على ذلك الجواب **قوله** الا لزيادة الخ جواب عنه **قوله**  
 بيان لما جواب سوال هو ان تعريف المفعول فيه صانتماً جامعاً ومنعاً بقوله وهو ما فعل فيه فعل من كور فخرج  
 لا حاجة الى قوله من زمان او مكان بل صار مستكاً كما اجاب بقوله بيان لما الخ اشارة الى ان القيد في التعريف  
 ليست كلها احتراراً بل ربما يكون لزيادة ايضاح المعنى **قوله** اشارة الى قسمي الخ جواب سوال و  
 هو ان ايراد كلمة او في التعريف شنيع لانها للتريدين والتشكيك والتعريف لليقين وبينهما تناف  
 ظاهر فاجاب بقوله اشارة الخ يعني في اشارة الى انها للتوزيع لا للتريدين **قوله** ضربان الخ جواب  
 سوال وهو اننا لانسلم ان تعديري في شرط لا تنصاه بل شرط لكون الاسم مفعولاً فيه لانه يجوز ان يناد  
 من ما الموصو **قوله** الاسم المنصو لان البحث في منصوبات الاسم والامر ليس كذلك اجاب بقوله  
 وهو ضربان الخ **قوله** وهذا خلاف الخ هذا اعتراض حاصله ان المخالفة عن اصطلاحهم في  
 قوة الخطاء اجاب عنه بقوله في خالفهم المصراً لانه تابع للحق لا للرجال حيث قال وهو المفعول فيه على  
 قسمين بظهور في وبتقدير صلا لانه اسم لما فعل فيه فعل من كور وهو اعم من ان يكون بظهور في او  
 بتقديرها فان قيل ان المخالفة عن القوي في قوة الخطاء فالمناسب له ان لا يخالفهم اجيب بان المص  
 تابع للحق لا للرجال والحق ما ذهب اليه المص لان الحد صادق على المجرى بها ايضاً فكيف لا يقوله المص  
**قال** المكان جواب سوال هو ان الضمير في قوله ان كان لا يخلو اما ان يكون اجعاً الى الظروف او المكان فعلى  
 الاول يلزم ارجاع الضمير المقدر الى الجمع وعلى الثاني يصير الجملة الخبرية خالياً من العائد الى المبتداء  
 لان قوله والظروف مبتدأ وقوله ان كان مبهم ما قبل ذلك خبره اجاب بقوله المكان حاصله ان الضمير

المراد به يوم الجمعة  
 في قوله

راجع الی المكان لكن ادجاءه الی المكان الجاع<sup>۱</sup> الی الظروف فی الحقیقة لان بینہما اضافۃ بیانۃ **قوله** وان  
 لم یکن جواب سوال ظاهر **قوله** یقبل جواب سوال وهو ان قوله فلا جزاء لذالك الشرط والجزاء لا یكون الا  
 جملة وهو مفر لانہ حرف اجاب بقوله یقبل **قوله** اذ لم یکن جملة علی الزمان المبیہ<sup>۲</sup> انما جملة علی المكان  
 المبیہ<sup>۳</sup> ان اشترک فی المکانیۃ لتلازم الاستعارة من المستعیر **قوله** من المكان جواب سوال وهو انہ یتقض با  
 لدھر فانه مبہم مع انہ لا یفسر بالجهات الستة اجاب بقوله من المكان حاصلہ المراد بالمبہم المكان المبیہ  
 لا الزمان المبیہ لدھر زمان لان تفسیر الزمان بالمبہم بالجهات الست غیر جائز **قوله** ولما لم یتناول  
 اہ جواب سوال وهو انہ فہر المكان المبیہ بالجهات الست وبعض ظروف المكان یقبل تقدیر فی وهو عند  
 ولدی لم یتناولہ **قوله** لا المص<sup>۴</sup> بالجهات الست اجاب بقوله ولما لم انخر حاصلہ نہما محمولان علی المفسر  
 بالجهات الست فانقیزان فی ذلك الحمل یلزم الاستعارة من المستعیر وهو باطل لان هؤلاء محمولۃ  
 علی المكان المبیہ وهو علی الزمان المبیہ قلنا انما یلزم ذلك اذا کان حملہما علیہ تقدیریۃ فی اما اذا کان  
 فی غیرہما من الجهات الست فلا یلزم **قوله** ولم ینکر وجه جواب سوال وهو ان الدلیل غیر تام لان المدل  
 حمل عندک وشہما علی المبیہ اقام المص<sup>۵</sup> الدلیل علی حملہما فقط فالمد<sup>۶</sup> عام والدلیل خاص فاجاب بقوله  
 ولم ینکر واما علی ما فی بعض النسخ فلا یرد الاشکال ان کلہما عامان فہم الدلیل **قوله** لکثرہ جواب  
 سوال وهو انکف یصح الحمل لان علتہ الحمل الاشتکال فی الایہام ولا ایہام فیدرج اجاب بقوله لکثرہ لا  
 لا بہام **قوله** حمل فیہ اشارۃ الی ان قوله ما بعد دخلت عطف علی قوله عند ولدی **قوله** علی الذہب  
 الاہم فیہ اشارۃ الی ان الاہم صفتہ لا بد لہا من الوصف وهو وصفہا المذہب الاستعبار **قوله** لکن لا  
 انہ مفعوفیہ لان الفعل اذا ناسب الشئ علی نحو الظرفیۃ لا یكون ذلك الشئ الا ظرفا لہ **قوله** هذا حمل  
 تام فیہ اشارۃ الی ان من طرف بعض النحاة علی المذہب الاہم وحاصل الرد انہ کیف یكون الدار فی المثال  
 المذكور مفعولا فیہ بل ہی مفعوبہ قلنا ان دخلت مصد<sup>۷</sup> الدخول والمصد<sup>۸</sup> اذا کان علی فترتان المفعول فا  
 لغالب فیلین یكون من اللازم ومصد<sup>۹</sup> الفعل اللازم لا یقتضی المفعوبہ فکیف یكون الدار مفعولا بہ بل  
 مفعوفیہ ایضاً ان دخلت فعل والفعل یتیم بالفاعل بدون ذکر الدار **قوله** الا بعد تمام معناه انہ من  
 حیث التعقل لان الفعل موقوف علی الفاعل فی الامور الثلثۃ للصدق والتعقل والوجود علی المفعوبہ الامرین  
 التعقل والوجود علی المفعول فیہ الوجود فقط **قوله** ومما یتوید ذلك انہ ایضاً فیہ اشارۃ الی الرد علی المذہب  
 الاہم وحاصلہ کیف تكون الدار فی المثال المذكور مفعولا فیہ لان علامۃ المفعول فیلین الفعل اذا ناسب الی  
 مکان خاص بوقوعہ فیہ یصح ان ینسب الی مکان شامل لہ لغیرہ وہنا الیس کن ذلک والجواب ان هذا القاعدة  
 اکثریۃ لا کلیۃ الا ترى ان الرجل اذا قعد فی جمیع اجزاء البیت التي ہی جزء من الدار یصح نسبت القعود  
 الی جمیع اجزاء البیت بقوله قعد فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح نسبتہ الی الدار بقوله قعد فی جمیع اجزاء  
 الدار فیحوز ان یكون ما بعد دخلت من هذا القبیل **قوله** دخلت البلد لعنک صد الد<sup>۱۰</sup> علیہ الذہب

۱- جاعاً ۲- مبہم ۳- مبہم ۴- المص ۵- المص ۶- المد ۷- مصد ۸- المصد ۹- مصدر ۱۰- صد



عن الانتقال من الخارج الى الداخل وهو ليس بخارج كما قال الشارح اذا قال اللد خل في البلد **قوله** فيكون  
اشارة الى انه لا خلاف هنا فيما بعد خلعت لان قوله على الاصح صفة للاستعمال **قوله** ونقل عن سيويه  
ان استعماله خلعت مع في شاذ فعلم ان الاصح استعماله بدن في **قوله** بلا شريطة الخ جواب السؤال قوله  
ولعامر مضمون مستدل لان قوله على شريطة التفسير مستغن عنه فلا حاجة اليه لانه لما كان مفعولاً على شريطة التفسير  
فهو لا يكون الا مضمون الجواب بقوله بلا الخ **قوله** كما مر في المفعول به من اختيار النصب الرفع وقد سبق ايضاً ما يجب  
نصبه يستوفيه الامران فيختار الرفع في يوم الجمعة صحت فيه ويختار النصب في نحو ايوم الجمعة صحت فيه اذ ايوم  
الجمعة سرت فيه مثال ما ليس المفسر بالصفة كل يوم الجمعة صحت فيه في الصيف ومثال ما يستوى فيه الامران  
نحو زيد يسير ويوم الجمعة سرت فيه ومثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه **قوله** اي لقصد  
تحصيله الخ جواب سواله وهو ان التعريف ليس بجامع لانه خرج عن التاديب في نحو ضربت تاديباً لان  
المتبادر من قوله لاجله انه فعل بسبب وجوده والتاديب ليس كذلك لانه فعل لقصد تحصيله لا  
بسبب وجوده فاجاب بقوله اي لقصد الخ يعني ان التعريف اعم فانطبق المحد على المحد **قوله**  
اي حد الخ جواب سواله وهو ان التعريف لا يصدق على فرد من افراد المحد دلان المراد من الفعل الفعل  
الاصطلاحي وهو مشتمل على الحد والنسبة والزمان وهو لم يفعل لاجله اجاب بقوله احدث في  
يتناول المفعول لمثل الفاعل نحو زيد ضارب عمر تاديباً **قوله** اے ملفوظ وانما فيه المذكور بالملفوظ  
ليكون اشارة الى ان المراد بالمذكور الذي مصدركه الذكر بكسر اللام لان الذكر يضم اللام لا التعقل  
فيصدق التعريف على التاديب في نحو اعجبني التاديب لان فعله متعقل في هذا التركيب و  
هو ضربت زيداً تاديباً **قوله** حقيقة احكاما جواب سواله وهو ان المتبادر من المذكور  
الملفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف للتاديب في جواب من قال لم ضربت زيداً لانه مفعول  
له مع انه لم يذكّر الفعل له اجاب بما ترى **قوله** احتراز عن مثلاً اعجبني الخ وانما احترازه لانه فاعل  
لا اعجبني فعله ليس بمذكور هو الضرب الذي فعله لقصد تحصيله في نظر لان التاديب انما يخرج  
اذ اجعل من القسم الاول من المفعول واما اذ اجعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله هو  
اعجبني فعله مذكور فعل بسبب وجوده التاديب فان قلت ان المراد انه المفعول لما فعل لاجله  
فعل فاعله مذكور وحينئذ لا بد ان يكون المفعول غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبني التاديب  
لانه فاعله قلت حيزاً استدل به قوله المذكور لان التاديب في اعجبني التاديب خرج بدنه فالجواب عن  
اصل السؤال ان التاديب في المثال اذ اجعل من القسم الثاني من المفعول ايضاً خارج بقوله مذكور لا  
التعجب لا يكون الا بعد حصول التاديب حصوله لا يكون الا بالضرب والشم وغيرهما كرفع الرحمة  
فلا يكون في فعله مذكور **قوله** في الجملة يعني في تركيب اخر كما في ضربت زيداً **قوله** مثال  
لما فعل الخ جواب سواله وهو ان تعد الامثلة باطل لان الغرض منه توضيح الممثل والمثال الواحد  
كاف في التوضيح فلا حاجة الى ايراد المثالين فاجاب بما ترى **قوله** فان التاديب الخ فان قيل

حاشیہ شریعہ ملاجی

ان التادیب عین الضرب لانهما عبارتان عن استعمال الخشبة في المحل المعين لكن مغايرتهما بالاعتبار  
لان هذا الفعل بعينه من حيث انه يؤلم يسمى ضربا ومن حيث انه سبب لا تصاف المضرب بالاخلاق  
الحسنة يسمى تاديبا فكيف يحصل به اجيب بان يحصل بهما تضمنه التاديب هو التاديب وانما نسب  
التاديب لتضمنه التاديب ويكنى بامتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النخاعة فالجواب  
اننا لانسلم ان التاديب عین الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سببا لاحداث وسيلته **قوله**  
واقائل فيلشارة الى ان قوله خلافا مفعول مطلق يخالف ثم المصداق مع الفعل في محل الرفع خبر لقوله  
لقائل **قوله** ظاهر فيلشارة الى ان خلافا مفعول مطلق للنوع لان الخلاف على نوعين ظاهر وخفي مرادنا  
هو الاول وايض جواب سواله وان الخلاف مصداق القاعدة في انخفاض فاعلا لاضافة نحو سبحان الله  
او باللام نحو حملا له جب حذف فعله الشارح ذكر فعله حاصل الجواب ان حذف الفعل واجب ذالممكن  
مطلقا للنوع وههنا النوع يعنى ان خلاف المصنوع ظاهر **قوله** يخالف خلافا ظاهرا ولا يظهر ان  
ينسب المخالفة الى الزجاج بان يقال يخالف الزجاج لهذا القائل خلافا لان النخاعة اصل والزجاج فرع  
والخلاف انما وقع من الفرع لا من الاصل **قوله** لا حاجة الى هذا التقدير فان لفظ يخالف في قول الشارح  
على صيغة المجهول والجار والمجرور عن قوله للزجاج صفة لقوله خلافا **قوله** من غير لفظه جواب سواله هو  
معنى ضربت مشتملا على الضرب على التاديب فكيف يكون التاديب مفعولا مطلقا لقوله ضربا اجاب بقوله من  
غير لفظه اي مغاير للفظ الفعل **قوله** ادبته بالضرب تاديبا فحذف الفعل هو ادبت للاختصاص دون  
التاديب هو الضرب ولو حذف فالتاديب هو الضرب لم يعلم ان التاديب باى شئ حصل ثم بعد حذف الفعل  
اقیم المصداق مقامه فصارت قد يه ضربت تاديبا وقس على هذا البواقي من الامثلة **قوله** وجبت  
الخوفية نظرا لان المفعول مغاير بالذات للمجهول فكيف يصح ان يكون مصداقا مغايرا للفظ فعله مع انه لا بد من  
اتحاد المعنى بينهما اللهم الا ان يراد بالجن اثر الكيفية القائمة بالنفس هو القعود عن الحر كما يراد بالشجاعة  
الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام **قوله** اشترط انتصاب الخ جواب سواله هو ان تقدر  
اللام شرط انتصاب المفعول لا للنصب بالنصب هو الحركة الحاصلة بالعامل وهو لا يحتاج الى الشرط  
اجاب بقوله اشترط انتصاب الخ اوفر النصب بالانتصاب اشادة الى ان اضافة النصب الضمير من اضافة  
المصداق الى المفعول دون الفاعل لان الغريباتى النصب لانه ياتي النصب الى الغير **قوله** لا شرط كون الاسم  
الخ جواب سواله هو ان الاصل في الكلام لا يجوز فينبغي ان يقول شرطه تقدير اللام اجاب بقوله لا شرط كون  
الخ **قوله** فالسمن الخ بفتح السين وعن **قوله** الزائر الخ منصوب على المفعولية بالاكرا  
المضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور **قوله** عند اي عند المصريح **قوله** وخص اللام  
الخ جواب سواله هو ان المفعول له كما يحى باللام كذلك يحى بمن الباء وفي فواجره تخصيص  
اللام بالذکر ولم يقل تقدير اللام ومن والباء وفي اجاب بقوله وخص اللام بالذکر  
الخ **قوله** اي لاجلها اما متعلق بمجموع الامثلة الثلاثة او بالاخير فقط **قوله** ولما



كان تقدير اللام جواب سوال وهو ان الاصل لا يجازوا الاختصاص فلم قال المصنف فيما بعد انما يجوز حذفها  
 ولم يقل وانما يجوز بارجم الضمير في يجوز الى تقدير اللام مع انه اخصر اجاب بقوله ولما كان وحاصل  
 الجواب ان تقدير اللام عبارة عن حذفها في اللفظ وابقائها في النية اي عبادة عن مجموعهما فلو اكتفا باجاء  
 الضمير الى تقدير اللام لتوهم ان في النية محتاج الى الشرط والامر ليس كذلك بل المصنف ان حذفها عن اللفظ  
 محتاج الى الشرط دون بقائها في النية فلهذا هو هذا الوهم قال وانما يجوز حذفها والفرق بينهما ان التقدير  
 الاسقاط في اللفظ دون النية والحذف الاسقاط مطلقا سواء كان منويا في النية او لا وقيل الاسقاط  
 مطلقا اي من حيث اللفظ والنية اي نسيانها **قوله** الى شرط اي لا يحتاج الى الشرط لابقائها في النية  
 اصل فلا حاجة الى الشرط لان النكتة للفائدة لا للقادر الايتان بالاصل اول **قوله** فيجوز فيه اشارة الى ان المراد  
 بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص **قوله** عما اذا الخ ينبغي ان يفهم احترازا عما اذا كان غير فعل ليشتمل نحو  
 جئتك للسواد ايتنا ولا احترازا فمثلا جئتك للعلم والكتابة بعد اطلاق العين عليها عرفا لا انه اراد من  
 العين ما ليس بفعل **قوله** اي اتحدت عليه الخ تنقضي بقوله نعم المراد الى الذي حاجر ابراهيم ربه ان اتاه الله الملك  
 فان قوله ان اتاه الله الملك دفع له مع انه حذف اللام وفيه على الفعل والمفعول مغايرتان فاجواب ان حذف  
 المفعول جائز بعد اتحاد فاعلهما ان لم يكن مصدا ابان ان كان مصدا ابان فلا يشترط اتحاد الفاعل بل يحذف  
 اللام مطلقا سواء اتحد الفاعل ولا لان حذف حرف الجر من ان ان قياس **قوله** بان يتحد فاعله الخ  
 جواب سوال هو ان التبادر من قوله مقدار ناله في الوجود الاتحاد الزمانية فيخرج عنه قعدت عن الحرب جينا  
 لان زمان الحربين غير زمان القعد لان الحربين موجود في زمان قعوده وغيره فاجاب بقوله بان يتحد الخ  
 حاصله ان المراد بالمقارنة في الوجود اعم من ان يكون زمان وجودهما متحدا او يكون زمان وجود  
 احدهما بعضا من زمان وجود الآخر **قوله** الا باعتبار ثما علم ان مفهوم الضرب التاديب  
 متغايران لان الضرب حدث صدك عن الاعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان كان مؤلها المضرب  
 والتاديب حدث صدك من الشخص سواء صدك من اللسان او غيره وكان سببا لاتصاف المفعول باخلاق  
 الحسنة والتاديب يصدق على الضرب دون العكس **قوله** وانما اشترط جواب سوال وهو ان نصب  
 الاسم انما يكون باعتبار انه جزء من الفعل او باعتبار العلاقة والامر ليس كذلك لان المفعول له ليس جزء  
 من الفعل ولا علاقة بينهما ايضا اجاب بقوله وانما اشترط وحاصل ان العلاقة موجودة وهو التشبيه  
**قال المفعول معه** زيد عليه ن كنهته معه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان الالف اللام  
 الداخلة على لفظه موصولة بمعنى الذي ولفظ المفعول بمعنى فعل المفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا  
 مرفوعا وهما منصوبان فاجاب عنه الفاضل الهند بقوله هذا من قبيل قد جيل بين العير النزان حاصله  
 ان لفظ المفعول ليس بمسند الى كلمة مع بل هو مسند الى المستكن فيه فصا بمعنى الذي فعل فعل بصاحبه كما  
 في قوله قد جيل بين العير النزان فقول جيل فعل ماض مجزوم بمنزلة قيل مسند الى ضمير مصدق وهو الجملولة فصا  
 المعنى قد جيل الجملولة ولا يصح اسناد الى كلمة بين لانه ظرف الظرف لا يكون الا من المنصوب ولا يقوم مقام الفاعل

ان ضمير المصدر محطال الى المصدر وصل  
 جمل المفعول

ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل من غير قيد مخصوص غير جائز فتبقى الاعتراض على المصنف قول ٦  
 الشتم الذي فعل المصاحبة للرد على الفاضل الهندى حاصل الشان لفظ المفعول مسندا الى كلمة مع التي عبر عنها  
 الشارح بالمصاحبة لكن نصب باعتبار انه لازم النصب النخاة قد جوزوا اسناد الفعل الى لازم النصب تركه منصوبا  
 جريا على ما هو عليه الاكثر قيل ان الاعتراض كما ورد على المفعول مع كذا لا يرد على المفعول به وفيه فلم  
 له يتعرض لهؤلاء قلنا لو تعرض اليها ليقع الاعتراض على المفعول مع كذا **قوله** على قراءة ٦٦  
 النصب جواب سوال وهو ان بين في بديكم مقرو وبقراءتين منصوب عند البعض مرفوع عند البعض  
 فباي قراءة اخذ جاب بقوله على قراءة النسخ حاصله ان الاستدلال به بناء على من ذهب من قراء  
 بالنصب **قوله** هذا الراي شريف جدا باعتبار ان فيه اقامة الشيء الذي هو محل الفائدة مقام الفاعل  
 وذلك الشيء هو لفظ مع لان به قد تميز عن المفعول المطلق وبه وله وفيه وايضا ان هذا الراي كان  
 خاليا عن التكلف الذي ذكره الفاضل الهندى وايضا ان جعل المصنف مسندا اليه من غير قيد  
 التخصيص غير جائز فان قيل ان بين قول الشارح لازم النصب وبين قوله على ما هو عليه في الاكثر ٦  
 تناقض لان يفهم من الاول ان النصب لازم مع لا يفتك عن في وقت من الاوقات ويفهم من  
 الثاني انه منصوب في الاكثر ويفتك عن في بعض الاوقات قلنا ان اللزوم على نوعين لزوم منطقي  
 ولزوم عرفي والاول عبارة عن امتناع انفكاك اللزوم بعد تصويب الملزوم والثاني عبارة عن ان يكون  
 بين اللزوم والملزوم علاقة صحيحة لا يتقالا وههنا من قبيل الثاني وهو موجود لان كلمة بين اذا ٦  
 اطلق ينقل الى هن الى انه منصوب **قوله** لمصاحبة مع فعل وفيه احتراز عن قوله كل اجل وضعية  
 لان الوضعية مذكورة بعد الواو التي بمعنى مع لكن ليس بمصاحبة مع مع فعل **قوله** لاجل مصاحبة  
 النسخ فيلشارة الى ان اللام في قوله لمصاحبة اجلية والمصاحبة علة غائية للذكر بعد الواو **قوله**  
 استوى الماء والخشبة في العلوى اصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة  
 هناك مقياس يعرف بها قد ارتفع الماء وقت زيادته ١٢ عبد الغفور **قوله** وسواء كان فيه ٦  
 اشارة الى ان نصب قوله لفظا ومعنى بناء على انه خبر كان المحذوف **قوله** اى لفظيا  
 جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون خبر كان محمولا على اسمها وههنا لا يصح الحمل فاجاب  
 بقوله لفظيا حاصل ان الخبر مجذوف ياء النسبة فيكون جار مجرئ المشتقات فيصح الحمل **قوله**  
 اى بعنوان جواب سوال مثل ما مر لان وانفا **قوله** والمراد بمصاحبة جواب سوال وهو انه ينقص  
 بعمر في جاء في زيد وعمر فانه مذكور بعد الواو مع مصاحبة مع فعل في الصدور ومع ذلك  
 انه ليس بمفعول مع جاب بقوله والمراد حاصله ان لا نسلم انه مصاحب بمفعول الفعل لان الاعتبار  
 في المصاحبة الاشتراك في اصل الفعل في الزمان والمكان الواحد كما قاله الشارح وههنا اتحاد  
 الزمان والمكان ليس بشرط فيه لانه يجوز ان ينجى زيد في وقت والعمر في وقت اخر **قوله**  
 واعلم ان من ذهب الى النسخ على بعض النخاة كعبد القاهر ليجر جاني حيث جعل مع فعل



منصوب بالواو ووجه الزمان والواو عمل خفيف لانها حرف بخلاف لفعل لانها عامل قوي **قوله** الخ  
وانما وضعوا الخ جواب سوال وهو ان المصاحبة هو المعنى الحقيقي لكلمة مع والواو مع مجازى فمن  
اي جهة عد عن ذكر مع الى ذكر الواو فاجاب بقوله وانما وضعوا الخ **قوله** واصلاها جواب سوال وهو انما  
الوجه لتخصيص الواو عن سائر الحروف مع ان سائرهما ايضا اجاب بقوله واصلاها حاصل الزا صل  
ذلك الواو اجمع ثم في المفعول مع مع والجمعية تناسب المعية المستلزمة للجمعية **قوله** اي وجد  
الخ فيه اشارة الى ان لفظا كان تاما لاناقتة **قوله** امايد على الخ حدث جواب سوال وهو ان جواز  
الوجهين او تعين احدهما كمايجب في المفعول مع الذي ذكر مع الفعل كذلك يجزى في المفعول مع الذي  
الذي ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما ايضا في الوجه لتخصيص لفعل اجاب بما ت  
**قوله** وغيرها كاسم التفضيل وظروف الزمان والمكان والالة **قوله** لم يجب جواب سوال وهو  
انه ينقض بعمرو في نحو ضربت زيدا وعمرا لانهم مذكور بابعلا لواو والفعل فيهما اللفظ وعطف جائز  
مع انه لا يجوز فيه لوجهان اجاب بقوله لم يجب وفي هذا التركيب لعطف واجبا لان الاصل في هذا  
الواو والعطف وانما عدل عنه الى النصب للتخصيص على المصاحبة لا يمكن تنصيب لنصب المصاحبة في  
المثال المنفرد لان النصب العطف اظهر اجاب **قوله** لم يمتنع جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جئت وزيدا  
لان في هذا التركيب لم يجب العطف فيه مع انه لم يجز فيه لوجهان بل تعين النصب **قوله** اي لم يمتنع وفي هذا  
التركيب العطف ممتنع لعدا تأكيد المتصل بالمنفصل وعدا الفصل فلم يجز فيه الوجهان بل تعين النصب **قوله**  
لوجوب العطف فيه انما يعدل عن ليد ما بعد على المصاحبة والنصب في هذا التركيب لا عليه لا يعلم ان نصب عمرو  
في هذا التركيب من جهة انه مفعول مع او من جهة انه معطوف على زيد فتعين للعطف فان قيل انه ينقض بنحو كفاك  
وزيدا داهم فان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لانه لا يعلم ان نصبه من جهة انه معطوف على الضمير المنصوب او  
من جهة انه مفعول مع فينبغي ان يكون العطف اجبا والا لم يزل كذلك قلنا سلمنا ذلك لكن ان ضمير كفاك  
وان كان ضمير فضلة لكنه متصل بالفعل لشد اتصاله فصار كالجزم من الفعل فلم ينتقل ان هن الى العطف  
بل المتبادر ان زيدا منصوب على انه مفعول مع **قوله** العطف النصب فعلمنا ان الوجها تشبیه هو عبارة  
عن الدليل وليس ههنا دليلان فاجاب بما ترقى **قوله** على المفعول يعني ان المراد بالنصب هو النصب على المفعول  
لسوق الكلام فيها **قوله** جائز ان جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان جزء شرط وجزاء الشرط يكون جملة والوجهان  
مفرد فاجاب بقوله جائز ان حاصل ان قوله فالوجهان مبتدأ مخذ والخبر فالجزء جملة اسمية **قوله** با  
رفع على العطف اي عطف زيد على الضمير المتصل لتأكيد بالمنفصل لكنه لا يتلزم من التأكيد استقلاله  
ليصح العطف لان المنفصل شيء والمتصل شيء اخر لا ان يقالا هما في الحقيقة شيء واحد او لانهما ضمير  
المستكمل فلما كان المنفصل مستقلا لزم عنه استقلال المتصل من جهة فيصح العطف عليه يرد عليه انه  
لم لا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل مع قرينة استقلاله من كل وجه واجيب عنه بانه لو عطف عليه  
لزم ان يكون ايضا تأكيد للمتصل بالمنفصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه هو لا التأكيد يكون

و انما وجب العطف لان الاصل في الواو العطف

قسماً لفظ و معنوی کما عرف فی موضعہ ہولیس بواحد منہما **قولہ** او ان لم یجز الخ جواب سوالین ۶  
 احد ہما ان الاستثناء من علی الاستفاد من قول الشارح لم یجب تفسیر قول المص جاید علی ان المستثنی  
 وجوب العطف وان کان العطف واجباً فیکف تعین النصب و کیف یطابق مثال المص بجئت وزید لان  
 المثل وجوب العطف فی المثال العطف متمتع وثانیہا ان قولہ والا شرط وهو لا یكون الا جملة وهو حرف  
 الاستثناء ہنا فاجاب بقولہ ان لم یجز الخ العطف حاصل فی فعل الا ولا نالنا ان الاستثناء من علی  
 الوجوب بل هو استثناء من الجواز فالاستثناء علی جواز العطف واذا کان العطف متمتعاً تعین النصب  
 وطابق المثال مع المثل وحاصلہ فی الثاني ان قولہ الامعناہ الاصل وان لم یجز الخ العطف واذا کان کذلک  
 کلن الشرط جملة فعلية **قولہ** بل یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ ان یجز بمعنی لم یجب بالامکان العام  
 المقید بجانب العطف فینتقض بخوجئت انا وزید بانه لم یجب العطف فیہ مع انه لم یتعین النصب فیہ  
 بل جواز الوجهین فاجاب بقولہ بل یمتنع حاصلہ انا لا نسلم ان لم یجز بمعنی لم یجب بل بمعنی یمتنع و فی  
 هذا المثال لم یمتنع العطف فلہذا جاز الوجهان فیہ **قولہ** ای امر الخ جواب سوالہ ہوان کان تامر  
 بمعنی وجد والفعل فاعلہ ہو ذوالحال <sup>لفظ</sup> <sup>۱۲</sup> معنی حال منہ والحال محمول علی ذی الحال ہنا لا یصح الحمل  
 لان المعنی مصدق وهو لا یحمل الا علی افرادہ الفعل لیس من افرادہ فیکف یصح الحمل فاجاب بقولہ ای  
 امر حاصلہ ان المعنی حال باعتبار الموضوع وهو امر **قولہ** معنویا جواب سوالہ ہوان اذ کان صفة امر  
 فالصفة ایضاً محمولة علی الموضوع ہنا لا یصح الحمل فاجاب بقولہ معنویا **قولہ** مستنبطاً عطف تفسیر  
 لقولہ معنویا **قولہ** ای لم یمتنع جواب سوالہ ہوان قولہ جاز العطف بمعنی لم یجب العطف بالامکان  
 العام المقید بجانب العطف فینتقض بنحو ما شانک وعمر افا نہ لا یجب العطف فیہ ہذا المعنی مع انه  
 لم یتعین فیہ العطف بل لا یجوز فضلاً عن التعین فاجاب بقولہ ای لم یمتنع الخ اشارة الی ان المراد هو  
 الامکان العام المقید بجانب الوجود فعلى العطف لیس بضرر وای سوء کان وجودہ ضرراً وای لا  
 فقال لم یمتنع لیس صدق قولہ تعین العطف **قولہ** ای وان لم یجز الخ جواب سوالہ علی نحو ما اطلق  
 فیما مر انہ انما فسرہ بقولہ وان لم یجز لان الشرط لا یكون الا جملة ثم اضرب عنہ بقولہ بل یمتنع لان لم یجز  
 بمعنی علی الوجوب **قولہ** فانه الخ ہذا دلیل لتطبیق المثال مع المثل **قولہ** ولم یجز جواب سوالہ ہو  
 انه لم لا یجوز عطف عمر فی المثال الثاني علی الشان فاجاب بقولہ لم یجز حاصلہ انہ لو عطف علیہ یجاء  
 المعنا ذالمعنی چوما شانک ونفس عمر و سوال السائل عن شانہما الا عن شان احد ہما ونفس الآخر **قولہ**  
 اذ السؤال عن شانہما قیل ینبغی ان یعطف علی الشان بخلاف المضائق قد یردہ ما شانک و شان عمر قلنا  
 فعلی ہذا یكون السؤال عن الشان للتعلم و ہذا لیس بمقصود المقصود هو السؤال عن شان احد قیل  
 یعلم من عبارة الشارح اعنی قولہ اذ السؤال عن شانہما ان المقصود هو السؤال عن الشان  
 المتعدد فعلی ہذا لا یطابق الی لیل علی المدعی قلنا ان لقولہ عن شانہما  
 معنیین احد ہما هو السؤال عن الشان المشترك بینہما والثانی هو السؤال عن شان زید مستقلاً وعن



شان عدم استقلال المراد ہما سوال اول **قولہ** واما حکمنا بمعنویۃ الخ فیہ تبادرۃ الی ان قولہ لان  
 المعنی ما تصنع دلیل للمدعی المخذوفہ وهو معنویۃ الفعل قال المصنف لان المعنی الخ اللام عوض عن المضایع  
 تقدیرہ لان معنی الامثله **قولہ** وما یماثلہ جواب سوال ہوان التقرب غیر تام لازال مدعی معنویۃ  
 الفعل فی الامثله الثلثۃ والدلیل یثبت المدعی فی المثالین الاخرین لان قولہ ما تصنع انما یكون معنی لہما لا  
 لا دل بل معنی الاول ما یصنع اجاب بقولہ ما یماثلہ یعنی العبادۃ علی حذف المعطوف **قولہ** الحال فی اللغۃ  
 الانقلاب فی الاصطلاح ما یبین ہیئۃ الفاعل **قولہ** لما فرغ الخ هذا ترغیب للمبتدئ یعنی یرید غیبہ  
 بسبب ان یشعر فی بحث جدید قیل ان تعریف کمال لیس بجامع لعدا صدقہ علی اکابر فی جامع زید اکابر  
 غلام لانہ حال لہم یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول ولا کلاهما قلنا انہ قد مر تعریفہ بمحذوف المعطوف  
 تقدیرہ ما یبین ہیئۃ الفاعل والمفعول ولا کلاهما وما یتعلق بہما ثم قال الشارح ای من حیث ہو فاعل  
 جواب سوال ہوان التعریف غیر مانع لانہ یرید خرفیہ صفۃ الفاعل والمفعول بہ نحو جاء فی زید العاقل وادیت  
 زید العاقل فانہا ایضین ہیئۃ الفاعل والمفعول بہ مع انہ لیس بمحال فاجاب بقولہ ای من حیث الخ حاصلہ  
 انہا تخرج بقید الخیثیۃ فانہا دالت علی ہیئۃ الذات مطلقا لان حیث انہ فاعل ومفعول بہ لا یصحۃ تد  
 علی معنی فی متبوعہ سواء کان ذلک المتبوع فاعلا ام لا الا ترى ان اتصاف زید بالعاقل جائز سواء ذکر  
 معہ لفظ جاء فی او لا بخلاف الحال فانہا دالت علی ہیئۃ الذات لا مطلقا بل من حیث انہ فاعل ومفعول  
 بہ **قولہ** کما هو الظاہر جواب سوال وہوان الھیئۃ ذکر مطلقا غیر مقید بقید الخیثیۃ فمن این یعلم  
 قید الخیثیۃ فاجاب بقولہ کما هو الظاہر الخ ووجہ الظہور ان هذا المقام مقام التعریف قید الخیثیۃ  
 مراد فی التعریف انما حد فکفاء بالاشہار لکن یرد علی تعریف الحال ان ذکر کلمۃ او منافی للتعریف لان  
 التعریف للامتیاز کلمۃ والتشکیک والتردید اجیب بانہا ہنہا للتوہید لا للتردید فلا ینافی التعریف  
 فانقل هذا مخالف لہا صرح بہ الشارح فیما بعد بقولہ هذا التردید علی سبیل منع الخلو قلنا سلہنا انہا  
 للتردید کما قلت لکن التردید علی نوعین تردید فی العلم وتردید فی النوع والمنافی للتعریف القسم  
 الاول لا الثانی ومرارہ الشارح بالتردید النوعی **قولہ** هذا التردید الخ جواب سوال وہو نہ یخرج  
 عن التعریف اکین فی نحو ضر زید عمر اکین لاز کلمۃ او لاحد الامرین المذکورین الخ اما ما یبین  
 ہیئۃ الفاعل فقط والمفعول بہ فقط لا مجموعہما فاجاب بقولہ هذا التردید الخ حاصلہ ان را کین انما  
 یخرج اذا كانت کلمۃ او لا تفصل الحقیقۃ وہنہا لیس کذلک بل لمانع الخلو **قولہ** سواء کان فی اشارۃ  
 الی ان لفظا ومعنی خبر لکان المخذوف **قولہ** الفظیاجواب سوال مثل ما مر **قولہ** ومنطوقہ مصدک  
 ممیہ بمعنی النطق تفسیر لقولہ لفظ الکلام یعنی یرید فاعلیۃ الفاعل ظاہر فی الکلام کما فی قولہم  
 جاء فی زید اکابر وھکذا فی المفعول بہ مثل ضربت زیدا قائما **قولہ** سواء کان مملووظین الخ جواب  
 سوال وہوان قائما فی نحو زید الدائم قائما حال عن الضمیر المستکن فی الطرف لیس فاعلیۃ  
 المستکن بمملووظۃ فاجاب بقولہ سواء کان الخ والمستکن مملووظ حکما وفا علیۃ باعتبار

بجای

لفظ الكلام وهو في الدار قائما ومثالا المفعول المفعول ظاهرا وحكما نحو قوله **فمحمدا** وهو مفعول  
 به معنى اي ما يماثلها فعلا ومثالا الفاعل المعنوي نحو قوله **والنون** زائدة لان في ظاهر التركيب خبر  
 المبتدأ وهو هي الخ لكن في المعنى فاعل الفعل محذوف وهو متين فافهم ومثالا المفعول المعنوي نحو هذا زيد  
 قائم فافهم **قوله** معنوي لجواب سوال مثله ما مر من غير مرة **قوله** باعتبار معنى آبا اعتبار الفعل  
 المفهوم من لفظ هذا عنه اشيرا وابنه الاول مفهوما من الثالث الثاني مفهوما من الهاء فصار المعنى اشير  
 زيد قائما مفعولية زيد ههنا باعتبار المعنى **قوله** والمراد جواب سوال **قوله** هو انه قد يقع الحال عن المفعول  
 معه نحو جئت انا وزيدا راكبا مع انه ليس بمجال عن الفاعل والمفعول به بل هو حال عن المفعول معه وهو  
 زيد اجاب بقوله والمراد الخ حاصله انما يقع الحال عنه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به بل صاحبه  
 اياه في صدر الفعل عنده وقوعه عليه **قوله** وكذا للمفعول المطلق جواب سوال وهو انه قد يقع  
 الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا مع انه ليس بمجال عن الفاعل والمفعول به بل اجاب  
 بقوله وكذا الخ حاصله ان الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا بجعله في معناها فلا  
 يقال ضربت الضرب شديدا لا بتاويل حدثت الضرب شديدا فيكون حاله عن المفعول به لفظا او  
 حكما اما لفظا فلان الضرب مفعول به بتاويل ضربت الضرب شديدا بمعنى حدثت الضرب فان العامل  
 فيه حدثت دون ضربت فصار مفعولية باعتبار اللفظ والنطق واما حكما فلان العامل فيه  
 مفعول حكما **قوله** وكذا زيد خلا الخ جواب سوال وهو انه قد يقع الحال عن المضاف اليه كقوله تع  
 بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وقوله تع **يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** فاجاب بقوله وكذا  
**قوله** يصح حذفه وقام الخ وانما يقع المضاف اليه مقام المضاف لان متابعه الملة متابعه ابراهيم  
 وكذا اكل لحم اخيه اكل اخيه لان اللحم عين اخيه **قوله** او كان المضاف جواب سوال وهو ان مصبحين  
 في قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حاله عن هؤلاء اضيف اليه لفظ دابر الدابر ليس بفاعل  
 ولا مفعول بل هو اسم ان ولا يصح حذفه واقامة هؤلاء مقامه مع انك قلت فيما سبق ان الحال عن  
 المضاف اليه انما يصح اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا ويصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه  
 فاجاب بقوله او كان حاصله ان لا نسلم ان دابر ليس بفاعل بل هو فاعل حكما لانه مفعول ما لم يسم  
 فاعله للضمير المستكن في قوله مقطوع **قوله** ولو قرأ الخ والغرض من هذه العبارة رد  
 على بعض الشرح كفاضل الهندك فانهم اجابوا عن الاشكال الوارد بالحاصل من  
 المفعول معه والمفعول المطلق بان قوله ما يبين الخ على صيغة الماضي المعلوم اعني  
**لنرى** وهو ان تعريفه ليس بمجامع بعد صدق على راكبا في بحث زيد راكبا وعلى شديدا في ضربت ضرا  
 شديدا وعلى حنيفا وميتا في قوله تع بل نتبع ملت ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا وعلى مصبحين في قوله تع  
 دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لان هؤلاء احوالهم يبين هيئة الفاعل والمفعول به هيئة المفعول معه كما في الاول المفعول المطلق كما في  
 الثاني المضاليه كما في الثالث والرابع والمفعول المسمى فاعله كما في الخامس اجاب بقوله والمراد الخ ۱۲ مفتي عبد الرحيم



تین من باب تفعل و صا را الهيئة فاعله الجار المجزئ متعلق بقولتین <sup>عطف</sup> اویتین علی صیغۃ المضارع  
 للجهول من باب لتفعل والجار والمجزئ متعلق بقوله یبین لغو الضمیر الی کلمۃ ما لیتبط الصلۃ بالصوم  
 او الصفة بالموصوف اذا کان كذلك فینبغ ان یقال المفعول مطلقا عن قید فیتنا ولا المفعول المطلق  
 والمفعول معر یض فلا حاجة الی تعمیم الفاعل والمفعول من الحقیقۃ والحکمۃ کا قال الشاذ ووجه  
 الدان فیما قالوا ارتکاب امر یجید عن وجهین احدهما تعلق الجار المجزئ بالبعید والثانی ادجا  
 الضمیر الی ما فی متعلق الصلۃ والصفة لا فی نفسهما وایضاً ان فیما قالوا وان دخل الحال عن  
 المفعول المطلق ومعد لکن لا یدخل الحال عن المضاف الیه فی الضرورة یمتاز الی تعمیمها  
 الی الحقیقۃ والحکمۃ لیدخل ما وقع حالا عن المضاف الیه **قوله** مثالا اللفظ الخ جواب سوال  
 وهوان المصنف فی صد بیان القواعد لا الامثلة فالمناسب ان لم یدکر المثال وان ذکر  
 فی بعض المواضع للتوضیح فامثال الواحد کاف للتوضیح فلا حاجة الی الامثلة الثلاثة فاجاب  
 بقوله مثالا اللفظ الخ حاصله ان تعد الامثلة باعتبار تعد المثل **قوله** مثالا اللفظ جواب سوال  
 مثلاً امر وایضاً فیراد علی المصحح حيث ذکر فی شرح الامالی للکافی انه مثال للحال عن الفاعل المعنوی  
 لان تعلق الجار والمجزئ وليس من ضروریات متعلقات معنی الكلام لانه کما یصح قوله زید  
 استقر فی الدار كذلك قوله زید فی الدار ولها لم یکن من ضروریات صا را بمنزلة المعنی المفهوم من  
 فیوی الكلام ووجه الدخول ان المعنی المفهوم عبارة عن عک الذکر الصریح والتقدیر و  
 متعلق الجار والمجزئ من قبیل الثاني **قوله** مثالا الخ جواب سوال مثلاً امر **قوله** ولا شک  
 .. جواب سوال وهوان هذا مبتدأ وزید خبره ومفعولیته باعتبار معنی الاشارة و  
 التنبیه المفهومین من لفظ هذا لان معنی قوله هذا زید ای انبه زید او اشیر زید فخر صا  
 هباً مقدّین فی نظم الكلام اذا کان مقصود المتکلم اخبار بهما عن نفسهما فاذا کان الامر كذلك  
 فلا یكون المفعول معنویاً لان مفعولیته یفهم من لفظ هذا فكیف یصح قوله لان مفعولیته زید لیس  
 باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه وتقدير الجواب ان ما یقصد به المتکلم هو الاشارة والتنبیه  
 مطلقاً لا التنبیه والاشارة المنسوبین الی المتکلم حتی یقد فی نظم الكلام اشیر وانبه ویصیر  
 زید مفعولاً به لفظاً بل هما خارجان عن منطوق الكلام ومفهومان عن فحواه فلا یكون منطوقین  
 بل مفهومیین **قوله** المعتبر لصحة الخ جواب سوال وهوانه اذا لم یکنوا منطوقین فخر لا حاجة الی اعتبارها  
 اجاب بقوله المعتبر الخ **قوله** اما الفعل الخ جواب سوال وهوان المقرر فیما بینهم ان المعطوف اذا کان باما  
 فتقدیر المعطوف علیه باما الاخری اجب اذا کان با و فاولی وهنا عطف المصم قوله وشبهها ومغاه  
 با و لم یصد المعطوف علیه باما وفيه تری الاولی اجاب بقوله اما الخ حاصله ان التقدير اعم من  
 ان یكون حقیقۃً وحکماً وهما من قبیل الثاني **قوله** الملفوظ جواب سوال ۲۲





لان غالبیہ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن التخلف فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ لانہا مقتضیۃ للتخلف  
والشرطیۃ یقتضی للزوم و بینہما منافاة فأجاب عن الفاضل الہند صاحب الغایۃ وقالوا انہ لیس  
بمعطوف علی الضمیر المرفوع المتصل بل علی قوله و شرطہا ان تكون نکرۃ لان قوله صاحبہا مرفوع  
علی انہ مبتدأ وقوله معرفۃ مرفوع علی انہ خبرہ وهذا الجملۃ عطف علی الجملۃ السابقۃ وهی قوله  
شرطہا ان تكون نکرۃ وحاصلہ ان قوله صاحبہا عطف علی اسم ان تكون اعنی بہ الضمیر المستتر  
فیہ قوله معرفۃ منصوب عطف علی قوله نکرۃ وتكون الجملۃ السابقۃ مع اسمہا وخبرہا خبرا  
للمبتدأ وهو قوله شرطہا فکذلک هذا ایضاً **قوله** لانہ محکوم علیہ فی المعنی فیہ نظر لان المضاف  
الیہ ایضاً محکوم علیہ فی المعنی فینبغی ان يكون المضاف معرفۃ و لیس کذلک بل یمکن ان يكون نکرۃ  
نحو غلام رجل **قوله** ای لیس اشتراطہا جواب سوال وهو ان تقید الشرط بكون صاحبہا  
معرفۃ غیر جائز لان غالبیہ کون صاحبہا معرفۃ المنبئۃ عن التخلف فی بعض المواد تنافی الشرطیۃ  
لانہا تقتضی عدم اجاب بقوله ای لیس اشتراطہا حاصلہ ان قوله غالباً قید لا اشتراط لان  
صاحبہا معرفۃ فی هذا الجواب رد علی الفاضل الہند فی الجواب عن ذلك الاعتراض من  
ان قوله صاحبہا مبتدأ وخبرہ قوله معرفۃ معطوف علی قوله و شرطہا لا علی اسم ان تكون  
حق لا یرد ذلك الاعتراض و وجه الرد ان فیہ صرف الکلام عن ظاہر و ایضاً نہ عطف  
علی اسم ان تكون **قوله** موصوفۃ قیل لو قال موصوفۃ موضع موصوفۃ لیشتمل النکرۃ المضافۃ  
لکان اولی نحو جاء فی غلام رجل را کبا قلت لو قال موصوفۃ بتاول جمیع الصور لان ذالک الحال فی جمیع  
الصور نکرۃ موصوفۃ فینبغی ان لا یحسن المقابله بینه و بین باقی الصور فان قیل لو ذکر قوله موصوفۃ  
موضع موصوفۃ لا یستغنی عن باقی الصور مع شمولہ النکرۃ المضافۃ ایضاً قلنا نعم یشتمل ذکر قوله موصوفۃ  
موضع موصوفۃ باقی الصور مع شمولہ النکرۃ الموصوفۃ لکن فی ذکر الباقی الصور فائدۃ اخرى وهی  
معلومیۃ مواضع ذی الحال نکرۃ فان قیل لم لمرید کر النکرۃ المضافۃ قلنا لشہرتہ **قوله** ان  
جعلت الخ انما قال هذا لان البعض جعلہ حالاً من ضمیر حکیم وذلك لیس مما یحسن فیہ  
لان الضمائر من المعارف و کلامنا فی النکرۃ المخصصۃ **قوله** او بعد الانقضاء الخ و لقائل  
ان یقول ان قوله او بعد لا عطف علی قوله فی حین الاستفہام وذلك صفتہ لقوله نکرۃ وهذا  
العطف غیر جائز لانہ یصیر تقدیرہ بان يكون ذوالحال فیہ نکرۃ واقعۃ بعد الا و الواقع بعد  
الا هو الحال لا النکرۃ فلا یطابق المثال مع المثل قلنا هذا من قبیل التنازع لان قوله الحال فی قوله  
او مقل ما علیہ الحال معہول لقوله مقل ما بانہ مفعول ما لم یسم فاعلہ و معہول الطرف ایضاً  
وهو قوله بعد الا فانه فاعلہ و علی هذا فقوله او بعد لا عطف علی قوله اقعة او موصوفۃ  
فیكون ظرفاً مستقراً فیصیر عملہ فی الحال التقدير احدا ما يكون ذوالحال فیہ نکرۃ کانت  
الا حالها فان قیل ان المعطوف صفتہ النکرۃ کالمعطوف علیہ الجملۃ اذا وقعت

صفة لابد فيها من العائد وههنا لم يوجد قلنا العائد موجود تقديرا فتقديره او واقعة بعد الحال  
 عنها ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حينه لا استفهام وهو ظرف لغو لان متعلقه قوله  
 واقعة والظرف اللغوي لا يعمل فكيف يكون من باب التنازع فعاد الاشكال الاول والاظهر ان يقال وهو  
 الصحيح قبل الا فطابق للمثال مع المثل ولا يخفى انه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا وقبلا الا ان خلط على  
 الحال في طول الكلام فلعله قال ذلك للاختصاص وانما قلنا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا  
 ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التكرير  
 ههنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا نقطاعها عنها قوله  
 ما جاء في الخ في اشكال وهو ان مثل ما جاء في رجل لا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل  
 الاستغراق ويمكن ان يجاب عنه بان ما جاء في رجل لا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع  
 احتمال صفتها الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق قوله غير  
 هذا الامور وهو اما نكرة محضة او معرفة والنكرة المحضة لا تقع في الحال فيجوز المعرفة وغالب  
 مواد وقوع الحال هو هذا القسم لان الصور المذكورة في كلام الشارح صور عديدة  
 فالمقابل كثيرة **قوله** حتى يقال في الاعتراض على كلام المصنف **قوله** ويحتاج عطف  
 على قوله حتى يقال فيه اشارة الى وجه الرد **قال** وادسلها العراق الخ جواب سوال وهو  
 ان العراق في قول الشاعر وادسلها العراق ووجد في قولك مرابرة وجد محالان مع انهما  
 معرفتان الاول باللام والثاني بالاضافة فاجاب بقوله وادسلها العراق **قوله** وكان المراد  
 الخ جواب سوال وهو ان نسبة الادسال الى حاد الوحش لا يصح لان الادسال لا يتصور الا من  
 ذوى العقول وهو ليس من ذوى العقول فاجاب بقوله كان المراد الخ **قوله** اي ولم يمنعها الخ  
 فيه اشارة الى ان ليزد معنى اخر غير مراد ههنا وهو الزيادة **قوله** اي ولم يخف فيه اشارة الى  
 ان للاشفاق معنى اخر غير مراد ههنا وهو الشفقة **قوله** ولعل المراد الخ جواب سوال وهو ان  
 الد خال عبادة عن شرب البعير بين البعيرين العطشانين لا الحاد الوحش فكيف يصح ذكره اجابا  
 عنه يجوابين الاول ان المراد بالد خال نفس مدخله بعضها في بعض مطلقا سواء كان من البعير  
 او من غيره والثاني بقوله او المعنى على نقص مثل نقص الد خال **قوله** فلا يرد الخ فيه اشارة الى  
 ان قوله وادسلها الخ جواب سوال تقديره ان العراق في نحو وادسلها العراق ووجد في مراتبه  
 ووجد وجهه في مثل فعلته جهلك احوال مع انها في هذه الامثلة في هذه التركيب معروفة  
 الاول باعتبار اللام والاخيرين باعتبار الاضافة الى الهاء وكاف الخطاب اجاب بقوله متاول  
**قوله** هذه الجملة الفعلية وقعت حالا الخ فتكون نكرة في المعنى **قوله** انه انفراد جواب  
 سوال وهو ان الانسليم ان وحدث مصدا للفاعل المحذوف وهو ينفرد لان ليس من باب حاصل الجواب  
 انه بمعنى الانفراد **قوله** موضع النكرة امعتركة حاصل الجواب ان اللام في الاول والاضافة



فی الاخرین زہنی وہی لا یفید التعریف لان مدخوله فی قوۃ النکرۃ فصاد العرالی بمعنی معرکۃ وھکذا  
فی الاخرین قولہ و فی المعنی نکرۃ الخ لان اضافۃ الحسن الی الوجہ لفظیۃ فلا یفید الا تخفیفاً فی اللفظ  
قولہ محضۃ جواب سوال وھوانہ یتقض بخوجاء فی راجل من بنی تمیم فارساً لان قولہ فارساً حال من  
رجل وھو نکرۃ مع انہ لا یجب تقدیم الحال فیہ علی صاحبہا اجاب بقولہ محضۃ و فی هذا المثال  
غیر محضۃ بل موصوفۃ بقولہ من بنی تمیم فلا یجب التقدیم قولہ بما سو التقدیم جواب سوال و  
ھوان ذہالاً ذکان نکرۃ محضۃ ثم قدم الحال علیہ فتح صارد ذہالاً نکرۃ غیر محضۃ بسل  
تخصیص بتقدیم الحال فیذبحی ان لا یصیر تقدیم الحال هناك واجباً اجاب بقولہ ولم تکن  
الحال الخ قولہ لتخصیص النکرۃ الخ و فی بحث وھوان الحال اما عن الفاعل والمفعول وكل  
مہما یخص بالحکم المتقدم فنی حاجۃ الی التخصیص الآخر اللهم الا ان یقال للحال حکم اخر فلا  
یحیی التخصیص لحاصل بالقیاس الی حکم اخر قولہ فی المعنی مبتداً وخبر الخ لان اجراء الحال علی  
ذی الحال مثلاً اجراء الخبر علی المبتداً قولہ لئلا یلتبس فیہ نظر لان هذا الالتباس لو کان عند  
لوجب التقدیم وان كانت النکرۃ مخصصۃ لتحقق الالتباس ایضاً اذا التبس بالصفة فلیجرب فیہ  
الوجهان کونہ حالاً وکونہ صفة کما یجوز کونہ حالاً و تمیذا فی طاب زید فارساً واجب عن  
الثانی بان الحال عن النکرۃ خلاف الاصل فلا یسبق الذہن الیہ مع صلاحیۃ الوصفیۃ  
فیلزم التباس المقصود بغيره قولہ ثم قدمت جواب سوال وھوان هذا الالتباس فی حالۃ  
النصب لا فی حالۃ الرفع والجر لان صفة المرفوع مرفوع وصفۃ المجرور مجرور والحال منصوب  
ابداً فینبغی ان لا یقدم فیہما اجاب بقولہ ثم قدمت الخ حاصل ان قواعد هذا الفن قوانین  
کلیۃ فیجب تقدیمہما مطلقاً وان لم یلتبس فی بعض المراد قولہ فیما عدا مثلاً الخ جواب سوال  
وھوانہ یتقض بقاء فی مثلاً زید قائماً کھم قاعداً فانہ حال عن زید مع انہ مقدم علی العامل المعنوی  
وھو معنی التشبیہ المستفاد من کاف التشبیہ اعنی بہ ما یماثل فصارت تقدیرہ زید قائماً مثلاً غیر  
قاعداً فاجاب بقولہ فیما عدا حاصل ان هذا التقدیم مبنی علی قاعدۃ کلیۃ وھی ان اذا وقع  
الحال ان عن الشئیین المختلفین او عن شئی واحد باعتبارین مختلفین یلزم ان یلی کل  
متعلقہ وھنا کذا لان قائماً حال عن زید باعتبارہ مشبہ وقاعداً حال عن عمر باعتبارہ  
انہ مشبہ فیجب ان یلی قائماً الی زید وقاعداً الی عمر لئلا یلتبس جالاً احد ہما بالآخر عند  
تاخیر ہما عنہما فان قیل ان العامل فی الحال فی مثلاً زید قائماً کھم قاعداً متعلق الجار والمجرور و  
ھو مقدم فلا یكون معنویاً فلا حاجۃ الی قولہ فیما عدا الخ الا ان یقال ان العامل فیہا یحتمل ان  
یکون المعنی المستنبط من کاف التشبیہ بالنظر الی هذا الاحتمال یحتاج الی  
لہ نحو رايت رجلاً عالماً را کبار الجواب ان الالتباس کلا التباس لان النکرۃ المخصوصۃ انما تقع ذہالاً کونہ حکم  
المعرفۃ فی انتفاء الشیوع والابہام فکانہ حال عن المعرفۃ فلا التباس + مولی

هذا القول قوله قد عرفت الخ جواب سوال وهو انه لما قال المص لا يتقدّم على العامل المعنوي  
 فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت وايضا تمهيد الى قوله بخلاف الظرف  
 لان فيه حتم لان اشار الشارح الى الاول بقوله بخلاف الخ والى الثانى بقوله ويحتمل الخ  
 ولما كان المعنى الثانى ضعيفا اشار اليه بلفظ يحتمل ووجه ذلك انه غير ملائم لسوق الكلام لانه فى  
 الحال لا فى الظرف **قوله** هذا اذ لم يكن الخ دفع ما قيل من انه لما لم يكن الظرف اخلافاً للعامل  
 المعنوي فسلم الا فلا يجوز الاحتمال الاول للزوم التناقض تقديره ولا يتقدّم على العامل المعنوي  
 اتفاقا بخلاف الظرف وهو ايضا داخل فيه **قوله** فى المنع وانما امتنع التقديم للزوم الاضا قبل  
 الذكري جعل قائما حالا عن زيد بغير الاعتماد وهو مستغنى **قوله** الا ان الظرف يتقدّم على عامله  
 المعنوي كما فى الدار هذا زيد ههنا احتمال اخر لم يتعرض الشارح اليه وهو انه بخلاف ما اذا كان  
 الحال ظرفا فانه جازان يتقدّم على العامل المعنوي اجيب عنه بان هذا الاحتمال منكسر فى الاحتمال  
 الثانى لان معنى قوله ويحتمل الخ انه يحتمل ان يكون معناه ان الحال التى هى غير الظرف لا يتقدّم  
 على العامل المعنوي بخلاف الظرف اعم من ان يكون حالا او غير حال فانه يتقدّم على العامل المعنوي  
**قوله** لا غير لان فى الاحتمال الاول يلزم التناقض **قوله** المص كما لا يخفى **قوله** على ذى الحال  
 فيه اشارة الى ان المجرد صفة الموصوف المحذوف عنه به ذى الحال **قوله** سواء كان الخ جواب  
 سوال وهو ان المتبادر من المجرد والمجرد المجرد فخر ينقض بالمجرد بالاضافة لان فيه ايضا لا يجوز  
 تقدّم الحال فاجاب بما ترى واستثنى منه ما اذا كان المضاف جزءا مضاف اليه وجاز قيام المضاف  
 اليه مقامه فاندفع ما قيل انه يفتقر بقوله تعالى **بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اَبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** فانه يجوز التقديم  
 فيه لكن على قلة وذلك لان عدم تقدّم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة فيما اذا لم  
 يكن المضاف جزءا مضاف اليه لا يجوز حذف اى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه  
**قوله** فان كان الخ جواب سوال وهو انه لما كان المراد بالمجرد اعم من ان يكون بالاضافة او مجرد  
 المجرد لا يصح تعلق قوله على الاصح بذلك الاطلاق لان منع تقدّم الحال على المجرد بالاضافة  
 اتفاقا لا اختلافا فاجاب بقوله فان كان الخ اشارة الى ان قوله على الاصح متعلق بجزء من المدعى  
 وهو منع تقدّم الحال على المجرد مجردا لانه المراد بعد تقدّم الحال على ذى الحال المجرور عدم  
 تقديم الحال على ذى الحال المجرور مجردا لانه فى ضمن عدم التقديم مطلقا **قوله** جاء تنى الخ  
 فقوله مجردا حالا وضاربه مضاف وزيد مضاف اليه ذوا الحال فهذا التركيب غير جائز بل يقال  
 جاء تنى ضاربه زيد مجردا عن الثياب **قوله** لان الحال الخ دليل للمدعى واما وقوع الحال بين  
 الجار والمجرور فلان يلزم الفصل بينهما **قوله** فلا يتقدّم تابعه ايضا وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضى  
 ان لا يتقدّم راكبا فى جاء فى داكها زيد لانه تابع لزيد وهو لا يتقدّم على جاء فى فكيف يتقدّم

له اى من هذا الى مال ۱۳ سله اى تقدّم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة ۱۴ سله يجوز التقديم فى هذه الصورتين



تابع علیہ جیب بان الفاعل من حیث هو مسئلہ لیه محلہ قبل الفعل الا انہ لا يجوز ان تقدیمہ لعارض  
 الالباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محلہ بعد الجار فکل محل تابع **قوله** الا كافة حال عن الناس  
 المجرور باللام **قوله** ولعل الفرق جواب سوال وهو انه ما وجه الفرق لان ذلك البعض حيث جوز التقيد  
 على المجرور بالحرف ولا يجوز وافي المجرد بالاضافة اجاب بقوله ولعل الخ **قوله** التاء جواب سوال وهو  
 ان الموافقة بين الحال ذی الحال شرط في التذكير الثانيث وههنا لم يوجد لان ذی الحال ضمير  
 مذکور الحال مؤنث فاجاب بقوله والتاء الخ لا للتانيث **قوله** يجعلها مصداً الخ والمراد بالمصدق  
 المفعول المطلق **قوله** كالكاذبة جواب سوال وهو انه كيف يجعلها مصداً لان صيغتها صيغة اسم  
 الفاعل لان اصلها كافئة كضاربة اجاب بقوله كالكاذبة حاصل انها مصد على وزن اسم  
 الفاعل كالكاذبة والعافية **قوله** والكل تكلف جواب سوال وهو انه لما كان قوله كافة حال عن لكان  
 وحده اوصار صفة المصدق او صار مصداً فاعل كل واحد منها صاد استدل اذ ذلك البعض  
 يجعل كافة حال عن الناس فاسد اجاب بقوله والكل تكلف فلا يرد **قوله** اي صفة الخ  
 فيه اشارة الى ان للهيئة معنى اخر غير مراد ههنا اعني به الحركات والسكنات وتقدیم  
 بعض الحروف على البعض واشادة الى ان جمهور النحاة ايضاً قائلون على ان كلاً ما دل على  
 هيئة صح ان يقع حالاً لكن يؤل الجامد بالمشتق **قوله** من غير ان يؤل الخ جواب سوال  
 وهو ان مقصودنا الرد على الجمهور النحاة وبقوله ما دل على الخ لم يحصل الرد لان الاختلاف  
 هي في تاويل الجامد بالمشتق وعدمه اجاب بقوله من غير الخ حاصله ان المراد بالوقوع  
 الوقوع الخاص وهو كون وقوع الجامد حالاً من غير تاويل **قوله** بسا و رطباً جواب سوالين  
 الاول ان المثال لا يكون الا المضاف اليه لمثل ومجموع قوله ههنا بسرا وطيب منه رطباً  
 لا يصلح ان يكون مثلاً والثاني ان كون الشئ مضافاً اليه لا يكون الا اسماً وذلك جملة اجا  
 بقوله بسرا و رطباً يعني ان عبادة المصمومة على المسامحة بان المضاف اليه ههنا محذوف  
**قوله** وهو ما فيه حلاوة صرفة فان قيل هذا التعريف لا يصير مانعاً عن دخول الغير حيث  
 يصدق على التمرة لانه ايضاً من هذا القبيل قلنا ان العبادة على حذف المعطوف اعني ما  
 فيه حلاوة صرفة وتولين وليس في التمرة لين لانه يابس **قوله** حالان الخ فقوله بسرا  
 حال من ضمير اطيب وقوله رطباً حال من ضمير منه وكلا الضميرين راجع الى المشار اليه بهذا  
**قوله** من اسر الخ في اشارة الى بيان الباب يعني المبسر والمرطب من البسر بنحو الكرم  
 لكن يرد ان همزة الافعال للتعدية وهي غير مستقيم ههنا اجاب بقوله اذ اصاد الخ حاصله ان  
 همزة الافعال ههنا للصيرودة لا غير **قوله** والعامل الخ فيه اشارة الى الرد على بعض النحاة  
 حيث اجابوا عن الاعتراض الذي وارد على المتن ان تقديم قوله بسرا على اطيب غير صحيح  
 لانه عامل ضعيف لا يعمل فيما قبله باننا لانسلم انه عامل فيه بل قالوا ان العامل

فی بسر اسم الإشارة فقال الشارح ان تقدیمه مبنى على قاعدة مشهورة كما اشار اليه الشارح بقوله ٢  
 لانه اذا تعلق الخ ووجه الشر بوجهين الاول ما ذكره الشارح بقوله لانه يمكن الخ والاخر بقوله ولانه الخ  
**قوله** وتقدیم الخ جواب سوال وهو ان اطيب اسم التفضيل وهو ضعيف لعل لا يعمل فيما تقدم  
 اجاب بقوله وتقدم حاصله ان هذا التقديم مبنى على القاعدة المشهورة وهي انه اذا تعلق  
 بشئ واحد كالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقة فعلا للالتباس ههنا من  
 هذا القبيل لان الشئ الواحد عبارة عن المشار اليه بهذا والحال ان عبارة عن قوله بسر اورطبا  
 وهما قد تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبارين مختلفين لان البسيرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من  
 حيث انه مفضل والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه **قوله** وهذا الحثية جواب سوال  
 وهو ان كون المشار اليه مفضلا لا يكون الا بعد اضماد البسيرة في اطيب فينبغي ان يذكر  
 البسيرة بعده لانه حاله عند اجاب بقوله وهذه الحثية الخ **قوله** اقيم  
 المظهر مقاما في ايلاء الحال **قوله** قال الرضى والغرض من نقل عبارته الاشكا  
 على ان كون المظهر بالنسبة الى المظهر كعدم **قوله** فلا ارى باساعتراض على المقول  
 زيد احسن قائماته قاعدة فقول قائم حال من ضمير احسن الراجع الى زيد لا يقال هذا ٢٢  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كعدم قلنا ان القواعد النحوية مبنية على السمع وهذا التركيب غير  
 مسموع منهم كما ذكره بقوله وان لم يسمع **قوله** وذهب بعضهم الخ اشارة الى القول المردود  
**قوله** لانه يمكن الخ هذا وجه الرد يعنى ان المشار اليه اذا كان بسر فخر يستقيم معنى الاشارة  
 وان كان تمرا فلا يستقيم لانه يلزم تقييد الاشارة بحالة البسيرة **قوله** اى اشير الخ جواب سوال وهو  
 ان لفظ هذا اسم الاشارة والاسماء لا تقبل اجاب بقوله اى اشير يعنى ان العامل فيه هذا المعنى ٢  
 المفهوم من لفظ الماء **قوله** ولانه الخ هذا وجه ثان للرد يعنى ان العامل في بسر اسم الاشارة  
 وهو ما يستقيم اذا كان الاشارة مذكورة اما اذا وقع موضع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله  
 بان كان اسما جاملا كالتمر في قوله تمره تخلى بسر اطيب منه رطبا فخر لا يستقيم مع هذا ايضا  
 جانز **قوله** اى الجملة الاسمية في اشارة الى ان الالف واللام للعهد وقوله الحالية جواب ٢  
 سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بزيد قائم وزيد ضرب فان الجملة في هذين  
 المثالين اسمية مع انها غير متلبسة بالواو والضمير اجاب بقوله الحالية **قوله** متلبسة  
 الخ وفيه اشارة الى ان الجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر عن المبتدأ وهو الاسمية وكذا  
 في قوله والمضارع المثبت متلبسة بالضمير وحده **قوله** وانا راكب الخ فقولنا انامبتدأ  
 وقوله راكب خبره ثم الجملة الاسمية حال عرض ضمير المتكلم اعني به التاقول وهذا اى الربط الخ

١٢ يعنى قال الشارح في رد هم ان عال بسر ايضا اطيب الا ان تقديم بسر عليه مبنى على القاعدة المشهورة كما بينه الشارح  
 له وانما قلنا هذا حتى لا يرد ان المظهر هو هذا ليس بقائم مقام الضمير لان مقامه في اطيب اسم الاشارة قبل فكيف قام المظهر



جواب سوال ہوان هذا القاعدة منقوضه على قوله هو الحق لا شك فيه فان قول لا شك فيه جملہ اسمیہ وقعت حالا عن الحق مع انها حال عن الضمير والواو معادون الواو وحدها احاب بقوله هذا والفرق بين الحال المنتقلة والمؤكد ان الاول يقبل النقل والا تفكك عن صاحبه كلقائهم في نحو ضربت زيداً قائماً والثاني لا يقبل كقوله لا شك في نحو هو الحق لا شك فيه **قوله** كلمته فوه الى في قوله فوه مبتدأ مضافاً ومضاف اليه وقوله الى في خبره ثم الجملة الاسمية حاله عن ضمير المتكلم اعني به التاء فعلى هذا الضمير العائد الى الحال هو الضمير المضاف اليه لكلمته في وان كانت حالا عن الضمير الغائب في كلمته فالعائد هو الضمير الغائب المضاف اليه لكلمته فوه كذا في عهد الرحمن **قوله** الجملة الفعلية اه اشارة الى ان اللام في المضارع عهد اشابها الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً **قوله** من غير ضعف فعلى ما قيل من ان هذا التقدير اعني ان ما سواها بالواو والضمير معاً وباحد هما جاد في الاسمية ايضاً حاصلان هنا من غير ضعف فيهما مع ضعف وفيه اشارة الى صحة المقابلة بين قوله فالاسمية وبين قوله ما سواها **قوله** المنفى فيه اشارة الى ان قيل مثبت في المتن قيداً حتماً **قوله** دخولاً جواب سوالين الاول والا لانسلم انه لا بد في الماضي المثبت من قبل لانه لو كان كذلك يلزم تلك الاقسام لان الماضي المثبت من اقسام الفعل وقد من اقسام الحروف فيكون القسم الذي هو من اقسام الحروف جزء من اقسام الفعل وهذا باطل الثاني ان دخولاً قد من اصل لفظ ولفظ من حرف فلزم ادخوله الحرف على الحرف وهو ممتنع اجاب عنهما بقوله دخولاً حاصلان مرادنا ههنا الدخول لا باس بان يدخل قسم على اخر وايضاً الدخول مصداً وهو من قبيل الاسم فخر صات العباد على حذف المضاف **قوله** لفظة اه جواب سوال هوان اضافة الدخول الى لفظ قد غير جائز لان كون الشيء مضاف اليه لا يكون الا اسماً وقد حرف اجاب بقوله لفظة حاصلان المراد بقدر لفظة قد فخر صا قد علم لما وقع في التركيب فكان اسماً لا يقال ينبغي ان يكون مجرداً بالاضافة مع انه مبني قلنا ان الاصل ان يكون حالاً كما في بمنزلة المحكي عنه وهو ما وقع في التركيب من قد ذلك لا يقبل الجرف كذلك هذا **قوله** لغة متعلق بالحال فخر صا المراد بالحال الحال للغة اعني زمان المتكلم لا الاصطلاح وهو ما بين هيئة الفاعل اه او متعلق بقوله لمقرية فخر صا المراد باللغة الحقيقية يعني ان لفظة قد مقدرة لزمان الماضي الى الحال حقيقة لا مجازاً **قوله** الواقع جواب سوال هوانا لانسلم انه لا بد في الماضي المثبت من دخول قد كما في قوله ضربت زيداً اجاب بقوله الواقع اه **قوله** ليد اي الماضي المثبت **قوله** بها اي بسبب لفظة قد **قوله** زمانه اذ زمان الماضي المثبت **قوله** لان المتبادر من الماضي جواب سوال هوان في الماضي المثبت لا بد من دخول قد اذا كان العامل مضارعاً فستقيم ان كان ماضياً فلا لان كلمهما ماضيين فيلزم هناك دخول قد بلا فائدة اجاب بقوله لان المتبادر اه حاصله ان المراد بالماضي المثبت مضيه بالنسبة الى زمان العامل فخر صا زمان الحال سابقاً فلا بد من دخول قد **قوله** فانهم لا يوجبون اه وهم استدوا بقوله تعالى جاءوا الى القوم كرم برى ثم خصرت در الخال كه بنده بودند صد و دهم سينه اي ايشان از جهت كفر لان قد لا يكون فيه ظاهراً ولا مقدراً

لفظة ما وهي الضمير الغائب المتصل بمبدأ ۲۲۱

لا یقدر بخلاف الأصل **قوله** سبب المبرد وجهان الغرض من قد تقریب الماضي الى زمان عاملها  
وتقدیر ما يفوت هذا الغرض **قوله** في الحالة اشارة الى ان اللام في العامل عهدى اى المراد بالعامل  
هو العامل في الحال **قوله** سواء كانت في اشارة الى ان نصب قوله ظاهرة او مقدارة بناء على انه خبر كان  
المحذوف **قوله** لقيام قرينة جواب سوال وهو ان هذا القاعد منقوضة على راكبا في نحو جاءني  
زيد راكبا فانه حال مع ان حذف العامل فيه غير جائز اجاب بقوله لقيام اه لا مطلقا **قوله** في حالة  
دفع لها قيل من ان المتبادر من القرينة للمقالية فعله هذا لا يطابق المثال مع الممثل فاجاب بما تری **قوله**  
اى الشارح اه المتبادر من المسافر الشارح في السفر لكن المراد ههنا اعم من ان يكون الشارح في السفر  
او المتهى له لئلا يرد النقض بالتمهي له لان الفعل يحذف في نحو راشدا مهديا واذا كان هذا الشارح  
كذلك يحذف للتمهي له مع انه لم يتعرض له **قوله** او مقالية الخ وانما قال هذا لان المتبادر من القرينة  
الحالية كما يعلم من قول البصر اعني قوله راشدا مهديا لكن المراد ههنا اعم منها لئلا يرد النقض با  
المقالية والقرينة المقالية عبارة عن القرينة اللفظية وهو اعم من ان يكون في كلام السائل والمخاطب  
**قوله** الاحوال فيه اشارة الى ان المؤكدة صفة له وضوحه وهو احوال **قوله** ايلي تجمعها اه وفي  
تجمعها ضميران احدهما الضمير المنصوب الراجع الى العظام والثاني الضمير المرفوع الراجع الى المتكلم لكن  
الاول ملفوظ والثاني مستتر فقوله قادي ن حال عن الضمير المرفوع والقرينة على حذف العامل لفظ  
بلي لانه لا يجاب بعد النفي وهو قولان لن نجتمع ومعناه بالفادسية ايا ميدانه انسان كه هرگز جمع ميکنم استخوانها  
انسان را بلي بلکه جمع ميکنم استخوانها انسان را در آن حال که ما يان قديم براينکه برابر کنيم انگشتان او را **قوله** حذف العامل  
فيه اشارة الى ان الضمير في قوله يجب راجع اليه **قوله** في بعض اه جواب سوال هو ان قائما بالقسط حال  
مؤكدة عن فاعل شهد مع انه لم يوجد فيه حذف العامل اجاب بقوله في البعض في الكلام **قوله** الاحوال الخ  
اشارة الى ان المؤكدة صفة لا بد له من الموضوع **قوله** في الحالة في اشارة الى بيان القرينة **قوله** مطلقا اه سواء وجد  
حذف الفعل اى العامل ام لا **قوله** غالبا جواب سوال هو ان هذا القاعد منقوضة على عطوفاني نحو زيد ابوك  
عطوفاني فانه حال مؤكدة مع انه يقبل الانفكالا من صاحبه اجاب بما تری **قوله** قيد للعامل في اشارة الى قاعد  
اخرى قال زيد ابوك عطوفاه زيد مبتدأ ابو خبره وابو مضاف مضاف اليه عطوفاني حال من الضمير الملفوظ المنصوب  
في حقه الراجع الى الاب وفيه ايضا ضمير مرفوع مستتر راجع الى المتكلم فصار تقديره زيد ابوك احق عطوفاني  
ثم حذف العامل بالقرينة اعني به ثبوت الخبر للمبتدأ لان معنى العامل في معنى قوله زيد ابوك واحد  
وايضاً ساد مسد الحال **قوله** فان العطوفية فيه اشارة الى ان عطوفاني حال مؤكدة قال اى احق اعلم  
ان قوله احق بفتح الهزة مجرور اضراب اصله احققه وبضمها مزيد مثلاً كرم اصله احققه **قوله** من  
حققت الامراه هذا من قبيل اللف الشارح لرب يعنى ان قوله احققه بفتح الهزة ما خوذ من حققت  
الامر وبضمها ما خوذ من احققت الامر **قوله** بمعنى تحققت جواب سوال هو ان هذا المقام مقام المبالغة  
فينبغي ان يذكر المص صيغة يد على المبالغة وقوله احققه لنفس لثبوت لا للمبالغة اجاب بقوله بمعنى اه



حاصلہ ان قولہ الحق من حقیقت الامر یعنی تحقیقہ و ذلك للبلاغه مثل تکریمه **قوله** وصرت منه عطف  
تفسیر لقوله تحقیقته و جواب سواله ان ابوة زيد للنخاطب بالولادة لا بقوله المتكلم فكيف يصح  
قوله زيد ابوك اجاب بقوله وصرت منه حاصله ان المراد هو العلم بالابوية الكائنة بينهما لا اثبات الابوة  
**قوله** منه الاجله **قوله** على يقين خبر لقوله صا باعتبار المتعلق اعني به ثابته **قوله** بهذا المعنى بعينه هذا  
جواب سوال مثله امر **قوله** ابوته اه في اشارة الى بيان المتعلق بعينه كلاهما متعلقان بالابوة وايضا في اشارة  
الى دفع الاشكال وهو ان متعلق التحقق والاثبات لا يكون الا العرض والضمير في قوله الحق راجع  
الى الاب هو جوهر حاصل الرفع ان ضميره راجع الى الاب من حيث هو اب ذلك لا يكون بدن ۲۶  
الابوة اى هذه العبارة محمولة على المسامحة اى المراد بالاب الابوة **قوله** وصرت منها مر فائدة  
في قوله صرت منه **قوله** صاحب المفتاح وهو السكاكي والغرض من نقله الاعتراض على المص  
نخالف صاحب المفتاح وهو عمد بين النخاة حيث قد عامتها يجئ **قوله** احق التقديرات  
ووجاه حقيقتان قوله الحق مشكوك بسبب ورود الاعتراض المذكور **فان قيل** ان اعلم مشكوك  
ايضلا نه يحتمل ان يكون عطوفا معوثان لا علم وقوله يعطف ايض مشكوك لانه على هذا التقدير يكون  
مفعولا مطلقا يعطف فيخرج عما نحن فيه وهو الحال قلنا نعم لكن كلامنا في وجوب حذف العامل عند  
وجود القارين وساد مسد وهما موجودان في قوله الحق لا غير كما ذكرنا ولانه على تقدير يجئ يكون  
عطوفا مفعولا ليجئ فانه يكون عما نحن فيه لان كلامنا في حذف عامل الحال لا غير كما لا يخفى او بان  
عاملها اذ قد فلا بد من تعدد افعال العامة لانها توجد جميع المواضع ويحي من افعالا الخاصة ولا يراد هي  
الا عند جوال القرينة ولا قرينة ههنا عليه **قوله** شرط وجوب اه جواب سواله هو ان لا نسلم ان من شرط  
الحال ان يكون مقرة لان راكبا في نحو جاءني زيد اكلها حاله مع انه ليس بمقرة ولا بمحدد في العامل بل  
هو متقلبة اجاب بما تر حاصله ان هذه العبارة على حذف المضاف **قوله** مؤكدة جواب سواله وهو ان قوله  
مقدرة صيغته اسم الفاعل من التقدير التقدير عبارة عما يتصور بالقلب يظهر باللسان والحال ليس من  
هذا القبيل يعني ليست لها قلب لالسان اجاب بما ترى **قوله** فانه لا يجب حذف اه لانه لتأكيد  
جزء الجملة وهو الرسالة التي هي في ضمن ادسلناك لا مضمون الجملة وهو ادسلنا وانما لا يوجب حذف  
لانه لا يوجد ههنا جملة مستندة ههنا في زيد بولاه لان قوله زيد بولاه قائم مقام الحق ايض في قوله  
على تخصيص الحق **قوله** احتراز بها عما اذا كانت جملة فعلية وانما لم يجب حذف الفعل ههنا لان  
يوجد جملة مستندة الفعل **قوله** لا بد ههنا اه اعتراض الجواب عنه بوجهين الاول ان المص اكف عن ذلك  
القيد بالمثال المذكور وهو زيد بولاه عطوفا لانه من هذا القبيل يعني ان الاسمين المذكورين في قوله لا يصلح  
للعبار في عطوفا مع انه مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية وايضا انه اكف عن ذلك باضافة المضاف الى الجملة الاسمية  
لان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي يوجد في الجملة الاسمية لا الفعلية

ليشعر ان قوله لا نسلم ولا تقصير فاعلم

ان المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي يوجد في الجملة الاسمية لا الفعلية  
فان قيل قوله لا نسلم ولا تقصير فاعلم  
فان قيل قوله لا نسلم ولا تقصير فاعلم  
فان قيل قوله لا نسلم ولا تقصير فاعلم

ومضمون قوله الله شاهد اه هو شهادة الله ذلك ليس بمختص به لانه كما يكون مضمون الجملة  
الاسمية فكذا يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا لان مضمون قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا  
هو مثل ذلك ايضا **قوله** اي الاسم جواب سوالين الاول ان كلمة ما موضوعة للعموم فحينئذ لا  
يصير التعريف مانعا عن دخول الغير حيث صدق على قلت في نحو فعلت اي قلت لانه يرفع  
الابهام عن فعلت مع انه لا يقال له التميز ايضا انه صدق على زيد في نحو جاءني دجلاي زيد فانه يرفع  
الابهام عن الرجل مع انه ليس بتميز اجاب عنهما بقوله اي الاسم فبقيد الاسم اندفع الاعتراض  
الاول لان لفظ قلت فعل لا اسم والثاني لان الاسم في الموصول اشار به الى الاسم الذي يكون  
نكرة وزيد فيما قلت معرفة **قوله** الذي اه انما زاد قوله الذي لان اتصال الاسم بقوله يرفع  
بين قوله الذي غير جائز لان الاسم معرفة وقوله يرفع اه جملة خبرية في قوة النكرة والنكرة لا  
يقع صفة للمعرفة **قوله** واحترز اه جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس الفصل  
فايضا الجنس الفصل ههنا فاجاب بما ترى **قوله** بل هو اه هذا الضمير اجمع الى ذكر البدل لا اليه  
لان البدل ليس بتركيبهم بل هو صفة اللفظ والعبارة على حذف المضاف بل المقصود من ذكر البدل  
تركيبهم فلا يريد انه لا نسلم ان البدل تركيبهم وايراد المعين لانه لفظ **قوله** اي الثابت الراسخ  
جواب عن اسئلة ثلثة الاول ان هذا التعريف صادق على جارية في نحو رايت عينا جارية فانه  
يرفع الابهام عن لفظ العين مع انها ليست بتميز والثاني انه صادق على اوصاف المبهما نحو هذا  
الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا مع انه ليس بتميز والثالث  
انه صدق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان قوله عمر زال ابهام ابو حفص مع انه ليس بتميز  
اجاب بقوله اي الثابت الراسخ حاصله ان المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا للثابت معنيان  
احدهما هو الثابت مطلقا والثاني هو الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له المراد ههنا هو الثاني لانه  
هو الفخر الكامل والابهام في ذلك الثلثة ليس بثابت في نفس الموضوع له بل في الاول نشأ من تعدد  
الموضوع له في الثاني انما نشأ من تعدد المستعمل فيه في الثالث من جهة عدم الاشتهاد **قوله**  
فان المستقر اه جواب سوال هو ان ارادة الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من المستقر مجاز و  
اخذ المجاز في التعريفات شنيع فاجاب بما ترى **قوله** اما موضوع اه يعني ان في لفظ هذا  
اختلاف فعند البعض موضوع للمفهوم الكلي ولا يستعمل فيه بل في الافراد لان الاصل ان يكون  
الموضوع له منضبطا ومنحصرا والافراد غير متناهية فهذا موضوع للمفهوم الكلي وعند البعض  
موضوع للافراد لان المقصود هو الافراد لا غير **قوله** لاعن وصف اه اشادة الى ان ذكر ذلك  
قيد احترازي **قوله** اي جنسه وانما فسرت الذات بالجنس لان للذات معنى اخر غير مراد  
ههنا وهو عبارة عن نفس الشيء نفس الرطل او جواب  
سوال وهو انه لا نسلم ان في الموضوع له الابهام لانه عبارة



عبادۃ عن نصف المئین هو متعین لا ابهام فیہ فکیف یصح التفرع عن حاصل ان الابهام فیما یوزنہ  
**قوله** ای القسم الاول فی اشارة الی ان الاول صفة للموصوف المحذوف <sup>ف</sup> اعنی به القسم  
**قوله** یرفعہ اشارة الی ان قوله عن مفرط ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله فالاول **قوله**  
 یعنی به جواب سوال وهو ان درهما وسمنان فی نحو عشرین درهما ومنوان سمنان لا ترفع الابهام  
 عن المفرط بل عن الجمع والتثنية فی لا یطابق المثال مع المثل اجاب بقوله یعنی به **قوله** والمضا  
 اه فانقل هذا یناقض بقوله علی التمرة مثلها ذبک فان قوله ذبک یمیز عن المثل مع انه مضاف الی  
 الضمیر قلنا المراد بالمضاف هنا التركيب الاضافی یعنی ان التميز قد یشیء عن النسبة التي یشیء بین  
 المضاف والمضاف الیه قد یشیء عن المضاف فقط کما فی المثال المذكور والمراد بالمضاف المضاف  
 للمفرط وهو التركيب الاضافی لا المضاف فقط وفي المثال المذكور وقع التميز عن المضاف فقط فلا یرد  
 النقص به **قوله** ای فی غالب المواد اشارة الی ان نصب قوله غالباً علی الظرفية **قوله** اه  
 رفع الابهام اه جواب سوالین الاول ان المراد بغالب المواد هو مواد الرفع وذلك عبارة عن رفع  
 الابهام عن مفرط مقدار والقسم الاول عبارة عن ذلك ایضاً فعلی هذا یلزم ظرفية الشئ لنفسه  
 وایضاً یلزم التکرار لان المفرط المقدار ایضاً ذات مذکورة فی کون تقدر بالعبارة فالاول عن ذات  
 مذکورة والثانی ان قوله الاول مبتدأ وقوله مفرطاً خبره والاصل ان یشیء المفهوم من الخبر غیر ما  
 فهم عن المبتدأ ولم یوجد ههنا لان کلها عبارتان عن رفع الابهام عن مفرط مقدار اجاب بقوله  
 مطلقاً حاصل ان المراد بالاول هو رفع الابهام مطلقاً سواء کان مفرطاً مقدراً او لا والمراد بغالب  
 المواد هو رفع الابهام عن مفرط مقدار فکان هذا خاصاً فلا یرد **قوله** والمقدار اشارة الی ان قوله  
 فی عدل ظرف مستقر مع المتعلق خبر للمبتدأ المحذوف اعنی به المقدار **قوله** فی ضمن اه جواب  
 سوال وهو ان المقدار لیس الاعبادة عن العدل فعلی هذا یلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله فی  
 ضمن اه حاصل ان من قبیل تحقق الكل فی ضمن الجزئی **قوله** والمراد بالمقادیر جواب سوال  
 وهو ان کیف یشیء درهما فی نحو عشرون درهما وزیتا فی نحو طل زیتا وغیرهما من قبیل التميز  
 مع ان لفظ عشرون ودرط موضعون بمعنی معین کما ذکرناه من قبل اجاب بقوله والمراد اه **قوله**  
 وانما اقصر جواب سوال وهو ان المقدمات خمسة فلم ذکر المص البعض مع تکرار امثلة بعض  
 المقدمات اعنی به مثالا الوزن ولم یشکر البعض الاخر اعنی به مثالا المکیلات والمزدوعات اجاب  
 بقوله انما اه حاصله ان مقصود المص التنبیه علی ما یشیء به المقدمات لا الامثلة وذلك یمحصل بما  
 ذکره من الامثلة **قوله** فاذا تم الاسم فی اشارة الی بیان العامل فی التميز یعنی العامل فی التميز  
 هو ذلك الاسم التام **قوله** حق اه لم یقل ان المفعول یقع بعد لانه قد یقع مقدماً علی الفعل و  
 الفاعل نحو ذک خربت **قوله** وهذا الاشياء جواب سوال وهو ان الراقود فی نحو عند الراقود  
 خلا اسم تام باللام ومستحیل الاضافة باعتبارہ فینبغان یصیر عاملاً فی قوله خلا مع

ان هذا التركيب غير جائز اجاب بقوله وهذا الاشياء الخ **قوله** جنسا الخ اعلم ان الجنس على نوعين جنس على سبيل الشمو و جنس على سبيل البدن فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمو كالماء التمر الثاني يطلق على كل فرد من الافراد على سبيل البدن كرجل **قوله** وهو ما يتشابه اه فيه شارة الى بيان الجنس في قوله عليه ان المصادر كلها اجناس وليس فيها التشابه لانه عبارة عن ان يصح صدق الكل على الجزئي كالماء يطلق على قطرة والبحر والمصادر ليست بهذا المثابة لانه ليس الاجزاء اجيب ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ما تشابه اجزائهم ان وجد **قوله** اجزائه اه اى يشابه بعضها ببعض المراد بالمشابهة المشابهة في اطلاق اسم الكل عليها كاسم الماء يطلق على كل جزء من اجزائه مساويا بخلاف الرجل فانه لا يطلق على كل جزء من اجزائه كاليدين الرجل **قوله** اما فوق النوع اه جواب سواله هو انه كيف يختص الاستثناء بقصد الانواع مع انه اذا قصد النوعين لا يفهم ايضا اجاب بقوله اما فوق اه حاصله ان المراد بالانواع ما فوق الواحد سواء كان فتيحة او مجعنا **قوله** خصص اه افراد **قوله** بالخصوصية الكلية كالانواع **قوله** او الشخصية كالاعداد **قوله** اى يوردها واثابها لجمع بالورد وداشادة الى ان الجمعية ليس بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى مكان الوقوع **قوله** على ما فوق اه جواب سواله هو ان التميز كما يجمع في غير ذلك لا يثنى في غيره ايضا فلم لم يذكر المصنف حاصل الجواب ان المراد بالجمع ما فوق الواحد **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سواله وهو انه يقضى على ثوباني نحو عندك عدل ثوبا فانه غير جنس مع انه لا يجمع اجاب بقوله حيث اه اعلم ان الضمير لا يخلو اما ان يكون جنسا او لا فالاول يفرايد وان كان اداة المتكلم التثنية والجمع لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع الا ان يقصد الانواع فحينئذ يوافق بقصد المتكلم لفظ الجنس لانه اذا كان مفردا لا يدل على الانواع واما الثاني فيوافق بقصد المتكلم **قوله** المفرد المقدر جواب سواله وهو ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز فمصدره معنى المتن ان التميز ان كان تاما بالتونين جازا اضافة المقدر الى الامر ليس كذلك فان درهما تمام بالتونين مع ان اضافة عشرين اليه غير جائز اجاب بجوابين الاول بقوله اى المقدر المقدر اه والثاني بقوله والمعنى اه حاصل الاول انه لانسلم ان الضمير راجع الى التميز بل راجع الى المقدر المقدر وحاصل الثاني انا... نسلم ان الضمير راجع الى التميز لكن ليس المراد بالتونين تنوينه بل المراد تنوين المقدر المقدر **قوله** والمعنى ان وجد لتميزه فيه اه اشارة الى ان كان تامة بمعنى وجد فصدا للمعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين المقدر المقدر لكن يرد عليه انه لما كان المراد بالتونين تنوين المقدر فمجرد لا يصير التميز متلبسا بتنوينه اجاب بقوله فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز حاصله ان المراد بقوله متلبسا المقادنة والمجاودة لا كونه معروضا **قوله** اى اضافة المقدر المقدر فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد او عوض عن المضاف اليه او جوابا لـ وهو انه منقوض بزيتاني نحو قوله طراذيتا لان الاسم تام بالتونين مع ان التميز ليس بمضافا اجاب بما ترى **قوله** اضافة بيانية جواب سواله هو ان الاضافة يقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه التميز والمميز شي واحد في الحقيقة فكيف يضاف احدهما الى الاخر اجاب بقوله اى اضافة بيانية حاصله ان التمييز بين المضاف

له وسمى باسم الجنس ۴

صه اى على كل فرد من افراده ۴



والمضاف الیه فی غیر الاضافة البیانیة **قوله** باسقاط التنوین جواب سوال هوان الاسم مع التنوین مستحیل  
 الاضافة لان التنوین تقتضی الانفصال والاضافة تقتضی الاتصال الامتزاج و بینہما منافاة فكیف یجوز  
 الاضافة اجاب بقوله باسقاط اه **قوله** وان لم یكن اه جواب سوال هوان قوله والا شرط وقوله  
 فلا جزاء و شرطية الاول و جزائية الثاني غیر جائز لان الشرط والجزاء لا یكونان الا جملة  
 وهما حرفان اجاب بما تدری **قوله** ای خفض التیذ فیہ اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف  
 الیه و جواب سوال هوان لا نسلم ان الخفض اکثر فی الاسماء بل تارة الرفع اکثر وتارة النصب حاصله  
 ان الاكثرية بالنسبة الى التیذ لا فی الاسماء كلها **قوله** باضافة غیر المقدار اه جواب سوال وهو  
 ان لا نسلم ایضاً ان الخفض اکثر فی التیذ بل الاكثر فیہ النصب لانه من المنصوبات فاجاب بقوله  
 باضافة اه حاصل ان الخفض فی اكثر لا مطلقاً بل بتقدیر اضافة غیر المقدار والیه **قوله** لقصو  
 اه جواب سوال هوان هذا دلیل جاد ایضاً فی المقدار المفرد فینبغی ان یجوز اضافة فیہ ایضاً اجاب  
 بما تدری **قوله** من التیذ فیہ اشارة الى ان اللام فیہ للعهد **قوله** یرفع فیہ اشارة الى ان قوله  
 عن نسبة ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبراً ابستداً وهو قوله الثاني **قوله** ای القسم فیہ  
 اشارة الى ان الثاني صفة للموصوف المحذوف **قوله** كان الظاهر اه فیہ اشارة الى الاعتراض  
 حاصله انه قد تقرّر فیما سبق ان القسم الثاني ما یرفع الابهام عن ذات مقدرة وهما ذكر النسبة  
 وهو امر معنوی یعنی ليس بلكات اجاب بقوله لكن لما كان الابهام فی طرف النسبة اه وطرف  
 النسبة هو الشئ المقدّر في نحو قوله طاب زيد نفساً **قوله** كان الظاهر اه ووجه الظهور  
 انه لا نسلم ان القسم الثاني یرفع الابهام عن نسبة بل یرفع عن ذات مقدرة وهي ليست بنسبة  
 فلا بد ان یقول اه **قوله** تنبیهاً اه تأیید للجواب **قوله** انما هی مجرد النسبة اه یعنی انما ذكر النسبة  
 دون الذات المقدّر لیکون اشعاراً علی مقابلة القسم الاول لان الابهام فی القسم الاول انما هو  
 فی طرف النسبة الاول ثم یسرّ الیها ثانیاً لان المقادیر اصلها المبهمة و فی الثاني بالعکس فلذا ذکرها  
**قوله** كائنتی فی جملة فیہ اشارة الى ان قوله فی جملة ظرف مستقر مع متعلقه صفة للنسبة **قوله**  
 ای ما شابهها فیہ اشارة الى ان لقوله ما ضاهها معنی اخر غیر مستقیم ههنا عنی به اشتاء المرأة  
 للزوج **قوله** الخوض ممتلئ ماء اه فقوله محتمل مسند الى ضمیر الفاعل الراجع الى الخوض وذلك لیس  
 النسبة فیهم مبرز وقوله ماء تیز عنہا وكذلك سائر الامثلة **قوله** بالمنتصب عنی به ذیذم  
 المنتصب یعنی الانتصاب **قوله** عنی بعد لان نصب التیذ انما نشأ من الفعل اعنی به طاب لا من ذیذم  
 محمول علی المجاز **قوله** والتمیز اه جواب سوال هوان المثال لا یطابق المثل لان المثل یتیم بالمثالین فلا  
 حاجة الى الا بوة حاصل الجواب بان للتمیز قسام قسم منها خاص بالمنتصب عنی وقسم منها خاص بـ  
 المتعلق وقسم منها یحتمل لهما كما اشار الى التحقیق بقوله بحسب الحقيقة الخ فلذا اوردہ فامثلة ای متعدد  
 ههنا **قوله** متعلق المنتصب عنی عبارة عن اب ذید **قوله** و حیث لا فرق جواب سوال

وهو ان ابا کما يصلح ان يكون تمیزاً عن النسبة التي في شبه الجملة كذلك نفساً من هذا القبيل فلم يذكر  
 احدهما في احدهما والاخر في الاخرى اجاب بقوله حيث لا فرق الخ **قوله** نفساً و ابا متعلقان  
 بالثانين **قوله** فقوله وابوة الخ جواب سوال وهو ان ابوة الخ واداً وعلماً کما يصلح ان يقع تمیزاً عن  
 النسبة التي في شبه الجملة كذلك يصلح ان يقع تمیزاً عن النسبة التي في الجملة فلم يذكر المص بعد شهما  
 وعطف على قولنا ابا اجاب بقوله فقوله وابوة الخ **قوله** فهو ناظر الى قول المص ماثل **قوله**  
 فهو اي المص به **قوله** فالنفس عين اي جوهر **قوله** غير اضافي يعني لا يتوقف تعقله  
 على تعقل شئ اخر **قوله** اضافي يعني يتوقف تعقله على تعقل شئ اخر كالاب فان تعقله موثوق  
 على تعقل الابن **قوله** يعجني طيبة الخ **فان قيل** كيف يكون هذا مثالا للاضافة مع انه ذكر في ما  
 قبله مثالا لشبه الجملة وهو قوله والمصدق نحو اعجني طيبة انا قلنا ان له حيثان الاول ظا  
 لفظه والاخر باطن معنوي فباعتبار الاول مضاف ومضاف اليه بالثاني فاعل فهنا ينظر  
 الى الحثية الاولى وفي ذلك الى الاخر ثم قوله يعجني فعل مضارع معلوم والنون للوقاية والياء  
 ضمير المتكلم مفعول به والطيب مصدق فاعل مضاف وهما مضافا اليه نفساً و ابا وغيرهما تميز  
 عن ذلك النسبة **قوله** نفساً الخ جواب سوال وهو انه لم يغير الاسلوب حيث لم يذكر نفساً  
 اجاب بقوله نفساً حاصله ان هذه العبادة يحذف المعطوف عليه او سوال هكذا ان نفساً کما  
 يصلح ان يكون تمیزاً عن النسبة في جملة او ماضاها کما ان يصلح ان يكون تمیزاً عن النسبة في  
 اضافة فما وجه التخصيص بالاول حاصله کما انها هي المراد في نسبة في جملة او ماضاها کما  
 كذلك هنا ايض **قوله** وترك جواب سوال ظاهر **قوله** اظهر التميزات الخ لان الغالب ان يقع  
 النفس تمیزاً عن النسبة **قوله** وزاد عليه جواب سوال وهو ان المص انما اورد هذه العبادة  
 على وفق ما سبق فلم زاد قوله ولله دره فادس امع انه لم يذكر في الاول اجاب بجوابين الاول  
 بقوله اشادة والثاني بقوله وايضا لها اوردده الخ **قوله** على ان يكون الضمير الخ جواب سوال و  
 هو انه كيف يكون تمیزاً عن النسبة مع ان الضمير مبهم كما اوردده صاحب المفصل اجاب بقوله على ان  
 يكون الخ **قوله** والد في الاصل اشادة الى بيان اللغة وايض جواب سوال وهو ان الد في  
 الاصل هو اللين فالمناسبة بين اللين وبين الخير الكثير وقد سمي المص الخير الكثير باللين فاجاب  
 بقوله الد في الاصل اللين فيه خير كثير للعر فاديد به الخير **قوله** بامر الخيل الخ قيد اتفاق **قوله** اي  
 حلق يعني وانا لکن في الاول مبالغة **قوله** فمن التقرس بمعنى زيرک **قوله** بعد ما لم يكن نفساً الخ  
 جواب سوال وهو ان هذا القاعدة منقوضة على نفسا في طاب اريد نفساً فانه يصلح جعله لما انتصب عنه  
 مع انه لا يجوز له ولتعلقه بله فقط اجاب بقوله بعد ما لم يكن نصاً الخ **قوله** لا صفة جواب سوال  
 وهو ان الصفة ايضاً كذلك في ناقص بقوله وان كان صفة لانه يفهم من هذا ان التميز ان كان اسما و  
 يصح جعله لانتصب عنه فاذا ان يكون له لتعلقه يفهم من الثاني انه ان كان اسما كانت له



فقط فیلزم فی کلام المصنف تناقضاً جاب بقوله لا صفة حاصلة ان الاسم اعم من الصفة والعام اذا ذكر  
 فی مقابلة الخاص يراد بالعام ما وراءه والمراد بالاسم الجامد بالصفة المشتقة **قوله** المراد بجعله جواباً  
 سواله وان المراد بالجعل الصيغة ونحو ابوة وداراً وعلماً يصح جعله منتصباً مع انه لا يجوز ان يكون  
 له متعلق بل متعلقه فقط جاب بقوله المراد الخ **قوله** تارة له جواب سوالين احدهما ان الواو في  
 قوله متعلقه للعطف والجمع مجرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فحينئذٍ صاد معناه جازان يكون لهما  
 معا وهو غير مقصود وثانيهما انه يلزم قيام عرض احد بجلين اعني المنتصب ومتعلقه في قولنا طاب  
 زيد ابا اذا الاب ذات من له الابوة وهي عرض قائم بجلين اجاب بقوله تارة الخ فيه اشارة الى  
 ان الواو بمعنى او **قوله** اي المنتصب **فان قيل** المنتصب هو زيد في طاب زيد ابا وهو معلوم  
 غيرهم فكيف يصح وقوع التميز عنه بالتميزانما يكون عن النسبة كما تقر قلنا نعم لكن ابهامه  
 باعتبار الشئ المقدّم والمبهم العام يتناول المنتصب والمتعلق **قوله** وذلك اجواز ذلك التميز  
 تارة له وتارة متعلقه **قوله** ايما جازا الخ جواب سواله هو ان الضمير في قوله فيها راجع الى الشئين  
 المذكورين احدهما يصح جعله منتصباً ومتعلقه الثاني مالا يصح جعله منتصباً فحينئذٍ  
 خرج عن المطابقة ما يكون نصاً في المنتصب مع ان المطابقة فيها لما قصد لا ذم ايضاً جاب بقوله  
 اي فيما جازا الخ حاصله ان ما يكون نصاً في المنتصب داخل فيما يصح جعله منتصباً **قوله**  
 من وحد التميز الخ تفسير ما قصد **قوله** او المعنى الخ اي يكون المطابقة بمعنى ثبت في  
 نفس التميز حاصله ان هذه القسم من التمييز يطابق لما قصد سواء كان مطابقاً بالمنتصب  
 او لا بخلاف القسم الاول فانه يطابق لما قصد مع المطابقة بالمنتصب عنه **قوله** من حيث  
 امتيازاتها النوعية جواب سواله وهو ان زيدان كان عالماً بحكم واحد من الفقهاء زيد  
 اخريقاً عدّ واحداً من اصول وزيد اخريقاً عدّ من النخوة ثم اذا ادت ذلك الانواع  
 فحينئذٍ تقول طاب زيدان علماً لا علوماً مع ان قصد الانواع هناك موجود اجاب بقوله من  
 حيث امتيازاتها حاصله ان المراد هنا امتيازاتها النوعية لمجموع الفقهاء اصول النخوة الامتيازات  
 الشخصية كالحكم الواحد من الفقهاء غيره **قوله** مشتقة جواب سواله مثل ما مر في قوله سما لا صفة  
 يعنى المتبادر من الصفة هو المشتق فاعترض على رجل في كفة زيد **قوله** الصفة فيه شاذ  
 الى بيان المرجع **قوله** صفة فيه اشارة الى ان قوله له ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله كانت **قوله**  
 الواو الخ جواب سواله وهو انه قوله طابق عطف على قوله له وهذا العطف غير جائز لان الصفة  
 ليست بطريق لهاب عنه جوابين الاول بقوله المراد الخ والثاني بقوله ويجوز ان يكون الخ **قوله**  
 والطبق مصداً الخ جواب سواله وهو ان الطبق نسبة من النسب المتكررة والقاعد فيها ان يجيء  
 على وزن الفاعلة اجاب بقوله الطبق مصداً **قوله** الخ **قوله** لكن زيادة من الخ اشارة الى  
 بيان ترجيح التميز او جواب سواله هو انه يستقيم هذين المعنيين في الصفة اعني معنى التميز والحال

علاوة على ان يقول الاول بقوله ويجوز ان يكون الخ والمراد

فلم ينعرض لمص إلى احتمال التميز بصيغة التبريض هو احتملت كما في بحال آجاب بقوله لكن الخ قوله  
اذ قد يمدح الخ دليل لقوله لا حال الفروسية يعني لو كان المقصود مدحه بحال الفروسية  
فلم يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات **قوله** اذا كان اسما جواب سوال هو انه ينقض  
على طاب زيد نفسا فان يتقدم على عامله حيث يقال نقسا طاب زيد اجاب بقوله اذا كان  
اسما **قوله** بالاتفاق الخ جواب سوال هو ان الفعل عامل ايضا فحينئذ صار ذكر قوله والا صم  
ان لا يتقدم على الفعل بعد مستك كما اجاب بقوله بالاتفاق يعني انما ذكر الفعل بعد للاختلاف  
ف عند البعض يتقدم التميز عليه حاصله ان عند تقدم التميز على العامل في العبارة الاولى  
اتفاق وفي الثاني اختلا في فصح مقابلة العبارة الثانية مع الاولى **قوله** او الغير الصريح الخ  
كاسمى الفاعل والمفعول **قوله** نفسى في نفس الفعل **قوله** متعلقات الاناء اعني به الماء  
وغير ذلك **قوله** ولو على سبيل التجوز الخ لان قوله امثلا الاناء ماء بمعنى امثلا الاناء **قوله**  
ولهذا يندفع اي بهذا الاعتراض يندفع اعتراض اخر **قوله** ان الماء وان كان فاعلا لا متلاء  
لكن بطريق المجاز ومرادنا جعل الفعل متعديا بالفاعل حقيقة فحينئذ لا يرد **قوله** اتجرسلى فا  
الهنرة فيه للاستفهام الانكارية اي اترك وقوله سلم فاعل **قوله** على تقدير الخ جواب سوال هو ان  
في قوله تطيب وجهين احدهما تانيث الضمير راجعا الى السلمى والثاني تذكرة راجعا الى الحبيب بان جعل  
يطيب بالياء للمذكور الغائب التمسك بهذا البيت انما يصح على التقدير الاول دون الثاني اجاب بقوله  
على تقدير الخ **قوله** وما قيل الخ اعتراض **قوله** على هذا الوجه الخ اي يصير ضمير كاد راجعا  
الى الحبيب **قوله** فتكلف يعزان في تاويل الحبيب بالنفس تكلف لانه يخالف لسوق الكلام لان  
السوق في تعجب سلم لا الحبيب **قوله** اي ما يطلق جواب سوال هو ان تقسيم المستثنى الى  
المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج  
لغة والمخرج هو المتصل لا المنقطع اجاب بقوله اي ما يطلق الخ وهذا صادق عليها فاندفع  
الاعتراض حاصله ان المستثنى المنقطع وان لم يطلق عليه لفظ المستثنى لغة لكن يطلق عليه لفظ  
المستثنى اصطلاحا وتقدر بالسؤال بوجه اخر وهو ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان  
تقسيم الشئ لا يكون الا بعد تعريفه ههنا لم يوجد تعريف المستثنى فاجاب بقوله اما يطلق الخ حاصله  
ان المراد بالمستثنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهذا القدر كاف في التقسيم فلا حاجة الى تعريفه  
**قوله** في الاصطلاح الخ جواب سوال وهو ان تقسيم المستثنى اليها غير جائز لان المستثنى  
عبارة عن التكلم بالباقي بعد الشايات وهذا يتصو في المتصل لا المنقطع اجاب بقوله في اصطلاح  
النحاة حاصله ان ذلك مذهب اهل الاصول اما عند النحاة فالمستثنى عبادة عما يند كرجل لا  
واخواتها وهو صادق عليهما **قوله** على قسمين الخ جواب سوال وهو ان المستثنى منقسم  
الى هذين القسمين فينبغي ان يذكر ادوات الحصر ايضا ان قوله المستثنى مبتدأ وكل واحد من المتصل



والمنقطع خبرہ وهذا لا یصح لان فی حمل الخاص علی العام وهو باطل وایضاً ان تقسیم المستثنی الی قسمین لا ینخلو اما تقسیم الكل الی الاجزاء او تقسیم الكل الی الجزئیات ولا یصح الا و لان المستثنی یطلق علی كل واحد لا علی المجموع من حیث المجموع وكذا الثانی لانه یمكن ان یكون لفظ المستثنی کلیاً مساویاً ی یصدق علی كل واحد منها علی السوۃ فیکون مشتركاً لفظیاً فاجاب بقوله علی قسمین فی اشارة الی ان العطف مقدّم علی الربط وهو مفید للحصر فلا حاجة الی ادوات الحصر وایضاً اذا تقدّم العطف علی الربط یصح الحمل لان الخبر حیثی مجموع هذین القسمین فیلزم حمل المساوی علی المساوی وهو الصحیح وایضاً ان المراد من التقسیم هو الاخیر والمراد بالمستثنی ما هو مشترك بین القسمین علی سبیل عموم المجاز وهو المذکور بعد الا و اخواتها ومخالف لما قبلها نفیاً واثباتاً وبهذا یندفع ما قبلنا ان لا یمکن المستثنی فکیف یصح عن من المنصوبات ۲ زیدہ قوله ولما كان معلومیة الخ جواب سوال وهو ان الاصل ان یمکن ان یمکن تقسیم الشئ مسبقاً علی تعریفه وهنا لم یوجد اجاب بقوله ولما كان الخ وایضاً فی اشارة الی الرد علی الشیخ الرضی حیث قال فی الجواب عن ذلك السؤال انما لم یعرف مطلق المستثنی لتعدّد لانه مستلزم لاجتماع القیضین فان المتصل هو المخرج عن متعدّد والمنقطع غیر مخرج وهما متضادان فلا یجتمعان فی التعریف الواحد فرد الشارح علیہ بقوله ولما كان الخ ووجه الرد اننا لانسلم ان مطلق التعریف متعدّد لان یمکن ان یقال فی تعریف المطلق هو المذکور بعد الا و اخواتها كما سنذكره وانما لم یعرف لما قلنا وهو ان معلومیة الخ قوله وعرف كل واحد الخ جواب سوال وهو انه لما كان التعریف بوجهما كاف فی التقسیم فلم عرف المستثنی المتصل فاجاب بقوله عرف الخ قوله ای الاسم فی اشارة الی ان المخرج صفة الموصوف المحذوف قوله الذی اخرج الخ فی اشارة الی ان اللام بمعنی الذی والمخرج بمعنی الفعل الباضی المجهول قوله كجزئیات المستثنی المنقطع وجزئیاتہ عبارة عن الحمار والفرس وغیرهما فی نحو جاء فی القوم الاحمار قوله عن متعدّد فی اشارة الی ان صفة الموصوف المحذوف والمعنی به المستثنی منه قوله جزئیاتہ واجزائه جواب سوال وهو ان المتبادر عن المتعدّد التعدّد من حیث الجزئیات فخرج النصف فی نحو اشتریت العبد الا نصفه فانه مستثنی متصل مع انه غیر خارج عن متعدّد من حیث الجزئیات ای ان قوله اجاب بقوله جزئیات الخ حاصل ان المراد من المتعدّد اعم منها والعبد متعدّد من حیث الاجزاء قوله سواء الخ فی اشارة الی ان نصب قوله لفظاً او نقلاً رأبنا علی انهما خبران لكان المحذوف قوله ملفوظاً ومقدّم جواب سوال وهو ان الاصل ان یمکن ان یمکن خبر كان محمولاً علی اسمها وهنا لا یصح الحمل كما هو الظاهر ان اللفظ مصبک وهو لا یحمل الا علی حصص افرادہ والتعدّد لیس من افرادہ اجاب بقوله ملفوظاً ومقدّم الفصحی الحمل لان التعدّد قد یمکن ان یمکن ملفوظاً قوله غیر الصفة جواب سوال

وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن خوله الغير حيث صدق على قوله الا الله في قوله تعالى لو كان  
 فيهما الهة الا الله لفسدتا فان اسم يخرج عن متعد لفظا مع انه ليس بمستثنى اجاب بقوله غير  
 الصفرة وحرف الاستثناء ههنا كصفة بمعنى غير قوله عن جزئيات الخ كزيد في نحو جاء في  
 القوم الا زيد **قوله** فالمستثنى الخ وفي هذه العبارة رد على الشيخ الرضوي حيث قال فالفرق  
 بينهما ان المتصل عما يكون من جنس المستثنى منه المنقطع بخلافه وهذا خطأ منه ومنشأ  
 الخطأ اياد هذين المثالين لهما في اكثر المواد فردا شارح عليه بما حاصله ان المعتبر  
 في المتصل الدخول في التعد ثم الاخراج عنه المعتبر في المنقطع عدم الدخول سواء كان من  
 جنسه او لا ووجه الرد عليه ان قول الشارح في نحو جاء في القوم الا زيد مشيدا الى جياعة  
 خالية عن زيد فان هذا المثال عند ايض للمنفقط مع ان المستثنى من جنس المستثنى عنه **قوله**  
 اي المستثنى الخ في اشارة الى بيان المرجع **قوله** مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير لا  
 يخلو اما ان يرجع الى المستثنى المطلق او الى المتصل والمنقطع فالكل غير جائز اما الاول فلان  
 ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له وههنا لم يوجد ثبوت لعدم تعريفه واما الثاني فلعدم  
 صحة قوله ومنقطع عال انه عطف على السابق في يصير معناه ان المستثنى المتصل منصوب وجوبا اذا  
 كان منقطعا وذا غير متصلا بينهما منافاة واما الثالث فلعدم صحة عطف قوله ومنقطع عال  
 لان العطف يقتضي المغاظة بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بقوله مطلقا حاصله ان  
 الضمير راجع الى المستثنى وهو معلوم بوجه يصح تقسيمه وايض علم بما يعلم من تعريف قسميه لان  
 تعريف القسم مستلزم لتعريف المقسم **قوله** وثانيا الخ اي علم ثانيا **قوله** بما الى شيء  
**قوله** يتفطن اي يعلم **قوله** له اي للمستثنى المطلق **قوله** ولهذا لم يعرفه الخ رد على  
 بعض الشارحين كالفاضل الهندى حيث قال انما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل التعريف  
 لانه صار في الاصطلاح كالمشترك وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعد  
 والاخر غير يخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما فردا شارح بقوله لهذا لم يعرف **قوله**  
 وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين هذين قوليه فيما بعد يجوز فيه النصب لان في كليهما  
 النصب فلا يصح المقابلة اجاب بقوله وجوبا وههنا جواز **قوله** واقعا فيه اشارة الى قوله  
 بعد ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله اذا كان **قوله** قيد يروان لم يكن الخ جواب سوال هو  
 ان تقيد الا بغير الصفة غير جائز لان الواقع بعد الا اذا ان صفة ليس بمستثنى اجاب بما ترى  
**قوله** لتلايز هذا الخ يعقل المبتد **قوله** اي ليس بمتى جواب سوال وهو ان الواجب ما خود  
 من الايجاب والايجاب مقابل السلب في صارت هذا القاعدة منقوضة على زيد في نحو  
 هل جاء في القوم الا زيد فان يخرج بالا غير صفة وقع في كلام موجب مع انه ليس بمنصوب  
 بل هو مرفوع اجاب بقوله ليس بنفي الخ واما وجوب النصب لانه لا يتصور



الرفع والجرفیہ ما الا و فلا نہ لا یكون الاعلى البدل البدل فی حکم تکریر عامل المبدل منه فاذا کان بدلا فقد یرقوله جاء فی القوم الا زید جاء فی القوم الا جاء فی زید فجاءات المقصر واما الثاني فلا نہ لا یوجد حرجا دة ولا مضائق **قوله** ولا حاجة فیہ اشارۃ الی الرد علی الفاضل الہندی حیث قال لا بد ہنا من قید اخر هو ان یكون النحر لیخرج عنہ قرأت الا یوم كذلك لان الیوم فیہ واقع بعد الا غیر الصفتہ فی کلام موجب مع انہ منصوب علی الظرفیۃ لا علی الاستثناء فدر الشارح علیہ بقولہ ولا حاجة النحر وجہ الرد علیہ ما ذکرہ الشارح بقولہ لان الکلام النحر او اشارۃ الی لا اعتراض حاصلہ ان الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا من قبیل ما ذکر فی المتن مع ان النصب فیہ لیس باعتبار الاستثناء بل باعتبار انہ مفعول فیہ فینبغی ان ینکر فیہ قید التام لاخراج **قوله** لان الکلام فی کونہ النحر علۃ لقولہ ولا حاجة **قوله** او کان بعد عدا وخلا النحر یعنی المذکور بعد عدا وخلا منصوب علی المفعول بہ فلو کان کلامنا فی المنصوب علی الاستثناء لکان ذکرہا عبثا بل کلامنا فی المنصوب المطلق الذی وقع بعد **قوله** الا ان یقالا الحاجة النحر اعتراض علی الجواب وحاصل الاعتراض انہ وان لم یکن لذات القید حاجۃ لاخراج المذکور بل لہ حاجۃ لاخراج الیوم فی نحو قرأت الا یوم کذا فانہ من قبیل ما ذکر فی الکتاب مغیرانہ لیس بمنصوب بل مرفوع باعتبار انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ قرئت قلنا ان المقرء انما ینکر ہذا القید لاخراج ہذین المثالین باعتبار انہما بمنزلۃ الاستثناء عن ہذا القاعدۃ لانہما داخلان فی قولہ ویعرب علی حسب العوامل لان الاصل اذا حکم علی کلّ ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعد مخالفا لحکم ہذا کلّ فذلک بمنزلۃ الاستثناء عنہ **قوله** والعامل فی نصب المستثنی اشارۃ الی العامل ورد علی بعض النحاة حیث قالوا العامل لنصب المستثنی کلمۃ الا و ہذا خطأ ومنشأ الخطأ قولہ الجرجانی لکنہ نسب الی الامام جازا لانہ واسطۃ للنصب الاصل فی العمل الفعل فلا یجوز اعمال الضعیف مع وجود القوی **قوله** اذ لہ نسبتہ اہ بیان وجہ التعلق المعنوی ومتعلقات الفعل مع مول الفعل **قوله** اذ لہ نسبتہ الی شئ نسب الی احد من الفعل ومعناہ كالقوم فی جاء فی القوم الا زید افرید جزء من القوم وهو جزء من الفعل لانہ فاعلہ فثبت التعلق المعنوی بہذا المعنی لان جزء الجزء للشیء جزء **قوله** وقد جاء النحر بیان تعین النصب لا الرفع اہ جواب سوال وهو انہما یعلق بہا لفعل صاد المستثنی مثل المستثنی منہ فینبغی ان یكون اعرابہ کاعرابہ اجاب بقولہ وقد جاء **قوله** او معنی الفعل النحر کقولہ القوم اخوتک الا زید او العامل فی ہذا المستثنی الفعل المستفاد من نسبتہ الخبر الی المبتدأ وهو نسبة القوم الی اخوتک الا زید **قوله** لامتناع تقدیم البدل علی المبدل منہ انما لم یجعل محفوضا لعدم الخافض **قوله** اے فی اکثر اللغات النحر فیہ اشارۃ الی ان الالف واللام بدل عن المضاف الیہ **قوله** قبائل کثیرون

جواب سوال ہوان اہل اللغۃ فریقان احد ہما اہل الحجاز و ثانیہما بنو تمیم فکیف یتصو الا کثریۃ  
للحجازیین اجاب بقولہ فانہم قبائل الخ او بقولہ او فی اکثر المذاہب **قولہ** مطلقا ہ ای سواء  
قبلہ اسم یصح حذفہ **اولا قولہ** اذ لا یتصو فیہ الخ لانہ لو کان بدلا فهو لا یخلو اما ان یتصور  
بدل الخ او البعض او الاشتمال او الغلط والکلمتہ اما الاول والثانی فلا نہما لا یتحققان  
بدن اتحاد الجنس بین البدل والمبدل منہ لان اتحادہما بینہما فی المنقطع واما الثالث فلا نہ  
لا یتحقق بدن الملاستہ بین البدل والمبدل منہ ولا ملاستہ بینہما فی المنقطع اذ لا یکون ان یشتمل  
البدل علی المبدل منہ ویشتمل المبدل منہ علی البدل واما الرابع فلما ذکرہ الشارح **قولہ** لا البدل  
الغلط اذ لا یتصو الخ فقل لعدا الخافض ولا یتصو اعلا بہ بحسب العوامل باعتبار ذکر  
المستثنی منہ **قولہ** الرویۃ الخ ای الفکر **قولہ** والفظانۃ یعنی زیرکی وینہا و بین السہوۃ  
والغفلة منافاة فلا یتصور ایضاً بالضرورة صارت منصوباً **قولہ** فہنا یجوز ان البدل  
الخ لان حذف القوم فی ہذا المثال جائز لان المقصود منہ ثبوت المجئ للحداد وذلک لا یتفاوت  
بین ان ینکر القوم **اولا قولہ** الا من رحم الخ استثناء من العاصم ولا یصح حذف  
العاصم لانہ اسم لا التی لفظ الجنس خبر ہا محذوف اعنی ہر موجد و حذف اسمہا ایضاً یلزم اجحاف  
الکلمۃ **قولہ** ای من رحمہ اللہ الخ جواب سوال ہوان **قولہ** رحم صفۃ او صلتہ لقولہ من و الجملة  
اذ وقعت صفۃ او صلتہ لا بد فیہا من العائد و ہنا لم یوجد اجاب بقولہ ای رحمہ اللہ حاصلہ  
ان فی رحم ضمیران احد ہما مستتر ما جمع الی اللہ و ثانیہما محذوف و راجع الی من **قولہ** اللہ فیہ  
اشارة الی ظہور الضمیر المستتر فی رحم **قولہ** ہو المرحوم جواب سوال ہوان من رحم عبادة عن  
العاصم فحینئذ صادر الاستثناء متصلاً لا منقطعاً فلا یطابق المثال بالمثل فاجاب بقولہ  
هو المرحوم المعصوم فحینئذ یطابق المثال بالمثل لان المرحوم غیر داخل فی العاصم **قولہ** من  
عدا یعد و فیہ اشارۃ الی بیان الباب **قولہ** من خلا یخلو فیہ ایضاً اشارۃ الی بیان الباب  
**قولہ** و ہو فی الاصل الخ اعتراض حاصل ان نصب قولہ زیلاً بقولہ خلا غیر جائز لانہ  
فعل لاذی لا یتعد الی المفعول بدن کلمۃ من فاجاب بما تری **قولہ** من الانیس ای ان **قولہ**  
وقد یتضمن جواب عن ذلک الاعتراض حاصلہ انہ متضمن لغیرہ و اذ و یحذف الایصال و  
ہوان یتضمن الفعل لا ذمیاً یتعد بحرف الجر ثم یحذف ہا و یبقی ہو علی التعلیل **قولہ** من التضمن  
او المحذوف و الایصال الخ و یجوز ان ذکر کلمۃ من کما جوف فی قولہ خلت الدیاد من الانیس **قولہ** لیکون ما بعد ہا  
الخ ثبت المناسبة بین خلا و الا فی کون ما بعد الکلمۃ ما مغائر لما قبلہا **قولہ** فی باب الاستثناء  
ای الاستثناء بخلا وعد **قولہ** و فاعلم ہا ضمیر راجع الخ جواب سوال ہوان الضمیر فیہا راجع الی القوم  
و ہذا الارجاع غیر صحیح لانہ یلزم ارجاع ضمیر المفعول الی الجمع و ہو باطل حاصل الجواب ان الضمیر فیہا راجع  
الی

عہ او سولہ کان من جنس المستثنی منہ و لا یم **عہ** ای بدل الاشتمال ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ



الى احد الامور الثلاثة التي ذكره الشارح **قوله** او الى بعض الخ ولا يصح ارجاعه الى البعض المعين  
 لانه لا يفهم منه عند مجيئة زيد اذ يجوز ان يكون زيد داخل في البعض الذي يسند اليه الفعل  
 فلا يتحقق عند مجيئة زيد والمقصود مجيئة القوم وعكس مجيئة زيد **قوله** ولم يظهر جواب سوال وهو  
 ان الماضي المثلث اذا وقع حالا وجب تقديره كلفظا او تقديرا كما صرح به الشارح في بحث الحال فهنا  
 لم يوجد فاجاب بقوله ولم يظهر **قوله** وقد اجيز الجراخ يعني ان الجري بها جائز اتفاقا **قوله** ف  
 جولا نهما مشتركان بين ان يجعل ماضيين او حرفا جولا **قوله** بالنصب على الظرفية جواب سوال  
 وهو ان نصب خلا وعلا لا يخلو اما ان يكون بناء على الظرفية او على الحالية اما الاول فهو باطل  
 لانها ليسا من قبيل المكان الزمان والظرف لا يخلو عنهما والثاني فهو ايضا باطل لعلل صحة حماها  
 على القوم والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال حاصل الجواب ان كلا من الشقين  
 مستقيم ههنا كما بين الشارح **قوله** بتقدير مضاف جواب سوال هو ان نصب خلو وعكس كيف  
 يتصور على الظرفية لان الظرف لا يخلو عن الزمان والمكان وهما ليسا منها فاجاب بقوله بتقدير  
 مضافا حاصله ان ظرفيتهما باعتبار المضاف **قوله** يجعل المصدق الخ جواب سوال هو انه اذا كان  
 الخلو والعكس منصوبين على الحالية فالحال محمول على ذي الحال فهنا لا يصح الحمل لانه من قبيل  
 حركات الصفة على الذات فاجاب بقوله يجعل الخ **قوله** ولعل هذا الخ جواب سوال هو انه لما  
 كان خلاف الاخفش ثابتا ههنا فنبغي ان يقول المصنف في الاكثر كما قال في خلا وعكس اجاب بقوله و  
 لعل هذا لم يثبت عند المصنف **قوله** ويلزم اضمار الخ جواب سوال هو ان هذا الدليل لا يثبت المدعى  
 لانه يجوز ان يكون ما بعدهما مرفوعا بالاسمية وخبرها محذوف فاجاب بما ترى **قوله** وهو ضمير  
 راجع الخ جواب سوال وهو ان ضمير ليس ولا يكون لا يخلو اما ان يرجع الى القوم او الى غيرها والاول  
 باطل لعدم المطابقة والثاني ايضا باطل لان الغير ليس بكور فيلزم الاضمار قبل ان ذكر اجاب  
 بقوله وهو ضمير راجع الخ **قوله** الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ الخ اما عدم استعمالها في  
 المنقطع فلان اسم هذه الافعال هو الضمير الراجع الى المستثنى المقدم والمنقطع كما في قولهم ما جاء  
 القوم الاحبار وما جاء في الازيد القوم لانها مستثنى اسم منه والاصل ان يكون خبرها محمولا  
 على اسمها وذلك الحمل لا يتصور في المنقطع لان حمل الحمار على القوم غير جائز واما عكس استعمالها  
 في المفرغ فلان لا يلزم الاضمار قبل ان ذكر لان المستثنى منه في المستثنى المفرغ غير مذكور **قوله** لم  
 يشترط ان لا يكون الخ جواب سوال هو انه لا يخلو في هذا الضابطة المستثنى المقدم والمنقطع  
 كما في قولك ما جاء في الازيد القوم وما جاء في القوم الاحبار لانها مستثنى بعد الا في كلا  
 غير موجب وقد ذكر المستثنى المتصل منه مع انه لا يجوز فيها الوجهان بالنصب واجب كما  
 مر والجواب انه الكيفية **قوله** على الاستثناء اه فير شادة الى ان اللام في قوله النصب  
 للعهد **قوله** حال من الضمير اه يعني ان قوله فيما بعد ظرف مستقر مع المتعلق اعني به الواقع

حال من الضمير المجزؤ في قوله فيه **قوله** اي حال كون المستثنى جواب سؤال هو ان الواقع بعد الا  
 ليس لا المستثنى والضمير المجزؤ راجع الى المستثنى ايضا فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اجاب بقوله  
 اي حال كون المستثنى واقعا في محل حاصله ان المراد عن الواقع فيما بعد لا هو محل المستثنى اي المراد  
 من ما المحل دون المستثنى فحينئذ لا يرد **قوله** والحواله الخ جواب سؤال هو ان الماضى الميثب اذا  
 وقع حالا لا بد فيها من دخول قد وهو لم يوجد في قوله ذكر المستثنى منه اجاب بما ترى **قوله** في  
 بعض النسخ الخ جواب اخر عن هذا السؤال **قوله** على انه صفة الخ جواب سؤال هو انه كيف يصح  
 الحالية عند ذلك البعض لان الجملة اذا وقعت حالا لا بد فيها من الواو اجاب بقوله على انه صفة  
**قوله** ذكر فيه الخ جواب سؤال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لا بد فيها من العائد ههنا لم يوجد  
 اجاب بقوله ذكر فيه المستثنى منه حاصله ان المراد بالعائد اعم من ان يكون لفظا او تقديرا **قوله**  
 لا بالاصالة الخ فان قيل ان اعراب البدل انما يكون بتبعية المبدل منه لا بالاصالة قلنا ان المراد بال  
 لاصالة ما يكون بمقابلة الواسطة لا بمقابلة التابع كما في السار ذلك لاصالة بقوله وبغير  
 واسطة **قوله** العامل الخ جواب سؤال هو ان الحكم منقوض على زيد في ما جاء في الازيد  
 لانه لم يعرب على حسب العوامل بل بحسب مل واحد وايضا يلزم تواردا عرابيات مختلفة على  
 معرب واحد بالشخص حاصله ان الالف واللام يبطل معنى الجمعية **قوله** لانه فرغ الخ هذا وجه  
 تسمية المفرغ باسم المفرغ **قوله** اي بما يقتضيه فيه شارة الى ان الحسب بمعنى المقتضى لا بمعنى  
 القدر والكناية **قوله** فالمراد الخ جواب سؤال هو ان المستثنى المفرغ ليس بمفرغ بل مفرغ لاعتبار  
 فراغ العامل فلا يصح تسمية بذلك الاسم اجاب بما ترى **قوله** اي والحواله الخ اشارة الى ان  
 الواو للحال الجملة وقعت حالا من المستكن في يعرب **قوله** واقعه اه اشارة الى ان قوله في  
 غيرا موجب خبر لقوله وهو باعتبار المتعلق **قوله** الكلام فيه اشارة الى ان الموجب صفة ٦٦  
 للموصوف المحذوف **قوله** واشترط ذلك اشارة الى ان قوله ليفيد دليل للمحذوف والضمير  
 فيه راجع الى الكلام او المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثل في قوله مثل ما ضربني الخ **قوله**  
 صحيحة الخ جواب سؤال هو انه منقوض بنبيذ في ضربني الا يزيد لانه ايضا مفيد مع انه ليس  
 بمستثنى مفرغ حاصله ان المراد بالفائدة فائدة صحيحة لا مطلقةا وههنا لم يوجد لعدا امكان جمع  
 جميع الناس على ضرب المتكلم **قوله** الذي يصح الخ دليل بمطابقة المثال بالمثل قال لان يستقيم المعنى  
 هو استثناء من مفهوم الكلام السابق اي لا يعرب بحسب العوامل على الموجب في جميع الاوقات  
 الا وقت استقامت المعنى **قوله** الا التماسا اي نهك **قوله** اي او وقعت انما في القراءة بد  
 لانه لا يري لا يطلب المفعول بالاجعله متعديا ولفظا وقعت متعد **قوله** بل ايام لا سبوع يعني  
 ايام يكثرة **قوله** ولكن الغالب دفع لما يقال لها استقيم المعنى في بعض الصوف فلم يثبت الفرق ٦  
 بين هذه الصوة والصوة الاولى فالدفع بان المراد عدلا وجلا ان القرينة في هذه الصوة غالباً وجلاها



فی الاول **قوله** مثلاً الخ جواب سوال **قوله** لم یجز فعل ما بعد فاعله فاعلیته غیر جائز لان الفاعل مفرد لانه قسم من الاسم هو جملة اجاب بما تری **قوله** اذ معنی ما ذال ثبت آ معنی ما ذال هو ثبت تعلیل العدل الجواز او جواب سوال وهو اننا لانسلم ان هذا المثال ایجابی بل سلبی یتقیم فیہ المعنی اجاب بما تری **قوله** فلا یتقیم لان المستثنی منه فی هذا المثال جمیع الصفات وقد یکون بعضها متناقضین كالسواد والبیاض غیرهما فلا یتصو واجتماع جمیعها فی ذید ۶۶ **قوله** قال الشارح الرضی والغرض من هذا النقل اعتراض علی المص و حاصله ان المعنی فی هذا المثال مستقیم بان یزاد بجمیع الصفات الغیر المتناقضین **قوله** او یحمل اه اعتراض اخر حاصله انه ینبغی ان یکون المراد بثبوت جمیع الصفات فی ذید هو المبالغة هو المبالغة فی نفی الاجتماع **قوله** ولا یخفى جواب عن ذلك الاعتراض حاصل ان صحة هذا المثال عند هذه التاویلات مسلم لکن مثلاً الخ **قوله** کل من یتصو منه الضر من معارفک الخ هذا قرینة علی ارادة بعض مخوضر بنی الا ذید **قوله** للمبالغة الخ هذا ایضاً قرینة علی ذلك **قوله** غلوای انہی قال اذ اتعد البدل الخ هذا بیان قاعد أخرى **قوله** و یختار البدل فیما بعد الالف کلاماً غیر موجب وقد ذکر المستثنی منه **قوله** من حیث حمل جواب سوال **قوله** الجار والمجرور فی قوله علی اللفظ صلة التعد وهذا لا یصح لان صلة التعد یتقع الباء لا علی اجاب بقوله من حیث الخ حاصله انه متعلق بالحمل المحذوف **قوله** ای لفظ المستثنی منه الخ فیہ اشارة الی ان الالف واللام عوض عن المضالی **قوله** یمثل فیہ اشارة الی ان الجار والمجرور متعلق بالحمل وجواب سوال **قوله** ان قوله اذ اتعد البدل لشرط وقوله فعلی الموضع جزاءه لا یکون الا جملة وهو لیس بجملة اجاب بقوله یمثل وانتائه متاخراً عن الجار والمجرور اشارة الی ان الحصر الاختصاص **قوله** عملاً بالمختار الخ جواب سوال وهو انه اذ اتعد البدل ینبغی ان یکون منصوباً علی الاستثناء فاجاب بقوله عملاً الخ وفي ایراد لفظ مثل فی مثالین المن کو ما بعد الاول اشارة الی العطف **قوله** آ علی موضع المستثنی منه فائتہ مرانفاً وهو ان الالف واللام عوض عن المضالی **قوله** وقوله لا یعابہ دفع لما یقال ان المقص فی هذا المقام بیان تعد البدل علی اللفظ وهو یحصل بقوله الاشئی الخ فلم ذکر المص لا یعابہ اجاب بقوله وقوله الخ **قوله** وعلى ما وقع الخ جواب سوال وهو ان اذا لم یکن فی اکثر النسخ فلم و اراده المص فی هذه النسخة اجاب بقوله وعلى ما الخ **قوله** وانما وصفه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی هذا التوصیف اجاب بقوله انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشئ عن نفسه لکن یرد علیه فی اکثر من النسخ یلزم استثناء الشئ عن نفسه جاعاً عنه بقوله ولا یخفى انه لو جعل الخ **قوله** انما تعد البدل اه دفع استثنای المبتدأ لانه یعلم من ظاهر ان هذا الدلیل المثال الثالث قد دفعه بما تری **قوله** لان من الاستغراقية ای الاستغراقية المنفی وقیل هذا دفع سوال وهو انه منقوض بقوله وقد کان من مظهر لان من قرأ بعد الاثبات حاصله ان مرادنا الاستغراقية لا الزائدة **قوله** اتفاقاً فیہ

اشاره الى ان في من الزائد خلافاً **قوله** اي بعد ما صار الكلام الخ جواب سوال وهو ان المثال المذكور منفكاً مثبت فكيف يوافق هذا التعليل اجاب بقوله اي بعد ما الخ كلمة مامصداً تاتي اي بعد صيرورة الكلام مثبتاً لتقاض النفي بالاقصا معناه جاءني من يد **قوله** لان فتحة شبيهة الخ جواب سوال وهو ان حمل المستثنى على اللفظ غير جائز لان لفظ الاحد مبني وتوابع المبني يحمل على محله لا على لفظه اجاب بقوله لان فتحة حاصله ان فتحة لفظ الاحد شبيهة بالحركة الاعرابية فكان بمنزلة المعرب وتوابعه يحمل على لفظه **قوله** شبيهة اي في العرض يعني كان النصب حاصل بالناصب كذلك الفتحة حصلت بكلمة لا **قوله** يعني بعد ما صار جواب سوال سوال مذكورة انفاً **قوله** اذالم يكن البدل الخ والفرق بينهما ان التقدير الحقيقي عبارة عن تكرير العامل في المستثنى والمحكي عبارة عن الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه واعتبر سرية حكمه اليه **قوله** والمستثنى الخ انما زاد لفظ المستثنى اشاره الى انه معطوف على قوله منصوب في نحو قوله وهو منصوب اذ كان بعد الا **قوله** اي مجرد الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الزيد بن في جاءني القوم غير الزيد بن فانه واقع بعد لفظ غير مع انه ليس بمحذوف لان الخفض حقيقة في الحركة اجاب بقوله اي مجرد من قبيل ذكر الخاص وادادة العام والجراعم من الحركة والحرف **قوله** واجازا اشاره الى فائدة قوله في الاكثر **قوله** اي براءة جواب سوال وهو ان البراء فعلاً لا يقدر العبد على احداثه فكيف يصح نسبه الى القوم حاصله ان نسبه اليه مجاز **قوله** دون الصفة الخ اشاره الى ان قيد فيراحترا **قوله** انتقل اعرابه لانه اذا استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مجرد وبالاضافة فانتقل اعرابه اليه **قوله** المذكور اشاره الى ان الالف واللام للعهد **قوله** اي كلمة غير الخ جواب سوال وهو ان قوله غير مبتدل وقوله صفة خبره وابتدأ بئس غير جائز لان اصلاً لمبتدل ان يكون معرفة مخصصة وههنا نكرة مخصصة وايضاً ان الضمير في قوله حملت راجع الى الغير باعتبار انها صفة للغير وخبره فعلى هذا راجع ضمير المؤنث الى المذكور وهو غير جائز لعدم المطابقة اجاب عنها بقوله اي كلمة غير فحاصل الدفع الثاني ظاهر واما الاول فلان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علماً **قوله** في الاصل الخ جواب سوال وهو ان كلمة غير مستعملة في الاستثناء فكيف يكون صفة اجاب بما تراءى **قوله** واستعملت مثلها الخ جواب سوال وهو انه كيف يصح حمل كلمة غير على كلمة الا والحال انه لا اتحاد بينهما وهو من الشرط اجاب بما تراءى **قوله** لكن الخ استدراك عن قوله كما حملت الا عليها في الصفة **قوله** اي واقعة الخ جواب سوال وهو ان التابع من صفات الاسم والاحرف فحينئذ لا يصح قوله الا اذا كانت تابعة وتقدر السؤال هكذا ان التابع كل ثاب باعراب سابقه وكلمة لا ليس كذلك فكيف يصح قوله تابعة الخ اجاب بقوله اي واقعة **قوله** بعد متعد الخ جواب سوال وهو انه لا ينقض بقوله ما جاءني رجلاً الا زيد فان الا في هذا المثال حملت عليها مع انها

له ابتداء بئس وضمير صفة لا يبتدأ غير جائز خبره









الشرط الاخير الخ جواب سوال وهو ان يتنقض على زيد في نحو لا زيد في الدار ولا عمر فانه ينتفي فيه الشرط الثاني مع انه ليس بمبنى على ما تنصب به بل هو مرفوع حاصل الجواب ان المراد بالانتفاء انتفاء الشرط الاخير مع بقاء الشرط الاول والثاني **قوله** قبل دخول الخ جواب سوال وهو ان في كلام المصنف ذلك لان قوله مبنى صريح في البناء وقوله ينصب مشعر على الاعراب لان النصب من القاب حاصل الجواب ان نسبة البناء اليه في الحال ونسبة النصب اليه قبل الدخول **قوله** بلا تنوين الخ هذا رد على الشيخ الرضائي حيث قال ان الاسم لا يبنى في جميع المؤنث السالم مع التنوين لان فيه للمقابلة والمانع للبناء هو الذي للتمكن وجه الرد عليه انه مشابه وهو يمنع البناء فكذلك هذا والنون في التثنية والجمع لا يمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابها مستدلاً بان النون فيها مشابهة للتنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين غاية **قوله** وانما يبنى الخ جواب سوال وهو ان البناء قد يكون على ما يرفع به قد يكون على ما ينصب به حاصل الجواب سلمنا ذلك لكن يبنى على ما ينصب به ليوافق الحركة البنائية الحركة الاعرابية وحرف البناء نحو الاعراب عملاً بالأصل بقدر الامكان **قوله** ويعني بالمفرد الخ جواب سوال وهو انه كيف يبنى التثنية والجمع بالكسر والياء مع انهما ليسا من قبيل المفرد كما ذكره المصنف اجاب بقوله ويعني الخ **قوله** لتضمنه معنى من وكلمة من مبنى باعتبار انه حرف فكذلك ما تضمنه **قوله** او تقديراً اي جواب السؤال المقدّم من اما حقيقة فظاهر واما تقديره فبان انه اذا جاء رجلان الى بيت فدخل احدهما في البيت ثم خرج وقال لا رجل في الدار فهو جواب سوال المقدّم فكان الرجل الغير الدخول في سائل وقال هل من رجل فيها فقال لا رجل الخ **قوله** ولم يبين المضاف جواب سوال وهو ان المضاف والمضاف له متضمن لمعنى من ايضاً فينبغي ان لا يكون مرفوعاً اجاب بما ترى **قوله** على سبيل منع الخ جواب سوال وهو ان كلمة او في قوله او مفصولة لمنع الجمع لانه لا احد الامرين فحينئذ يتقضى على زيد في نحو لا فيها زيد ولا عمر فانه معرفة ومفصول جميعاً فينبغي ان لا يكون مرفوعاً مع انه مرفوع مع التكرير اجاب بقوله على سبيل منع الخ لا الجمع **قوله** لا زيد في الدار ولا عمر مثال الاسم المعرفة يكون متصلاً غير مضاف **قوله** ولا غلام زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون متصلاً مضافاً **قوله** لا في الدار رجل مثال الاسم النكرة يكون مفصولة غير مضاف كالرجل في المثال المذكور **قوله** ولا في الدار غلام رجل الخ مثال الاسم النكرة مفصولة ومضافاً **قوله** ولا في الدار زيد الخ مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة غير مضاف **قوله** ولا في الدار غلام زيد مثال الاسم المعرفة يكون مفصولة ومضافاً **قوله** في جميع الخ مرفأئاً وهو وقع تشويش المبتدأ **قوله** وجب اشارة الى العطف **قوله** تكرر اسم اشارة الى ان الالف اللام عوض عن المضاف اليه **قوله** مطلقاً لا بعينه المراد بالتكرير ان يذكر معرفة اخر او نكرة اخر معطوفة على الاول لا تكرر الاسم ولا

منه  
في  
الاسم  
المتنوين

بعین جواب سوال ہوانک قلت ان کان معرفۃ الخ منقوض علیٰ ہذا الامثلة المذكورۃ اعنی لا  
 زید فی الدار ولا عمر لانہ لا یتکبر اسمہا فیہا اصلا **قوله** من معنی نفی الاحاد لان قولہ لا  
 فی الدار فی قولہ لا زید ولا عمر ولا خالد الی اخر افراد الرجال **قوله** اھذا فیہ اشارۃ الی ان العبارة علی  
 حذف المبتدأ والقضية عبارة عن المحادثة **قوله** فان اسم لا فیہ معرفۃ ولا دفع فیہ لان نصب  
 الالب بالالف **قوله** بلہو منصوب قبلہ انہ لیس بمنصب بل المنصوب ہو قولہ ابا وهو لیس بمعرفۃ  
 لانہ لیس بکنیۃ بل لکنیۃ ہو المجموع اعنی ابا حسن قلنا انہ مرکب اضافی وهو انہ اذا صار علما  
 یجری اعرابہ علی الجزء الاول منہ لان الجزء الثاني مشغول باعراب الاضافة لیجری اعراب  
 علی الجزء الفارغ منہ **قوله** فان مثلاً الخ جواب سوال وهو ان لفظ المثل معرفۃ باعتبار الاضافۃ  
 الی الالب اجاب بما تری **قوله** او بتاویلہ بفیصل یعنی قاطع بین الحق والباطل فصار مخرج  
 المعنی ہذا قضیۃ لا فیصل لہا ای لا فیصل ولا قاطع لہا **قوله** کیفما کورت الخ جواب سوال  
 وهو ان اضافۃ المثل الی ما بعدہ لا یخلو اما بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ فغلی الا ولخرج عند قولہ  
 لا ضرب ولا نصر الا بزید والباقی ظاہر اجاب بما تری **قوله** يجوز الخ فیہ اشارۃ الی ظہور  
 المتعلق للجار والمجرور اعنی قولہ فی مثلاً الخ وان قولہ خمسۃ فاعل لفعل عند **قوله** بحسب  
 اللفظ الخ جواب سوال وهو انہ لم ترک الوجہ السادس الذی ذکرہ الزمخشری فی المفصل و  
 ہو فتح الاول علی ان لا فیہ نفی الجنس رفع الثانی علی ان لا فیہ معنی لیس صلہ ان الوجہ علی  
 قسمین احدهما بحسب اللفظ وهو عبارة عن طريقة القراءة والثانی بحسب التوجیہ ہو عبارة  
 عن دلیل القراءة ومرادنا ہنا الاول فالتقدیر يجوز خمسۃ طرق القراءة ونقول ان ہذا الوجہ  
 وہم لانہ باعتبار الصوۃ عین الوجہ الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجہ لزادت الوجہ علی الستۃ  
**قوله** فانہا بحسب التوجیہ لانک اذا فتحتہما یحتمل ان لا فی الموضعین لفظ الجنس ان یکون فی  
 الاول لفظ الجنس فی الثانی زائد فاذا رفعتہما یحتمل ان یعترا وجہ احدهما ان یکون لا فی الموضعین  
 لفظ الجنس ملغاة عن العمل واثانیہا ان یکون لا فی الموضعین بمعنی لیس ثالثہا ان یکون لا الاول  
 بمعنی لیس الثانیۃ زائد ورابعہا ان یکون لا الاول للتبریۃ والثانیۃ زائدۃ عبد لغفوا واذا  
 فتحت الاول وافتحت الثانی یحتمل ان یکون الرفع محمولاً علی موضع اسم لا للتبریۃ ولا زائد  
 وان یکون بمعنی لیس رفعہ علی انہ اسم وان یکون للتبریۃ ملغاة واذا رفعت الاول فتحت  
 الثانی یحتمل ان یکون الاول بمعنی لیس وان یکون للتبریۃ **قوله** فی کل منہما لفظ الجنس وبنائہ  
 اسمیہما علی الفتح باعتبار ان اسمیہما مفرد غیر مضاف ولا مضارع کما ذکر **قوله** موجو  
 واما جعلنا قولہ الا باللہ خبر القیام مقام الخبر **قوله** لتاکید الفی علی الاول **قوله**  
 والثانی ای قولہ قوۃ **قوله** علی الاول اعنی بہ لفظا کحول **قوله** حملا علی لفظ  
 الخ او حملا علی محلہ القریب فان لا اسم لا محلیین قریب وهو النصیب بعید وهو



وہو الرفع بالابتداء عصمة **قوله** لمشاہتہ حرکتہ الخ جواب سوالہ ہون الاول مبنی وتوابعہ یحمل علی عملہ  
اجاب بقولہ لمشاہتہ الخ حاصلہ ان حرکتہ مشابہتہ للکلمۃ الاعرابیۃ فصار فی حکم المعرب توابع المعرب  
یحمل علی لفظہ **قوله** الثالث فیہ اشارۃ الی ان قولہ وفتح الاول خبر المبتدأ المخذوف وکذا حال  
الرابع والخامس **قوله** بمعنی لیس اسم لیس لا یكون الا من المرفوعات **قوله** فان عمل الخ ۶  
ہذا وجہ الضعف **قوله** وضعف الخ ہذا کلام الشیخ الرضی اورادہ للرد علی المصنوع اجیب  
بان کلا واحد من الرفع والالغاء بالتکریاثر لعلۃ اخر والتکریاثر لا یكون علۃ لا لوجود الالغاء ولا  
لصحۃ الرفع بل العلة شئی اخر وہی کون اسم لا معرفۃ او مفصو بینہ فبین لا فکیف یكون احدھا  
مؤثرا فی الآخر ویکن ان یجاب عن طرف المصنوع بانھما وجد الخامس ضعیفا بین ضعفہ ہذا  
الوجہ فیکون من قبیل البرہان الاتی لامن قبیل البرہان اللغی حتی یلزم ما ذکرنا وجہ الدین  
**قوله** بالتکریاثر تکری اسم لا فیہ اشارۃ الی ان اللام فیہ بد من المضاف الیہ **قوله** لان شرط  
الخ جواب سوالہ ہون التکری لیس بعلۃ لا لغائھا بل العلة هو المعرفۃ والمفصول حاصلہ ان التکری  
علۃ لصحۃ العمل لا لوجوب الغائھا **قوله** ولا دخل الخ ہذا للرد علی ما قبلہ ان عمل لا انما  
یلغی اذا کان الاسمین المکررین موافقین فی الاعراب وھنا لیس کل لان الاول مرفوع والثانی  
مفروق **قوله** فھذا ای قولہ لا حول ولا قوۃ **قوله** علی التوجیہ الاول الخ وھو جعل لا بمعنی لیس ۷  
**قوله** والا یلزم الخ یعنی ان لم یتعین لعطف الجملة علی الجملة یلزم ان یكون قولہ لا باللہ منصوبا  
ومرفوعا وذلك لان خبر لا بمعنی لیس من المنصوبات وخبر لا لفظ الجنس من المرفوعات فان جاز  
عطف المرفوع علی المرفوع فضا خبرا عنھا فصار کون المعرب الواحد مرفوعا ومنصوبا وذا باطل **قوله**  
وعلی التوجیہ الثانی وھو الغاء عمل **قوله** ای عمل اجواب سوالہ ہون کلامنا فی لا الی لفظ الجنس  
واما التفریق فلیس الاشتغال الا بما لا یعنی حاصلہ ان البحث عن متعلقات الشئی بحث عن الشئی  
او اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ **قوله** ای تاثیرھا الخ جواب سوالہ ہون لفظ العمل  
فی الاصطلاح عبارة عن العمل فی المعرب وقولہ لا رجل فی الدار لیس منہ فکیف یقال لم یتغیر العمل اجاب  
بقولہ ای تاثیرھا حاصلہ ان المراد بالعمل بالمعنی اللغوی دون الاصطلاحی اعنی تاثیرھا ونقول ان  
المراد بالعمل اعم من ان یتكون حقیقیا کما فی لا غلام رجل فی الدار او شہھا کما فی لا رجل فی الدار فان  
الفتحة تشبہ النصب الاطراد والعروض اما الاطراد وھون یقر کل اسم لامفر نكرة مفتوحة کما یقال  
کل اسم لا مضافا او مشبہ بہ منصوبا واما العرض فلان فتحة اسم لا عرضت بد خول لا علیہ عرضھا  
فی المفعول بد خول العامل اغایہ **قوله** حقیقۃ الخ جواب سوالہ ہون ذکر العرض التمی بعد ۷  
الاستفہا مستدرک لانھا ایضا استفہا مین فاجاب بقولہ حقیقۃ الخ **قوله** اما العرض الخ جواب سوالہ ہون یعلم من کلام المصنوع  
ان معناه مجموع الامور الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع الاستفہا معناه الحقیقۃ والعرض والتمی معناه  
المجازی وما ہذا الا الجمع بین الحقیقۃ والمجاز وھو باطل اجاب بقولہ اما العرض الخ حاصل

انترتقدیرا ما فی المعطوف واما تردیدیتہ لا حلا کمور فلا یلزم الجمع لکن یؤعلیہ فی خلا القاعد  
الکلیۃ وہی انہ اذا کان العاطف بامافققدیرا المعطوف علیہ باما الخ واجب لیعلم من اول الامر ان  
الکلام مبنی علی الشک فلم تزل المصمما فی الاستفہام اجاب بقولہ اما حاصلہ ان تقدیر المعطوف  
علیہ باما واجب لکن اعم من ان یکون حقیقۃ او تقدیرا والفرق بین التمنی والعرض الرجاء ان  
الاول طلب حصول الشئ بالمحبۃ نحو الاماء اشربہ ای کاشکی می بود آب کمی خوردم حیث لا یرجی ماء  
والثانی طلب حصول صوة الشئ بالکنایۃ نحو الاتزول عندی والثالث طلب حصول صوة  
الشئ لا بطریق المحبۃ ولا بطریق الکنایۃ نحو لعل زیدا قائم ومعنی الاول نسبة نزول قوم ومعنی  
الثانی امیرام قوله ورد ذلك الا ان لسی الخ هذا اعتراض علی المصنف ویرد علی کل لا اللتی  
تدخل علیہا المہزۃ فی العرض لانہا اذا كانت الخ قلنا انک قد اخطأت ووجہ التخطیۃ ان  
العرض والالتخصیص لا یكون مساویین فی الرسم لان الاول بالتخفیف والثانی بالتشدید  
**قوله** الارجل جواب سوال وهو انه یفقد علی نحو الارجل الخ فان المہزۃ الداخلة علیہا  
ابطال علیہا حیث صاد اسمہا منصوبا لا مفتوحا فاجاب عنہ بجوابین الاول بقولہ فہذا  
عند الخلیل الخ والثانی بقولہ وہی عند یونس الخ **قوله** الارجل جزاء اللہ خیرا خیرید لغی  
علی محصلۃ تبین کان الشاعر عشق المحصلۃ فیقول متمنیاً لا تبصرونی رجلا یتھدینے  
طریقاً یوصلنی الی ہذا المحبۃ فالابانۃ استخراج الذہب عن المعدن والمحصلۃ بکسر الصا المہملۃ اسم  
لامرأة تخرج الذہب عن المعدن والمصرع الثانی صفۃ رجلا وخیرا مصد جزاء ہذا الجملة  
دعائیۃ معترضۃ شرح ایا **قوله** اسم لا فی اشارۃ الی ان المبنی صفۃ لموصوف محذوف اعنی بہ الاسم  
او جواب سوال وهو انه ینقص بنحو یزید العاقل لان العاقل نعت المنادی المبنی الاول مفرد اعم  
انہ لا یجوز فی البناء بل الرفع والنصب فاجاب بقولہ اسم لا حاصلہ ان المبنی صفۃ للموصوف  
المحذوف وهو الاسم لا المنادی **قوله** من ضمیر مبنی ای لفظ مبنی المؤخر الذ بعد یلیہ لان المبنی  
الاول معرفۃ صفۃ للاسم والثانی نکرۃ والشارح ذکر ایض نکرۃ او جواب سوال وهو ان قولہ مفرد حال  
من المستکن فی المبنی الراجع الی اسم لا واذا کان كذلك فلا حاجۃ الی قولہ مفرد لان اسم لا  
اذا کان مبنیاً لا یكون الا مفردا کما قال المصمما اذا کان مفردا فہو مبنی علی ما ینصب بہ اجاب  
بقولہ من ضمیر الخ حاصلہ انہ لا نسلم نہ حال من ضمیر المبنی بل من ضمیر مبنی الذ بعد یلیہ  
الراجع الی النعت فاحتاج الی **قوله** یعنی من الاول لان النعت اذا کان یلیہ الاسم یكون اولاً  
هذا اعتراض علی المصم قلنا نعم لکن ذکرہ اہتماما بشان المتبدل واجب عنہ بان نسبة  
الاستدکاء الی الاول باطل لانہ قید مذکور ولا وقولہ یلیہ قید مذکور ثانیاً فالمتنا نسبة  
الی الثانی دون الاول لانہ من جہۃ اخری کما فی تعریف الحيوان بانہ جسم نام حساس متحرك  
بالارادة لان کل متحرك حساس مع ان ذکرہا مع الیس بمستدک **قوله** لکان الاتحاد الخ المراد بالمكان

لہ ترجمہ کیا ہے کہ مستدک کہ متناظر آتکس لکبر ساندرا مجبوریہ من کہ محصلہ است آن محصلہ کہ می کند زرد سرخ را از معدن ای کمان



الذات یعنی نہ مبنی بالوجہ الثلثة لاتحاد الذات ولا اتصال الیہ باعتبار توجه الیہ حقیقہ قولہ ۶  
**قولہ** والمبنی فی قولہ جواب سوال وهو یقتضی علی باردانی نحو لاماء بآء فانہ قد صدق علیہ القید  
المذکور مع انہ لیس بمبنی بل منصوب اجاب بما تری **قولہ** علی محل البعید اعنی بہ الابتداء ۷  
**قولہ** علی محلہ القریب اعنی بہ النصب **قولہ** ای وان لم یکن الخ جواب سوال مثلاً ما مر **قولہ**  
ای فحکم الاعراب جوابا وسوالا مثلاً ما مر من غیر مرة **قولہ** اذا کان المعطوف نكرة الخ جواب سوال  
وهو انہ منقوض بقولہم والفرس فی لا غلام لک والفرس لانہ معطوف مع انہ لم یجز حملہ علی  
اللفظ بل علی المحل فقط اجاب بما تری **قولہ** بلا تکرید الخ جواب سوال وهو انہ منقوض بقو  
فی قولہ لا حول ولا قوۃ لانہ معطوف مع انہ لم یجز حملہ علی اللفظ علی اللفظ والمحل بل فی خمسة  
او جہا اجاب بما تری **قولہ** بان یحمل الخ جواب سوال وهو ان الجار والمجرور فی قولہ علی اللفظ  
متعلق بالعطف ہذا التعلی غیر جائز لان العطف انما یكون علی اسم لا علی لفظہ لان المراد  
باللفظ ہنا الھیئۃ باعتبار انہ ذکر فی مقابلة المحل والعطف انما یكون ہنا علی مجموع الماد والھیئۃ  
اجاب بقولہ بان یحمل الخ حاصلہ انہ ظرف مستقر **قولہ** ولم یجعل الخ للرد علی ما قبلہ انہ  
ینبغ ان یجعل العاطف فی حکم المتصل باعتبار انہ قائم مقام العامل **قولہ** وسائر الرد علی ما قبلہ  
لبابین حکم النعت والمعطوف ینبغ ان یدکر حکم سائر التوابع لا اسم لا کالتکید عطف البیان والبدل  
اجاب بما تری حاصلہ انہ لا نص عن النحاة فی بیان حکم الکن ینبغ الخ **قولہ** لا ابالہ ولا غلامی الخ  
جواب سوال وهو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا فهو مبنی علی ما ینصب وهو منقوض بنحو لا ابالہ ولا  
غلامی لان کل واحد منہما مع افرادہما وتکیرہما مع رب منصوب والا ویا لالف للثانی بالیاء اجاب بقولہ  
جائز تشبیہا بالمضا حاصلہ ان اسم لا فی ہذین التکیین ان لم یکن مضافا لکن تشبیہہ بقل  
فعلہذا یكون النصب واجبا لان اسم لا اذا کان یلیہا نكرة مضافة او مشابہا بہ یجب ۷  
النصب فی اجاب الشارح بقولہ اجراء لاحکام الخ حاصلہ ان المراد بالمشابہتہ لیت مشابہتہ  
حقیقۃ اعنی اتی بشئ وهو من تمام معنایہ اجراء الخ **قولہ** یعنی الی قولہ علی قلة اشارۃ الی  
الجواز بمعنی الامکان الخاص یعنی ان جواز مثلہذا التکیب باثبات الالف وسقوط النون و...  
اسقاط الالف من اثبات النون من الثانی غیر سواء لان الاصل الخ **قولہ** وذلك التشبیہ الخ  
اشارة الی ان قولہ لمشارکۃ تعلیل القولہ تشبیہا ومتعلق بہ **قولہ** ای کل ترکیب الخ جواب سوال وهو ان  
اضافۃ المثل الی ما بعد لا یخلو اما بیانیتہ ولا میتہ وظرفیتہ فعلہ الاول ذخل فیہ المذکور فی الکتاب ونحو  
عندہ لا اخالہ ولا ابالہ والباقی واضح اجاب بما تری **قولہ** حین یضاف باظهار اللام الخ فانقل  
یناقص بین کلامی الشارح یعنی بین قولہ حین یضاف بین قولہ فیما سبق مع انہ لیس بمضاف قلنا  
ان فی مثل قولہ لا ابالہ ترکیبین ترکیب خبری بان یجعل ابالہ اسم لا والجار والمجرور خبرہما والثانی  
ترکیب اضافی بان یجعل ابالہ اسما مضافا الی الضمیر المجرور

بواسطة اللام فخيرها محذوف واعني به موجوده هكذا في نحو لا غلامي له فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني  
لثاني فحينئذ لاتناقض فان قيل كيف يجعل الاول اعني به التركيب الخبر مشابها بالمضاف مع ان  
الاضافة فيه غير متصو قلنا مشابهة باعتبار مشابهة بالثاني اعني به التركيب الاضافي بحسب  
الصورة والثاني مشترك بالمضاف بحرف المقد نحو غلام زيد في اصل معناه **قوله** <sup>ف</sup> **معناه**  
المضاف الخبر جواب سوال وهو ان معنى الغلام في غلام زيد هو المملوكية ونحو لا ابالة لا يشارك  
في هذا المعنى اجاب بقوله اي معنى المضاف الخبر حاصله ان المراد بذلك المعنى هو الاختصاص لا غير  
وهو ثابت للاب بالنسبة الى الدلالة لان الابوة للدلالة غير متصو **قوله** من حيث الخبر جواب سوال  
وهو ان اصل معنى الاب اب والغلام غلام فكيف يشتركان في اصل معناه حاصله ان قيد  
الحيثية مراد هنا **قوله** يعني الاضافة تفسير لقوله من حيث هو مضاف **قوله** او  
المعنى ان مثلا لا ابالة لا يعني ان الضمير قوله تشبيهه بالراجع الى اسم لا وكذلك يصح ان يرجع  
الى مثل هذا التركيب **قوله** المثل هذين الخبر جواب سوال هو انه لا مطابقة بين الراجع والمرجع  
لان الضمير مفرد والمرجع شيان اجاب بقوله اي لمثل الخبر حاصله ان الضمير راجع الى المثال لا تعد  
فيه انما التعد في المضاف اليه المسلك بهذا دون المسلك في السؤال الجواب في الضمير الراجع الى  
المثل في قوله لمشاركة فيما ساقى فلا تغفل **قوله** اي بتركيب يشتمل خبر جواب سوال هو انه على هذا يلزم  
تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله اي بتركيب الخبر حاصله ان تشبيه المركب بالمركب تشبيه  
المركب بالمفرد كما زعت **قوله** الا ان يبين الخبر جواب سوال هو ان مثلا لا ابالة ولا غلامي لا بتركيب  
خبري وهو القوي لانه يفيد المخاطبة مثلا اباه ولا غلاميه تركيب اضافي وهو غير قوي فكيف  
يشبه القوي بالضعيف لان المشبهة لا بد ان يكون اقوى من المشبه اجاب بقوله الا ان الخبر قوله  
تركيب الخبر جواب سوال وهو ان قوله لم يحز فعل وما بعد فاعله وهو جملة فكيف تكون فاعله  
واجاب بما ترى **قوله** حقيقة جواب سوال هو ان الاضافة في اللغة عبارة عن النسبة هو متصو  
هنا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالاضافة هي الاصطلاحية **قوله** ليس بمضاف واسو التقدير  
ان يقال ان مثل هذين التركيبين لا ابالة ولا غلامي له مضاف حقيقة باعتبار المعنى بادخال اللام  
بين المضاف والمضاف اليه تاكيل للام المقد اجاب بقوله ليس بمضاف حقيقة **قوله** المراد المفاد بهما  
جواب سوال هو ان هذا الدليل يخالف عن المذعي لانه يعلم منه جواز اضافة تركيب ابالة ولا غلامي له  
ويعلم من الدليل عدل جواز الاضافة حاصله ان المراد بفساد المعنى المعنى المفاد بهما على تقدير الاضافة  
حقيقة لا مطلق المعنى هو نفى الوجود وبتقدير الاضافة يلزم نفى ابي المعلوم لان الاب ر معرفة بالاضافة  
الى الضمير يعني ان بتقدير الاضافة يلزم قوة الاستقلال والجنسية جميعا **قوله** لا بأس عليك والقرينة  
على حذف الاسم هو امتداد الخبر على الخبر **قوله** لا يزيد جواب سوال هو ان حذف الخبر والاسم



جميعا جائز كافي لا كزيد اجاب بقوله قولهم لا كزيد الخ حاصله ان المحذوف ههنا اما الاسم الخبر كما  
بينه الشارح **قوله** اخبرية الخ جواب سوال هوان ضمير هي اجمع الى الخبر هذا اذ جاء ضمير الموصولة الى المذ  
اجاب بما تراه حاصله انه راجع الى الخبرية المستفاد في ضمن الخبر او الثاني باعتبار الخبر وهو قوله لغة  
**قوله** باعتبار الخبر لا يظهر عليها باعتبار الاسمية لانه مرفوع قبل دخولها ايضا باعتبار الابدائية  
**قوله** اعلمها اذ القياس العام ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم الفعل ليكون تكملة  
في مركزه كالجوازم والنواطب ما ولا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان الاسم الفعل واعتبار الجازم  
اعمالها تشبه بالبليس المختص بقبيل هو الاسم **قوله** التثنية الخ وهو مصد بمعنى المنزلة **قوله** اعلمها انهم  
فيه تابع للجر **قوله** قيل انما اختصت ما الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر لا ايضا لان ان يبطل عملها ايضا  
اجاب بما ترى **قوله** اعلمها الخ جواب سوال وهو انه يفهم من ان وجد احد من الامور الثلاثة بطل  
العمل فهذا ينتقض بنحو ضرب زيد لانه عام في زيد مع انه لم يبطل عمل اجاب بقوله اعلمها يعني المراد با  
لعمل ليس جنس العمل كما وهم بل اعلمها لان الاسم في العهد **قوله** اي تختم المعطوف جواب سوال ظاهر في  
انشائية قوله فحكم الى قوله لا غير اشارة الى ان هذا الحكم ثابت على الام لان الجملة الاسمية تدل على ذلك  
والاستمراد اولها فخرج من المرفوعات والمنصوبات شرع في المجردات لكن جمع المرفوعات المنصوبات  
باعتبار الانواع وجمع المجردات باعتبار الافراد **قوله** اي اسم الخ وهذا الاسئلة والاجوبة مثل  
ما ذكر في المرفوعات فلا تغفل **قوله** المضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به الخ اي عرفه فيما  
بعد بقوله كل اسم نسب اليه شئ جواب سوال وهو ان المشتغل على علم المضاف اليه ليس لا المضاف  
اليه فينبغي ان يقول في تعريف المجرد هو المضاف اليه بلا احتياج الى الطوالة في التعريف اجاب  
بقوله المضاف اليه الخ حاصله ان المجرد ليس بمضاف اليه خاصة بل قد يكون غيره نحو بالله و  
بحسبك في مثل كفى بالله بحسبك درهم كذا الاضافة اللفظية **قوله** في تعريفه اي في تعريف  
المضاف اليه **قوله** وهو هنا جواب سوال هوان لم يخالف عن تعريف المشهور للجمهور والمضاف اليه هو  
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر تقديره لان مثله زيد في مرات بزيد ليس مضاف اليه عند  
الجمهور ولعل صدق هذا التعريف عليه المخالفة عنه في قوة الخطاء اجاب بما ترى حاصله ان  
المصم ذهب الى مذ هب سيوية لانه تابع للحق لا للرجال فيظهر الحق له في تقدير زيد ذلك المثال  
مضافا اليه **قوله** في حكم المضاف فصار تقديره نفع الصادقين **قوله** ام لفظا كان ذلك الخ فيه  
اشارة الى ان نصبه لفظا او تقديره بناء على انهما خبران لكان المحذوف ثم جعله بمعنى الملقب والمقد  
لصحة حملها على اسم كان **قوله** من حيث العمل الخ جواب سوال وهو ان ذكر مراد بعد التقدير  
مستدرك لان التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية وهذا بعينه معنى قوله مراد افا جازم **قوله**  
من حيث العمل واما تقديره مراد من حيث الذات فكان من قبيل ذكر العام بعد الخاص  
فلا يلزم الاستدراك **قوله** بابقاء اثره الخ جواب سوال هوانه ينتقض على يوا الجمعة في نحو

الاسم الخبر كما  
بينه الشارح

بشرط جواز

صحت يوم جمعة فان حروف الجرم قد فيه من حيث العمد اذ اليوم منصوب مع انه ليس بمضاف اليه اجاب بما  
 ترے حاصل ان المراد بالعمل على حروف الجرم لا مطلق العمل **قوله** اتقد ير حروف الجرم جواب سوال  
 وهو انه ينقص على واسئل القرية بالنسبة الى مركات بزيد فان تقديرا لاهل فيه ثابت مع ان المضاف  
 في مركات بزيد ليس باسم اجاب بقوله اي تقديرا حروف الجرم حاصله ان ليس المراد بالتقد التقد  
 مطلقا بل يقدر حروف الجرم خاصة اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه **قوله** لا بد  
 ان يتلفظ الخ ولا يصح تقديرا حروف الجرم في نحو مركات بزيد لان كون الشئ مضافا اليه بتقد ير حروف  
 الجرم من خواص الاسم **قوله** اي منسجما عند الخ جواب سوال هو ان قوله حروف الجرم اسم مفعول  
 قوله التنوين مفعول ماله رسم فاعلة اسناد المجرد اليه غير جائز لان الاصل ان يكون الشئ مسندا الى  
 المعروض لا العارض فينبغي ان يسند الى الكلمة لا الى التنوين اجاب بقوله منسجما عنه الخ وهو لا يكون  
 الا اذا كان مسندا الى العارض **قوله** او قام مقام جواب سوال وهو ان اسلاخ المضاف كما يشترط عن  
 التنوين كذا يشترط عن نون التثنية والجمع ايضا فلم يرد كره المضاف اجاب بقوله او ما قام حاصله ان  
 العبادة على حد المعطوف **قوله** ما هي فيها الخ كلمة ما عبارة عن الكلمة ضمير هي اجمع الى التنوين  
 والنون وضمير في راجع الى ما **قوله** ان يمزجوا اي اتصلوا **قوله** التعريف او التخصيص بيان  
 لقوله يكتسب فالماض لان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة دليل عدمها فيهما منافات **قوله** ثم للثبات  
 الخ جواب سوال هو ان هذا التعريف ينقص على المضاف اليه بالاضافة اللفظية فانه مضاف اليه  
 مع ان حروف الجرم غير مقد فيه لان القوم لا يقولون بتقد ير حروف الجرم المضاف اليه بالاضافة اللفظية  
 لا لفظا ولا تقديرا حاصل الجواب انه نعم الا ان المذكور في شرح الامالي بتقد ير حروف الجرم في  
 الاضافة اللفظية وايضا يفهم من ظاهر قوله هي معنوية ولفظية ان حروف الجرم قد فيها ايضا  
 كما اشار اليه بقوله وقد تكلف بعضهم الخ **قوله** لكن الخ رد على ما قيل ان لها كان المضاف اليه  
 حروف الجرم في الاضافة اللفظية لا بد ان يبين تقديرا حروف الجرم فيها كما بين في الاضافة المعنوية  
 في شرحه فاجاب عنه بما ترے **قوله** مصنفاته جمع المصنفة بمعنى التصنيف **قوله**  
 بمنزلة القميز الخ يعني انما خصت كلمة من في نحو حسن الوجه لان كلمة من للبيان كالقميز فاسب  
**قوله** فانقلت هذا الخ حاصل الاعتراض انكم قلتم ان الاضافة اللفظية تفيد التخصيف فقط  
 نحو حسن الوجه يفيد التخصيف مع التخصيص مع ان الاضافة فيه بتقد ير من حاصل الجواب ان  
 هذا التخصيص واقع قبل الاضافة لانه لو جعل الوجه فاعلا لحسن ليفيد التخصيص ايضا كافي  
 قوله الحسن الوجه **قوله** اي الاضافة بتقد ير حروف الجرم جواب سوال وهو ان ضمير هي راجع الى  
 مطلق الاضافة والمقسم معتبر في الاقسام وهما ليس كذلك لان الاضافة في نحو مركات بزيد  
 موجود مع انها لا يسمى باللفظية ولا بالمعنوية اجاب بقوله اي الاضافة الخ حاصله ان الضمير  
 ليس براجع الى مطلق الاضافة بل الى الاضافة بتقد ير حروف الجرم **قوله** اي منسوبة الخ هذا



وجہ التسمیة **قوله** أمسيوبة إلى اللفظ أي من حيث عدل التخصيص **قوله** علامتها جواب سوال  
وهو أن قوله فالمعنوية مبتدأ وقوله أن يكون بتأويل الكون إلى آخره خبره والاصل في الخبر أن يكون  
محمولاً على المبتدأ وحمله هنا غير جائز لأن الإضافة المعنوية ليست عبارة عن كون المضاف غير صفة  
مضافة إلى معمولها بل عبارة عن النسبة التي تكون بتقدير بحرف مع إيراث أثرها وتكون  
المضاف فيها غير صفة الخبر أجاب بقوله علامتها حاصله أن هذا خبر المبتدأ المحذوف <sup>فإن</sup> أعني به العلامة  
ثم الجملة التسمية أعني المبتدأ مع الخبر خبر لقوله فالمعنوية أو تحريدها أن حقيقة الإضافة المعنوية  
هو قوله أن يكون المضاف غير صفة الخبر وليس كذلك لأن حقيقة نسبتها شئ إلى الشئ <sup>فإن</sup>  
بواسطة خبر الجرح <sup>فإن</sup> فلا يصح الحمل وحاصل ما ذكر ليس تعريفه بل يكون علامتها وهذا  
قد الشارح وإيماء إلى ما قاله الفاضل <sup>فإن</sup> من قوله فعلافة المعنوية كون الإضافة كذلك لأن الخبر  
عنه هنا هو الإضافة المعنوية فينبغي أن يجعلها موضوعاً دون علامة <sup>فإن</sup> انبذ الأفكار **قوله**  
فيها جواب سوال هو أنه ينقض على مركبات في نحو مركبات يزيد فانه مضاف غير صفة مضافة  
إلى معمولها مع أنه لا يسمى بالإضافة المعنوية أجاب بقوله فيها حاصله أن ليس المراد بالمضاف  
مطلقه بل المضاف الخاص أو تقدّر السؤال هكذا أن الجزء إذا كان لا بد فيها من العائد <sup>فإن</sup> هنا  
لم يوجد أجاب بقوله فيها يعني أن العائد فيها محذوف **قوله** كاسم الفاعل بيان صفة **قوله**  
مضافة حال من قوله صفة **قوله** وأعلها ومفعولها الخبر جواب سوال هو أنه ينقض على  
المصادر والكريم في نحو مصدر كرم البلد فانهما صفتان مضافتان إلى المعمول لأن العامل  
في المضاف إليه هو المضاف <sup>فإن</sup> أن الإضافة فيها معنوية أجاب بقوله فاعلها ومفعولها حاصله  
أن المراد بالمعمول هو الفاعل والمفعول بأن يكون المضاف إليه مفعولاً للمضاف قبل الإضافة كما  
في ضارب زيد أو فاعله كفا في حسن الوجه **قوله** واحترز به أي بقوله غير صفة مضافة  
إلى معمولها **قوله** أي لا يكون صادراً جواب سوال هو أنه ينقض على الغلام في نحو غلام <sup>فإن</sup>  
فان الإضافة فيه بمعنى اللام مع أن المضاف إليه من جنس المضاف باعتبار أنها حيوانان ناطقان  
حاصل الجواب أن المراد بالجنس ما لا يكون المضاف إليه صادراً <sup>فإن</sup> قاعاً على المضاف وغيره **قوله**  
البيانية الخبر جواب سوال وهو أن قوله من عطف على اللام وهو مضاف إليه لقوله <sup>فإن</sup> فكذا  
هذا وهو غير صحيح لأنه اسم ومن <sup>فإن</sup> أجاب بقوله البيانية إشارة إلى أن من علم لمن التقيقت  
في التراكيب **قوله** بشرط أن يكون المضاف خبر جواب سوال هو أنه ينقض باحتمال كونك قلت أن  
الإضافة بمعنى من يكون فيما يكون المضاف إليه من جنس المضاف صادراً <sup>فإن</sup> عليه على غيره <sup>فإن</sup> اليوم أيضاً كذلك  
لأنه صادق على الأحد على غيره من الأيام فينبغي أن يكون من قبيل الإضافة بمعنى من مع أنه متمم  
أجاب بما ترى حاصله أن هذا القدر لم يكن كافياً في الإضافة بمعنى من بل لا بد أن يكون  
المضاف أيضاً صادراً <sup>فإن</sup> على غير المضاف إليه وهنا ليس كذلك لأن الأحد غير صادق على غير

**اليوم قوله** والحاصل جواب سوال **هوانه** قال ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدل جنس لمضاه  
 ظرفه ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاه وغيره فينقض بخوليث اسد لان الاسد  
 ما عدل جنس لمضاه لا يصح على لث وغيره مع انه متمتع فضلا عن ان يكون بمعنى اللام ايضا قال  
 ان الاضافة بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاه صادقا عليه على غيره فينقض باحد اليوم  
 اذ اليوم صادق على الاحد على غيره مع انه متمتع اجاب بقوله الحاصل ان ههنا تفصيل  
 غير جار فيما نحن فيه **قوله** كليث واسد كلاهما مترادفان **قوله** كاحد اليوم الخ لفظ الاحد  
 علم ليوم الذي عقيب الجمعة **قوله** متمتع لعدا الفائدة قوله كيوم الاحد والاحد اخص  
 مطلقا لانه كلما يوجد الاحد ليوجد اليوم وبالعكس ليس كذلك وهكذا في البواقي **قوله**  
 واعلم جواب سوال **هوان** الاضافة للامية يصح فيما يصح فيه اظهار اللام واظهارها في نحو يوم الاحد  
 وعلم الفقه شجرة الادراك غير جائز اجاب بقوله واعلم الخ **قوله** مثل كل رجل وكل واحد يعني ان  
 بعض الشارحين قد اجابوا عن الاشكال الوارد على نحو كل رجل وكل واحد وعلم الفقه غيرها  
 وحاصل الاشكال قد ذكرنا الان في نحو يوم الاحد وحاصل جواب الشارحين ان تصريح  
 اللام في نحو ذلك الامثلة جائزا ما في علم الفقه فباعتبار ان العلم الكل والفقه جزئي والكل  
 جزء الجزئي مشتمل عليه فصار من قبيل اضافة المشتمل الى المشتمل فصار تقديره المشتمل لهذا المشتمل  
 واما في نحو كل رجل فباعتبار ان كلمة كل لا حاطة افراد الرجل و افراده جزئيات فصار من قبيل  
 اضافة الجزئي الى الكل فصار تقديره الجزئيات لهذا الكل لكن هذا تكلفات كما ذكره الشارح  
**قوله** اى كون الاضافة الخ في اشارة الى مطابقة الراجع بالمرجع **قوله** المعنوية الخ جواب  
 سوال **هوانا** لان اسم ان الاضافة تقيد بتعريف المضاف كما في ضارب زيد اجاب بقوله  
 المعنوية حاصل ان المراد هو الاضافة المعنوية لا اللفظية ولا المطلق الشامل لهما **قوله**  
 اى تعريف المضاه اجاب سوال **هوانا** ينقض على غلام زيد فان الاضافة المعنوية في هذا  
 المثال موجودة مع انها لا تقيد بتعريف المضاف اليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل اجاب بما ترى حاصلا  
 ان مرادنا تعريف المضاف فقط واشارة الى ان اللام في التعريف عوض عن المضاف اليه **قوله**  
 المضاف اليه اشارة الى ان قوله المعرفة صفة لموصو المحذ **قوله** لان الهيئة التركيبية  
 فيرد على الفاضل الهند حيث قال في تعليل قوله وتفيد الخ ان نسبة امر الى معين يستلزم  
 معلومته المنسوب كما اشار الشارح الى ظهور القول المردود بقوله نسبة الخ ووجه الرد ان ضرب  
 في نحو ضرب زيد منسوب الى زيد مع ان النحاة غير قائلين بتعريفه لكن قول الشارح  
 محذ وش على نحو قوله غلام رجلا لان يقال ان اللام في الاضافة المعنوية للعهد يشير بها  
 الى الاضافة التي يكون المضاف اليه معرفة **قوله** من غير اشارة الى واحد معين يعني فيما  
 اذا كان لزيد عبيد كثيرة **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب ان كلامنا في اصل الموضوع و



نکادۃ الغلام فی ذلك المثال بعارض الاستعمال وهو غير قاصح لاصطلاح الوضع كما ان لام العهد فی اصل  
 الوضع للتعريف قد يكون ذلك كما فی قوله شعره لقد امر على التميم يسبني - فمضيت ثم فقلت لا  
 يعنيني به وانما كان ذلك لان جملة يسبني وقعت صفة التميم الجملة فی حكم النكرة والنكرة لا يقع صفة  
 للمعرفة فعلم ان اللام فيه **قوله** ليس يجري النحر جواب سوال وهو انه ينقص على غيره ومثلي نحو غير  
 زيد ومثلي زيد فانها لا يعرفان مع ان الاضافة فی هذين المثالين معنوية والمضاهية معرفة اجاب  
 بقوله ليس يجري النحر **قوله** الا ان يكون النحر جواب سوال وهو انه ينقص على غيري نحو عليك  
 بالحركة غير السكون فانه معرفة فی هذا المثال لا يقع صفة للمعرفة فاعني به الحركة اجاب بقوله  
 الا ان النحر عليك النحر بمعنى الرم والباء فی قوله بالحركة زائد **قوله** اشتهر **قوله** اشتهر  
 بمماثلة اي المضاف اليه **قوله** فی الشيء الفلاني وهو عبارة عن العلم الشجاعة **قوله** تفيد لاضافة  
 المعنوية في اشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله تعريفا **قوله** اي تخصيص المضاف  
 جواب سوال وهو ان الاضافة كما تفيد تخصيص المضاف كذلك ينبغي ان تفيد تخصيص المضاف اليه  
 لانها نسبت بينهما والاضافة فی غلام رجل لا تفيد تخصيص الرجل اجاب بقوله اي تخصيص  
 النحر حاصله ان مرادنا هو تخصيص المضاف فقط **قوله** المضاف اليه في اشارة الى ان قوله النكرة  
 صفة للموصوف المحذوف واعني به المضاف اليه **قوله** اي شرط الاضافة هذا بيان مرجع الضمير **قوله**  
 المعنوية جواب سوال وهو انه ينقص على الضاربان فی نحو الضاربان في معنى الضمير اجع الى  
 مطلق الاضافة فينقص بذلك لانه مضاف الى ما بعد مع عدم تجريد عن اللام اجاب بقوله المعنوية  
 لان الكلام فيه **قوله** اذا كان معرفة جواب سوال وهو ان التجريد يقتضيه سبق وجود التعريف والغلام  
 فی نحو غلام زيد مضاف الى ما بعد وتجريد عن التعريف غير موجود لعدم سبق وجود التعريف و  
 التلبس فيه اجاب بالجوابين الاول بقوله اذا كان معرفة والثاني بقوله والمراد بالتجريد تجرده وخلوه  
 النحر والتجريد لا يقتضيه سبق وجود التعريف **قوله** فان قيل النحر حاصله ان اضافة المعرفة غير جائز و  
 جعل المعرفة علما جائزا كما فی ابن عباس فان الابن معرفة باعتبار الاضافة ثم صار معرفة باعتبار  
 العلمية فان جعل ابن عباس علما في لا علم بالفرق بينهما **قوله** وما اجازة الكوفي وجواب سوال  
 وهو ان تجريد المضاف عن التعريف ليس بشرط لان الكوفيين قائلون على جواز التثنية والخسرة و  
 الهائنة فی التثنية الاثواب الخمسة **قوله** المائة الذي ينادي اجاب بما ترى **قوله** تركيب جواب سوال وهو ان  
 دخول كلمة من على التثنية الاثواب غير جائز لانها خرجت لا يدخل على الاسم وقوله التثنية الاثواب ليس  
 باسم بل هو مركب اجاب بقوله تركيب النحر حاصله ان ذلك مؤول بالتركيب **قوله** المعروف باللام جواب سوال  
 ظاهر **قوله** قال ذوالرمة مثال البيان التركيب في كلام الفصحاء لان التثنية في ثلث الاثافي مجرد عن  
 اللام والاشعر هذا ايامن لي سلام عليكم ما هذا الاثر من الاثافي مضمين راجع وهل يرجع  
 التسليم او يكشف العمى به ثلث الاثافي والذوالرمة الباقع اي هر دو جائی پایان شدن سلمی که معشوقه ....

عنه قوله اشتهر بمماثلة اي المضاف اليه في اشارة الى ان قوله النكرة صفة للموصوف المحذوف واعني به المضاف اليه قوله اي شرط الاضافة هذا بيان مرجع الضمير قوله المعنوية جواب سوال وهو انه ينقص على الضاربان في معنى الضمير اجع الى مطلق الاضافة فينقص بذلك لانه مضاف الى ما بعد مع عدم تجريد عن اللام اجاب بقوله المعنوية لان الكلام فيه قوله اذا كان معرفة جواب سوال وهو ان التجريد يقتضيه سبق وجود التعريف والغلام في نحو غلام زيد مضاف الى ما بعد وتجريد عن التعريف غير موجود لعدم سبق وجود التعريف والتلبس فيه اجاب بالجوابين الاول بقوله اذا كان معرفة والثاني بقوله والمراد بالتجريد تجرده وخلوه النحر والتجريد لا يقتضيه سبق وجود التعريف قوله فان قيل النحر حاصله ان اضافة المعرفة غير جائز وجعل المعرفة علما جائزا كما في ابن عباس فان الابن معرفة باعتبار الاضافة ثم صار معرفة باعتبار العلمية فان جعل ابن عباس علما في لا علم بالفرق بينهما قوله وما اجازة الكوفي وجواب سوال وهو ان تجريد المضاف عن التعريف ليس بشرط لان الكوفيين قائلون على جواز التثنية والخسرة والهائنة في التثنية الاثواب الخمسة قوله المائة الذي ينادي اجاب بما ترى قوله تركيب جواب سوال وهو ان دخول كلمة من على التثنية الاثواب غير جائز لانها خرجت لا يدخل على الاسم وقوله التثنية الاثواب ليس باسم بل هو مركب اجاب بقوله تركيب النحر حاصله ان ذلك مؤول بالتركيب قوله المعروف باللام جواب سوال ظاهر قوله قال ذوالرمة مثال البيان التركيب في كلام الفصحاء لان التثنية في ثلث الاثافي مجرد عن اللام والاشعر هذا ايامن لي سلام عليكم ما هذا الاثر من الاثافي مضمين راجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى به ثلث الاثافي والذوالرمة الباقع اي هر دو جائی پایان شدن سلمی که معشوقه ....

من است یعنی یک منزل از بر کتابستان دیگر برای زمستان سلام بر شما آیا همان از منہ کہ گذشتہ است رجوع میکند بلکہ نمی کند آیا  
 رد سلام میکند یا دور میکند کور را سہ پایہ دیگران را رای خراب بلکہ نمی کند۔ و ذوالرمہ اسم شاعر و سلمی اسم  
 معشوقہ و قال المعتزلہ ہذا مقولہ الحسنین حین ماتت سلمیٰ ہی امہما الاثانی جمع اثنتی  
 و ہی واحد من الاجزاء الثلاثہ التي تنصب القدا علیہا و البلاقع جمع بلقع ای الخراب و  
 الخالی **قوله** واما ما جاء فی الاحادیث جواب سوال و ہوان تجرید المضاف من التعریف غیر  
 لازم کما فی قولہ علیہ السلام بالالف الدینا داجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ واول الحدیث  
 قولہ علیہ السلام اغسلوا یوم الجمعة و لو اشتريتم نصف الصاع بالالف الدینار **قوله** الاضنا  
 فی اشارۃ الی ان قولہ اللفظیۃ صفتہ لم یوضوحن **قوله** علامتہما جواب سوال مثلاً مرفی  
 الاضافة المعنویۃ **قوله** من قبیل اضافة الخ جواب سوال ہوانہ لا حاجۃ الی قولہ حسن الوجہ لان  
 المثال الاول کاف لا یضاح المثل اجاب بما تری حاصلہ ان تعد المثال لا جرتعد المثل **قوله** الاضنا  
 اللفظیۃ جواب سوال ہوان الضمیر اجمع الی مطلق الاضافة و منها الاضافة المعنویۃ و ہی تفید  
 تعریفا و تخصیصا لا تخفیفا فقط حاصل الجواب ان الضمیر اجمع الی اللفظیۃ کما الی مطلق الاضافة  
 فانہم **قوله** فائدۃ فی اشارۃ الی ان قولہ لا تخفیفا استثناء مفرغ **قوله** لا تعریفا اشارۃ الی ان  
 قولہ لا تخفیفا قد احترازی **قوله** فی تقدیر الا تفصا لان المضاف والمضاف الیہ الاضافة اللفظیۃ  
 لیس الا عامل معہ و قبل الاضافة و العامل منفصل عن المفعول کما فی قولہ ید ضارب علی بالاضافۃ  
 لم یوجد الا سقوط التنوین فصار الاضافة کان لم یکن **قوله** بان یسقط الخ تفسیر بقولہ لا فی  
 المعنی **قوله** والتخفیف اللفظ الخ جواب سوال و ہوانہ ینقض علی حواج و الحسن نخو حوا بیت اللہ و  
 الحسن الوجہ فانہما مضافان الی ما بعد مع ان التخفیف اللفظ فیہما غیر موجود لان التنوین من الاول  
 سقط باعتبار منع الضمیر و من الثانی باعتبار اللام فاجاب بقولہ والتخفیف الخ حاصلہ ان التنوین  
 فی الاول حکما لان التنوین من خواص الاسم نخو حواج اسم ایضاً فکان التنوین موجوبہ حکماً **قوله** کان  
 اصلہ القائم علامہ الی قولہ التخفیف فانقیل کیف یتصو والتخفیف المضاف الیہ ہنا لان من جهة الضمیر  
 عن علامہ عوض للام عنہ فی الغلام قلنا نعم لکن اللام مخفف بالنسبۃ الی الضمیر لا نہ حرف ساکن  
 والضمیر اسم متحرک **قوله** ای من جهة الخ بیان المشار الیہ لثم **قوله** ترکیب الخ جواب سوال و  
 ان قولہ مرکبات برجل الخ فاعل لقولہ جاز و فاعلیہ غیر جائز لان الفاعل لا یكون الا مفعول او هذا مرکب  
 حاصل الجواب انہ مؤول بالترکیب **قوله** ترکیب جواباً و سوال امثالہما مرانفا **قوله** والمراد الخ جواب  
 سوال و ہوان ثمة اشارۃ الی مجموع الامور الثلاثہ واحد ہا انتفاء التخصیص ولا دخلہ فی جواب  
 الترکیب الاول و امتناع الثانی اجاب بما تری **قوله** ولا یلزم الخ جواب سوال و ہوان المستلزم  
 بجواز الترکیب الاول و امتناع الثانی انما ہوا انتفاء التعریف و وجود لا التخصیص فی لا حاجۃ  
 الی جعل انتفاء التخصیص مشا طلیہ ثمة اجاب بما تری **قوله** من جهة انہا الخ فی اشارۃ الی ان الواو



العطف على قوله **قوله** ولا شك جواب السؤال قول مرت برجل الخ تفريع على قوله تعريفا ولا  
تخصيصا وقوله الضارب زيد الخ تفريع على قوله لا تخفيا فينبغي للمصنف ان يقدم التفريع الثاني على  
الاول كما هو حال التفرع عليه لان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف من كونه صريحا بخلاف اصل القرين  
السابقين فانه من كونه ضمنيا اجاب بقوله ولا شك الى قوله لكنه الخ **قوله** لكثرة لواحقه اعني بها  
قوله خلا فاللفاء الخ **قوله** الا عشى هو عبارة عن خمسة عشر نفرا من الشعراء الذين يكونون  
من خمسة عشر قبائل واستدل بشعر الا عشى لعدا توهم الكذب كما لا يخفى **قوله** هذا القول ضعيف  
اي قول المصنف ذكره في شرح الامالي هو جواب سوال وهو ان ضعف فعل ما مضى معلوم وقوله الواهب  
المات الخ فاعلم وهو غير صحيح لا زعمه وهذا مركب فاجاب بما ترون **قوله** ولا يخفى الخ اعترض  
حاصله ان المصنف جعل اثبات المدعي اعني بامتناع الضارب زيد موقوفا على ابطال دليل الخصم  
وابطال دليل الخصم موقوفا على اثبات المدعي **قوله** شوب المصادرة الخ اي دأختره وانما قال  
شوب لانه لا يؤخذ المدعي في الدليل بل يؤخذ في ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة لان  
المصادرة في اللغة حمل بر مطلوب كونه وهو في الاصطلاح على اربعة اقسام جعل المدعي عين الدليل  
او جزءه او جعل المدعي موقوفا عليه للدليل او جزءه وشوبها موجودة لان اثبات المطلوب  
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم هو قول اعشيه وابطاله يتوقف على  
اثبات المطلوب يعني انه لما قال الشارح انه لا يقوى الفصاحة بهذه الترجمة يطلب دليله ثم يعجز هذا  
بقوله لما عرفت من امتناع الخ وهذا لا يكون الا المدعي بعينه **قوله** الا ان يقال اي يقال في  
خلف دليل الخصم حاصل لان دليل الخصم انما يقوى في الاستدلال اذا كان الجرح ناصا في الامر  
ليس كذلك لانه كما يحتمل الجرح يحتمل النصب ايضا حصل على محل المات لان المات منصوب محلا  
باعتبار انه مفعول به وعلى انه مفعول معه قليلا لانه لا بد للشارح ان ينقل في اول الامر هذا الترجمة  
فلم ينقل قوله لا يقوى في الفصاحة اجيب عنه انه انما ينقل هذا ليطابق ما ذكره المصنف حيث قال  
في امال الكافية **قوله** اول انه جواب ثان حاصله انه قد يعتبر في المعطوف ما لا يعتبر في المعطوف  
عليه كما في رب شاة وسخلتها لان الاصل في رب ان يدخل على النكرة وسخلتها معرفة باضافة  
الى الضمير الغائب ثم دخل رب على شاة صحيح بالاستقلال باعتبار انه نكرة ودخوله على قوله و  
سخلتها صحيح باعتبار عطفه على النكرة وههنا من هذا القبيل لان اضافة الواهب الى عبد ها  
لا يصح بالاستقلال **قوله** الواهب المات الهجان عبد ها عود ايرجى خلفها اطفالها الى  
قوله اي مد وجه جواب سوال وهو ان الواهب اسم فاعل وقوله المائة مفعول به قبل الاضافة  
واسم الفاعل انما يعرف فيما بعد بشرط اعتماده على واحد من الامور الستة وههنا لم يوجد  
في مصادرت الاضافة الى ما بعد معنوية لفظية فحينئذ لا يصح استدلال الخصم به ولا  
وجه ضعفه اجاب بقوله انه مدح حاصله ان الواهب خبر المبتدأ والمحدث وف

فكان معتمداً على المبتدأ المحذوف في قوله **قوله** أي البيض الخ جواب سؤال **قوله** اتصا المائتين بالهجان  
غير جائز لأن المائتين جمع معن والهجان مفرد وإيضاً المائتين مؤنث والهجان مذكوراً جامعاً بقوله  
البيض البيض جمع الجمع بتأويل الجماعة فكان مؤنثاً **قوله** من النوق جمع ناقة **قوله** يستوى  
فيه جواب سؤال وهو أن تفسير الهجان بالبيض غير جائز لأنه من قبيل تفسير المفرد بالجمع إجاب  
بقوله يستوى الخ لأنك إن اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الراء في رجال فحينئذٍ صادجهما  
وإن اعتبرت كسرة الهاء بمنزلة كسرة الحاء في حمار فحينئذٍ صادجهما فصداً حواله كلوا فلك  
لأنه إن اعتبر بضمته قفل فمفرد **قوله** أي راعيها جواب سؤال هو  
أن إضافة العبد إلى ضمير المائتين غير جائز لأن العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور  
للمائتين إجاب عن جوابين الأول بقوله راعيها يعني أن المراد من العبد الراعي والعلاقة بينهما  
أن الراعي قائم بخدمة المواشي كما أن العبد قائم بخدمة المولى والثاني بقوله أي عبد  
حقيقة الخ **قوله** لا دفي ملا يستر وهي أن المولى اشترى العبد لخدمته المواشي فصا كان عبد **قوله**  
على صيغة المعلوم يعني **قوله** أو على صيغة المجهول المؤنث يعني **قوله** وحقيقة الأمر جواب  
سؤال **قوله** هو أن كلمة أو في قوله على صيغة المجهول المؤنث للتريد فحينئذٍ لا يعلم حال ذلك أنه على صيغة  
المعلوم المذكور أو على صيغة المجهول المؤنث إجاب بقوله حقيقة الأمر الخ **قوله** حرف الرو وهو  
عبارة عن الحرف الآخر من الكلمة حاصل الجواب أن امرئزبجي يعلم من حركة اللام في أطفالها أن  
كانت منصوبة يكون على صيغة المعلوم المذكور وإن كانت مرفوعة فيكون ذلك على صيغة المجهول  
للمؤنث **قوله** من القصيدة وهي عبارة عن نصف البيت **قوله** وهو جوال الوجه الخ وإنما  
كان الجرفية مختاراً لأن دفعه نصبه مخدوش فيجوز أن يدفعه فلان فيه يكون الجملة خالية عن  
عائد الموصولة أي تريد لأن أصل جاء في زيد حسن الوجه أما نصبه فباعتبار أن الجرفية باب  
الإصالة ونصبه باعتبار التشبيه بالمفعول والإصالة أولى من التبعية **قوله** على التشبيه بالمفعول  
وأما لم يكن عين المفعول لأن الحسن لا يفي لا يحتاج إلى المفعول والتشبيه به باعتبار أنه وقع بعد  
تمام الكلام كالمفعول لأن قوله زيدك الحسن تام باعتبار أنه مبتدأ وخبر **قوله** وكذا إشارة إلى  
العطف **قوله** فمن قال الخ جواب سؤال **قوله** في الضارب في نحو الضاربك خلاف فعند  
الجمع مضاف وعندك البعض لا يكون مضافاً فالحمل على ضاربك عندك البعض الأول جائز  
وعند البعض الثاني لا حاجة إلى الحمل لأنه جائز بغير الحمل إجاب بقوله فمن قال الخ أو جواب  
عن السؤال الوارد على المتن وهو أن الإضافة اللفظية جائز فيما إذا كانت مفيدة للتخفيف  
وفي الضاربك حصل التخفيف بأن الإضافة وهو اتصال الضمير فينبغي أن لا يجوز الإضافة  
فإجاب بقوله فمن قال الخ مضاف الخ فتأمل **قوله** أي لمحمولية الخ إنما أراد اللام  
إشارة إلى أن نصب قوله حملاً بناء على أنه مفعول مطلق لقوله جاز وفي تفسير



الحمل بالجمولية جواب سوال هو ان الشرط في المفعول ان يكون فاعله فاعل الفعل المذكور متحد  
وهنا ليس كذلك لان فاعله قوله جاهو قوله للضاربك فاعله الحمل هو المتكلم حاصل الجواب ان  
المراد بالحمل هو المحمولى وهي المصد المجهول فاعله ليس لافاعله جاز كما قال الشارح فأتحد فاعله  
الخ قوله ويانه اي بيان قوله ضاربك قوله حيث كان كل واحد منهما اسم الخ تفسير لقوله با  
واحد قوله ولم يحملوا الخ جواب سوال ظاهر قوله والدليل الخ جواب سوال هو انه لم يجوز ان  
ان يكون التووين ساقط الاضافة لا لاتصال الضمير فاجاب بقوله الدليل الخ قوله ولما قلنا الخ  
اعتراض الجواب عنه ان قوله ضاربك كلام وقوله ضارب اياك كلام اخر فحينئذ لا يرد عنه ان  
الاتصال الحقيقي والاتصال الحقيقي عليهما تان فتبدل احدهما بالآخر غير متبادر بل هما تركا على  
حقيقتها وواجب عندنا ان نعلم ان اصله ضارب اياك لان الاستدلال انما يكون بالظاهر الظاهر  
ضاربك لان الضمير المتصل والمنفصل عليهما تان فما قلت ان اصله ضارب اياك عدل عن  
الظاهر فافهم قوله واعلم الخ في اشارة الى التحقيق واشارة الى انه يجوز ان يحمل هذا القول  
على الاجوبة الخ وان تصير كل واحد جواب عن اصل سوال المقد عليهما قوله على نظيريهما و  
نظير الضارب الرجل هو الوجه المختار في نحو زيد الحسن الوجه نظير للضاربك هو ضاربك قوله  
على الاجوبة متعلق بقوله حملنا قوله من جانب المصمت متعلق بقوله الاجوبة قوله ولك ان  
تجعل الخ حاصله ان قوله ضعف الواهب الخ يحتمل ان يكون جوابا عن استدلال الخصم بذلك  
الثلة ومسئلة عليهما يعني جواب عن سوال المقد قوله المحل به الخ بانه قوله المضالي صفة  
مصد رة باللام اعني به الواهب قوله بتوسط العطف اعني به الواو قوله وانما لم يحكم عليه الخ جواب  
سوال ظاهر قوله وحينئذ الخ اي جعل ذلك مسئلة عليهما الخ قوله على التقدير الاول اعني  
جعل ذلك جوابا عن استدلال الخصم قوله ظاهرا وانما فسر الشارح في نحو الواهب المائة اليها الخ  
ولم يفسر في الاخيرين لانهما قد علما من التفسير ذلك انما قال ظاهرا ولم يقل ظاهرا مع ان المطابقة  
بين المبتدأ والخبر في التذكير التانيث لان قوله راجع مصدا يستوفي التذكير التانيث قوله مع بقاء  
المعنى الخ جواب سوال هو انه ينبغي ان ينقل المعنى الوصف الى التركيب الاضافي فحينئذ لا منافاة في جواز  
اضافة الموصوف الى الصفة وعلى العكس ايضا اجاب بقوله مع بقاء المعنى الخ حاصله ان عد  
جواز اضافة الموصوف الى الصفة انما هو بعد بقاء معنى التركيب الوصف حين الاضافة واما بعد  
النقل فقلنا بالجواز ايضا قوله معنى اخر الخ ومعنى التركيب الوصف هو تقييد الشيء بالشيء مع  
صحة حمل الثاني على الاول كما في زيد الفاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشيء الى  
الشيء مع علة صحت حمل الثاني على الاوهم الاغلب وان كان الحمل ثابتا في الاضافة  
البيانية قوله بمعنى المسجد كجامع يعني ان قوله مسجد كجامع انما يكون ههنا بعد بقاء  
معنى قوله المسجد كجامع فيه واما اذا لم يكن باقيا فهو جائز قوله بمنزلة الصفات الغالبة

مضمون ما لم يفسر في الاخيرين

یعنی ان الجامع فی الاصل صفة لكل شیء ثبت له الجمعية ثم صار عبارة عن الوقت الجامع لغلبة الاسمية  
 کلا سو والا رقم **قوله** لا یقتضی ای لا یجری فی جانب الغربی لان تاویلہ لا یكون الا بالمکان  
 وتاویلہ بالمکان غیر جائز لان المقصود اتصاف الجانب بالغریبة لا توصیف المکان به لان للمکان  
 عبادة عن مجموع الارض لیس عبادة عن الغربی فحینئذ اضافة الجانب الی المکان غیر جائز لان  
 مکان الغربی جانب ایض فی یلزم اضافة الشیء الی نفسه فاجاب عن الاول بقوله فالمکان  
 الذی الخ وعن الثانی بقوله اضافة بیانیه **قوله** هو جانبہ بها الضمیر الاول داجع الی  
 الجانب والثانی الی المکان والثالث الی الغریبة **قوله** حذف فوا قطیفة من قوله قطیفة جری  
**قوله** ای مثابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبادة عن اشتراك الشیئین فی النوع کزید و  
 عمر بالنسبة الی الانسان ونحو لیث واسد قد اشتراك احدهما بالآخر فی الوصف اعنی به العموم  
 والخصوص لانهما من الاوصاف فحینئذ لا یطابق المثال بالمثال اجاب بقوله ای مثابه  
**قوله** فی العموم والخصوص لان الیث عام بالنسبة الی الهیکل المعلوم لانه كما یرصد فی علیه  
 كذلك یرصد علی غیره ایض وخص بالنسبة الی الانسان والاسید من هذا القبیل ایضا  
**قوله** الی ذلك الخ الخ الجار والمجرر یتعلق بقوله ولا یضاف **قوله** سواء کانا جواب سوال  
 وهو ان المتبادر بالمماثل هو الترادف فی یقتضی علی الانسان والناطق فان اضافة احدهما  
 الی الآخر غیر جائز مع انهما لیسایمترا دین اجاب بقوله سواء کانا الخ حاصله ان المراد بال  
 المماثلة اعم من ان یرکب مترادفین او لا **قوله** فی الاعیان الخ جواب سوال وهو ان  
 تعدد الامثلة باطل لان الغرض ههنا التوضیح وهو حاصل بالواحد فلا حاجة الی تعدد  
 حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلات **قوله** والبحث تفسیر الاعیان  
 جمع الجثة **قوله** اضافة العام الی الخاص جواب سوال وهو ان المص فی صد الکلیات  
 وقوله کل الدائم عین الشیء فی غایة القلة حاصل الجواب ان المراد بكل الدائم عین الشیء  
 هو اضافة العام الی الخاص فی لا یرد **قوله** ایصیر خاصا فیه اشارة الی ان قوله یختص لازمی  
 لا متعدد **قوله** ولا یرد الخ جواب سوال وهو ان کلمة کل نكرة والدائم معرفة وضافة النكرة الی  
 المعرفة تفید لتعریف لا التخصیص فی لا یرد قوله یختص به اجاب بقوله ولا یرد الخ حاصله  
 ان الخصوص علی نوعین احدهما مقابل للعموم والثانی مقابل للتعریف والمراد بقوله یختص هو  
 الاول یعنی یصیر المضا خاصا ولا یفید علی عموم **قوله** واعمیة العین الخ جواب سوال وهو  
 ان الشیء فی قوله عین الشیء عام ایض فكیف یتصور فیه اضافة العام الی الخاص اجاب بانه  
 حاصل ان اللام فی قوله الشیء للعهد الخارجی او نقول ان قوله اعمیة العین الخ اعتراض حاصل ان  
 اللام فی قوله الشیء اذا کان للعهد الخارجی فی یطابق المثال بالمثل واذا کان للجنس فلا مطلقا  
 قلنا ان الشیء معنیین لغو واصطلاحا فالاول هو الموجود فی الخارج والثانی هو ممکن ان یعلم فیمخر عنه المراد

وهو یختص الانسان بما عده والمراد به هو الشیء المعهود فی الخارج ج ۳



بہ ہنا هو المعنی الثانی بهذا التقید هو خاص بالنسبة الى العين ان صادت اللام فيه للجنس الا ترى ان  
 ذات الله تعالى يوصف بالعينية ولا يوصف بالشيئية على تقدیر المعنی الثانی **قوله** ولم يقولوا  
 الخ جواب سوال وهو انه لما حمل احد هما على المد لوك الاخر على اللفظ فينبغي ان يجوز بالعكس  
 ايضا اجاب بما ترمي **قوله** وهو في عرف الخ جواب سوال وهو انه كما يضاف الاسم الصحيح كذلك  
 يضاف الاسم المعتل مثل قولك بيع فلم لم يتعرض اليه فاجاب بما ترمي **قوله** ولان حرف الخ دليل اخر  
 لقوله وانما كان محققا الخ يعني ان حرف العلة بعد لسكون مثل حرف العلة بعد لسكوت في الوقوف  
 بعد استراحة اللسان في ابتداء الكلمة نحو وعد ولا يثقل عليها الحركة بعد لسكوت فكذا  
 بعد لسكون ايضا **قوله** يعنى في الابتداء تفسير لقوله بعد السكوت **قوله** حقيقة اي بدو  
 وصلها الى كلمة اخرى كمرة الاستفهام كاف التشبيه او العطف **قوله** وهي قبيلة الخ جواب سوال  
 هو ان الضمير في قلبها راجع الى هزيل هو من ذكر الضمير مؤنث فلا يطابق الراجع بالمرجع فاجاب  
 بقوله وهي قبيلة فيكون تانيثه معنويا **قوله** حال كونها الخ اشارة الى ان الجار والمجرور ما ظرف  
 متقرر باعتبار المتعلق حاله عن الضمير قلبها **قوله** او حكماى مع وصلها اليها كياء المتكلم في غلا  
**قوله** على اللفظة الفصيحة الخ جواب سوال وهو وادد على قوله فان كان اخره الفاتحة لان هذا لا  
 قلبها ياء بغير التشية فاجاب بقوله على اللفظة وهذا ليس بلفظة فصحة **قوله** بغير المنصوب  
 والمجرور **قوله** يوجب فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعلة تغيرها مفعوله والضمير  
 في قوله قبلها وتغيرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة اليهم يوجب تغير الياء لان ضمها اقتضى الواو  
 لا الياء **قوله** مضافة جواب سوال وهو انه اشتغال بما لا يعني لان البحث من الاسماء الستة قد مر فلا  
 حاجة الى ذكره ثانيا حاصل الجواب ان البحث عنها مملو لكن حال كونها غير مضافة الى ياء المتكلم  
 وهذا البحث باعتبار انها مضافة الى ياء المتكلم **قوله** فالحال في اخر وادب منها الخ جواب سوال  
 هو ان حملا خي ابي على الاسماء الستة باطل كما لا يخفى لان قوله الاسماء الستة مبتدأ متضمن لمعنى  
 الشرط وقوله الخى اه خبر متضمن لمعنى الجزاء الجزاء لا يكون الا جملة واخى الخ مفعول ليس بمجمل اجاب  
 بقوله فالحال في اخر وحاصل ان المبتدأ محذوف وهو قوله كحال **قوله** بل رد المحذوف اعنى بل لو اولان اصلها  
 اخو ابو على وزن فعل **قوله** يجعله يجعل المحذوف ونسبوا وقوله منسيا مفعول مطلق لذلك **قوله** ابي  
 اوله قد را حلك ذالمجاز وقد ادى **قوله** وادب مالك ذالمجاز بذا ذك اي تقدیرا نازل كرد تراى  
 نفس زار منا و حال انك گمان مى كنم و هو گند مى خورم بهر خود كه نيت ذالمجاز يعنى مناجاة نزول تو **قوله** وحمل الاخر  
 الخ جواب سوال هو ان الاستدلال بقول الشاعر انما يستقيم ابي لافى اخى لانه غير من كور في قوله جابا ترمي  
**قوله** لفظ لان كلا منها منقوص واوى ثلاثى **قوله** ومعنى لان كلا منها من قبيل الاسماء المتضمة  
**قوله** جمعه اجمع ابي ابين تاكيد لقوله جمعه اب في قول الشاعر فلها تبين اصواتنا بكن قد بنا  
 بالابينا يعنى هر گاه كه ظاهر آواز ماى مايان گريه كردند زنان گفتند ما را فدا و سرمان باد بر شما پدران ما .....

هما بكن ان يعلم و لا يترى عنهما

۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰

والالف للاشباع **قولہ** امرۃ الخ یعنی ان فی قولہ هذا اشارۃ الی ان قولہ تقول صیغۃ مؤنث غائبہ لا مذکر مخاطب لہستقیم قولہ **چی قولہ** للہیم المعوض یعنی ان الہیم عوض عن الواو اصلہ فوہ سقط الہاء تخفہا وابد لا الواو بالہیم واضیف الی یا المتکلم فصار فی **قولہ** هذا حم هذا مثال للبر **قولہ** احماء هذا مثال للبضا وھذا الحال فیما بعد **قولہ** وصلتہ الی الوصف اوصلتہ الی وصف الاسم باسم الجنس **قولہ** انما یعرف الخ اولہ اھنا المعرف **قولہ** لم یبتدأ فیہ الوجہ انما یعرف ذالفضل من الناس ذو وہ **قولہ** لکان اسم الخ لان غیر اسم الجنس عم من ان یکون ضمیرا و اسما ظاہرا یتناول الی علی اضافتہ الی العلم یضرب مثلاً ذی عمر **قولہ** کأن الخ جواب عن **قولہ** حکم خاص ہو عو المحدث فی بعض من الاسماء للذکورة نحو اخر و فی بعض لاخر **قولہ** التوابع الخ وہی خمسہ و وجہ الحصر ان التوابع لا یخلوا ما ان یکون مقصودا بالنسبۃ ولا فان کان مقصودا بہا فاما ان یتخلل بینہما عطف او لا فان لم یتخلل فهو البدل ان یتخلل فهو العطف بالحر وان لم یکن مقصودا بہا فاما ان یدل علی معنی فی متبوعہ او لا فان دل فهو نعت وان لم یدل فاما ان یدل الی ذکر الاول والا والا التاکید الثانی عطف البیان **قولہ** جمع تابع جواب سوال وهو ان التوابع صفت الاسماء واتصاف الجمع بالجمع مستلزم لاتصاف الاحاد بالاحاد فحينئذ صارت تلعب صفت الاسم والمطابقة بین الصفتہ والموصوفہ شرط فی التذکرۃ الثانیۃ وھنا لم یوجد اجاب **بقولہ** جمع تابع لا تابع **قولہ** منقول الخ جواب سوال **قولہ** ان جمعیتہ تابع بتوابع غیر جائز لان فاعل الصفتی مثل ضارب لا یجمع علی فواعل اجاب بقولہ منقول الخ حاصلہ نعم انہ صفتہ فی الاصل لکن صادر اسم ہنا کل ثانی باعراب سابقہ من جہتہ واحد **قولہ** المراد الخ جواب سوال **قولہ** ان التعریف لا یصیر جامعاً لفرادہ حیث لا یصل علی ان ضرب فی نحو ان ضرب ضرب فانہما تابعان تاکید ان معانہما لیس من قبیل ما ذکر فی التعریف یعنی لیس اثبات باعراب بقہ من جہتہ واحد اجاب بما ترے حاصلہ ان هذا التعریف للتوابع من الاسماء اذا بحث فی قسم الام فلا یاس بخروجہما **قولہ** اے کل متاخرہ جواب سوال وهو ان هذا التعریف ینقض علی بکر فی نحو جاء فی ذیہ عمر و بکر فانه تابع مع انہ لیس بشان بل هو ثالث اجاب بقولہما متاخر حاصلہ ان المراد بالثانی هو المتاخر فی لا یرد **قولہ** متی لوحظ الخ جواب عن اسولۃ ثلثۃ الاول انہ ینقض علی التابع المقد علی المتبوع کریمۃ اللہ فی نحو علیکم ورحمۃ اللہ وسلام فان ذلک عطف علی السلام لان اصلہ علیکم السلام ورحمۃ اللہ والثانی انہ لما کان المراد بالثانی هو المتاخر فینبغ ان یدکر المص لفظ المتاخر والثالث انہ ینقض علی عمر فی جاء فی ذیہ وعمر و بکر فانه تابع مع **قولہ** اھنا المعرف الخ معناه بالفارسیۃ مبارک خوشتر از ان نعمت است کہ صرف نشدہ باشد در ان نعمت رُیہا یعنی بسوال بے غرتی حاصل نشدہ باشد بتحقیق مے شناسد صاحب فضل را از مردم صاحب فضل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالیٰ وعطف عنہ



انہیں بتا کر بلا متوسط اجاب بقولہ متی لوحظ مع سابقہ حاصل الیٰ فی الاول ان المراد بالمتاخر  
 المتاخر فی الرتبة لا فی اللفظ ورحمۃ اللہ وان کان مقدماً فی اللفظ لکن فی الرتبة متاخر و حاصل  
 الیٰ فی الثاني ان التابع اذا لوحظ مع سابقہ متی مع متبوعہ کان فی الرتبة الثانية فخرج صار الملائم ہما  
 ذکر لفظ ثان حاصل الیٰ فی الثالث ان المراد اذا لوحظ مع المتبوع صار ثانیاً و کذا بکرو غیر ہما فخرج  
 لا یرد قولہ متلبس فیہ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور فی قولہ یا عراب ظرف مستقر مع المتعلق  
 صفتہ لقولہ ثان لا ظرف لغو متعلق بقولہ ثان اذ لو کان كذلك صار معناه کل ثان ثانویۃ بعراب  
 سابقہ ہذا بعید کما لا یخفی **قولہ** الجنس اعراب سابقہ جواب سوال وهو انه لا یصدق  
 تعریفہ علی فرد من افرادہا معرباً باعراب سابقہ الا یلزم فیہ قیام العرض لو ا  
 بالشخص بالمحلین المختلفین لان اعراب سابقہ عرض واحد فکیف یقام بہما اجاب بقولہ اے  
 بجنس الخ لا بعینہ **قولہ** بحيث یكون الخ جواب سوال وهو ان هذا ینقض علی نحو ابوک فی قولہ  
 جاء فی زید ابوک فان ابوک تابع مع انہ لیس بجنس اعراب سابقہ لان اعراب التابع حر و اعراب  
 للمتبوع حرکۃ فاجاب بقولہ بحيث الخ حاصل ان المراد بالجنس ان یکون رفعا و نصباً او جرماً و اسواء  
 کان بالحرکۃ او الخ **قولہ** ناش الخ اشارۃ الیٰ ان الجار والمجرور متعلق بناش صفتہ لقولہ بعراب  
 سابقہ ظرف مستقر لا یفوق **قولہ** شخصیۃ الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی الخبر فانہ ثان بعراب  
 سابقہ من جہۃ واحد لان العامل فیہ هو عامل المبتدأ اعنی بہ لا بتلایہ مع انہ لیس بتابع اجاب  
 بقولہ شخصیۃ الخ حاصل ان العامل فی المبتدأ والخبر لیس بشخصیۃ لان اعراب المبتدأ حصل  
 من الابتداء باعتبار انہ مسند الیہ اعراب الخبر حصل باعتبار انہ مسند بہ و کذا الحال فی ثانی  
 مفعولی ظنت واعطت کما سید کرہ الشارح انفاً لا یرد **قولہ** اذ لوحظ الخ اذ ارع  
 صفتہ لزید والا فہو فی الرتبة الثانية لا حاجۃ الیٰ اعتبار الملاحظۃ مع اعراب السابق **قولہ**  
 اعنی التجرید الخ الا انہ عبر بالتجرید اذ فی موضع المبتدأ والخبر یبتدأ بالمعول لا بالعامل اذ العامل  
 فیہما معنوی **قولہ** لا لاسناد جواب سوال وهو انه لما کان التجرید عن العوامل اللفظیۃ عاملاً فی  
 المبتدأ والخبر فینبغي ان یصیر الاسماء للمعدۃ کزید وعمر و بکرو غیر ہما معرباً ایضاً لان التجرید  
 عن العوامل موجود فیہا اجاب بقولہ لا لاسناد حاصلہ ان المراد بالتجرید الذی یکون  
 لا لاسناد بان یکون احد ہما مسند والاخر مسند الیہ فی الاسماء للمعدۃ لہم یوجد الاسناد  
**قولہ** مظلوناً فی الخ والمظلون فیہ فی نحو ظنت زیداً فاضلاً ہو زید والمظلون هو الفاضل  
**قولہ** واعلم الخ جواب سوال وهو انه ینقض علی الرجال فی نحو جاء فی هؤلاء الرجال علی العاقل فی  
 نحو یزید العاقل و علی الظریف فی نحو لا رجل ظریفاً و علی موی فی نحو جاء فی موی العاقل فان  
 کل من ہذا التوابع تابع مع انہا لیس بمعرب بعراب السابق لان سابقہا مبنی او معرب بعراب  
 تقدیرہ کما ترے اجاب بقولہ واعلم الخ حاصلہ ان الاعراب الاعتباریۃ عم من ان یکون

عادی فی قولہ انہ متاخر و متاخر

حقیقتہً او حکماً او محلاً فلا ینقض بجاء فی ہولاء الرجال ان اعراب ہو کہ محلے ولا ینقض بنحو یا زید  
 العاقل ولا رجل ظریف لان ضمیر یا زید وفتح لا رجل اعرابان حکما من حیث انہما یشبہان الاعراب  
 فی العروض والاطراد ولا ینقض بجاء فی موسی العاقل لان اعراب موسی تقدیر قولہ حقیقتہً  
 او حکماً متعلقان بقولہ لفظیاً **قولہ** ثم ان لفظہ الخ اعتراض حاصلہ ان کلمہ کل لا عاطفہ الافراد  
 فینید یلزم التعریف بالافراد لا بالجنس وایضاً ان اراد المحدث و بلفظ الجمع غیر صحیح لانہ یلزم  
 التعریف بالافراد ثم قولہ فالمحدث جواب عنہما **قولہ** لکن الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الامر  
 كذلك فلا حاجۃ الی ايراد کلمہ کل فی التعریف حاصلہ الجواب ان ادخالہا لاطراد التعریف **قولہ**  
 والظاهر الخ جواب سوال ہوانہ علی هذا التقدير یكون التعریف مانعاً و لکنہ لا یكون جامعاً  
 فاجاب بما تری **قولہ** فیہا ای فی افراد الحد **قولہ** غیرہا یعنی ان المحدث منحصراً فی تلامذ  
 الخمسة لا المصطلح لم یزد التابع الاخر **قولہ** ای یدل بہیئۃ ترکیبیتہ الخ جواب سوالین الاول انہ  
 ینقض بہذا فی جہا فی زید هذا فان هذا صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی  
 ہوا الاشارة وہی غیر موجودہ فی زید السابق والثانی ان بین قولہ مطلقاً و بین قولہ مخصصاً  
 تنافی لانہ یفہم من الاول ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد  
 ویفہم من الثاني ان النعت عبادة عما یدل علی معنی فی متبوعہ فی بعض المواد ای فی بعض  
 الاستعمالات اجاب عنہما بقولہ ای یدل الخ حاصلہ ان فع الاول ان النعت عبادة عما یدل  
 بہیئۃ التركيب مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ و کلمہ هذا فی ذلك المثال بعد ترکیبہا مع زید  
 تدل علی کونہ مشاراً الیہ حاصلہ ان فع الثاني ان معنی قولہ مطلقاً ان النعت یدل بہیئۃ التركيب  
 مع متبوعہ علی معنی فی متبوعہ فی جمیع المواد واما نحو خصوصاً فی بعض الاستعمالات فمن هذا  
 القبیل واما فی بعض اخر فلم یوجد ترکیب النعت مع متبوعہ فخر لا یرد **قولہ** علی حصول معنی  
 جواب سوال ہوانہ ینقض علی النعت التي كانت قال القضية الکاذبة بخوجاء فی زید ان  
 المضروب لكل شخص ذال لا یتصور فی زید اجاب بقولہ علی حصول معنی حاصلہ ان المواد بالدلالة  
 ہوا الدلالة علی حصول المعنی فی المتبوع و مضربیتہ زید لكل شخص لم یتصور فی الواقع **قولہ** ادلالہ  
 مطلقۃ جواب سوال ہوان قولہ مطلقاً مفعول مطلق لقولہ یدل وهذا غیر جائز لان معنی قولہ  
 یدل مشتمل علی الدلالة لا علی المطلق اجاب بقولہ دلالة حاصلہ انہ مفعول مطلق للفاعل المذكور  
 مجازاً باعتبار الموصو المحدث وف **قولہ** احتراز متعلق بقولہ مطلقاً وقولہ یدل **قولہ**  
 لدلالة الخ الجار والمجرور متعلق بالورد و ای لا یرد بالتاکید لانہ یدل علی الشمول الذ ثبت فی  
 القوم **قولہ** فی ای مادة كانت لان القائم اذ ذکر مقام العالم فی نحو جاء فی زید ان القائم یدل علی <sup>الصفة</sup>  
 ایضاً **قولہ** غالباً جواب سوال ہوان الاصل فی العبارة الايجاز والاختصار فينبغي للمص ان يقول  
 فان المضروب صفة زید مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ لان معنی مضربیتہ زید لكل شخص



اوالتوضیح والتشأ أو الذم أو التأكيد بدين ذكر قوله قد يكون لمجرد التشأ اجاب بقوله غالباً عليه  
ان التخصيص والتوضيح غالب في افادة النعت واما غيرها فقليل في الافادة فلذا ذكر المص كلمة قد  
ليكون دلالة على تقليل غيرها **قوله** في النكرة جواب سوال هو انه ينقض على العالم في نحو زيد العالم  
فانه نعت مع انه لا يفيد تخصيص زيد اجاب بقوله في النكرة وهكذا في قوله في المعرفة جواباً وسوالاً  
**قوله** من غير قصد الخ جواب سوال وهو انه لا نسلم ان الرحمن الرحيم في نحو بسم الله الرحمن  
الرحيم لمجرد التشأ بل افادة التوضيح لان العالم اذا اوصف الله تعالى للجاهل برحمانية تعالى رحيمته  
فحينئذ يفيد ان التوضيح اجاب بقوله من غير قصد حاصله ان نعم لكن كلامنا فيما اذا لم يقصد بهما  
التوضيح والتخصيص ان يوت بهما **قوله** ولما كان الخ اشارة الى ان قولاً لهما تن ولا فصل الخ رد على  
جمع الحاجة حيث قالوا ان الاشتقاق شرط في النعت ووجبر الخ ان تعريفها كما يصدق على افرادها  
اذا كانت مشتقة كذلك يصدق على افرادها اذا كان غير مشتقة **قوله** لا فرق بينهما انما افسر  
الفصل بالفرق اشارة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا وهو انه عبارة عن كل يحمل على الشئ  
في جواب اي شئ هو ذاته **قوله** في صحة وقوع جواب سوال هو انه لا نسلم انه لا فرق بينهما لان النعت اذا كانت  
مشتقة لا بد فيه من عائد المنعوت ولا عائد في غير المشتقة اجاب بما ترى حاصله ان كلامنا في  
صحة الوقوع نعتاً لا في الضمير وعد ولا في الدلالة وعد مها **قوله** لغرض المعنى الخ اللام للاجل  
لا للصلة ولفظ الغرض مقحم اذ انك وايراد هالتنبيه على ان اللام فيه للاجل لا للصلة والا لكان  
الموضوع له هو غرض المعنى هو باطلا غاية **قوله** تيمى ذى ماله صفة للرجل **قوله** اي كامل الخ  
لان لفظاً اذا وقع صفة المضاف اليه يكون بمعنى الكامل في الرجولية **قوله** لا يدل على هذا المعنى  
بل على الاستفهام **قوله** على ذات مبهمه فلذلك صاد الرجل نعتاً لهذا فان قيل ان المطابقة شرط  
بين النعت المنعوت في الابهام التعيين ههنا لم يوجد كما ترى **قوله** فان هذا يدل على الذات  
للهمته بالنسبة الى السامع الذي غير المخاطب ما بالنسبة الى المتكلم السامع المخاطب فيدل على  
الذات المعينة **قوله** اي بزيد المشار اليه جواب سوال هو ان اتصاف زيد بهذا غير جائز لان  
زيد على الذات المعينة وهذا يدل على الذات المبهمه وعمومية الذات المبهمه ليست بمنزلة  
معنى حاصل في الذات المعينة اجاب بقوله اي بزيد المشار اليه حاصله ان المراد بهذا هو زيد  
المشار اليه هو متعين فحينئذ لا يرد **قوله** لا المعرفة في اشارة الى ان قيد النكرة في المتن احتراز  
**قوله** التي هي في حكم النكرة جواب سوال هو ان اتصاف النكرة بالجملة الخيرية غير جائز  
لان المطابقة بين النعت والمنعوت شرط في التعريف والتكثير وههنا لم يوجد لان الجملة  
ليست بنكرة ولا معرفة لانها من صفات الاسماء المفردة والجملة مركبة اجاب بقوله التي هي  
حاصله نعم لكن الجملة في حكم النكرة لان النكرة كما تدل على المفرد المبهم كذلك الجملة تدل على  
المضمر المبهم لان مضمون قوله ضرب زيد هو ضرب زيد وذلك مبهم من حيث





وهوانه ینقض علی صبی فی نحو امراة صبی فانہ صفة لمرءة مع ان المطابقة بینہما فی التذکیر التانیث غیر  
 موجود فاجاب بما تری **قوله** یوجد منها الخ جواب سوال مثل ما مر انفا **قوله** لشبه برای فی العمل  
**قوله** مثلیقعد غلامہ امرات برجل یقعد غلامہ **قوله** لم یکنف الخ جواب سوال هوانہ لما کان  
 المقصود الاصل فی هذا المقام بیان نسبة الوصفین الی الموضوع بالتبعية وعدما ینبغ للمضمر ان  
 یدکر فی الخمسة الباقية عند التبعية وقال فی البواقی لا یتبع بآن ذکر قوله کالفعل اجاب بما تری حاصلہ  
 ان یدکر عند مہالایعلم حالہ من الافراد وغیرہ والتذکیر التانیث وغیرہما ویدکر قوله کالفعل لایعلم  
 حالہ فحینئذ لا یرد **قوله** مؤنث غیر حقیقۃ الخ لان الجمع مؤنث بالجماعة وليس بمقابلۃ بالجماعة عند  
 فی حیوانات **قوله** من غیر حسن جواب سوال هوان قوله قعود غلامہ مقابل للحسن الضعف  
 ومقابلۃ بہما غیر جائز لانه کما یوجد الجواز فی هذا کذلک یوجد فی الاولین ایضاً اجاب  
 بقوله من غیر حسن ولا ضعف **قوله** جمعا ایضاً الخ لان الاول جمع التکسیر الثانی جمع السالم **قوله**  
 ومناسبة تفسیر لقوله موازنة **قوله** الا ان ینخرجہ عن کونه فاعلا لانه اذا خرج من الاسمية بان  
 لا یصیر ضمیرا بل یصیر حرفا ینکون فی الاول لا لامرد الاعلی تشیۃ الفاعل وجمعیۃ **قوله** ویجعل  
 الفعل خبرا مقدما علی المبتدأ فعلے هذا ینزل الالباس بین المبتدأ والخبر و بین الفاعل والفعل کما  
 تری وذلك ممنوع کما ذکرته فی بحث المبتدأ والخبر بقوله او کان الخبر فعلا لہ الخ **قوله** حمل الخ  
 جواب سوال هوان التقرب غیر تام لان المدعی ان مطلق الضمیر لا توصف سواء کان متکلماً  
 او مخاطباً او غائباً والدلیل الموضح انما ینجز فی ضمیر المتکلم المخاطب لا الغائب فاجاب بقوله وحمل  
 الخ **قوله** علی الوصف الموضح الخ جواب سوال هوان لما کان الضمائر لا تحتاج الی الايضاح با  
 لصفة لیکونها واضحة فی نفسها ینبغ ان یوصف الضمیر بالوصف المادہ والذم وغیرہما اجاب  
 بما تری **قوله** وکانہ لم یقع الخ جواب عما ورد علی الشارح الرضی حاصل الاعتراض علیہ ان الشارح  
 الرضی قد اعتذر عن عدل ذکر قوله ولا یوصف بہ المتن اکفاء بقوله والموضوع اخص او مساو  
 هذا الاعتذار غیر صحیح لان هذا القول مذکور فی المتن حاصل الجواب ان هذا القول غیر مذکور  
 فی بعض نسخ الکافی والشارح الرضی قد نظر الی تلك النسخة **قوله** الموضوع المعرف الخ جواب  
 سوال هوانه ینقض علی قوله حیوان ناطق فان قوله حیوان موضوع للناطق مع انه اعم منه من حیث  
 الصلۃ اجاب بقوله ای الموضوع المعرف وهناك نكرة **قوله** اشک اختصاصاً ہ جواب سوال هوانه ینقض  
 علی قوله حیوان الناطق فان حیوان ہنا معرفۃ مع انه اعم منه من حیث الصلۃ لا اخص کما تری  
 اجاب بقوله شد حاصلہ انہ... لیس المراد بالاختصاص من حیث الصلۃ بل المراد اشک اختصاصاً بالتعریف و  
 المعلومات من الصفة ایکو تعریف الموضوع اذ ید من تعریف الصفة ومعلومیتہ کما فی قوله زید بن الفاضل  
 فان تعریف زید شد من تعریف الفاضل لان تعریف زید بالعلمیۃ وتعریف الفاضل باللام اما مثلاً المذکور فزید  
 لہ یعنی لو قال فی البواقی لا یتبع بآن ذکر قوله کالفعل ۱۲ عہ اے قوله حیوان الناطق ۱۲ مفتی عبد الرحیم

المساوی لان تعریف کل منہما باللام **قوله** لانه الخ دليل لقوله اخص **قوله** اعرفها المضمرات الخ اما  
 كون المتكلم المخاطب اعرف فظاهر واما الغائب فلان احتياجا جمل الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع  
 اليد على شئ اريد تعيينه **قوله** ثم الاعلام لان مدلول العلمات معينة مشخصة مخصوصة عند  
 الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسماء الاشارة فان مدلولها عند الوضع غير معين انما يكون  
 تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية **قوله** ثم اسماء الاشارات لان  
 المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب العين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب فقط **قوله**  
 مساواة فلذلك لم يرد كثر في الموصوت **قوله** فانه ايضا الخ جواب سواله هو انه ينبغي ان لا يجوز  
 اتصاف اللام بالموصول لانه ليس بمثل اجاب بما تروى حاصل ان المراد بالمثل المثل في التعريف لا  
 الموصوت **قوله** على الخلاف الخ فاعلم قول من قال بالمساوات يصير الموصوت مساويا للصفة **قوله**  
 عند صاحب هذا المذهب اعند من قال على كون الموصوت مساويا واخص اما عند بعض  
 النحويين لا يشترط ذلك بل اذا كان الصفة اخص من الموصوت فجاوز عندهم سواء كانت تلك الصفة معرفة  
 باللام او غيره **قوله** وانما التزم الخ جواب سواله هو انما كان الموصوت مساويا واخص فينبغي ان يجوز  
 اتصاف اسماء الاشارة بناء على الاول بالمضالي ذي اللام والموصول بناء على الثاني اجاب بما تروى  
**قوله** اي باب اسم الاشارة جواب سواله مر فائدته من غير مرة **قوله** بحسب اصل الوضع الخ  
 فان قيل هذا يناقض بما سبق في بحث التميز لا نك قلت هناك ان في اسماء الاشارة لا ابهام  
 بحسب اصل الوضع قلنا انما ذكرنا هناك باعتبار الوضع الحقيقي واما هنا فباعتبار الوضع الحكمي يعني  
 ان الابهام في اسماء الاشارة وان لم يوجد بحسب اصل الوضع لكنه موجود باعتبار تعدد المستعمل  
 فيه او باعتبار تعدد الموضوع له فيجوز لاتناقض **قوله** اي الكريم يعني ان قوله الذي كرم يعني الكريم  
**قوله** يعني المعطوف الخ جواب عن اسولة ثلثة الاولى ان عند العطف من التوابع غير جائز  
 لانها جميع تابع والتابع صفة الاسماء والعطف امر معنوي لانه عبارة عن امالة الشئ الى الآخر  
 والثاني ان قوله العطف مبتدأ وقوله تابع خبره والاصل في الخبر ان يكون محمولا على المبتدأ و  
 حمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه يلزم حمل الذات مع الصفة على صفة الصفة والثالث ان هذا  
 التعريف ليس بجامع لافراده حيث لا يصدق على عمر في نحو جاءني زيد غير فانه تابع مقصود  
 بالنسبة مع متبوعه مع انه ليس بعطف لانه امر معنوي وهو الامالة والعمر حال لا امالة فاجاب عنها  
 بقوله يعني المعطوف حاصل ان العطف مصدق مبني للفعول فاندفاع السؤالين الاولين ظاهر  
 واما اندفاع الثالث فبان العمر مثلا معطوف بمعنى الممال **قوله** بالخ جواب سواله هو انه ينقض  
 على عمر في نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فانه معطوف على ابو حفص مع انه ليس بمقصود بل هو  
 بيان له اجاب بقوله بالحرف وهناك ليس به حاصل ان التعريف ليس لمطلق العطف بل العطف  
 بالحرف **قوله** آقف انما فسر بالمقصود بقصد لان قوله بالنسبة متعلق بالمقصد الاصل ان الجا والمجرور

عنه اي عطفون بالحرف الخ اعند من كررت بهذا الكلام الخ وهو كون الموصوف مساويا

بجانب العطف بالحرف



اذا كان متعلقا بالمشتق فهو في الحقيقة متعلق بماخذ الاشتقاق **قوله** نسبة الى شئ جواب سوال  
وهو ان المتبادر من النسبة نسبة شئ اخر اليه **قوله** ينقض على قائم في نحو زيد علم وقائم اليه فانه معطوف  
على عالم مع ان نسبة شئ اخر اليه غير موجوب بل منسوب الى الالب اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالنسبة  
هي مطلقا **قوله** الواقعة في الكلام فيه اشارة الى ان اللام للعهد **قوله** فقوله مقصود الخ بيان  
للجنس الفصل في التعريف **قوله** قيل الخ اعتراض حاصله ان بقيد المتبوع خرج المعطوف قابلا لهو  
الستة فان المعطوفات بها ليست بمقتضية مع متبوعها بل احد هاهنا مع ان ايضا معطوف **قوله** كالفرع  
على المتبوع اى كالفت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف  
ايضا كالفرع على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدنه المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع  
اى كالفت على المنعوت **قوله** من غير استقلال الخ جواب سوال وهو ان المعطوف ايضا كالفرع  
على المتبوع لان المعطوف لا يوجد بدنه المعطوف عليه فيكون كالفرع على المتبوع فاجاب بما ترى  
**قوله** بالى بالتابع **قوله** ولما تم اه جواب سوال وهو ان الاصل لا يجاز والاختصار اى لها  
تم الحد بما ذكر في لا حاجة الى قوله يتوسط الخ اجاب بقوله ادفع لزيادة التوضيح بقوله يتوسط  
بينه الخ **قوله** ولم يكف الخ جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الاجاز والاختصار  
فينبغي للمصنف ان يقول في التعريف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة اجاب بقوله  
ولم يكف الخ **قوله** الدبير الى الكاتب **قوله** فالصفة الخ جواب سوال وهو ان الصفة لا اخلة  
عليها حرف العطف من قبيل المعطوف فحينئذ لا خلاف في دخولها في حد المعطوف اجاب بقوله جهاين الخ  
فباعتبار جهة الاولى ليس بمعطوف لئلا يلزم عطفية الشئ على نفسه باعتبار الجهة الثانية معطوف  
لان توسط الخ جواب سوال وهو انه لا كان حرف العطف متوسطا بينهما ينبغي ان يجعل الشاعر  
معطوفا عليه لان توسط حرف العطف بين الشئين لا يكون الا لعطف الثاني على الاول اجاب بما  
ترى **قوله** وقيل قد جوز الخ فيه اشارة الى تأكيد ما قبلها من ان الحرف قد توسط بين الصفا الخ  
**قوله** لتأكيد اللصوق اى الاتصال يعنى ان الصفة متصل بالموصوف وكلمة الواو لتأكيد الاتصال  
**قوله** لما بينهما اى بين المعطوف والمعطوف عليه من التغاير بالذات وكذا بين الصفة والموصوف  
تغاير من حيث المفهوم **قوله** وفيه نظا الخ اجيب بان عدا جعل ذلك الصفة معطوفا باعتبار انها  
غير مقتضية بالنسبة كالموصوف بخلاف المعطوف فانه مقصود بالنسبة كالمعطوف عليه **قوله**  
اولا الخ جواب سوال وهو ان قوله واذا عطف الخ شرط وقوله اكد الى اخره جزاءه وشرطية الاول  
غير جائز لان الاصل في الشرط ان يكون مقدا ما على الجزاء وههنا متاخر عن التأكيد بالانفصال  
اجاب بقوله اوله حاصله ان المراد بقوله اذا عطف العطف من حيث الاداة **قوله** فكيف يكون فيها  
هم والغاؤون ثم الغاؤون معطوف على الضمير المرفوع في قوله فكيف يكون اعني بالواو وقوله  
فيها الفصل وقوله هم للتأكيد **قوله** حرفا كان او اسما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يذكر

المضایف لانه كما وجب اعادة الخافض كذلك وجب اعادة المضایف كلفظ بين في نحو المال  
 بيني وبين زيد اجاب بقوله حرفا كان الخ حاصل ان المراد بالخافض اعم منها **قوله** وليس للمجرد  
 الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤك بالمتفصل بل ان اعادة الخافض اجاب بما ترى **قوله** في  
 الاستفادة الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان يستعير المرفوع المنفصل له اجاب بما ترى **قوله** منزلة  
 لان بينهما منافات فلا يصح الاستعانة معها **قوله** ولا يكتفى الخ جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا  
 يجب اعادة الخافض في صوة الفصل فاجاب بما ترى **قوله** مرات بك مثال لما كان الخافض  
 حرفا وقوله المال بيني الخ مثال لما كان الخافض اسما **قوله** فالمعطوف الخ جواب سوال  
 هو ان قوله زيد من قبيل المعطوف على كاف الخطاب في يلز ادخول الحرف على الحرف وايضا  
 ان جعل قوله زيد من قبيل المعطوف غير جائز لانه مركب والمعطوف لا يكون الا مفردا باعتبار  
 انه قسم من الاسم فاجاب بقوله فالمعطوف هو المجرور **قوله** والعامل مكررا جواب سوال  
 وهو ان العامل في المعطوف ليس الا العامل في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستند  
 اجاب بما ترى **قوله** وجره بالاول الخ جواب سوال وهو انه على هذا يلز ادخول العاطلين المستقلين  
 على المعنوي الواحد ذابطا اجاب بما ترى **قوله** فاقبيل الخ حاصل الاعتراض ان البديل و  
 التاكيد كلاهما من التوابع فالمعطوف فينبغي ان لا يقع ان عن الضمير المرفوع والمجرور دون  
 سبق التاكيد بدان اعادة الخافض كالمعطوف **قوله** والغلط الخ جواب سوال وهو ان البديل لا يكون  
 الا كالتبوع او بعضه متعلقه في صارد ذكر قوله في الاغلب مستند كما اجاب بما ترى **قوله** فيما  
 يجوز له ويمتنع الخ جواب سوال وهو انه ينقض على نحو جاءني موسى زيد وجاءني هذا وزيد و  
 غيرها فان في هذا الامثلة ليس المعطوف مثل المعطوف عليه في الاعراب والبناء والتعريف  
 والتكثير التثنية الجمع اجاب بقوله فيما يجوز له ويمتنع الخ مثال الجواز كزيد في نحو جاءني زيد غير  
 فان كونه مرفوعا بالنظر الى جاء في وكونه منصوبا بالنظر الى جاء في همتهم والعمر من هذا القبيل  
 ايضا **قوله** بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال وهو انه ينقض على الحاد في نحو يا زيد الخ فان  
 تجريد عن اللام غير موجود مع ان كون زيد مجردا عن اللام ليس الا بالنظر الى ما قبله هو الياء  
 اجاب بما ترى حاصل ان مقتضى ذلك الاحوال في الحاد متنافية اجتماع الياء مع اللام **قوله**  
 واما نخرب شاة وسخلتها الخ جواب سوال وهو انه ينقض على سخلتها في نخرب شاة وسخلتها  
 فان مقتضى الاحوال فيها ليس بمتناف مع انها ليست في حكم المعطوف عليه فان حال شاة هو كونها  
 نكرة ومقتضى ذلك الحال هو كونه مجردا برب موجود في سخلتها مع انها معرفة بالاضافة الى الضمير  
 اجاب عن بثلاثة جوابات احدها بقوله فيستقدر بالتكثير حاصله ان الاضافة فيها ذهني  
 ومدخولها في قوة التكثير الجواب الثاني بقوله او محمول الخ والثالث بقوله على الشدة وقوله  
 اي ربة تفسير لنكارة الضمير **قوله** وكذا المعطوف الخ جواب سوال وهو انه ينقض على عمر



فی نحو یزید عمر فانہ مبنی علی الضم کزید مع ان الاعراب البناء من احوال انفسہ اجاب بان  
**قوله** ای من اجل الخ فیہ اشارۃ الی معلومیۃ المشار الیہ بتم **قوله** ترکیب جواب سوال ہوان  
 دخول کلمۃ فی علی قولہ یزید بقاء الخ غیر جائز لانہ حرف جارید خل علی الاسم ما بعد مرکب ہہنا  
 لا اسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب **قوله** فی ذاہب الخ جواب سوال ہوان الاصل ان یکوز المشار الیہ بتم  
 علۃ لما بعد وہہنا غیر متصولات وجوب الرفع فی العمر لیس باعتبار ذلک بل باعتبار امر اخر اجاب  
 بقولہ فی ذاہب الرفع فیہ لیس الا باعتبار ذلک **قوله** لما کان الخ اشارۃ الی ان قولہ انما جازا الذی  
 جواب عن سوال مقدّم **قوله** الذی یطیر صلتہ ثم الموصوۃ مع الصلتہ فی محل الرفع مبتدأ وقولہ الذی باب  
 خبرہ قولہ فی غضب فعلم مضارع معلوم وزید فاعلہ **قوله** فاء طاء نسبتہ الخ فیہ اشارۃ الی ان اضنا  
 الفاء الی السببۃ لادنی ملا بستری عنی ان قولہ لانہا فاء السببۃ فیہ اربع ترجحات الاول لانہ لیس  
 للعطف بل معناہا السببۃ فقط والثانی ان معناہا السببۃ مع العطف والثالث ان معناہا  
 هو العطف لکن یفہم منها سببۃ الاول والثانی والرابع ان الضمیر فیہ مقدّم **قوله** ویکن وانما  
 غیر الاسلوب اشارۃ الی ضعف ہذا التوجیہ لان لفظ الطیران لیس بمفہوم منها السببۃ قال  
 واذ اعطف فی ہذا العبارة الفعل مسنداً لی مصدّرہ اعنی بالعطف **قوله** اذ او قع جواب سوال  
 وهو ان اسناد قولہ اذ اعطف الی مصدّرہ غیر جائز بعد الفائدة اجاب بقولہ ای اذ او قع محال  
 ان الفعل اذ اسند الی مصدّرہ یکون بمعنی او قع واوحد **قوله** بناء الخ جواب سوال ہوان اعطف  
 الاسمین قولہ فی الدار زید الخجر عمر لیس بواقع علی العاملین بل علی معمولیہما فخر کیف یصح جعل کلمۃ  
 علی فی قولہ اذ اعطف علی الخ صلتہ للعطف اجاب بقولہ بناء حاصلہ ان کلمۃ علی بنائتہ والمضامحذ  
 اعنی بہ الوجود فضا المعنی اذ اعطف علی معمولین بناء علی وجود العاملین **قوله** قال بعض الخ جواب  
 ثان **قوله** اکثر الشارحین الخ جواب ثالث **قوله** ما کل سوداء الخ ترکیبہ ہکذا ما مشاہدۃ بلیس اسم  
 وخبری طلبہ کل اسم اوست ثمرة خبر اوست باز کل مضافاً سوای مضاف الیہ او عاطفہ بیضا معطوف ست بر سوداء وعامل  
 او لفظ کل ست وشعمہ معطوف ست بر ثمرة وعامل او لفظ ما ست **قوله** اکل امرء تحسین امرء ونار  
 توقد باللیل ناراً تحسین فعل از افعال قلوب مفعول یطلبہ یک لفظ کل ست دویم لفظ امرء ست باز کل مضاف  
 امرء مضاف الیہ او حرف عاطفہ نار معطوف ست بر امرء وعامل جار او لفظ کل ست ونار معطوف ست بر امرء  
 وعامل ناصبہ او تحسین **قوله** فہذا وان کان الخ جواب سوال وهو ان بین قولہ واذ اعطف الخ  
 و بین قولہ لم یجرتنا قض لان المفہوم من الاول جواز العطف علی معمولیہما والثانی صریح فی  
 عدم اجاب بقولہ فہذا وان کان بحسب الظاہر حاصلہ ان المراد من الاول ہوا جواز بحسب  
 الصوۃ ومن الثانی عدم بحسب الحقیقۃ فحسب لاتناقض **قوله** ولا یؤول جواب سوال ہوانہ یکن  
 ان یکون الفراء اقصر الامثلۃ الواردة علیہا علی صوۃ السماع من العرب کما ہومذ ہب الجھوا ویؤول  
 الامثلۃ الواردة علیہا کما ہومذ ہب سیئو فعل ہذا یوافق الفراء امامہ الجھوا ومع سیئو والامر

نہا لہذا

تیس کذا علل فاجاب بقولہ ولا یؤول الاصل انہ یؤول الی سببۃ

ع  
الذکر  
جواب

**قوله** علیہا ای علی القاعدة **قوله** فی الدار ذید الخ فزید مبتدأ وفي الدار خبر مقدم علیہ علی در دار لفظ فی ست وعامل در زید معنوی است و ہم چنین حال در معطوف است **قوله** یعنی الانی صوة الخ جواب سوال وهو ان التخصیص باطل فاجاب بقوله یعنی الخ **قوله** بل یجملها الخ جواب سوال هو ان اذا لم یجب العطف بحسب الحقيقة فلم یورد العرب ما كل سودا ثمرة اه فاجاب بقوله بل یجملها الخ والمراد بحذف المضارع حذف العامل اما كل سواة ثمرة وكل بیضا ثمرة وفي الدار ذید وفي الخجرة عن **قوله** علی حذف المضاف اعني به الصاحب فصاد تقديره صاحب الخجرة عن **قوله** علی اعابہ اعلى اعراب نفسه عن به الجوان كان الاصل فيه الرفع لان كل شئ اذا وقع في موقع الغير فلا حكم الغير **قوله** بجز الاخرة مع ان المضاف اعني به العرض محذوف **قوله** كما اذا اجاء الخ جواب لما قيل ان الاخرة مقروء بالنصب ايض لم لا يطابق المثال بالمثل حاصل الجواب ان هذا للثال مبني على قرأة من قرأ بالجر **قوله** آحاله شأنه جواب سوال وهو ان الامر في اللغة فرمودن كاره وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب هذا المعنيين لا يستقيمان ههنا اجاب بقوله اي حاله وشانه **قوله** عند السامع جواب سوال وهو ان امر المتبوع مراد ههنا للمتكم قطعاً فحينئذ لا حاجة الى التاكيد اجاب بقوله عند السامع **قوله** یعنی يجعل حال جواب سوال وهو ان قوله يقرر ما خوذ من التقرير والتقرير عبارة عما يتصور في القلب يظهر باللسان وهما ليسا بمتصوين للتاكيد اجاب بما ترى حاصله ان المراد من التقرير التثبت لا غير فحينئذ لا يرد **قوله** في النسبة اه فان قيل ان امر المتبوع ليس لا النسبة او الشمول فحينئذ يلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان في معنى من البيان **قوله** تكرر المنسوب اليه لفظا الخ حتى يدفع توهم السامع من انه يمكن ان ضرب بعض متعلقاته كالغلام وغيره **قوله** افادتها جواب سوال هو ان الصفة قد تفيد التوضيح والتخصيص وهما من احوال المتبوع وشانه اجاب بما ترى **قوله** اي منسوب الخ فيه اشارة الى ان الياء في قوله لفظ ومعنوي للنسبة **قوله** كخصوا الخ اشارة الى بيان وجه التسمية **قوله** من جواب سوال وهو ان قوله فاللفظ مبتدأ وقوله تكرر اللفظ الاول خبره وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانه من قبيل حمل الخاص على العام لان اللفظ يتناول العامل اللفظ والاضافة اللفظية ايضاً اجاب بقوله من **قوله** اي مكر الخ جواب سوال هو ان التكرير صفة محضة واللفظ ذات وحمل الصفة على الذات غير جائز وايضاً ان التكرير صفة المتكلم التاكيد صفة اللفظ فيلزم حمل المباش على المباش وايضاً لا يطابق المثال بالمثل لان زيد في نحو جاءني زيد مكرراً لا تكرر اجاب بقوله اي مكرراً حاصله ان التكرير مصدق مبني للمفعول مؤلف به **قوله** او حكما الخ جواب سوال وهو ان مثل ضربت انت و ضربنا انا ليس من قسمي التاكيد اللفظ والمعنوي مع انه تأكيد فاجاب بقوله حكماً حاصله انه منقسم في اللفظ لكن من غير لفظ الاول للضرورة كما يعلم من قول الشاعر وهو انه في حكم تكرر اللفظ **قوله** التكرير مطلقا جواب سوال وهو ان الضمير في قوله ويجري راجع الى التاكيد



الاصطلاحی فحیث یكون بين قولہ فی الالفاظ کلہا منافاة لان التاکید الاصطلاحی قسم من  
 الاسم قولہ فی الالفاظ کلہا یتناول الافعال والحرف ایضاً جاب بالجوابین الاول بقولہ ای التکریر  
 مطلقاً والثانی بقولہ ولا یجد قولہ ویكون المقصود الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الالفاظ  
 مختصاً بالاسم فحیث لا حاجة الی ذکر کلمۃ الالفاظ جاب بما ترے قولہ التاکید فیہ اشادة  
 الی ان المعنوی صفة الموصوف المحذوف قولہ فی حالا الافراد واما فی حال ذکرہا بعد اجمع فمعنا  
 معناً قولہ ویکن استنباط ای استخراج مناسبات الخ جواب سوال ہوانہ لما کان ہذا الالفاظ  
 منقولہ عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکید فحیث لا بد من المناسبتین ہما فاجاب بما ترے قولہ با  
 لتام الصادق ای بالن کر الصواب اما التام فلان العموم ہوتا م الامفراد والاجزاء واما السیلان  
 فلانہ یستلزم الانبساط والشمول العام منبسط وشامل واما الروک فلانہ تمام الشرب وقد عرفت  
 ان العموم ہوا التام واما الطول فلانہ امتداد والعام امتداد وجودی ۱۲ عبد الغفور قولہ  
 ای یقعان فسره بر اشادة الی ان لقولہ یعان معنی اخر غیر مراد ہنا اعنی بر العمولان معنی ۶  
 العمولان فی اصطلاح الأصولیین ما یتنظم جمعاً من الافراد وھذا المعنی غیر مراد ہنا فلذلک  
 فری قولہ ای یقعان قولہ افراد وتثنیۃ الخ جواب سوال وھوان اختلاف الصیغۃ  
 لم یوجد فی نفسہ ونفسہا الخ کما ترے فکیف یصح قولہ باختلاف صیغتها فاجاب بقولہ  
 افراد وتثنیۃ حاصلہ ان المراد بالاختلاف ہو فی الافراد والتثنیۃ قولہ بایراد الخ وھذا  
 اصل فی کل تثنیۃ مضاقۃ الی ضمیر التثنیۃ لکراہتہ اجتماع التثنیۃ مع کمال اتصالہما لفظاً ومعنی  
 فیقال نفساً ذیئ عمرو ولا یقال نفساً ہما بل نفسہما ۱۳ عصام قولہ لما سمی النفس الخ جواب سوال  
 وھوان تسمیۃ عینہ ونفسہ بالاولین وتسمیۃ کلاہما بالثانی غیر صحیح کما ہوا الظاہر فاجاب ۶  
 بقولہ لما سمی الخ قولہ ولا حاجة الخ جواب سوال ہوانہ لا بد فی المتن من ذکر الایراد ایضاً کما  
 اشار الیہ الشاذل الھند لانہ جاز ان یؤكد ذوا افراد ایضاً فانہ یصح تاکید الانسان بہما وتقدير  
 الجواب ان الکلی اذا اخذ افرادہ مجتمعة ای من حیث انها مجتمعة فیکون الافراد من ھذہ  
 الجمعیۃ کلا فکل واحد منہما اجزاء لہ فقولہ ذوا اجزاء یشتمل کلاہما ۱۲ عبد الرحمن قولہ ولم تصر  
 اجزاء الخ تفسیر لقولہ مجتمعة قولہ ای اذا ارید الخ جواب سوال ہوان قولہ اذا اکد شرط  
 وقولہ اکد الخ جزاء والاصل ان یکون الشرط مقدماً علی الجزاء وھنا متاخر لان التاکید بہما  
 متاخر عن التاکید بہما جاب بقولہ ای اذا ارید الخ حاصلہ ان المراد بقولہ اذا اکد الخ اداة ۶  
 التاکید لا شک ان اداة التاکید بہما مقدماً باداة التاکید بہ قولہ بالفاعل لانہ لا یعلم ان النفس  
 فاعل الا کر منی او تاکید لضمیرہ الراجع الی ذیہ قولہ لان کلا واجمعین الخ جواب سوال وھوان  
 الالتباس فی نحو کلہم فی بعض الصور موجوب ایضاً کافی قولہ العبد اشترے کلہ فانہ لا یعلم حالہ انہ مفعول  
 مالرسم فاعلہ لقولہ اشترے او تاکید لضمیرہ فینبغ ان یکون البعض الآخر قیاساً علیہ ایضاً

اجاب بقولہ ان کلا حاصلہ ان قریبہما الی العامل قلیل کافی ذلک المثال واما بالعکس فکثیر الالتماس  
 انما یكون علی تقدیر قریب الیہ فلا یقاس الکثیر علی القلیل بخلاف النفس العین فانہما بالعکس **قوله**  
 یعنی تستعمل الخ جواب سوال ہوان اجمع تابع شئی اخر باعتبار انہ تاکید نہ فکیف یكون اکتہ واخواتہ  
 اتباع لہ اجاب بقولہ یعنی تستعمل الخ حاصلہ ان المراد بالاتباع الاستعمال یعنی ان ہذا الکلمات  
 تذکر بعد **قوله** ادل منها باعتبار ان ہذا الکلمات الثلاثہ لا معنی لہا فی حال الافراد واما  
 فی حال الاختصاص فمعناہا معنایہ او باعتبار انہا منقولہ عن المعنی الاصلی الی التأكيد اعنی بہ  
 الجمعیۃ **قوله** ای تقصد للنسبۃ الیہ جواب سوال ہوانہ لما کان البدل مقصوداً بما نسب الی  
 المتبوع فحينئذ صا ذکرہ بعد ذکر ما نسب الی المتبوع لغوا فی نحو جاء فی زید اخو لک او غیرہ اجاب  
 بقولہ ای تقصد الخ حاصلہ ان قولہ مقصود صفتہ للتابع لا باعتبار حالہ بل باعتبار متعلقہ  
 فصا دل المعنی ای تقصد للنسبۃ الیہ بنسبۃ ما نسب الی المتبوع والنسبۃ الی التابع غیر من کوں فی لا یرد  
**قوله** الا تكون الی قولہ ابتداء الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی المعطوف بیل فانہ من قبیل  
 ما ذکرتمہ مع انہ لیس ببدل لا اجاب بقولہ ای لا تكون النسبۃ الی المتبوع مقصودۃ ابتداء والمعطوف  
 بیل مقصوداً بالنسبۃ ابتداء وان عرضت ثانیاً **قوله** ہا تكون الخ جواب سوال ہوانہ لما کان الامر  
 كذلك فی لا حاجۃ الی ذکر المتبوع فاجاب بقولہ ہا تكون النسبۃ الیہ توطیۃ و تمہیداً للنسبۃ الی التابع  
 واما طریق التوطیۃ و التہید فهو عبارة عن تکرار الاسناد او لا الی المتبوع و ثانیاً الی التابع  
 فلذلک لم یبدل البدل او لا **قوله** سواء کان الخ جواب سوال ہوان المتبادر من ما نسب الیہ هو  
 المستدل لہ فی لا ینقض علی خالہ فی نحو ضربت زیداً خالہ فانہ بدل من زید مع ان الضرب لیس بمسند الی  
 زید بل الی تاء الضمیر اجاب بقولہ سواء کان الخ **قوله** ہا فعل فاعلہ محذوف واعنی بہ ای فکر و حذف الفاعل  
 وان کان غیر جائز لکن ہذا شاذ **قوله** فان النسبۃ الماخوذة فی الحد الخ جواب سوال ہوان البدل  
 عبارة عما یكون مقصوداً بعین ما نسب الی المتبوع و ہذا لیس كذلك اجاب بما تری **قوله** یمکن  
 الخ جواب سوال ہوانہ علی ہذا یلزم اقویۃ النقیض للنقیض کما تری اجاب بقولہ و یمکن ان یقصد  
 بنسبۃ الی شئی نفیاً نسبتہ الی شئی اخر اثباتاً لان کون الضدیۃ علاقۃ ذہنیۃ ہما قولہ اربعۃ الخ  
 جواب سوال ہوان البدل منقسم الی ثلاث اقسام الاربعۃ لا غیر فینبغی ان ینکر ادوات الحصر و ایضاً  
 ان قولہ ہو مبتدأ و کلا واحد مما بعد خبرہ و حمل ہذا الخبر علی المبتدأ غیر جائز لانہ من قبیل حمل  
 الخاص علی العام لان الضمیر اجمع الی البدل و مطلق البدل عام یصدق علی کلا واحد من الاربعۃ اجاب  
 عنہما بقولہ اربعۃ حاصل الاول ظاہر اما الثاني فلان الخبر هو المجموع لا کلا واحد منہما **قوله**  
 یعنی متعذر الخ جواب سوال ہوان مدلول زید فی نحو جاء فی زید اخو لک ہو حیوان ناطق  
 مع ہذا الشخص مدلول الاخ ہو ذات من لا اخوۃ فکیف یكون مدلولہ مدلول الاول و لا اجاب  
 بما تری **قوله** فی جوابہ انی جواب الرضی **قوله** انہم الیعاۃ **قوله** انہ المبدل منہ قال



لیس مقصود بالنسبة اصلا بل المقصود الاصل هو البدل فحينئذ ثبت الفرق بينهما **قوله** مبالغة  
 في الاسناد تفسير لقوله توطية **قوله** وحج يكون التوضيح الخ جواب سوال وهو ان كونه بدلا لا  
 ينافي كونه عطف البيان ايض لان موضوعه فحينئذ لا فرق بينهما اجاب بما ترى **قوله** ملازمة  
 اي مناسبة **قوله** بحيث الخ جواب سوال وهو انه ينقص على نحو ضربت زيدا حامدا وايضا ينقص  
 على ضرب زيدا غلامه فان المالكية والمملوكية بين زيد حامدا وايضا بين زيد غلام موجود مع انه ليس  
 ببدل الاشتغال اجاب بما ترى **قوله** تكون تلك الملازمة الخ جواب سوال وهو انه ينقص على  
 فلكه في نحو نظرت الى القمر فلكه فانه بدل الاشتغال مع انه ليس بغيرها اي بغير الكلية والجزئية  
 كما ترى اجاب بما ترى **قوله** ويمكن يغني في هذا المثال وان كان مناقشة لكن يمكن رد المثال  
 الآخر الذي يكون خاليا عن المناقشة **قوله** وانما لم يجعل البدل الخ جواب سوال وهو انه  
 لم يجعل هذا القسم قسما خامسا ولم يسم ببدل الكلم من البعض اجاب بقوله انما لم يجعل  
 الخ حاصله انا الانسلم ولا ان بدل الكلم من البعض موجود بل مجرد فرض ان نسلم انه واقع كما في هذا  
 المثالين فقولا المصنف في بيان الكليات والاكثريات هذان المثالان ليسا منهما **قوله** فان هذا  
 الامثلة جواب سوال وهو انا الانسلم انه غير واقع في كلامهم لان نحو نظرت الى القمر فلكه مسموع  
 من العرب اجاب بقوله فان هذا الامثلة مصنوعة حاصله انها ليست بمسموعة منهم بل هي مصنوعة  
 من عند نفسه **قوله** ويكونان معرفتين بيان قاعد اخر في البت **قوله** مبدلة فيراشاد  
 الى ان قوله من معرفة ظرف مستقر مع المتعلق صفة لقوله نكرة **قوله** واجب الخ جواب سوال  
 سوال وهو ان قوله اذا كان الخ شرط وقوله فالنعت جزاء وجزائية غير جائز لانه مفرد الاصل فيه ان  
 يكون مركبا اجاب بقوله اجاب الخ حاصله ان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف واعني به اجاب **قوله**  
 من كل وجه لدفع ما قيل ان نقصانه بعد النعت موجود ايضا باعتبار ان ههنا نكرة مخصصة  
 اجاب بقوله من كل وجه **قوله** كالجبار يصير جيرة عن نقصان النكرة **قوله** مع كون مدلولها  
 واحدا جواب سوال وهو ان تلك العلة موجودة في بدل البعض الاشتغال والغلط ايضا فيبغي  
 ان لا يجوز ابداله في تلك الثلاثة ايضا اجاب بقوله مع كون الخ حاصله ان تلك العلة جزء الال  
 وتامه بقوله وكون مدلولها واحدا **قوله** ولا يلزم عن ذلك الخ جواب سوال وهو انه ينقص  
 على عمر في نحو جاءني سيويي عمر فانه عطف بيان مع انه ليس بموضوعه لان سيويي او عمر  
 واشهر منه اجاب بقوله ولا يلزم الخ قالوا قسم بالله الخ اقسام فعل ما ضمه معلوم باجادة الله مجزوء  
 تعلق ميكره باقسم ابو حفص فاعل ست باز ابو مصنف حفص مضى اليه ست عمر عطف بيان والحفص با  
 الضاد المعجمة اسم الاسد يعني ابو الاسد في الشجاعة والسهممة والغيرة وبالضاد المهملة اسم بنت  
 عمر **قوله** وبر يعني زحفي برشت **قوله** عجماء يعني لا غر **قوله** نقباء يعني شيوخ **قوله** البطحاء  
 الوادي **قوله** جعل يقول اي شرع ذلك الاعراب الشعر **قوله** ما مسها الخ مانا فية اما اضالى الناقصة

بجواب  
 من كل وجه

وما مسها جواب القسم من ذائقة **قوله** فجراي كذب يعني باين شرط كه مؤثم باشد بسبب كذب بياين بسبب  
 منع كردن شتر در حين سوال بياين واين مخالف از قول الله تعالى ست كه واما السائل فلا تنهر **قوله** قال اي  
 عبر **قوله** صديق يعني صادق كن اين اعرابي را اگر مؤثم باشيم بخش گناه مارتو **قوله** وكساه يعني جاء  
 داد اعرابي را **قوله** آخرة فير اشادة الى ان للفصل معنى اخر غير مراد ههنا كما ذكر فيما سبق غير مرة  
**قوله** اے من حيث فير اشادة الى ان قوله لفظا منصوب على التميز **قوله** واقع فير اشادة الى ان قوله  
 فيه مثل ظرف مستقر مع المتعلق خبر لقوله وفصله **قوله** التارك بمجنه القاتل والمصير **قوله**  
 البكرى اسم لقب والبكر اسم للبلد والياء فيه للنسبة **قوله** بشر اسم محض **قوله** في حكم  
 تكريرا العامل وهو التارك **قوله** في الضاد ب زيد واما التارك البكر فمثلا الضاد ب الرجل **قوله**  
 عليه الطير الخ الجار والمجرور تعلق ميگر به ثبت باز ثبت فعل وقوله الطير فاعله او الطير مبتدأ وقوله عليه  
 مع المتعلق خبره **قوله** ترقبه اے تنتظره **قوله** دمق اي راحة **قوله** والمراد الخ جواب  
 سوال وهوان اضافة المثل الى ما بعد لا يخلو واما بيانته او لاميتها وظرفية والتحرير ظاهر ۲۶  
**قوله** اظهر باعتبار انه ملائم لسوق الكلام **قوله** افيد لشموله صورة النداء ايض **هذا**  
**بحث المبني قوله** اي الاسم المبني جواب سوال وهوانه ينقض على ضرب والامر ۲۷  
 بغير اللام والكرف فانها مبنيات مع انها ليست بمناسبة مبني الاصل والا يلزم مناسبة الشيء  
 لنفسه وتحرير السؤال هكذا ان هذا التعريف دور لانه عرف المبني بالمبني الاصل والا وجنس  
 والثاني نوع وتعريف الجنس بالنوع يستلزم الدوام لان كل واحد منهما موقوف على الآخر كما هو  
 الظاهر فعمل هذا لا يكون التعريف جامعا لافراد كما هو الظاهر اجاب بقوله اے الاسم المبني  
 حاصل ان المبني صفة لابد لها من الموصوف وموصوفها الاسم لا اللفظ المطلق كما توهمت  
 حتى يتوجرا الاشكال بها فلا يكون تعريف الجنس بالنوع بل تعريف النوع بالنوع وهو ليس بدوام  
 وايض خرج مبني الاصل من المحذور فلو خرج من الحد لا باس به بل اخرج ضرورة **قوله**  
 وهذا الحد جواب سوال وهوان تعريف اسم المبني بما مناسب بمبني الاصل باطلا لانه يستلزم الدوام  
 لان معرفته موقوف على معرفته مبني الاصل ومعرفة مبني الاصل موقوف على معرفته ما  
 توقف الاول فظاهر واما الثاني فلان المجموع وهو مبني الاصل مركب اضافي وهو بمنزلة الكل  
 والمبني جزء ومعرفة الكل موقوف على معرفة الجزء وتحرير السؤال هكذا انه لما كان في تعريف  
 المبني لفظ المبني فحينئذ يلزم تعريف الشيء بالمجهول وهو باطلا اجاب بقوله وهذا الحد الخ حاصله  
 انه لا يلزم التعريف بالمجهول لان هذا الحد ليس بجميع الناس بل لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق  
 فلا يلزم التعريف بالمجهول بالنسبة اليه حاصله انه لا دور ههنا لان معرفة اسم المبني موقوف على معرفة  
 ما مناسب مبني الاصل ومعرفة ما مناسب

بكرى

لهاى حاصل الجواب بن السؤال ۱۲

المبني لانه لا يلزم التعريف بالمجهول بالنسبة اليه حاصله انه لا دور ههنا لان معرفة اسم المبني موقوف على معرفة ما مناسب مبني الاصل ومعرفة ما مناسب  
 المبني لانه لا يلزم التعريف بالمجهول بالنسبة اليه حاصله انه لا دور ههنا لان معرفة اسم المبني موقوف على معرفة ما مناسب مبني الاصل ومعرفة ما مناسب  
 المبني لانه لا يلزم التعريف بالمجهول بالنسبة اليه حاصله انه لا دور ههنا لان معرفة اسم المبني موقوف على معرفة ما مناسب مبني الاصل ومعرفة ما مناسب



مبنى الاصل ليس بموقوف عليه بل موقوف على ماهية المبنى المطلق وماهية على ثلثة اقسام احدها  
 كون اخر الكلمة على وجه مخصوص لا يتغير بتغير ما والثانى ما لا يتغير اخره بل خوال العوامل الاثنا  
 ما يكون حركته وسكونه لا بالعوامل مثالا الحركة نحو ضرب ومثالا لسكون نحو من الى قوله  
 اسم جواب سوال هو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فضمير الفصل بينهما لازم لئلا يلتبس الخبر  
 بالصفة وهنا كذا اما كون المبتدأ معرفة فظاهر اما كون الخبر معرفة فلكون ما موصولة اجاب  
 بقوله اسم الى اخره يعنى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة او تحوير السؤال هكذا ان هذا المبتدأ ليس  
 بما نريد لانه دخل فيه المضارع لانه ايضا مناسب لمبنى الاصل هو الماضى لاشتقاقه منه لانه عباد عن تناسل  
 بين اللفظين فى اللفظ والمعنى فاجاب بما ترون قوله مبنى الاصل ما قيل ان المبنى الاصل اخص من  
 المبنى والتعريف بالاخص غير جائز عند لقوم قد فوع لان مفهوم مبنى الاصل هو الماضى والامر  
 الحرف فيه شارة الى الرد على بعض النحاة حيث قالوا ان الجملة ايضا مبنية فمن الشارح عليهم بقوله هو  
 الحرف الخ ووجه الرد ما مر فى بحث العرب فلا تغفل عنها فحاصل ان المبنى هو الذى تناسب الماضى والامر  
 بغير اللام والحرف او مجموع على مذهب المتقدمين فانهم جوزوا تعريف الشئ بالاعمم الاخص قوله  
 وهو الحرف الخ فهذا اتفاقى واما الجملة من حيث هى جملة مع قطع النظر عن الاجزاء ففيها اختلاف  
 فعند البعض هى مبنى الاصل ايضا لان المراد بالمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع  
 فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا لى الجملة بنفسها كذلك عند البعض ليست بمبنى الاصل لان العرب  
 والمبنى صفتان للاسم الاسم مفرد باعتبار انه قسم من الكلمة والجملة مركبة وايضا انها تكسب  
 اعرابا من العرب لقيام مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنى الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو  
 مبنى الاصل كالحرف مثلا لا يكون باعرابا باللفظ ولا تقديرا ولا محلا فخرجت عن كونها مبنى  
 الاصل ولم تخرج عن شبهها بالمبنى الاصل بل هى مبنية قوية بالنسبة اليها من المبنى فاقضاهما  
 مناسبة بالاضافة اليها وجوب البناء كما اذا اضيف الاسم الى اذ وحيث المضافان  
 الى الجملة وجوازا للبناء كالיום والليلة والوقت ذواحيثيتين قوله والمراد بالمشاهدة المنقبة  
 الخ جواب سوالين الاول ان العرب مقابل للمبنى فى العرب قال لم يشبه وهنا قال ما مناسب  
 مع ان فى احد المتقابلين اذا اعتبر القيد وجودا ففى الاخر يعتبر عدمها كحصول التقابل  
 بوجه اكمل والثانى ان المقابلة بينهما غير جائز لان الاصل فى المتقابلين ان لا يجتمعان ابدا  
 وهنا ليس كذلك نحو اين زيد فاجاب بقوله المراد بالمشاهدة الخ قوله ولقد فصلنا  
 الفصل الخ جواب سوال هو ان المراد بقوله ما مناسب الخ لا يخلو اما ان يكون المراد المناسبة  
 المطلقة او القوى او المؤثر فى البناء فعلى الاول يلزم ان يجعل كل فرد من افراد العرب من  
 قبيل المبنى لان كل واحد من افراد مشابه بالمبنى فى كونها كلمة ولفظا وصوتا وعلى الثانى  
 يلزم الجهالة فى التعريف لان القوة من الامور الاضافية لا يعلم حالها وعلى الثالث

یلا الذی لان جہالتہ لیس لا باعتبار جہالتہ المبني جہالتہ المبني باعتبار جہالتہ البناء فصار ذکرہ  
 ذکر البناء وتعرفہ لیس فی الحقیقۃ لا تعریف البناء فجئ صار البناء ما خوذ فی تعریف البناء اجاب  
 بقولہ لقد فصل الخ حاصلہ ان ما ذکر ت لیس مراد ہنا بل المراد هو ما ذکر صاحب المفصل  
 حاصلہ الجواب ان المراد بالمناستہ ہنا شق اخرہی المناستہ المتبارة المفصلۃ عند صاحب المفصل  
 قیل ان ارادۃ المناستہ المتبارة بالتفصیل المذکور من لفظ ناسب غایۃ الخفاء اللہم الا ان یقال  
 المناستہ الواقعتہ فی هذا المقام یراد بہا تلك المناستہ فمر فہم فلا خفاء فیہا **قولہ**  
 اما بتضمین الاسم معنی مبني الاصل کالھنۃ ومثالا الاسم من فان کلا واحد منها یقتضی صد الکلا  
 کذا فی لزبہ **قولہ** او شبہه عطف علی تضمین کذا فی عبد الرحمن وکذا قولہ او وتوعد ما بعدہ  
 ایض **قولہ** کالمہمات والمراد لہا الموصولات واسماء الاشارات فانہما یشہان بالحرف فی الاحتیاج  
 لان الموصولات یحتاج فی التعین الی الصلۃ واسماء الاشارات یحتاج فی التعین الی الاشارۃ  
 الحسیۃ او الی ذکر الصفتہ نحو هذا الرجل فانہ صفتہ هذا والحرف یحتاج الی ذکر المتعلق فی الدلالۃ  
 علی المعنی **قولہ** کفجار فانہ مشابہ بزالہ فی الون **قولہ** او اضافۃ الی الخ والضمیر الیہ راجع الی ما  
 لا الی مبني الاصل لان اذ فی یومئذ لیس بمبني الاصل بل هو اسم مشابہ باعتبار انہ مضاف الی الجملۃ اعنی  
 بہا کان کذا والمضاف الی الجملۃ لیس فی الحقیقۃ مضاف الیہا بل الی مضمونہا ومضمونہا غیر مذکور  
 فجئ شبہ بالحرف باعتبار ان الجملۃ مبنیۃ الاصل عند البعض کیومئذ فلفظ الیوم مبني باعتبار انہ مضاف  
 الی مبني الاصل بواسطۃ اذ والہر اذ من الاضافۃ اعم بان تكون بواسطۃ او بغیر اسطۃ فیکون الضمیر  
 فی الیہ ہذا التقید راجع الی مبني الاصل **قولہ** مع غیرہ الخ جواب سوالہ ہوانہ ینقض علی  
 زید فی نحو جاء فی زید فانہ غیر مرکب باعتبار ان جزءہ لا یدل علی جزء معنایہ مع انہ لیس بمبني  
 بل ہو مرکب اجاب بقولہ مع غیرہ حاصلہ ان المركب علی نوعین مرکب بمعنی مجموع المضمومین و  
 مرکب بمعنی المضموم الی شئ اخر والمراد ہنا هو الثاني لا الاول **قولہ** علی وجہ یحقق الخ جواب  
 سوالہ ہوانہ هذا التعریف لیس بجامع لافرادہ حیث لم یصد علی غلام فی نحو غلام زید فانہ  
 مبني مع انہ وقع مرکباً مع زید فاجاب بقولہ علی وجہ الخ حاصلہ ان المراد بقولہ او وقع غیر مرکب  
 ہو المركب الذی لا یتحقق مع عاملہ فیکون لہ فردان احد ہما ما لا یكون مرکباً اصلاً کالاسماء  
 العددۃ او کان مرکباً لکن لا یكون مع عاملہ کالغلام فی نحو غلام زید **قولہ** ولما کان الخ جواب  
 سوالہ ہوانہ کلمۃ او فی قولہ او وقع غیر مرکب لاصل الامرین فجئ ینقض علی هذا فانہ مبني مع انہ  
 لیس بمتصف باحد الامرین بل بمجموع الامرین یعنی انہ اجتمع فیہ المناستہ علی التركيب فینبغی ان  
 لا یصیر مبنياً اجاب بقولہ ولما کان المبني الخ والجواب الاصلی عن هذا السؤال هو قولہ فکلمۃ او ہنا  
 لمنع الجمع ولا انفصالاً بحقیقۃ لکن ذکر قولہ لما کان المبني قبل الجواب لدفع سوال السائل کانه سئل  
 ان کلمۃ او مشترکۃ بین الامور الثلاثۃ فہا تدرجہ منع الخلو علی غیرہ وحاصل دفع سوالہ ان دلیل



توجیحه هو اعتبار الامرین فی المعرب یعنی ان المعرب انما یصیر معربا اذا وجد فی الامرین اما اذا انتقیا  
او انتقی احد ہما فلیس للمعرب بل هو مبني وهذا لا یتصور الا بجعل کلمۃ لمنع الخلق **قوله**  
اما بانتقاء ہما نحو **قوله** او بانتقاء احد ہما اما بانتقاء الترتیب نحو زید واما بانتقاء عدم  
المشابهۃ نحو قام **قوله** واما اختلف الخ جواب سوال **قوله** ہوان المبني مقابل للمعرب  
والمصرح قل فی المعرب لفظ المركب علی ما لم یثبہ فلم یجعل ہما بالعکس جاب بما تری **قوله** ایثاذا  
ای اختیارا قال القاب الخ واما یقول انواعہ کما قال فی المعرب حیث قال وانواعہ کما رفع الخ لان نوع  
الشئ ما یشترک منہ من تحتہ کالانسان تحت الحيوان کلو احد من الضم والکسر  
والفتح لیس باخص مطلقا من المبني ولا منہ ج تحتہ بل منہ ج تحتہ ہوا افراد نحو **قوله** و  
هذا زید غیر **قوله** من حیث حركات او اخره الخ جواب سوال **قوله** ہوان لقب الشئ هو علمہ  
وعلم الشئ یشترک محمول علیہ وکلو احد من الضم وغیرہ لا یصح حملہ علی المبني اجاب بقوله  
من حیث الخ حاصلہ انہ القاب لحركات او اخره وسکناہا لثلاثہ کما ہوا المتبادر من **قوله** القاب  
فانہ لا یقال المبني الضم والفتح والکسر بل المضموم والمفتوح والمکسور ولا مطلقا لان یاذیدان  
ویاذیدون ویارجلان مبني علی الالف والواو والیاء ولا یقال لہذا الحروف ضم وفتح و  
کسر فخر لا یرد **قوله** والمراد ان الحركات جواب سوال **قوله** ہوان الالقاب مضاقۃ الی ضمیر  
المبني وهذا الاضافة تفید التخصیص فیفہم منہ ان التعلیل بالضم والفتح والکسر مختص با  
حركات البنائۃ والامر لیس کذلک لہ کما یعبّر بہا عن الحركات البنائۃ کذلک یعبّر بہا  
عن الحركات الاعرابیۃ ایضا کما قال المصنف فی صد کتاب حیث قال بالضمۃ ردعا الخ اجاب بقوله  
والمراد الخ حاصلہ ان الاختصاص ہنا لیس من ہذا الجہۃ بل من جہۃ اخری یعنی ان التعلیل عن  
الحركات البنائۃ مختص بہا **قوله** واثره الخ جواب سوال **قوله** ہوان الحکم بالفارسیۃ فرمودن کارہ وهو  
یتصور من ذوات الروح والعقول والمبني لیس کذلک فاضافۃ الیہ لیس بصحیح فاجاب الشارح عنہ  
بان الحکم ہنا بمعنی الاصطلاحی ہوا الاثر وتقدیرا لسوال ہکذا ان الحکم جاء بثلاثہ معان  
الاول ہو خطاب اللہ تعالیٰ یتعلق علی احوال المکلفین من حیث الاقتضاء والتخیر الثاني ہو  
اسناد امر الی اخرایحایا ولسلبا والثالث ہوا لایزال المترتب کما یقر ہذا حکم الدال **قوله** ہوا اثرہا فالحکم  
ہنا بای معنی من ہذا الثلاثہ فاجاب عنہ بانہ بالمعنی الثالث وهو الاثر لان عدم الاختلاف  
ہوا اثر البی **قوله** المترتب الخ جواب سوال **قوله** ہوان اثر الشئ یشترک حاصل منہ کما ان الضوء اثر  
الشمس ہو حاصل منہ غیر ذلک وعدا اختلاف الآخر لیس بحاصل من المبني بل حصل بسبب  
ان لہ مناسبتہ بمبني الاصل فلا یصح اضافة الیہ اجاب بقوله المترتب وحاصلہ ان اضافة الحکم  
الیہ باعتبار ادنی ملاستہ ہوان عدل الاختلاف لا یشترک مرتباً الا علیہ فکانہ حصل منہ  
**قوله** علی بناء الخ جواب سوال **قوله** ہوان الحکم لا یترب الا علی العلة والمبني لیس بعلة

ليس بعله لعدا اختلاف الآخر فكيف يترتب ذلك الحكم عليه فاجاب الشارح عن بقوله على بناء ولا  
 شك ان بناء علة له قوله واثه المترب في اشارة الى ان المراد بالحكم هنا هو الاثر المترتب عليه لا غير  
 قوله لا مطلقا لانه في اشارة الى ان قوله لا اختلاف العوا فلا قيد احترازي يعني ان احوال مبنى قبل  
 يختلف لا اختلاف العوا مل بل بالقياس نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد فان مبنى معانرا  
 اخره من حيث الكسر الفتح والسكون واما فتح فباعتبار ان الهزة في الرجل مفتوح نقلت حركتها  
 الى النون واما كسره فباعتبار ان الهزة في امرئ مكسورة نقلت حركتها اليه اما سكونه فباعتبار انه  
 اصله فان قيل ان المختلف في هذا الامثلة هو اخر كلمة من وهي مبنى الاصل مع ان المعروف خاص  
 وهو الاسم المبنى فحينئذ لا تصير الامثلة موافقة للمثل قلنا لا نسلم ان المعروف مخصوص با  
 الاسم المبنى لانه ذكر فيما سبق ان مبنى الاصل اخل في قوله او وقع غير مركب ان لم يخل في  
 قوله ما اناسب مبنى الاصل على ان هذا مناقشة في المثال وهو ليست من داب المناظرين لانه يصلح  
 ان يكون لامثال اخر نحو هؤلاء القائلين فان قيل ان اخر الاسماء المعددة يختلف باختلاف العوامل  
 مع انها مبنيات قلنا ان قيد الحيثية مراد ههنا يعني لا يختلف اخره لا اختلاف العوامل من  
 حيث انه مبنى اما اختلاف اخر الاسماء المعددة عند دخول العوامل عليها من حيث انها معربة  
 في لا يريد قوله والثاني جواب سوال وهو انه لا يصح ارجاع الضمير المؤنث الى المذكرا جاب  
 بقوله والثاني باعتبار الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اول لان  
 الخبر محل الفائدة دون المرجع ايضا ان الخبر اخل في الكلام دون المرجع قوله بالرفع جواب  
 سواله هو ان الاصوات معطوفة على الافعال فحينئذ صارت الاسماء مضافة اليها وهذا  
 الاضافة غير جائزة لان الاصوات اصوات بنفسها وليس لها اسماء موضوعات جاب بما ترى  
 قبل ان الصوت ليس باسم لعدا الوضع فيه فكيف يذكر في الاسماء المبنية اجيب بانها ملحقة و  
 التايث بالاسماء لانها التجارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء في الحقيقة لعدا الوضع وما  
 قيل ان الاول ان يقول الشارح هذا القول في قوله الموصولات فمدفوع لان الموصولات الكنايات  
 والمركبات وان لم تكن اسماء الا ان اطلاق الاسماء عليها جائز كذا في الزبدة وعبد الرحمن قوله  
 بالاصوات الا ترى ان غاق ونحو صوة لا اسم الصوت كذا في الزبد قوله لان جميعها الخ قيل  
 ليست بعض المركبات مبنية كعجلبك بخلاف خمسة عشر فانه مبنى وكذلك الكنايات لان  
 بعضها معرب كفلان وفلانة وكذلك الموصولات كاي وايت اذا حذف صد صلته اقول  
 ان اكثر الظروف معربة واقلها مبنية فلهذا قال وبعض الظروف بخلاف غيرها فان اكثرها  
 مبنى اقلها معرب فعلا لك عن المبنيات تغليب الاكثر على الاقل كذا فهم من الزبدة قوله  
 فهذه ثمانية جواب سواله وهو ان حصر المبنى في هذه الثمانية باطل لان المنادى المفرد المعرفة  
 ليس بئاخل في شئ منها وكذلك الاسماء المعددة واسم لا التي لفي الجنس وكذا كلمة



من و ما فانها اذا كانتا موصولتين فهما داخلان في الموصوت واذا كانتا للشرط لا يكونان داخلين  
 في شئ منها آجاب بقوله فہنک ثانیۃ ابواب حاصلہ نہ لیس ہذا من قبیل حصر المبنی فی ہذا الثانیۃ  
 بل من قبیل حصر ابوابہا فیہا یعنی ان ابواب المبنی ثانیۃ لا ذاتک ولا ناقصۃ عنہا فی لا یرد قولہ المضمر  
 انما قدم علی سائر المبنیات اذ لیس فی شئ منہ اعراب ولا نزاع فی بناءہ و لیس فیہ ایض فساد الالتباس  
 اولاً نہ عرف المعارف علی بناءہا منہ الاحتیاج الی حضور و تقدّم مکفی عنہ علیہ کذا فی عبد  
 الغفور **قوله** ما وضع ای اسم وضع فلا یرد النقص بکافی ذلک ولا لام الہذا بخارجی فان  
 الاول موضوع للمخاطب الثاني للغائب مع انہما لیساً بمضمرین **قوله** من حیث انہ متکلم جواب  
 سوال **قوله** ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المسمی بہ عن نفسہ فانہ موضوع لذلک المسمی بہ  
 انہ لا یسمی بمضمر آجاب بقوله من حیث انہ متکلم لفظ زید موضوع لذلک مطلقاً سواء کان  
 متکلماً بہ اولاً **قوله** یحکی عن نفسہ جواب سوال **قوله** ہوانہ ینقض علی لفظ المتکلم فانہ موضوع للمتکلم  
 من حیث انہ متکلم مع انہ لا یسمی بمضمر آجاب بقوله یحکی عن نفسہ حاصلہ ان المراد بمضمر  
 المتکلم ہو ذاتہ اما وضع المتکلم من حیث انہ یحکی عن نفسہ لفظ المتکلم موضوع لمفہوم یعنی ذاتہ من  
 لہ التکلم سواء یحکی عن نفسہ او لا وذلك لان المحاکی عن النفس هو الذات لا المفہوم **قوله**  
 من حیث انہ مخاطب جواب سوال **قوله** ہوانہ ینقض علی لفظ زید اذا عبر بہ المتکلم عن المخاطب  
 فانہ موضوع لہ ولا یسمی بمضمر آجاب بقوله من حیث انہ حاصل الجواب مثلاً ما مرنا فیہ ان المراد  
 بمضمر المخاطب ما وضع لہ من حیث انہ یتوجہ الیہ الخطاب و لفظ زید لیس کذلک فانہ موضوع لہ  
 سواء یتوجہ الیہ الخطاب اولاً **قوله** یتوجہ الیہ الخطاب الجواب سوال **قوله** المتکلم **قوله** وقیل  
 الخ عن ذلک السؤال **قوله** المراد بالتکلم ای المراد بالتکلم لمن کو فی قوله ما وضع المتکلم من یتکلم  
 و وجہ ضعفہ ان تعریف ضمیر المتکلم لا یصل علی ضمیر التکلم المستتر نحو اضرب و کذا تعریف ضمیر  
 الخطاب لا یصل علی ضمیر الخطاب نحو اضرب و تضرب **قوله** ہذا القید ابکید من یتکلم **قوله** مطلقاً  
 یعنی تقدّم ذکرہ اولاً **قوله** اذا دلت علی جواب سوال **قوله** ہوانہ ینقض علی زید فی نحو ضرب غلام زید فان  
 الضمیر غلامہ اجز الی زید ہو لیس بتقدّم ذکرہ لا لفظاً ولا حکماً کما قرأ آجاب بما تری حاصلہ انہ داخل  
 فی اللفظ لکن التقدّم اللفظی اعم من ان یکون تحقیقاً و تقدیراً و ہنا من قبیل الثاني لان مرتبۃ الفاعل  
 التقدیم **قوله** فکانہ متقدّم الخ لان کل فعل مشتمل علی المصدک **قوله** فی ضمیر الثانی و القصۃ و الفرق  
 بینہما ان الاول یجئ للمذکر نحو ہو یذ قیام و الثانی للمؤنث نحو ہی ہند قائمۃ **قوله** لانہ اذ ذلک  
 الضمیر **قوله** ان یتقدّم ذکرہ اذ ذکر المرجع **قوله** ابلغ لان التفسیر بعد الاجال و وقع فی الذہن **قوله**  
 الی الحد ای الحادثۃ **قوله** المعہو یعنی ان ضمیر زید فی نحو ضرب زید غلامہ معلوم بین المتکلم و المخاطب فکذلک  
 ہذا الحادثۃ و ایض معلومۃ بینہما فی الخارج فصادق کانا

بما  
 فی  
 ہذا  
 قولہ

المراد بالتکلم ای المراد بالتکلم لمن کو فی قوله ما وضع المتکلم من یتکلم  
 و وجہ ضعفہ ان تعریف ضمیر المتکلم لا یصل علی ضمیر التکلم المستتر نحو اضرب و کذا تعریف ضمیر  
 الخطاب لا یصل علی ضمیر الخطاب نحو اضرب و تضرب **قوله** ہذا القید ابکید من یتکلم **قوله** مطلقاً  
 یعنی تقدّم ذکرہ اولاً **قوله** اذا دلت علی جواب سوال **قوله** ہوانہ ینقض علی زید فی نحو ضرب غلام زید فان  
 الضمیر غلامہ اجز الی زید ہو لیس بتقدّم ذکرہ لا لفظاً ولا حکماً کما قرأ آجاب بما تری حاصلہ انہ داخل  
 فی اللفظ لکن التقدّم اللفظی اعم من ان یکون تحقیقاً و تقدیراً و ہنا من قبیل الثاني لان مرتبۃ الفاعل  
 التقدیم **قوله** فکانہ متقدّم الخ لان کل فعل مشتمل علی المصدک **قوله** فی ضمیر الثانی و القصۃ و الفرق  
 بینہما ان الاول یجئ للمذکر نحو ہو یذ قیام و الثانی للمؤنث نحو ہی ہند قائمۃ **قوله** لانہ اذ ذلک  
 الضمیر **قوله** ان یتقدّم ذکرہ اذ ذکر المرجع **قوله** ابلغ لان التفسیر بعد الاجال و وقع فی الذہن **قوله**  
 الی الحد ای الحادثۃ **قوله** المعہو یعنی ان ضمیر زید فی نحو ضرب زید غلامہ معلوم بین المتکلم و المخاطب فکذلک  
 ہذا الحادثۃ و ایض معلومۃ بینہما فی الخارج فصادق کانا

مذکورہ حکم والضمیر عائذ الیہا **قولہ** بالنظر الی ما قبل جواب سوال **ہو** ان هذا ليس التقسيم المضمير وما بعد **ہو** قولہ مرفوع ومنصوب ومجرور ایضاً تقسیم لہ فخر صادر ذکر احد ہما مستکلاً کالجاب بقولہ بالنظر الخ حاصلہ ان مفاد احد ہما مغیر عن الآخر لان هذا التقسيم بالنظر الی الكلمة المتقدمة باعتبار انہ متصل بہا ومنفصل عنہا وما بعد **ف** بالنظر الی الاعراب یعنی یکون بناءً بالرفع والنصب والمجرور **قولہ** قسمان جواب سوال **ہو** انہ ینبغ ان ینذکر ادوات الحصر لان الضمیر لیس **ال** علی قسمین متصل ومنفصل فلا بد من ادوات الحصر ایضاً نہ یلزم اجمال الخاص علی العام لان المضمیر عام کل واحد من المتصل والمنفصل خاص بآیہ **تد** وایضاً فی شارة الی ان ہنا تقدیم العطف علی الربط **ہو** مفید للحصر جازاً الی ادوات الحصر ایضاً ان الخبر **ہو** مجموع المنفصل والمتصل **ہو** باعتبار الافراد عام فلا یلزم حمل الخاص علی العام **قولہ** متصل ومنفصل وانما قد المتصل فی التقسیم لانہ اصل باعتبار انہ اخضر ووضع الضمیر لیس **ال** لا یجاز ولا اختصار قد المنفصل فی التعریف باعتبار ان مفہوم وجود کشف **قولہ** غیر محتاج جواب سوال **ہو** ان هذا التعریف صادق علی المتصل لانہ مستقلاً یضرب باعتبار انہ قسم من المضمیر **ہو** قسم من الاسم والاسم مستقر فیکون **ہو** ایضاً مستقلاً اجاب بقولہ غیر محتاج حاملہ ان المستقل علی نوعین احدهما ان یکون غیر محتاج فی التلطف الی کلمۃ اخرى والثانی ان یکون الدالۃ علی المعنی غیر محتاج والمراد ہنا **ہو** الاول **قولہ** ما انت منطلقا والعام **ہو** کلمۃ ما المشہر بلیس **قولہ** المحتاج الی عامیہ جواب سوال **ہو** ان المتصل مستقلاً باعتبار انہ قسم من الاسم اجاب بقولہ المحتاج حاصل الجواب مثلاً **قولہ** باعتبار الاعراب جواب سوال **کما** **قولہ** بالنظر الی ما قبل حاصل الجواب ان التقسیم الاول بالنظر الی ما قبلہ **الثانی** باعتبار الاعراب **والثالث** باعتبار الذات **قولہ** اقسام جواب سوال **مثلاً** **ما** **قولہ** قسمان **قولہ** لقیامہ مقابلاً لظاهر جواب سوال **ہو** ان تقسیم المضمیر الی المرفوع والمنصوب والمجرور غیر جائز لانہ مبنی المرفوع وغیرہ معرب اجاب **قولہ** لقیامہ حاصلہ ان الظاہر منقسم الی المرفوع وغیرہ فکذا ما یقوم مقامہ لکن الاعراب فی الظاہر لفظیہ فی المضمیر **محل** **قولہ** المرفوع والمنصوب جواب سوال **ہو** ان لفظ الاولان عبارة عن المتصل والمنفصل فعملہ ہذا یلزم تقسیم الشئ الی نفسہ ذلک باطلا اجاب بما ترے حاصلہ ان ہنا تقسیم احد ہما تقسیم الضمیر باعتبار الاتصا والانفصا مع قطع النظر من العامل **الثانی** تقسیم المضمیر باعتبار الاعراب والمراد ہنا **الثانی** لا الاول فلا یرد **قولہ** کل واحد منهما جواب عن السوالین الاول لانہ لا مطابقتین المتبدل والخبر لان لفظ الاولان تثنیۃ وکل واحد من المتصل والمنفصل مفرد **والثانی** انہ یفہم من ان المتصل والمنفصل مجموعہما الا احد ہما والامر لیس کک حاصل الجواب ان لفظ الاول مؤید بکل واحد فخر لا یرد **قولہ** الضمیر المجرور فیہ شارة الی ان اللام فی قولہ **الثالث** للعہد **قولہ** النوع الخ فیہ شارة الی ان الاول صفة لوصف محذوف **ف** اعنی بہ النوع **قولہ** یعنی المرفوع المتصل فیہ شارة الی ان اللام فی قولہ للعہد کذا الحال فی لفظ **الثانی** و**الثالث** و**الرابع** **قولہ** علی



صیغۃ المتکلم الواحد جواب سوال ہوانہ مصر فی صد الکلیۃ ذکر ضربت فی غایۃ القلۃ لعدۃ التناول  
لاکرمیت غیرہا جواب بمارتے حاصلہ ان المراد بضر صیغۃ المتکلم الواحد المعلوم فی یقتناول  
غیرہ ایضاً قولہ علی صیغۃ المتکلم الواحد المجهول جواب سوال المثل ما مرانفا قولہ المنتہین فیہ  
اشارة الی ان الجار والمجرور فی قولہ الی ضربین ظرف مستقر مع المتعلق صیغۃ لضر وضربت  
قولہ اولہا الخ جواب سوال ہوانہ یرفہم من عبادہ المصر وہی قولہ ضربت وضربت الی ضربین  
وضربین ان مجموع ضربت وضربت معامتہیان الی ضربین وضربین والامر لیس کذلک بل  
الاول منتہی الی الاول والثانی الی الثانی اجاب بقولہ اولہا الخ الی ضربین وثانیہما الی ضربین  
حاصلہ ان عبادہ المصر بقدر اولہما وثانیہما فلا یرد الاشکال قولہ علی صیغۃ جمع الغائبۃ  
جواب سوال ہوانہ کیف یکون ضربت منتہیا علی ضربین مع ان ضربت عام لان المراد بہ صیغۃ  
المتکلم الواحد المعلوم الماضی الثانی خاص انتہاء العام علی الخاص غیر متصووا اجاب بمارتے  
حاصلہ ان ضربین ایضاً عام لان المراد بہ صیغۃ جمع الغائبۃ المعلوم الماضی قولہ علی صیغۃ  
جمع الغائبۃ جواب سوال مثل ما مرانفا قولہ وانما بک الخ اوردہ لدفع ما قبل ان سائر  
المصنفین قد ذکر الغائب والغائبۃ علی المخاطب واخذ ذکر المتکلم فلم خالف المصر عنہم  
فدفع بمارتے قولہ اجماعاً الخ قیل علیہ ان خلاف المبر ثابت لان الضمیر عندہ هو التاء  
وان بمنزلة العباد لہا کیف یصح لفظ الاجماع الا ان یقال ان خلافہ غیر مضر للاجماع لان  
المراد اجماع البصرین والمبرد من الکوفیین قولہ هو قسمان جواب سوال ہوانہ ما الوجه  
للمصر انہ ذکر المنصوب المتصل مثالین الاول ضربنی والثانی اننی للرفع المتصل ذکر مثالاً  
وہو ضربت اجاب بقولہ هو قسمان الخ اما المرفوع المتصل فیصل بالفعل والاسم ایضاً لکنہ لم  
ینکرہ اقتصاداً قولہ ضربنا فالنون ضمیر المنصوب المتصل اذا كانت الباء متحركة وضمیر المرفوع  
المتصل اذا كانت الباء ساکنۃ قولہ ضربک ضربکما الخ اعلم ان ضمیر المنصوب المتصل و  
والمجرور المتصل متحدان من حیث الصوۃ لکن الفرق بینہما من حیث الاتصال فالاول  
یتصل بالفعل نحو ضربنی ضربنا وبالجرایض نحو انی انکما الخ واما التانی فیتصل بالاسم نحو  
ضاربی ضاربنا وغلامی غلامنا وبالجرایض ایضاً نحو لانا لکما الخ لکن الاول یتصل بالجر العاقل  
والثانی بالجر الجار کما تری من المثالین قولہ اختلاف کثیرۃ فعند بعضہا هو المجمع وعند  
البعض هو الیاء الثانیۃ وکلمۃ ایا بمنزلة العباد والمختار ان الضمیر هو ایا والواحق للکلام  
علی المتکلم قولہ باقی الانواع الخمسۃ ای المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل  
والمجرور المتصل قولہ علا ومناسبات المناسبات التي ذکرہا فی المراح الادویہ من تخصیص  
التاء للمتکلم الواحد النون للمتکلم مع الغیر الالف التثنیۃ الواو فی الجمع المذکر النون فی المؤنث  
قولہ او فوق الواحد قیل ہذا مستدل بعد قولہ او مشی او مجموعاً کما تری لکن ذلک وقع

سہو امن قلم الناسخ وانہ لیس کثیر من النسخ ۱۱ عبد الرحمن قال فی الصفة مطلقا تذکیر قولہ مطلقا  
 باعتبار تاویل الصفة بالوصف او نقول بان التانیث اذا کان فی لفظ الشئ ومعناه مذکر یصح  
 ارجاع الضمیر المذکر الیہ کذا فی عبد لغفور قولہ والعامل جواب سوال وهو ان العامل  
 ہنا یتغیر لا یتقال جاء فی ضاربان ورایت ضاربین وموت بضاربین اجاب ہما تدری  
 قولہ حرف التثنیہ قال مولانا عصام الدین لما قال ہما فالاولی فی العبادۃ ان یقول  
 حرفان بصیغۃ التثنیۃ اقول ہما ضاربان ہما بقولہ ای الایف والواو فایراد قولہ حرف  
 بصیغۃ الواحد یكون بتاویل کل واحد کذا فی عبد الرحمن قولہ ای لا یجوز جواب سوال و  
 ہوان المنفصل فاعل لقولہ ولا یسوع والاصل فی الفعل ان یكون مسند الی الفاعل ہنا لا  
 یصح اسنادہ الی الفاعل وهو المنفصل لان نسبتہ السوغ تكون الی الاجسام والمنفصل لا یكون جسما  
 لانہ بمعنی الصلاحیۃ وہی فی الجواهر الضمیر من قبیل الاعراض اجاب بقولہ ای لا یجوز  
 قولہ لا جلی شئ الخ فیہ اشادۃ الی ان المستثنی مفرغ قولہ ای لا جلی الخ فیہ اشادۃ الی ان اللام  
 فی قولہ لتعد لا جلی قولہ جرت علی غیر الخ واجراء الشئ علی الشئ عبادۃ عن کونہ خبر الہ  
 او حال عنہ او صفۃ لہ قولہ واذا وقع الالتباس الخ جواب سوال وهو ان قولہ المظ فیما  
 بعد ہو ہند نید ضاربۃ ہی لا التباس فیہ لان تانیث الضاربۃ تدل علی انہا صفتہ ہند  
 فلم انفصل فی ہذا الصوۃ اجاب ہما تدری قولہ وانما قال اعتراض حاصلہ ان کلمۃ من یتعمل  
 فی ذوی العقول خاصۃ المراد ہنا مطلق الشئ سواء کان من ذوی العقول وغیرہ فصاحبہ  
 والاصل فیمن جہل امرہ استعمال کلمۃ ما قولہ اقتصارا جواب عن ذلک الاعتراض یعنی لما  
 کان ذوی العقول صلا اقتصر علیہا قولہ ایاک ضربت فی الاصل ضربتک قولہ وقعت  
 خبر الہ فانقل کیف یصح ان یقع ضاربۃ خبر عن زید فان الخبر اذا کان مشتقیا لا بد من  
 المطابقۃ بینہ بین المبتدأ قلنا لا یکفی فی المطابقۃ کون الخبر مشتقیا فقط بل لا بد فیہا ان یكون  
 فی الخبر ضمیر الیہود الی المبتدأ وہنا لیس کذا فی عبد الرحمن قولہ وانما یصح جواب سوال  
 وهو ان التمثیل انما یصح اذا جعلت کلمۃ ہی فاعل الصفة واما اذا جعلت تاکید للضمیر المستتر  
 فیہا فلا فاجاب ہما تدری فانقل ما الفرق بین الصفتۃ التي جرت علی غیر من ہی لہ بین الفعل الذی  
 جری علی غیر من ہولہ حیث وجب ابراز الضمیر فی الصفتۃ مطلقا عند البصریین وحمل صورۃ عد  
 اللبس علی صوۃ اللبس وفی الفعل اقتصر علی صوۃ اللبس نحو زید عمرو یضربہ ہو بخلاف ہند  
 نید تصریہ حیث لا تجب تصریہ ہی لعد اللبس لم یحمل فیہ صوۃ عد اللبس علی صوۃ اللبس  
 طرد الباب قلنا انما حمل صورۃ عد اللبس علی صورۃ اللبس فی الصفتۃ دون الافعال تحصیلا  
 للفرق بینہما و بین الافعال لم یعکس لان الفعل بالتحفیف اولی وذلك باستتار  
 الضمائر فیہ قولہ ولكنہ تاکید الخ اعتراض حاصلہ ان ہی تاکید کنن تاکید للضمیر



المرفوع فی نحو ضاربوا فی نحن الزیدین ضاربوہم نحن **قوله** ودو عن الزحشری جواب عن حاصلہ  
ان المعبر عند النجاة هو الزحشری وهو قرآنہ بئذ بالواو **قوله** علی خلا الاصل والاصلاح  
الاعرف **قوله** ای الاختیار فسر بکلان للخیار معنی اخرجوه وانہ بالفارسیۃ بادرنگت ہو غیر  
مستقیم ہنا **قوله** ان شئت اوردتہ جواب سوال **قوله** ان المراد بالخیار ہنا هو الخیار فی ترک  
الثانی وعدمہ فحی یقتضی علی الضمیرین اذا کا نامفعولین لفعل من افعال القلوب فان حدث  
الثانی ہناک غیر جائز اجاب بقولہ ان شئت حاصلہ ان المراد ہنا هو الاتصال **قوله** لا غیر **قوله**  
وضربیک مثال لما کان ضمیر المجزوم قد علی المنصوب **قوله** ای وان لم یکن احد ہما جواب سوال **قوله**  
ان **قوله** الا شرط و **قوله** فهو منفصل جزاء و شرطیۃ الاول غیر جائز لانہ حرف الشرط لا یكون الا  
جملۃ اجاب بقولہ ای وان لم یکن فانقل کیف یصح نحو اعطیتک ایاہ معر انہ مخالف عن **قوله**  
لا یسوغ المنفصل الا بعد المتصل قلنا ان ہذا بمنزلۃ الاستثناء عن ذلک الکلیۃ او نقول ان  
التعد ہنا وان لم یکن موجودا من حیث اتصال الظاہر لکنہ موجود من حیث المعنی باعتبار ان الضمیر  
الاول ضمیر المنصوب وهو فضلة فی الكلام **قوله** ای خبر کان جواب سوال **قوله** انہ اضافۃ الباب  
کان لا یخلو اما ان یكون بیانیۃ او لامیۃ او ظرفیۃ فعل الاول خرج عنہ خبر یكون صار و علی الثانی  
بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیۃ الشئ مثلاً اجاب بقولہ **قوله** انہ حاصلہ ان المراد بخبر باب  
کان ہو خبر کان اخواتہا جمیعاً یعنی الافعال الناقصۃ **قوله** خبر المبتدأ والمبتدأ هو **قوله** وفی  
الاستعمال فیہ شارة الی ان اللام فی الاکثر یبدل عن المضالیۃ **قوله** انفصال الضمیر جواب سوال **قوله** وانہ لم  
یتعرض لقولہ لولا مع ان الحکم فیہ ایضاً کذلک ایضاً ذکر قولہ لولا انت فی غایۃ القلۃ مع ان المص فی  
صد الکلیات اجاب بقولہ انفصال الضمیر حاصلہ ان المراد هو الضمیر المرفوع بعد لولا **قوله** وكان  
الافق الخ اعتراض **قوله** بما سبق ای ضربت وضربنا **قوله** علی انہ ای الابتداء بضمیر المتکلم  
لیس بضروری **قوله** اتصال الضمیر المرفوع بعد عیبہ جواب سوال **قوله** انما مرادنا **قوله** لو  
لا یسوغ انما ذکرہ لبيان المقابل بقولہ الاکثر لولا انت **قوله** وقع موقع المجزوم والجار هو الکاف  
**قوله** فالأخفش تصرف فیہ اشارۃ الی ان مذہب الأخفش فختار من مذہب سبوی اذا اخفش  
تصرف فی المعهود وهو الکافی سبوی تصرف فی العامل والتصرف فی المعهود ولی من التصرف فی العامل اذا کثیر  
ما یصرف فی المعهود ون العامل **قوله** لتقاربہما فی المعنی لان کل واحد منہما لا نشاء **قوله** ای  
یاء المتکلم جواب سوال **قوله** وانہ یقتضی علی ختہ فانہ ماض **قوله** ای خبر یاء لیست نون الوقایۃ لازمتہا  
اجاب ببارتہ **قوله** ای اخت الجرب باعتبار اتحاد صوتہما فانقل ان نون الوقایۃ حرو الکسر کایمتنع  
علی الماض کذلک یمتنع علی الحرف اجاب بقولہ لقی ہی اخت الخ حاصلہ ان دخول الکسر قلیست  
بمتنع مطلقاً لا یمتنع هو الکسرۃ التي هی اخت الجرب ذلک لا یتصور الا فی الآخر نون الوقایۃ حروف  
واحد لیست لہا اولیٰ اخر اولیٰ لانہ فی الوسط حکماً وان کان فی الآخر حقیقۃ لان الیاء کلمۃ

علیحدہ باعتبار انہا ضمیر قولہ لعروضها فان قيل ان الكسرة في الماضي يعارض الياء ايضا فينبغي  
 ان لا يدخل فيه نون الوقاية قلنا ان العروض على نوعين الاول من جهة الامر الممتنع وهو التقاء  
 الساكنين الثاني من جهة الامر الملائم وهو اقضاء كسرة ما قبلها فالاول معتبر كما في لم يكن الذين  
 والثاني لا يعتبر كما في الماضي **قوله** على الحركات البنائية وبناء نحو يضربون اخواتها على الفتحة  
 وبناء نحو يضربان على الكسرة ونحو لدن على السكون قيل عليان بناء نحو يضربان يحفظ بدن  
 الوقاية ايضا فينبغي ان لا يدخل فيه اللام الا ان يقال ان دخولها في التثنية ليست الا حملا على اخواتها  
**قوله** كنت انت الرقيب التاء مبتدأ والرقيب خبره وانت فاصل بينهما **قوله** ثم اتسع جواب سوال  
 وهو ان الاحتياج الى الفصل لما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان اسما ظاهرا نحو زيد  
 هو القائم كحصول اللبس اما اذا اختلف اعرابها نحو ان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو  
 كنت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدا اللبس اجاب بقوله ثم اتسع **قوله** لا متنا  
 اللام يعني كما لا يدخل اللام على ذي اللام كك لا يدخل على افعل من كذا ايضا لقيام من فيه مقام  
 اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما فلا يقال زيد لا فضل من عمرو **قوله** ولا موضع اى لا محلي  
**قوله** يكن الخليل جواب سوال وهو انه لما كان على صيغة الضمير ينبغي للخليل ان يسمى بالاسم فاجاب  
 بما ترى **قوله** الغاء الاسماء عن الاعراب قال بعض العرب والعلماء من العرب يسمى  
 بالحقا وسائرهم كالجبال يسمى بالعرب **قوله** اى يستعمل بحيث جواب سوال وهو ان العرب لا  
 يعرفون المبتدأ والخبر فكيف يجعلونه مبتدأ لان جعل الشئ مبتدأ وخبر ارفع العلم بالمجهول اجاب بما ترى  
**قوله** على انه خبر اى الكلمة ما **قوله** حاله عن الضمير فيجعل **قوله** في مثل كنت انت الرقيب بالرفع  
 فعلم انه ضمير الفصل والحيلة خبر العامل و لوقر بالنصب علم انه خبر للعامل وقال بعض العرب انه تأكيد لما  
 قبله ويمتنع دخول التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل على التاكيد بعضهم يجعلونه تابعا لما بعد في  
 الاعراب اورد عليه اعتراض بان كوالشئ تابعا لما بعد في الاعراب ليس بمفهوم من كلامهم على انه ينقض  
 بقوله تع كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوبات ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعد لوجب  
 اختلاف باختلاف المتبوع فوجب ان يقر كنت اياه الرقيب كذلك ينقض بنحو علمت زيداه هو المنطلق فانه  
 لو كان تابعا لما بعد لوجب ان يقر اياه القائم اذ المتبوع منصوب فوجب ان يكون التابع ضمير المنصوب وهذا  
 النقص يتوجه على من يجعله تأكيد لما قبله ايضا لانه ان كان تأكيد لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه  
 القائم وعلمت زيدا اياه القائم لان التاكيد لما يتبع المؤكد كذا في الغفور والغاية **قوله** وايراد لفظ قبل  
 جواب سوال وهو ان ايراد لفظ قبل بعد لتقيد مستلزم باعتبار اتحاد معناه اجاب  
 بما ترى **قوله** لان تقدم جواب سوال وهو ان التاكيد لا يكون الا لرفع الوهم  
 وههنا غير موجود اجاب بما ترى حاصله ان ايها الموهوم ههنا ثابت لانه يفهم  
 من التقيد تقدم الضمير على المرجع وهو غير صحيح ففقد بقوله قبل الجملة يعني ان الضمير



یتقد قبل الجملة قوله ولا یبعد الخ جواب اخر یغنی ان قوله یتقد بمعنی یقع مقدما وهو اعم من ان یتقد قبل الجملة او قبل النقرة قوله من غیر سبق جواب سواله هو انه ینقض علیہ نحو الشان هو زید قائم فان التعریف صادق علیہ مع انه لا یسمی بضمیر الشان اجاب بقوله من غیر الخ قوله ای قبل هذا الجنس جواب سواله وهو ان قوله یفسر بالجملة بعد مستدک لانہ یفہم من قوله قبل الجملة لان قبلية ضمیر غائب من الجملة یستلزم بعد شیئا فلا حاجة الى قوله بالجملة بعد اجاب بما تری حاصلہ ان المراد بالجملة الاولى هو جنس الكلام وبالثانی هو خصیة الى فردہ قوله رعاية للمطابقة یعنی ان هذا الضمیر ناسیئ بضمیر الشان والقصة رعاية للبطابقة بین الاسم والمسمی لان لفظ ضمیر الشان مذکور وضمیر هو نحو هو زید قائم ایضاً مذکور واما ضمیر القصة فبالعکس قوله لان الضمیر الخ وفي هذا العبارة رد علی الفاضل الهندی حیث قال ان هذا الضمیر ناسیئ بضمیر الشان والقصة باعتبار انه راجع الى الشان القصة لا غیره فرد الشارح علیہ بقوله لان الضمیر راجع الیه وجہ الرد ان الضمیر یرجع الى المذکور والشان غیر مذکور لا حقيقة ولا حکما قوله ای بهذا الحصة جواب سواله وهو ما مر الان قوله والظاهر الخ رد علی الفاضل الهندی حیث قال ان قوله یرسم ضمیر الشان قید احتیازی احتراز بہ عن نحو الشان هو زید قائم لانہ لا یسمی بضمیر الشان ووجہ البد ما ذکرہ فی کتاب قوله استدک الخ لان معنی ضمیر الشان القصة ومعنی قوله یفسر بالجملة بعد واحد قوله فعلى هذا اعلى ان قوله یرسم ضمیر الشان القصة جملة معترضة الخ قوله علی ما ذکرنا الخ وهو قوله من غیر سبق المرجع قوله فانه باعتبارہ جواب سواله وهو انه لما کان هذا الضمیر راجعا الى الشان المذکور فی لا حاجة الى تفسیره بالجملة اجاب بما تری واما یتقد هذا الضمیر للتعظیم الاجلال لان ذکر الشیء مبہما ثم ذکر مفسر یوجب فی نفسہ تعظیما واجلا لاولئک لا یفوت الكلام من السامع عند التلفظ قوله عن اللفظ فیہ اشارة الى ان المراد من الحذف التقید لان الحذف عبارة عن ان یتقد اللفظ ساقطا من التلفظ والنية معاجلا فلا تقید فانی عبارة عن ان یتقد اللفظ ساقطا عن التلفظ دون النية والحذف ہنا من قبل الثانی لان حذف ضمیر الشان بسبب کونه ضمیرا مراد لا یصح قوله علی صورة الفضلا واما لم یقل عن الفضلات لانہ مرفوع فی الاصل واما صار منصوبا بعارض قوله لان الخبر الخ جواب سواله وهو ان الخبر قرینة علی حذف ضمیر الشان المنصوب اجاب بما تری قوله ان مریض کنیستہ ہی معبد النصا<sup>۱</sup> قوله یلقی اصلہ یلقى حذف الیاء باعتبار انہ جزء لکلمتہ من المتضمن لمعنی الشرط قوله جائزا هو ولد لبقولہ وحشہ قوله ان الحمد اصلہ ان الحمد لله حذف ضمیر الشان وکسر النون بعد لتقاء باللام لان الساکن اذا حرك حرك بالکسر قوله اقوی شہا لان اولہ مفتوح کا ولا الفعل نحو ضرب قوله اسماء الاشارة الخ واما قال اسماء مع ان التعریف للجنس کلا لا افراد مساححة قوله المعد وذو فی اشارة

۱۲ کون ہذا تخصیص من التعمیم کما ظاہر من کلامہ ویراد بالجملة انہ لا یرجع بضمیر الخ

الی ان اللام فی اسماء الاشارة للعهد أو جواب سوال هوانیة یقض بلفظ الاشارة فانه موضوع  
 للاشارة لا للمشار الیه تعریف اسماء الاشارة ما وضع لمشار الیه فیکون تعریف اسماء الاشارة غیر  
 جامع لافرادہ اجاب بقوله المعدودة انحصار صلہ ان خروج لفظ الاشارة غیر مضر لانہ لیس  
 بلا خل فی المحدث فلا یكون شمولاً لحد علیہ خبر دیا قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال هوانیة  
 ان تعریف اسم الاشارة بالمشار الیه یستلزم الدل و باعتبار ان المشار الیه صیغۃ اسم المفعول ماخوذ  
 من الاشارة فیلزم حیثیث اخذ المحدث فی الحد حاصل الجواب ان المراد بالاول الاصطلاح  
 وبالثانی للغوی قوله ای اسماء جواب سوال هوانیة المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد  
 فیہما من ضمیر الفصل و ہما الخبر معرفۃ لان کلمۃ ما موصولة وما بعدہ صلة والموصول  
 مع الصلة معرفۃ حاصل الجواب ان کلمۃ ما موصولة لا غیر قوله کلا واحد منها جواب  
 سوال هوانیة لا مطابقة بین الراجع والمرجع حاصل الجواب ان الضمیر راجع الی کلا واحد  
 قوله ای لعل مشار الیه جواب سوال هوانیة هذا التعریف غیر جامع لافرادہ لان کل فرد من افرادہ  
 لیس بموضوع للفظ المشار الیه بل موضوع لمعنی المشار الیه ہوا المدلول الخارجی أو طریق السؤال  
 بوجه اخر و ہوانیة یرفہم من هذا التعریف ان لفظ هذا وضع لرجل فی هذا الرجل الامر لیس  
 كذلك لان وضع اللفظ للفظ غیر معہود اجاب بقوله ای لعل الی اخرہ قوله ای اشارة  
 حسیۃ جواب سوال هوانیة هذا التعریف لا یصیر مانعاً عن دخول الغیر حیث صار صادقاً  
 علی ضمیر الخائب والموصولات والاسم الذی یكون متلبساً بالالف واللام فانہا موضوع  
 للمدلول الخارجی مع انها لا تسمی باسماء الاشارات اجاب بما ترے قوله ومثل ذلك  
 انہ جواب سوال هوانیة هذا التعریف لا یصیر جامعاً لافرادہ حیث لا یصیر صادقاً علی  
 نحو قوله تعالی ذلکم اللہ ربکم فانه بلفظ ذلکم اشارة الی اللہ تعالی اللہ غیر محسوس  
 اجاب بقوله ومثل ذلکم اللہ محمول علی التجوز الخ والعلاقة بینہما کما ان المشار الیه معلوم بکمال  
 الانکشاف کن للک اللہ تعربب الصفات الکمالیۃ والادلۃ الظاہرۃ نازلۃ منزلة المحسوس لمشہد  
 قوله حال کونہا اشارة الی ان قوله للمذکر حال من ذاق قوله والعامل الخ جواب سوال هوانیة لا بد  
 للحال من العامل فای شئ عاملہا وایضاً کما لا یكون الا من الفاعل والمفعول وذا لا یكون شیئاً منها  
 بل هو خبر اجاب بقوله العامل الخ حاصلہ ان العامل فی الحال هو الماضی المجهول المفہوم من  
 شبه الخبر الی المبتدأ تقدیرہ نسبت ذال الی الضمیر فی مفعول مالم یم فاعلہ قوله حال کونہما  
 الخ فیر اشارة الی ان قوله لمشاہ حال من ذان ذین باعتبار المتعلق قوله قد م جواب سوال  
 هوانیة الحال تابع فحقہ التأخیر فلم قد م اجاب بما ترے قوله علی احد الوجوہ یعنی ان  
 التمثیل ہذا الایتماستقیم علی احد الوجوہ قیل ان کلمۃ ان بمعنی نعم و ہذان مبتدأ و  
 الساحران خبر وقیل ضمیر الشان محذوف وقیل انہا حرف من حروف المشبہة بالفعل و ہذان  
 لفظ ۲۲



اسمها ولسا حوان خبرها فالاستدلال بالوجه الثالث قوله ووقوعها الخ جواب سوال وهو انه  
 لما كانت مبنية فلم اوردت على صوة المعرب اجاب بما ترى قوله في سبب داجواب سوال وهو ان  
 مد وقصر حالان عن الاولى في الحال المحمول على ذلك الحال وههنا لا يصح الحمل فان المد والقصر  
 صفة محضه اجاب بما ترى قوله يعني يدخل جواب سوال هو ان الحقوق عبادة عن الذكروا الخ  
 وههنا ليس كذلك وايض مفاد هذه العبادة واللاحق وهو قوله ويتصل الخ واحد اذا الاتصال اللحي  
 عبارتان عن الاتصال باخر الشئ فالاولى ذكر احد هما للايجاز اذ خير الكلام ما قل ودل لا اجاب  
 بما ترى حاصله ان بين الحقوق والاتصال تغاير فاحتج الى ذكرهما قوله على سبيل الحقوق الخ جواب  
 سوال هو انه يفيض بكلمة ذافي قوله هي اللحن كرومنا هذان الخ فانه اسم الاشارة مع انه موجود  
 بدن الهماء اجاب بقوله على سبيل الحقوق والعروض بعد اعتبار اصالته اي بعد اعتباره انفسه  
 فلا يرد قوله من انواع اسماء الاشارة جواب سوال هو ان افراد اسماء الاشارة كثيرة فائدة على  
 الخمسة لا ترى ان للمؤنث الواحد ستة الفاظ اجاب بقوله من انواع الخ فلا شك ان انواع اسماء  
 الاشارة خمسة قوله الى ستة قيل عليان افراد المفرد المؤنث سبعة احدها ذى الا ان يقال  
 ان المراد من افراد هذه الافراد الاتفاق وفي نخوذى اختلاف كما قال الشاذ في ما بعد قوله  
 يقال لم يقل وذ القريب مكان يقال حتى يكون الحكم قطعيا لان في اياد صيغة المجهول اشارة الى  
 ان هذا الفرق ضعيف والمختار انه لا فرق فيه في القرب والتوسط والبعد بل يستعمل ذا  
 للقريب والتوسط والبعيد وكذلك ذلك وذلك لك لكونها واحد منها بلا فرق قوله  
 هاتين جواب سوال وهو ان المذكور ثلثة اشياء فكيف يكون مشددين حالها ٢٢  
 بصيغة التثنية وايضا ان التشديد فيها من جنس مختلف اجاب بما ترى ووجه التشديد ان  
 احد النونين فيهما نون التثنية والاخر يد من اللام المحذوف في الواحد هو ذلك للبعيد  
 فيكون ذانك ايضا للبعيد عند المبرد قوله اي هذا الكلام الادب عما قال ذلك لدفع  
 من يتوهم ان اولئك مثله لثمة الامر ليس كذلك بل الكلمات الادب مماثلة لك فاجاب بما  
 ترى قوله اي الموصولوا ههنا اشارة الى ان اللام في الموصول للعهد او جواب سوال هو ان هذا  
 التعريف غير جامع لان خرج منه لفظ الموصول لان ليس مما لا يتم الا بصلته وعائدا لانه تام بدنهما لانه  
 مفيد بدن ذكرهما لان معناه وصل كوده شد وهو يفهم منه بدن ذكرهما ..... كما ان  
 المضرب بمعنى زده شه بلا المحتاج اليهما لفظ الذي والتي الخ فاجاب بقوله الموصول المعد  
 من المبنيات لفظ الموصول ليس بعدد منهما بل هو معرب قوله في اصطلاح النخاة الخ جواب  
 سوال وهو ان تعريف الموصول بالصلة مستلزم للدلالة لان معرفته موقوف عليها ومعرفتها  
 موقوف عليه حيث قال في تعريفها هي جملة خبرية لا بد فيها من عائده عبارة عن الجملة  
 عنه واما ذيك فقد اوردته الزمخشري والمالك وفي الصحيح لا تقل ذيك فانه خطأ ١٢ مفت

الذکورہ بعد الموصو الخ حاصل الجواب ان الموقوف والموقوف علیہ ہما مغائران لان تعریف الموصو  
موقوف علی الصلة اللغویۃ وہی عبارہ عما یصل بالشیء كما یفصح عن قول الشارح فیما بعد المراد بالصلة  
معناها اللغویۃ اہ والموقوف علی الموصو هو الصلة الاصطلاحیۃ **قوله** اسم جواب سوال وهو ان  
المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما وهما لم یوجد اجاب بما تری **قوله** یعنی  
لا یكون حاصلہ ان نصب جزءا مابناء علی انہا تمیز من نسبتہ یتیم الی ضمیر کلمۃ ما فی فتح صادت  
کلمۃ یتیم من الافعال التامۃ مابناء علی انہ خبر عنہ فتح صادت من الافعال الناقصۃ **قوله** کالمبتدأ  
والخبر فان زیاد فی تخوید قائم جزء اولی ولا حاجۃ الی انضمام امر اخر حین انخل الكلام الیہ كذلك  
القائم بخلاف الذی فی نحو جاء فی الذ ضرب فانہ لیس بجزء اولی بدین ضرب **قوله** والقریۃ جواب  
سوال وهو ان اخذ المعنی اللغوی مجازوا خلا لمجاز فی التعریفات ممنوع حاصل الجواب ان اخذ لمجاز  
فی التعریفات ممنوع اذ لم یکن القریۃ دالۃ علیہ ہنا القریۃ موجودۃ **قوله** اذ و حیث فانہما لازم  
الاضافۃ وصلتهما هو المضاف الیہ **قوله** لقائل الخ جواب بطریق التسلیم حاصلہ ان المراد بالصلة ہنا  
المعنی الاصطلاحیۃ لکن معرفتہما موقوف علی معرفۃ الاسم المطلق فتح لا دور **قوله** لما کان الخ لرد  
ما قبل ان مقصدمہ ہنا بیان الموصو لا الصلة والعائد فالاشتغال بہما فیما بعد بقولہ وصلتهما الخ  
اشتغال بما لا یعنیہ **قوله** ای صلتہ ما لا یتیم الخ ارجاع الضمیر الی التعریف لا الی المعرفۃ لقریۃ **قوله** وما  
فی معناہا جواب سوال وهو ان هذا التعریف غیر جامع لا فرادہ لان بعضا من الموصوۃ کالالف و  
اللام لیس صلتہ جملۃ خبریۃ اجاب بقولہ وما فی معناہا فلا حاجۃ الی القول بان قولہ وصلۃ الالف  
واللام اسم الفاعل والمفعول بمنزلۃ الاستثناء **قوله** ای الموصولات وتانیث الضمیر باعتبار الخبر لا  
المرجع لکن انما ذکر لفظ الموصولات انکان الذکور فیما سبق لفظ الموصول لمطابقتہ المرجع بالخبر  
**قوله** الموصولات الخ جواب سوال وهو ان الضمیر ان کان راجعا الی الموصو فلا مطابقتہ وان  
کان راجعا الی الموصولات فیلزم الاضمار قبل الذکور وحاصل الجواب انہ راجع الی الموصولات ہی  
مذکورۃ فیما تقدم لان اللام فی قولہ الموصو جنسیۃ **قوله** ویكونان فیہ اشارۃ الی ان قولہ بالالف  
خبر یكونان المقدّم ثم الجملۃ حال عن قولہ الذان واللتان **قوله** والاولی الخ واعلم ان الاولی  
بالالف اللام مع اسم موصو واما اولی بدینہما فاسم الاشارة کما مر تحت الف واللام لازم  
فیہ کذا فی الذ واللتی کذا فی الجارید فی بحث الخط **قوله** علی وزن العلم انما قالہ ذک دفع اللوہم  
وهو انہ یكون علی وزن فعل ومنشأ الوہم کون الواو بعد لہزۃ فی رسم الخط دفع الالبتاس بالحق  
الجر انما یعکس ن الی حرف جر مبنی الاصل فلا یناسب الیزایۃ فیہا لان الزیادۃ نوع تغیر وهو غیر مستسبب  
بہ بخلاف الاول فانہ لیس بمبنی الاصل اجاب بما تری **قوله** اجراء الموصو جواب سوال وهو انہ علی  
تقدیر السکون یلزم التقاء الساکنین علی غیر حد وهو غیر جائز حاصل الجواب ان التقاء الساکنین  
یعنی علی تقدیر تفسیر التعریف الاصطلاحی ہوا نہا جملۃ مذکورہ بعد الموصول مشتملۃ علی ضمیر عائد الیہ بانہا جملۃ متصلۃ

علم بالجملة الخ لا یلزم الدور لان هذا التعریف جنسہ موقوف علی الاسم المطلق المتحقق فی ضمن المقید لا یلزم الدور لان اسمہ بل صلتہ اسم الفاعل او المفعول "آ" عہ و ہوا الموصول



انما جاز فی حالة الوصل قیاساً علی حالة الوقف **قوله** فیما لا یعقل المراد بالعقل العلم لئلا یرد علی نحو **قوله**  
**تعالی و ما بناها قوله** و بیک الخ و اول الشعر هذا یم **فان الماء ماء ائی وجب** - و بیری ذو و حفرت ذو و  
**طویت** + وهو عبارة عن احکام البیر بالبن **قوله** **الکائنة** فی إشارة الی ان **قوله** لا استفهام ظرف  
**مستقرباً** اعتبار المتعلق صفة لکلمة **ما قوله** ای العائد اشارة الی ان فی **قوله** العائد للعهد **قوله**  
**اذ لم یمنع مانع الخ** جواب سوال **هو** انه ینقص علی ایاہ فی نحو جاء فی الذی ماضی الا ایاہ فانه من  
**قبیل** عائد المفعول مع انه لا یجوز حذف فی ایض ینقص علی الضمیرین فی الذی ضربہ فہ ادرہ فانہما عائدا  
**الی الموصو** و لا یجوز حذف احدهما **اجاب** بقوله **اذ لم یمنع مانع** و المانع ہنا موجود و هو التباسہ بال  
**لتعلقات** كالغلام و نحوه او یفوت الحصر المطلوب او حذف اذ المقص حصر ضاربیۃ المتکلم بالموصو  
**وهو** لا یحصل الا بذکر العائد **قوله** **من یشاء فان** فی نحو **یضامیرین** احدہما مستتر راجع الی اللہ  
**والثانی** محذوف راجع الی کلمة **من قوله** اعلم الخ لرفع ما قبل ان مقص المصرباً الموصو لا غیر لا شتقا  
**بالاخبار** بالک اشتغال بما لا ینبئہ **اجاب** بما ترے **قوله** ای اذ اردت الخ جواب سوال **وهو** ان الخ  
**يجب** ان یرکون متاخراً عن الشرط و ہنا مقد لان تصدیہا مقد علی الاخبار **اجاب** بقوله  
**اذ اردت الخ** و لا شک ان اداة الاخبار مقد علی التصدی **قوله** **باستعانة** الخ جواب سوال **وهو** ان  
**کلمة الباء** فی **قوله** بالک صلة الاخبار فہم من ان کلمة الذی مخبر بہ و لیس کک بل مخبر عنہ باعتبار  
**انہ مبتدأ** **اجاب** بقوله ای باستعانة الذی **قوله** **والقی** ای جواب سوال **وهو** ان الاخبار عن جزء الجملة  
**کما یرکون** بکلمة الذی کک تكون بکلمة **القی** و **الای** اللام ایض فلم لمرتبہ ض المصرباً لہما **اجاب** بقوله  
**والقی** ای حاصل ان العبادۃ علی حد المعطوف **قوله** **اوقعت** الخ جواب سوال **وهو** انہ یفہم  
**من ان کلمة الذی** فی المثال مصدق بالشئ الاخر و الامر لیس کذلک **اجاب** بقوله ای اوقعت حاصل  
**ان الایقاء** لازم للتصد فیكون ذکر الملزوم و اداة لازم **قوله** **کلمة** جواب سوال **وهو** انہ لا مطابقتین  
**الراجع والمرجع** **اجاب** بما ترے **قوله** **مخبر عنہ** فانقل ان زید لیس مخبراً عنہ بل مخبر بہ باعتبار  
**انہ مفعول بہ** و المخبر عنہ لا یرکون الا المبتدأ و الفاعل **اجاب** بان کلمة عن بمعنی الباء **قوله** فی  
**الجملة الثانية** والمراد بہ **القی** یحکی بہا عن الجملة الاولى فی نحو الذی ضربہ زید والمراد بالجملة  
**الاولی** **القی** یحکی عنہا بالثانیة نحو ضربت زید **قوله** **یعنی** فی موضعہ جواب سوال **وهو** انہ کیف  
**یتصو** جعل الضمیر موضع المخبر عنہ لان الموضع الذی وقع فیہ الضمیر لا یقع فیہ مخبراً عنہ کما  
**فی الجملة الاولى** الموضع الذی وقع فیہ مخبراً عنہ لا یقع فیہ الضمیر کما فی الجملة الثانية لان موضع  
**المخبر عنہ** بالذی یرکون الجملة الاولى لا الثانية و الضمیر فی الجملة الثانية لا الاولى **اجاب** بقوله  
**یعنی** فی موضعہ الذی الخ حاصل ان المراد بالموضع الموضع الذی فی الجملة الاولى والمراد بکونہ  
**مخبراً عنہ** باعتبار الجملة الثانية **قوله** **واخرتہ** خبر الخ لانه وقع خبراً وحقہ التأخیر **قوله**  
**مثلاً** فی إشارة الی ان **قوله** عن زید قید اتفاق **قوله** من جملة جواب سوال **وهو**

ان کلمۃ من من الحروف لا تدخل علی الاسماء مدخولها ہنا جملۃ اجاب بقولہ من جملۃ قولہ  
الالف اللام مثال ضرب زید فاذا اخبرت عن زید بالالف اللام تقول المضارب هو زید قولہ  
ای مثل الذی جواب سوال ہواں کن لک مبتدأ والالف اللام خبرہ المبتدأ لا یكون الا اسما و ہنا  
حرف اجاب ہاترے قولہ بشرط الخ جواب سوال ہواں ینقض بنعم الرجل زید لیس زید قائما  
فانہما فعلان مع انہ لا یصح الاخبار فیہما اجاب ہاترے قولہ متصرف ای یصح بناء اسم الفاعل  
و غیرہ منہ قولہ وبشرط الخ جواب سوال ہوا ینقض علی نحو سیقوم زید فان الفعل فیہ  
متصرف ولا یصح الاخبار عنہ اجاب ہاترے قالے ضمیر الشان ولو قالے ضمیر المہم مثل نعم رجلا  
زید و درہ رجلا کان اعم فائدہ و ایضی العبادۃ ان یقول من ثم امتنع عن ضمیر الشان لان  
ضمیر الشان مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا انہ جعل المخبر عنہ ظرفا علی الاتساع نحو ان النجاة فی الصدق و انانی  
حاجتک کذا فی الغفور الغایۃ مثال الذی ہو زید قائم ہو لئلا یلزم تقدیم المفسر بصیغۃ اسم  
الفاعل علی المفسر بصیغۃ اسم المفعول قولہ عن زید بان یقول الذی ضربتہ العاقل زید لانہ علی ہذا  
لزم وقوع الضمیر موصوفا ولا عن عاقل بان تقولے ذلک المثال الذی ضربت زید ایاہ العاقل لانہ علی  
ہذا لزم وقوع الضمیر صفتہ لزم لقیام مقام العاقل وقد عرفت ان الضمیر لا یوصف لا یوصف بہ  
قال والمصد عامل وانما قبل المصد بالعامل الجواز الاخبار عن المصد الخیر العامل نحو دایت ضربک الذی  
دایت ضربک قولہ بان الثوب بان تقول الذی عجبت منہ الثوب دق القصاد فانہ لو کان کلک  
لزم جعل الضمیر عاملا و هو ممنوع قولہ بالکمالیۃ بان تقولے نخو جاء فی را کبا الذی جاء فی زید  
ہو را کب قولہ المستحق بصیغۃ اسم المفعول قولہ بلا ضمیر بان تقولے فی نخو زید ضربتہ بخبرا  
بالذی عن الضمیر العائد الی المبتدأ بان تقول الذی زید ضربتہ ہو فالضمیر المتصل اذا  
الی الموصول لزم خلو المبتدأ عن الضمیر العائد الیہ ہو باطل لما عرفت ان خبر المبتدأ اذا کان جملۃ  
لا بد فیہ من عائد الی المبتدأ لربطہ بالمبتدأ و اذا عا دالی المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد ہو باطل لما  
عرفت لکن ہذا التفریع ما بعد من الاسم المشتغل علیہ بالنظر الی الامر الذی لا یمکن التصدیق بالک  
فیہ کما عرفت انفا والنشر فی الامثلة کلہا علی غیر ترتیب الف اخذ اللقرب بقدر الامکان فافہم  
قال وما الاسمیۃ ای ما المنسوبۃ الی الاسم نسبتہ الجزئی الی الکلی لان ما جزئی والاسم کلی ای التی  
من جزئیات الاسم لا من جزئیات الحروف وانواعہ سیستہ لانہ ذکر احوال الاسم اما اقسام الحروف  
فتجی فی بحشہ فافہم قولہ اساکافہ ای مانعہ لعمان قولہ الی عجبت فی اشارۃ الی ان قولہ معجب  
بصیغۃ اسم الفاعل لا المفعول قولہ فرجتہ ای خلاصی طبیعت قولہ العقال زانو بند شتر را گویند  
قولہ تامۃ اما لا یحتاج الی انضمام امر اخر نحو الصفتہ والصلۃ و غیرہا قولہ فضلا النصب  
بناء علی انہ تمیز عن نسبتہ کفی الی فاعلہ قولہ غیرنا و ہم الانصاف قولہ ایا نا مفعول بحسب  
صلی اللہ علیہ وسلم قولہ اے کل من الخ جواب سوال ہواں لیزا ارجاع الضمیر المفسر الی التثنیۃ حاصل



الجواب انہما مؤلان بکلوحد تانیث الضمیر باعتبار الخبر او هما مؤلان بالکلمۃ قولہ بالاتفاق  
 جواب سوالہ وان اللذان واللذان ذوالطائئیہ معربۃ عند البعض فیخرج لا یصح ذکر قولہ وحدها  
 اجاب بقولہ بالاتفاق حاصل الجواب ان مراد المص بکونہا معربۃ ہو کونہا بالاتفاق ولا شک انہ لا  
 یشارکھا غیرہا من الموصوت فی کونہا معربۃ بالاتفاق واما اللذان الخ فمعربۃ اختلافا فافہم قولہ  
 الی المفرد نحو ایتھم فان کلمتہ ای مضافۃ الی المفرد قولہ شیئۃ اقربۃ قولہ فیمین قرء بالضم واما اذا  
 قرء بالفتح فیخرج لا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لتزعن قولہ غیر الصلۃ وهو الضمیر  
 باعتبار انہ جزء الصلۃ لا عینہا قولہ بالغایات والیراد بہا الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ  
 کقبل وبعد قولہ قولہم جواب سوالہ ہوان کلمۃ فی حرف جارید خل علی الاسم ما بعدہا  
 جملۃ اجاب بقولہ قولہم حاصل ان العبادۃ محمولۃ علی المسامحۃ قولہ حینئذ فیہ اشارۃ الی  
 ان قولہ وجوابہ دفع لیس بجملۃ مستقلۃ قولہ ای مرفوع جواب سوالہ ہوان قولہ وجوابہ مبتدل  
 وقولہ دفع خبرہ حملہذا الخبر علی المبتدل غیر جائز اجاب بما ترے قولہ الاکرام ای ہوالاکرام  
 قولہ والظاهر جواب سوالہ وهو انہ لما کان فی ای شیء اعتبار ان فیج صار فی ما ذ اصنعت  
 ثلثۃ وجہ لا وجہ ان اجاب بما ترے قولہ منصوب جوابا وسوالا مثلاما مراثقا قولہ الاکرام  
 ای صنعت الاکرام قولہ ای اسم جواب سوالا مثلاما مرفوع قولہ فما قبل جواب سوالہ ہوانہ ینقص  
 علی نحو ای واوہ فانہما من اسماء الافعال مع انہما لیسایمغنی الامر والماضی بل بمعنی المضارع  
 المتکلم الواحد التَّجَرُّ وَاتَّجَعُ حاصل الجواب ان المراد من تلك المضارع الماضی التَّجَرُّ وَتَجَرَّتْ  
 وَتَوَجَّعْتُ قولہ عبر عنہ جواب سوالہ ہوانہ لما کان المراد من المضارع الماضی فلم عبر عن الماضی  
 بالمضارع اجاب بقولہ عبر عنہ قولہ وقد الامر جواب سوالہ وهو انہ ما الوجہ للمصنف انہ قد  
 الامر مع ان الاصل یقدم الماضی لانہ مشتق من المصدر والامر مشتق من المضارع الذی ہو مشتق من  
 الماضی اجاب بقولہ قد الامر قولہ والن حملہم جواب سوالہ ہوانہ لما کان اسماء الافعال مؤدی المعنی  
 الافعال حتی صادر وید بمعنی امہل مثلاً ینبغی ان یسمی بالافعال جاب قولہ الذی الخ حاصلہا انما  
 لم تسم بالافعال باعتبار انہا لم تجع علی ذلک الافعال وایضاً انہ لم یتصرف فاما مثلاً تصرف الافعال وهو اشتقاق بعضها  
 عن بعض قولہ لا انہما هذا جواب بعض الشارحین عن ذلک الاعتراض وجہ الرد علیہم ما  
 ذکرناہ انفا قولہ قال الشارح الرضی الخ وانما نقل قولہ الرضی للتاکید قولہ والمتبادر الخ جواب سوالہ  
 وهو انہ ینقص علی الضارب نحو الضارب امس فانه بمعنی الماضی مع انہ لا یسمی باسم الفعل اجاب  
 بقولہ المتبادر ان یکون هذا بحسب الوضع وذلك باعتبار ان لا یسمی قولہ اما یوزن جواب سوالہ  
 وهو ان اتصاف فعل بقولہ بمعنی الامر غیر جائز لانہ لیس بالامتیاز الحرف الاصلیۃ عن الزوائد اجاب  
 بما ترے قولہ الکائن فیہ اشارۃ الی ان قولہ بمعنی الامر ظرف مستقر مع المتعلق صفۃ لقولہ وفیعال  
 قولہ المشتق فیہ اشارۃ الی ان قولہ من الثلاثی المجرد ظرف مستقر یض باعتبار المتعلق صفۃ لما قبل قولہ

اُنیاسی جواب سوال ہوان حمل قولہ قیاس علی قولہ وفعال غیر جائز فکیف تجعل خبرا عنه اجاب بما تری  
**قولہ** لا یقال الخ هذا اعتراض حاصل الاعتراض ان نحو قام یقو وقعد یقعد من الثلاثی المجرم  
 انه لا یجی عنها قوام وقعد قولہ فلہذا یاؤ جواب عنہ **قولہ** الا نادا نحو قرا دمعنی صوت من  
 التصویت غرغاد بمعنی تلاعب بالغرغرة **قولہ** بمعنی الفجرة او الفجور فسرہ بہا اشارة الی ان نحو  
 فجارد مصک معرفۃ **قولہ** قال الشارح الرضی اعتراض الجواب ان عدا وجدانک لا یتلزل العد  
 الدلیل علی تعریفہ تانیث فی الواقع بل الدلیل ہنا موجودۃ فاما الدلیل علی تعریفہ فہو ایضاۃ بالمعرفۃ  
 نحو فجا بمعنی الفجرة واما علی تانیثہ فہو تانیث سائر اوزان فعلا نحو فساق بمعنی فاسقة **قولہ** فلا شیخ  
 الرضی الغرض من نقلہ اعتراض الجواب عنہ ان ذلک الاصل انما ہو العد لا اللفظ فقط والمراد  
 ہنا ہو اللفظ والمعنوی **قولہ** ای لعین من الخ جواب سوال ہوان نحو قطام لیس بعلم  
 للاعیان بل للعین فخر لا مطابقتہ بین المثال والمثال اجاب بقولہ ای لعین من الاعیان حاصلہ  
 ان العبارة محمول علی حذف المضاف کما قبل **قولہ** استعمال الخ جواب سوال ہوانہ کیف یصح  
 جعل الجواز ظرفا للبناء قطام مع انہ غیر متصو اجاب بما تری **قولہ** اهل الخ انما زاد لفظ اهل لان الجواز  
 اسم للوطن لا یتصو من الاستعمال **قولہ** اعلم للتحقیق لا للسوال والجواب او جواب سوال ہوان  
 التعریف لا یصیر جامعاً لافراد حیث خرج عنہوا ہا وصہ صرفان کلو احد منہما صو مع انہ لیس من قبیل  
 ما حکى بہ صو او صو بہ لہما ثم اجاب بقولہ اعلم **قولہ** ولم تصر اسم فعل تفسیر بقولہ ولزم للصدقۃ  
**قولہ** مثلاً و اھا فانہ فی الاصل صوۃ سازج لا معنی لہ ثم نقل عنہ الی باب المصادر فصار بمعنی  
 التعجب **قولہ** صر و مہ کلا ہما صوتان فی الاصل لا معنی لہما ثم نقل الی باب المصادر فصار الاول  
 بمعنی السکوت والثانی بمعنی الکف ثم صار بمعنی اسکت وا کفف **قولہ** معنی لہ کالندامۃ و ردو  
 امر الغریب **قولہ** اما للزجری للسمع **قولہ** او والد عاء الطلب **قولہ** لاناخۃ العیر اخوابانین  
 شر **قولہ** کما اذا قلت قال زید ای یکون العمر مثلاً حاکیا عن مقولۃ زید **قولہ** حکایتہ عنہا الخ  
 والمحکی فی حکم المحکی عنہ **قولہ** واخذہا حکما الخ تفسیر بقولہ لاجرائہا مجرا ما یعنی اھا لاخذ  
 حکما و ہو البناء ذکرناہا فی باب الاسماء المبنیۃ بهذا الاعتبار **قولہ** اصک جواب سوال ہوان  
 الحکایتۃ عبارة عن نقل الالفاظ الی كانت مشتملۃ علی الحروف والحركات الصیغۃ مسموعة مرتبۃ  
 معتمدا علی الخارج و صو الغراب لیس من ہذا القبیل فکیف یتصو الحکایتۃ عن صو اجاب بقولہ ا  
 اصک حاصلہ ان الحکایتۃ مؤل بالصدق فلا یرد **قولہ** ذات القوائم الادب و انکان المراد بہ ما یدب  
 علی وجہ الارض فخر صاعا ما یتناول کل **قولہ** المركبات فی اشارة الی ان اللام فی المركبات للعہد  
**قولہ** حاصلہ فی اشارة الی ان قولہ من کلمتین ظروف مستقر باعتبار المتعلق صفة الاسم **قولہ**  
 ترکیب جواب سوال ہوان اتصال الاسم بالکلمتین غیر جائز لان بینہما منافاة ظاہر لان الکلمتین  
 متعد و الاسم مفرد اجاب بقولہ ترکیب ثم قولہ وجعلہا کلمۃ واحد تفسیر لہ **قولہ**

لا یقال الخ

لا یقال الخ



حقیقتاً و حکماً جواب سوالاً هو انه ينقض على نحو سيبويه نفطوية فانهما داخلان في المحدث مع  
 انهما ليسا باصليين من كلمتين فان الجزء الاخير منه غير موضوع للمعنى اجاب بقوله حقيقة و حکماً  
**قوله** لا في الحال جواب سوالاً هو انه ينقض على نحو عبد الله وثابتاً شراً فان النسبة فيها بعد  
 العلمية معدومة مع انهما ليسا بدارخلين في المحدث دا جواب بما ترمي **قوله** يخرج مثل ثابتاً شراً فان  
 قيل هذا يناقض بما ذكرت في بحث غير المنصّر بقوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل  
 المبنيات **قلنا** انه لا تناقض لان ما ذكرت فيما سبق محمول على انه داخل في جنس المبني وما ذكر  
 هنا محمول على انها خارجة من هذا القسم اعني به المركب **قوله** مثل خمسة عشر الخ اعترض  
 من الشيخ الرضی علی المصّر و اجاب عن هذا الاعتراض الشارح الهند بان المراد بالنسبة المنفية  
 النسبة الاسنادية و الاضافية لا غير ثم رد الشارح هذا الجواب بقوله تعيين النسبة الخ ايضاً قوله اصلاد  
 عليه و جرد قوله من خبط القناد **قوله** و الاحسن جواب عن ذلك الاعتراض **قوله** على عشرة كخمس  
 في نحو خمسة عشر فانها ذاتية على العشر **قوله** او صيغة الفاعل مثل حادي عشر **قوله** من  
 المفردات نحو ثلثة **قوله** ولا يتيسر جواب سوالاً هو انه ينبغي ان ياخذ مثلاً من مجموع  
 الجزئين اعني به الاول والثاني اجاب بما ترمي **قوله** اذ في اخذ بعض اءه جواب سوالاً هو انه  
 ينبغي ان ياخذ و بعض الحروف من الاول و بعض من الثاني اجاب بما ترمي **قوله** و اثنتي عشرة  
 هذا للمؤنث و الاول للمذكر في اشارة الى ان العبارة على حذف المعطوف **قوله** لسقوط النون  
 لان اصله اثنان **قوله** ان لم يكن له فمما قيل انه ينقض على نحو سيبويه فان جزء منه ليس بمضمين  
 للحرف مع انه ليس بمعرب بل مبني باعتبار انه صوة **قوله** و المراد الخ جواب سوالاً هو ان على لکنایا  
 من المبنيات غير جائز لانها جمع كناية و هو في اللغة و الاصطلاح تعبير عن الشئ المعين بلفظ  
 غير صريح في الدلالة عليه كما عرفت و التعبير معناه مصداق لا معرب ولا مبني و ايضاً ان حمل  
 كم و كذا عليها غير جائز لانها من قبيل ما يكتفى به لا التعبير فيلزم حينئذ حمل صرف الذات على  
 صرف الصفة اجاب عنهما بقوله و المراد بهما الخ **قوله** و لا كما يكتفى به جواب سوالاً هو ان نحو  
 فلان و فلاته من قبيل ما يكتفى به ايضاً مع انهما ليسا بكناية فيلزم حمل الخاص على العام و هو  
 باطل اجاب بقوله و لا كما يكتفى به بل بعضه **قوله** فكا هم اصطلاحاً جواب سوالاً هو انه لما  
 كان المراد بها بعض ما يكتفى به فينبغي ان يذكر بلفظ البعض كما ذكر الظروف اجاب بما ترمي  
**قوله** وضع الحرف يعني انها وضعت على حرفين في الاغلب كما حرف نحو من **قوله** و الكناية عن  
 جواب سوالاً هو انه لما كان كم و كذا للعد في صراحة الدلالة عليه فكيف تجعلان من قبيل الكنايا  
 اجاب بقوله الكناية عن فصلاً المعنى ان كم و كذا كناية عن العدد **قوله** الكناية عن المحدث  
 جواب سوالاً هو ان المحدث **قوله** و الجملة تفسير لما قبله و هو الحديث **قوله** موقع  
 الجملة الخ يعني ان الواحد من العرب اذا اخبر عن الحادثة بنحو جاءني زيد

مثلاً فقال له الآخر عند علمه مع ذلك الحادثة تركت وكيت يعني اى حادثة **قوله** المتضمنة معنى الاستفهام فيه شادة الى وجه التسمية **قوله** مفرد **قوله** كما جلاضرت معناه چندرازروى رحليت زدا **قوله** ووسط العد الخ اعلم ان العدد على ثلثة انواع احدها عد الاقل وهو من ثلثة الى عشرة وتميزه مجرور مجموع كما فى ثلثة اثواب ثنائها عد الاوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وتميزه مفرد منصوب كما فى احد عشر ثوباً وثالثها عد الاكثر وهو من تسعة وتسعين الى ما لا نهاية له وتميزه مفرد مجرور كما فى مائة ثوب ثم ميزكم الاستفهامية ميز عد الوسط لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان محكماً لان كل واحد منها نكتة الترجيح اما الاقل فطابا اعتباراً انها اصل الاعداد واما الاكثر فبا اعتبار ان الغرة للتكاثر **قوله** وكما الخ فيه اشادة الى ان الخبرية عطف على الاستفهامية **قوله** كما جلا عندى معناه بيارازروى رحليت ثابت است نزد **قوله** ما يبنى عن كثرة وهو الصيغة الدالة على الكثرة كلفظ المائة مثلاً **قوله** قال الشارح الرضى اشادة الى الاعتراض **قوله** فلم اعثر له لم اطلع عليه **قوله** لكن جو جواب عن **قوله** او قال كلتا هما اعتراض **قوله** على تاويل جواب عن **قوله** اى كل واحد منهما جواب سوال وهو ان كلاهما مبتدأ ويقع خبره والمطابقة بينهما شرط فى الافراد والتثنية والجمع ولم يوجد كما ترى اجاب بقوله اى كل واحد منهما **قوله** ثم بين الخ فيه اشادة الى ان الفاء فى قوله فكما تفصيلية لا غير **قوله** لفظاً وتقديراً جواب سوال وهو انه ينقض على نحوكم جلاضرت فان بعد فعلاً مستغلاً عنه بضميره مع انه داخل فى قاعدة **قوله** انصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير اجاب بقوله لفظاً وتقديراً **قوله** وقع فيه اشادة الى ان قبله ظرف مستقيم مع المتعلق صلة او صفة لكلمة ما **قوله** انما جاز الخ اعتراض **قوله** لان تاخير جواب عن **قوله** اى وان لم يكن جواب سوال ظاهراً **قوله** كان مجرداً الخ بيا لكونها مرفوعاً لا غير **قوله** فهو جواب سوال وهو انه كيف تجعل قوله مرفوع جزاء لما قبله مع انه مفرد والجزاء لا يكون الا جملة اجاب بقوله اى فهو حاصله انه خبر المبتدأ المحذوف ثم الجملة جزاء لما قبله **قوله** نحو من ابوك فان قيل كيف يصح التمثيل بهذا مع ان كلامنا فى كم التى تكون مرفوعاً بالابتداء قلنا هذا مثال لما كان المبتدأ غير ظرف ليس هذا مثالكم بل نظير لمثال واما مثاله فنحوكم جلا ابوك **قوله** وهذا مبنى الخ جواب سوال وهو انه كيف تجعل كلمة من مبتدأ وابوك خبره مع انه من قبيل تكثير المبتدأ وتعريف الخبر وهو خلاف الوضع اجاب بقوله هذا مبنى حاصله وان كانت نكرة لكن معرفة من حيث المعنى معناه هذا ابوك ام ذلك **قوله** خبر المبتدأ يعني ان كم ظرف متعلق بالكائن متعلق الشئ عامل فيه فصار المعنى سفر كائن كم يوماً فالسفر مبتدأ مضاف الى الكاف الكائن خبره ثم اذا حذف العامل وقع الظرف مقامه فاخذ حكمه **قوله** اى مثلاً الخ جواب سوال وهو ان الكاف



في كذا مبتدأ وما بعد خبره وابتدأ بـ غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مسند اليه وكون الشئ مسند  
اليه لا يكون الا اسما والكاف حرف اجاب بقوله مثل حاصل ان الكاف بمعنى المثل فصار اسما الحرف قوله  
بمعنى الخ جواب سوال وهو ان الوجه الرابع وهو الخبرية باعتبار كونه ظرفا لا محي في بعض هذا الاسماء  
مكن وما وسائر اسماء الشرط فكيف يصح قوله كذا لك اسماء الشرط الخ اجاب بما تر في قوله نحو من اين  
مثال لما كان مجرورا بجار قوله على الظرفية اي خاصة اي لا يقع مفعولا به وله ومع قوله عن  
بعضهم اعتراض حاصل ان كلمة اذا لازم الظرفية مع انه يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا في  
نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو فكلمة اذا بمعنى الوقت مضافة الى الجملة والمضاف اليها في الحقيقة  
مضاف الى مضمونها وهو قيام زيد قعود عمرو فصار المعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فالوقت  
الاول مبتدأ والثاني خبره ثم قوله قال شارح الرضى جواب عن قوله من كلام العرب الخ واما المثال  
المذكور فهو موضوع قوله في عهدك فالعهد مبتدأ مضاف الى الكاف وقوله متى خبره باعتبار  
المتعلق قوله يعني فيما الخ جواب سوال وهو ان اضافة المثالي كم عمرا لا يخلو اما يكون بيانية او كراهية او  
ظرفية فعلى الاول خرج عنه كم اخت لك يا جريفة امرة وعلى الثاني صادر بالعكس على الثالث يلزأ ظرفية  
الشئ لمثلها اجاب بقوله يعني فيما الخ حاصله ان مختارنا هو الاول والثاني لكن المراد بمثل كم عمرا موضوع  
احتمالية الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذف هذا القدر صادق على كل واحد من المثالين المذكورين و  
غيرها قوله في بعضها اي ذكر بعضها قوله اما هو تميز جواب سوال وهو ان عتبات صادرة عنها  
بالابتداء لا يثبت الا وجه التثنية في التميز بل وجهان اجاب بقوله اي ما هو الخ حاصله ان المراد با  
لتميز ههنا هو الذات مع قطع النظر عن صف القيز فصار المعنى في مثلهما هو تميز كم عمرا باعتبار بعض  
الوجه قوله رفعه في صادرة عمرا بالنصب او الجرح تميز وقوله قد حلت خبره قوله على الظرفية  
حين جعلت تميزه ظرفا محذوفا وهو مرة او مرة بالنصب او الجرح عمرا مبتدأ وقد حلت خبره فكذا  
حالة فعله هذا معناه هكذا كذا عمرا بالسيار عمرا ثابت است از برای توابي جري قوله وعلى المصداق  
حين جعلت تميزه مصداقا محذوفا ايضاً هو حلبة بالنصب الجرح عمرا مبتدأ وقد حلت خبره قوله  
فانه اشار جواب سوال وهو ان نصب كم جرح واحد فكيف يتصور في ثلثة اوجبا اجاب بما تر في قوله  
الرفع بالابتداء وخبره وهو قد حلت وكما صادرة منصوبة على الظرفية او المصداقية قوله والاخر  
وعلى هذين التقديرين صادرة كم مرفوعة بالابتداء قوله الصق اي اليق قوله الا الوجه الاخير  
الخ وهو اعتبار ثلثة اوجب في التميز قوله للفرذوق اسم الشاعر قوله جري مفعولا به لقوله  
يجو اي يعيب قوله المعوجة يعني كج بن قوله بمعنى الخ هذا لفظ ما قيل ان مقصود الفرذوق  
هو هو الجري ذلك لا يحصل بالعوجاء اجاب بما تر في قوله وانما عد في جواب سوال  
هو ان الحلب متعد بنفسه فلا حاجة الى التعد بـ بكلمة على حاصل ان كلمة على ليست بصلة  
للحلب بـ صلة متضمنة وهو الثقل الكراهية قوله الاناس جمع اناس قوله الاستفهام جواب سوال هو ان مقم

بیان ہو الجری و ہوا یحصل بالاستقہام علی تقدیر النصب لان الذی یحصل بالانخبار لا بالانشاء فاجاب  
بقوله فالاستقہام علی تقدیر النصب علی سبیل التہکم ای الہذا **قوله** علی سبیل التہکم ای علی سبیل  
الہذا خبر لقوله فالاول **قوله** ذہل معنی غفل **قوله** و صحیح جواب سوال ہوان عمدة فکیف یكون  
مبتداً اجاب بآترے **قوله** الواقع بعد ہا یعنی بہ جلبت **قوله** تسلط الظرفیۃ او المصدکۃ کامر  
الآن **قوله** واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ الآن **قوله**  
واضح الخ باعتبار انها تابعة لها **قوله** فی کلمات الخ جواب سوال امثالہ الآن **قوله** والی ضرباتک  
عطف علی قولہ مرات الخ **قوله** علی الظرفیۃ بان تجعل تیز ہامرة **قوله** او المصدکۃ بان تجعل  
تیز ہا ضربتہ او ضربتہ **قوله** والفرق جواب سوال و ہوان لا فرق بین المعنیین لان المرات  
موجودة فی ضربات ایضاً اجاب بقوله الفرق الخ حاصل ان المرات للعد والضربات بکسر الضیاء  
فہو للنوع وان جعلہا للعد علی وزن فعلة بفتح الفاء فالمقیم المرات ہو الزمان اولاً و فی الضربا  
الحد فی وضع الفرق بینہما **قوله** یحتمل الخ جواب ثان یعنی ان نصبہا لیست باعتبار الظرفیۃ بل باعتبار  
انہما مفعول بہ **قوله** الظروف المعددة الخ جواب سوال ہوان عد الظروف من المبنیات مطلقاً غیر جائز  
اذ الظروف کلہا لیست بمبنیۃ بل بعضها لان اکثرہا معربة مثلیین شمال وغد لیل ونہار و یوم و  
غیر ذلک فلا بد من تقدیر ہا بلفظ البعض لیطابق العنوان مع المعنوی التفصیل مع الاجمال اجاب  
بآترے حاصل ان اللام فی قولہ الظروف للعد فلا حاجة حرّ الی ذکر لفظ البعض **قوله** ای ظرف  
جواب سوال و ہوان المبتدا والخبر اذا کانام معرفتین فلا بد من ضمیر الفصل بینہما او تحریک السوال  
بوجه اخر و ہوان کلمۃ واللعمول فی یفقد علی یم الاول فی نحو یا یم یم علی فانه مقطوع عن الاضیاء  
مع انہ لیس بظرف اجاب بآترے **قوله** حرف الاضافة یعنی بہ اللام فی الاضافة اللامیۃ ومن فی  
البیانیۃ و فی فی الظرفیۃ **قوله** ما فی معناہا کالاسفل معنی التحت والاعلی معنی فوق والامام  
معنی قدام فان کلہا لیست بسموۃ قطعہا عن الاضافة **قوله** اکاد اعض من باب علم  
او فتح علی ما فی القاموس **قوله** و بین ما بنی منہا فی ان کلامہما متضمن لمعنی حرف الاضافة **قوله**  
فی کثرة الاستعمال یعنی ان حسب کثیر الاستعمال بعد ہما **قوله** الی المصدک الذی الخ وذلك المصدک  
غیر مذکور فشابت الغایات فی الاحتیاج الی المضایر **قوله** حرف الشرط مثلاً لو **قوله**  
ای جعل فختاراً فیہ اشارۃ الی ان اختیار فعل متعد واشارة الی انہ لیس له معنی محصل معین **قوله**  
فاجاء الامر مفاجاة مصدک ہما اللام من باب المفاعلة **قوله** فجئت فجاءة بیان المجرى بخلاف  
**قوله** فاجاء الامر **قوله** والمراد الخ جواب سوال الظاہر **قوله** معنی المفاجاة الاضافة بیانیۃ  
**قوله** ما فیہ فی اذا **قوله** من الدلالة بیان لکلمۃ ما **قوله** علیہ ای علی المفاجات **قوله**  
ای خرجت جواب سوال و ہوان عطف الجملة الاسمیۃ علی الفعلیۃ غیر ملائم اجاب بقوله  
ای خرجت حاصل ان العامل فی اذا هو فاجات جعلناہ کالمذکور واذا زمانیۃ ومکانیۃ

نہا  
فہو



فصار المعنى خرجت ففاجأت زمان قوف السبع او مكانه فيج صار عطفا كجملته الفعلية على الفعلية  
 قوله وضع الحروف يعني ان اذ وضعه على حرفين مثل من ما قوله للاستفهام والشرط جواب  
 سوال وهو ان حالتها عنهما غير جائز لعل صحة حملها عليهما لان ابن واني لا يكون استفهاما  
 وشرطا اجاب بقوله للاستفهام حاصله ان حالتها عنهما مجازا باعتبار الموصوف المحذوف هو ذ  
 اي ذوا استفهام وشرط قوله تارة جواب سوال وهو ان الواو في قوله بمعنى جميع المد للجمع و  
 الجمع مجزا الجمع كالمجمع بلفظ الجمع وههنا لا يتصو ان يكونان بمعناها معا اجاب بقوله تارة حاصله  
 ان الربط مقدم على العطف قوله مد زمان الفعل الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المد بدل  
 من المضاف اليه قوله اي يقع جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ما رايت يوم الجمعة او  
 منذ فان الاسم هناك يلبس لهما مع انه غير جائز اجاب بما ترمي قوله الاسم فيه اشارة الى ان  
 المفرد صفة للمحذوف واعني به الاسم قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انه ينقض بقوله ما رايت  
 مذ يومان اللذان الخ فانه بمعنى اول المد مع انه ليس بمفرد اجاب بما ترمي قوله اي الزمان فيه  
 اشارة الى ان المقصود صفة لموصو محذوف اعني الزمان قوله الذي قصد فيه اشارة الى ان  
 اللام في المقصود بمعنى الذي في لفظ المقصود فع لما قيل ان قرء بالتخفيف يلزم عند بيان  
 المشد وان قرء بالتشديد يلزم عند بيان المخفف حاصل الد فع انه اراد بهامعناه المجازي  
 بمعنى القصد قوله حال كونه في اشارة الى ان قوله بالعد ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال  
 عن المقصود قوله اي ما كتب على هذه الصوة فيج يتناولان وان مشدتين مخففتين ايضا  
 قوله اكل واحد هنالك فع لما قيل ان ارجاع ضمير المفرد الى التثنية غير جائز فاجاب بما ترمي قوله  
 اسمين الخ لان ابتداء يثما حرفين غير جائز قوله هما معرفتان جواب سوال هو انهما نكرتان فكيف يصح  
 ابتداء يثما حاصل الجواب انهما مؤلان بالاول والجميع وهما معرفتان بالاضافة الى المد قوله  
 كل منهما جواب سوال ظاهر قوله اعلم الخ اعترض قوله الا ان اراد جواب عنه قوله عند وة خاصة  
 لا يصير بكرة وسحرة منصوبان ان كانا مترادين لغدة لان كلاهما موضوعان لاول الصبر السحر  
 قبل الصبر كذا في القاموس قوله هو اسم فعل يعني ان قط على نوعين احدهما اسم فعل بمعنى  
 الامر واثانيها ظرف قوله اي لاجل فيه اشارة الى ان اللام في قوله للماضي لاجل قوله الفعل فيه  
 اشارة الى ان الماض صفة للموصو المحذوف هو الفعل والزمان قوله ليستغرق اي يستغرق قط  
 لينفي جميع الخ قوله عوضا عن قوله اخيه قوله الذي يبقى وهو الانسان وغيره قوله  
 من المضائية الجملة من حيث هي ليست الامنية قيل هذا يناقض بما سبق من ان الجملة من  
 حيث هي هي لامعربة ولا مبنية قلنا ان ذلك مبني على مذ هب الجم هو وهذا على مذ هب الاخرين  
 فلا تناقض لكن بنا الظرف المضافة الى الجملة عند الجمول ليس باعتبار ذلك بل في الجملة

له اي صاحب استفهام او شرط فالمراد بحاليتها حالتها للموصوف المذكور ۱۲ م

بل باعتبار انہا مضافۃ الی مضمونہا فی الحقیقۃ قیل ان اذا واذا و حیث مضافۃ الی الجملۃ ولا یجوز انہا بل بنا ہما لازمتہ قلنا ان الظروف علی نوعین بعضہا ما یکون لازمتہ الاضافۃ الی الجملۃ نحو اذا واذا و حیث و ہذا النوع مبنی لا یصلح ان یکون مستحقا للاعراب بل یکون مبنیا و بعضہا ما یکون غیر لازمتہ الاضافۃ الیہا بل بعض الاحیان یکون مضافۃ الی المفرد کالیوفی نحو یومئذ و ہذا النوع یجوز انہا و بناء ہا والمراد فی کتاب ہوا الثانی قولہ امی ہذا باب فی بیان الخ فی اشارۃ الی ان العبادة مبنی علی حذف المبتدأ والخبر ثم الخبر مضاف الی المعرفة وقولہ المعرفة خبر مجزئ المضافین قولہ امی اسم جواب سوال ظاہر قولہ متلبس فی اشارۃ الی ان قولہ بعینہ ظروف مستقر مع المتعلق صفتہ قولہ ای بذاتہ فہرید لان للعين معان کثیرۃ و کلہا غیر مستقیم ہنا قولہ یعنی اسماء الاشارة جواب سوال ہوان علی لمہمات من المعارف غیر جائز لان بین الایہام والتعین منافا اجاب بقولہ یعنی الخ حاصل ان المراد ہا اسماء الاشارة والموصولات و ہا لیسابہمین لکن تسمیہا بمہمات باعتبار ان اسم الاشارة من غیر الخ قولہ المیم الخ جواب سوال ہوان حصر المعرفة فی الستہ غیر جائز لان التعریف یحصل بالمیم ایض کما ترے اجاب ہاترے قولہ لم یدکرہ جواب سوال ہوان المصمر لم خالف عن المتقدمین لانہم لم یدکرہ المعرفة بالنداء اجاب ہاترے والفرق بین الاعلام الشخصية والجنسية ان الاول موضوع للذات کلفظ زید موضوع للمدلول الخادج والثانی موضوع للمفہوم کلفظ اسامۃ موضوع للحيوان المفترس ثم الفرق بین الاعلام الجنسية والجنس بین اسم الجنس ان الاول موضوع للماہیۃ الواحد المتعینۃ الممتازۃ عن سائر الماہیات اما الاخرین فموضوعان للماہیۃ من حیث ہی مع قطع النظر عن ذلک العوارض ثم الفرق بینہما ان الاول یطلق علی القلیل والكثیر علی السواء کالماء مثلاً والثانی یطلق علی الافراد بطریق البدلیۃ کالرجل مثلاً قولہ لا یضاف الیہ لان المنادیہ یخرج عن المنادائیۃ بالاضافۃ الیہ قولہ لا یخفی جواب سوال ہوانہ ینقض علی نحو غیر و مثلاً و شہرہ فانہا لاتصیر معرفۃ بالاضافۃ الی احد الامور الخمستہ اجاب ہاترے قولہ ای اضافۃ الخ جواب سوال ہوانہ کیف یجعل اللفظ المعنی مفعولاً مطلقاً للمضاف مع ان معنی المضاف مشتمل علی الاضافۃ لا علیہ اجاب ہاترے حاصلہ نہ مفعول مطلق مجازاً باعتبار حذف المضاف اعنی الاضافۃ ثم الاضافۃ الیہ بعلاقۃ وہی کونہا معنویۃ فلذلک قال الشارح یعنی اضافۃ معنویۃ قولہ اسما کان جواب سوال ہوان المتبادر من العلم ہوا الاسم المحض فخر ینقض علی نحو سیویہ وابن عباس فانہما لیسابعلم مع ان التعریف صادق علیہما لانہما وضعنا شئ بعینہ غیر متناول غیرہ بوضع واحد اجاب ہاترے حاصل ان العلم اعم من ان یکون اسما محضاً ولقباً وکنیۃ قولہ والاعلام الغالبۃ الخ جواب سوال ہوانہ ینقض علی نحو الاعلام الغالبۃ اذا تعینت لفرد معین بغلبۃ الاستعمال فیکون ابن عباس مثلاً فانہما من قبیل الاعلام مع عدل صدق التعریف علیہا لعدل الوضع فیہا شئ بعینہ اجاب ہاترے قولہ الاعلام المشتركة فانہا تتناول غیر ہا

علی بن ابی حمزہ و اسم الجنس



بوضع آخر قوله في المذكور ان المقدّم اعرف من المؤخر فصفات المضمرات اعرف من كلها قبل هذا  
 يناقض بما ذكر في التوابع بقوله ثم المعرفة باللام والموصولات فينبغي انهما مساوات فعمل هذا كيف تكون  
 الموصولات اعرف من ما عرف باللام ههنا تأمل قلنا للسيبويه في هذا المقام من ههنا احد هما  
 مشهور وهو ما ذكره الشارح ههنا وثانيهما غير مشهور وهو ما ذكره في بحث التوابع فلا تناقض في كلامه  
 فاحفظ قوله انما افرد بها جواب سوال وهو ان بعض اسماء العدد معرب بعضها مبني كخمس عشرة  
 اذا تضمن الواو وبعضها معرفة وبعضها نكرة وبعضها مذكرة وبعضها مؤنث وبعضها مفردات و  
 بعضها مركبات فعمل هذا صاد ذكرها بعد مستك لان المعرب والمبني منها داخل فيهما وكذا باقى  
 الاسماء منها داخل في الاقسام الباقية اجاب بما ترمي قوله اللفاظ الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ  
 والخبر اذا كانتا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد فاجاب بما ترمي وايضا انما  
 قال اللفاظ دون اسماء ليتناول جميع افراد اسماء الاعدا لان بعضها مركبات المركب ليس باسم  
 لان الاسم قسم من الكلمة والكلمة لفظ مفرد قوله منفردة جواب سوال وهو ان الواحد من قبيل  
 اسماء العدد مع انه ليس بموضوع للجمع كذا لك الاثنان فلا يكون تعريف اسماء العدد جامعا لافراد  
 حيث خرج عن احدهما اثنان اجاب بما ترمي قوله ما يجاب به هو ان اللفظ الواحد والاثنان مثلا  
 اعني بالواحد والاثنائية اما اللفاظ الموضوعات لكميتها فلفظ الواحد والاثنان مثلا قوله عند  
 بعض هل الحساب لان العدد عند هم عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين اقلها الاثنان فلا يكون  
 الواحد عند اعم منه قوله ولا يتنقض جواب سوال حاصل ان نحو رجلان رجلين موضوع لكمية  
 احاد الاشياء كما ترمي مع انه ليس من قبيل اسماء العدد حاصل الجواب ان اسماء العدد عبارة عما يكون  
 موضوعا لكمية احاد الاشياء فقط واما نحو رجل فموضوع لها مع معنى اخر وهو من بني اذ تجاوز  
 من حد الصغر الى حد الكبر وكذلك في رجلين البواقي قوله كواحد واثنان وهما فرعان للواحد  
 والاثنان قوله كثلاث الى تسع وهما فرعان للثلاثة والاربعة الى التسعة مع التاء وهكذا التثنية و  
 الجمع فرع الواحد قوله وعشرين فانه جمع حكيم ان لم يكن جمعا حقيقيا كما ذكرنا سابقا بقوله  
 جمع المذكور السالم واولو وعشرون حيث ذكرها بعد الجمع قوله لتأنيث الجماعة الخ لان الرجال  
 بتاويل الجماعة مؤنث قوله اسبق اني التخليق لان ادم عليه السلام قد خلق قبيل حواء او في  
 الاصطلاح اذ يقال له ول وامراة وقائم وقائمة قوله تذكير الثاني في المذكور الخ جواب سوال وهو ان  
 التركيب فرع الافراد والعدد في حالة الافراد مؤنث فلم خالف الفرع الاصل اجاب بما ترمي قوله اما  
 تذكير الثاني جواب سوال وهو انه ينبغي ان يؤنث الثاني في نحو واحد عشر واثنى عشر لعدا اجتماع  
 علامتي التأنيث اجاب بما ترمي قوله عند التركيب جواب سوال وهو انه ينقض على عشرة فانه مؤنث  
 مع انهم ليسوا بقائلين على كسرة الشين في اجاب بما ترمي قوله اء من عشرة جواب سوال  
 وهو انه ينقض على نحو عشر في ثلثة عشر فانه من قبيل اسماء العدد المؤنث المركب مع غيره مع انهم

لیسوا بقائلین بکسرتہا بل یسکونہا اجاب ہاترے حاصل ان المراد بالموث ہوالذی یکون مع بقاء التاء  
**قوله** فتحات وہی فتح العین الشین والراء والتاء ولا اعتبار لفتح الدال فی نحو احد عشر لان  
 بعد ساکن فلم یوجد التوالی **قوله** ولما غیر الواحد الواحد الخ جواب سوال ہوان العلة لتغیرہما  
 لیس الا التکیب وہینا لم یوجد لوجود العاطف وایضاً ان العاطف فیہا موجود فینبغی ان یکابج  
 فیما بعد وهو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدماً اذ الاصل فی العبارة الايجاز والاختصار اجاب عنہا  
 بقوله لما غیر الواحد الواحد ہینا بدین التکیب لان المعطوف الخ حاصل الدفع الاول والمعطوف  
 والمعطوف علیہ فی قوة التکیب لانہما علم لمرتبة معينة من العد وحاصل الدفع الثانی ان العلة  
 لتغیرہما لما صارت موجودة ہینا لم یجلا علی صوة ما تقدماً من غیر تغیر فلذلک لم یکابجہما فیما بعد  
**قوله** بل الی تسع وتسعين فیلشارة الی ان العبارة بحذف المعطوف فلذلک لم یتعرض لذلک **قوله**  
 معد یکربا صل معد بفتح الیاء ثم اسکن للتركيب بما بعد **قوله** والثلث الی العشر الخ فیلشارة الی ان  
 العبارة بحذف المعطوف فلذلک لم یتعرض المصروع لمعر ان الحكم فیہ ایضاً کذلک **قوله** ای مجرد  
 الخ جواب سوال ہوان الخفض حقيقة فی الاعراب بالحركة فجراً لا یتناول الاعراب بالحروف اجاب  
 ہاترے **قوله** استعمال استعمال العد الاقل **قوله** اثر وای اختار **قوله** مائة تميز عن  
 الثلث **قوله** استثناء جواب سوال وهو ان مائة فی ثلثة مائة مخفوض ایضاً کیف یصح الاستثناء  
 عن المخفوض المجموع اجاب ہاترے **قوله** مسلمین فلا یقال ثلثة مئین **قوله** المجموع بالالف  
 الخ یعنی ان مات تميز عن الثلثة ثم لفظ المات مبہم محتاج الی التمییز فی ذکر میزیہا یلزم الاتصال  
 بہا وہی خلاف مجیئہ عادة اذ عادة مجیئہ بعد ما هو فی صوة المجموع **قوله** بل الی تسع تسعين  
 فیلشارة الی ان العبارة بحذف المعطوف **قوله** كالاسم الواحد لان المتضالية تتم للبضایا  
 فی الحقيقة كالشئ الواحد **قوله** لیطرد الخ یعنی ثلث مائة امرأة جائز حملہا علی مائة امرأة **قوله** المعبر  
 بہ عنہ فیلشارة الی ان اللام فی قوله اللفظ للعهد **قوله** افق العد الخ جواب سوال ہوان قوله فوجها  
 جزاء لقوله اذا کان وجرائتیہ غیر جائز لان الجزء لا یكون الاجلہ وهذا مفرد اجاب ہاترے صلہ  
 انه مبتدأ للخبر المحذوف **قوله** اعتباراً باللفظ ای بلفظ الشخص اسم العد مع المعد والمنکر  
 المجموع لا یكون الاموناً **قوله** بالمعنی ای بمعنی الشخص هو النساء **قوله** واحداً فیلشارة الی ان  
 العبارة علی حذف المعطوف وهكذا فی اثنان واثنان او الی ان المصم ذکر الاصل وترك الفرع با  
 لمقابلة ککلا وکلتا **قوله** ای الصالح الخ جواب سوال ہوان بین قوله استثناء بین قوله بلفظ  
 التمییز منافاة لانہ بالاستثناء لا یصیر تمیزاً واذا صاد تمیزاً لا یجی من الاستثناء اجاب ہاترے او جوا  
 عن سوال بوجه اخر وهو ان فی عبارة المصم تناقض ظاہر اذ المفہوم من قوله ولا یتمیز الخ ان لا  
 یكون لہما تمیز ومن قوله استثناء الخ وجود التمییز فا جاب بقوله ای الصالح الخ حاصل ان  
 المراد من العبارة السابقة علماً ایراد التمییز معہما کما یفہم من عبارة الشارح ومن الثانی



الاستغناء على تقدیه ذکره معهما قوله بجوهراى ببادته فيه اشارة الى وجب الاستغناء قوله فان  
من صيغة النحر المراد من الصيغة ههنا هو مجموع المادة والصيغة وبالاول الصيغة فقط لان العام  
اذا ذكر بمقابلته الخاص يراد به ما وراء الخاص قوله ولا يبعد جواب اخر قوله بالتنصيص  
في النص بالتنصيص لان النص معنى اخر هو غير مستقيم ههنا وهو الآية والحديث قوله باعتبار  
تصيره والفرق بين الفرد من المتعد باعتبار تصيره وبين المفرد من المتعد باعتبار حاله  
بوجهين احدهما ان الاول لا يجئ فيما فوق العشرة بخلاف الاخير الثاني ان الاول ايضا الى  
العد الانقص نحو ثاني الواحد ثالث الاثنين وغيرها بخلاف الاخير فانه ايضا الى المساوئ نحو  
الاثنين وثالث الثلاثة قوله الواحد بنفسه قوله اى مرتبة فيه اشارة الى ان الحال معنى اخر  
غير مستقيم ههنا وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وزمان التكلم وصفة الشئ قوله  
اسم جواب سوال مثلا مر غير مرة قوله كان فيه اشارة الى ان لفظ فيه ظرف مستقيم المتعلق  
صفة لكلمة ما قوله اى ملفوظة جواب سوال وهو ان لفظا خبر كان المحذوفه والاصل  
ان يكون خبرها محمولا على اسمها وههنا لا يصح لان العلامة ليست لفظا جاب بما ترى قوله  
اذا الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم التانيث النحر وكذلك الخامس لان موضع التاء في  
كلامهم فوق الثلاثة قوله اى مقدمة جواب سوال مثلا ما مر الان قوله بمخالفة فسر الخلف  
بالمخالفة لان الخلاف في الاصل مشترك بين المجرد والمزيد والمراد به ههنا باب المفاعلة  
قوله كسيلة حبل الاول مثلا من قبيل الاسم والثاني مثلا من قبيل الصفة هكذا صحراء حمراء  
قوله التاء وعلامة تاء التانيث هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحة ما قبلها تنقلب في الوقف  
هاء كطلمحة فتاء اختلاست تاء التانيث لانتفاء القيد من الاخيرين فيها قطعاً قوله  
اسم جواب سوال ظاهر قوله من جنسه فيه اشارة الى ان اللام في قوله في الحيوان للجنس  
لا للعلل الخادجة قوله بمخالفة فيه اشارة الى ان المراد بالخلاف هو مصد المزداد لا مصد  
المجرد قوله بلا فصل جواب سوال وهو انه يتقضى على حضرت في نحو حضرت القاضى امرأة  
وعلى قوله ضرب اليواهند فان لك فيه الخيار في ذكر التاء وتركها مع انه مسند الى المؤنث  
الحقيقية اجاب بقوله بلا فصل قوله مطلقا في رد على بعض الشارحين كفاضل الهند لانهم قالوا ان  
ضمير قوله اليه اجمع الى المؤنث الحقيقية مطلقا مظهرا كان او مضمرا او الى المضمر المؤنث اللفظي  
لا يرجع الى المظهر المؤنث اللفظي لانه لو رجع اليه يلزم التناقض بين هذا وبين قوله وانت في  
ظاهر غير الحقيقية بالخيار وجه الرد ان ضمير اليه اجمع الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا  
مظهرا او مضمرا واما ذكر ظاهر غير الحقيقية فيما بعد فهو بمنزلة الاستثناء من هذه الكلية لان  
الاصلا انه اذا حكم على كل شئ ذكر بعض افراده فيما بعد فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكل قوله اى  
فذلك الفعل النحر جواب سوال هو ان قوله فالتاء جزء لقوله اذا اسند وجزائته

بما  
ذكر  
المكرر

لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهذا مفرد اجاب بما ترى حاصل ان قوله بالتاء ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر المتبداً المحذوف هو قوله فذلک الفعل ثم الجملة جزء لما قبلها قوله وجوباً جواب سوال هوان مقابلة هذه العبادة بما بعد وهو قوله انت في ظاهر غیر الحقیقة بالخیار غیر جائز لا في کلها مذکر التاء اجاب بقوله وجوباً قوله لكون التانیث دلیل بقوله فذلک ان تقولاً الخ قوله وجعل بعض الشارحین هذا بیان للقولا لمرود ووجه الرد علیهم ان المقصود هنا بیان مطلق المؤنث واذ ارجع ضمیر الیه الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث اللفظی ینبغي ان یخصص بمقتضى ما هو مخالف من سوق الكلام والاصل فی المطلق ان یجری علی الاطلاق وعلی ذلک منهم یلزم اختیار المجاز وهو خلاف الاصل قوله ولو كان ینسب الخ اعتراض حاصل ان المصداق ینسب صوة الخیار ینبغي ان ینسب صوة اسناد الفعل الیه مع الفصل ایضاً لئلا یحتاج الی التقیید بقولنا بلا فصل كما هو الاصل اجیب بان مقصود المصداق هو اسناد الفعل الیه بدون الفصل وقولنا بلا فصل بیان لمراد المصداق لا تقیید لقوله قوله وحکم ظاهر الجمع المراد بالجمع هنا هو الجمع المذکر المکسر کالرجال جمع الرجل والجمع المؤنث السالم کالمؤمنات او مکسرة کالنساء جمع النساء کما فی قوله تعالى وقال نسوة یقولن الحق التاء بمنظر الی تاویل الجمع بالجماعة قوله وان شئت ترکتها نظراً الی ظاهر التذکر واما فی نحو الزیدین فقد وجدت الواو وهو یافی عن تاویل الجمع بالجماعة لانه من خواص التذکر فلذلک لا یقال جاءت الزیدین بل جاء الزیدین قوله ای ضمیر فعلت جواب سوال هوان الحمل هنا غیر جائز لان نحو فعلت لست بضمیر بل الضمیر فیها مستتر اجاب بما ترى حاصل ان العبادة محمولة علی المسامحة قوله وهو المستکن فی جواب سوال هوان ضمیر المذکر العاقلین كما كانت فعلت کلک افعلت ایضاً کما فی الرجال اکرمتم فحینئذ لا یصح التخصیص اجاب بما ترى حاصل ان المراد بضمیر فعلت هو الضمیر المستکن المقرون بالتاء وهو اعم منها قوله ای ضمیر فعلوا جواب سوال مثل ما مر الان قوله یعنی الواو جواب سوال هوان ینقص علی نحو فعلوا نحو اکرموا اجاب بما ترى حاصل ان فی هذه العبادة ایضاً مسامحة قوله ای ضمیر النساء فی إشارة الی العطف قوله وما یماثلها جواب سوال هوان ضمیر العیون ایضاً کذلک فحینئذ لا یصح تخصیص النساء حاصل الجواب ان المراد بالنساء هو جمع المؤنث وان لم یکن من العقلاء قوله ای ضمیر الايام وما یماثلها جواب سوال مثل ما مر الان قوله ای ضمیر فعلت مقروناً بالتاء جواب سوال الظاهر کما مر قوله فانه لا اصل له لا قاعده له قوله کالرجال فان له اصل فی التذکر هو الواو قوله فیراعی الخ قوله فی الخواشی الهندیة دلیل الخ قوله آخر مفرد جواب سوال هوان هذا التعریف لا یصیر جامعاً ومانعاً اما الاول فلان نحو مسلمان مثله والحال ان لا یلحق باخوه الف او یاء اما الثاني فلان نحو مسلم قد لحق باخوه الف او یاء ولا یقال له المثنی اجاب عنه

سواء یعنی ان قوله والنساء آه عطف علی قوله العساقلین ۱۲ مولینا مولوی محمد عبدالرحیم عفی عنه





الحقیقۃ قلنا المراد بالوضع الوضع العام یعنی سواء كان ذلك الشیء متحدین من حیث الحقیقۃ  
 کالمسلمین أو متفائرين كالانسان والبقر بعد ان يكونا داخلين تحت جنس الموضوع له فهناك لا  
 الانسان والبقر وان كانا متفائرين من حیث الحقیقۃ لكنهما داخلان تحت معنى الابيض هو الجنس  
 الموضوع له بوضع واحد **قوله** بوضع واحد جواب سوال وهو انه ينبغي ان يصح تثنية القرء بالقرآن  
 لادادة الطهر والحیض لان الطهر والحیض داخلان تحت الموضوع له للحیض جاب بقوله بوضع واحد  
 والوضع في الحیض الطهر متعدد لان من اداد بالقرء الطهر كالشافعي لم فهو يقول انه موضوع له  
 ومن يقول انه وضع للحیض كاليكيفية وتوابعه فهو يقول القرء موضوع للحیض لا للطهر فلهذا  
 كان الوضع فيه متعددا فلا يصح تثنية القرء بالقرآن بادادة الطهر والحیض **قوله** ولو اردت  
 بقوله الخ اعتراض الجواب عند ان جعل الكلام على المعنى المتبادر واجب المتبادر من مثله هو المثل  
 في العد لا الجنس ولان المثنى مقابل للجمع المصغر قد ذكر في الجمع لفظ الاكثر مقام المثل حيث قال  
 ليدل على ان معناه اكثر منه المراد من الاكثر هو الاكثر في العد **قوله** ليدل الخ جواب سوال وهو ان  
 تعريف المثنى قد تم جمعا ومنعافا لا حاجة الى قوله ليدل على ان معناه حاصل الجواب  
 ان هذه العبارة ليس من جنس التعريف بل ذكرها للفائدة التي ذكرها الشارح **قوله** ادعاء  
 مجاز **قوله** ثم يؤاخذ الجواب سوال هو ان تسمية اللأم باسم الاب ادعاء لقوة التناسب مسلم لكن  
 ليس بينهما اتحاد المفهوم الذي هو شرط في تثنية الاسم فلم يجز تثنية فاجاب بما ترمي وقوله لقوة  
 التناسب بينهما بيان العلاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التناسب عبارة عن كونها والدين  
 للولد حاصل الجواب انا لاناسم انه يثنى الاب باعتبار المعنيين المختلفين بل باعتبار المعنيين  
 المتجانسين لان الام ح جعلناها مسمى بالاب مجازا ثم اولنا ذلك الاسم بالمسمى به ليحصل  
 مفهوبتنا ولها وبعد حصول ذلك المفهوم التباين لها صلا متجانسين **قوله** الادعاء اسمية اي الى تجوز  
 الاسم **قوله** ولياؤا عطف على فليعتبر **قوله** قلنا الاشبهة الخ حاصل الجواب ان ادادة الطهر والحیض  
 عن قرآن حين اولت القرء بالمسمى جائز لان ح حصل من القرء مفهوما شاملا لها واما كلامنا ففي ما اذا  
 كان ادادتهما من مجز الاشتراك اللفظي يعني قبل التاويل **قوله** ورد به بعضهم يعني ان الاداة الرجلين  
 من لفظ زيد اذا كان علما لها قبل التاويل بالمسمى به غير جائز عند المصنف وجائز عند البعض ثم قوله  
 فعلى قول هذا البعض ينبغي الخ هذا بيان للرد عليهم **قوله** ولما كان جواب سوال وهو ان تعريف  
 المثنى قد تم جمعا ومنعافا ذكر قوله والمقصود اشتغال بالايضاح اجاب بقوله ولما كان الخ حاصل انه  
 ليس من تمام التعريف بل شروع في حكم المثنى **قوله** الى الاسم للمقصود في اشارة الى ان المقصود  
 صفة لموضوع واحد واعني به الاسم ايضا في اشارة الى نكتة اخرى وهي ان المقصود لا يحتمل في  
 الافعال هكذا المبدأ **قوله** مفردة الخ احتراز عن نحو حمراء هما لان في الفين **قوله**  
 لازمة احتراز عن الالف التي ثبت عقيب زيد مثلا في نحو لايت زيد في حال الوقوف لانه لا يثبت

عنه فانه لا يسمى بزيد بل بزيد الف





مثنیٰ ولا مجموعاً حاصل الجواب ان المفرد علی نوعین احدهما فا ذکر فی الثاني عبارة عما يكون دالا علی واحد المراد منها هو الثاني **قوله** بحسب الصوة جواب سوال وهو ان المراد بالتغير هو التغير فی المادة فجئ بقض علی نحو رجال فانه مجموع ولم يوجد فيه تعبير المادة اجاب بقوله بحسب الصوة والتغير بحسب الصوة فی نحو رجال موجود لان الجیم فی مفرد مضمون وفيه مفتوح وكذا الرأ فی مفرد مفتوح وفي جمعه مكسور وكذا زاد الالف فی جمعه **قوله** اما بزيادة جواب سوال وهو انه ينقص علی نحو مسلمون فان التغير بحسب الصوة ليس بوجوده في اجاب بآثر **قوله** او اختلاف فی الحركات جواب سوال وهو انه ينقص علی نحو اسيد فان الزيادة والنقصان ليست بوجوده فيه مع انه مجموع اجاب بقوله او اختلاف فی الحركات **قوله** حقيقة او حکما جواب سوال وهو انه ينقص علی نحو فلك فی جمع فلك فانه مجموع مع ان الاختلاف فی الحركات السکنات ليست بوجوده فيه اجاب بآثر حاصله ان التغير فيه موجود حکما حيث اعتبرت حركاته علی حركات اسيد لا قفلا **قوله** مما كان الفارق؟ جواب سوال وهو ان اضافته النحو الی التمر لا يخلو اما ان يكون بيانية او لامية او ظرفية فعلى الاول خرج عنه کلم ودخل فيه تمر وعلى الثاني بالعکس علی الثالث يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بآثر **قوله** مما هو اسم جمع جواب سوال مثله ما مر **قوله** كجامل و باقرو دكب فالمراد الاول هو الجمل والثاني هو البقرو والثالث هو الراكب **قوله** نحو ابل وعم مثالا ن لاسم الجنس **قوله** مما الجمع الواحد اجاب سوال وهو ان اضافته النحو الی الفلك ان كانت بيانية يلزم خروج الهجان عنه ودخول الفلك فيه ان كانت لامية يلزم العکس ان كانت ظرفية يلزم ظرفية الشئ لمثله اجاب بآثر **قوله** نوعان جواب عن سوالين تقديرا لا ولا ينبغي ان يذكر ادوات الحصر الثاني ان ضمير هو مبتدأ وكل واحد من صحيح ومكسر خبره وهذا الخبرية غير جائز للزوم حمل الخاص علی العام اجاب عنها بقوله نوعان حاصل الجواب الاول ظاهر وحاصل دفع الثاني ان الخبر هو مجموعهما الاكل واحد في يلزم حمل المساوی علی المساوی وهو جائز **قوله** اخر مفرد جواب عن سوالين مثله ما مر فی المتن **قوله** منع الخلولان جعل اليون عوضا عنها ليس بمنع كما هو من البعض **قوله** ذلك الحق جواب سوال مثله ما مر فی المتن **قوله** ای مع مفرد جواب سوال وهو ان الظاهر ان الضمير في قوله مع راجع الی ما الحق به ما الحق به عبادة عن الجمع فجئ ينبغي ان يصح اطلاق المسلمين علی ستر رجال مثلا وهو ادناه ولا يصح علی ثلثة رجال اصلا اجاب بآثر **قوله** من حيث معناه دفع وهم وهو ان الظاهر ان ما مع يكون اكثر منه من حيث لفظه لا من حيث مدلوله الامر ليس كذلك لما هو اكثر منه من حيث مدلوله كسليمين فلن دفع هذا الوهم قال من حيث معناه وحاصل ان الاكثرية فی المسلمين انما ثبت من حيث المعنى لا من حيث اللفظ **قوله** ولا كثر في الواحد فكيف ذكر المصير لفظ الاكثر **قوله** اخر مفرد جواب سوال وهو ان الضمير في اخره راجع الی ما الحق به فيحيث ينقص علی نحو قاضين فان في اخره ياء مع انه

لم ينف ان غنة فلك الذي هو مفرد كضمة نقل الذي هو مفرد ايضا وضمة فلك الذي هو جمع كضمة اسيد جمع اسيد



لم تحذف اجاب بآترے قولہ ملفوظہ جواب سوال ہوان آخر قاضی لم توجد الیاء فكيف تحذف  
لان فیہ اسقاط الساقط اجاب بآترے قولہ آخر الاسم الذی جواب سوال ہوان الظاہر  
ان الضمیر راجع الی ما حتی بہ فجی یقض علی نحو مصطفون فان فی آخرہ لم يوجد الالف فكيف  
حذفت اجاب بآترے قولہ ای شرط اسم جواب سوال ہوان الظاہر ان الضمیر فی شرطہ راجع  
الی ما حتی بہ فجی ینبغ ان یجمع نحو الزیدین بجمع آخری اجاب بآترے قولہ یعنی شرط صحۃ جمعیتہ  
جواب سوال ہوان لا نسلم ان کونہ مذکور اعلم یعقل شرط لوجود الاسم لان الاصل ان الشرط  
لا یوجد بدن الشرط ونحو الفرس غیرہ اسم لم یوجد فیہ هذا الشرط اجاب بقولہ یعنی الخ  
حاصلہ ان هذا الشرط ليس بشرط لذات الاسم بل لصحة جمعیتہ قولہ ای اسماً محضاً جواب سوال  
ہوان الاسم اعم من الصفة فجی ذکر الصفة فیما بعد مستکلاً اجاب بآترے قولہ ای فکونہ  
علماً جواب سوال ہوان المذکور اسم ایضاً فجی یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ ایضاً ان الشرط لا یكون الا  
عرضاً والمذکور عین اجاب عنہما بقولہ ای فکونہ الخ حاصلہ ان الشرط ہنا ہو کونہ مذکور  
وہو عرض لان الکو ن مصداً وهو عرض فلا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ لان کونہ عرضاً قائم  
بالاسم لا عینہ لان بین الشئ و بین القائم بہ تغایر ظاہر قولہ من حیث مسماءہ جواب سوال  
ہوان لفظ زید ليس بذی عقل اجاب بآترے قولہ واداد بالمذکور جواب سوال ہوان  
نحو طلحة من قبیل ما ذكرت مع انہ لا یجمع بالواو والنون وایضاً ان نحو ورقاء و سلمی ۶  
اسمین جلین لیس بامذکورین لوجود علامۃ التانیث فیہما ویجمعان بالواو والنون اجاب  
بآترے حاصلہ ان المراد بالمذکور ہو مخلوہ عن التاء لا غیر فنحو طلحة غیر خال عن التاء فلذا لم  
یجمع بالواو والنون ونحو ورقاء و سلمی خالیان عنہا فلذا یجمعان بالواو والنون قولہ ۶  
فتنحی من باب الاتعالم من المحو بمعنی السلب الزوال قولہ من الصفافیلہ شارة الی ان التوین فی  
صفة للتکثیر قولہ ای لہ شرط جواب سوال ہوان ینبغی للیض ان ینذکر ادوات الحصر اجاب بقولہ  
ای لہ شروط قولہ کونہ مذکور اجاب عن سوالین مثلاً ما مر قولہ لہ ما مر وهو قولہ علما یعقل من حیث  
مسماء الخ واعطاء الاشارة للاشرف قولہ ای مذکور اجاب سوال ہوان اضافة فعل الی فعل  
غیر جائز للزوم اضافة المعرفة الی النکرة لان کلمۃ افعلا وزن یراد بہ الموزون کل وزن اذا یرید بہ الموزون  
صار علماً لاجاب بآترے حاصلہ ان کلمۃ افعلا لیت بمعرفۃ بکرة لان المراد بہ الاسم المذکور غیر  
مستوفی صیغۃ الصفة کائن ذلك الاسم ایاها مع المؤنث ۷ یکون ذلك الاسم عبارة عن ذلك  
الصفة مع المؤنث قولہ بل یکون المذکور جواب سوال ہوان فعلہ هذا ینبغ ان لا یجمع افعلا  
التفضیل بالواو والنون ایضاً نحو انصر نصر لانہ ایضاً اسم مذکور غیر مستوفی صیغۃ الصفة کائن  
ذلك الاسم ایاها مع المؤنث وایضاً ان ذکر فعلان فعل فیما بعد مستکلاً لانہ من هذا القبیل ایضاً جا  
بقولہ یکون المذکور الخ وحاصلہ ان المراد من انتفاء الاستواء لیس انتفاء مطلقاً بل انتفاء الاستواء

بان یکن المذکر علی وزن افعلا المؤنث علی وزن فعلا وانصر نصر لیس كذلك مع انہ یجمع بالواو والنون **قوله** للفرق الخ لان افعلا الصفة فرع افعالی تفضیل الدلالة علی الزیادة فلو جمعها بالواو والنون لزم المساواة بین الفرع والاصل وھکذا فیما بعد **قوله** ای مذکر غیر مستوی جواب سوال مثلاً ما مر **قوله** بل یكون جواب سوال مثلاً ما مر **قوله** لزم اللبس ابین علامة وعلام قال قد شد جواب سوال وهو ان نحو سینین وارضین یجمع بالواو والنون مع ان التذکیر العلمیة والعقلیة منتفہ فیہما اجاب بما ترے **قوله** وقد ادرج صاحب الباب اعتراض حاصلہ ان الحكم بالشذوذ فی نحو سینین باطل لان الحد فی النجاة صاحب الباب وقد اخرجہا عن الشذوذ وادخلہا تحت قاعدة کلیة حیث قال وشرطہ ان کان اسماً مذکراً علم یعقل سو ما جبر نقصہ من ذی التاء المحذوفہ العجز معتلاً مما لا مذکرہ ونحو سینین من هذا القبیل لانہ من قبیل معتلا الواو اصلہ سنو حذفت الواو وعوضت عنها التاء اجیب بان الحكم بالشذوذ فیہ حمل علی نحو ارضین فحینئذ لا یرد **قوله** ای الجمع جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو ضاد بے فانہ من قبیل المؤنث ولا یلحق فی آخرہ الف وتاء اجاب بقوله ای الجمع **قوله** الصیحہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو ہوارب نواصر فانہ جمع مؤنث ولا یلحق باخرہ الف وتاء اجاب بقوله الصیحہ **قوله** الجمع جواب سوال وهو ان کلمتہ والعموم فحینئذ ینقض علی نحو عرفات فانہ قد الحق باخرہ الف وتاء ولا یسمی بالجمع الصیحہ المؤنث وایضاً المبتدأ والخبر اذا کا نامعرفین لا بد من ضمیر الفصل بینہما وھنالہ یوجد اجاب بقولہ ای جمع **قوله** اخر مفردہ جواب عن سوالین مثلاً ما مر فی المثنی فلا تغفل من البیان المذکور فیہ **قوله** مفردہ جواب عن سوال وهو ان الضمیر فی قوله ان کان ولہ وان یكون مذکرہ الخ راجع الی جمع المؤنث الصیحہ كما قوله وشرطہ والا یلزم انتشار الصما فیعلم من ذلك انہ یكون لہ مذکر بل یكون لمفردہ وهو ضار بے مذکر ولس للضاد بات مذکر بل لہا مؤنث وهو ضار بے فاجاب بما ترے حاصلہ ان الضمیر راجع الیہ بحذف المضاف وهو المفرد فی جانب المرجع او **قوله** مفردہ جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ان کان راجع الی ما الحق فحینئذ ینقض علی نحو مسلمات فانہ صفة ومذکرہ مسلمون ولا یجمع بالواو والنون اجاب بقوله مفردہ **قوله** ای فشرط صحۃ الخ جواب سوال وهو ان الخراء لا یكون الا جملة وقوله فان یكون باعتبار ان الناصب مؤلہ بالکون وهو لیسیت بجملة اجاب بقوله فشرط الخ حاصلہ ان خبر المبتدأ المحذوف اعنی بالشروط ان الجملة جزاء **قوله** لزم الالتباس بینہما وهو محمل للفہم لان الحائض اسم لامرأة خرجت دہا علی طریق العادة والحائض اسم لامرأة کانت جریان دہا علی خلافہا واسم لامرأة صا تحت الحیض ہی امرأة بالغتر لادابہا **قوله** ای من غیر اعتبار الشرط هذا جواب عن اعتراض الشیخ الرضی حیث قال ان معنی قوله مطلقاً هو مطلق الاسم فیرینقض علی الاسماء المؤنثہ بتاء مقدامة فان بعضها یجمع بالالف التاء اذا کانت السبع موحدة

ملکۃ



فیہا کالسموات والكائنات اما البعض الآخر فلا کنار وشمس وفعلا بعد السمع فیہا فم صا اطلاق المصنوع غیر  
 سید حاصل الجواب ان معنی قولہ مطلقا لیس ماذکرت بل المراد هو الاطلاق من اعتبار الشرط  
**قولہ** اے جمع فیہ شارة الی ان کلمتہ موصوفہ لا موصیة فلذلک لم ینذ کر ضمیر الفصل **قولہ**  
 واما التعلیل المذکور جواب سوال و هو انه لما کان المراد من التعلیل من حیث نفس امورہ الذی خلقت  
 فیہ فحینئذ لا یتنا وال التعریف مطلق الجمع فیما سبق هو قولہ بحروف مفردہ بتغیرا نحو مسامون  
 مصطفون اجاب بآثر **قولہ** حقیقیا جواب سوال و هو انه ینبغ ان لا یصیر نحو فلک جمع التکسیر  
 بعد التعلیل فیما اجاب بقولہ حقیقیا واعتباریا **قولہ** اے جمع یکون جواب سوال هو ان قولہ افعلا  
 خبر لقولہ جمع القلة وخبر یتہ غیر جائز بعد صحة الحمل لان وضع الا و دان لیس الا لامتیازا بحروف  
 الاصلیة عن الزوائد ہی لا یم بالجمع لا بالمفرد اجاب بآثر **قولہ** ہذا السؤال الجواب فیما بعد من  
 المعطوفات **قولہ** رغیف اسم للخبز الصغیر یطبخ للصبيان **قولہ** وفی شرح الرضی الخ اعترض  
 وحاصلہ ان عد جمع الصحیح من جمع القلة غیر جائز لان الجمع الصحیح کما یطلق علی العشرة کذلک  
 یطلق علی ما فوق العشرة ایضاً جب بان عد ہا من جمع القلة باعتبار الوضع واطلاقہا علی ما فوق العشرة  
 بعارض الاستعمال **قولہ** المذکور من الا و دان جواب سوال هو ان المشار الیہ بذلک ہوا فعل مع  
 معطوفاتہ وهو لا یصح لان الاشارة بہ یکون الی المفرد لا غیر اجاب بقولہ المذکور الخ حاصلہ ان  
 الاشارة الیہ بتاویل المفرد **قولہ** یرعنی بالحدث جواب سوال و هو ان للحدث معنیین احدهما ان الحدث  
 بمعنی الحدث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبارة عن معنی قائم بغيره كالعرض المعترض  
 نظر الی ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی الاول فحینئذ ینقض التعریف علی نحو الطول والقصر فانہما  
 لیسا باسمین للحدث مع انہما مصداک ان اجاب بقولہ یعنی حاصلہ ان المراد بالحدث ہنا هو المعنی  
 الاخر لا الاول فحینئذ صا والتعریف صا قاعلیہما و جواب سوال بوجہ اخر و هو ان المتبنا  
 من الحدث الصادر من الغیر لان للحدث لابد من المحداث فحینئذ ینقض التعریف  
 علی نحو الطول والقصر فانہما مصداک ان مع انہما لیسا بصادین عن الغیر اجاب بقولہ یعنی الخ  
**قولہ** والمراد بجریانہ جواب سوال و هو ان جریان الشئ علی غیرہ اذا ذکر فی النہی یاد بہ کون  
 الاخر خبر الاول او وصفہ او حالہ وصلیہ والفعل لا یصلح ان یکون مبتدا او موصوفاً او ذمیال  
 او موصولا للمصداک فکیف یصدق هذا التعریف علی افراد المحدث اجاب بقولہ المراد بجریانہ  
 علی الفعل ان یقع تأکیداً له او بیانا للنوع او عدہ **قولہ** بعد اشتقاق الخ جواب سوال هو  
 انه ینقض التعریف علی مثلاً القادریة والعالمیة ویلا لہ وویحالہ فی نحو قولہ قد کانت قادریة  
 وعلت عالمیة وھلکت ویلا لہ ورجعت ویحالہ فان کل واحد من ہذا یقع للتأکید لبيان  
 نوعہ وعدہ مع انه لا یم بالمصداک اجاب بقولہ ان یقع بعد اشتقاق الفعل منہ واما ہذا  
 المذکورات فیما لم یشق منہ الفعل لان علقت مشتق من العلم وقد رت من القدس

وہكذا غيرهما قوله وان كان الاخيران مطلقا فان قيل ان بين كلامي الشئ ثم تدافع لانه يفهم من الكلام الاول وهو قوله محال مشتق من الفعل لا يكون مصدا ان ويلا وويحاليا بمصد كرين ويفهم من قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا انها مصدا لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدا اقلنا ان بين المصدا واسم المصدا عموم وخصوص من جهة قوله المجرد جواب سوال وهو ان لفظ الثلاثي متناول للثلاثي المزيد في ايض وتناول غير جائز لان المصدا في المزيد ا قياسي اجاب بقوله المجرد قوله اء سماعي جواب سوال وهو ان قوله سماع خبر لقوله هو وخبرية غير جائز بعد صحة الحمل لان المصدا ليس بسماع اجاب بقوله سماعي حاصل ان العبارة على حذف ياء النسبة قوله اي قياسي جواب سوال مثلاما لان قوله بالقطع اتيقين انما قال ذلك لان عمله على قسمين قطع واحتمالي وهو ما يكون المصدا قائما مقام الفعل بعد حذفه فهناك ليس عمله قطعا بل هنا احتمالي كما سند كره في المتن في اخرجت المصدا فلتعين ما هو المراد ههنا قال بالقع او جواب سوال وهو ان تقييد عمل المصدا بقوله اذ لم يكن مفعولا مطلقا غير جائز لان المفعول المطلق يعمل على الفعل ايض اجاب بقوله بالقطع واما المفعول المطلق وان كان يعمل على فعله لكن بطريق الجواز لان عمل الفعل ههنا جائز ايض قوله المشتق من جواب سوال وهو ان اضافة الفعل الى ضمير المصدا غير جائز لان الفعل انما يكون للفاعل لا للمصدا اجاب بقوله المشتق من حمله ان اضافة الفعل الى ضميره لا في ملازمة وهو كون الفعل مشتقا منه قوله لمناسبت الاشتقاق اي كون احدهما مشتقا من الاخر وفيه رد على الفاضل الهند لان قوله ان عمل المصدا باعتبار المشابهة للفعل لان الفعل كما يدل على الحد كذلك يدل عليه لمصدا ايض ووجوب الرد عليه ما ذكره الشارح بقوله فلذلك لم يشترط اه يعنى ان عمل المصدا لو كان باعتبار المشابهة لوجب ان يذكر لها قيد شترط الزمان كما ذكر في اسم الفاعل والمفعول قوله لكونه يتقد ان مع الفعل الخ وانما فرض ذلك التاويل في المصدا لان ان مع الفعل مثلا ان ضرب ان يضرب يقول بالمصدا ففرضوا ذلك في المصدا ليصح تاويل ان مع الفعل بالمصدا قوله ولا يتقد معموله عليه لان ان موصول حرفي وما بعد صلة له فلو تقد معموله عليه لزم تقديم بعض جزاء الصلة على الموصو وهو غير جائز فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد انما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ان الموصو مبهم والصلة تفصيل له فلو قد الصلة عليه لزم تقديم التفصيل على الاجمال وذا غير جائز قوله لو يكون الظرف الخ يعنى ان قوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ولا يضر واما الضمير المشتق فيه فراجع الى المصدا قوله قياسا على الواحد فلا يقر في الواحد اعجبني زيد ضرب عمرا ولا في المثنى اعجبني للزيد ان ضربا عمرا لانه لو قال كذلك لزم اجتماع الشئتين احد هاتين تنية نفس المصدا والاخر تنية الفاعل وهو الضمير المستتر فيراجع الى الزيد ين هكنا في الجمع قوله

الاول  
في قوله  
الضمير المستتر  
في الجمع قوله

في قوله  
الضمير المستتر  
في الجمع قوله



ولما كان تثنية الفعل الخ جواب سؤال وهو انه فعل هذا ينبغي ان لا يصح اضماء المفعول في الفعلين  
ذلك العلة لانه لو اضمرفيه لاضمر في المثني والمجموع قياسا عليه فينبغي ان لا يصح قوله زيد ضرب  
ولا قوله لزيدان ضربا والزيدان ضربوا وهكذا في اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
**اجاب** بقوله لما كان الخ حاصل ان الفعل لا يثنى بذاته بل بالثني فيه هو الضمير للفاعل اعني  
به الالف في ضربا الراجع الى الزيد بن فحيش لا يلزم اجتماع التثنتين وهكذا في غيره من اسماء  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **قوله** ولا شبهة جواب سؤال وهو انه ينقض على نحو ضرب  
زيد حاصل فان الياء قد اضمرف في هذا المصدا فينبغي ان يذكرك قيدا لاستتار هكذا ولا يضمر مستر  
ليخرج لان الياء فيه ضمير بارزا **اجاب** بقوله ولا شبهة الخ حاصله انه لا حاجة الى زيادة قيد  
الاستتار لانه قال ولا يضمرفيه بكلمة فيه الاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه فان الضمير اذا كان  
بارزا لا يقر يضمرفيه بكلمة فيه بل يقال يضمر مطلقا وفيه ايضرد على الفاضل الهند حيث قال  
لا بد من اعتبار قيد الاستتار ليخرج مثل ضرب زيد فرد الشاح عليه بقوله ولا شبهة ووجه  
الرد ما ذكره الشاح بقوله فانه اذا لم يكن **الخ قوله** اء فاعلا لمصدا جواب سؤال وهو انه  
لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم بل لازم كما في قوله ضربت زيدا **اجاب** بقوله اء فاعلا لمصدا  
**قوله** لان النسبة الخ دليل المسئلة المتن او اشارة الى الفرق بين الفعل والمصدا حيث  
يلزم فيه ذكر الفاعل **قوله** في مفهومه اء في مفهوم المصدا اعني به الحدث الساذج  
**قوله** بخلاف الفعل اه لان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اعني به الحدث  
والنسبة والزمان وكذا اسم الفاعل اسم لذات من له الفعل **قوله** لكونه لكون  
الفعل نكرة وفيه بحث بوجهين الاول انه ينقض بما سبق من ان التعريف والتكثير  
من خواص الاسم والثاني ان اعمالا لمصدا مناسبة الاشتقاق لا للمشابهة  
فكيف يصح ذكر المشابهة ههنا بقوله لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل **اجاب** عن  
الاول بان التكثير على نوعين الاول حقيقة وهو من خواص الاسم والثاني حكمي  
يوجد في الفعل ايضا لان الفعل يدل على حدث غير معلوم فصا تكثير الفعل باعتبار  
المعنى وعن الثاني ان المراد من المشابهة هو المناسبة فكان من قبيل ذكر الخاص واداة  
العام **قوله** على قلة جواب سؤال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي للمصدا ان يقول  
ويجوز اضافة الالف الفاعل والمفعول بدون ذكر قوله وقد يضاف الى المفعول **اجاب**  
بقوله على القلة بالنسبة الخ وكلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل فلذلك  
ذكرنا ههنا **قوله** متلبسا في اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر  
مع المتعلق حال عن الضمير في قوله واعماله **قوله** اء بلام التعريف جواب سؤال  
وهو انه لا نسلم ان اعماله باللام قليل بل كثير كما في قوله عجبت لضرب زيد

عمرًا أجاب بقوله أى لأم التعريف **قوله** قيل لم يأت في القرآن الخ فيه إشارة الى وجه قلة اعمال  
المصدق باللام وايضاً إشارة الى جواز اعماله باللام **قوله** الجهر بالسوا الجهر مصداً عاملاً في السو جوف  
الجور وهو الباء **قوله** صر فاجواب سوال وهو انه كيف يصح تقابل هذا بما بعد وهو قوله وان كان  
بدلاً لان في كليهما وقع المصدق مفعولاً مطلقاً اجاب بقوله صر فالخ **قوله** فيجوز فيه جهان  
جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الاجملة وههنا ليس كذلك فلا يصح جزائته اجاب بقوله  
فيجوز فيه الوجهان فلا يرد **قوله** وانما فصل اعتراض حاصله انه كيف فصل المص بين قسمي المصدق  
بالجمل المعترضه وهو قوله ولا يفتد معمولة عليه الى قوله قليل الاصلان يذكرها بعد هما  
اجاب عن الشارح بقوله لان علم المصدق في القسم الاول الخ **قوله** أى اسم فيه إشارة الى ان  
كلمتها موصولة موصولة فلذلك لم يذكر ضمير الفصل **قوله** أى حدث جواب سوال  
وهو ان الفاعل ليس مشتق من الفعل بل من المصدر وايضاً الاصلان يكون معنى المشتق  
من جزء <sup>من</sup> معنى المشتق ومعنى الفعل ليس بجزء من معنى اسم الفاعل اجاب بقوله أى حدث حاصله  
ان المراد من المفعول الفعل اللغو وهو المصدق لا الاصطلاحى كما زعمت **قوله** موضوعاً  
جواب سوال وهو ان اللام في قوله لمن صلة لقوله اشتق فحينئذ صار التعريف صاد قائماً  
على اسم التفضيل مع انه لا يسمى باسم الفاعل اجاب بقوله موضوعاً حاصله ان اللام  
ليست بصلة لقوله اشتق بل صلة لمتضمنه وهو قوله موضوعاً ثم المتبادر من الموضوع  
له هو الموضوع له التمام يعنى ان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة  
ونقصان فخرج اسم التفضيل لانه مع الزيادة **قوله** أى لذات ما الخ جواب سوال وهو  
ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول فخرج من التعريف نحو صاهل في قوله فرس صاهل  
فانه من غير ذى العقول اجاب بقوله أى لذات ما صل ان المراد بكلمة من هو الاعم منهما  
**قوله** ولو قال الخ اعتراض **قوله** ولعله جواب عنه **قوله** قصد التغليب أى تغليب ذوى  
العقول على غيره **قوله** يعنى بالحدث تجدد وجوده له جواب سوال وهو ان الحدث معنيين  
احد هما التجدد المقابل للثبوت الثانى المعنى القائم بالغير كالعرض المعارض نظر الى ان المراد  
بالحدث ههنا هو المعنى الأخير لا يصير التعريف مانعاً عن دخوله الغير حيث صاد قائماً  
على الصفة المشبهة كالحسن الشريف اجاب بقوله يعنى الخ حاصله ان المراد من الحدث  
ههنا هو المعنى الاول فخرج عن الصفة المشبهة لان قيام الفعل بالفاعل بطريق التجدد  
لان الفاعل انما يسمى بالفاعل في حق تجدد الفعل واما قيام الفعل بالصفة المشبهة فبطريق  
الثبوت والثبات والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو امر  
خلق قائم به على طريق الثبات والاثبات **قوله** قال المص فيه إشارة الى بيان الجنس الفصل  
في الحد **قوله** في شرحه الامالى **قوله** داخل في الجمع الذى ذكره المص في شرحه



**قوله** واسند الخ اخرج اسم التفضيل الى قوله بعنه الحدث وعندك كثر الشارحين يستقيم في نحو اضرب لان قيام الفعل فيه بطريق التجدد والحدث لا بطريق الحمل على احسن **قوله** و يخذ شه اه اعتراض حاصله انه اذا اصاب اللام صلة للتضمن فخرج من التعريف اسم الفاعل اذا كان للبالغة نحو مضارب اجاب عنه بقوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اى لا بأس باخراج هذا الحد لا يتردد غير داخل في المحدث ويدل عليه حصر اسم الفاعل الخ **قوله** وجعل عطف على قوله حصر **قوله** وفي الترجمة للسيد الشريف **قوله** المعلوم جواب سوال وهو ان ايراد المضارع بصيغة الاطلاق ليس بصحيح اذ يفهم من ان صيغة اسم الفاعل مثل صيغة مطلق المضارع والامر ليس كذلك بل هي مثل صيغة المضارع المعلوم اجاب بان المراد منه هو المعلوم **قوله** ان لم يكن ما قبل اخر المضارع كسر اجاب سوال وهو ان اطلاق كسر ما قبل الاخر ليس على ما ينبغي اجاب بقوله وان لم يكن الخ **قوله** ولواقم اعتراض الجواب عنه ان الاصل في المثال عند ذكره ثلاث يلزم الاشتغال بما لا يعنيه فكان ذكره فزاد من الاصل والنكتة انما يكون للفاد لا للقادر فكان الاعتراض على خلاف الاصل **قوله** متلبسا في اشارة الى ان قوله بشرط ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال عن الضمير في **قوله** اى شئ يشترط عمله به جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المنع ثم هو مضاف الى الحال والاستقبال وكل من الاضافتين غير جائز لعدم التقارب بينهما اجاب بقوله اى <sup>شئ</sup> يشترط عمله **قوله** على المتصف به جواب سوال وهو ان اضا صاحب الى ضمير اسم الفاعل غير جائز لان الصائفة تستعمل في ذى الدوح اجاب بما ترى **قوله** المتعك جواب سوال وهو انه ينقص على قائم في نحو زيد قائم ابوة **قوله** امس فان اسم الفاعل للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بقوله المتعدى **قوله** اى للزمان في اشارة الى ان الماض صفة للزمان المحدث و **قوله** بالاستقلال جواب سوال وهو انه ينقص على خالق في نحو الله خالق كل شئ فان اسم الفاعل مضاف الى ما بعد مع انه ليس للماض خاصة بل للام والاستمرار اجاب بما ترى **قوله** و اريد ذكر مفعول جواب سوال وهو انه ينقص على ضارب في نحو ضارب ابوه امس فان اسم الفاعل المتعدى للماض مع انه ليس بمضاف الى شئ اجاب بما ترى **قوله** اى اضافة جواب سوال وهو ان قول معنى مفعول مطلق للاضافة المذكورة في المتن ومفعولية لا يصح لان المفعول المطلق يشتمل عليه معنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وههنا لا يكون معنى الاضافة مشتملا على معنى بل على الاضافة لان المصك العامل يتاويل ان مع الفعل اجاب بقوله اى اضافة معنوية يعنى انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف ثم ذكر الشاهد في النسبة في قوله معنوية لصحة حمل الصفة على الموصوف **قوله** لفواة شرط الاضافة اللفظية وهو كون المضاف مضافا الى

معمولہا لان الضارب اذا صار بمعنى الماضی لا یعمل فی العزم النصب لفوات معنی الحال والاستقبال  
 فلا یصیر هو معمولاً للضارب قبل الاضافة **قوله** اے فانتصابہ الخ جواب سوال وهو ان قوله  
 بفعل مقدّم جزاء وجزائیۃ لا یصح لان الجزء لا یكون الا جملة وهما مقفلاً اجاب بماترے **قوله**  
 الموصولہ جواب سوال وهو ان ایراد اللام بصیغۃ الاطلاق لیس بصحیحہ اذ یفہم منہ استواء الجميع  
 نہ قولہ مطلق اللام والامر لیس كذلك فاجاب بماترے **قوله** واما اذا كانت الخ جواب سوال  
 وهو ان قوله مثله انما یصح علی قوله من قال ان صیغۃ المبالغۃ خارجۃ عن حد اسم الفاعل لان  
 المثلیۃ یقتضی المغایرة بین الشئیین وهو موجود بینہما علی قوله واما علی قولہ من قال انها داخلۃ  
 فی حدہ فلیس بصحیح لعد التثانی الذی تقتضی المثلیۃ فاجاب بماترے **قوله** بتغیر صیغۃ  
 جواب سوال وهو انہ یفہم من العبادة ان صیغۃ المبالغۃ من اسم الفاعل فعلہ هذا یكون تشبیه  
 الشئ بنفسہ وهو باطل اجاب بقوله بتغیر صیغۃ الخ **قوله** وما فیہ من معنی المبالغۃ جواب  
 سوال وهو ان عمل اسم الفاعل للمبالغۃ بالفعل لفظاً ومعنی وصیغۃ المبالغۃ لیس بهذا المثابة کما تر  
 اجاب بماترے **قوله** اذا کان مقفلاً الخ جواب سوال وهو انہ یفہم من عبادة المصروع ان صیغۃ  
 التثنیۃ والمجموع من اسم الفاعل منہ فعلہ هذا یكون تشبیه الشئ بنفسہ وهو باطل اجاب بماترے  
**قوله** من حیث ذاتہا جواب سوال وهو انہ لا نسلم ان الخل لا یطرق الی صیغۃ المفرد بالحساق  
 علامتی التثنیۃ والجمع بل هو یطرق الیہا لان اللام یكون مرفوعاً في المفرد ومفتوحاً ومکسوراً  
 فی التثنیۃ والجمع فاجاب بان المراد من الخل هو بالنسبۃ الی ذات صیغۃ وذلك الخل  
 من حیث الحركات لا من حیث الذات **قوله** واما علی تقدیر الخ جواب سوال وهو ان تقید  
 حذف النون بوجودہ بین الشرطین غیر مستقیم اذا کحذف جائز بد و ہما کما فی الایۃ  
 الکریمۃ اجاب بماترے **قوله** والقراءۃ میالا اعتماد علیہ جواب سوال ظاہر **قوله** ا  
 حدث جواب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله** موضوعا جواب سوال وهو ان التعریف  
 لا یصیر مانعاً عن دخول الغیر حیث صدق علی اسم التفضیل للمفعول اجاب بقوله موضوعاً  
 حاصلہ ما مر فی اسم الفاعل فی دفع السؤال والرد علی الفاضل الہندی ووجہ الرد علیہ من  
 غیر تغیر فی ذلک المذکورات **قوله** لثلاث اجاب سوال مثلاً ما مر فی اسم الفاعل **قوله**  
 من حیث وقوع الفعل جواب سوال وهو ان التعریف لا یصیر جامعاً لافرادہ حیث لم یصدق  
 علی مضروب فی نحو یوم الجمعة مضروب فیہ فانہ اسم مفعول مع ان الفعل وقع فیہ  
 لا علیہ اجاب بقوله من حیث الخ حاصلہ ان قید الحیشیۃ مراد فی التعریف فصار المعنی  
 موضوعاً لمن وقع علیہ من حیث ان وقع الفعل علیہ ولفظ المضروب فی ذلک المثال  
 من هذا القبیل وان صاد هو بعارض ذکر کلمۃ فی من قبیل ما وقع فیہ **قوله** ای شانہ جواب  
 سوال وهو ان الامر فی اللغۃ فرمودن کارے وفي الاصطلاح صیغۃ یطلب بہا ۱۵

بما  
 لک  
 فی  
 قول



وكلا المعنيين لا يتصوأن ههنا فكيف ذكر الامر اجاب بقوله اے شانہ و حالہ **قوله** اعمال النصب  
 جواب سوال وهو انه ينقض على مضروب في نحو زيد مضروب ابوہ امس فانه علم في الابل الرفع  
 مع ان هذا الشرائط غير موجودة في اجاب بقوله اى عمل النصب **قوله** من حيث انه تثني قيل  
 عليه انه ينبغي ان يسمى اسما لمفعول بالصفة المشبهة لانه يثنى ويجمع ويدكر ويؤنث قلنا ان ذلك  
 المذكورات ليست بوجہ التشبيه فقط بل مع الاسناد الى الفاعل وهذا لا يتصو في مفعول **قوله**  
 واللازم اعم جواب وهو ان التعريف لا يصير صادقا على جميع فانه من قبيل صفة المشبهة مع انه  
 مشتق من الفعل المتعدي وهو دجيم بكسر العين اجاب بما ترے **قوله** الا من دجيم لا يقر جم لكثرة  
**قوله** والمراد بكونه جواب سوال وهو ان التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث يصلح على نحو  
 ضامر طالق اذا كانت مطلقة بثلاثة تطبيقات فانها من قبيل اسم الفاعل مع انهما موضوعان لمن قام به  
 على معنى الثبوت اجاب بقوله المراد ان حاصله انهما في اصل الوضع للحد لان الواضع وضع نحو الفاعل  
 لطلق الهاذل سواء كان بعارض المرض او غيره ونحو طالق وضع لمطلق المطلقة سواء كانت مطلقة  
 الرجعية او البائنة ثم عرض فيها الثبوت بعارض الاستعمال **قوله** اسم الخ جواب سوال وهو ان تخصيص  
 صفة المشبهة بالمخالفة غير جائز لان صيغة اسم الفاعل يخالف عن صيغة الفاعل ايضا اجاب عنه  
 بجوابين الاول بقوله اسم والثاني بقوله اولى صيغة الفاعل الذي وحاصل التوجيهين ان عبارة المتن  
 اما بحذف المضما كما اشار اليه الشارح بقوله اسم فيكون المراد من الفاعل هو اسم الفاعل الذي هو  
 مقابل الاسم المفعول وبدون حذف المضاف فيكون المراد من الفاعل هو الوزن الذي يجرى اسم  
 الفاعل من الثلاثي المجرد عليه الخ **قوله** فيما ذكر من انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث اى كاسم الفاعل  
**قوله** امن غير اشتراط الزمان جواب سوال وهو ان ذكر قوله مطلقا غير جائز لان اعتقاده على  
 صاحبه شرط اجاب بما ترے **قوله** ليست بموصولة لان لام الموصولة لا يدخل على ما كان بمعنى  
 الحد وكاسم الفاعل والمفعول **قوله** اى جعلها قسما قسما جواب سوال وهو ان ايضا التقسيم  
 الى المسائل في قوله وتقسيم مسائلها غير جائز لان التقسيم عبارة عن اقسام القيوات المباشرة  
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليحد وههنا قلنا نضم القيوات الى  
 الصفة المشبهة لا الى المسائل بل المسائل بنفسها قيودات اجاب بقوله جعلها قسما لان في العبارة  
 سائحة والمراد بتقسيم المسائل ههنا جعل صفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل قسم **قوله** ويسمى  
 جواب سوال وهو ان المراد من المسائل ههنا الاقسام فما وجه المناسبة بينهما من حيث جعل الاقسام  
 بالمسائل اجاب بقوله يسمى حاصله ان المناسبة بينهما هو ان في كل منها سوال عن الحكم وبحث عنها  
**قوله** متلبسة فيه اشارة الى ان قوله باللام ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للصفة ٦٦  
**قوله** اما الخ جواب سوال وهو ان المصبر لم ترك الاولوية ههنا حيث لم يجعل المعطوف  
 عليه مصدرة بكلمة اما اذا الاصل ان المعطوف اذا كان مصدرة بكلمة

اما فقد يلحظون عليه باما الآخر واجب والا فاولى وهما من قبيل الثاني اجاب بقوله اما  
 حاصله انها مذكورة هنا حكما لان تقدير المعطوف عليه باما اعم من ان يكون حقيقة او حكما  
**قوله** اي معطوف الصفة الخ فيه اشارة الى ان اللام في قوله المعطوف بدل من المضما اليه قوله تارة  
 فيه اشارة الى ان كلمة الواو في قوله منصوب بمعنى او فلا يرد السؤال المشهور من ان الجمع مجزئ الجمع  
 كالجمع بلفظ تام في السؤال والجواب **قوله** الاقسام الثلاثة وهي كون المعطوف مرفوعا ومنصوبا او  
 مجزوا **قوله** في الاقسام الحاصلة وهي الاقسام الستة **قوله** في المعطوف فيه اشارة الى ان اللام  
 في قوله فالرفع للعهد **قوله** بالمفعول لانه لما تعد في الاعراب بالاصالة باعتبار انه معرفة  
 لا يصير تميزا جعلناه مشابها بالمفعول لان كلامها يقع بعد تمام الكلام ولم يكن مفعولا حقيقيا  
 بل مشابها به لان المفعول الحقيقي للفعل المتعد والصفة المشبهة لازمة **قوله** وعلى التميز لان  
 الاعراب بالاصالة اصل من الاعراب بالتشبيه فلا يصار اليه الا عند الضرورة وهما لم توجد لان  
 تعريف التميز جائز عند هم **قوله** على التشبيه بالمفعول لان المعطوف هنا اسم مخصوص وقع في  
 مخصوص متلبس باعراب مخصوص تلبس باعراب مخصوص لا يتصلوا اذا جعلت اعرابها  
 على التشبيه معرفة كانت او نكرة **قوله** التفصيل وهو ان النسب على التشبيه بالمفعول في المعرفة  
 وعلى التميز في النكرة **قوله** اي مفصل جواب سوال وهو ان قوله تفصيلها مبتدأ والجملة المتأخرة  
 وهي قوله حسن جهة ثلاثة خبره والاصل في الخبر ان يكون محولا على المبتدأ وجملة هذا الخبر على  
 المبتدأ غير جائز لان هذه الجملة بالنسبة الى هذه الاقسام اما مفصل يصيغ اسم الفاعل او  
 مفصل يصيغ اسم المفعول اجاب بقوله اي مفصل حاصل ان لفظ التفصيل مصد بمعنى اسم  
 الفاعل والمفعول ففي قوله اي مفصل قرئين **قوله** في ضمن امثلة جزئية جواب سوال وهو  
 ان تفصيل المسائل قد مر سابقا بقوله وتقسيم المسائل ان يكون الصفة باللام او مجردة الخ فلاحاجة  
 الى التفصيل ثانيا وحاصل الجواب ان ما ذكر سابقا هو الامر الكلي المفصل بالذات هذا هو المفصل  
 في ضمن الامثلة الجزئية واما التفصيل الاول ففي ضمن الكليات **قوله** قولنا جواب سوال وهو  
 ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيها من العائد الى المبتدأ وهما لم يوجد اجاب بقوله قولنا  
 حاصله ان الجملة متاولة بالقول وهو مفرد **قوله** بتكوين الصفة جواب سوال وهو ان شريف  
 غلامه ايضا مفصل لهذه الاقسام فلم يتعرض المص اليه ايضا ان المص في صك الكليات فينبغي ان  
 يذكر مثلا كليا لاجزئيا اجاب بقوله بتكوين الصفة حاصل ان المراد بحسن وجه كل صفة كانت  
 منونا ومعمولا مضافا في صار كليا لاجزئيا **قوله** فهذا التركيب جواب سوال وهو ان قوله  
 ثلاث خبر لقوله حسن جهة ابتداء يتبع غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفعلا باعتبار انه قسم  
 من الاسم وهو قسم من الكلمة وهذا مركب اجاب بقوله فهذا التركيب حاصل انه مؤول  
 بالتركيب **قوله** امثلة جواب سوال وهو ان الكافي في كذا لك مبتدأ وما بعد خبره وابتداء يتبع

له اي وان لم يكن المعطوف مضمرة بكلمة انا ففقد المعطوف عليه بالاولى



غير جائز لانه حرف اجاب بقوله أمثلة الخ قوله هذا التركيب جواب سوال هوان كلمة ذلك  
اشارة الى الجملة المتقدمة الاشارة اليها غير جائز لانه لا يكون الاشارة بذلك الا الى المفرد اجاب  
بقوله هذا التركيب حاصل من الجملة مؤلة بالمفرد فحينئذ لا يدور قوله في كونه امثلة لثلاثة جواب سوال  
وهوان الانسلم ان الثاني بمثلا لاول لان الصفة في الاول متلبس باللام بخلاف الثاني اجاب  
بقوله في كونه امثلة لثلاثة قوله بالوجه المذكورة جواب سوال وهوان شريف الغلام مثله  
الاول ايضا فلم يتعرض له اجاب بقوله بالوجه الخ حاصله ان المراد بحسن الوجه كل مثال  
يكون الصفة فيه مجرد عن اللام ومعمولها متلبس بها فخر لا يريد وهكذا فهم من بعده من  
الامثلة سوال وجوابا قوله احدهما ان يكون جواب سوال وهوان قوله الشريف غلامه  
ايضا مستنع فلم يتعرض له اجاب بما ترون قوله بواسطة اي بواسطة الغلام كما في قوله  
الحسن جبر غلامه فالصفة في هذا المثال مضاف الى الوجه ثم هو مضاف الى ضمير الموصوف بواسطة  
الغلام قوله او بغير واسطة كما في قوله الحسن وجهه قوله بواحد منها اما حذف ضمير  
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل فظا هرا نه لم يوجد واما حذف التووين  
من الصفة فمن جهة اللام لان الاضافة قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية لان  
الاصل فيها اضافة النكرة الى النكرة او الى المعرفة واما هنا فمن اضافة المعرفة الى  
النكرة فصار من حيث الصورة تشبه عكس الاضافة المعنوية وعكسها غير جائز قوله منها  
جواب سوال وهوان قوله الباقي مبتدأ والجملة المتأخرة خبره وخبريته غير جائز لعلك العائد  
فيها اجاب بقوله منها قوله منها جواب سوال مثلا ما مر الان قوله على الضمير المحتاج اليه  
وهو ضمير الموصوف قوله لفظا وان وجد معنى لان الصفة والموصوف في الحقيقة شيئ واحد  
قوله اي وان لم ترفع جواب سوال وهوان شرطية كلمة الا غير جائز لعلك كونها جملة اجاب  
بما ترون قوله واسم المفعول جواب سوال وهوان اسم المفعول لا يكون الا متعديا باعتبار  
انه لا يبيح الا من الفعل المتعدي اجاب بما ترون حاصله ان اسم المفعول اذا كان متعديا الى مفعول  
واحد كالضرب لا يسمي بالمتعدي لقيام مفعوله مقام الفاعل بخلاف ما اذا كان الفعل  
متعديا الى المفعولين فالمفعول ايضا متعدي الى المفعولين كالمعطى والمراد ههنا هو الاول لا  
الثاني قوله اي اسم اشتق فيه اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا موصولة فلذلك لم يذكر  
ضمير الفصل قوله اي حدث جواب سوال وهوان اسم التفضيل ليس يشتق من الفعل  
بل من المصدر لان اشتقاق اسم التفضيل من الفعل خلاف لما تقر من الصرفين لانهم  
اتفقوا بحصر الاشتقاق من المصدر اثني عشر شيئا وهي الماضى والمضارع واسم الفاعل  
وغيرها وامثالها ظاهرة وان اشتق من الفعل اثنى عشر شيئا وهي الماضى والمضارع والامر  
بطل الحصر باشتقاق اثني عشر شيئا من المصدر وايضا ان معنى المشتق

مضاف

جنتاں

منجز من معنی المشتق معنی الفاعل ليس بجزء من معنی اسم التفضیل اجاب عنہما بقولہ ای حد  
 حاصل ان المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو المصدا لا الاصطلاحی كما ذممت **قوله** قام به جواب ال  
 وهوان المتبادر من الموضوع هو من قام به فحينئذ ينقض التعريف على نحو اشغل من ذات التخيین  
 فانه من قبيل اسم التفضیل مع ان التعريف غير صادق عليها اجاب بقولہ قام به الفعل او وقع  
 عليه **الفعل قوله** في اصل ذلك الفعل جواب سوال وهوان التعريف لا يصير مانعا عن دخول  
 الغير حيث يصدق على زائد وفاضل فانها من قبيل ما ذكرته من التعريف مع ان كل واحد  
 منهما لا يسمى باسم التفضیل بل باسم الفاعل اجاب بقولہ في اصل ذلك الفعل واما الزيادة  
 فيهما فباعتبار المعنى الآخر كالعلم والبياض **الشجاعة قوله** من حيث صيغة جواب سوال  
 وهوان هو مبتدأ وافعل خبره والاصل في الخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحملان نحو  
 افعل لا يسمى باسم التفضیل لانه وضع لامتي اذا كروف الاصل من الزوائد اجاب بقولہ من حيث  
 الصيغة يعني ان اسم التفضیل يحى على صيغة افعل وفعل **قوله** وان كان بحسب الاصل جواب  
 سوال وهوانه ينقض على نحو خير وشر فانهما من قبيل اسم التفضیل مع انها ليسا على صيغتهما  
 اجاب بما ترمي **قوله** ظاهر جواب سوال وهوان نحو اجهل وابلد اسم التفضیل مع انها من العيوب  
 اجاب بقولہ ظاهري وهما من الباطنة **قوله** وهذا التعليل الخ في اشارة الى الاعتراض **قوله**  
 وهو كذلك جواب عن **قوله** والجواب بان المراد بالحق الخ هذا جواب ذكره الفاضل الهند  
**قوله** ففيه شائبة هذا اعتراض على جواب الفاضل الهند ثم الفاء في قوله ففيه ما لا تدركه او  
 جزئية لا المقدرة في اول الجواب فصار المعنى واما الجواب بان المراد الخ حاصل الاعتراض انه  
 اذا لم يكن اثار حقيقة ظاهرة فينبغي ان لا يحكم بشئ وذا اشتقاق احمق من الحمق قياسا على نحو  
 اجهل وابلد ابلد وايضا اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهله ببلاده ظاهرة على سبيل الشذو  
 والحال انه لا يقول بذلك عاقل احيى عنه بان الغالب في الحق ظهور اثره وما لا ظهور فيه حمل عليه  
**واما في نحو اجهل وابلد** فلان الغالب فيهما عند ظهور اثرهما وما ظهر فيه حمل عليه **قوله**  
 والشاذ الرضى عدا حمق الخ تأييد لقوله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اه  
 القياس الواقع في اسم التفضیل في الى ان اضافة القياس الى الضمير للعهد او اشارة الى ان  
 الاضافة اليه بواسطة في معنى القياس في اسم التفضیل **قوله** لمن هو اشد معذرة جواب سوال  
 وهوان لقوله اعنى معينين احدهما اشد معذرة والآخر معذرة ترو الاول ان كان  
 مراد ا فهو صحيح وان كان الثاني فحينئذ لا يطابق المثال بالمثل اجاب بقولہ من هو اشد  
 معذرة وهذه السوال والجواب مجريان في ما بعده وهو قوله اشد ملتومة **قوله** احدهما  
 سوال وهوانه لا نسلم ان اسم التفضیل يستعمل على ثلاثة اوجمعا كما في قوله زيد افضل الناس اجاب  
 بقوله احدهما حاصل ان عبادة المتن محمول على حذف المضاف **قوله** الا تفضال



الحقیقہ وہی عبادۃ عن منع الجمع الخلو بل لابد من وجود واحد منهما **قوله** واما **قوله** ولست بالاکثر سوال وجواب وهو ان الجمع بين الاثنين ليس بممتنع كما في قوله ولست بالاکثر منهم حصصا <sup>اللام مع من</sup> واما العزة للتكاثر اجاب بما تری **قوله** ويجوز ان يقال فيه اشارة الى معلومية <sup>المفصل</sup> عليه في الله اكبر **قوله** ای احد هما زيادة موضوع المقصودة اه جواب سوال وهو ان قوله احد هما مبتدأ وقوله ان تقصد به الزيادة باعتبار ان الناصبة مؤلة بالمصدق خبره الاصل في الحمل على المبتدأ وهنالا يصح الحمل ان معنی اسم التفضیل ليس قصدا لزيادة فقط اجاب بقوله زيادة موضوعا حاصله ان الامر كما قلت لكن عبادۃ المعصوم محمولة على المسامحة یعنی ان الخبر هو زيادة مضافة الى **قوله** داخله في جواب سوال وهو ان بين قوله واذا اضعف اه وبين قوله ان يكون بعضها منها تناقض لان المفهوم من الاول عند دخول الموضوع في مضالية المفهوم من الثاني دخول فيه اجاب بما تری حاصله ان دخول بحسب المفهوم العام وخروجه بحسب الارادة **قوله** اثنان معنيين زيادة اه جواب سوال مثلما مر في المعنى الاول **قوله** ای لتوضیح اسم التفضیل اه كما في قوله نبينا عليه السلام افضل قريش **قوله** وتخصيصه مثل قوله فلان اعلم بهذا **قوله** في كون المفضل عليه متعلق بقوله ثيابا فعلم من **قوله** في كونه معرفة ولكن هذا معرفة باللام وتعريف النوح الاول بالاضافة **قوله** احمر فانه اذا كان مستعملا بمن بان تقول فلان احمر من غير صا د اسم التفضیل وان لم يكن مستعملا بمن صار فعلا الصفة **قوله** الرفع بالفاعلية جواب سوال وهو ان اسم التفضیل قد يعلم في الظاهر ای في الظروف والحال والتميز بالنصب كما في قوله زيد حسن منك اليوم واكبالاجاب بقوله الرفع بالفاعلية **قوله** بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة شئ **قوله** ما يوهو ای اسم يوهو **قوله** ذلك ای النصب **قوله** ولا نه لما كان اه انما صا اسم التفضیل بمن اصلا من سائر الاقسام لان كمال التفضیل عليه فيه بخلاف المضال لا نه يحتمل المعنيين المذكورين اما واما المعنى باللام فظاهر **قوله** سببا جواب سوال وهو ان الصفة عبادۃ عن القائم بالمعنى واحسن مثلا ما رایت رجلا احسن عینه الکحل منه في عين زيد ليس بقائم بالرجل بل هو قائم بالکحل اجاب بقوله سببا حاصله ان المراد بالوصف هو الوصف السببی وهو عبارة عما يكون جاريا على الشئ وقائمًا بشئ اخر **قوله** معتمدا عليه جواب سوال وهو ان اسم التفضیل كما يعمل اذا كان صفة للشئ كان يعمل اذا كان خبرا عنه او حالا عنه مثلا الخبر قوله زيد احسن في عينه الکحل منه في عين زيد مثلا الحال قوله رایت رجلا احسن في عينه الکحل منه في عين زيد فينبغي ان يذكرها ايضا اجاب بقوله معتمدا عليه حاصله ان المراد بالشئ هو المعتمد عليه بان يقع اسم التفضیل بفتاله او خبرا عنه او حالا عنه **قوله** ای باعتبار تقدّم غيره حاصله ان الکحل في المثال المذكور اذا صار مقيدا بعين الرجل صار مفضلا وباعتبار تقدّم بعين زيد صار مفضلا عليه **قوله** والکحل مسبب في جعل الکحل سببا مسامحة بل مسبب هو حسن الکحل وهو سبب حسن عين

حاشية  
للمعنى

الرجل اوزيد **قوله** ليحصل له اه متعلق بقوله في اللفظ ثابت الشئ **قوله** ويحصل له مظهر متعلق  
بقوله وفي المعنى لسبب **قوله** كالصفة المشبهة لانها تعمل في متعلق الصاحب لان الوجع في  
قوله زيد حسن جرم من متعلقات زيد بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل في المظهر سواء كان ذلك  
المظهر من متعلقات الصاحب او لا كعمد في قوله زيد ضارب عمرو فانه ليس من متعلقات زيد  
**قوله** وكذا كذا فعلا ه جواب سوال هوان ال ليل الاخص من المدعي لان الضمير في قوله لانه راجع  
الى احسن المدعي في مطلق اسم التفضيل اجاب بقوله وكذا كذا فعلا في المواد الاخرى في التركيب  
الاخر حاصل ان ال ليل عام ايضا لان المراد باحسن هو ميزانه اعني به افعلا والمراد بحسن هو فعل  
**قوله** اذ استولى النفي اى ورد **قوله** مقام المدح لان المقصود هو مدح حسن كحل عين زيد على  
حسن كحل عين الرجل وبالمساواة يفوت المقصود بالضرورة تعين الدنية اى دونية حسن كحل  
عين الرجل عن حسن كحل عين زيد **قوله** ثانيهما اه هذا المعنى يحتمل المعنيين ايضا **قوله** بيته  
الشارح بقوله ان يجعل اه وثانيهما بقوله ولا يبعد ان يقصد اه **قوله** لا يلائم المدح لان نفي الزيادة  
يستلزم المساواة فبضرورة انتفاء المساواة يستلزم ثبوت الدنية **قوله** والزيادة بطريق الاولى جواب  
سوال وهوانه ينبغي ان يثبت بعد انتفاء المساواة الزيادة لا الدنية كما هو المتبادر اجاب  
بقوله والزيادة بطريق الاولى **قوله** لما اقتضاه المقام لان اثبات الزيادة ياباه مقام المدح قيل عليه  
ان انتفاء الزيادة قد ثبتت بالعرف كما ذكرته لان بقوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي  
عليه لا ياتى انتفاء المساواة قلنا ان الزيادة على نوعين احدهما ما كان له لولا التضمنى لاسم التفضيل  
والاخر ما لم يكن لاسم التفضيل انتفاء المساواة كالدنية فالمراد بالاول هو الاول والثاني هو الثاني  
فلا يرد ذلك الاعتراض بانه لا يتصور في الزيادة بالطريق الاولى **قوله** عرفا يعنى ان هذا التجريد  
عرفى كما يصح العرف تجريد سائر الالفاظ عن بعض المعنى كما في قوله تعالى اسرى بعبدك ليل **قوله**  
دون حسن كحل عين زيد قيل ان هذا مخالف لما فهم من المتن لان المفهوم من الكحل المقيد بعين  
الرجل مفضل وباعتبار تقد بعين زيد مفضل عليه المفهوم من هذا الشرح بعكس ذلك قلنا انه  
لا مخالفة بينهما لان المصنوع نظر الى ظاهر اللفظ والشارح نظر الى الحقيقة والواقع **قوله** مختلفين  
بالذات لان المفضل هو الاب والمفضل عليه هو زيد **قوله** مع انهم لورفعوا جواب سوال هوانه  
ينبغي ان يصير رفع المظهر بالابتداء ورفع اسم التفضيل بالخبرية قد عليه باعتبار انه عام في اجاب بها  
توى **قوله** اى ما عمل فيه جواب سوال وهوانه لولم يرفعوا يلزم الفصل بين العاطف والمعمول بالمعول  
فيه ايضا لان المعمول لاسم التفضيل هو نفس الاعراب للكحل والمعمول فيه هو نفسه وكذا في من  
في غير ذلك جاب بقوله اى ما عمل فيه حاصل ان المراد بالمعول هو المعمول فيه **قوله** مز حيث  
انه اسم التفضيل جواب سوال وهوانه لا نسلم انه يلزم الفصل بينهما بالاجنبى لان الكحل من معولات  
اسم التفضيل باعتبار اتحاد عامهما وهو الابتداء اجاب بقوله مز حيث انه **قوله**



ولو قد جواب سوال وهو انه اذا قل قول منه في عين زيد على الكل ينبغي ان يصير الحكم فوعا  
 بالابتداء لا باسم التفضيل مع ان الامر هناك على العكس ايضا جاب بقوله ولو قد ان قول  
 ولكن في معناه تعقيد ركيك والمراد بالتعقيد لركيك هو لزوم تقديم المفضل عليه على المفضل  
 والامر في اسم التفضيل بالعكس قوله وكذا لو قيل سوالا وجوابا مثالا مر الان قوله من الكل  
 في هذا وضع المظهر موضع المضمحل لان قوله من الكل تعبير من قوله منه في قوله منه في عين زيد  
 قوله هو اه هنا من قبيل وضع المضمحل مقام المظهر هو قول الكل في قوله ما رايت رجلا ٢٦  
 احسن في عينه الكل قوله مع انها جوابا اخر عن ذلك السؤال قوله مسألة الكل والمراد بمسألة  
 الكل هو المعنى المذكور في المتن والمراد بالشرائط هو ما ذكره المص بقوله الا اذا كان صفة لشئ  
 وهو المعنى اه والمراد بما عبر به عنها هو نفس المثال قوله بعبادة اخصراه مثاله ما ذكره المص فيما  
 بعد قوله وعلى ترتيب عطف على قوله ان يعبر عنها قوله غير ترتيب مثاله قوله ما رايت كعين حسن  
 فيها الكل قوله ينطلق عطف على قوله ان ينبى قوله ما انشأ اى قال قوله على كل تقدير جواب  
 ٢٧ سوال وهو انه على تقدير رفع لفظ العين يوهى الواهم حذ كل اخراجا بمتار قوله و  
 تقديره اى تفسير قول المص ومعناه قوله او تقول معناه اى معنى قول المص والفرق بين المعنيين  
 في الاول تفضيل عين زيد على عين الرجل في اصل التكميل يعنى ان في عين زيد تكميل ليس  
 في عين الرجل وفي الثانى التفضيل في الاحسنية يعنى ان الحسن في عين زيد ازيد على حسن في  
 عين الرجل قوله وانما جازت هذه الصورة فيلشارة الى اعتراض اى جازا اعمالا احسن في الكل با  
 الفاعلية في هذا الضم ولم يرفعوا الكل بالابتداء لانه وان لم يكن فيها فصل قوله لانها فرع الاولى جواب  
 عنه قوله لان من التفضيلية جوابا اخر قوله منصوب جوابا سوال وهو ان المثام مفعول مطلق لقوله قلت  
 ومثل هذا المفعول المطلق غير جائز لان معنى قلت مشتمل على القولا على المثال جاب بمتار قوله  
 بماثل جواب سوال وهو ان الاصل ان يكون صفة لشئ محمول عليه ههنا لا يصح لان القول ليس  
 بمثل جاب بمتار قوله وترك موصوف فيلشارة الى الاعتراض قوله لانه في مقام بيان الاختصاص  
 جواب عنه اى ترك المص موصوفا احسن هو عين الرجل في المثال المذكور هو قوله كعين زيد ٢٨  
 احسن فيها قوله اى اتيان تائيه وانما زاد اتيان لان معنى قوله اتوه مشتمل على الاتيان لا على  
 التائيه قوله مصداقية وصار يعنى وقاية الله قوله ولو عبرت بالعبادة الاولى والمراد بالعبادة  
 الاولى هو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد قوله بالعبادة الثانية امثل  
 عبارة الثانية وهو قوله احسن في عينه الكل من عين زيد قوله اى كلمة جواب سوالين الاول والى المبتدأ  
 والخبر اذا كان معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان كلمة بالعموم فحينئذ ينقض على  
 مجموع ما في قوله ضر زيد فانه من قبيل ما ذكرته في التعريف مع انه لا يسمى بالفعل بل يسمى بالجملة  
 اجاب عنها بقوله اى كلمة حاصل الد فع الاول ان كلمة ما ههنا موصوفة لا موصولة ومحل

ويقتل

تمام ما في المثال المذكور والاول  
 بوجه

النافع الثاني ان المراد بكلمة ما هو الكلمة واما مجموع ذلك <sup>(اي كلمة ضمير)</sup> فجملة قوله دلّت لما في كلمة ما بكلمة  
 احتاج الى تفسيره ليدل على ان الضمير بالمرجع في التانيث قوله كائن فيه اشارة الى ان في  
 نفسه ظرف مستقربا اعتبارا متعلقا بصفة للمعنى فيه دلت على بعض النجاة لانهم قالوا ان في نفسه  
 ظرف لغو متعلق بدل ووجه الرد عليهم انه لو كان كذلك يلزم جعل كلمة في بمعنى الباء لان كلمة في لا تقع  
 صلة لكلمة دل وجعلها بمعنى الباء مجاز غير مشهور وارتكابه في التعريفات شنيع في جرّه رد على  
 بعض خروا لانهم قالوا ان في نفسه ظرف مستقربا اعتبارا متعلق وهو كائن حال عن المعنى ووجه الرد  
 عليهم انه لو كان كذلك يلزم تقييد لعاطف وهو دل والاصل ههنا هو الاطلاق لا التقييد ليتناول الجنس  
 فيدخل فيه الاسم الحرف **قوله** اي في نفس مادل جواب سوال وهو ان الضمير في نفسه لا يخلو واما ان  
 يرجع الى الكلمة او الى مادل والى المعنى فعلى الاول والثاني لا يطابق الضمير بالمرجع في التنيث والى التانيث  
 في صيغة ارجاع الى الكلمة وفي الافراد والتثنية في صيغة ارجاع الى مادل وايضا ان الظر لا يكون الا  
 زمانا ومكانا والكلمة او مادل ليست بواحد منها وايضا لم يكن المفصل على فحج الجمال ان في الجمال رجوع  
 الضمير الى الكلمة لا الى مادل وعلى الثالث يلزم اظرية الشيء لنفسه ايضا ان المعنى ليس بزمان ولا مكان والظر  
 لا يخلو عن احد منهما وايضا لا يصير المفصل على فحج الجمال ان في الجمال ارجاع الضمير الى الكلمة ههنا  
 الى المعنى اجاب الشارح بقوله اي في نفس مادل حاصل ان الضمير ارجع الى مادل وهو مذكور في ان  
 الاعتراض الاول ببقية الثالث هو ان مادل ليس بزمان ولا مكان فكيف يكون فاجاب عنه بقوله و  
 المراد بكون المعنى في نفسه الاستقلال بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته حاصل ان كلمة في ليست  
 للظرفية بل صفة ههنا عن معنى الظرفية الى مجرد الاعتبار كما يقال الدار في نفسه حكما كذا اي  
 باعتبار نفسها حكما كذا لا باعتبار غيرها فمن المنافع يعني ان الكلمة دلت على معنى بنفسه من غير  
 حاجة الى انضمام كلمة الاخرى اليها الاستقلال لها بالمفهومية وبقي الثاني وهو انه لو رجع الضمير الى  
 مادل يلزم ارجاع المفرد الى التثنية والرابع وهو انه لا يصير المفصل على فحج الجمال اي على طريقته  
 لان في وجه ارجاع الضمير الى الكلمة اجاب عنها بقوله يعني الكلمة حاصل ان ههنا رجع الضمير  
 الى مجموع مادل وهو عبارة عن الكلمة في لا يرد قوله ويمكن جواب اخر عن اصل السؤال يعني ان  
 الضمير ارجع الى المعنى لكن كلمة في ليست للظرفية بل للاعتبار يعني كون المعنى معتبرا في نفسه  
 لاستقلاله بالمفهومية في ان فعل الاعتراضين الاولين وبقي الثالث هو عدل المطابقة بين  
 المفصل والمجمل اجاب بقوله فرجع كون المعنى اه قوله لكن المطابق جواب سوال وهو انه لما كان  
 ارجاع الضمير الى كل واحد من مادل والمعنى صحيحا فلم يذكر الثاني بلفظ يمكن اجاب بقوله لكن المطابقة  
 اه حاصله لا يحصل المطابقة ارجاع ضمير نفسه الى المعنى بحسب الظاهر ان كمالا لكلمة والمعنى الى  
 امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لان ضمير في نفسها في وجه حصر الكلمة يرجع الى الكلمة ههنا  
 من حيث انها مشتملة على منازل بيوت وقريبة الى السوق والحمام والمسجد للجامع وغيرها



الى المعنى قوله اعلم ان الفعل اه جواب سوال وهو انه لا نسلم ان معنى الفعل مستقلاً بالمفهومية لان  
 المعنى المطابق للفعل هو الحدث والنسبة والزمان والنسبة غير مستقلة كانه لا تلاحظه طرفيها  
 وهو المسند المسند اليه اما الزمان والحدث فمستقلان اما الدال على الحدث فهو المادة وعلى الزمان  
 الهيئة وعلى الفاعل ايضاً والمركب من المستقل وغير المستقل غير المستقل لان النتيجة تابعة للاختصاص  
 الازلي وايضاً ان اتصاف المعنى بقوله مقترن باحد الازمنة غير جائز للزوم اقتران الزمان بالزمان  
 اجاب عن الاول بقوله فالمراد بالمعنى اه وعن الثاني بقوله لما وصفناه حاصل الجواب ان المراد با  
 لمعنى هو الحدث فقط في لا يرد ان قوله الى فاعل ما عباداً عن الفاعل المبهم الفاعل الغير  
 المعلوم في يلزم ارتكاب المجاز في جميع مواد استعمال الفعل لان الفعل في جميع المواد لا يكون الا مسنداً الى  
 الظاهر نحو ضرب زيد قلنا المراد بفاعل ما هو الفاعل المعين على وجه العموم يعني ان الفعل ايضا الى المعين  
 سواء كان ذلك الفاعل المعين نحو زيد وعمد او غيرها قوله وضعنا جواب سوال هو ان هذا التعريف  
 لا يصير مانعاً عن دخول الغير حيث صدق على اسماء الافعال لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 مع انها لا تسمى بالافعال وايضاً لا يصير جامعاً لافراد حيث لا يصير صادقا على الافعال المنسلخة  
 عن الزمان فان معانيها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها تسمى بالافعال اجاب عنها بقوله  
 وضعنا حاصله ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب الوضع في خرج عن اسماء الافعال لان معانيها غير  
 مقترن بحسب الوضع وان صارت مقترنة بحسب الاستعمال ودخولها في الافعال المنسلخة لان معانيها با  
 لعكس عن معنى اسماء الافعال قوله في الفهم جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعاً عن  
 دخول الغير حيث صدق على المصطلح كالضرب لان معناه مقترن بحسب الوقوع لان الضرب لا يكون  
 الا في زمان اجاب بقوله في الفهم قوله عن لفظ الدال جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضا  
 امس فان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم مع انه لا يسمي بالفعل اجاب بقوله عن لفظ  
 الدال وافهم الزمان هناك ليس من لفظ المضارب بل من الامس قوله اما منقولة وفي هذا  
 العبادة قلب فصار تقديره لان جميعها منقولة اما عن المصادر في لا يرد ان جميعها ليست بمنقولة  
 عن المصادر بل بعضها عنها وبعضها عن الظروف نحو املك زيد وبعضها عن الجار والمجرور نحو  
 عليك زيد قوله ويصدق جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير صادقا على المضارع  
 لان معناه مقترن بالزمانين لا شراهما بين الحال والاستقبال اجاب عنه بالجوابين الاول  
 بقوله لوجود الاحد في الاثنين والثاني بقوله ولا نه مقترن قوله الى الحال كما اذا قلت قد ركب  
 الامير يعني كان ركوبه قريباً الى زمان الحال قوله اولت قليلاً كما اذا دخلت على المضارع او تحقيقه  
 كما اذا دخلت على الماضي قوله ادا بنحوه جواب سوال وهو انه كما ان كحوق تاء فعلت مختص  
 بالفعل فاء اكرمت واستخرجت ايضاً مختص به اجاب بما تراءى قوله اي فعل جواب سوالين  
 الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لا بد من ضمير الفصل بينهما والثاني ان

بكت المصنف

بكت المصنف

لما في قوله تعالى واضرب لهم مثلا اي بين

هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق على الامس اجاب عنها بقوله اي فعل قوله  
 بحسب اصل الوضع جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يصير مانعا عن دخول الغير حيث صدق  
 على المضارع المجزوم بلم وايضا لا يصير جامعا لافراده حيث لا يصير صادقا على نحو ان ضربت  
 اجاب عنها بقوله بحسب اصل الوضع ودلالة المضارع المجزوم بلم على ذلك بعارض لم واماد لالة  
 الثانية على المستقبل فعارض حرف الشرط قوله الحاضر جواب سوال وهو انه ينقض على نحو  
 ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان جميع الازمنة من وقت  
 التولد الى وقت الموت زمانك اجاب بقوله الحاضر قوله الذي انت فيه جواب سوال وهو انه لما كان  
 المراد بالزمان المضا الى ضمير المخاطب زمان حاضر وهو عبارة عن اليوم والليل فانه المتبادر ان  
 كل واحد منها حاضر في الفهم فلا يكون التعريف جامعا لافراده حيث لا يصدق التعريف على نحو  
 ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدق عن زيد في وقت الضمى اخبر عنه شخص في وقت  
 العصر والمغرب بقوله ضرب زيد مع انه ماض وايضا لما كان المراد بالزمان هو زمان الحال في الاصح  
 اضافته الى كاف الخطاب لانه ليس للمخاطب اجاب بقوله الذي انت فيه حاصل ان اضافته الى ضمير  
 المخاطب لا تدني الملابسة وهي الظرفية قوله قبلية جواب سوال وهو ان قبل ظرف زمان باعتبار  
 المتعلق اعني به ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات  
 اي من الامور الواقعة في الزمان وانه باطل على ما قدر في موضع لا يصح ان يقال في الاعتراض  
 فيلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم ظرفية الشيء لنفسه انه محال اذ هي ليست بلازمة قطعاً كما لا يخفى  
 اجاب بقوله قبلية حاصله ان معنى قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس  
 التقدم لا الزمان لتجرده عنه قوله ذاتية جواب سوال وهو ان على تقدير تجرده عن الزمان  
 يلزم ظرفية الزمان للزمان ايضا لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك اذا وجد في زمان قبل زمانك  
 اجاب بقوله اتيه حاصله ان قبل على نوعين احدهما ذاتية والاخرى زمانية وما ذكرناه انما شرط في الزمان  
 والمراد ههنا الذاتية قوله الذي هو الاصل وانما كان السكون اصلا في البناء لان البناء ضد الاعراب  
 والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرورة التقابل قوله افعل  
 جواب سوالين الاول انه اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لابد من ضمير الفصل بينهما وههنا لم يوجد  
 والثاني انه ينقض على نحو يزيد يشكر فانها في الاصل افعال اما بعد علمية ههنا التعريف صادق  
 عليها مع انها لا يسمى بالمضارع اجاب عنها بقوله اي فعل قوله باحد حرونايت به احترز عن نحو ضرب  
 فانه وان كان مشترك بين السير والفعل والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايت قوله في  
 اوائله جواب سوال وهو انه ينقض على نحو ضربت وضربنا وضربا ويشر فان حرونايت موجودة  
 فيها مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله في اوائله قوله يعنى الحرف جواب سوال وهو ان اضافته  
 الحرف الى نايت غير جائز لانها جمع الحرف والحرف هو اللفظ واللفظ اثنان بالموثر وهو المتلفظ لا بناء



اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان هذا الاضافة لاد في الملازمة وهو ان يكون في نية جمع هذا الحرف والسوال بطريق اخر هو ان اضافة الحرف الى نية غير جائز لان الاصل في الاضافة الامة تفيد الاختصاص هو هنا لا يصح لان الحرف كما تكون لنية كذلك لا تين والياتي اجاب بقوله يعني الحرف حاصله ان الاضافة لمجرد النسبة لا لزيادة النسبة كما في علم الفقه ابوك قوله وهذا المشابهة فيه اشارة الى ان قوله لو وقع متعلق بقوله اشبه قوله على الصحيح اعلم ان الاصل مقابل للصحيح هو مقابل للغلط وانما فرق قوله مشترك بقوله بين زمان الحال والاستقبال وقيد بقوله على الصحيح الرد على المذهبين الآخرين حيث ذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وذهب البعض منهم الى ان المضارع حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال ولا بد لكل مذهب من الدليل اما الدليل الاول فلان الحال موجود والاستقبال معدوم والموجود اشرف من المعدوم واما الدليل الثاني فلان الاستقبال موقوف عليه لا هو المتوقع كما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق والموقوف عليه صل من غير الموقوف عليه اما الدليل الثالث ولان يتحقق في المضارع اشارة المشتركة كتخصيصه بالسين او سوف للاستقبال وبلام الابتداء للحال وكذلك بالان والغد كما تخصص سائر المشتركات بالقرائن ووجب الرد على المذهبين الاولين بانها غلطان لانه لو كان حقيقة في الحال فينا قض بالغد في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من يعقل زمان الحال ويفهم من قوله غدا زمان الاستقبال ولو قيد قوله يعقل بقوله الان فيستدل بقوله الان لانه يفهم من يعقل انه حقيقة في الحال ولو كان حقيقة في الاستقبال فيستدل بقوله غدا في قوله زيد يعقل غدا لانه يفهم من قوله يعقل انه حقيقة في الحال ولو قيد بقوله الان فيقال زيد يعقل الان فينا قض لانه يفهم من يعقل الاستقبال يفهم من قوله الان زمان الحال فالتناقض الاستدلال ظاهر المذهبين قوله يعني الاستقبال تفسير لقوله بواحد لان السين سواء ما هو لتخصيص الاستقبال الاحال قوله وانما عر جواب سوال وهو انه ينبغي للمصنف ان يعر المضارع بالزمان كما مضى اجاب بما ترمي حاصله ان تعريف المضارع بالمشابهة ليس الا لمحض الاشعار على مناسبة المعنى الاصطلاحي اللغوي قوله كلا الشبهين اي الاسم المضارع قوله من ضم واحد المراد به هنا هو وجه التشبيه اعني به الاشتراك والتخصيص قوله فامزة المتكلم جواب سوال وهو انه يتقضى على نحو نصر اكرم ويُس يسر وتضارب وتكرم وتخرج فان احد حروف نية موجودة في هذا المذكورات مع انها لا تسمى بالمضارع اجاب بقوله اي الهزة حاصله ان المراد بالهزة ليس مطلق الهزة بل التي كانت للمتكلم ليست هزة اكرم للمتكلم وهكذا البواقي قوله وكانها جواب سوال وهو انه ما وجه تخصيص الهزة بالمتكلم مفرد والنون لانه اذا كان مع غيره اجاب بما ترمي قوله اي حال كون جواب سوال وهو ان قوله غيبة حال عن المؤنث والمؤنثين والاصل في الحال ان يكون محمولا على ذي الحال فهنا لا يصح الحال ان

المؤنث والمؤنثين ليسا بغيبة اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله غائبات حاصلان غيبة مصيبت  
مبنى للفاعل والثاني بقوله وذوى غيبة حاصله ان العبادة محمولة على هذا الموضوع <sup>ف</sup>وتقد السوال  
بوجه اخر وهو ان الغيبة صفة والمؤنث والمؤنثات ذات ففيه حمل الصفة على الذات وهو باطل  
كما لا يخفى فاجاب بما ترى ففيه حمل الذات مع الصفة على الذات وهو جائز **قوله** لانه وان لم يصح  
جواب سوال وهو ان بدلية النكرة من المعرفة غير جائز اجاب عنه بالجوابين الاول بقوله لانه وان  
لم يصح له والثاني بقوله او بالنصب **قوله** اي فيما كان ماضيه على ادبته احرف جواب سوال  
هو ان المراد بالرباعي لا يخلو اما ان يراد به الرباعي المجزأ والمطلق من المجزأ والمزيد فيه فعلى الاول  
يبطل الحكم الثاني وهو قوله مفتوحة فيما سواه حيث ينقض على نحو يكرم فان حرف المضارعة  
مضمومة فيه مع انه ليس من الرباعي المجرد وعلى الثاني يبطل الحكمين اما الثاني فبما ذكرته الان <sup>ف</sup>اما  
الاول وهو قوله مضمومة في الرباعي فلانه ينقض على نحو تد حرج واحرجم واقشعر فان حرف  
المضارعة في كلاهما مفتوحة مع انها من قبيل الرباعي المزيد فيه اجاب بما تراه **قوله** ولما كان جواب  
سوال وهو ان تعلق قوله اذ المتصل به نون التاكيد بقوله ولا يعرب من الفعل غيره غير جائز  
لانه يفهم منه ان اذ المتصل به نون التاكيد صامعيا والامر ليس كذلك اجاب بما تراه **قوله** هو  
عند النجات جواب سوال وهو انه ينقض على نحو يقول فانه مضارع مرفوع بالضم مع انه ليس  
بصحيح اجاب بما ترى **قوله** احوال كون اه جواب سوال وهو ان قوله لفظا خال عن الضمة والفتحة و  
حالته عنهما غير جائز لعدا صحة الحمل اجاب بقوله حال كونه الضمة والفتحة لفظيتين حاصلتا للعبارة  
مبنى على هذا <sup>ف</sup>النسبة **قوله** في حالة الرفع جواب سوال وهو ان الواو في قوله وحذاها للجمع  
في يلزم توارد الاعرابين المختلفين على كلمة واحدة اجاب بقوله في حالة الرفع **قوله** وهو  
الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اثر الفاعل هو اسبق من سائر المعولات بالتقديم  
الى الفعل كما ذكره المصنف في اول المرفوعات بقوله والاصل ان يلى الفعل واما كونه اقوى من النصب  
فظاهر **قوله** الذي يضرب اه لان الاسم لا يقع صلة <sup>ب</sup>الذي **قوله** وفي نحو سيقولان السين وسوف  
من خواص الفعل فلا يصح دخولها على الاسم **قوله** نحو كاد زيد يقوم لان الشرط في خبره  
ان يكون فعلا مضارعا ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه **قوله** وفي  
نحو يقوم الزيدان لانه لا يجوز ان قام الزيدان لان لفظ الزيدان لا يجعل فاعلا اسم الفاعل ولا  
يجعل مبتدأ لعلة الاعتماد على صاحب او الهزة او ما النافية ولعل المطابقة بين المبتدأ و  
الخبر في الافراد والتثنية **قوله** وبكفيينا جواب سوال وهو ان الاصل في كل شئ اذا وقع موقع  
الغير فله حكم الغير وههنا ليس كذلك لان اعراب يقو بالحركة واعراب قائمان بالحرف او  
طريق السوال بوجه اخر وهو ان العامل في الزيدان في يقوم الزيدان فعل مضارع والعامل في الزيدان  
في قائمان الزيدان هو الابتداء وهو عامل معنوي وهما مختلفان بالذات باللفظية و



والمعنوی فیکف یقو قائمان فی قائمان الزبدان مقام یقوم فی یقو الزبدان اجاب بقوله  
ویکفینا وقوعه موقع الاسم **قوله** فی حکم السین یعنی ان سوا وان کانت کلمة اخرى وليس  
من جزای الکلمة لکنها صارت فی حکم السین لمشاہتہ بینہما لان کل واحد منهما للاستقبال **قوله**  
ملفوظہ جواب سوال وهو ان قوله وبان مقدرة وحاصل الجواب ان قوله وبان مقدرة ليس  
بمستدل لان المراد بان هي المملوطة فوهم الواهم ان المضاد ينصب بان المملوطة لا  
المقدرة لان المملوطة اصل والحال نه ينصب بها فلنفع هذا الوهم اذ قوله وبان مقدرة  
كذا فهم من عبد الرحمن **قوله** فی ای شیء حذف الیاء الثانية وبقي الیاء الاولى فصارت ایش  
**قوله** اذان حذف الهزة ونقلت حركتها الى الدال فصارت اذن **قوله** لام کی سمیت بلام کی  
لتضمها معناه وهو سبب الی الثاني **قوله** هي اللام عبارة سمیت بلام الجحول لان الجحول ما خو من  
الجحود هو لنفع وهذا اللام لما دخلت على خبر كان النفع صار لتأكيد لنفع **قوله** التي ينصب بها  
المضاد جواب سوال وهو ان مبتدأ والمثل خبره وابتدأ بئیه لا یصح باعتبار انها حرف والمبتدأ لا یكون  
الاسما اجاب بقوله التي ينصب حاصله ان اسم لما وقع فی التركيب **قوله** کلمة جواب سوال  
وهو ان مبتدأ والمخففة خبره وابتدأ بئیه غیر جائز باعتبار انها حرف اجاب بقوله کلمة  
حاصله ان ههنا اید به لفظ وكل لفظ اذ اید به لفظ صاد علما وهو من قبیل الاسم **قوله**  
تقع بعلم العلم فی إشارة الى بیان القاعدة فی ان الناصبة والمخففة من المثقلة لانها متحدة  
من حيث الصورة لا یزاحمها من الآخر اجاب عن السؤال الوارد على قوله ينصب بان  
المملوطة **قوله** اذ لم یکن اه جواب سوال وهو ان الظن علم ایض فیرزأ بین هذا وبين قوله تقع  
بعد الظن فیها الوجهان تناقض ظاهرا اجاب بما ترى حاصله ان المراد بالعلم ههنا الذي لم یکن  
بمعنی الظن لان العام اذا قوبل بالخاص یراد به ما سوى ذلك الخاص **قوله** اف اه فی إشارة الى ان  
المخففة صفة للموصوف المحذوف وهو ان قيل علیه ان کلمة هي ضمير الفصل بین المبتدأ والخبر ضمیر  
الفصل لا یفید الاحصر المسند فی المسند لیه فخر صاد ذکر قوله ولیست هذه فیما بعد مستدلا لانها  
مفادها قلنا ان مفادها مغائر لان مفاد ضمیر الفصل هو الحصر المطلق ومفاد ما بعد هو الحصر الاضافی  
یعنی ان الواقعة بعلم قد یكون مخففة وقد یكون زائدة فخر لا یرد **قوله** لن ابرح الارض ای لن ابرح من  
ارض مصر ههنا مقولة ابن یعقوب علیه السلام **قوله** نقیام مؤکلا لا مؤمؤبلا اه فی رد علیا لمعتزلة  
لانهم قالوا لن یفیع نفی المؤبد فلن لك قالوا فی قوله تعالی لن تدانی ان دویب الله تعالی غیر ممکن وجاز  
ما ذکره الشارح بقوله یلزمه **قوله** التي ینتصب اه جواب سوال مثل ما مر فی قوله فان مثله **قوله** ألم یکن ما  
بعد ها جواب سوال وهو انه ینقض على نحو ان اذن احسن الیك فان ما بعد هالیس بمعنی على ما قبلها  
لبعد عنهما مع انه مرفوع ولم یکن منصوبا اجاب بقوله لم یکن ما بعد معولها ما قبلها وههنا تفسیرین  
مستدل لان ان شاملة للمملوطة والمقدرة فلا حاجة الى قوله وبان المقدرة

الاولی لم یکن ما بعد ما تم ما قبلها بالخبرية والثانی ای لم یکن ما بعد معمولاً لما قبلها بان  
 یكون عاملها واحداً وهذان التفسیرین لیساً بوجودین فی نحو ذلك المثالان الضمیر مبتدأ والمضارع  
 خبره وعاملهما واحد هو الابتداء فلا یردان فی قوله انا اذا احسن اليك ایضاً لم یعتد ما بعد ما على ما قبلها  
 بان یكون معمولاً لما قبلها اذا احسن المثالان المذكور لم یکن معمولاً لما قبلها وهو انما بل کان معمولاً لعامل  
 ما قبلها وهو الابتداء حاصل من قوله معمولاً ام على حد المصنات قد یرى لعامله **قوله** لمن یحدثك اذن  
 اظنك كد بالان زمان الاحداث والظن متحد فحذف شرط الاستقبال **قوله** كما اشرنا اليه بقوله التي  
 ینصب بها المضارع یعنی ان اذا فی قوله اذ المرید ان ظرف زمان بل لا من المتعلق ومتعلقه هو الانتضا  
 المفهوم المحظ من معنی اذن **قوله** على طریق تمثيلات وهی جعلان مبتدأ ولفظ المثل خبره وهکذا  
 فی اذن وان **قوله** جائزان جواب سوال وهو ان قوله الوجهان جزاء لقوله اذا وقعت وهو ليس  
 بجمله فكيف یصح جزائیة لکلمة اذا اجاب بقوله جائزان **قوله** التي یتنصب جواب سوال وهو ان  
 حرف فكيف یصح ابتداءً لکلمة اذا اجاب بماتر **قوله** التي جواب سوال مثلاً مر الان قال مستقبل  
 بالنظر الى ما قبلها یعنی یكون وقوع ما بعد ما عقیباً عن وقوع ما قبلها وانما شرط الاستقبال لیتحقق  
 معنی ان لا نهاعلم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا یجیان الا فی المستقبل **قوله** ای حالاً کون  
 حتی فیله شارة الى قوله یعنی کی ظرف مستقر باعتبار المتعلق حاله عن الضمیر کان وانما شرط ان یكون  
 بمعنی کی او الى لیتأكد الاستقبال لان المسبب انتهاء الغایة لا یكون ان لا بعد السبب الابتداء **قوله**  
 لانتهاء الغایة قبل علیه حتی لانتهاء الغایة ایضاً فجزء لا حاجة الى جعل حتی بمعنی الى تام **قوله** الى زمان  
 التکلم ایضاً لان الدخول فی الجنة لا یقع الا فی دار الآخرة والتکلم بهذا الكلام انما هو فی دار الدنيا  
**قوله** فكانت کنت یعنی کانت کنت فرضت فی الامر لیسر دخولک فی البلد فی زمان احد ثم  
 نقلت فی هذا الیوم ذلك الفرض التقدير بان التخییر **قوله** عند هذه الإرادة فی إشارة  
 الى ان قوله کانت حرف ابتداء جزاء لقوله فان اردت **قوله** وان فات الاتصال اللفظي فالإتصال  
 اللفظي فی حتی اذا صار عاطفة هو احتیاجها الى المعطو علیہ اذا صارت حرف الجار هو  
 احتیاجها الى المتعلق **قوله** حتی لا یرجونه فانقل ان عدل الرجاء لیس فی الحقيقة الاستقبالیة  
 لنظر الى ما قبلها وهو المرض فینبغی ان یكون منصوباً بان المقدمة لا مرفوعة **قوله** انما نعلم لکن لیس المراد  
 بحالته الفعل هنا حالته باعتبار الحقيقة والواقعة بل باعتبار قصد المتکلم واعتباره كما اشار الیه المصنف  
 بقوله ان اردت وایضاً فهم من قول الشارح فانه قصد به نفی الرجاء فانقل فعله هذا لا حاجة الى  
 قوله تحقیقاً وحکایة قلنا ذکرهما للعموم والشمول یعنی قصد حالته الفعل قد یكون بطریق التحقیق  
 وقد یكون بطریق الحکایة **قوله** قولک جواب سوال وهو ان قوله فی حرف جاز لا یكون مدخولها  
 الاسما وهما مرکب جاب بماتر **قوله** وجواب سوال وهو ان قوله فی الناقصة ظرف لقوله امتنع  
 وهذا الظرفیة غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زماناً ومکاناً ولفظ الناقصة لیس بواحد منهما





الاول ان الشرط في انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سبباً لما بعد ها وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدماً عليها ويفهم من هذا ان الشرط في انتصاب المضارع بعد ها ان يكون المعطوف عليه سبباً صريحاً لا غير اجاب بقوله اي الحرف العاطفة الى قوله اذا كانت منها حاصله ان المراد ههنا العاطفة اعم مما ذكر وغيره ولكن المراد بالعاطفة المذكورة ههنا ما لم يكن الشرط والمذكورة موجودة فيها فيجب لا بد لا انتصاب المضارع بعد ها بتقدير ان يكون المعطوف عليه سبباً صريحاً كالشتم في قوله العجني ضربك زيد وتشم فالشتم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب **قوله** وظاهر هذا انه اعترض **قوله** على التقدير الاول ببيان لقوله اقرب بحسب المعنى وحاصله الاعتراض ان قوله والعاطفة لا يخلو اما ان يكون محجوراً معطوفاً على حتى قوله وبان المقدمة بعد حتى او مرفوعاً معطوفاً على اول المعددات الناصبة بتقدير ان وهو قوله حتى اذا كان مستقبلاً او على آخرها وهو قوله او بشرط معناه الى ان او الان فالاول باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضاً لا بد ان يذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر العاطفة يعنى الفاء والواو واللام كي ولام الجحوظ حتى واو وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر وغيره او مختص به فعلى الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال هو ليس من باب الفصحاء وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم به ليس في الواقع مخصوص به لان انتصاب المضارع بتقدير ان يحى بعد ثم ايضاً لان يقال ان مختارنا ههنا الجرح لكن العاطفة بتقدير ان على قسمين بعضها ما يكون ممتازاً عن البعض في الشرط كالعاطفة المذكورة وبعضها يكون مشتركاً في الشرط مثل هذه العاطفة لانهما مشتركة في كون المعطوف عليه اسماً صريحاً في الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال للضبط ومرة في التفصيل لبيان الشرائط واما الثاني فيكفي ذكرها مرة واحدة **قوله** واما الواو والفاء واو والمراد بهذا الواو والفاء واو وما يكون بعضها ممتازاً عن بعضها الا كالمذكورات المراد بالعاطفة المذكورة في المتن ما يكون شرطها ذكر المعطوف عليه سبباً صريحاً لا **قوله** بين الشرح والتمتين في صوة اه جواب سوال هو ان ظرفية قوله في اللام لقوله يجب مع لا اه باطل للزوم ظرفية الشئ لنفسه جاب بما تدرى حاصله ان العبادة على حد المضافين الصوة والدخول **قوله** لا يعلم الا ترى لام كي والثاني لا **قوله** واعلم جواب سوال وهو ان حصر تقدير ان المذكورات باطل لانها تقدير في غيرها ايضاً كما في تسمي في قوله تسمع بالمعيط اه اجاب بقوله واعلم حاصله ان المحصر في المذكورات انما هو ان العاملة وهناك غير عاملة **قوله** تسمع بالمعيط خير من ان تراه **قوله** المعيط اسم الشاعر واخوه وتعرف قداه اذا التقى فاه + اللبيد المعيط كلاهما شاعران سبب ورودهما ان الناس صفوا اللبيد بحسن اشعاره فلما ظفر عليه ما داه وجهه كره يا يعنى راي وجهه غير حسن فقال اللبيد لنفسه تسمع بالمعيط خير من ان تراه فقالا للمعيط تعرف قداه اذا التقى فاه اصله بالواو لانه فاعل التقى وانا عد من الواو الى الالف لرعاية السجع بقوله تراه **قوله** او مع علم مع الشد ذجواب هو انه ينقص على



احضر فی نحو الایاها اللائی احضر الوغی وان اشهد اللذات هل انت مغلد فان ان المقدمة قد علمت  
 فیہ مع انه لیس من قبیل المذکورات حاصل الجواب انها شاذ لیس بقیاس فلذلک لم یذکرها وسبب  
 ورود هذا الشعر ان اقربا الشاعر قد طعن علیہ انک جنت من الحرب ثم یوم وقع المحاربة فیہ بین  
 اقربائہ و بین الناس فقال لا قربائہ فی حین المحاربة الا یاها اہ الوغی عبادة عن المحاربة و  
 اللذات عنها ایضاً سمي المحاربة بالذات لمدح نفسه یعنی ان المحاربة فی حق لذت وقوله مغلد  
 ای انت مقلب عن الحرب **قوله** معنی جواب سوال وهو ان صیغة النهی عبارة عن قوله لا تنظر  
 مثلاً وباستعمال لا فی النهی یلزم اجتماع الایمین وهو مستکره اجاب بقوله معناه حاصل ان المراد  
 بالنهی لیس صیغة بل معناه وهو الترك **قوله** فعلاً واحد الدفع ما قبل انہ ما وجہ تفتق هذا  
 الجواز م على کلم المجازات فدفع بما تری **قوله** ای کلمات الشرط والجزاء جواب سوال وهو ان  
 کلم المجازات عبارة عن جعل کون الشئ جزءاً لثیء اخر وهذا کلمات كما یجعل جزءاً کذلک  
 یجعل شرطاً ولم یتعرض له لم یقل کلمات الشرط والجزاء اجاب بما تری حاصل ان کلم المجازات عبارة  
 عنها **قوله** فاذا و حیث اهل الدفع ما قبل انہ ما وجہ زیادة کلمة ما فیہا **قوله** وهما تجزمان اهل الدفع  
 ما قبل انہ لم یتعرض لاین ما ومتی ما زیادة ما فیہما کافی الاولین **قوله** وجواز حذف الفعل قبل  
 علیہ هذا مخالف لما ذکره فیما اضرع املة فی شرح قوله وبعد حرف النفي بقوله ولا یقدح معموها  
 لضعفها قلنا ان ذلك محمول بطریق الوجوب یعنی ان تقدیر معموها بطریق الوجوب ممتنع وهذا  
 محمول علی الجواز فجاء لا تناقض ولا تخالف **قوله** شادفت اہ ای قریتها والقریة ههنا قریة الی  
 المدينة **قوله** فاصلة قوية حاصل ان لما اربعة احرف فجاء صاد فاصلاً قویاً بین حرف الشرط و  
 معموها بخلاف **قوله** واجب ان دفع ما قبل ان الجزء لا یكون الا جملة وقوله فالجزء مفرد **قوله**  
 ففیہ جواب سوال وهو ان قوله فالوجهان مفرد لا جملة فكیف یصیر جزءاً لقوله انکان اجاب بقوله  
 ففیہ حاصل ان لفظ الوجهان فاعل للظرف المحذوف **قوله** اتم مثلاً الجزء مجتبی الیاء **قوله** اتم  
 مثلاً الجزء **قوله** المحقق واشار الی بیان المحقق بقوله لا یتقییم ان یكون الشرط تأثیر فیہ لازماً  
 لتقريب الماخذ الی الحال **قوله** لان ادات الشرط اہ دلیل الاتیان **قوله** واثرت اہ دلیل الترك  
 یعنی ان المضاد قبل دخول حروف الشرط مشترك بین الحال والاستقبال وبعد دخولها مختص با  
 لا استقبال فكان تأثیرها من جهة موجودة فیہ **قوله** التي تجزم جواب سوال مثلاً امر فی لیں وان  
**قوله** مقدمة فیہ اشارة الی ان قوله بعد الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لان **قوله**  
 اذا کان المضاد ای المضاد المذکور لا المضاد المستفاد من الامر مثلاً **قوله** فیمین قرء  
 مرفوعاً وعند البعض مجزوف صایراً یعنی ان تہب یرثنی **قوله** رائد هم ای رئیسهم **قوله**  
 ادسوا ای استقاموا فی الحرب **قوله** نذاولها ای نجاد بهم **قوله** فکل حنف ای متو **قوله**  
 یجری ای یجئ **قوله** بمقدار ای باجله **قوله** وكان المراد جواب سوال وهو ان المثال مبتدأ

مضاف وقولہ الامر مضی الی قولہ صیغۃ یطلب خبرہ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غیر جائز لانه ليس  
 بمثال بل الامر هو عين امر اجاب بماترے قولہ وفي بعض الشرح جواب سوال وهو انه لما كان المراد  
 بالمثال الصیغۃ ینبغی ان یدکر لفظ الامر لان الاصل لا یجاز والاختصاص لا جاب بماترے قولہ من  
 الافعال نحو اضرب قولہ فی معنی المصدک یعنی فرمودن کارے قولہ وفي الصوة جواب سوال وهو  
 ان الامر مبتنی عند البصریین والمجزوم معرباً بالجازا فکیف یتصو وجعل حکم المجزوم اجاب بما  
 ترے حاصلہ ان جعل حکم حکم المجزوم ليس باعتبار الحقيقة كما توهمت بل باعتبار الصوة یعنی من  
 حيث السكون فی الصیغہ وسقوط نون الاعراب اہ قولہ ای مثل جواب سوال وهو انه يفهم من كلام  
 المصنف قیام الحكم الواحد بالمحلين المختلفين هو باطلا جاب بقولہ ای مثل حکم المضاد قولہ ما  
 فی الام یعنی الامر مشابه بالمجزوم باللام نحو لیضرب لان كل واحد منهما للطلب فاعطى حكمه فی  
 الاسكان والسقوط قولہ والمراد بالرباعی جواب سوال وهو انه ینقص علی نحو اخر نجم فان الهمز  
 فی مکسوة مع انه من قبیل الرباعی المزید فی اجاب بماترے قولہ لیتوصل فی اشارة الى وجه  
 التسمية قولہ فانه اذا قيل فی اقتلاقتی بفتح التاء هذه العبارة ليست بمطابقة للمدعى لان المدعى  
 انما فتح الهزة وكسرهما لا التاء لكن وقع هنالك السهو من قلم الناسخ و ليست فی نسخة الشارح التي  
 عند صاحب الغفر قولہ بالماضی الرباعی یعنی من باب الافعال قولہ مقطوعة لذالك بعينه  
 اه فللقطع معنيين احدهما القطع من صیغۃ المتكلم فحينئذ صار اللام فی قولہ لذالك للتعليل  
 وذال اشارة الى قولہ جماع الهزتين والثاني القطع من الاسقاط فی الله وفجر صار اشارة الى  
 قولہ هنا اصل قولہ ای فعلا المفعول جواب سوال وهو ان المراد من كلمة ما لا يخلو اما ان يراد به المفعول  
 او الفاعل فعلا الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضمیه فی قولہ فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول  
 وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعل الى كلمة والزوا اضافة الشئ الى نفسه جاب عن الاول بقولہ فعلا المفعول  
 الفاعل اليه وعن الثاني بقولہ ولا یبعد ان يراد اہ قولہ لم یذكر فاعله جواب سوالين الاول انه يفهم  
 من قولہ لم یسم ان لا يكون له فاعلا صلا ويفهم من قولہ ما حدث فاعله ان له فاعلا لكن حدث فكان بينهما  
 تناقض والثاني ان باب يسمى يتعد الى المفعولين فالمفعول الاول ههنا هو لفظ الفاعل والثاني غير  
 موجود اجاب عنها بقولہ لم یدکر یعنی ان قولہ لم یسم بمعنی لم یدکر وهو يتعد الى مفعول واحد فح  
 لا یرد ان قولہ و اقيم المفعول مقامه جواب سوال وهو ان حدث الفاعل یدب ان اقامت المفعول غیر جائز  
 اجاب بماترے قولہ لان معناه غریب وهو اسناده الى المفعول والاصل انما هو الاسناد الى الفاعل  
 قولہ كخرجه الضمير بيا وزن غریب قولہ لا یر حاصل لا اعتراض ان نحو طوی ورو من اللطيف  
 من قبیل معتل العين مع انه لا يجوز فيها طوی وری مثل قولہ قیل اعتراض علی الجواب المذكور  
 انه ینقص علی نحو عو وصيد فالحمام معتل العين فقط مع انه لا يجوز فيها عو وصيد فالاصح في اخراجه  
 طوی ورو ان يقال ان المراد من معتل العين ما يكون عينه منقلبة الفاء مثل قال وباع فح لا یرد الاعتراض

بما لا يخلو اما ان يراد به المفعول او الفاعل فعلا الاول لا يصح اضافة الفاعل الى ضمیه فی قولہ فاعله لان الفاعل انما هو للفعل لا للمفعول وعلى الثاني لا يصح اضافة الفعل الى كلمة والزوا اضافة الشئ الى نفسه جاب عن الاول بقولہ فعلا المفعول



علی نحو طوی رؤ و عوی و صید جمیعاً قلنا لا حاجة الى هذين القيدین لا الى المذكور ولا الى هلا لا  
 المقدر ذکر لفظ المعتل وهو صیغۃ اسم المفعول معناه ما یجی فی عین کلمتہ اعلالہ و لیس کل واحد منهما من  
 هذا القبیل **قوله** واما خص معتل العین لم یذکر معتل الفاء واللام هذا اعتراض **قوله** لزیادة غیوض  
 واختلاف جواب عنه **قوله** وبتبعہ ذکر اہ جواب سوال وهو انہ فعلی هذا لا حاجة الى ذکر المضاد  
 المجهول من معتل العین لعدم الغوض والخفاء والاختلاف نحو یقال ویباع فیما بعد اجاب بقوله  
 بتبعہ اہ حاصل ان ذکرہ تبعاً لما فیہ من معتل العین **قوله** ان تخوای تمیل **قوله** بکسرة الفاء اہ  
 الباء للتعدیة **قوله** قلیلاً متعلق بہما ای بقولہ ان تخوای وبقوله فتمیل الیاء الساکنۃ **قوله** حالۃ  
 الوقف۔ کما اذا کان فی اخر الکلمۃ کسرة فجئ لا بد من الاشمام فیہا حالۃ الوقف وهو ان تضم  
 الشفتین فقط **قوله** باب لما ضی المجهول من معتل اہ لدفع ما قیل ان اضافة الباب الی انقید  
 واختیر لا یخلو اما ان یکون لامیۃ او ظرفیۃ او بیانیۃ **قوله** حقیقۃ کما فی یتقاد ویتخاد **قوله** او  
 حکماً کما فی یباع وغیرہ **قوله** من الفعل جواب سوال وهو ان کل واحد من المتعدی وغیرہ قسم من الفعل  
 والاصل ان یکون قسم الشئ اخص مطلق منه منکاج تحتہ کالانسان بالنسبۃ الی الحيوان وھنا  
 اخص من وجہ لا نہ قد یوجد المتعدی ولا یوجد الفعل کالضارب مثلاً او بالعکس نحو ذهبت قد  
 یوجدان نحو ضربت اجاب بقوله من الفعل حاصلہ انہما لیس من قسمی الفعل بلہما قیلان للقسم  
 فصار الفعل علی نوعین الفعل المتعدی والفعل الغیر المتعدی فجئ لا یرد فہم المراد بفہم المعنی **قوله**  
 ای امر غیر الفاعل جواب سوال وهو انہ ینقض علی ذہب قام فان فہم موقوف علی المتعلق کما  
 لفاعل مع انہ لا یرسم بالمتعدی اجاب بما ترے **قوله** فان کل فعل اہ بیان لقوله ای امر غیر الفاعل  
**قوله** والغایۃ ہی المفعول وھیۃ الفاعل المراد بہ الحال **قوله** ثانیہما غیر الاول جواب سوال  
 وهو ان ذکر علم بعد اعطے مستدک لان ایضاً المثل بالواحد اجاب بقوله ثانیہما غیر الاول  
 وفي الثانی ثانیہما عین الاول فیما صدق علیہ ان کا نام غائرین لفظاً نحو علمت عمرو افاضلا و  
 اذا زیدت الالف فی اولہ زید فیہ من حیث المفہوم فجئ مست الحاجة الى ذکر الثانی **قوله**  
 المفعول الاول لان علمت فی علمت عمرو افاضلا اذا زیدت الالف فی اولہ قلت اعلمت زیداً  
 غیر افاضلاً **قوله** للعلم العلم ثبت فی الظن ایضاً لکن المراد ہنا یقین بذکرہ فی مقابلة الظن  
**قوله** من حیث الاخبار جواب سوال وهو ان زید قائم فی نحو علمت ان زیداً قائماً بجملة خبریۃ  
 محتملة للصدق والکذب فی الحقیقۃ وباختصاصہا بالعلم والظن انتفی هذا الاحتمال اجاب بما ترے  
 ان احتمالہا لذلك انما ہو بحسب الحقیقۃ و مرادنا باختصاصہا بالعلم والظن انما ہو بحسب الاخبار  
 فجئ لا یرد **قوله** ناشیۃ فیما شادۃ الی ان قولہ عنہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق خبر لقوله ہی **قوله**  
 من الظن والعلم تفسیر لکلمتہما **قوله** علی قراءۃ لا یحسن بالیاء واما علی قراءۃ لا تحسبن با  
 لتاء للخطاب فجئ لا حد فان المفعول الاول هو کلمۃ الذی **قوله** المنقوط ای للوضو

بحسب قولہ الذی  
 بحسب قولہ الذی

**قوله** بنقطتين ای مجوفین **قوله** فی قول الشاعر سبب ذہان رجلا قال لامیران لفلان مال کثیر  
فقال صاحبہ بعد شعر لا تخننا علی غرائک انا طاملاً قد وشى بنا الأعداء **قوله** طالا ای مضی وما  
مصدیة فصار المعنی وشى الأعداء بنا **قوله** وشى بمعنی غیبت کردن **قوله** جائز عین هو المفعول  
الثانی والاول هو النون القرية علی حد فہو ذکر الفعل من افعال القلوب **قوله** مسموعه صادقاً  
والقرية علی حد فہما ہو ذکر یخجل بعد یسمع **قوله** ابطال علمها یعنی ان المراد من الالغاء هو ابطال علمها  
لا ابطال فی نفسہا **قوله** بین مفعولہا جواب سوال وهو ان جواز الالغاینبی عن جواز الاعمال  
والامر لیس كذلك لان الالغاء واجب فیما اذا توسطت بین الفعل ومرفوعہ بین معمولان غیرہا  
كما ذکر الشارح فیما بعد اجاب بماترے **قوله** فی معنی الظرف لیحصل ربطہا بما قبلہا **قوله** مصحوبہا  
ای مدخولہا **قوله** وتعلیقہا اہ تفسیر لتعلق یعنی ان المراد من التعلیق هو وجوب ابطال  
عملہا لفظادون معنی **قوله** متصلین جواب سوال وهو انه لم یخف جواز اجتماعہما بفعل من  
الافعال القلوب بل یجوز فی غیرہا ایضاً كما فی قولہ ایاک ظلمت اجاب بقولہ متصلین **قوله** واما  
اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی فقد تنی وعد متنی فانہما لیسامنہما مع ان اجتماعہما جائزاً  
بماترے **قوله** وكذلك اجری جواب سوال وهو انه ینقض علی خودانی فانہ من رؤیة البصر یتیمع  
انہما قد اجتمعافیر الاول مستتر الثانی الیاء وایض ینقض علی رای الحکمیة مثلاً اذانی فی قولہ تعالیٰ انی  
ادانی اعصر خیر اجاب عنہا بماترے الحکمۃ عبارة عن رؤیة ما فی المنام **قوله** للرماح جمع رمح **قوله**  
ورویہ بالفادسیة ستر **قوله** من عین یمین الخ کلمۃ عن الجانب تقد من جانب یمین **قوله** انما قیدنا بذلك  
ای بقولہ قریب من معانیہا الاول **قوله** لان لكل واحد معنا اخر کلمۃ لیس بقریب من معنیہا الاول  
قوله یمال وهو اسم لشیء اسو یمال علی عنق امراة وعلی جنبہا واویدھا **قوله** ذاحب اذا حساب  
**قوله** والوہم نوع من العلم جواب سوال وهو ان ظننت اذا صادت بمعنی اکتھت فی کیف تصیر التهمة قریباً  
من معنی علمت وهو العلم فالجواب بماترے **قوله** وهو العلم جواب سوال وهو مثلاً امر الان **قوله**  
بنفس لشیء کالعلم علی نفس زید یدن قیامہ واما العلم فهو عبارة عن العلم بنفس الشیء مع  
الحکم علیہ کما اذا قلت زید قائم **قوله** بالحاستہ یعنی انہ من الحواس الخمسة وهذا ایضاً جواب  
سوال مثلاً امر الان **قوله** ولما کان مرادہ جواب سوال وهو ان علمت کما یجی بمعنی عرفت کذلک  
یحی بمعنی مشقوق الشقة العلیاء ووجدت جدی یحی بمعنی استغنیت استغناء ووجدت موحداً  
یحی بمعنی غضبت غضباً ووجدت وجداً بمعنی حزنت حزناً فلم لم یتعرض المص لهذا المعنی اجاب  
بماترے حاصلہ ان مراد المص بالمعنی الاخر ما یمکن قریباً الی المعنی الاول وهذا المعنی لیس تقریر  
الیہ **قوله** لتقریر الفاعل علی صفتہ لان نحو کان زید قائماً لتقریر زید وثبوتہ علی القیام  
**قوله** اے العمد جواب سوال وهو ان نحو ضرب فی ضرب زید لتقریر زید  
علی الضرب فحینئذ صار التعریف صادقاً علی الافعال التامة اجاب عنہ بثلاثة

جواب  
ثلاثة



اجوبۃ الاول بقولہ الی العمق والثانی بقولہ ولو جعل والثالث بقولہ ولا یبعد **قوله** جاءت فی قولہم الخ جواب سوال وهو ان صاحبک لیست بنا قصۃ لان مرکب الفعل لا یكون الا مفردا **قوله** جاءت حاصلان عبارة المصم محمولة علی المسامحة **قوله** من الخزانة بالغین المعجمة عبارة عن الغفلة **قوله** ارہمنشف معنایا بالفارسیۃ تیز کرد شمشیر خود را **قوله** هذه الافعال ای افعال الماضیات المذكورات من نحو کان ونحو ما کان نحو من من المشتقات عنہا كالمضارع واسم الفاعل والمفعول وغيرها من المصنوع **قوله** المركب من المبتدأ والخبر جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو قائم الزیدان فانه جملة اسمیۃ مع ان دخول هذا الافعال علیہ غیر جائز لعدا صلاحیۃ الزیدان خبرا لها لان الالف فیہ علامة الرفع حاصل الجواب ان المراد من الجملة الاسمیۃ المبتدأ والخبر لا مظهرها واما نحو الزیدان فی ذلک المثال فلیس بخبر للصفة الواقعة بعد الف الاستفہام بل هو فاعل لها سد مسد لخبر كما حققناه فی المرفوعات **قوله** منتقلا الیہ بصیغة اسم المفعول هو الغنی فی نحو صار ذید غنیاً والمتقل هو ذید والمتقل فیہ هو الفقر **قوله** الجزء اشارة الی الموضوع المحذوف **قوله** کائتہ فیہ اشارة الی ان قوله لثبوتہ ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لقوله ناقصة **قوله** ثبوتاً جواب سوال وهو ان قوله ماضیا مفعول مطلق لقوله لثبوت وهذا غیر جائز لان معنی الثبوت مشتمل علی الثبوت لا علی الماضی مع ان كلاهما مصدق باعتبار ان ثبوت الاول بتاویل ان مع الفعل اجاب بقوله ثبوتاً یعنی ان قوله ماضیا صفة لمفعول مطلق محذوف **قوله** فی الزمان فیہ اشارة الی ان الماضی صفة للموضوع المحذوف وهو الزمان ثم الظرف مع المتعلق صفة لثبوت **قوله** عطفت جواب سوال وهو ان قوله ومعنی ما عطفت علی الناقصة وهذا العطف غیر جائز لعدا صحۃ المقابلة لان نحو صانا ناقصة ایضاً اجاب بما ترے حاصل انہ عطفت علی القسم هو قوله لثبوت خبرها لا علی المقسم هو قوله وكان یكون ناقصة **قال الشارح** کقول الشاعر بیتہاء قفر والمطی کاہنا قطاء الحزن قد کان فراخا بیوضہا ہ فقولہ بیتہاء اسم المفاضة الجار والمجرور متعلق بمرات قوله قفر صفة بیتہاء معناه الخالی عن الہا والكلاء وقوله والمطی اسم مرکب کالفرس غیرہ قوله قطاء اسم للحمامة وقوله الحزن عبارة عن المفاضة السخينة وقوله فراخا خبر کان معنی هذا بالفارسیۃ من یگذ شتم در بیا بانیکہ خالی بود از آب علف مرکباً مایان نیز میرفتند مثل کبوتر مایکہ در بیا بیاں کہ سخت باشد و بجا آہنا تخم برآیدہ باشد و در مکان خود باشد **قوله** صنف تثنیۃ صنف **قوله** شامة معناه بالفارسیۃ تہمت کتہہ باشد **قوله** بالذی ای بالفعل الذی **قوله** کن فیکون ای ثبت فیثبت **قوله** ویلحق جواب سوال وهو ان حصر الافعال لناقصة فی المذكورات باطل لان نحو الورد جمع واستحال ونحو لوارتن من الافعال لناقصة ایضاً اجاب بقوله ویلحق بصاۃ لان معانی کلہا هو الانتقال **قوله** فارتد اصار **قوله** یستحیل ای تعصیر **قوله** فیاک خطاب اللہ تعالیٰ **قوله** تحولن ای صار **قوله** ابوسا اشتد ومعنی هذا

البيت يسرى كذا في آن نعمتها<sup>١</sup> کہ برمن سخت می باشد **قوله** المدلول عليها جواب سوال وهو ان نحو كان  
 لاقتران مضمون الجملة بوضعها ايضاً اجاب بما ترے **قوله** بموادها جمع مادة والمادة في اصبح هو الصبح  
 وفي امسه هو المسى في اضحى هو الضحى **قوله** من المحقق اي بصاد **قوله** من انزال رد على بعض  
 النخاة **قوله** امر المراد بالامر هو اجلس نحو اجلس دامت زيدا جالساً **قوله** وجود جواب سوال  
 وهو ان المراد من الكلام هو الكلام المذكور لفظاً في نقض على نحو مادام زيد جالساً في جواب قوله  
 حتى اجلس فان الكلام فيه هو اجلس غير مذكور لفظاً بل مذكور تقديراً اجاب بقوله وجود اهـ  
 ان المراد من الكلام هو اعم من المذکور المقدّم **قوله** بخلاف الافعال اهـ نحو ما زال غيره **قوله** ليس  
 خلق الله مثله المراد هو الشريك **قوله** فان اريد اهـ اعتراض **قوله** نفى الضرورة عن جاني  
 وجوه وعد وهو تقديراً اخبارها بان اريد بالجواز لا مكان الخاص **قوله** كم كان مالك اهـ المالا اسمها  
 وكم خبرها قد عليها لاقتضاء الصلابة **قوله** من جانب العلة ارادة من الجواز لا مكان العام **قوله**  
 وحي اي حين اذ اريد للعبارة بذلك العبارة يجوز ان يكون التقدير واجباً كما في المثال المذكور وهو  
 قوله كم كان مالك اجيب عنه انه لا حاجة الى هذه القيود لان حكم العوارض معلوماً لا حاجة الى  
 بيانها وهو عكس الاعتبار لها يعني ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص لكن لم يذکر القيد لمذكور لعدم  
 الاحتياج **قوله** ويخالف فيه اشارة الى ان خلافاً مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي هو خبر  
 المبتدأ المحذوف **قوله** ثابتاً فيه اشارة الى ان لا بن ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة بخلاف  
**قوله** واقعا ظاهر جواب سوال وهو انه كان من الواجب على المصنوع ان يجعل ما في اوله ما للناقبة  
 من قبيل المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان اجاب بما ترے **قوله** وهذا بقوله  
 واقعا ظاهر **قوله** اي فعل جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرقلين لا بد فيهما  
 من ضمير الفصل اجاب بما ترے **قوله** اي للدلالة فيه اشارة الى ان اللام في قول المدعي الخبر  
 ليست صلة للوضع بل للغرض الدلالة **قوله** منصوب على المصدكية يعني انه مفعول مطلق للدنو  
**قوله** بتقدّم مضاجوب سوال وهو ان الدنو مشتق على الدنو لا على الرجاء فكيف يكون مفعولاً  
 مطلقاً اجاب بما ترے **قوله** ديو حصو جواب سوال وهو ما مر الان **قوله** اي دنواخذ جواب سوال ظاهر  
**قوله** شرع تفسير اخذ **قوله** لا شراف الخبر اي لقرب الخبر **قوله** بالتصديق معناه بالفارسية  
 تباري كرن كشرء اسباب الولاية وغيره كوضع السرج على الفرس للخروج **قوله** فطفق معني كل واحد من  
 عسے كاد وطفق هو القرب لكن الاول يستعمل في الاول وهو دنواخذ خبر دنو رجاء والثاني في الثاني و  
 هو دنواخذ خبر دنو حصو والثالث في الثالث هو دنواخذ خبر للفاعلة دنواخذ شرع **قوله** حيث لا يجيء  
 من جواب سوال وهو انه لا نسلم انه غير متصرف حيث ينبغي من التثنية والجمع والمؤنث حيث قال  
 عسے عساي عسوا عست الى اخرها اجاب بما ترے **قوله** في الاغلب انما قيد بذكر الاغلب  
 لان الامر والنهي عنهما من الانشائيات ايضاً **قوله** بتقدّم مضاجوب سوال ظاهر



**قوله** قارب متعدي يحتاج الى الفاعل والمفعول والانشاء لازمي **قوله** بان يذ كر مفعول وهو قوله  
 ان يخرج **قوله** الاسم هو المخرج **قوله** تشبها بكاد لان كل واحد منهما للقرب اسم كل واحد منهما  
 قد ذكر عقبيهما وخبرها عقيب الاسم **قوله** عيسى الهم الذي امسيت فيه يكون را **قوله**  
 فرج قريب الهم عبارة عن الغم الذي يكون في يوم الامس **قوله** قد كاد اول الشعر رسم عفا  
 من بعد ما قد انجاء قد كاد طول البلاء من يمضيا **فقوله** رسم عبارة من اثار البناء الخراب خبر  
 المبتدأ المحذوف فصار تقديره هذا وقوله عفاى خربت وقوله نجا معناه المحو التخریب **قوله** اثار البناء قد  
 خربت بعد تخریب رسم البناء وقوله كاد اسمها الضمير المستتر فيها الراجع الى الرسم وقوله من طول  
 البلاء من طول الخلق بالفارسية كهنگي وقوله ن يمضيا خبر لكاد معناه المحو التخریب ايضا وسبب  
 ورود هذا الشعر فرقة العاشق من المعشوق سنين ثم جاء الى بلد بعد التخریب فقال هذا الشعر **قوله**  
 نفي مضمونها مثل لم يضترز يد **قوله** الشعراء المراد بها ابن شبرمة الرومي هو اسم للشاعر **قوله**  
 لم يكن اول الشعر هذا اذا غير الهجر المحبين لم يكن + دسيس الهوا من حب ميت يبرح **فقوله**  
 الهجر عبارة عن الفرقة واللام فيه بدل من المضال اليه فصار تقديره اذا غير الهجر حب المحبين  
 يعني ان الفرقة بين العاشق والمعشوق سبب نقصان العشق المحبة والرئيس عبارة عن الغزل  
 ومعناه بالفارسية تارهای عشق وقوله يبرح اي يزول يعني ان فراق من المعشوق ليس بسبب  
 نقصان العشق كما في سائر المحبين **قوله** وجعل يقولاي وجعل زيد يقول **قوله** وضع تفسيرا للتعريف  
**قوله** اي فعل وضع اه جواب سوال وهو انه ينقض على قوله لله در فارشا وعلى قوله واهاله فانها  
 لا يسميان بفعل التعجب مع ان التعريف صادق عليهما لان الاول للانشاء والتعجب في حسن الخيرة  
 لزيد الثاني الهلاك له اجاب عنه بقوله اي فعل وهما ليسا من الافعال اما الاول فظاهر اما الثاني  
 فلا نص **قوله** واهاله وهو عبارة عن الهلاك **قوله** لكن ينقض اه حاصله ان نحو قاتل  
 الله ولا مثل في قوله قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة من الافعال لانشاء المدح اما اول  
 فالتعجب في حسن اشعاره واما الثاني فالتعجب في حسن كتابته خياطية مع انهما لا يسميان بافعلا  
 التعجب **قوله** من شاعر تفسيرا للضمير في قاتله الراجع الى زيد مثلاً **قوله** ولا مثل الشان  
 اليوست ومعناه بالفارسية خشك **قوله** عشرة عبارة عن الاصابة العشرة **قوله** الفاعل  
 التعجب لما وضع اه فيه اشارة الى ان الضمير له اما راجع الى المعروف باعتبار ان الاصلان كلما و  
 عليه لتعريف ورد عليه التقسيم الى التعريف للقرب **قوله** احدهما اه جواب سوال وهو انه  
 ينبغي ان يذ كر ادوات المحصر اجاب بما تر **قوله** الذي تضمنه تركيب اه جواب سوالين  
 الاول ان ما فعله ليس بصيغة فعل التعجب باعتبار انه وزن كسائر اوزان المفرد باعتبار انها  
 قسم من الكلمة والا وزن لا يسمي بصيغة فعل التعجب الثاني ان صيغة الفعل لا يكون الا مفردا  
 باعتبار انها قسم من الكلمة وصيغة ما افعله مركب من كلمة ما وا فاعل

والضمیر اجاب بقوله الذي تضمنه تركيب حاصل الجواب ان صيغة الفعل عبارة عن الصيغة التي تضمنه  
تركيب ما فعله في لا يرد **قوله** تركيب افعلي به جواب سوالين مثلاً ما مر الان **قوله** بشرط ان تكونا هـ جواب  
سوال وهو ان كلمة ما والضمير في الاول والجار والمجرور في الثاني ليست من افعال التعجب بل هي فعل وفعل  
في حاجة الى ذكرهما اجاب بقوله بشرط اهـ حاصله نعم ذكرهما باعتبار انها شرط لافعال التعجب غير **قوله**  
وقد شذاه جواب سوال وهو انه يفيض على نحو ما شهى ما مقت في قولهم ما شهى الطعما وما مقت  
الكذب فانها من افعال التعجب مع انها بينا للمفعول لان الاول للتعجب في حسن طعم الطعام والثاني  
في مفعولية الكذب فاجاب بقوله وشذاه **قوله** وجعل الممتعه اهـ يعني ان قوله استخراج  
مفعول لقوله ما شذ **قوله** الامثال جمع المثل معناه بالفارسية ماسند وانما جري مجري  
الامثال لان كل واحد قد خرج عن موضعه الاصل للمثال لان الموضع الاصل للمثال مثلاً  
**قوله** كما لا يتغير الامثال فان ذكرها ليست الا للدلالة على القصة الغريبة وتغيير ما لا تداء عليها  
**قوله** من باب شراهرذ اناب وهو اهرار الكلب حين صعود الشيطان الى السماء ثم نقل عنه  
واستعمل فيما غلب الرجل الضعيف على القوى والمعنى الاصل لقوله ما احسن يد احسن به هو  
ما ذكره المصنف بقوله وما ابتدء عند سيبويه الى قوله ففيه ضمير فاعل ثم نقل عنه وصاد لا نشاء  
التعجب وجواب سوال وهو ان المبتدأ لا يكون الا معرفة فكيف يكون ما نكرة بمعنى شئ مبتدأ **اجاب**  
بقوله من باب شراهرذ اناب حاصله ان من قبيل النكرة المخصصة قد كرفيه ما ذكر في قوله شرا  
اهرذ اناب **قوله** اي مبتدأ هـ جواب سوال وهو ان قوله ما مبتدأ وقوله ابتداء خبره الخبر  
يكون محمولاً على المبتدأ وحمل هذا الخبر على المبتدأ غير جائز لانها ليست بابتداء **اجاب** عن الجوابين  
كما ترى **قوله** اي جعله احسن فيله شادة الى ان الهزة في ما احسن للتعدية لا للصيرورة  
**قوله** وما اذ ذلك ما يؤيد الدين اي شئ يوم الدين **قوله** بمعنى صاد فيله شادة الى ان الهزة  
للسيرورة **قوله** اي مجروره هـ جواب سوال وهو ان الفاعل لا يكون الا مفعول الجار والمجرور مركب اجاب  
بقوله اي مجروره وكذا قوله وبه مفعول جوابا وسوالا **قوله** بمعنى صفة به جواب سوال وهو انت لا  
تقد بجعل زيد حسنا لانه خاصته من خصائص الله سبحانه وتعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا  
اجاب بما ترى **قوله** يعني افعالا مشهورة جواب سوال وهو انه يفيض على نحو ما شهى وذهمت  
فانها لا نشاء الملح والذم ولا يسميان بافعال الملح والذم اجاب بما ترى **قوله** وهما في  
الاصل هـ جواب سوال وهو ان الافعال ليست الا ماضيا ومضارعاً وامراً وهي على اوزان مشهورة  
وهما على وزن لا يعي فعل من الافعال عليه مع انها من الافعال اجاب بما ترى **قوله** هلم اه  
اسم فعل بمعنى آيت وبالفارسية همچنين **قوله** جرّاه من جر مجر معناه بالفارسية كشيد المراد  
ههنا زيادة الاسم على الاسم الاخر بان تقول نعم عين وجه فرس غلام الرجل وهكذا ان ددة  
**قوله** اي نعم شيئاً هي فاعل هو الضمير في نعم وشيئاً تميزه وضمير محصور **قوله** لا يحتر



اہ جواب سوال وہوان الجملۃ اذ وقعت خبر الابد فیہ من ضمیر المبتدأ وہنا لم یوجد فاجاب بما تدر  
**قوله** یعنی شرط صحتہ لا شرط ذاتہ **قوله** حقیقتہ اوتتاویلا اہ جواب سوال وہوانہ یتقض  
 علی اسد نخو نعم الرجل اسد فانه مخصوص للفاعل مع انہ لیس من جنس الرجل **جواب** بقوله  
 اوتتاویلا والاسد ہنا مؤول بالرجل الشجاع **قوله** مع افراد الفاعل فانقیل مطابقتہ لمخصوص  
 بالفاعل کما لا یوجد فی الافراد والجمعیۃ کذلک لا یوجد فی الجنسیۃ ایضاً لان الذ من ذوی  
 العقول والمثل من غیرہ فلم یتعرض الشارح الی هذا قلنا کجواز التوہم بان یراد بکلمۃ الذین  
 المثل یعینہ مبالغتہ وان کان تاویلا **قوله** بتقد مثل الذین اہ فی صدار المثل الثانی مخصوصاً للمثل  
 الاول فانقیل فعلہ هذا یلزم الاتحاد بین الفاعل والمخصوص قلنا المغائرۃ بینہما بحسب مغائرۃ  
 المضاف الیہ لان الاول مضاف الی القوم والثانی الی الذین **قوله** وحد المخصوص الخ والقدر  
 علی حد فہ قوله تعالیٰ مثلاً الذین حیثو التورۃ الایۃ فہ لا یرد **قوله** قوله تعالیٰ جواب سوال و  
 ہوان اضافة المثل الی قوله نعم العبد غیر جائز لانه مرکب المضاف الیہ لا یكون الامفر الجاب بما تدر  
**قوله** نحن الخ بقربیتہ قوله تعالیٰ الأرض فرشہا **قوله** فی افادۃ الذہا جواب سوال وہوان  
 ساء جوف مہو الام وبئس مہو العین فکیف یتصور اتحادہما مع الآخر فاجاب بما تدر **قوله**  
 حسب الخ جواب سوال وہون جذا لیس بفعل من افعال المدح بل مرکب من الفاعل والمفعول جاب بما تدر  
**قوله** اوجب الخ وهذا علی تقدیر نقل حرکتہ یاء الاول الی الحاء بعد سلب حرکتہا **قوله** فخر لا مثال  
 فی نقلہا عن المواضع الاصلیۃ لان حبذا فی حبذا زید فی الاصل فعل خاص معلوم نقلت عنہ صلاۃ انشاء  
 المدح **قوله** علی الوجهین المذكورین فانقیل فعلہ تقدیر الوجه الاول بان جعل حبذا خبراً وزید  
 مبتدأ لا بد فیہا من العائد وهو لم یوجد فی مثل قوله حبذا زید قلنا بان اسم الاشارة قائم مقام  
 العائد لانه بمنزلۃ لام التعریف لان کلہما للتعریف **قوله** ما فی حبذا العبادة محمولۃ علی المسامحتۃ یعنی  
 حب فی حبذا **قوله** ای کلمۃ الخ جواب عن اسولۃ ثلاثۃ الاول ان کلمۃ مالم یعمو فی لا یصیر تعریف  
 الحرف مانعاً عن دخولہ لغير حیث دخل فیہ قد ضرب فان هذا التركیب یدل علی غیرہا باعتبار  
 دلالة الفعل علی النسبۃ مع انہ لا یكون حرفاً لان الحرف قسم من الکلمۃ وقد ضرب لیس بکلمۃ بل  
 ہو مرکب الثانی ان کلمۃ مالم یعمو فی ینقض التعریف علی من المنقوشۃ مثلاً علی الجدار فان  
 التعریف صادق علیہا مع انہا لا یسمی بالحرف الثالث ان المبتدأ والخبر اذا کا مرفقین لا بد من  
 ضمیر الفصل بینہما وہنا لم یوجد جاب عنہا بقولہ ای کلمۃ حاصلہ ان کلمۃ ماہنا مؤول بکلمۃ  
 فاذا فسر بکلمۃ ان ذہ الاول والثانی لان قد ضرب لیس بکلمۃ لان الکلمۃ مفردۃ وہی مرکبۃ ومن المنقوشۃ  
 ایضاً لیس بکلمۃ لعدا تصوی التلفظ علیہا لان بعض العلماء قد ضعفوا هذا السؤال قالوا ان من المنقوشۃ  
 تدل علی معنی مستقلاً بالمفہومیۃ فی لا یصیر داخلہ فی الحد ولا فی الحد واما تفسیر الشارح  
 کلمۃ ما بالکلمۃ فلیس لدفع الاعتراض بل للتحمل علی اخوۃ ہو الاسم والفعل یعنی ان الشارح لما فسر

بما تدر

فان

بمقوله

ع  
لا علیہ

کلمہ ما فی اول الاسم الفعل بالكلمة کاترے فسرہا فی اول بحث الحرف بہا ایض حملہا علیہما والمسا  
بالنکرة اندفع الثالث والقریبۃ علی ان المراد بالکلمۃ الیکلمۃ النکرة وقوع لفظ ما فی موضع الخبر  
**قوله** دلت اہ هذا تفسیر مطابقة الضمیر بالمرجع **قوله** حاصلہ اہ فیہ اشادة الی ان  
فی غیرہ ظروف مستقر باعتبار المتعلق صفة المعنی **قوله** متعلق بالنسبة الیہ جواب سوال و  
ہو ان بین کلامی المسم تناقض لانہ یفہم من قولہ لعل علی معنی ان هذا المعنی انما ہو معنی لکلمۃ  
ماکان القاعدة انہ اذا نسب المعنی الی الکلمۃ بواسطۃ فی تفسیر مدلولیۃ المعنی کذلک الکلمۃ ومن  
قولہ فی غیرہ یفہم ان هذا المعنی انما معناه للغير لان الاصل ان المعنی اذا نسب الی الغير بواسطۃ فی  
یراد بہ ان هذا المعنی معنی لک الغير اجاب عنہ بقولہ متعلق حاصلہ ان المراد فی غیرہ ان ذلک المعنی  
لاستقلالہ بتعلق ذلک الغير **قوله** ای لا یكون مستقلا اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی  
الاسماء المتضائفة کالابوة والبنوة فان معنی الابوة لا یتعقل الا بعد تصویر معنی الابن مع انہ لا  
یسیم بالحرف اجاب عنہ بقولہ ای لا یكون مستقلا اہ **قوله** بالمفہومیۃ یعنی یكون کلمۃ الحرف فی  
الکلمۃ علیہ محتاجا الی انضمام کلمۃ اخرى ونحو الابوة مثلا لیس من هذا القبیل **قوله** بحیث یصلح  
اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی الفعل بالنسبۃ الی معناه المطابقۃ فانہ لا یسمی بالحرف مع ان معناه غیر  
مستقل بالمفہومیۃ لان النسبۃ فیہ معنی حرفی کما ذکرنا بتحقیقہ هناك اجاب بقولہ بحیث یصلح ان  
یحکم علیہ بمعنی الفعل یصلح ان یحکم بہ **قوله** للكلام اہ جواب سوال وهو انہ ینقض علی نحو من فی  
قولہ ومن الی فانہا جزء من ذلک المجموع مع انہ لا یحتاج الی اسم فعل اجاب بقولہ للكلام وذلك لیس  
بکلام **قوله** رکن اہ الرکن عبارة عما یكون مستندا او مستندا الیہ مثلا الرکن مثلا فی نحو الجہاد لاجی  
ومثال غیر الرکن ہو من فی نحو سرت من البصر الی الکوفة **قوله** ایصالہ اہ جواب سوال وهو  
ان المعنی الحقیقی لا قضا هو الوصل فی مصدر التعریف غیر جامع لافراد کان کل فرد من الافراد  
لیس بموضع لوصول الشئ ای لوصول الفعل الی ما یلیلہ اجاب بماترے **قوله** بما رجعت الباء بمعنی  
مع وکلمۃ مامضیۃ فصار المعنی ای مع ارجعہا **قوله** من الی وحتی فی النسخہ الاربعة  
مثلا وقع فی الکلام لان الواقعة فی قولہ سرت من البصر الی الکوفة والواقعة فی کلام المسم  
مربک منہما ایض ہکذا غیرہا بخلاف الباء واللام فانہما اسمان لما وقعت فی الکلام فان الباء فی قولہ  
مرتبزیب اقترع حرف احد الواقعة فی کلام المسم مرکب من ثلاث احرف الباء والالف والهمزة فکما  
هذا اسم لما وقعت فی الکلام وھکذا اللام والتاء والواو والکاف **قوله** ذکرہذا الحرف الخ جواب  
سوال وهو انہ ما الوجه للمسم ذکرہذا الحرف علی سبیل الحکایۃ والباء واللام باسمیہما اجاب  
بماترے **قوله** ای الواو التي الخ جواب سوال وهو ان اضافۃ الواو الی ضمیر رب غیر جائز  
لانہما حرفا الحرف لا یضال الی الذی الحرف جزء منہ حاصل الجواب ان اضافۃ فتھا لاد نے  
ملا بسترہ ہو تقدیرہا بعد **قوله** وفي عدا ای الواو **قوله** والعشرة الاول وہی



من قوله من الى قوله وتائه الخ جواب سوال وهو ان المصم لم قل العشرة الا ول على الخمسة الاخيرة ثم قد م  
هي على الثلاثة الاخيرة اجاب بقوله فالعشرة الاولى الخ حاصل ان تقديمها باعتبار انها ملائمة بالمقام  
لانها الحرف المحض والمبحث ههنا في الحرف ايضا واما تقديم الخمسة التي يليها على الثلاثة الاخيرة  
باعتبار ان لها جهتان جهة الملائمة بالمقام باعتبار انها حرف جهة اصالته الاسم باعتبار انها تكون اسما واما  
الثلاثة الاخيرة فلها جهة واحدة وهو الملائمة بالمقام وليست لها جهة اصالته الاسمية بل جهة فريعية  
العمل لانها تكون حرفا **قوله** والمراد بالغاية الخ جواب سوال وهو ان اضافة الابتداء الى الغاية غير  
جائز لان الغاية عبارة عن الانتهاء ولا معنى لابتداء النهاية اجاب عنه بجوابين الاول بقوله  
والمراد بالغاية المسافة والمسافة كما يكون له انتهاء كذلك يكون له ابتداء ووسط ثم قوله  
اطلاق الاسم الجزء على الكل لبيان العلاقة والثاني بقوله وقيل كثيرا ما اه **قوله** وعلامة  
من الابتكارية جواب سوال وهو ان مشتركين المذكورة في المتن بين غيرها من  
المعاني والمشارك اذا اريد به احد المعنيين لا بد من القرينة فما القرينة ههنا اجاب بما تر  
**قوله** اي لاظهار المقصود الخ في اشارة الى ان المراد من التعيين التبيين الخاص لا مطلق  
التبيين فلا يرد ان معنى من مستقل ههنا ومعنى الحرف غير مستقل **قوله** وما يفيد  
فائدتها وهي قوله اعوذ بالله فان هذا مفيد لفائدة كلمة الى لان معناها التبعي اليه  
**قوله** وعلامة الخ جواب سوال مثل ما مر لان **قوله** اي وقد تبعي للتبعيض اشارة الى  
ان المراد بالتبعيض التبعيض الخاص اي تبعيض الشيء لا مطلقا **قوله** عطف على قوله الابتداء  
بجملتين الاولين فانهما معطوفان على المجرور باللام **قوله** آتد كان اه وقد كان بمعنى ثبت  
**قوله** وهو وارد الخ جواب الخ من طرف المصم للكوفين والاختش **قوله** او شئ الخ هذا  
مرجع للضمير في كان وقوله من مطربان عنه **قوله** المخاطب الخ بصيغة اسم الفاعل او  
المفعول وقوله منته بصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضا **قوله** اي مثلا الخ في اشارة الى جواب ال  
وهو ان الكاف في كذلك حرف فكيف يصير خبرا لقوله حتى اجاب بما تر **قوله** في كونها  
الخ جواب سوال وهو ان حتى لما كان مثالا في لا حاجة الى قوله ومعنى مع كثيرا بعد قوله  
حتى كذلك اجاب بقوله في كونها لانتهاء الغاية لا مطلقا **قوله** لا تبس الضمير المجرور اي  
مجرور حتى **قوله** بالمنصو اي بعد حتى العاطفة اذا كان المعطوف عليه منصوبا ولم يقل  
المرفوع لان الالتبا انما يجر ههنا بين المجرور والمنصو لا اتحادها من حيث الصوة كما في بحث  
المضمرات واما المرفوع فغاير عنهما من حيث الصوة **قوله** في بعض اشعار العرب وهو قوله فلا  
والله لا يبقى أناس + فتى حتى لك يا ابن أبي زياد + واللام في قوله فلا زائدة وقوله فتى معناه  
الشاب **قوله** على سبيل النكاة جواب الى المبرد لان الناد كالمعدوم وليس بشئ فلا اعتداد  
لبعض الاشعار **قوله** لا لصاق وهو عبارة عن الاتصال والمصاحبة عبارة عن المعية لانه





الاعتراض او تفسیر غیر المشہور بالمشہور **قوله** وتعدیة تفسیر بالمجاوزة **قوله** ای من جانب  
 یبنیٰ انما جعل عن بمعنى الجانب لان من حرف کهن ودخول الحرف علی الحرف متمم  
 قد یكون اسم الکاف التشبیہ محتاجة الى المتعلق بخلاف الاسمية **قوله** نحو لیس کثلہ شیء الخ  
 لان المقصود نفی ما یشبه کثله لا نفی ان یشبه شیء مثل مثله بدلیل سیاق الکلام و  
 هو **قوله** تعالیٰ فاطر السموات والارض واما قال علی بغض الوجوه لان فی الآیة ۶۶  
 وجهین اخرین لیس الکاف فیها زائداً احدهما انه یشبه شیء بنفی الشیء باللازمة لان نفی اللزامة  
 يستلزم نفی المنزلة كما یقال لیس لآخر زید اخ والاخر لازم لان لا بد لآخر زید من اخ وهو زید  
 فنفت هذا اللازم والمرام نفی منزلة ما یلزم لزیاد اخر اذ لو کان له اخر کان له ذلك الاخر وهو زید  
 فكذا نفیت ان یشبه الله مثل والمراد نفی مثله تعالیٰ اذ لو کان له مثل لکان هو مثل مثله اذ تقدیر  
 انه موجود والثانی ما ذکره صاحب الکشاف وهو انهم قد قالوا مثلاً لا یجوز نفی البخل عن المثل  
 والغرض نفی عن انہ فسلوک طریق الکناية لقصد المبالغة لانهم اذ انقواعا یماثلہ لکونه علی الخصر  
 او صاف لصاده مساده فقد نفوا عنه علیحد **قوله** استغناء عنه یعنی الغرض من دخول الکاف  
 علی المضمر هو تشبیہ الشیء بالمضمر وهذا الغرض یحصل بدخول المثل ونحوه علیہ فلا حاجة الى  
 دخول الکاف علیہ **قوله** لا تكون فیما الخ التاء للخطاب لا تكون انت موجودة فی هذا السطر  
 الماضي **قوله** للظرفية المحضه جواب سوال وهو ان الاولین ایضاً لظرفية زمان الماضي  
 للفعل فلا یصح مقابلة هذا بالاولین اجاب بما تری **قوله** اعتباریة حاضر الخ جواب سوال  
 وهو ان بعض أجزاء الشیء ماضیة وبعضها حالیة فعلی هذا لا یطابق المثال مع المثل اجاب بما تری  
**قوله** مبدأ الزمان الخ لان مبدأ الزمان لا یجی الا اذا کان الزمان ماضیة **قوله** بحسب  
 الظاهر لان الظاهر ان تعدد المثالا نما یجی باعتبار تعدد المثل **قوله** دخول شهرنا ودخول  
 الشهر ان او دخول الا شهر **قوله** الی الثلاثی مثلاً وان لیت **قوله** والرابعی مثل کان ولعل  
**قوله** والخامسی مثل لکن **قوله** مثلاً کت کان وان والبواقی للبواقی **قوله** وكان المناسبات  
 الخ اعتراض علی المص **قوله** لکنهم جواب عنه **قوله** اخرها یعنی ان الاصل تقدیمها علی قول  
 لکن لان الاول ثلاثی والثانی رباعی **قوله** لا یشاء اه لانہ فرع الاخبار لا یشاء فائدة تامة ۶۶  
 للخطاب **قوله** ای بعکس باقیها الخ جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله بعکسها راجع  
 الی الحروف التي هو مشابہة بالفعل وان المفتوحة من ذلك الحرف ایضاً فعلی یلزم  
 عکسیت الشیء لنفسه هو باطل فاجاب بقولہ بعکس باقیها **قوله** بان تقتضی عدل الصلوات  
 الخ جواب سوال وهو ان ذکر قوله بعکسها بعد الاستثناء وهو قوله سوان المفتوحة مستند  
 لا بخلاف مفادها اجاب بما تری حاصل ان مفادها مغايرة لان مفاد الاستثناء هو عدل اقتضاء  
 الصلوة ومفاد العکس قضاء عدل الصلوة

**قوله** فی بعض شعاردھم وهو ما رثی من بیت النابتة الیتماء هذا الجمال الی حامتنا فقولہ  
 الی حامتنا ظرف مستقر باعتبار المتعلق اعنی بہ مضمومة خبر لقوله لیتما والجمال جمع جامی  
 وسبب وادین شعر آن ست کہ یک دم ذور لے ونظر و شعر بود باشا عری روزے در مجلس بادشاہ شہید بود در  
 حالت چند کبوتر بہر امیر شہزادین شاعر گفت کہ کبوتر یا چند ست آن آدم این شعر گفت یعنی ان لہ حمامہ واحد  
**قوله** سما جملۃ الخ جواب سوال وهو ان المفتوحة مع اسمها وخبرها فی حکم المفرد  
 لان قوله ان زید قائم فی نحو قوله بلغنی ان زید قائم مؤل بقیام زید فکیف یصح قوله مع جملتها  
 فاجاب بما ترے **قوله** المذكور جواب سوال وهو ان قوله ثم الشارة الی المفرد والمشار الیہ هنا  
 تثنية لاجاب بقوله المذكور حاصلہ انہما مؤکلان بالمدکور **قوله** یقتضی الجمل جواب سوال  
 وهو ان اضافة الموضع الی الجمل غیر جائز لانه لیست موضع باعتبار انہا لفظ فاجاب بما ترے  
**قوله** حال کونها فی اشارة الی ان قوله فاعلة حال عن الضمیر فی فتح **قوله** مع جملتها  
 وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فاعلة لان ان المفتوحة مع جملتها لا یتصوان تصیر فاعلة  
 لانہا حر وانما تصیران المفتوحة مع جملتها فی حکم المفرد لانہما مشابہتا بالمخففة المصدکات فی  
 اقتضاء الصلوة والصورة والكتابة ثم المخففة المصدکات مشابہتا بالمصدکات لان کل واحد منہما  
 حر **قوله** معادلک ای مقابلک **قوله** زعمت تفسیر للفعلا المحذوف **قوله** مما وقع بعد  
 الفاء جواب سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعد لا یخلو اما ان یکون باینیة اولامیة وظرفیة  
 فعل الاول اخرج عن رضی بنی اضربہ علی الثانی بالعکس علی الثالث یلزم ظرفیة الشئ  
 لنفسه اجاب بما ترے حاصلہ ان المراد بہ هو ان التي تقع بعد لفاء الجزائیة **قوله** فانا  
 اکرمة الخ فضمیرنا مبتدأ واکرمہ خبرہ ثم هذا جزء لکلمة من فجء وجب الکسر لان الجزاء  
 لا یکون الا جملة **قوله** فجزائہ فی اکرمة الخ جزء مبتدأ مضاف الی الضمیر وجزاء لکلمة  
 من وقوله فی اکرمة خبرہ فجء وجب الفتح لان کون الخبر مفردا واجب **قوله** او اکرمة  
 یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بقوله اکرمة ثم الاکرام مبتدأ وخبرہ محذوف اعنی بہ ثانی  
 فجء وجب الفتح ایضاً کما ترے **قوله** ومثلا الخ فی اشارة الی العطف **قوله** قول الشاعر جواب  
 سوال وهو ان اضافة المثل الی ما بعد غیر جائز یرکب فاجاب بما ترے **قوله** مما وقعت  
 جواب سوال مثلاً مر فی من یکرمنی **قوله** اذا المفاجات والواقع بعد ہا لا یکون الا  
 جملة **قوله** ای اذا عبوتہ الخ یعنی ان اسمها وخبرها مؤل بالعبودية ثم العبودیة مبتدأ  
 لخبر محذوف وهو ثابت **قوله** مفعولہ الثانی ومفعولہ الاول هو الضمیر المستتر فی راجع  
 المتکلم **قوله** لئیم معناه بالفارسیة بدحت **قوله** ای ہمتہ جواب سوال وهو ان مقصود  
 الشارح هو العلم وهو لا یحصل بمجرد قوله عبد القفاء والهازم فاجاب بقوله ہمتہ **قوله**  
 جمعہا جواب سوال ظہر **قوله** ذلك الشبر **قوله** تعین الکسر لان مقولہ القول ینکوا الا جملة



**قوله** اولاً قوالی قبل علیہن بما الصدکۃ صار الاقوال مؤلاً بالقول فكيف يصح اقوالی قلنا نعم  
 لكن القول بعد مؤلاً بقوالی لصحة لفظ الاول لا ينبغي الا في الاعلاد والقول مفرد فاولناه بالاقوال  
**قوله** في محل الرفع لا يكون المعطوف مرفوعاً **قوله** سواء كانت في إشارة الى ان قوله لفظاً واحداً  
 تعميم للمكسوك **قوله** بعد العلم لان الواقع بعد العلم لا يكون إلا جملة لانه تقتضيه المفعولين  
 قيل عليهما ينقض على نحو قوله نعم ان الله يرى من المشركين ورسوله فان الرسول هناك معطوف  
 على اسم ان المفتوحة قلنا انها واقعة بعد ما في معنى الجملة **قوله** اي ذكر خيرها جواب سوال وهو  
 ان قائماً في نحو ان زيد قائم وعمر وليس بماض لان الماضى ما دل على زمان قبل زمانك وهو ليس  
 من هذا القبيل حاصل الجواب ان المراد من مضى الخبر ذكره قبل المعطوف **قوله** خبر عن كل واحد  
 من المعطوف والمعطوف عليه لان لفظ ذاهبان تثنية بخلاف قائم في نحو ان زيداً وعمر قائم فانه خبر  
 للمعطوف وخبر المعطوف عليه مقدر **قوله** اي مثلاً الخ جواب سوال وهو ان خبرية كذا لك غير جائز  
 باعتبار انه حرف اجاب بقوله اي مثلاً **قوله** ان في الدار لزيد ولا يجوز ان نفى الدار زيد لتوالي  
 حرفي التاكيد **قوله** ولكنني من جهة العبيد ان الياء اسمها وقوله لعبيد خبرها ومعناه يا  
 لفارسية مريض **قوله** ولهذا اي باعتبار ان عملها غالب **قوله** لم يذكروا اي جواز اعمالها **قوله**  
 اي من الافعال التي الخ جواب سوال وهو ان اضافة الافعال الى المبتدأ غير جائز لان المبتدأ  
 اسم ليس له افعال اجاب بما ترى حاصله ان اضافة باعتبار ادنى ملازمة **قوله** ذلك الاعمال  
 لان بعد جواز الغائلا يشترط صلاحية المحل **قوله** في التعميم الفاء بمعنى اللام كما ذكرنا في رب  
**قوله** تالله ديك ان قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد فان الرب في قوله بك صفة  
 الله وقوله عقوبة المتعمد هي القصاص **قوله** ان مشابهة المفتوحة بالفعل كثير باعتبار ان  
 الهزة مفتوحة كالفاء في مثل **قوله** كما سبق يعني في بحث المضمرة في شرح قوله مع ان المفتوحة  
 اذ اخففت **قوله** والعلم في لظاهر جواب سوال وهو ان ترجيح الاضعف على الاقوى ثابت ايضاً  
 لان العلم في الظاهر من العلم في المقدر اجاب بما ترى **قوله** او غير داخل يعني لا يكون من داخل  
 المبتدأ والخبر **قوله** فلوانك في يوم الرخا سالتني فراقك لم ارجل وانت صديق الرخاء  
 عبارة عن اليوم الفارخ **قوله** مقترنة في إشارة الى ان قوله مع الفعل ظرف مستقر  
 باعتبار المتعلق حال عن الضمير في يلزمها **قوله** كما قد راى في التقدير **قوله** الا  
 في المصدرية فان قيل هذا مخالف عما سبق في شرح قوله فان اردت الحال تحقيقاً او  
 حكاية بقوله لانها علم الاستقبال وايضاً ان المخففة ليست للاستقبال لانها ليست للتغير  
 معنى الجملة بخلاف المصدرية لانها للترجحية وهي لا ينبغي الا في الاستقبال لانها عبارة عن  
 توقع وجه الشئ في زمان المستقبل فعلى هذا صادراً لا مريئياً بالعكس قلنا ان العبارة  
 الشارحة وقع سهواً من قلم الناسخ او تقول ان المراد من المخففة الوضعية

اي لفظ كذا لك غير جائز

والمراد من قوله **فهي المصكبة** هي المخففة من المشددة والمصكبة هي الداخلة على المضارع نحو ان يضرب **قوله** لا نشاء اشارة الى ان العبارة بحذف المضاف قيل عليه هذا ينقص بما ذكرت في اول البحث بقوله اخرها لكونها لا نشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها لاخبار قلنا المراد من الانشاء هنا الاظهار **قوله** ونخر مشرق اللون كان ثدياه حقتان النحر عبارة عن الصك ومشرق اللون صفة اللون صفة النحر معناه بالفارسية سرخ رنگ **قوله** ثديا ثنية ثدى وهي عبارة عن الضرع **قوله** اى تغائر معنويا جواب سوال وهو ان قوله معنى مفعول مطلق لقوله مغائرين وهو غير جائز لان المفعول مطلق ما يشتمل عليه معنى الفعل كاشتمال على الجزاء ومعنى المتغائرين لا يكون مشتملا على المعنى اجاب بقوله تغائر معنويا حاصل من قوله معنى مفعول مطلق لقوله متغائرين مجازا باعتبار الموضع المحذوف **قوله** اشبهت العاطفة اى ببلكن العاطفة وهي مخففة وضعا **قوله** مجراها فى عند الفعل لان العاطفة غير عاملة **قوله** ما اجريتا علياى فى العمل واما ان الناصبة وان الشرطية فهما عاملة كما ترى فلان لك لم تحجر مجراها **قوله** كائنا جواب سوال وهو ان التمنى يتعدى الى المفعول الواحد لا الاثنين اجاب بقوله كائنا حاصله ان نصب المفعول الثانى بناء على الحالية **قوله** وانشد الخ اى قال السراى فى ذلك شعرا وهو وداعد عانا من يجيب الى النداء اى الى المعطى فلم يستجبه عند ذلك عجيب - فقلت ادع اخرى وادفع الصوت دعوة ٢٠ لعل اى المغوار منك قريب **قوله** فى الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب الجر **قوله** الامالة وهي متعل والميلان لازى **قوله** بكسر الهزة احتراز عن اما بفتح الهزة لانها حرف الشرط **قوله** اى المفسرة فى مثل جاءنى رجلاى زيد يعنى ان كلمتاى فى هذا المثال للعطف عند البعض عند البعض لاخر لا بد ان يكون ما بعد هايا نا لما قبلها **قوله** اعم ان يكون جواب سوال وهو ان الواو للجمع واما الثلاثة الاخيرة فليست للجمع بل للترتيب المهمل ٢١ كما ذكره فيما بعد اجاب بما ترى **قوله** ومراد النجاة جواب سوال وهو ان المراد من الجمعية اجتماع المعطوف والمعطوف عليه الفعل فى زمان واحد او مكان واحد فحينئذ ٢٢ ينقص على نحو جاءنى زيد عمرو اذا كان مجيئها مختلفا من حيث الزمان والمكان اجاب بما ترى **قوله** لا ترتيب فيها الخ جواب سوال وهو ان ذكر قوله لا ترتيب فيها بعد قول مطلقا مستدل لان المراد من المطلق ليس ان الاطلاق من الترتيب وعدا ما حصله الجواب انه محمول على التاكيد لا للتقييد اى بيان لاطلاقتها لا تقيد لها **قوله** يعنى ان جواب سوال وهو ان اذا كان بينهما ترتيب فى الفعل ينبغى ان لا يصير الواو هناك للجمع اجاب بما ترى **قوله** بحسب ما اقتضاه وضعها يعنى ان وضعها وضع الجزئية للمتبع **قوله** اى قوة الحكم المعطوف **قوله** كان غيره فصلا الخ ولولم يقيد لك لم يحصل الغيرية ولا الصلاحية **قوله** حق المشاة معنا



بالفارسية يادگان **قوله** واعلم فيه اشارة الى الفرق بين التجارة والعاطفة أو جواب سؤال و  
هو الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد **قوله** الفاعل بجميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بال  
الملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك **قوله** العموم كقولك انت البار حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم  
بجميع اجزاء الليل فما وجه للمم حيث تعرض لذلك ولم يتعرض لهذا وايضا فيه راء على الفاضل الهندك  
حيث قال في جواب هذا الاعتراض ان الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل المجزأ ايضا اجاب  
بقوله اعلم ان الانتهاء **قوله** ليقل لا يصل فزيرة على الفرع الخ هذا وجه الراء عليه على الحاجة  
الى ان الجزء اعم وهذا قوله مردود **قوله** ما يلاقى الجزء الاخير المراد بالملاقات هو اول جزء  
الصباح الملاقى والمجاور بالجزء الاخير من الليل **قوله** وجه اختصاص المراد بالوجه هو  
حملها على التجارة **قوله** وعلى الحاجة باعتبار انه لم يأت في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير **قوله**  
احد المستويين تفسير لام المتصلة **قوله** والمنقول اعتراض على المم حاصل ان ذكر قوله لم يجر  
باعتبار ان هذا التركيب حسن فصيح لم يصح **قوله** ولا يخفى اعتراض على الترجمة للسيد الشريف  
حاصل ان ذكر الضعف في قوله ومن ثم ضعف لان الحكم لضعفه لتزله الخ والجواب عن طرف المم  
ان لم يجر بمعنى لم يجب او بمعنى لم افصح فلا يرد على المم شئ وقد يجاب ان ام المتصلة مشروطة على شرطين  
احد هما يليها احد المستويين والاخر الهزة والثاني قوله بعد ثبوت احد هما لطلب اليقين و  
في هذه العبادة بيان لقوله المراد **قوله** اقتصر الخ اعتراض على المم **قوله** لكان  
اخصر احسن واختصارية ظاهر واما حسنيته فلان تكرار ثم متوهم ان لكل من  
الشرطين مدخلا في تفريع كل من الحكمين والجواب عن هذا الاعتراض ان المم رحمه لم  
لم يقتصر على ثم الاول لرعاية المبتدئ لان المبتدئ لا يفهم من قوله رايت زيدا ام عمرا ان هذا  
تفريع للحكم الثاني اعني قوله لطلب التعيين فلذلك ذكر المم ثم الثاني **قوله** وايضا من ثم اى  
من اجلا ما ذكر بعينه وفيه راء على الفاضل الهندك حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على  
المم من ان ذكر ثم الثاني ههنا مستكرك لانه لا يشير بثم الثاني الى ما يشير بثم الاول  
فقال الفاضل الهندك في جواب هذا الاعتراض ان المشار اليه بثم الثاني مغاير من المشار  
اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بثم الاول قوله يليها  
احد المستويين والاخر الهزة فيجاء لا يرد قوله فردا لشارح عليه بقوله ايضا من ثم  
الى من اجلا ما ذكر بعينه حاصل الرد ان المشار اليه بثم في الموضعين امر واحد **قوله** فلما اشار اليه بثم  
هذا تفريع على قوله وايضا من ثم امن اجلا الخ **قوله** جعلها اشارة الى قوله مردود **قوله** لا يخلو عن سماحة  
اى خدشة لان المذكور سابقا حكم واحد لا مكان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلال **قوله** عطف  
قوله كان بدون ذكر قوله من ثم في الكلام الثاني **قوله** في الاضراب جواب سؤال وهو ان بل لا احد  
الاخرين معينا وام ليس كذلك اجاب بما تراءى **قوله** الى ان القطيعة بيان المرجع **قوله** حين تقصده

جواب سوال و هو ان قوله زيد عند لاء ام عمر احتمال ام المتصلة ثابت فاداة هذا الاحتمال  
لا يصح فلا يصح التمثيل به هنا اجاب بما تری **قوله** ولا کن لا یجب الخ وجه الفرق اذ  
اوضعیف فی افادة الشک لانه یحیی بمعنی واو الجمعیة ایض بخلاف اما الخ **قوله** هذا الحرف  
الثلثة اه جواب سوال و هو ان ابتداء التثنية لما بعد غیر جائز باعتبار انها حرف حاصل  
الجواب انها وقعت اسما لما وقع فی التركيب لان اللفظ اذا ارید به مجرد اللفظ یکون  
علما لنفسه **قوله** والاخبار الذی جواب سوال و هو انه کیف لا یکون فی المعطوف علیه حکم  
مع ان المتکلم اخبر عن محیی زید وقال جاء فی زید اجاب بقوله والاخبار الذی حاصله ان  
ذکره کان مبہما وکان خطأ عمدا او سهوا و لیس المراد انه وقع لا بطریق القصد فلا یرد **قوله**  
فی حکم المسکوت عنه لئلا یلزم التناقض بین کلاهی القائل **قوله** وکانه الخ جواب سوال و هو  
ان الهمزة لیست للقرب بل للمتوسط اجاب بما تری **قوله** وجه تسميتها و هو ان کلها  
لا یجلب والاثبات **قوله** اے لا تستعمل الخ جواب سوال و هو انه یتقض علی نحو و الله  
لا فعلن کذا فانه یوجد القسم ولا یوجد ای مع انک قلت و یلزمها القسم اجاب بقوله  
ای لا تستعمل الخ **قوله** بالکسر اه ای کسر الراء وفتحها واما الجیم ففتوح لا غیر **قوله** لیست  
شعره هل للمحب شفاء من جوی جہن ان ایلقاء فقوله شعری ای علمی قوله للمحب ای  
للعاشق وقوله من جوی جہن معناه بالفارسیة از سوختن عشق ایشان **قوله** الزیادة  
المراد بها هنا ما لا یختل اصلا لمعنی بد و نهما و التي جمعتها هویت السماء کافی کتب  
التصریف و التي لا تكون بمقابلتها الفاء العین اللام کلهزة فی اکرم و هكذا غیرها من  
الترائد ایض **قوله** و انما سمیت الخ رد علی بعض النحاة و ایض جواب سوال و هو انه اذا کان  
هذا الحرف زائدا فلا تقع الازائدة فینقض علی من فی نحو ستر من البصرة و علی الباء فی نحو  
مر زید و غیر ذلک من مواد النقص جاب بقوله و انما سمیت الخ **قوله** ومعنا کونها  
زائدة فی علی الفاضل الهندی حیث قال ان مع کونها زائدة لا فائدة لها اصلا فرد الشارح علیه بقوله  
و معنی کونها الخ وقوله والا لعدت عبثا و وجه الرد علیه قوله من الاستغناء فیه فی قوله  
ما من جله **قوله** فی خبرها ولا و لیس کافی قوله ما زید ولا زید و لیس زید بقاء **قوله**  
مخففین ای من حیث الوضع قولامد جلوسه الخ انما زاد لفظ المد لان ارتباط المصدک بما قبلها لا  
یحصل بد و نهما **قوله** کان ظبیت الخ اول الشعر هنک و یوما توفینا بوجه مقسم کان ظبیت  
تقطو الی ناضر السلم قوله توفینا ای جئنا الی المعشوقة وقوله مقسم ای وجهها حسنا و  
قوله تعطوا ای تمیل عنقر و قوله الی ناضر السلم اے اغصان الشجر لا کل الاوراق  
قوله بالجرو اما علی تقدیر ایتة ظبیت بالنصب فلیت کلتم ان زائدة بل مخففة  
عن المثقلة المفتوحة و ظبیت اسمها **قوله** فی بیر لا حور سری و ما شعره

لیت



وقامه قوله بافكه حتى اذا الصبح حشر المراد بالبيرالد نيا الحور جمع الحارثى الهالك  
وقوله سرى اى سر العبد و ما شعر اى وما علم بافكه اى عالم نبود بسبب غفلت خود فتقلت  
الباء لتعليق ما قبله قوله ذا الصبح المراد به يوم القيمة وقوله حشر معناه بالفارسيه سيد ميد  
وهى كناية عن مجيئة يوم القيمة **قوله** نادينا ليس بالقول بصريح بل مؤد لمعناه **قوله** قوله  
تعالى جواب سوال وهو انه يتقضى على قوله ان اعبد اى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني  
بر ان اعبد والله فان ان حرف التفسير ههنا مع انه يفسر للقول الصريح اجاب بما له  
**قوله** بقوا مثال لكلمة ما ثم هى فعل ماضى معلوم للجمع المذكر مثله **قوله** ما الدنيا  
باقية الدنيا مبتدأ و باقية خبره وكلمة ما مصدكية فصاد تقديره بقوا فى الدنيا بقاء  
الدنيا **قوله** اذ اكدت بما اى صارت مكفوفة بما الكافة **قوله** مصدا خبرها فالقائم  
فى نحو اعجبني انك قائم خبرها لان ذلك القائم مضاف الى كاف الخطاب **قوله** او  
ما فى معناه اى معنى المصدا فان الاخر فى نحو اعجبني ان زيد اخوك جامد ليس له مصدا  
لكن الاخوة الماخوذة منه معنى المصدا لانه للحديث كالمصدا **قوله** وفى بعض النسخة وفى  
اشارة الى الحذف فى هذه النسخة لان الفعل معروض وحرف التخصيص عارضة والاصل  
فى الفعل ان يكون مسند الى العارض فصاد تقديره وتلزم هذا الحرف الفعل فتكون  
النسخة الاخيرة اولى من الاولى كما لا يخفى **قوله** هلا زيد اضربت مثال تقدير الفعل من  
قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** ثم انه يضاف اى ينظم والمعنى ان كلمة  
قد اذ دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق لكن اذ دخلت على الماضى  
ينظم الى هذا المعنى وهو التحقيق وفى بعض المواضع التقريب من الحال مع التوقع واذا  
دخلت على المضارع ينظم الى هذا المعنى غالباً وهو التقليل **قوله** وان يكون مصداً نحو  
المصدا فى نحو ركب الامير هو الركوب **قوله** متوقعاً بضم المفعول **قوله** حرف تنفيس هو  
السين وواو اسمها حرف التنفيس لان التنفيس عبارة عن التأخير هذان الحرفان ايضاً خروا  
من خولهما عنهما **قوله** تذكرة الخ الضمير فى دات و تذكرت راجع الى لفظ قد **قوله** بالحق  
معناه چراگاه والمراد ههنا دخولها على الفعل **قوله** وحت اى مأل يشتر **قوله** الالف  
بكسرة الهزة وسكون اللام الالف والمجبة **قوله** الما لوف اى القديم **قوله** عانقته الى  
عانق قد الفعل **قوله** تسلت امتليت عن الفعل **قوله** اهله اى حال كونها غافلة **قوله** و  
اعلم الخ جواب سوال وهو ان لو موضوعه لتعليق الشئ بالشئ من قال ان لو لا انتقاء الثانى  
لا انتقاء الاول ولا انتقاء الاول لا انتقاء الثانى كلاهما غلطان اجاب بقوله واعلم الخ  
حاصله لا شك ان لو موضوعه لتعليق الشئ لكن هذان القولان لازم معناه فلا يرد وايضاً  
هذه العبارة مراد على المصدا حيث قال ان لو لا انتقاء الاول لا انتقاء الثانى

فرد علیہ الشارح بقوله اعلم **قوله** مقداً فیہ ای مفروض فیہ **قوله** فی زعم المتکلم  
واما بحسب الحقيقة فبالعکس **قوله** وقد يستعمل علی قصد الخ هذا **قوله** مردود **قوله**  
توهم المصريح یعنی ذکرہ فی شرح الامالی ہکذا **قوله** وخطا ای المصريح **قوله** ولم یکن ان ماذکر  
الخ هذا وجہ الرد علیہ **قوله** ان المعنی المشہور بیان سببیت الخ هذا وجہ الرد الاخیر علیہ  
**قوله** ولما استعمل الثالث ای لکلمۃ لو اسعالات ثلاثۃ منها المذکور من قبل والثالث هذا  
**قوله** وهذا لا یمکن معناه یعنی ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول لیس بمعناه بل هو لازم معناه فانہ  
موضوعہ لتعلیق الخ **قوله** بابعث النقیضین وابعث النقیضین هو الایمان وینفس  
النقیض ای نقیض الایمان هو عدل الاکرام فی نحو **قوله** لو اہانتی لا کرمتہ **قوله**  
واما انتم الخ جواب سوال وهو ان لا نسلم ان انتم فاعل للفعل المحذوف  
بل فاعلہ هو الضمیر المتصل بالفعل المحذوف وهو الواو و**قوله** انتم تاکید لاجاب  
بما ترے **قوله** کان ضمیر مستترا الخ **قوله** مستتر اسہو من قلم الناسخ لان الواو ضمیر  
بارز فی تملکون فصلاً منفصلاً بارزاً بعد حذف الفعل **قوله** اسہو من قلم الناسخ لان  
المنفصل لا یكون الا بارزاً **قوله** ای فی موضع الخ جواب سوال وهو ان موضع المنطلق  
لا یكون موضعاً للفعل وبلا وقوع الفعل فیہ لا یصیر ہو موضع المنطلق اجاب بما ترے  
**قوله** علی معنی التحقيق لان کلمۃ ان تدل علیہ **قوله** ای فی اول الخ اشارۃ الی ان  
نصب الاول بناء علی الظرفیۃ **قوله** زمان الخ جواب سوالین احدهما ان نصب  
الاول بناء علی الظرفیۃ غیر جائز لان الظرف لا یكون الا زماناً او مکاناً  
ولفظ الاول لیس بواحد منهما وثانیہما ان تقدیر فی فیہ غیر جائز لان تقدیر فی  
لا یجئ الا فی زمان او مکان مبہم والاول لیس بواحد منهما اجاب بقوله زمان  
الشک حاصلہ ان المراد بالاول هو الزمان الاول فلا یرد **قوله** لا تعمل فیہ الخ وعمل  
ادوات الشرط الحذف وهو لا یتصور فی الماضي **قوله** القسم فی اشارۃ الی ان الظہیر فی  
یعتبر ما جع الی القسم **قوله** ویلغی الشرط فلا بد من اعتباره وھکذا فی **قوله** ان یلغی  
**قوله** وجواز الفاء القسم لان المص ذکر الشرط فی المثال فعل المضارع والجزاء محذوف محذوف  
الیاء لان اصلہ ایتیک **قوله** علی غیر ترتیب اللف اعلم ان فی عبارتہ المص حذف المعطوف  
تقدیرہ انا والله ان تاتی ایتیک وان تاتی لا تیتیک فالمعطوف علیہ مثال لتقدیم غیر  
الشرط وجواز الغاء القسم المعطوف مثال لاعتبار القسم المتقدم علی الغایۃ فی الذکر فعلم  
ھذا صاراً لمثالین مطابقاً للمثل فی الشرع علی غیر ترتیب اللف **قوله** علی ترتیب اللف  
اعلم ان ھذا العبارة علی حذف المعطوف ایضاً فصار تقدیرہ وان ایتیتی  
والله لا تیتیک وان تاتی لا تیتیک فالمعطوف علیہ مثال للاول والمعطوف



مثال للثانی وهو الغاء فلذلك قال على ترتيب الف قوله **قوله** بختلاف بين اعتباريه كما قاله في المثال الاول في المعنى الثاني بقوله فيكون نشر باعتبار التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على الترتيب في المثال الثاني في المعنى الثاني بقوله فالنشر باعتبار الاول على الترتيب الف وباعتبار الثاني على غير ترتيب الف بخلاف المعنى الاول فإنه لا اختلاف فيه بين الاعتبارين لأنه إما أن يكون الشرع على غير ترتيب الف كما في المثال الاول أو يكون على الترتيب كما في المثال الثاني في حينئذ صار حمل قوله ان يعتبر وان يلغى على المعنى الاول أو كما ترے **قوله** على تقدير الحمل عليه الخ جواب سوال و هو انه لما كانت عبارة المصمحو لا على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثاني على الاول ليحصل مطابقة الترتيب الف اجاب بما ترے حاصله ان مراد المصمحو هو اتصال المثال وقرب به بالممثل فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى به لا فصل باعتبار انه مثال الغاء وتقدم غير الشرط واما فصل المثال الثاني عن الممثل فهو باعتبار القسم بالمثال للضرورة وعدا القدة فلذلك قال الشارح رحمه بقدر الامكان واما تقدم المثال الثاني على الاول وان كان يحصل الاتصال بينهما لكن لا يحصل الاتصال بينهما **قوله** اے كالتلفظ جواب سوال وهو ان التقدير صفة اللفظ ذات مع الصفة لانه عبارة عما يتلفظ به الانسان فعلى هذا يلزم تشبيه الصفة بالذات مع الصفة وهو باطل اجاب بقوله اے كالتلفظ حاصله ان المراد باللفظ هو المعنى المصدقى وهو الحدث اى كون التلفظ في حينئذ صلا تشبيه الصفة بالصفة أو نقول ان التقدير واللفظ كلاهما مصدران مبنيان ههنا للمفعول فصا بعبارة المقدر والملفوظ كما اشار اليه الشارح أو مقدره كلفوظ فعلى هذا صار تشبيه الذات بالذات **قوله** وجب تكرارها اى تكرار **قوله** الواقعة في جزائها جواب سوال وهو ان اضافة الفاء الى ضمير ما غير جائز لان الفاء ليست لها اجاب بما ترے **قوله** اى حيز فائها جواب سوال وهو ان الواسطة بين اما والفاء انما هي الكلمة التى فى حيز الفاء كما ترے فعلى هذا لا يصح الاضافة الى اما اجاب بما ترے **قوله** اے تعويضا جواب سوال وهو ان معنى عوض مشتملة على العوض لا على المطلق فكيف يكون مفعولا مطلقا اجاب بما ترے **قوله** تقدیر مطلقا اے سواء كان وراء الفاء مانعا لآخر الامحوى الشرط او جزءها فى حيزها يعنى ان الواسطة الواقعة بينهما قد يكون مبتدأ كزيد فى نحو اما زيد فمنطلق وقد يكون مفعولا لا

لہا وقع بعد لفاء کالیو فی نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق کماتری ہذا عند سیبویہ واما  
 عند المبرد یكون ہی معمول الشرط اعنی بہ یکن کماتری **قوله** عملا فیہ اشارۃ الی  
 ان قوله منطلقا منصوب بناء علی انہ مفعول مطلق للمعمول **قوله** اے معمولیۃ  
 جواب سوال وهو ان العلم مصدر ومعناه هو الاثر القائم بالفاعل والاثر الذی ثبت  
 فی المعمول قائم بالمفعول فعلی ہذا کیف یجعل قوله مطلقا باعتبار العلم مفعولا مطلقا للمعمول  
 اجاب ہما ترے حاصلہ نعم لکن المراد بالعلل هو المصدک المجہول واورتخوری السوال بوجہ اخر  
 وهو ان مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوفین المحدث وف وهو عملا ویكون المراد منه  
 المصدک المبنی للفاعل فیکون عاملا فیکون تقدیر الکلام **وقیل** هو معمول عامل ومطلقا  
 وهو غیر جائز لان المتوسط بین اما وفاء ہا لا یكون عاملا بل معمول اجاب ہما ترے  
**حاصلہ** ان المراد من المصدک المبنی للمفعول **قوله** واما تقدیرہ علی تقدیر الرفع  
 الخ جواب سوال وهو انہ کما یصح تقدیر یکن من شئی کذا لک یصح تقدیر ید کر کما ذکر فی  
 الکتاب فما وجہ التخصیص **اجاب** بقوله واما تقدیرہ ای علی المذهب الثانی **قوله**  
 فوجہ غیر ظاہر ہذا خبر لقوله واما تقدیرہ الخ وعدم ظہورہ من جہتہ انہ کما یصح ید کر  
 کذا لک یصح تقدیر سائر الافعال الخاصۃ فلذا لم یقید **قوله** مع انہ یوہو الخ ہذا وجہ  
 اخرا لاعتبار ہذا التقدی ای تقدیر ید کر **قوله** ولیترا ای ما اتصلت بہ **قوله** فانت  
 مخیر الخ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر مفعول فکیف یكون هو جزاء لقوله فان کان  
 لان الجزاء لا یكون الا جملة اجاب بقوله فانت حاصلہ انہ خبر المبتدأ عامل محذوف  
 اعنی بہ قوله فانت اوضہر هو **قوله** مخیر فیہ جواب سوال وهو ان قوله فمخیر لا یخلو اما  
 ان یكون علی صیغۃ اسم الفاعل وعلی صیغۃ اسم المفعول فعلی الاول یصح حذف  
 ضمیر انت لاہولانہ راجعۃ الی الحاق تاء التانیث واکھا قہا لیس بمخیر بل المخیر هو  
 المتکلم وعلی الثانی لا یصح حذف کلہما اما ضمیر انت فظاہر باعتبار انک فاعل  
 الاختیار لا مفعول واما حذف ضمیر ہو فباعتبار ان الحاق تاء التانیث وقع مخیرا  
 فیہ لا غیر یعنی وقع مفعولا فیہ لا مفعولا بہ اجاب بقوله مخیرا فیہ حاصلہ ان کلا التقدی  
 ہنا مستقیم لکن علی التقدی الاول حذف الضمیر المرفوع اعنی بہ انت لا غیر وعلی  
 الثانی حذف الضمیر المنصوب اعنی بہ ہو لا غیر لکن العبارة محمولة علی الحذف والایصال  
 فعلی ہذا ما المراد بالمخیر المخیر فیہ **قوله** علی الحذف الی حذف التاء اعلم ان الحذف  
 والایصال انما یجئ فی الفعل اللانہی والمتعدی الی المفعول بواسطۃ حرف الجر ثم حذف  
 الجز وبقی الفعل بعد حذفہا علی التقدیہ کما کان قبلہ **قوله** معنویا کما فی ہند **قوله** السماعی  
 کما فی الشمس **قوله** علامۃ التثنیۃ والجمع کما فی نحو الزیدان الزیدین **قوله** غالباً

لک



لا  
ی  
ن

بعض  
النصیر

احتراز عن نحو كتب فلك قوله واذا لحقت الخ جواب سوال وهو ان في نحو علامتها على  
الضعف يلزم المحذرين المذكورين الاول هو الاضمار قبل الذكر والثاني تعد الفاعل اجاب  
بما تروى قوله من غير فائدة جواب بطريق التسليم حاصل ان الظاهر ان البدن الضمير فلا  
يلزم التعدد واما الاضمار قبل الذكر فلفائدة المبالغة كما في بدل الك عن الكل قوله او تكون  
الجملة جواب اخر عن قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر قوله تطفأها اي تتبعها قوله اي  
كون الاسم الخ تفسير لا مكنية قوله بالوجهين الاعتبارين هما وجود العلتين في الاسم  
كما ان في الفعل وجود الفرعيتين احد هما الاشتقاق من والثاني افتقاره اليه قوله معنا  
في غير المنصرف وهو كون الاسم لم يشبه الفعل قوله بل هو للتمكن قبل هذا يناقض بقوله فلا  
يتصور معناه في غير... المنصرف لان نحو ابراهيم واحد غير منصرفين كما تروى في جملة الا  
انها منصرفان باعتبار انهما نكرتين بقرينة دخول رب قيل فعلى هذا لا معنى لقوله فليس للتكرار  
الا ان معناه ان التنوين ليست بدلتا على تنكيرها بمعنى حينئذ قوله اي فوق بعضهم يعني  
ان البغض مضى الى الضمير وعوض عن التنوين فصلاً قوله لانها اي المتقابلة قوله عليه  
اي على ذلك المعنى قوله والمصادر جمع مصرع وهو عبارة عن نصف البيت قوله لا تشاء  
معناه بالفارسية خواندن قوله التردد معناه الضرورة قوله وانما اعتبروا التزم قوله  
وان كان التنوين قوله القافية اعلم ان للقافية ثلاثة اجزاء احدها الحرف الروى والثاني  
الحرف الساكن قبلها والثالث هو الحركة التي قبل الساكن فاضافة الروية الى القافية  
من قبيل اضافة الجزء الى الكل قوله اقله اللوم عاذل والعتابن + يعني كم يكره ما ملامتها عاذل  
وكم يكره عتاب برمن + وقولي ان اصبحت فقد صابن + يعني بگوئی بشرطيكين صادق باشم وحق  
گو باشم در حق عشق که تحقیق بر حق هست ودر عشق فقول اقله الخ فعل امر حاضر وقوله عاذل اسم للمعشوقة  
اصلها يا عاذل حذف الياء منه وهذا البيت بحرف قوله فرغ من هذا الخ الروى عبارة عن  
الحرف الاخير في البيت قوله وقال الشاعر وقام الاعماق الخ الواو بمعنى رب والقامصة  
للمحذوف اعني به المفاضة وقوله خا ومعناه بالفارسية خالی وقوله المخترقن عبارة  
عن الطريق خالی المرو وقوله لماع مبالغة في كمال معناه الزلق وقوله الخفقر يعني سيرا  
قوله نحو جاءني رجل ابن زيد قيل عليه ان رجلاً نكرة فكيف يصح اتصافه بالابن لانه معترفة  
بالاضافة الى زيد الا ان يقر ان زيداً ههنا نكرة مؤنثة بالواحد من الجماعة المستماتة به وحج لا  
يرد وهكذا في المثال الثاني قوله وحكم الابنة جواب سوال الظاهر حاصل ان المراد بالابن عم  
من ان يكون مجرداً عن التاء او معها قوله بنت اذا الالتباس بين الابنة والبنت لانه البنت  
مؤنث وضعاً بخلاف الابنة فانها مذكرة في الاصل لان اصلها بن ثم صار مؤنثاً بالحاق التاء  
له حجاب بقوله قيل ۱۲ ۱۳ تقرير السؤال ان الظاهر ان هذا الحكم مختص بالابن معني انه كذلك بل سيجزى الابنة

فصار لفظ الابن ابنة **قوله** کائن فیہ اشارۃ الی ان قوله فی الامر ظرف مستقر باعتبار المتعلق  
 صفة المستقبل **قوله** فی ضمن الخ جواب سوال وهو ان الامر مستقبل ایضاً فعلی هذا یلزم ظہیر  
 الشئ لنفسه **اجاب** بقوله فی ضمن حاصلہ انہ من قبیل ظرفیۃ الخاص للعام ولا بأس  
 فیما کان العام لا یوجد الا فی ضمن الخاص **قوله** ای فی جواب المثبت فیہ اشارۃ الی ان العبادۃ  
 بحذف الموصو و هو الجواب **قوله** ای الشرط المؤکد یعنی ان قوله اما فی الاصلان ما انعمت  
 النون المیم فصارت اما **قوله** غیر ما ذکر ان حکمها هو سکون ما قبلها **قوله** معتقرا ای جائزاً  
**قوله** کما فی الوقف کما فی الاسماء المعدۃ بخورید وعمر و بکر یعنی ما ذکر من اثبات الالف  
 و کسرة النون **قوله** فی کتب التصریف ان کان الاصل تقدیم **قوله** اغزون عطف علی  
 قوله هل ترین لان هذا وقوله ترین مثالان لما هو مع الضمیر الباری کما المتصل و تقدیم قوله  
 اغزون عطف علی قوله اغزون لان هذا وقوله هل ترین مثالان لما هو مع الضمیر الباری  
 کما المتصل **قوله** ای لا لتقاء جواب سوال وهو ان العلة لا تكون الا عرضاً والساکن لیس بعرض  
 فكيف یصیر هو علة الحد **اجاب** بقوله ای لا لتقاء **قوله** ای لا لتقاء الساکنین جواب سوال  
 مثلما مر لان **قوله** قال الشاعر لاهین الفقیر علك ان ترکع یوما والد هرقد رفعه  
 قولک علك فی العلم وقوله ان ترکع معناه بالفارسیۃ کج شین وقوله ای لاهین  
 حذف الیاء لا لتقاء الساکنین بعارض النہی وحذف النون المخففة **قوله** والا ای وان  
 لم یکن تحذف النون المخففة **قوله** لاهن الفقیر بکسرة النون لان الساکن اذا حرك  
 حرك بالکسر **قوله** کما تتحرك التنوین فی نحو قوله تعالی عاذن الا ولی **قوله** فی الوصل  
 هو عبارة عما یقابل بالوقت **قوله** تقلب الفای تقلب فی حالة الوقف **قوله** اصابت  
 خیر واختم لی بالخیر الاول مثال لما تقلب حال الوقف والثانی مثال لما حد حال الوقف و  
 کان ما قبلها مضموماً والثالث لما حذف فی الوقف وکان ما قبلها مکسوراً **قوله** من تبعه  
 ای عاقبة **قوله** ضیرا ای ضراً **قوله** نونات کنایۃ عن الافعال السیئة واصافتها الی  
 النقائص بیانۃ **قوله** خفیفة کانت او ثقیلة ای قلیلة کانت او کثیرة **قوله** بالالف الخ  
 کنایۃ عن الاتصال الحسنه واصافتها الی الاداب بیانۃ **قوله** فی محوار قام الضلالة  
 الاسقام عبارة عن الخط التي کتبت فیها کرام الکاتبین بالافعال السیئة **قوله** عن  
 مضرة ای ضراً **قوله** اسقام عبارة عن السیئات واصافة المضرة الی الاسقام بیانۃ **قوله**  
 استراح بمعنی الراحة **قوله** من کد معناه بالفارسیۃ سخری **قوله** الانتهاض بمعنی المشقة و  
 المراد ههنا الاستراحة من تصنیف الکتاب **قوله** من السواد معناه بالفارسیۃ  
 دیوان **قوله** الی البیاض یعنی کاغذ **قوله** للاعتراض متعلق بقوله وفقه **قوله**  
 الاعتراض جمع العرض وهو لا فعال الحسنه فقط + لا لتقاء اللام الساکنۃ التي



# خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين الحمد لله الرحمن الرحيم الغفور الكاف العليم والصلاة على الصادق  
الحكيم الذي بقائه عصمة من عذاب اليم وعلى اله الذين مثلهم قديم واصحابه  
الذين هم شمس الاقاليم وعصام الدين المحقق القويم اللهم اصر فنام النار يوم  
يكون قميص المجرمين من قطران وتغشيه وجوههم النار واجعل بيننا وبين النار حجابا  
كبارا يوم تسو وجه المبتدعين الكفار كما اغشيت وجوههم قطعا من تظلم الليل الدار  
دنيا اصر عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقر ومقاما اللهم  
احفظنا من شر الخسوف كالشياطين المردودين بالشهب المورث اللهم ابصرهم بعيون  
الانصاف والصدق واعلمهم من نظرة العيوب والخصو والصقم بعيوب انفسهم المردود  
وابعدهم من العداوة والبغض المحسوس ما بعد چون اين كتاب كه حاشيه فوائد ضيائية است و مستحق  
سوال کا بلی است کہ در حق ضيائية مثل نظير ندارد بلکه مستغنی است از حواشی دیگر و برائے ضيائية حاشیه کافی بلکه  
اکفی است دیگر اسوله مقابلہ اش کا لاشی اندیس منصفان را باید کہ بنظر انصاف نظر فرمایند و نہ بنظر حسد اعتساف  
از تقریرات عالم کامل و مکمل حاجی الحرمین الشریفین اعنی حاجی محمد نسیم اخوندزاده صاحب مرحوم غفر  
لہ و لو الدیہ ساکن چہاردہی و از تصنیفات عالم زکی جامع معقول منقول حاوی الفروع و الاصول الموسوم بکلام محمد  
عمر و اخوندزاده صاحب کن میدان کابل کہ تلمیذ پر تیز و شاگرد عزیز حاجی صاحب ممدوح بود و در ہنگام صفارت فوائد ضيائية  
نزد حاجی صاحب مرحوم ممدوح میخواند و آنچه تقریرات بسمع ہمایون ملا صاحب موصوف میرسید تقید تحریری آورد چون ابن  
بلوغ رسیدہ جوان شد بعد از مطالعہ کتب باضافہ ابجاث دیگر کتابے را مرتب فرمودہ نام آن سوال کا بلی نہاد و نہ چون  
این کتاب مفتاح مشکلات فوائد ضيائية بود طالبان علم بلکہ مدرسان زمانہ این کتاب سرمایہ علم دانستہ در نوشتن او  
سرگرم شدند ہر ہم میرسید غنیمت شمرده تعویذ جان میفرمودند و معلوم است کہ اکثر طالبان علم رعایت رسم الخط نمی نمایند  
و سرعت در کتابت ہنرمند نگارند بنابران غلطی لمے بسیار در نسخہ از ہر باب واقع شدہ بلکہ تا آخر کتاب مذکور بہت  
بعضے بعضے یافتہ می شد اکثرے از ان دولت عظمی بہرہ بودند چون این سکین اعنی عبدالعزیز نامور شد از جناب  
مفتی محمد ابن مفتی عبدالغفور مرحوم حفظہ اللہ تعالی عن الغموم بتصحیح این کتاب پس بگوشتن چند شمارہ بعد از ہم  
آوردن نسخہائی عدیدہ کہ بعضے ناقص بعضے غیر ناقص کہ ہر یک بکتابت مرقومہ الصدک مکتوب بود پس جمع کردن

حواشی فوائد ضیائیة چون عباد الرحمن و عباد الغفور و عصام الدین و عصمت و میر ابو البقاء و  
 زبده و جامع الغموض خود فوائد ضیائیة قلمی چاپی کریمت بمیان جان بسته در تطبیق عبارات و اقوال  
 و صحت خط و عبارات و مضامین آنها که بیان آن در اینجا گنجایش ندارد و بر صاحبان انصاف ظاهر و مبرهن است  
 سعی بلیغ نموده در مدت دو نیم سال بانجام رسانیده برای طبعش بمقتی صاحب موصوف الصدا جازت دالمی داده شد  
 امید از ناظرین آن که مصنف و مہتمم و مصحح را بدعا خیر باد فرمایند و اگر بخطائے واقف شوند بقلم عفو در پوشند  
 و از بد و ناسزا گفتن مستبعد باشند که نسیان و خطا از لوازم انسان است و رزق هر کس بقدر طاقت بشری خود  
 سعی میکند و مبرا بودن از عیب خاصه است اجباری است والسلام علی من اتبع الهدی +

افلک کتابت الشیلک  
 سرکی رود کوئٹہ ۸۲۲۲۶۲  
 ۸۲۸۳۹۸



# مناجبات گاہ قاضی الحاجات

سخت بدکارم خدایا عاصیتم قال وکیل بردرت آورده ام رو ارادت حقین خلیل	بر من رحمت نظر کن از سر لطف جزیل خذ بلطفک یا الہی من لہ زاد قلیل
مفلس بالصّدق یأتی عند بابک یا جلیل	
ہر کہ بردگاہت آید از سر صدق ای کریم لطف کن بر وے کہ دارد بیم از نارحیم	وز تو بچویدمان از شر شیطان الرحیم ذنبہ ذنب عظیم فاغفر الذنب العظیم
اِنَّ شَخْصَ عَرَبٍ مِّنْ ذَنْبٍ عَبْدًا ذَلِیل	
صرف کردم عمر خود در گفتگوئے صرف نحو چون توئی مقصود جز تو جملگی دست لہو	در میان علم منطق روزگارم گشت محو منہ عصیان و نسیان و سہو بعد سہو
منک احسان و فضل بعد عطاء الجزیل	
ہر چہ من کردم بعمر خویش از افعال بد اے دروغ از سیئات بشمار و بعد	عفو کن بر من بختا محو گردان ای صمد قالہ یا رب ذنوبی مثل دم لا تعد
فاغف عني كل ذنب فاصفني الصفي الجمیل	
گر گناہ من بود در عزم خود مثل بجل آہ زین بدکار ظالم حیف زین دود غل	نفس سرکش در رہم انداخت صد شور و غل کیف حالی یا الہی لیس لی خیر العمل
سوء اعمالی کثیر نرا ادطاعاے قلیل	
عمر من بار در رہ عرص و ہوا طاعت از دستم نیا مد حیف عمر ماضی	



عفو تقصیرت ما کن از طفیل مصطفیٰ

کَلَّا نَارًا بَرْدِي يَارَبِّ فِي حَقِّي كَمَا

قُلْتَ قُلْ يَا نَارُ كُونِي أَنْتَ فِي حَقِّ الْخَلِيلِ

همتم در کار نیکی ده نگهبان را ز بدی  
بر قناعت مستقیمم از حرص و بدی

بر تو واضح عاودتم دور از سرکشی  
عَافِنِي مِنْ كَلِّ دَارٍ وَقَضِ عَنِّي حَاجَتِي

إِنِّي قُلُّبًا سَقِيمًا أَنْتَ مَنْ يَشْفِي الْعَلِيلَ

از دلم پیوسته یارب کن این اندوه ر  
از تو خواهم جلگی حاجات هر شام و سحر

بر دلم مفتوح گردان جمله اسباب سر  
أَنْتَ شَافِي أَنْتَ كَافِي فِي مَهْمَاتِ الْأُمُورِ

أَنْتَ رَبِّي أَنْتَ حَسْبِي أَنْتَ لِي نِعْمَ الْوَكِيلُ ۝ ۶ ۝

آنچه از فرموده مایت نفس من کرد و خلاف  
چهره مقصود ما را از کرد و رت از صاف

یارب از لطف کرم کن این بنده من معاف  
هَبْ لَنَا مُلْكًا كَثِيرًا نَجِّنَا وَمَا نَخَافُ

رَبَّنَا إِذْ أَنْتَ قَاضِي دَعْوَانَا دَعْوَى جَبْرِيئِيلَ

استقامت ده مرا یارب اِه مستقیم  
پس برو ما کشا ابواب جنات النعیم

در پناه خود نگاهم دار از نفس لایم  
يَا رَبِّ هَبْ لِي كَنْزَ فَضْلِكَ وَهَبْ كَرِيمًا

أَعْطِنِي مَا فِي ضَمِيرِي ذَلِّنِي خَيْرَ الدَّلِيلِ

یاد مولیٰ روز و شب کن بیانی صلح  
فاش کن در نفس جامی خود تو شهرام صبح

ذکر حق باشد همیشه دل را قوت روح  
أَيُّهُ مُوسَى ابْنُ عِيسَى ابْنُ يَحْيَى ابْنُ نُوحٍ

أَنْتَ يَا صِدِّيقُ أَكْبَرُ تَبَّ إِلَيَّ الْمَوْلَى الْخَلِيلُ

تمام شد کتاب بعون الملک لوطا ب تباریخ یوم شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۵۶ هـ